

الْبُرُوقُ وَالْقَصَا وَيَا
الْإِبْرَارِ الْكَرِيمِ الْحَمْدُ

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

قد سئلوا البتة والفرقة المانوية

الطبعة الأولى

١٩٢٧-١٢٩٧

Bibliotheca Alexandrina



البتروك أقصدكم في هذا الكتاب العزيز الممتعة

قَالَ

الدكتور طاهر عبد العتيق

وزير البترول والثروة المعدنية

الطبعة الأولى
١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م

جميع حقوق الطبع والنشر
والترجمة محفوظة
للمؤلف

وَقُلْ زِيَادَتِي لِلَّهِ الْعَظِيمِ

الحقير

أحدث اكتشاف البترول في الإمارات العربية المتحدة تحولاً جذرياً في بنيتها الاقتصادية والاجتماعي ، وذلك عن طريق نقل المجتمع من مجتمع بدائي بسيط إلى مجتمع أخذ في النمو .

فقبل اكتشاف البترول كان اقتصاد الإمارات العربية المتحدة اقتصاداً بدائياً متخلفاً ومغلقة لا يرتبط بالاقتصاد العالمي إلا في حدود ضيقة جداً ، وذلك عن طريق صناعة اللؤلؤ والتي كانت تهيمن حينئذ على الاقتصاد الوطني .

وما إن انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى نادي البلاد المصدرة للبترول حتى بدأت تعمل على اللحاق بالبلاد الأخرى التي سبقتها في مضمار النمو والتقدم ، فأخذت بنظرية « الدفعة القوية » ووجهت ابحاثها البترولية والمالية من أجل خدمة أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مستفيدة في ذلك من الخبرات العربية المتاحة . وكان من البديهي أن تمنح الإمارات العربية الأولوية لمشروعات البنية الأساسية ممهدة بذلك الطريق نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة (1) .

(1) K. G. Fenelon. — "The United Arab Emirates" An Economic & Social Survey" 1974

العتيبة ، مقع سعيد — مجلس التخطيط في أبو ظبي — أبو ظبي سنة ١٩٧٠ .
عبد الله ، راشد — زايد من مدينة العين إلى رئاسة الاتحاد — أبو ظبي سنة ١٩٧٥ .
مكتب الوثائق والدراسات — « أبو ظبي بين الأمس واليوم » . سنة ١٩٧١ .
العتيبة ، مقع سعيد — اقتصاديات أبو ظبي قديماً وحديثاً — أبو ظبي سنة ١٩٧٢ .

وكانت اشارة ابو ظبي سابقة في مجال التنمية على اساس من التخطيط الاقتصادي وذلك عن طريق خطتها الخمسية الاولى (١٩٦٨ - ١٩٧٢) بادئة بذلك عهد التخطيط لأول مرة في منطقة الخليج العربي .

لقد فتح البترول الباب على مصراعيه أمام رياح التغيير سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية فاسحا المجال أمام انطلاقة كبرى في طريق بناء الدولة المصرية والاقتصاد المفتوح الحديث والمرتبط باقتصاديات البلاد المتقدمة . وإذا كان قطاع البترول ، وهو القطاع القائد ، يمثل قمة التكنولوجيا الحديثة إلا أنه قد وجد الى جواره قطاعات اقتصادية تقليدية متخلفة مما أدى الى ايجاد نوع من الازدواج في البنى الاقتصادية وهنا تبرز مسؤولية قطاع البترول بصفته « القطاع القائد » في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عن طريق تطوير القطاعات الأخرى ، وهو ما يعني تنويع مصادر الدخل القومي ، وذلك حتى لا يستمر الاقتصاد الوطني معتمدا على قطاع واحد ، وهو البترول ، لما في ذلك من مخاطر اقتصادية كثيرة . وكان ضروريا ، مع نشأة الدولة الحديثة ، أن يبدأ عهد جديد من التنسيق والتكامل الاقتصادي بين الإمارات الأعضاء في الاتحاد تحقيقا للتنمية المتوازنة على مستوى الدولة على اساس من التنمية غير المتوازنة على مستوى كل إمارة على حدة . كما يجب أن ننوه الى أن نجاح هذه التنمية الشاملة المنشودة يستلزم أن تتم هذه التنمية في اطار من التكامل والتنسيق ليس على مستوى الإمارات العربية فحسب بل على مستوى منطقة الخليج العربي والعالم العربي ككل .

واتفقا مع ذلك فقد تأكد للإمارات العربية المتحدة ، وهي بصدد تنمية وتطوير اقتصادياتها ضرورة ربط تنميتها الشاملة بالتنمية على المستوى القومي . فقامت بإنشاء صندوق أبو ظبي للأنماء الاقتصادي

العربي وخصصت جزءا كبيرا من دخلها القومي لمساعدة البلاد الاخذة في النمو وخاصة البلاد العربية .

ولم تقف نظرة دولة الامارات العربية المتحدة الى البترول عند كونه سلعة اقتصادية ذات اهمية كبيرة بل ادركت ما لهذه السلعة الاستراتيجية من اهمية سياسية في مجال تطوير بنياتها الاقتصادي والاجتماعي وكان لها شرف البدء في استخدام البترول العربي كسلاح سياسي في حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ (١) ، ايمانا منها بالاهمية السياسية والاستراتيجية لهذه الصورة القومية .

ان الامارات العربية وهي احد الاعضاء البارزين في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول وفي منظمة الاوبك تؤمن باهمية هاتين المنظمتين وذلك على المستوى العربي والعالمي ولذلك فهي تسعى من اجل دعمهما وتقويتهما .

والامارات العربية المتحدة ، كمصدر رئيسي للبترول ، تؤثر وتتأثر بما يصيب هذه الصناعة الاستراتيجية الدولية ، وهي لذلك تهتم اهتماما كبيرا بمستقبل هذه الصناعة وخاصة بالنسبة لضرورة الحفاظ على الدور الايجابي الكبير الذي يلعبه البترول في الاقتصاد العالمي .

ومن كل ما تقدم فاننا راينا ان نجعل موضوع بحثنا هذا هو « البترول واقتصاديات الامارات العربية المتحدة » مقسمين البحث الى خمسة ابواب .

(١) فقد قال يومها الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة عرقته الملقبة « ان البترول العربي ليس يائلى من الدم العربي » .

يعالج الباب الاول موضوع البنيان الاقتصادي للامارات العربية قبل البترول ، وهو يتبع في فصلين . الفصل الاول ويبحث في عناصر البنيان الاقتصادي من وسط طبيعي وعنصر بشري ونشاط اقتصادي وعلاقات خارجية . والفصل الثاني وهو يتناول طبيعة البنيان الاقتصادي من تخلف وازدواجية .

والباب الثاني ينطرق للصناعة البترولية في دولة الامارات العربية المتحدة ، ويقع في اربعة فصول . الفصل الاول ويتناول الاطار القانوني لصناعة البترول في الامارات العربية . والفصل الثاني يدرس شركات البترول العاملة في الامارات . والفصل الثالث ويتناول مراحل الصناعة البترولية في الامارات . والفصل الرابع ويتناول الامارات والتكتلات البترولية .

الباب الثالث ويعالج البترول وتطور البنيان الاقتصادي وهو مقسم الى فصلين . الفصل الاول يتعلق بتطور البنيان الاقتصادي من تطور الانتاج القومي الى تطور السكان والاستهلاك والانتظمة النقدية والمصرفية والمالية . والفصل الثاني ويتعلق بالتنمية الاقتصادية في الامارات العربية .

الباب الرابع ويدرس التنمية في اطار التكامل الاقتصادي ويقع في اربعة فصول . الفصل الاول ويتناول التكامل الاقتصادي بين الامارات ، والفصل الثاني ويتناول التكامل الاقتصادي الخليجي . والفصل الثالث ويتناول التكامل الاقتصادي العربي . والفصل الرابع ويتناول صندوق ابو ظبي لانتهاء الاقتصادي العربي .

الباب الخامس ويتناول مستقبل الصناعة البترولية . ويقع في فصلين . الفصل الاول يبحث التغيرات المتوقعة في السوق البترولية من عرض وطلب واسعار للبترول . والفصل الثاني يتناول مستقبل العلاقات بين الامارات وشركات البترول .

ولا يفوتنا هنا ان نتقدم بالشكر الى كل الذين سهلوا لنا مهمة انجاز هذه الرسالة ، وعلى راسهم الاستاذ الدكتور رفعت المحجوب الذي اشرف على هذه الرسالة ، واشكر كذلك جميع العاملين في اجهزة الدولة في الامارات العربية المتحدة والذين لم يبخلوا بما لديهم من معلومات .



الباب الأول

البنیان الاقتصادي
للإمارات العربية قبل البترول

مقدمة

نعني بالبنين الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، العلاقات القائمة بين العناصر الأساسية المكونة للحياة الاقتصادية فيها . ونظرا لأهمية البترول في تكوين هذا البنين وفي تطويره ، يكون من الضروري لدراسنا أن نعرض لمرحلة ما قبل البترول وما قبل قيام هذه الدولة في الثاني من ديسمبر ١٩٧١ ، حتى نتبين مدى الأثر الذي أحدثه البترول في هذا المجال . وننبه منذ البداية الى أنه بالرغم من أن الإمارات العربية السبع التي كونت الدولة الجديدة كانت ، في مرحلة ما قبل البترول ، إمارات متفرقة إلا أنها عرفت دائما ، ومنذ القدم شأنها في ذلك شأن الكيانات الأخرى الشقيقة المجاورة لها والتي لم تتدخل معها في الاتحاد نوعا من الترابط الإجتماعي والاقتصادي ، وذلك نظرا لعدم وجود عوامل طبيعية بينها ، ونظرا لوحدةها الطبيعية . ولوحدة ظروفها البشرية والاجتماعية مما مهد لقيام الاتحاد بينها .

سنبحث في هذا الباب عناصر البنين الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة من الوسط الطبيعي ، وما يشمل من موانع ومساحة ومناخ وثورات طبيعية ومن العنصر البشري ، وما ينصرف اليه من كثافة السكان وتوزيعهم وحالتهم الاجتماعية ، الى النشاط الاقتصادي بمختلف مراحله ، بما في ذلك العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي .

ثم نعرض طبيعة هذا البنين الاقتصادي في مرحلة ما قبل البترول حتى نستطيع أن نتعرف على ما طرأ عليه من تحولات مهمة بعد اكتشاف البترول في أوائل الستينات وخاصة بعد قيام الاتحاد في سنة ١٩٧١ .

لفصل الأول

عناصر البيان الإقتصادي

وتشمل عناصر البيان الاقتصادي الأمور التالية :

- المبحث الأول : الوسط الطبيعي
- المبحث الثاني : العنصر البشري .
- المبحث الثالث : النشاط الاقتصادي .
- ١ - صناعة الأولاد .
- ٢ - ميد السمك .
- ٣ - الزراعة .
- ٤ - الرعي والثروة الحيوانية .
- ٥ - الخدمات والحرف .
- ٦ - التجارة .
- المبحث الرابع : العلاقات الاقتصادية الخارجية .
- ١ - التجارة الخارجية .
- ٢ - النقل البحري .

المبحث الأول

الوسط الطبيعي

في بدء دراسة البنين الاقتصادي لاي مجتمع او دولة لا بد من بحث موضوع الوسط الطبيعي الذي يحيط بهذا البنين ومن ثم الانتقال الى عناصر البنين الاقتصادي الاخرى .

تقع الامارات العربية المتحدة في الركن الجنوبي الشرقي من الجزيرة العربية وتطل على الخليج العربي بشاطئه يمتد أكثر من ٦٠٠ كيلو متر . كما تطل على بحر العرب بشاطئه يمتد أكثر من ١٠٠ كيلو متر . ويحد الامارات العربية المتحدة من الشمال الخليج العربي وايران التي تتقاسم معها مياه الخليج العربي مناصفة (١) ومن الغرب دولة قطر والمملكة العربية السعودية ومن الجنوب المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ، ومن الشرق سلطنة عمان وبحر العرب والمحيط الهندي .

وقد وضع الانجليز بين الامارات الاعضاء في الاتحاد حدودا مصطنعة ومتداخلة وذلك حسب الانتماء القبلي من ناحية ورغبة في بذر بذور الشقاق والخلاف بين الامارات السبع من ناحية اخرى . كما هو واضح في الخارطة .

وتبلغ مساحة الامارات العربية المتحدة حوالي تسعين ألف كيلو متر مربع ويغلب عليها الطابع الصحراوي حيث تحتل الصحاري

(١) انظر اتفاقية الحدود المصرية بين كل من ايران من ناحية وابو ظبي ودبي من ناحية اخرى .

خريطة دولة الإمارات العربية المتحدة



حوالي ٦٥٪ من مساحتها الكلية في حين توجد بعض المناطق الجبلية الناتجة عن نتوءات بركانية قديمة وخاصة في إمارة الفجيرة ورأس الخيمة وبعض مناطق الشارقة وفي منطقة العين . كما تنتشر الواحات الخصبة في كل من العين والموبر والذيد ورأس الخيمة وليوا الموطن الاصلي لقبائل بني ياس ، وتنتشر في الإمارات العربية المتحدة الغربية ايضا المناطق المنخفضة المحاذية للبر وتسمى بالسبخة وهي اراضي ملحية يغطيها البحر في حالة المد العالي . وتحتل السبخة مساحات واسعة من الإمارات العربية المتحدة قد تصل الى اكثر من ١٠٪ من مساحة الدولة . وتتبع الإمارات العربية المتحدة مجموعة كبيرة من الجزر تزيد على ٢٠٠ جزيرة أهمها جزيرة أبو ظبي التي تقع عليها مدينة أبو ظبي عاصمة الدولة ، وجزيرة داس التي تعتبر ميناء البترول البحري الاول في الإمارات والتي تحتل مركزا صناعيا هاما نظرا لوجود مصانع تسيل الغاز الطبيعي عليها . وهناك ايضا جزيرة صير بني ياس ودلميا ميناء اللؤلؤ الشهير وجزيرة لبو الابيض اكبر جزر الإمارات مساحة وجزيرة ابو موسى وصير لبو نعيم وطنب الكبرى والصغرى اللتان تتحكمان في مدخل الخليج العربي (١) .

ومناخ الإمارات العربية المتحدة قاري أي حار جاف صيفا ، ودافئ ممطر احيانا شتاء . ويعتبر فصل الشتاء هو الفصل الممطر في حين تتساقط بعض الامطار في فصل الصيف على المناطق الشرقية من الدولة نظرا لقربها من المناطق الموسمية . وتتراوح كمية الامطار التي تسقط على الإمارات من منطقة الى اخرى ، ففي الإمارات الشرقية (رأس الخيمة والفجيرة) تتساقط امطار اغزر قد تصل الى ثلاثين بوصة في السنة في حين نجد ان المناطق الغربية من إمارة أبو ظبي لا تتساقط عليها الا حوالي ١٢ بوصة في السنة .

(١) في سنة ١٩٧١ اهضمت إيران بالقوة جزيرتي قصب الكبرى والصغرى وذلك قبيل انسحاب الانجليز من المنطقة .

وكما تتفاوت كمية الامطار التي تتساقط على مختلف مناطق الامارات نجد أن درجة الحرارة أيضا تتفاوتت تفاوتاً كبيراً . فالمناطق الداخلية البعيدة عن البحر والمرتفعة عن سطح البحر مثل منطقة العين تكون درجة الحرارة فيها أقل من المناطق الساحلية ، كما أن درجة الرطوبة أقل ، في حين نجد أن درجة الرطوبة عالية جداً في معظم المناطق الساحلية .

وكذلك نجد أن درجة الحرارة تتفاوت بين الليل والنهار ففي النهار وخاصة في منتصفه ترتفع درجة الحرارة وقد تصل في فصل الصيف إلى ٥٠ درجة مئوية في حين تنخفض درجة الحرارة كثيراً في الليل .

وتهب على الإمارات العربية رياح شمالية غربية تجلب معها المطر في فصل الشتاء كما تهب رياح شرقية تسمى الكوس صيفا وتجلب معها الرطوبة والضباب كما تهب رياح جافة في الخريف والشتاء تثير الاثربة والغبار وذلك لقعودها من منطقة الريح الخالي في اواسط الجزيرة العربية .

والامارات غنية بثرواتها الطبيعية وخاصة البترول والغاز الطبيعي كما توجد بها معادن أخرى مثل اليورانيوم والحديد والزنك والرصاص والكروم والكبريت وخامات الاسمنت ومواد البناء وغيرها (١) .

(١) انظر النصول الخاصة بالبترول والثروة المعدنية في هذا الكتاب .

لمبحث الثانی

العنصر البشري

يبلغ عدد سكان الامارات العربية المتحدة ٦٥٦ الف نسمة وذلك حسب التعداد العام الذي اجري في ديسمبر سنة ١٩٧٥ ولم تنشر الا النتائج الاولى لهذا التعداد والذي يعتبر هاما جدا نظرا لكونه اول تعداد من نوعه يجري في الدولة ، في حين كانت في الماضي توضع تقديرات تقريبية لسكان الامارات . ومن النتائج الاولى التي ظهرت في تعداد سنة ١٩٧٥ يتوزع سكان الدولة بين الامارات المختلفة حسب الجدول التالي :-

الامارات	السكان بالالاف
ابو ظبي	٢٤٠
دبي	٢١٠
الشارقة	٨٨
رأس الخيمة	٥٧
أم القيوين	١٦
الفجيرة	٢٤
عجمان	٢١

وقد تعرض سكان الامارات العربية المتحدة لعمليات من المد والجزر ، ففي عصر اللؤلؤ عندما كان اقتصاد الامارات العربية المتحدة منتعشا ازداد عدد سكان الامارات حتى وصل الى ما يقارب من ٢٠٠ ألف نسمة ، في حين تقلص هذا العدد تقلصا كبيرا في فترة الكساد العظيم الذي عم العالم في الثلاثينات من هذا القرن ، وكذلك عاد فتقلص عندما كسحت تجارة اللؤلؤ في فترة ما قبل اكتشاف البترول ، مما ادى الى نزوح اعداد كبيرة من السكان الى البلاد المجاورة والتي اكتشف فيها البترول في فترة سابقة لاكتشافه في دولة الامارات العربية المتحدة .

وقد بلغ اثنى حد وصله سكان الامارات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حوالي ١٠٠ ألف نسمة (١) .

ويبلغ سكان مدينة ابو ظبي العاصمة ٢٤٠ ألف نسمة ونعتبر اهم مدن الدولة اذ أن فيها مقر الحكومة الاتحادية بالإضافة الى مقر الحكومة المحلية لامارة ابو ظبي ، ويوجد مدينة ابو ظبي ميناء بحري يعتبر الثاني في الدولة بعد ميناء دبي ، وبها ايضا ميناء جوي دولي . ثم تأتي بعد مدينة ابو ظبي من حيث الاهمية مدينة دبي وهي اهم ميناء تجاري ليس في الامارات العربية المتحدة فحسب وانما في منطقة الخليج العربي كله . ويوجد ايضا في مدينة دبي ميناء جوي دولي . وبعد مدينة دبي هناك مدينة الشارقة والتي يوجد بها ايضا ميناءان دوليان بحري وجوي . ومن اهم المدن ايضا مدينة العين وهي عاصمة المنطقة الشرقية ومصيف لامارة ابو ظبي ، وهناك ايضا مدن رأس الخيمة وعجمان والفجيرة وأم القيوين ، وجزيرة داس المركز الصناعي الاول في دولة الامارات العربية المتحدة ويسكنها حوالي ٧ آلاف نسمة كلهم من العمال والفنيين .

(١) هذه الاحصاءات تقديرية حصل عليها المؤلف من مصدره الخاصة .

وتتركز الكثافة السكانية في دولة الإمارات على شواطئ المسدن الرئيسية وفي الواحات حيث الأرض الزراعية وفي المناطق القريبة من حقول البترول وفي القرى المنتشرة في الجبال في الإمارات الشرقية حيث نجد أن ٩٠٪ من مساحة الإمارات تكاد تكون خالية من السكان وهي إما صحاري أو مناطق جبلية أو مناطق سبخة ملحية .

وسكان الإمارات العربية المتحدة عبارة عن مجموعة من القبائل أهمها تجمع قبائل بني ياس وقبيلة القواسم والمناصر والعوامر والظواهر والشروق والنعيم وآل علي والشحوح وغيرهم .

ولكل من هذه القبائل تاريخها العريق ودورها في تاريخ المنطقة فتحالف قبائل بني ياس (١) كان موطنها الأصلي واحة ليوا وبني ياس عبارة عن مجموعة من القبائل هي آل بو فلاح وآل بو فلاح وآل بو فلاح وآل بو فلاح والسودان والهوامل والمرر والمحاربة والقيبيسات والرميثات والمزاريع والرواشد . وتسكن قبائل بني ياس واحات في ليوا تسمى المحاضر حيث الأرض الزراعية والمياه العذبة والمراعي المنتشرة في منطقة البطيخ الجنوبي ليوا والتي فيها يرعون ابلهم وماشيهم وفي فصل الصيف تنتقل قبائل بني ياس الى الشواطئ حيث تقطن جزيرة صير بني ياس والياسات وغافة حيث يعملون في هذا الموسم على صيد اللؤلؤ والاسماك .

وفي سنة ١٧٦٩ اكتشف أحد افراد قبائل بنسي ياس من طريق الصحفة جزيرة أبو ظبي حيث وجد الماء العذب نسبيا ونظرا لما تتمتع به جزيرة أبو ظبي من موقع حصين لجأت اليها قبائل بني ياس لكي تحتمي فيها من غارات القبائل الأخرى ، حيث وجدت أنه من السهل عليها الدفاع عن هذه الجزيرة ثم انتقلت قبائل بني ياس الى دبي حيث استقرت فيها .

(١) انظر نفس المرجع صفحة ٨ .

وقبيلة القواسم من القبائل الهابسة في دولة الامارات العربية المتحدة حيث كان لهذه القبيلة تاريخ بارز في المنطقة وتسكن هذه القبيلة كلا من الشارقة ورأس الخيمة وقد اقامت قبيلة القواسم منذ القدم علاقات جوار طيبة مع قبائل بني ياس وتعاونت معها في صد الغزاة من البرتغاليين الذين حاولوا استعمار المنطقة . وهناك ايضا قبيلة المناصير وهي حليف رئيسي لقبائل بني ياس وتسكن معهم في منطقة ليوا وقبيلة الظواهر تسكن في منطقة العين وهي الاخرى حليف قديم لقبائل بني ياس .

وتسكن قبائل الشروق في الفجيرة ، وقبيلة النعيم في عجمان ، وآل علي في أم القيوين ، والشحوح في رأس الخيمة .

ويتوزع سكان الامارات بين الحضر والبدو وسكان الواحات فسي الوقت الحاضر هم سكان المدن الرئيسية . وهم يشكلون الغالبية العظمى من السكان في حين نجد ان البدو وهم سكان رحل ينتقلون سعيًا وراء الكلا ويعملون على رعي الابل والمثنية . وقد بدأ عدد البدو في الانخفاض اذ اتجه معظمهم الى المدن حيث الدخل الاوفر والحياة الاجتماعية الا ان الدولة تنبعت لهذه الظاهرة فعملت على توطئ البدو الرحل بمواطنهم الاصلية فاقامت لهم المسكن والقرى النموذجية وشجعهم على الزراعة والرعي .

أما سكان الواحات فيقومون بامتلاك الزراعة ورعي الإبل والمثنية وهم أكثر استقرارا من البدو ويوجدون في الواحات الخصبة مثل واحة العين ورأس الخيمة والذيد .

ويدين سكان الامارات العربية المتحدة بالدين الاسلامي الحنيف وينتشر المذهب المالكي في امارتي ابو ظبي ودبي في حين ينتشر المذهب الحنبلي في امارتي الشارقة ورأس الخيمة .

والسكان العاملون في الامارات العربية المتحدة في الغالب هم الذكور في حين نجد انه بعد انتشار التعليم بدأت المرأة تأخذ مكانها كمضو عمل في المجتمع بصورة اكبر من ذي قبل .

المبحث الثالث

النشاط الاقتصادي

تتصف اقتصاديات الامارات العربية المتحدة ، في مرحلة ما قبل البترول بكونها اقتصاديات فقيرة بسيطة وبدائية .

وقد كانت اقتصاديات الامارات العربية في مرحلة ما قبل البترول تعتمد اعتمادا شبة كلي على صناعة اللؤلؤ ، فاذا كان عصرنا هو عصر البترول فان المرحلة السابقة عليه كانت عصر اللؤلؤ . وبالإضافة الى اللؤلؤ فقد كانت هناك بعض الانشطة الاخرى مثل صيد السمك والرعي والزراعة والحرف والخدمات الاخرى .

وقد كان الفن الانتاجي في تلك الفترة بدائيا بسيطا ، وكان النشاط الاقتصادي في اغلب فروعها ذا طبيعة موسمية ، مما ادى الى انتشار البطالة الموسمية .

وستعرض هنا بالبحث الى فروع الانتاج المختلفة وهي :-

- ١ — صناعة اللؤلؤ .
- ٢ — صيد السمك .
- ٣ — الرعي والثروة الحيوانية .
- ٤ — الزراعة .
- ٥ — الخدمات والحرف .
- ٦ — التجارة .

١- صناعة اللؤلؤ

كانت صناعة اللؤلؤ تشكل في الامارات العربية ، في مرحلة ما قبل البترول الركيزة الاولى للاقتصاد القومي والمصدر الاول للدخل القومي . من الصعب تحديد بداية لصناعة اللؤلؤ في الامارات العربية فهي قديمة قدم هذه الامارات ومع ذلك يمكن القول ان هذه الصناعة قد بدأت تأخذ اهميتها مع بداية القرن الثامن عشر . وقد كانت قبائل بني ياس تمتلئ صناعة اللؤلؤ عندما كانت في موطنها الاصلي في ليوا وقبل ان تستقر في الشواطئ في جزيرة ابو ظبي ومدينة دبي . وبعد ان استقرت قبائل بني ياس في جزيرة ابو ظبي في سنة ١٧٦٩ (١) اتجهت بصورة اكبر الى البحر بحثا عن اللؤلؤ .

وقد لعبت امارتا ابو ظبي ودبي الدور الاول في صناعة اللؤلؤ في مرحلة ما قبل البترول في حين ان الامارات الاخرى كان لها دور ثانوي في هذه الصناعة .

وستنقسم دراستنا لصناعة اللؤلؤ الى اربعة اقسام :-

أولاً : مريد اللؤلؤ .

ثانياً : اقتصاديات اللؤلؤ .

ثالثاً : تجارة اللؤلؤ . وسنؤجل دراستها الى المبحث الرابع من

هذا الفصل لحن دراسة العلاقات الاقتصادية الخارجية .

رابعاً : تدهور صناعة اللؤلؤ .

(١) انظر اقتصاديات ابو ظبي قديماً وحديثاً . تاليف مالح سعيد العتيبة ص ١٢ .

اولا : صيد اللؤلؤ (الفوص) :-

وسنبحث هنا كافة الامور المتعلقة بصيد اللؤلؤ ابتداء من التحضير للصيد الى عمل صيادي اللؤلؤ وادوات الصيد واسطول الصيد وموانئ الصيد .

١ - التحضير لصيد اللؤلؤ :

قبل الذهاب الى عرض البحر لصيد اللؤلؤ تأتي فترة التحضير والاستعداد وهذه العملية تبدأ قبل موسم صيد اللؤلؤ بشهرين تقريبا .
اذ يبدأ التحضير لصيد اللؤلؤ باعداد سفن الصيد وذلك بطلائها وجرها الى البحر وتجهيز هذه السفن بخزانات المياه (الفناطيس) ، وتوفير كافة معدات صيد اللؤلؤ وجعلها جاهزة على ظهر السفينة ، كما يقوم ربان السفينة بالاتصال ببجارتته وتجميعهم في مكان وزمان محددين .

ويقوم صيادو اللؤلؤ بعد ذلك بالاتصال بالمول للاقتراض منه ما يشترطون به الاطعمة والملابس وكافة الحاجيات الاخرى لهم ولعائلاتهم ولتجهيز سفنهم من زاد وعقاد طويلة فترة الصيد (الفوص) .
وقبل موعد الإبحار بيومين او ثلاثة تزود السفن بالماء والنفذاء الذي يكفي طيلة المدة التي تقضيها السفن في عرض البحر .
وتعتبر مرحلة الاستعداد والتحضير من الامور الهامة بالنسبة لصيد اللؤلؤ اذ بقدر ما يتم من نجاح في هذه المرحلة تكون وفرة حصيلة الصيد .

٢ - عملية صيد اللؤلؤ : - (١)

بعد ان تصل سفينة الصيد الى المكان الذي يوجد فيه المحار ،

(١) انظر اقتصاديات ابو ظبي قديما وحديثا . المؤلف ص ١٦ .

ويسمى المفاص أو (الهر) ، تلقي بهراسيها ويستعد البحارة كل حسب عمله لعملية جمع محار اللؤلؤ (عملية الفوص) .

ففي الصباح الباكر وبالتحديد قبل طلوع الشمس بحوالي ساعة ينزل الفواصون الى البحر وتبدأ عملية الفوص او جمع محار اللؤلؤ وتستمر ثلاث ساعات متواصلة وتسمى هذه الفترة بالفترة الصباحية .

وبعد ان تنتهي الفترة الصباحية تنتقل السفينة الى مكان آخر يوجد فيه المحار أكثر ، وتبدأ عملية الفوص للفترة الثانية . وتستمر حوالي ساعتين ، وتسمى بفترة الضحى .

وفي الساعة الواحدة ظهرا تبدأ الفترة الثالثة والاخيرة وتستمر حتى ساعة الغروب وهذه الفترة أطول الفترات اليومية وأهمها ، اذ يتم خلالها جمع اكبر كمية من المحار . وبعد ذلك ينتهي العمل اليومي بالنسبة للفوص وتبدأ عملية فتح المحار لاستخراج اللؤلؤ منها وتستغرق هذه العملية حوالي ساعة واحدة . وعملية جمع اللؤلؤ نفسها تقسم الى فترات يبلغ طول الفترة خمسة أيام وتسمى كل فترة من هذه الفترات (القرعة) . ويتم جمع محصول كل فترة من اللؤلؤ على حدة ويحتفظ به منفردا عن محاصيل الفترات الاخرى ويسمى محصول القرعة .

٣ - صيادو اللؤلؤ : -

وهم اولئك البحارة الذين يبحرون بسفنهم الى عرض البحر بحثا عن اللؤلؤ ويمكن تصنيفهم من حيث الوظائف التي يقومون بها على ظهر السفينة الى خمسة اصناف ، وهذه الاصناف هي : -

١ - الريسان (النوخذا) وهو قائد السفينة والرجل الاول الذي ياتمر كافة البحارة على اختلاف رتبهم بأمرته وقد يكون الريسان نفسه

مالك السفينة ، وقد يكون مستأجرا لها ، وقد يكون عاملا عليها
لحساب الغير .

ب - الغواص (١) وهو العنصر الاهم والاكثر فعالية بالنسبة
لمصيد اللؤلؤ . وهو الذي يقع عليه عبء الغوص الى قاع البحر
لجمع محار اللؤلؤ ومهنة الغواص كما ذكرنا تشكل حجر الزاوية في
صناعة اللؤلؤ بكاملها وفي سبيل ادائه لمهنته هذه فانه يتعرض الى الكثير
من المخاطر التي قد تؤدي بحياته اما غرقا واما لمهاجمة الاسماك
والحيوانات البحرية الخطيرة له .

وغوص الى اعماق متفاوتة قد تصل الى عمق مائة قدم او اكثر دون
ان يستخدم اي جهاز لتزويده بالاكسجين وهو في سبيل ذلك يعتمد
على سرعته في الوصول الى قاع البحر وعلى سرعته في جمع اكبر
تقدر ممكن من المحار في ثوان معدودات قبل ان يضطر الى العودة
الى سطح البحر ليضع نقائق يعاود الكرة بعدها ثانية وثالثة
وهكذا .

ج - السيب (وجمعها سيوب) ومهنته الاساسية هي توجيه
ومراقبة الغواص وجذبه من قاع البحر عندما ينتهي من عملية جمع المحار
وذلك عن طريق جبل يمسك الغواص وهو في قاع البحر باحدى طرفيه
ويمسك السيب بالطرف الثاني من فوق ظهر السفينة .
د - المقدم (٢) وهو اقرب البحارة الى الريان ويعتمد عليه
الريان في تطبيق الاوامر وحفظ النظام .

(١) ويسمى بلغة الغوص « الغيوس » .

(٢) ويسمى بلغة الغوص « المجدي » .

هـ — الطباخ وهو الذي يقوم بمهمة الطبخ واعداد الطعام وتوزيعه واعداد القهوة والشاي . ويوجد في بعض السفن معاون للطباخ .
و — الوليد (او التلب) وهو صبي صغير يساعد البحارة في عملية فتح المحار ويقوم بمناولتهم الماء والطعام .
ز — اليلاس وجمعهم (يلاليس) ويوجد اليلاليس على ظهر السفينة الكبيرة فقط وعملهم هو فتح المحار طول النهار وحصته تساوي حصصة السيب . ويتراوح عددهم حسب كبر السفينة وهم بين واحد وستة .

ح — المطوع : ويوجد في السفن الكبيرة ومهمته هي الصلاة بمن على ظهر السفينة ومعالجة بعض البحارة الذين يصابون بصرع نتيجة للنزول الى أعماق كبيرة من البحر عن طريق القراءة .

وننبه الى ان العنصر النسائي قد ساهم في عملية الغوص ذاتها ولكن على نطاق محدود وخاصة بالنسبة لمكان الجزر القريبة من المياه الضحلة (المباتي) حيث كانت النساء تعمل بمعزل عن الرجال .

{ — أدوات صيد اللؤلؤ : —

يستخدم صيادو اللؤلؤ في عملية الصيد عدة أجهزة ومعدات بدائية وهي :—

ا — الحصة : في البداية كانت حصة ثم تطورت الى رصاص وهي عبارة عن كتلة من الرصاص تزن حوالي عشرة أرطال ومهمتها الاساسية مساعدة الغواص في النزول الى قاع البحر بسرعة .

ب — اليدا : وهو عبارة عن حبل متين يربط في طرفيه الديين (كيس من الشبك) اذ ينزل بهذا الطرف الغواص الى قاع البحر ويبقى الطرف الاخر على ظهر السفينة عند السيب . وعندما ينتهي الغواص

من جمع المحار يهز الحبل بيده (اليدا) طالبا من السيب الذي يقف على ظهر السفينة جذبه هو والمحار الذي جمعه .

ج - الدين : وهو كيس مصنوع من الشبك يضعه الفواص في رقبته عندما يمل الى قاع البحر ليضع فيه ما يستطيع جمعه من محار والدين هذا مربوط بطرف جبل (اليدا) وهذا الحبل طرفه مربوط بأعلى السفينة .

د - الفطام : وهذا الجهاز يثبت الفواص على أنفه عندما ينزل الى قاع البحر لينزع ترسب مياه البحر الى أنفه . ويصنع الفطام من نوع خاص من الحيوانات او من غضاريف ظهر السلحفاة وهو الاغلب .

هـ - الخطب : وهذا يستعمله الفواص لحماية أصابعه وهو يقوم بجمع المحار من قاع البحر ويصنع الخطب من جلد البقر المتين .
و - اللبس : وهو لباس يستخدمه الفواص لوقاية جسمه من نوع خاص من رخويات البحر السامة تسمى (الدول) وهذا اللباس يصنع من القماش .

ز - الزيين : وهو حبل مربوط احد اطرافه بالحصاة والطرف الاخر مثبت على ظهر السفينة بجانب السيب وعندما يصل الفواص الى قاع البحر بمساعدة الحصاة يترك الحصاة في قاع البحر مؤثرا للسبب لجرحها الى ظهر السفينة عن طريق الزيين بعد ان تكون قد اذت مهمتها .

ح - الطرطور : وهو مصنوع من القماش يضعه الفواص على رأسه عندما ينزل الى البحر لحماية شعره .

ط — الشمشول : وهو عبارة عن لباس قصير يشبه مايوهر البحر .
ي — المفلقة : وهي مصنوعة من الحديد تستعمل في فتح المحار
وهي تشبه السكينة المعوجة الرأس .

• — مواسم صيد اللؤلؤ : —

لصيد اللؤلؤ أربعة مواسم متتابعة يبدأ أولها في شهر ابريل
(نيسان) وينتهي آخرها في شهر سبتمبر (ايلول) وهذه المواسم تتفاوت
من حيث طول الفترة ومن حيث الاهمية . وهي تعتمد اعتمادا كبيرا على
الاحوال الجوية من ناحية وعلى اقبال صيادي اللؤلؤ من ناحية أخرى
ذلك لان اقبال على صيد اللؤلؤ يتفاوت من سنة لآخرى ، وهذه
المواسم هي : —

أ — الفترة الاولى (المينا) ونستغرق حوالي شهر وهي في العادة
فترة مبكرة جدا ولا يذهب الى الفوس في هذه الفترة الا عدد قليل من
صيادي اللؤلؤ .

ب — الفترة الثانية وتسمى (بالصيفية) او الفوس الصغير وهذه
الفترة تستغرق أيضا حوالي الشهر وتتميز عن الفترة الاولى (المينا)
بان غالبية صيادي اللؤلؤ يذهبون الى الفوس في هذه الفترة .

ج — الفترة الثالثة تسمى (الفوس الكبير) وتتمد هذه الفترة
طيلة ثلاثة اشهر تبدأ من اوائل شهر يونيه (حزيران) وتنتهي
في آخر شهر أغسطس (آب) (١) وهذه الفترة هي الفترة الأكثر اهمية ،
اذ انه عند بدء هذه الفترة في اوائل يونيه تتجه جميع سفن صيد اللؤلؤ

(١) تمتد هذه الفترة في قطر والبحرين الى أربعة اشهر .

بخلاف الفترات الأخرى إلى عرض البحر بحثا عن المحار وتأتي أهمية هذا الموسم من كونه في فصل الصيف إذ المناخ معتدل والبحر هادئ فلا توجد عواصف تعوق أسطول الغوص أو عملية جمع المحار كما أن ماء البحر يكون مناسباً لنزول الغواصين إلى القاع وذلك نظراً لصفاء لونه ولعدم وجود التيارات .

وتبين لنا إن هذه الفترة (الغوص الكبير) هي الموسم الرئيسي لصيد اللؤلؤ أما الفترات الأخرى فهي ثانوية بالنسبة إليه .

د - الفترة الرابعة وتسمى (السردة) ومدتها عشرون يوماً وتأتي هذه الفترة في مؤخرة موسم جمع اللؤلؤ وهي غير ذات أهمية كبيرة بالنسبة لجمع اللؤلؤ وذلك لأن أحوال الجو تبدأ في التقلب والبحر في الهيجان بالإضافة إلى أن عدد الذين يذهبون لصيد اللؤلؤ في هذه الفترة يكونون في الغالب قلة .

٦ - أسطول صيد اللؤلؤ :-

تحتل سفينة الغوص (صيد اللؤلؤ) مكانة بارزة بالنسبة لصناعة اللؤلؤ بصفة عامة وتحتل مكانة هامة بالنسبة لعملية جمع اللؤلؤ بصفة خاصة ، كما أنها تحتل أهمية كبيرة في حياة الصيادين الذين يقضون عليها سنوياً عدة شهور وقد تصل إلى سنة . وهي مهمة لصائدي اللؤلؤ ولتجاره على حد سواء . فهي لصائد اللؤلؤ وسيلة الانتقال كما أنه يقضي على ظهرهافي عرض البحر أياماً عديدة من السنة بل شهوراً قد تصل إلى ستة أشهر .

وتبحر السفن عادة منفردة أو متجمعة حسب ظروف الصيد . وهذه السفن تختلف من ناحية الحجم والسرعة وعدد العاملين على ظهرها . فمنها الكبير والمتوسط والصغير ويتراوح عدد العاملين

على ظهر سفن القوص حسب حجمها ما بين خمسة بحارة وستين بحارا ، ولذا يصل العدد على ظهر بعض السفن الكبيرة الى ١٢٠ بحارا . وهي في الغالب سفن شراعية تعتمد على الرياح في حركتها .

ويقدر اسطول (١) القوص التابع للإمارات العربية بحوالي ألف وخمسمائة سفينة في حين يقدر اسطول تجار اللؤلؤ بحوالي ستين سفينة .

ونعرض في الجدول التالي توزيع سفن تجار اللؤلؤ بين الإمارات المختلفة :

الإمارة	سفن صيد اللؤلؤ	سفن تجار اللؤلؤ	المجموع
أبو ظبي	٥٢٠	٣٠	٥٥٠
دبي	٥٠٠	١٠	٥١٠
الإمارات الأخرى	٤٨٠	٢٠	٥٠٠
المجموع	١٥٠٠	٦٠	١٥٦٠

وبالإضافة الى سفن القوص يوجد « المزار » وهو عبارة عن سفينة تشكل صهريجاً لنقل الماء العذب الى حقول القوص « الهيارات » ليبعده لسفن القوص .

(١) المصدر : بحث ميداني قام به المؤلف ، وهذه الأرقام تقريبية وذلك لعدم وجود إحصائيات لعدد سفن الصيد وتجارة اللؤلؤ .

أنواع سفن الفوص :

يمكن تقسيم سفن الفوص ، من حيث ملكيتها الى اربعة اقسام وهي :-

١ - السفن الحلالية : وهذه السفن ملك لتاجر اللؤلؤ وهو نفسه الذي يقوم بتهيئة الأشخاص الذين يعملون على ظهرها فيقدم لكل منهم القروض المبنية والمادية اللازمة لهم ولاسرهم وغالباً ما يكون بحارة هذا النوع هم من رجال تاجر اللؤلؤ مالك السفينة .

وبعد أن تنتهي عملية صيد اللؤلؤ يؤتى بما تم جمعه من اللؤلؤ بكامله الى مالك السفينة فيقدر ثمنه ويستقطع منه مالك السفينة حصة السفينة المتفق عليها من قروض ثم يدفع لهم ما قد يبقى بعد ذلك .

٢ - السفن الخرية : وهذا النوع من السفن ليس ملكا لتاجر اللؤلؤ كما هو الحال في النوع الاول وانما تعود ملكيتها الى شخص آخر يتولى في الغالب بنفسه مهمة الريان فاذا عجز عن ذلك لاي سبب من الاسباب كلف من يقوم مقامه .

وقد يطلب مالك السفينة هذا من تاجر اللؤلؤ القروض المبنية والمادية على أن يتولى بنفسه توزيع هذه القروض على البحارة تبعاً لعمل كل منهم . وفي هذه الحالة يكون مالك السفينة مسؤولاً أمام التاجر عن تسديد القروض التي سبق أن اقترضها منه . ويأتي مالك السفينة السذي هو في الغالب ربتها بما جمعه من لؤلؤ الى التاجر فيقوم الأخير بشرائه بمسعر منخفض نسبياً يقتطع منه قيمة ما قدمه من قروض مادية ومبنية وموائد هذه القروض ويدفع بلباقي الى مالك السفينة .

٣ - السفن المستأجرة : وفي هذه الحالة يقوم مالك السفينة بتأجير سفينته الى الراغبين في استئجارها في موسم الفوص ويتم ذلك عادة

إذا كان مالك السفينة عاجزا صحيا أو ماديا أو لديه أي عمل يحول دون قيامه بقيادة سفينته بنفسه .

٤ - السفن الخلوية : وهذا النوع من السفن يكون مالكاها هو الريان ويقوم بالاقتراض من تاجر اللؤلؤ لحسابه دون اعطاء أي ضمان بأنه سيأتي باللؤلؤ الى التاجر كما هو الحال بالنسبة للنوع الثاني من السفن (الخرية) . وفي هذه الحالة يكون صاحب السفينة حرا في بيع اللؤلؤ الذي جمعه لأي شخص يريد .

موانئ اللؤلؤ :

يوجد في الإمارات العربية موانئ لصيد اللؤلؤ يقصدها كل صائدي اللؤلؤ وتجاره بين فترة وأخرى في أثناء موسم الفوص للتزود بماء الشرب والطعام والراحة والاستجمام أو لبيع وشراء اللؤلؤ ويقع معظم هذه الموانئ في إمارة أبو ظبي .

ويمكن تقسيم موانئ اللؤلؤ الى نوعين :

١ - موانئ يقصدها صيادو اللؤلؤ وتجاره للتزود بالطعام والشراب ولإخذوا قسطا من الراحة وبيع وشراء اللؤلؤ وتعتبر هذه الموانئ أهم من الموانئ الأخرى وهي :

١ - جزيرة دلم : وهذه الجزيرة اكتسبت أهميتها كميناء لتجارة اللؤلؤ لموقعها المتوسط من مفاصل اللؤلؤ كما أن السفن التي تقصدها تكون في مأمن من الرياح والمواصف . وهي جزيرة مأهولة بالسكان طيلة فصول السنة الأربعة ولكن عدد سكانها يرتفع في موسم الفوص فقد يصل الى حوالي عشرة أضعاف السكان في فصل الشتاء . ويعتقد في جزيرة دلم سوق لتجارة اللؤلؤ في موسم الفوص فيقصدها تجار اللؤلؤ

من كل حطب وصوب من الخليج العربي ومن الدول القريبة الأخرى . كما أن حركة البضائع والتجارة بمختلف أنواعها تنشط في الجزيرة في موسم صيد اللؤلؤ ، وتكاد تكون جزيرة دلماهي الميناء الأول في الخليج لصيد اللؤلؤ وتجارته وتعتبر العاصمة الصينية لآبو ظبي .

ب - جزيرة أبو ظبي : وتحتل جزيرة أبو ظبي المكثة الثانية بعد جزيرة دلماهي لكونها ميناء اللؤلؤ حيث يقصدها العديد من تجار اللؤلؤ في موسم الفوص ويقيمون فيها طيلة الموسم للمتاجرة باللؤلؤ .

ج - جزيرة غاغة : وتأتي في الأهمية بعد كل من جزيرة دلماهي وأبو ظبي كميناء لتجارة اللؤلؤ .

د - صير أبو نمر : وهي من الموانئ المهمة لصيد اللؤلؤ . وذلك لوقوعها الوسط ولعمق المياه المحيطة بها .

٢ - موانئ يقصدها صائدو اللؤلؤ للاحتشاء بها من الرياح والعواصف لمقط وهذه الموانئ أقل بكثير من حيث الأهمية عن الموانئ السابقة وهي في الغالب جزر غير مأهولة بالسكان وأهملها :

- جزيرة ديينه .
- جزيرة فشا .
- جزيرة الصير .
- جزيرة حلة ميرز .
- جزيرة زركوه .
- جزيرة أرزنه .
- جزيرة داس .
- جزيرة المكاسب .
- جزيرة القفاي .
- جزيرة أم العنبر .
- جزيرة الياسات .

ثانيا : اقتصاديات اللؤلؤ (١) :

كانت صناعة اللؤلؤ ما قبل الحرب العالمية الثانية تشكل العمود الفقري للاقتصاد القومي للامارات العربية فقد كان يعمل بها بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة حوالي ٨٥ ٪ من مجموع القوى العاملة في الامارات العربية المتحدة كما كانت تسهم بحوالي ٨٠ ٪ من مجموع الدخل القومي في حين كانت الصناعات الاخرى مثل الزراعة والتجارة والرعي وصيد الاسماك ، تسهم بنسبة ٢٠ ٪ منه .

واقتصاد اللؤلؤ اقتصاد حر يلعب فيه النشاط الخاص الدور الرئيسي بينما لم يتعد الدور الحكومي جباية الضرائب والحفاظ على الامن ، والفصل في المنازعات مما يدخل في وظائف الحاكم . وامكن الفوس (الهيارات) ملك مشاع للجميع فلا يحق لاي فرد او هيئة او قبيلة أن تستأثر بأي من هذه المفاصل دون غيرها .

ويمكن أن نقسم اقتصاديات اللؤلؤ من حيث ارتباطها بالنشاط الخاص وبالنشاط العام (الحكومة) الى قسمين هما :

١ - اقتصاديات اللؤلؤ بالنسبة للقطاع الخاص :

رابنا ان النشاط الخاص يلعب الدور الاكبر والاهم في اقتصاديات اللؤلؤ . ذلك ان الامراء من تجار اللؤلؤ وصياديه هم الذين يقومون بعملية صيد اللؤلؤ وتحويله وتسويقه . ان اسماء اللؤلؤ كانت دائما عرضة لتقلبات كبيرة مما يعرض الاقتصاد القومي لعدم الاستقرار وذلك نظرا لحدة التقلبات في عرض اللؤلؤ وطلبه ، بسبب الظروف الطبيعية التي

(١) انظر المرجع السابق ص ٢٩ الى ٣٤ .

كانت تؤثر في وفرة المحصول وبسبب الظروف الاقتصادية العالية التي كانت تؤثر في الطلب .

وقد قدر متوسط الدخل السنوي للفرد العامل في صيد اللؤلؤ بحوالي ١٥٠ روبية أي ما يساوي الآن ٣٠٠٠ درهم ، اذا قدرنا أن قيمة النقود في الوقت الحاضر قد انخفضت حوالي عشرين مرة مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية بمعنى أن ما كانت قيمته من العملة في ذلك الوقت ارتفعت قيمته الآن إلى ٢٠ وحدة .

أما تجار اللؤلؤ فقد كانت دخولهم السنوية تتراوح ما بين ٥٠٠ روبية ومائة ألف روبية تقريبا (أي ما يساوي الآن ١٠٠٠٠ - ٢ مليون درهم) .

٢ - اقتصاديات اللؤلؤ بالنسبة للاقتصاد الحكومي :

يأتي دور الحكومة في الدرجة الثانية لاقتصاديات اللؤلؤ ومع ذلك فإن دخل الحكومة الرئيسي يأتي مما تجعبه من ضرائب على صناعة اللؤلؤ وتقسم هذه الضرائب إلى قسمين :

١ - تفرض الحكومة سهم بحار واحد على كل سفينة بغض النظر عن كبر أو صغر حجمها وكيس رز وتومان (٤ روبيات) .

ب - ترسل الحكومة ممثلا عنها في موسم الفوص إلى موانئ اللؤلؤ الرئيسية ويقوم هذا الممثل بجمع ما يمكن جمعه من أموال عينية ومادية وخاصة من تجار اللؤلؤ كل حسب قدرته المادية وتجمع التبرعات المالية في بعض المناسبات (الحرب والزواج) لصالح الحاكم .

وما دمننا بصدد الحديث عن اقتصاديات اللؤلؤ فلا بد من التطرق إلى أسعار اللؤلؤ وأوزانه واسواقه .

اسعار اللؤلؤ :

لاسعار اللؤلؤ اهمية كبيرة ليس فقط بالنسبة لاقتصاديات اللؤلؤ وانما ايضا بالنسبة للاقتصاد القومي للامارات العربية ، حيث ان هذه الاسعار تحدد الى درجة كبيرة وبطريق مباشر ما يعود على المجتمع بمختلف فئاته من دخل خاصة وان صناعة اللؤلؤ تسهم وكما قلنا بحوالي ٨٠ ٪ من الدخل القومي لهذه الامارات وهنا يلزم ان نحدد العوامل التي تؤثر في تكوين هذه الاسعار وفي مقومتها عامل الجودة وعاملا العرض والطلب .

اولا : الجودة :

يعتبر عامل الجودة من العوامل المهمة بالنسبة لتحديد اسعار اللؤلؤ وتختلف هذه الجودة تبعا للصنف والوزن واللون والشكل والحجم .

١ — اصناف اللؤلؤ : ويمكن تصنيف اللؤلؤ الى الاصناف التالية كما يلي : —

١ — الجيون : ويعتبر هذا النوع احسن انواع اللؤلؤ واجودها وله صفات ومميزات ينفرد بها عن سائر الانواع الاخرى فلوونه ابيض صافي مشرب بقليل من الحجرة ، كما انه كامل الاستدارة خال من العيوب التي قد توجد في الانواع الاخرى من اللؤلؤ مثل بعض النقاط السوداء او الكسور او الرضوض التي تخل بقيمته فاذا وجدت بعض هذه العيوب فان اللؤلؤ يهبط من حيث الصنف ولا يعد من صنف الجيون .

ب — اليكه : وهذا الصنف من اللؤلؤ يأتي في الدرجة الثانية بعد الجيون وهو اقل جودة من سابقه وذلك لوجود بعض العيوب الصغيرة التي تكدر صفاء اللؤلؤ كما ان شكل اللؤلؤ من هذا النوع غير كامل الاستدارة وعليه فان سعره يكون اقل من سعر النوع السابق .

ج — الناعمة : وهي صغيرة في الحجم وتحتوي على خليط بين الجيون واليكه والبللة والقولوه .

د — القلوه : وهذا الصنف من اللؤلؤ يقسم بدوره الى قسمين
قولوه من الدرجة الاولى وهو اقل صفاء من اليكه كما أنه توجد به عيوب
أكثر من سابقه فضلا عن أن شكله لا يكون دائريا . أما القلوه من الدرجة
الثانية فانه اقل جودة من اليكه ومن القلوه من الدرجة الاولى وذلك
لوجود بعض العيوب به .

هـ — البدلة : وهذا الصنف يقسم ايضا الى نوعين بدلة درجة
اولى ، وهي اقل جودة من القلوه بنوعيهما . فلونه يميل الى الزرقة كما
يوجد في مؤخرة المحارة ويتفاوت من حيث الحجم فمنه الصغير ومنه
الكبير وكلما كان حجم اللؤلؤ اصغر ارتفع سعره وكلما كان حجمه اكبر
انخفض سعره أما القلوه من الدرجة الثانية فانه اقل جودة من القلوه
من الدرجة الاولى كما أن حجم اللؤلؤ اكبر ولونها أكثر زرقة او حمرة .

و — الخشرة : وهذا الصنف يقسم الى درجتين ، خشرة من
الدرجة الاولى ، وهو اقل جودة من الانواع السابقة وهو يباع بالمفرد كما
يباع بالجملة ومع ذلك يوجد بعض الحبات الجيدة نوعا ما . أما الخشرة
من الدرجة الثانية فانه يشمل البقية الباقية من أنواع اللؤلؤ وهو اقل
انواع اللؤلؤ جودة كما أن سعره يكون في الغالب منخفضا نسبيا .

٢ — الوزن : وهذا هو العامل الثاني من حيث الاهمية في تحديد
اسعار اللؤلؤ فكلما كان وزن اللؤلؤ اقل كان سعره اعلى وهذا ينطبق
على النوعين الاولين والجيون واليكة . أما باقي الانواع الاخرى وهي
القلوه بنوعيهما والبدلة بنوعيهما والخشرة بنوعيهما فكلما كان حجم
اللؤلؤ اصغر كان السعر اعلى . أي أنه كلما كان وزنها اقل كان سعرها
اعلى والعكس صحيح .

٣ — اللون : وهذا العامل مهم ايضا في تحديد اسعار اللؤلؤ .
واللؤلؤ من حيث اللون انواع عدة فمنها الابيض ومنها الازرق الفاتح
والاحمر الفاتح والبرنزي والذهبي والكحلي والوردي والاسود والاصفر

والبنى والاخضر وكلما كان لون اللؤلؤ ابيض مشريا بقليل من الحمرة كان سعره اعلى وهذا ينطبق على الصنف الاول وهو الجيرون .

٤ - **الشكل العام** : ويلعب الشكل العام ايضا دورا هاما في تحديد سعر اللؤلؤ لان اللؤلؤ ذو اشكال مختلفة ويمكن تقسيم اللؤلؤ من حيث علاقة شكله بارتفاع سعره كالآتي :-

١ - **اللؤلؤ الكاملة الاستدارة في جميع الجهات** : وهي اغلى انواع اللؤلؤ سعرا .

ب - **اللؤلؤ نصف المستدير والعنسي الشكل** : وهذا يكون سعره غالبا الا انه اقل من النوع الكامل الاستدارة (بطن) .

ج - **اللؤلؤ الكثري** : وهو اقل سعرا من الانواع السابقة (التنبول) .

د - **اللؤلؤ البيضوي**

ه - **الاشكال الاخرى** .

٥ - **الحجم** : وحجم حبات اللؤلؤ ايضا يقرر سعره ويمكن ترتيب احجام اللؤلؤ من حيث ارتفاع اسعارها كما يلي :-

١ - **الدانة** : وهي اكبر انواع اللؤلؤ حجبا واعلاها سعرا .

ب - **الحصباء** : (الجمع حصاي) وهي اصغر من الدانة حجبا وتكون على انواع متفاوتة من حيث الحجم وتبدأ بـ (حصباء الرأس) .

ج - **البطن** : وهي اصغر بقليل في حجبتها من حبة الحصص .

د - **الذيل** : وهذا النوع اصغر في الحجم من الانواع السابقة وهي في حجم حبة (المثنى) .

هـ - الناعم : وجبات هذا النوع تشبه في حجمها حبات الرمل الكبيرة .
و - البوكه : وهي اصغر حجما من جميع الانواع كما انها تشبه حبات الرمل الناعمة .
واللؤلؤ ينقسم ايضا الى قسمين : -

١ - اللؤلؤ الذي يوجد منفصلا عن المحار عند فتحه وهذا في الغالب يشمل كافة الانواع التي ذكرناها من حيث الجودة .
٢ - اللؤلؤ الذي يوجد مثبتا في المحارة ويسمى (المخثر) وهذا النوع اقل جودة من النوع الاول ومع ذلك فقد توجد منه انواع لا تقل جودة عن هذا الصنف الاول .

ان هذا النوع المتصل اتصالا مباشرا بصدفه المحارة الام يمكن فصله وتكويره وصقله بواسطة محترفين مهرة .

اوزان اللؤلؤ : -

لللؤلؤ اوزان خاصة يستخدمها تجار اللؤلؤ لمعرفة وزن اللؤلؤ عند شرائه او بيعه وتقسم هذه الاوزان الى الانقسام التالية :
١ - المنقل : وهي الوحدة الاولى في الوزن والمنقل يساوي أربعة وعشرين (قيراط) ويوجد ايضا نصف المنقل وربيع المنقل .

٢ - القيراط (الرتي) : ويساوي ١٦ آته كما انه يوجد نصف قيراط وربيع قيراط ايضا .
٣ - الاتة : وهي اصغر وحدة من وحدات اوزان اللؤلؤ .

اسواق اللؤلؤ :

يمر اللؤلؤ قبل ان يصل الى سوقه النهائية بعدة اسواق ، وهو

ينتقل الى السوق الاولى التي تمعد في امكن صيد اللؤلؤ (الهيسارات) حيث ياتي تجار اللؤلؤ وفي هذه الاسواق ينتقل من تاجر الى اخر الى ان يصل الى يد التاجر الكبير .

ثم يتحرك اللؤلؤ الى الاسواق الموجودة في بلدان الخليج العربي مثل سوق البحرين وسوق دبي . ومنها ينتقل الى الاسواق الاجنبية وبالتحديد الى سوق الهند التي كانت اكبر سوق للؤلؤ الطبيعي ومن الهند ينتقل الى الاسواق الاوروبية ويأتي بلدان العالم حيث يصل الى مرحلته النهائية من حيث تنقله بين الاسواق (١) .

ثالثا : تجارة اللؤلؤ (٢) :

رابعا : تدهور صناعة اللؤلؤ :

كانت صناعة اللؤلؤ عبر تاريخها عرضة لتقلبات كبيرة نتيجة لعدة تقلبات العرض والطلب . كما ان اسعار اللؤلؤ ايضا لم تعرف الاستقرار والثبات بل كانت هي الاخرى عرضة للارتفاع والانخفاض . ففي مطلع القرن الحالي كانت صناعة اللؤلؤ في أوج رواجها وخاصة في فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى . الا انه في سنة ١٩٢٩ عندما سادت الملام كله أزمة اقتصادية كبرى اطلق عليها فترة الكساد العظيم التي استمرت حتى سنة ١٩٣٣ حيث ادى الكساد العظيم الى تدهور كبير في صناعة اللؤلؤ الا انه بعد ذلك عادت صناعة اللؤلؤ الى الرواج ثانية واستمرت فترة الرواج هذه الى قبيل الحرب العالمية الثانية . وبعد الحرب العالمية

-
- (١) ومن الملاحظ في وقتنا الحاضر ان هناك حركة عكسية بالنسبة لسوق اللؤلؤ إذ أدت معدات البترول المتزايدة لانتشار الخليج العربي الى زيادة الطلب في هذه المناطق على اللؤلؤ الطبيعي . وبما ان صيد اللؤلؤ قد توقف الآن فان المخزون الذي تم استعباده في الماضي بدأ في الخروج والاتجاه مرة اخرى الى انتشار الخليج العربي .
- (٢) راجع البحث الرابع من هذا الفصل .

الآخرة جدت أمور في العالم أدت الى تراجع صناعة اللؤلؤ كمصدر اول للدخل ومن ثم أخذت في التدهور تاركة مكلن الصدارة للصناعة البترولية ويمكن ارجاع اهم الاسباب التي أدت الى هذا التدهور في صناعة اللؤلؤ الى اسباب رئيسية واسباب ثانوية .

١ - الاسباب الرئيسية : -

١ - اكتشاف البترول في المنطقة :

حصلت شركات البترول العالمية الكبرى على امتيازات للتنقيب عن البترول قبل الحرب العالمية الثانية ولكن وقوع الحرب أدى الى شل أعمال هذه الشركات وبالتالي توقفت مؤقتا لتستأنف عملها بعد الحرب فمجيء شركات البترول الى ابو ظبي أدى الى خلق فرص للعمل لآلاف من الأيدي العاملة وبأجور عالية نسبيا . وهذا أدى الى تحول أيدي عاملة كثيرة من العمل في صناعة اللؤلؤ الى العمل في صناعة البترول . كما ان الحكومة حصلت على دفعات نقدية سنوية وذلك طبقا لشروط الامتياز مما جعل لدى البلاد قدرة مادية وقوة شرائية جديدة . والعمل في صناعة البترول يعطي العاملين فيه دخلا اكبر واكثر ضمانا وثباتا من دخل اولئك العاملين في صناعة اللؤلؤ . وقد أدى هذا الأمر الى ان عزف كثيرون عن العمل في صناعة اللؤلؤ واتجهوا الى العمل في صناعة البترول .

ب - منافسة اللؤلؤ الصناعي الياباني : -

اكتشف اليابانيون بعد الحرب العالمية الثانية طريقة صناعية لزراعة اللؤلؤ وبالتالي للحصول على لؤلؤ مشابه للؤلؤ الطبيعي ولكنه بسعر منخفض وقد أدت هذه الطريقة الجديدة الى توفير كميات كافية من اللؤلؤ الصناعي ذي جوده مقبولة دون الحاجة الى تعرض للمخاطرة التي يتعرض لها صيادوا اللؤلؤ الطبيعي .

ج - القضاء على مهرجات الهند بعد تقسيمها الى هند وباكستان

في سنة ١٩٤٧ وحصول كل من الهند والباكستان على استقلالهما واتباع سياسة اشتراكية من قبل حزب المؤتمر الحاكم في الهند . ولقد أدى ظهور اللؤلؤ الصناعي والقضاء على مہراجات الهند الى المساهمة الجدية في انخفاض الطلب العالمي على اللؤلؤ الطبيعي .

٢ - الاسباب الثانوية : -

١ - كثرة المخاطر التي يتعرض لها صيادو اللؤلؤ : -
ان عملية جمع اللؤلؤ عملية لا تخلو من المخاطر التي يتعرض لها البحارة سواء بسبب الاسماك الخطرة او بسبب نزولهم الى اعماق شحيقة قد تتجاوز مائة قدم . ولسبب وجود بعض التيارات البحرية .

ب - تقلب اسعار اللؤلؤ : -

من المعروف ان اسعار اللؤلؤ لم تعرف الاستقرار والثبات ، بل كانت دائما عرضة للارتفاع والانخفاض وهذا يعطي ضوابط اقل للأفراد مما حدا بهم الى التحول للعمل في المجالات الاخرى مثل صناعة البترول والاعمال الحرة وغيرها .

ج - تقلب دخل الافراد بين حدين كبيرين اعلى واسفل : -

ففي السنة الجيدة يرتفع دخل الفرد في حين نجد ان دخله ينخفض انخفاضاً كبيراً في السنة غير الجيدة . وهذا يعتمد على عرض اللؤلؤ ، اي على مقدار اللؤلؤ الذي تم تحصيله في موسم من المواسم ، كما يعتمد الى درجة كبيرة على الطلب العالمي الذي لم يعرف الاستقرار .

د - القيود التي وضعتها حكومة الهند : -

خاصة بعد حصولها على الاستقلال سنة ١٩٤٨ ففي هذه السنة

قسمت الهند الى بلدين مستقلين هما الهند والباكستان . وقد وضعت الحكومة الهندية بعد حصولها على الاستقلال قيودا مشددة على عملية التصدير والاستيراد وخاصة فيما يتعلق بالحفاظ على رصيدها من العملات الصعبة ومنعها من الخروج ولكن استعمال العملة الهندية كعملة رسمية في ابو ظبي وفي امارات الخليج العربي خفف من حدة عملية هروب العملات الصعبة من الهند الى العالم الخارجي الى حد ما .

هـ - العمل في الدوائر الحكومية والشرطة والجيش :

حيث الدخل أكثر ارتفاعا وثباتا وحيث العمل أقل مشقة وأكثر احتراما في السلم الاجتماعي .

ومع تدهور صناعة اللؤلؤ فاننا نرى أن تهتم الدولة مرة أخرى باحياء هذا القطاع من جديد وبما أتبع لها في الوقت الحاضر من امكانيات مادية وعملية كبيرة .

وعليه فاننا نقترح ما يلي :

١ - انشاء جهاز حكومي يهتم بصناعة اللؤلؤ ويدرس امكانية احيائها .

٢ - يمكن صناعة اللؤلؤ وتحديثها عن طريق استخدام بسفن حديثة ومعدات حديثة للغوص تساعد في النزول الى اعماق البحر لفترة طويلة مع الحد من المخاطر .

٣ - جمع تراث الدولة في هذا المجال عن طريق اقامة مركزز للبحوث في مجال صناعة اللؤلؤ .

٤ - التعاون مع اقطار الخليج الاخرى في مجال صناعة اللؤلؤ والدعوة الى عقد مؤتمر اقليمي لهذا الغرض .

٥ - استثمار الدولة لجزء من مائضها في شراء كمية من اللؤلؤ الموجود في الاسواق الاجنبية وذلك حتى يزداد الطلب عليه مرة أخرى .

٦ - دراسة امكانية اقامة مزارع للؤلؤ الصناعي في المياه الاقليمية للدولة .

٢- صيد السمك

الإمارات العربية المتحدة غنية بثرواتها السمكية وذلك لاتساع مياهها الإقليمية ولطول شواطئها التي تبلغ حوالي ٧٠٠ كيلو متر ، كما أن مياهها في أغلبها ضحلة وتكثر فيها الجزر التي يزيد عددها على مائتي جزيرة . فضلا عن مئات الجزر التي تظهر أثناء الجزر وتختفي أثناء المد . وذلك بالإضافة الى أن مياه الخليج العربي دافئة طيلة فصول السنة ولا توجد بها تيارات مائية وذلك أنه اشبه ما يكون بالبحيرة وهذا كله يساعد على تجمع الاسماك وتكاثرها في مواسم متفاوتة . هذا فضلا عن أن الخليج العربي مفتوح على بحر العرب وعلى المحيط الهندي الذي يعتبر من مصائد الاسماك العالمية .

ولقد كانت مهنة صيد السمك مهمة في الماضي وكانت ثاني بالدرجة الثانية بعد صيد اللؤلؤ ، نظرا لما تساهم به من نصيب في الدخل القومي ، الا أن هذه الأهمية أخذت تقل تدريجيا بعد اتجاه كثير من صيادي الاسماك للاشتغال في الأعمال الأخرى ، وخاصة في مجال صناعة البترول ، وفي الوظائف الحكومية وغيرها من المهن التي أخذت تدر دخلا كبيرا ، كما أنها تحتاج الى جهد أقل وتعطي دخلا ثابتا ومضمونا وبالرغم من ازدياد الطلب على الاسماك وارتفاع أسعارها فإن عدد العاملين في صيد السمك أخذ في التناقص . ولكن برغم هذا التناقص فإن استخدام بعض المعدات الحديثة للصيد ولو على نطاق ضيق ساعد على ازدياد الكميات المصطادة من السمك .

والسمك مادة غذائية هامة بالنسبة لكافة اوساط الناس في الإمارات العربية المتحدة فهو وجبة يومية بل وتكرر أحيانا بأكثر من وجبة في اليوم ومن هذا المنطلق فقد أولت حكومة الإمارات صيد

الاسماك غنيتها فعملت منذ الوهلة الاولى على تشجيع صيادي الاسماك عن طريق مدهم بكافة وسائل العون كالتقارب السريعة ومعدات الصيد بالاضافة الى العون المالي . ولقد كان من اغراض انشاء وزارة الزراعة والثروة السمكية الاهتمام بالثروة السمكية .

وفي السنوات الاربع الماضية اجريت عدة دراسات تناولت الثروة السمكية ووسائل تطوير عملية صيد الاسماك وتصنيعها . وقد قامت بهذه الدراسات شركات عالمية كما ان مكتب التطوير في دبي قد اهتم بدراسة الثروة السمكية في الامارات العربية المتحدة وذلك قبل حصول الدولة على الاستقلال في سنة ١٩٧١ . وقد خصصت حكومة أبوظبي قبل قيام الاتحاد مبالغ لا بأس بها في الخطة الخمسية (١٩٦٨ - ١٩٧٢) لبناء اسطول لصيد الاسماك ولتدريب الصيادين من المواطنين على الطرق الحديثة لصيد الاسماك .

الدراسات التي تمت للثروة السمكية في الامارات : -

١ - دراسة البعثة الاقتصادية التي اوفعتها وزارة التنمية لما وراء البحار البريطانية : -

اوفدت الحكومة البريطانية بناء على طلب حكومة الامارات بعثة اقتصادية تابعة لوزارة التنمية لما وراء البحار . وقد قامت هذه البعثة بعدة دراسات تناولت مختلف الجوانب الاقتصادية للامارات حاضرها ومستقبلها ، وكان ذلك في اوائل ١٩٦٧ ومن بين الدراسات التي قامت بها هذه البعثة دراسة صيد الاسماك في الامارات فقسمتها الى قسمين:

١ - العمليات التي تتم في عرض البحر ، وهي عمليات ذات طابع تجاري واسع وتحتاج الى استثمار رؤوس اموال كبيرة لاقامة شركات صيد السمك والجمبري (الروبيان) وتصديره للخارج كتلك الشركات الموجودة في كل من الكويت والبحرين .

ب - عمليات صيد الاسماك الشاطئية وهي عمليات يقوم بها صيادو الاسماك كافراد او تقوم بها مؤسسة تعاونية محلية .

وقد استعرضت اللجنة في تقريرها مستقبل صناعة الاسماك ونوقعت ان يرتفع الطلب على الاسماك الطازجة وذلك نظرا للزيادة المتوقعة في السكان . ولذلك اوصت اللجنة بضرورة الاهتمام بتحسين احوال صيادي الاسماك المحليين وادخال التقنية على عمليات التسويق الحديثة الى صناعة الاسماك ، وكذلك الاهتمام بوسائل التخزين وتشجيع الجمعيات التعاونية لصيد الاسماك . وقد اوصت البعثة أيضا بالاستفادة من امكانيات الابارات المائية لاجراء المزيد من البحوث لمعرفة الاكبات لاستغلال الثروة السمكية ، ليس فقط في مياه الامارات العربية الاقليمية بل وفي شواطئ الخليج العربي وعمان والمحيط الهندي حيث تكون كميات الاسماك اكثر وغرة وبهذه المناسبة نرى انه من المفيد جدا انشاء محطة للبحوث البحرية التي سيكون نفعها عاليا للامارات وللبلاد المجاورة ايضا .

كما اوصت البعثة ايضا بانشاء جهاز خاص بالدولة يختص برعاية شؤون صيد الاسماك . وبالرغم من ان تقرير الهيئة الاقتصادية التي اوفعتها وزارة التنمية البريطانية لما وراء البحار قد اشار الى نقاط هامة وجوهرية بالنسبة لصناعة صيد الاسماك الا انه قد اشتمل على بعض النواقص وهذا راجع لقصر المدة التي قضتها هذه اللجنة في المنطقة ، والى انها قد ركزت على مواضيع اخرى غير صناعة صيد الاسماك ، فقد جاء بحثها المتعلق بصيد الاسماك عرضا بين الموضوعات التي بحثتها هذه اللجنة كما انها لم تتطرق الى موضوع تنمية الثروة السمكية والحفاظ عليها وعلى الموم فان البعثة نفسها قد اعترفت بضخالة بحثها ومع ذلك ما قدمته من ملاحظات بهذا الخصوص لا يخلو من الفائدة .

٢ - التقرير الذي قدمته مؤسسة ارثر دي لثل سنة ١٩٦٩ : -
قامت مؤسسة ارثر دي لثل باجراء دراسة للثروة المائية في

امارة ابو ظبي وبصورة خاصة الثروة السمكية وذلك بناء على تكليف من قبل حكومة ابو ظبي وقد تقدمت بتقريرها في شهر اكتوبر سنة ١٩٦٩ وقد تركزت الدراسات التي قامت بها حول موضوعين رئيسيين وهما :

١ - دراسة كمية ومكان الثروة السمكية .

ب - اجراء مسح لاسواق السمك المحلية والخارجية .

وقد امتدت دراسة ارثر دي لتل لتشمل الخليج العربي وخليج عمان والبحر العربي وذلك لتأثير هذه المناطق على الثروة السمكية في ابو ظبي ، كما ان مشروع استغلال الثروة السمكية لا بد ان يمتد الى المناطق المذكورة .

هذا وقد تعرض تقرير مؤسسة ارثر دي لتل الى مصدرين للثروة السمكية هما :

١ - الجبري .

ب - السمك بنوعيه (الديبرسل) (Demersal) وهو الذي يعيش في اعماق البحر و (البلاجيك) (Pelagic) وهو يعيش على سطح المياه والطبقات المتوسطة .

١ - الجبري

ذكرت مؤسسة ارثر دي لتل في تقريرها بان كميات الجبري المتوفرة في مياه ابو ظبي الاقليمية ليست كافية لانشاء مشروع تجاري ، وانه اذا ما اريد لمشروع تجاري قائم على صيد الجبري ان ينجح فانه لا بد من مد عمليات الجبري الى الشواطئ الايرانية والسعودية الا ان عمليات كهذه تتطلب المزيد من الدراسات والاتفاق مع الدولة المعنية .

وعلى العموم فقد اوصت المؤسسة في تقريرها باجراء المزيد من الدراسات الاقتصادية قبل الاقدام على مشروع تجاري . اما فيما يتعلق بالتسويق فان جبري الخليج العربي يتمتع بسمعة ممتازة وخاصة في

الولايات المتحدة التي تعتبر السوق الرئيسية لاستهلاك الجمبري في العالم . وعليه فان أي كمية من الجمبري يمكن أن تصدرها أبو ظبي ستجد سوقا رائجة لها في الولايات المتحدة الأمريكية .

ب - السمك :

ذكرت مؤسسة آرثر دي لفل في تقريرها بأن المعلومات ما زالت غير كافية فيما يتعلق بالاسماك التي تعيش في مياه الخليج العربي ومع ذلك فان المعلومات المتوفرة تدل على أن كميات الاسماك كافية لقيام بعض مشاريع الصيد ، وقد اقترحت المؤسسة إمكانية استخدام بواخر يتراوح طولها ما بين ٢٦ و ٣٠ متر واليات تتراوح قوتها ما بين ٣٠٠ و ٤٠٠ حصان .

لما الاسماك التي تعيش في المياه الضحلة ، وبالذات سمك السردين والتونة فانها متوفرة بكميات كبيرة في جنوب الخليج العربي وفي خليج عمان حيث أن هذه المناطق تشكل منطقة خصبة بيولوجيا . وقد اقترحت المؤسسة لهذه الاسماك مراكب صيد يبلغ طولها ما بين ١٥ - ١٦ مترا وقدرة الانها ما بين ٦٠ - ٨٠ حصانا وعددا من الملاحين يتراوح ما بين ١٠ و ١٢ شخصا . وقدرت المؤسسة ان حاجة السوق المحلية تتراوح ما بين ١٠٠٠ - ١٢٠٠ طن من السمك سنويا تقريبا . ان كمية الاستهلاك من الممكن ان تزداد اذا اخذنا فيها استهلاك الإمارات الست الأخرى فيصبح الاستهلاك ما بين ٦٠٠٠ و ٧٠٠٠ طن سنويا (١) .

هذا وقد قدمت مؤسسة آرثر دي لفل عدة توصيات أهمها : -
اولا : اجراء المزيد من الدراسات التفصيلية عن عملية صيد الاسماك والاهتمام بتنمية حاجة السوق المحلية .

(١) لقد تجاوز استهلاك الإمارات من السمك في سنة ١٩٧٥ أكثر من ثلاثة أضعاف هذا الرقم .

ثانيا : تدريب صائدي الاسماك على وسائل الصيد الحديثة وإيجاد فرص جديدة للعمل في ميد الاسماك .

ثالثا : اذا ما ارادت ابو ظبي ان تستثمر اموالها في مشروعات لصيد الاسماك خارج ابو ظبي فقد اوصت المؤسسة بالاهتمام بإنشاء مشروع للجمبري ومشروع للصيد البعيد عن الشاطئ، واقامة وحدة لتصنيع الاسماك . ومشاريع كهذه ترى المؤسسة انه من الممكن قيامها اما عن طريق الاستثمارات المباشرة او عن طريق التمويل الخارجي .

٣ - الدراسات التي قام بها البنك الدولي للإنشاء والتعمير :

قام البنك الدولي للإنشاء والتعمير بإيجاد بعثة اقتصادية السى منطقة الخليج العربي في أواخر سنة ١٩٦٩ ، وقامت هذه البعثة برمس تقريرها عن اقتصاديات المنطقة في مارس سنة ١٩٧٠ .

وقد جاء في تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير بحث خاص عن صيد الاسماك في الخليج العربي بصفة عامة وفي الامارات العربية بصفة خاصة ، ومما جاء في التقرير ان ما يصاد من اسماك في الخليج العربي سنويا يبلغ ٨٠ ألف طن وان ٣٢ ألف طن منها يتم اصطياده في الامارات التسع (١) . وهذا معناه ان مجموع الصيد هذا يعادل ٣ كيلو غرام للهكتار الواحد وهذا الرقم منخفض جدا اذا ما علمنا ان الهكتار يعطي ما بين ١٠ و ٤٠ كيلو غرام في مياه أخرى من العالم . وهذا معناه ان املنا في الامارات فرصة لمضاعفة صيد الاسماك الى ثلاث او أربع مرات .

(١) الامارات التسع هي (الامارات العربية المتحدة والمكونة من سبع امارات بالإضافة الى دولة قطر ودولة البحرين) .

وجاء في تقرير البنك بأن هناك أنواعا من الأسماك مثل السردين والوننة وكلب البحر يمكن تحقيق زيادة كبرى في صيدها إذا ما استعملت سفن مناسبة وتجهيزات ومعدات حديثة . وكذلك من الممكن تمديد موسم السردين ليشمل طيلة السنة إذا ما استخدمت الاضواء لاجتذاب السردين في المياه العميقة .

وقد اوصى البنك بضرورة الاهتمام باجراء المزيد من الدراسات للاستفادة من الروبيان (الجبيري) الذي توجد منه كميات لا بأس بها . وقد اهتمت بعثة البنك الدولي بتسويق وتصنيع الاسماك فأوصت بالاهتمام بوسائل البريد عن طريق توفير الثلج لهذا الغرض بسعر منخفض وكذلك اوصت ببناء مستودعات مبردة لحفظ الاسماك حتى لا تتعرض للتلف .

وقسم البنك صيادي الاسماك الى نوعين / النوع الاول : صيادون ناجحون يصطادون السمك ويبيعونه طازجا . النوع الثاني : وهم الصيادون الآخرون الذين يصطادون السمك ويجففونه ثم يبيعونه مجففا وهؤلاء في حاجة الى مساعدة واهتمام اكبر .

وقد اوصى البنك بالاهتمام بتحسين اسطول صيد الاسماك ويمكنه وتقديم القروض المعينة والمالية لصيادي الاسماك وكذلك الاهتمام بتصنيع الاسماك وتعليبها وحاسة ذلك النوع من السمك الذي يستخدم كعلف للحوانات .

واوصى البنك بانشاء مشاريع مشتركة بين الامارات العربية المتحدة وبلاد الخليج العربي المجاور تعمل على صيد الاسماك وتصنيعها وتصديرها للخارج . وقد اوصى البنك ايضا ببناء معهد لدراسة الثروة السمكية وهذا المعهد يمكن ان يستفيد منه باقي البلاد المجاورة .

ونرى ان موضوع الثروة السمكية موضوع هام يجب ان يولى الكثير من الاهتمام هذا بينما نجد ان الحكومة في الوقت الحاضر ما زالت تعتبره موضوعا ثانويا . نظرا لانشغالها بموضوعات اخرى ولذلك نرى ضرورة:

- ١ - تطوير الاجهزة المسئولة عن الثروة السمكية بما يضمن المزيد من الفاعلية .
- ٢ - اقامة مركز لارشاد صيادي الاسماك في مختلف ارجاء الدولة .
- ٣ - تقديم معدات الصيد من سفن وادوات اخرى لزيادة الطاقة الانتاجية من الثروة السمكية وخاصة من بحر العرب والمحيط الهندي .
- ٤ - انشاء بنك بتخصص لاقتراض صيادي الاسماك .
- ٥ - انشاء معهد للدراسات البحرية والسمكية .
- ٦ - اقامة مشاريع مشتركة بين دولة الامارات العربية المتحدة وبلاد الخليج العربي الاخرى .



٢- الزراعة « ١ »

الزراعة من المهن القديمة في الامارات العربية . وخاصة في منطقة العين وفي الذيد ورأس الخيمة والفجيرة وفي واحلت لبوا . حيث التربة الصالحة للزراعة . وحيث تتوفر المياه الصالحة للري . واراضي الامارات ذات طابع صحراوي تغطي كثبان الرمال معظمها في حين تمتد الاراضي الملحية (السبخة) بحاذاة الشواطئ وتمتد الى الداخل عشرات الكيلو مترات . كما توجد مناطق جبلية بالقرب من منطقة العين حيث يرتفع اكبرها وهو جبل حنيت الى حوالي ثلاثة الاف قدم عن سطح البحر وكذلك في اماره رأس الخيمة والفجيرة والشارقة . وتبلغ نسبة الارض المزروعة ٥ / ٥ فقط من مجموع مساحة الدولة .

وما زالت الزراعة من القطاعات الاقتصادية المهمة في دولة الامارات وتبذل الحكومة جهودا كبيرة من اجل انعاش الزراعة والتوسع في تشجير الصحراء .

وفيما يلي نعرض بعض جوانب الزراعة في الامارات العربية المتحدة:
اولا : وسائل الري المتبعة في الزراعة : —

توجد عدة وسائل للري تتبع منذ زمن بعيد في الامارات العربية المتحدة مثل الانلاج والامطار والابار وهذه الوسائل هي : —

١ — الري عن طريق الانلاج : —

والانلاج هي عبارة عن مجاري مياه صغيرة حفر لها مجرى من

(١) انظر نفس المرجع ص ٥٦ — ٧٨ .

منابعها وتمتد الى ان تصل الى الارض التي تسقيها . ومنبع الافلاج يكون في منطقة مرتفعة حيث يجرى الماء بفعل انحدار الارض من المنبع الى المصب . والافلاج عمل فني دقيق يشهد له جميع الخبراء الذين زاروا المنطقة ودرسوا هذا النظام . فبالرغم من الامكانيات المحدودة التي كانت متوفرة لدى سكان المين القدماء مثلا فقد تمكنوا من شق الافلاج وايصالها الى الاراضي الزراعية . والفلاج هو مفرد افلاج وهو عبارة عن مجموعة من الابار حفرت في المناطق الجبلية المرتفعة بالقرب من بعضها ووصلت فيما بينها ثم شق لها مجرى تحت الارض ذو مستوى منحدر ليسمح للمياه بالانسياب تجاه المزارع وعندما يصل الفلاج الى الارض التي يسقيها يكون منسوبه قد وصل الى سطح الارض .

وللري عن طريق الافلاج نظام خاص به في توزيع المياه بين المزارع وهذا النظام يقوم على توزيع الري الى فترات زمنية . فلكل مزارع فترة من الزمن يسمح له اثناءها بري مزرعته من مياه الفلاج . ويعاب على هذه الطريقة انها تمكن الاغنياء من المزارعين من الاستفادة من مياه الافلاج بصورة اكبر من اولئك المزارعين الاقل ثراء . فكان الغني يشتري فترات زمنية اطول يروي بها مزارعه في حين لا يكون لدى الاخرين الا الوقت القصير لكي يسقوا مزارعهم . وكانت فترات الري الزمنية هذه تباع وتشتري وترهن . ولكن بعد سنة ١٩٦٦ الغي هذا النظام واصبح الري عن طريق الافلاج يتبع نظام الدوري فكل مزارع ينتظر دوره حتى يستقي ثم يفسح المجال لغيره من المزارعين لكي ياخذوا دورهم .

وتوجد في منطقة العين شمالية افلاج موزعة بين القرى على النحو التالي : -

المنطقة	عدد الافلاج
مدينة العين	٢
قرية المعترض	١
قرية الموجمي	١
قرية الجبيي	١
قرية القطارة	١
قرية بن فريد	١
قرية الهيلي	١
المجموع	٨

كما توجد بعض الافلاج في منطقة الذيد وفي قرى رأس الخيمة والفجيرة وام القيوين وعجمان .

هذا ويزداد منسوب الافلاج في الموسم الذي تتساقط فيه الامطار لان الامطار تعتبر المصدر الرئيسي لمد الافلاج بالمياه . . ويشح منسوب الافلاج اذا مرت عدة مواسم ولم يسقط اية امطار .

٢ - الري عن طريق الامطار : -

تعتبر الامطار اهم عامل من العوامل التي تؤثر على الزراعة فعمدا كونها اهم المصادر التي تمد الافلاج بالمياه فهناك كثير من المحاصيل الزراعية التي كانت تعتمد على الامطار مثل القمح . كما أن الامطار مهمة بالنسبة لزيادة احتياطي المياه الجوفية وكذلك بالنسبة للبلاتين القائمة

في المنطقة وبالنسبة لنمو الاعشاب في البراري حيث يرعى البدو ابلهم
وماشينهم على هذه الاعشاب .

وتسقط الامطار عادة في فصل الشتاء .. وهي ذات فائدة عظيمة كما
ذكرنا بالنسبة لمصادر المياه وبالنسبة للزراعة . كما تسقط بعض الامطار
في فصل الصيف في منطقة العين وفي الامارات الشرقية . وهي امطار
موسمية تسقط عادة على عمان . وهذه الامطار ليست ذات فائدة تذكر
بالنسبة لزيادة مصادر المياه لان الجو يكون حارا ولا تلبث ان تبخر
بمجرد نزولها .

٣ - الري عن طريق الابار : -

وهذه الوسيلة لم تكن في الماضي مهمة كما هي عليه اليوم ففي الماضي
كانت المياه تستخرج من الابار عن طريق النواعير التي تدبرها الحيوانات
كالثيران والحمير . وذلك لعدم وجود مضخات او آلات حديثة في ذلك
الوقت . اما اليوم فقد توسعت طريقة الري عن طريق الابار وحفرت الاف
الابار واستخدمت المضخات الحديثة لضخ الماء من جوف الارض الى
سطحها . فاصبحت الارض التي تسقى بمياه الابار تقدر بحوالي ٦٠٪
من الاراضي المزروعة . كما ان عملية البحث عن مصادر جديدة للمياه
الجوفية عملت على القيام بحفر ابار على اعماق اكبر قد تصل الى ثلاثة
الاف قدم .

ثانيا - المحاصيل الزراعية : -

تزرع في الامارات العربية انواع عدة من الاشجار والنباتات تتناسب
والظروف الطبيعية والمناخية ، واهم هذه الاشجار النخلة والليمون واهم
النباتات البرسيم بالاضافة الى جميع انواع الخضروات .
ولقد كانت النخلة اولى الاشجار التي زرعت منذ القديم في الامارات

العربية وخاصة في منطقة العين بالإضافة الى بعض اشجار الفاكهة مثل
الليون والماتجا والجوافة والرمال التي كانت زراعتها قديمة أيضا . اما
المحاصيل فكانت تشمل القمح والشعير والذرة وغيرها .

اما الزراعة الحديثة في الامارات العربية فقد ادخلت في الستينات
ثم تطورت بصورة اكبر بعد قيام الاتحاد بين الامارات السبع في سنة ١٩٧١ .
وعندما بدأت النهضة العمرانية في الامارات تأخذ مكانها ، كان للزراعة
نصيب لا يستهان به من هذه النهضة . فكان لا بد من ايجاد زراعة عمرية
تعتمد على الاساليب الحديثة وتفي بحاجة البلاد المتزايدة من المنتجات
الزراعية . وفيما يلي عرض شامل لاهم المحاصيل الزراعية في المنطقة .

١ - زراعة الفواكه :

تنتشر في الامارات العربية زراعة النخيل ، وهي ما زالت في مقدمة
اشجار الفاكهة التي تزرع في الامارات . وهذا راجع الى ان اشجار النخيل
تحمل الظروف الجوية القاسية ولا تحتاج الى كميات كبيرة من الماء ولا الى
مجهود كبير من المزارع . وبالرغم من التطور الذي حدث في اساليب
الزراعة فما زال المزارع في الامارات متمسكا بزراعة النخيل . ويقدر عدد
النخيل في الامارات حاليا بحوالي ثلاثة ملايين نخلة منها اكثر من ٣٥٠ الف
نخلة في العين . ويقدر جان جاك بيريبي في كتابه الخليج العربي عدد النخيل
في منطقة البريمي سابقا بخمسة ملايين نخلة .

يبين الجدول التالي عدد اشجار النخيل التقريبي وتوزيعها بين
الامارات المختلفة .



الامارة	مجموع النخل بالآلاف
ابو ظبي	١٤٠٠
الشارقة	٥٠٠
راس الخيمة	٥٠٠
الفجيرة	٣٠٠
دبي	٢٠٠
ام القيوين	٥٠
عجمان	٥٠
المجموع	٣٠٠٠

وكذلك تزرع ايضا في الامارات العربية انواع عديدة من اشجار الفاكهة . وخاصة تلك التي تتحمل الظروف الطبيعية . وهي العنب والتين والرمان والجوافة واللباي والتشيكو والموز والليمون بمختلف انواعه . وما زال انتاج الامارات من الفواكه قلصا عن حاجة السوق المحلية لذلك فمن الضروري بذل المزيد من الجهد لتشجيع زراعة الفاكهة حتى تتمكن في المستقبل من سد حاجة السوق المحلية .

وما دمننا بصدد الحديث عن اشجار الفاكهة فانه لا بد من الاهتمام بتربية خلايا النحل لانتاج العسل . هذا فضلا عن ان تربية النحل تساعد على زيادة محصول الفاكهة .

٢ - محاصيل الخضروات :

تبين من التجارب التي اجراها الخبراء الزراعيون انه بالإمكان زراعة الخضروات بشتى انواعها في منطقة العين وفي رأس الخيمة والفجيرة وفي مواسم تكاد تشمل فصول السنة الاربعة . ومن الخضروات التي ادخلت زراعتها حديثا البطاطس والملوخية والخس والخيار والجزر

والخرشوف والسلق والبنجر والفاصوليا والفول والبازيلا واللفت والبامياء
والزهرة (القرنبيط) والكراث والفجل الامرنجي والثوم كما نجحت زراعة
بعض الخضروات الاخرى على نطاق واسع مثل البصل والثوم والبطاطس
والفول .

ويجب الاهتمام بزراعة الخضروات ما دامت فرص نجاحها مواتية ،
خاصة وانها مهمة لرفع المستوى الصحي للمواطنين ، وهنا ينبغي انشاء
جهاز للارشاد الزراعي يأخذ بيد المزارع الى افضل الاساليب في زراعة
الخضروات واحسن السبل لخرن ونقل وتسويق المنتجات الزراعية .
وكذلك ارشاد المواطنين الى الطرق الصحية لطهو الخضروات .

وما دام مجال زراعة الخضروات واسعا فبالامكان توسيع الانتاج
الزراعي من اجل التصدير الى الدول المجاورة وخاصة اذا تم انتاج بعض
الاصناف من الخضروات في غير موسمها فتكون سوقها رائجة في الاسواق
الخارجية . ففي فصل الشتاء مثلا يمكن انتاج محصول الطماطم في العمى
في حين لا يمكن انتاجه في دول البحر الابيض المتوسط والعراق وكذلك يمكن
انتاج البطيخ والشمام على مدار السنة .

مما تقدم يتضح لنا مدى اهمية زراعة الخضروات في الامارات
العربية المتحدة وانه لا بد من رسم سياسة زراعية ترمي بالدرجة الاولى
الى الاكتفاء الذاتي من الخضروات وتتمدى ذلك في المرحلة الثانية الى
التصدير للخارج .



زراعة البرسيم

تجود زراعة البرسيم في معظم مناطق الامارات العربية المتحدة وذلك للملائمة الظروف المناخية والتربة لزراعة هذا المحصول مع خبرة المزارعين المحليين التي ورثوها عن اباائهم واجدادهم . ويشغل البرسيم حوالي ٨٠٪ من الاراضي المزروعة وهو من النباتات التي تمر طويلا وقد يصل عمره الى عشر سنوات . وهو يقدم غذاء للحيوانات ، ويقدم للابل وحدها حوالي ٧٠٪ من انتاج البرسيم وذلك لان المواطنين يهتمون بتربيتها ويولعون بشرب لبنها .

ان الاقتصاد على تربية الجمال من اجل حلبها لا تحقق الاهداف الاقتصادية المرجوة ولذا ينبغي العناية ايضا بتربية الابقار والماعز من السلالات الجيدة والتي تمطي كميات وفيرة من الحليب في حين تحتاج الى كميات اقل من البرسيم . كما ان تربيتها تحقق اهدافا اخرى في مجالات الزراعة والصناعة .

٢ - نباتات الزينة (ornamental plants) :-

تعتبر نباتات الزينة من بين نباتات الزراعة المركزة intensive agriculture وقد اتضح بعد دراسة ظروف المنطقة الطبيعية امكانية انتاج زهور الحوليات الصيفية في فصل الشتاء في الوقت الذي لا يمكن انتاجها في اي منطقة اخرى ، سواء في منطقة البحر الابيض المتوسط في اوروبا . ونستطيع تصديرها الى الخارج وبالتالي نمي ملكة حب الجمال وتذوقه عند الاهالي مما يزيد من الانتاجية الاقتصادية والفكرية للفرد . كذلك في الامكان تشغيل عدد من اليد العاملة في صناعة الزهور .

٤ - النباتات الطبية : -

تحصل معظم مصانع الادوية في اوروبا على حاجتها من النباتات الطبية من المزارع الموجودة في المناطق الحارة . وبالإمكان في ظروف منطقة المين ورأس الخيبة المناخية انتاج العديد من النباتات الطبية ذات الاهمية الاقتصادية . وقد نجحت في الموسم الزراعيين الماضيين زراعة نبات الكركديه الذي يستعمل في اغراض طبية كثيرة وصناعية أخرى كالصبغات الطبيعية التي تدخل في صنع احمر الشفاه والطبويات . وتستهلك المملكة المتحدة ودول أخرى في اوروبا وامريكا كميات كبيرة من هذا النبات .

وقد نجحت كذلك زراعة الشيح والبابونج الذي يدخل في صناعة الكثير من الادوية كما نجحت زراعة الريحان والنعناع القرنفل مما ييسر بقيام مزارع متخصصة في انتاج محاصيل النباتات الطبية التي تتطلب جوا حارا . ويحتاج ذلك في الاساس الى الدعاية والتسويق كي يلمس المزارع مدى الاستفادة التي يجنيها من هذا النوع من المزروعات .

٥ - المحاصيل الحقلية : -

بالرغم من نجاح زراعة محاصيل الحبوب كالقمح والذرة والشعير ومحاصيل الالياف مثل القطن والمحاصيل السكرية كالقصب مانه يوصي بعدم زراعتها حاليا وذلك لاحتياجاتها الكثيرة الى الماء وعدم توفر الخبرة الكافية لزراعتها بالإضافة الى ان استيرادها ارخص بكثير من تكاليفها حيث توجد بلاد متخصصة في انتاج هذه المحاصيل .

ومن بين المحاصيل الحقلية الزيتية التي توجد زراعتها في المنطقة ولا تحتاج الى كميات كبيرة من الماء مثل الخروع (المرشي) ، ويمكن التوسع في زراعة هذا النبات وعمل معاصر محلية لانتاج زيت الخروع الذي يستعمل في الاغراض الطبية والاغراض الصناعية كما يستعمل المتبقي منه بعد العصر في تغذية الحيوانات .

ويمكن التوسع ايضا في زراعة الفول السوداني وبالامكن زراعته صيفا وشتاء وبالإضافة لاستعماله كغذاء لمن النواتج الثانوية منه تستعمل في تغذية الحيوانات فتزيد من خصوبة التربة . وتتجج زراعته في الاراضي الرملية السائدة في المنطقة .

ومن مجموعة المحاصيل الحقلية التي ثبت نجاحها تحت ظروف المنطقة نبات الحبة والمحبس والفول والحمص . وهذه النباتات يتوقع لها مستقبل افضل .

ثالثا : المشكلات التي تواجه الزراعة في الامارات : —

توجد بعض المشكلات التي تعاني منها الزراعة في الامارات العربية المتحدة . وبالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة لحل الكثير من هذه المشكلات فما زال العديد منها قائما ويمكن ايجازها فيما يلي : —

١ — قلة المياه العذبة : —

توجد المياه العذبة في الامارات الشرقية وفي منطقة الذيد والموير وفي منطقة العين الا ان كمياتها ليست كافية لسد حاجة الزراعة المتزايدة يوما بعد يوم . وقد دلت عمليات المسح الهيدروليكية التي اجرتها الحكومة على انه يجب الاقتصاد في استعمال المياه الجوفية حيث انها محدودة وتعتمد على مياه الامطار التي تتساقط في فصل الشتاء ، وكثيرا ما يحدث ان تقل هذه الامطار وذلك مثل ما حدث خلال السنوات القليلة الماضية . ولذلك فرضت الحكومة قيودا على حفر الابار ، والزمتم كل مزارع يريد حفر بئر ان يحصل على اذن بذلك من الجهات المختصة .

وعليه فان مشكلة نقص المياه تعتبر من المشكلات الرئيسية التي تواجه توسع الزراعة في الامارات ولذلك يتحتم البحث عن مصادر جديدة للمياه قبل الشروع في سياسة توسعية في المجال الزراعي .

٢ — قلة اليد العاملة : —

تعاني الزراعة في الامارات العربية المتحدة من نقص في اليد العاملة الزراعية كما ونوما . فبعد اكتشاف البترول واتشاء جهاز الدولة الحديث

وانشاء الجيش والشرطة ، هجر الكثيرون العمل في الزراعة واتجهوا الى العمل لدى الحكومة او لدى شركات البترول .

ولكي تعالج هذه المشكلة لا بد من وقف انتقال المزارعين من العمل في الزراعة الى العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى . ولا بد من احوال الآلات الزراعية كي تعوض النقص في اليد العاملة الزراعية كما ينبغي تدريب المزارعين وارشادهم لرفع كفاءتهم الانتاجية ، وحلا لهذه المشكلة يجب فتح المدارس الزراعية وتدريب الاقتصاد الزراعي في المدارس الحكومية وانشاء المزيد من محطات الأبحاث الزراعية .

٣ - الارشاد الزراعي : -

وهذا العمل مهم جدا اذا ما اريد النهوض بالزراعة ، وبالفعل فقد انشأت الحكومة عدة مراكز في مناطق مختلفة من الدولة لارشاد المزارعين الى افضل السبل لاستخدام الوسائل الحديثة في الزراعة . وهناك اهمية دور وسائل الاعلام من اذاعة وتلفزيون وصحافة ونشرات دورية.

٤ - المناخ : -

فالمعروف أن مناخ الإمارات مناخ قاري ، أي أنه حار جاف صيفا وأحيانا قارس البرودة شتاء ، وأن رياحا في فصل الصيف تثير معها الغبار وتؤدي الى اذواء النباتات الصغيرة . لذلك يجب الاهتمام بالوسائل التي تقلل من سوء الاحوال المناخية عن طريق المصدات وتحريج المناطق المحيطة بالأراضي المزروعة .

٥ - مشكلة التسويق : -

وعملية التسويق مرحلة مهمة من مراحل الانتاج الزراعي ، وخاصة بالنسبة للحاصلات التي لا تستمر طويلا كما ان اسواقها تكون بعيدة . لذلك لا بد من انشاء جهاز مركزي للتسويق يرشد المزارعين الى احسن السبل لتسويق منتجاتهم لسد حاجة السوق المحلية ، ثم تسويق الفائض من الانتاج في الاسواق الخارجية وكذلك لحماية اسعار المنتجات الزراعية

من التدهور والانخفاض . ومع ذلك تم انشاء بعض مراكز التسويق الحكومية مما سهل كثيرا على المزارعين تسويق منتجاتهم وضمن لهم حدا ادنى من السعر لكل محصول .

٦ - التعاون الزراعي :

وهذا العامل من اهم العوامل التي يجب الاهتمام بها ، خاصة بالنسبة للبلاد الاخذة في النمو فالمزارع منفردا لا يستطيع ان يوفر الاحتياجات اللازمة لتطوير زراعته . ولهذا فلا بد من تشجيع انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية سواء للانتاج او للتسويق او لتسليف المزارعين او لحفظ وخزن المنتجات الزراعية .

٧ - مشكلة حفظ المنتجات الزراعية ونقلها :

وهنا لا بد من انشاء مخازن مكيئة لحفظ المنتجات الزراعية الفائضة في موسمها عن حاجة السوق لتسويقها في غير موسمها مما يحافظ على اسعار المنتجات الزراعية ، وبالتالي يحافظ على ارتفاع دخل المزارع ، كذلك يجب الاهتمام بوسائل نقل المنتجات الزراعية من الحقول الى الاسواق والتأكد من عدم تعرضها للتلف وهي في الطريق بين الحقل والسوق .

٨ - مقاومة الحشرات والامراض الزراعية :

وهذه مشكلة يواجهها المزارع ليس في الامارات العربية المتحدة فقط وانما في جميع بلاد العالم . نذلك يجب الاهتمام بالحجر الزراعي حتى لا تتسرب البذور والشتلات المصابة بالامراض الى المنطقة ، وهو ما يتطلب انشاء مراكز الحجر الزراعي في الموانئ التي تدخل عن طريقها البذور والشتلات . وبالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا المجال فانه لا بد من بذل مزيد من الجهد للحيلولة دون انتشار الامراض الزراعية اذا ما اريد حماية النباتات من التعرض للحشرات الضارة ومن التعرض للامراض الزراعية .

رابعاً : - دور الحكومة في التنمية الزراعية : -

تولي حكومة الإمارات العربية المتحدة عناية خاصة بالنسبة للزراعة والمزارع وخاصة في السنوات الأخيرة . فهي تقدم للمزارع العون النقدي والعيني وكافة الإعانات الأخرى التي يحتاجها المزارع وذلك انطلاقاً من سياسة الحكومة التي ترمي إلى إحداث تنمية اقتصادية في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وخير دليل على ذلك هو مدى التطور الذي حدث في مجال الزراعة في خلال السنوات القليلة الماضية والواقعة ما بين ١٩٦٧ - ١٩٧٠ ويمكن تلخيص دور الحكومة بالنسبة للزراعة في النقاط التالية:

- ١ - تقدم الحكومة إلى كل مواطن لديه الرغبة في الزراعة الأرض مجاناً وبمساحة لا تقل عن ثلاثين دونماً للفرد .
- ٢ - تقدم الحكومة راتباً شهرياً يبلغ ٣٠ ديناراً لكل مزارع جديد ابتداءً من تسلمه للأرض ولفترة سنتين ، وهذه المعونة المادية تساعد المزارع المبتدئ على إنشاء مزرعته الجديدة كما تساعد أيضاً على سد جانب من احتياجاته خلال الفترة التي تسبق ظهور الانتاج الزراعي وتسويقه .
- ٣ - تقوم الحكومة بحفر آبار المياه في كل مزرعة وذلك حسب طلب المزارع مجاناً وبدون مقابل .
- ٤ - تقدم الحكومة مضخات الماء للمزارع كما أنه يوجد جهاز حكومي لاصلاح هذه المضخات عندما تصاب بالعطب .
- ٥ - تقدم الحكومة مجاناً لكل مزارع التراكتورات لتسوية الأرض واعدادها للزراعة .
- ٦ - تقدم الحكومة البذور المحصنة والاسمدة الكيماوية للمزارعين مجاناً ايضاً .
- ٧ - كما تقدم الحكومة المشورة الفنية للمزارعين وترشدهم إلى الأساليب الزراعية الحديثة وإلى كيفية استخدام الآلات الزراعية وكيفية تحسين السلالات الزراعية ومن أجل ذلك قامت الحكومة بإنشاء

المزارع النموذجية واستتبت فيها النباتات ذات السلالات الجيدة،
ثم شرعت بعد ذلك بتوزيع هذه الشتلات على المزارعين .

ومما تقدم يتضح لنا مدى الدور الكبير الذي تضطلع به الحكومة في
تشجيع الزراعة ، وذلك من خلال المساعدات المختلفة والكثيرة التي
تقدمها للمزارعين سواء اكانت عينية أم مادية . ولا شك ان سياسة كهذه
لا بد وان تؤتي ثمارها في القريب العاجل مما يشرب مستقبل زراعتي
يساعد في دفع مجلة التنمية خطوات اكبر الى الامام .

خامسا : المشروعات الزراعية الكبرى : -

١ - مشروع تحريج طريق ابو ظبي - العين : -

تقوم شركة « سوجريا الفرنسية » وهي شركة استشارية باجراء
الدراسات اللازمة لمشروع تحريج طريق ابو ظبي - العين ، بينما تقوم
شركة « كونسورتيوم للتحريج » وهي شركة فرنسية لبنانية مشتركة
بتنفيذ المشروع الذي تبلغ كلفته حوالي اربعة ملايين ونصف المليون دينار
بحريني .

وتبلغ مساحة المشروع ٦٥٠ هكتار « الهكتار = ١٠.٠٠٠ متر مربع »
حيث قامت الشركة بزراعة اربعمائة شجرة في كل هكتار مربع وقد تم حتى
الان زراعة ستمائة هكتار مربع اذ تم في عام ١٩٦٩ زراعة ثلاثمائة هكتار
كما قامت الشركة بزراعة ثلاثمائة هكتار اخرى في عام ١٩٧٠ .

ويبلغ عدد اشجار المشروع ٢٦٠.٠٠٠ شجرة من مختلف الانواع
التي تعيش في الظروف الصحراوية التي تلائم تربة المنطقة ومناخها ، مثل
الاولكبتوس والبروجويس والاكازيا والكازرونا . كما قامت الشركة بزراعة
بعض المساحات من هذا المشروع باشجار السمر والسدر والفسف
والكارث .

وقد استعملت الشركة في ري اشجار المشروع أحدث ما توصل اليه العلم في طريقة ري الاشجار والاقتصاد في الماء وذلك بطريقة الري بالتنقيط **DROP SYSTEM** وتتم هذه الطريقة بواسطة انابيب بلاستيكية صغيرة ممتدة بين جذور الاشجار والابار المحفورة لهذا الغرض . وهذه الطريقة تستعمل لأول مرة في العالم على نطاق واسع في الامارات حيث استعملت في استراليا لري عشرة هكتارات مزروعة باشجار التحريج ، وفي الاريزونا زرع عشرون هكتارا استعمل في ريها طريقة الري بالتنقيط . وبما ان المشروع يمتد على طريق ابو ظبي - العين في مناطق متفرقة مزروعة تحتوي خبسا وثلاثين قطعة تتراوح مساحة القطعة الواحدة ما بين ٢ - ٥٥ هكتار مربع فان الماء المستخرج يزداد بلوحة كلما اقتربنا من جزيرة ابو ظبي ولذا فان الشركة قد راعت هذه القضية مجلبت بعض الاشجار التي تعيش على الماء المالح مثل شجرة الناباريس **ALTAMARIX** وقد انتهى العمل في مشروع تحريج طريق ابو ظبي - العين في ابريل ١٩٧٢ ، وقد تم تسليم هذا المشروع الى الدولة التي تديره الان مباشرة .

وسيساعد هذا المشروع على تحسين المناخ في المنطقة كما سيقوم البدو برعي اغنامهم وجبالهم على بعض الاعشاب التي تنبت في اراضي المشروع بالإضافة الى ان هذا المشروع له أهمية من الناحية السياحية اذ انه سيكون مكانا لقضاء ايام العطل حيث تتوفر الخضرة والظل والماء .

٢ - مشروع جزيرة السمديت : -

تقوم بتنفيذ هذا المشروع وتشرف عليه جامعة اريزونا الامريكية وفكرة هذا المشروع جديدة نشأت لتناسب المناطق الصحراوية التي لا توجد بها مياه صالحة للري ويهدف المشروع الى توفير الخضروات الطازجة في ابو ظبي بكميات تلبي احتياجات السوق المحلية كخطوة اولى ولغرض تصدير الفائض من الخضروات الى الاسواق المجاورة كخطوة ثانية كما ان هذا المشروع يهدف الى انتاج الخضروات في غير موسمها .

والسمديات هي جزيرة محاذية لجزيرة ابو ظبي تبعد عنها حوالي كيلو مترين وتغطيها كثبان الرمال الا انها تنقتر الى المياه الصالحة للري، ولذا يعتمد مشروع جزيرة السمديات في الري على مياه البحر المقطرة وتتم الزراعة داخل بيوت زجاجية خضراء "Green Houses" ففي داخل هذه البيوت يمكن التحكم في ظروف الانتاج وتكييف الجو من حيث الرطوبة والحرارة واشعة الشمس حسبما تقتضي طبيعة النباتات المزروعة . وقد قدمت حكومة ابو ظبي لجامعة أريزونا مبلغ ٣ ملايين دولار كمحنة لتنفيذ المشروع في مرحلته الاولى كما ان الحكومة اعتمدت مبلغ اضافية لهذا المشروع للسنوات الثلاث ما بين ١٩٧١ - ١٩٧٣ وتقوم جامعة أريزونا بتدريب بعض المواطنين على ادارة المشروع على ارض المشروع نفسه وعن طريق ارسالهم في بعثات الى الولايات المتحدة الامريكية .

وبالإضافة الى مشروع التشجير الذي ائجزته شركة سوجريسا الفرنسية على طريق ابو ظبي - العين ، فقد تم التعاقد مع أكثر من عشرين شركة للقيام بعمليات التشجير على طول الطريق ما بين ابو ظبي والعين وكذلك على طريق ابو ظبي - دبي ، كما بوشر في تشجير بعض المناطق الغربية لآبو ظبي وفي جزيرة صير بني ياس وفي جزيرة ابو الابيض وتبلغ المساحة المزروعة بالغابات حوالي خمسة عشر ألف هكتار ويؤمل ان تتضاعف في السنوات القليلة القادمة .

الجمعيات التعاونية : —

تهتم الحكومة بالجمعيات التعاونية الزراعية . فقد عملت على استصدار قانون الجمعيات التعاونية — كذلك قامت بإنشاء عدد من الجمعيات التعاونية في مختلف الإمارات وأهم هذه الجمعيات هي ، الجمعية التعاونية في جزيرة السمديات وهذه الجمعية تقوم بالإضافة الى تسويق المنتجات الزراعية بتسويق الاسماك حيث أن معظم أعضائها من صيادي السمك .

سائدا : الدراسات التي تمت في المجال الزراعي : —

عندما أولت الحكومة اهتمامها بتنمية الزراعة في جميع مناطق الدولة والنهوض بها كان لا بد من اجراء بعض الدراسات التي يمكن من طريقها ان تخطط لتنمية الزراعة ، واهم الدراسات التي اجريت في الزراعة في ابو ظبي هي : —

١ — الدراسة التي قامت بها البعثة البريطانية التي ارسلتها وزارة التنمية لما وراء البحار وذلك في سنة ١٩٦٧ . وقد زارت هذه البعثة منطقة العين واطلعت على الزراعة وطرقها وامكانياتها . وقد اوصت البعثة في تقريرها الذي قدمته على ضرورة الاهتمام بالزراعة بصفة عامة . واوصت باجراء المزيد من البحوث والدراسات التفصيلية ومن بين توصيات اللجنة المذكورة ضرورة اجراء دراسات تفصيلية لمصادر المياه في ابو ظبي والامارات الاخرى وذلك لان اللجنة لاحظت اتوسع الكبير الذي كان جاريا في حفر الابار والذي لا يتناسب وكمية المياه الموجودة في باطن الارض . كما اوصت اللجنة بالاهتمام بالتربة والحفاظة عليها عن طريق استخدام الاسيدة العضوية والكيماوية ، كما اوصت بادخال الوسائل الحديثة في الزراعة وذلك لتعويض النقص في اليد العاملة في الزراعة .

٢ — تقرير البنك الدولي للانشاء والتعمير : اوفد البنك الدولي للانشاء والتعمير بعثة مكونة من خبراء اختصاصيين في كافة المجالات الاقتصادية ومن بينها الزراعة وذلك في مطلع سنة ١٩٦٩ . وقد جاء في تقرير البنك الدولي ضرورة بذل المزيد من العناية والاهتمام بالزراعة في منطقة العين وفي الامارات الشرقية وهي راس الخيمة والفجيرة وبعض مناطق الشارقة بصورة خاصة وبصورة عامة في المناطق الاخرى مثل ليوا . واوصى تقرير البنك ايضا بضرورة اجراء المزيد من المسوحات الهيدروليكية لاستقصاء كميات المياه

الباطنية والتي يجب الا تستنزف حتى لا تتعرض الزراعة لمشكلة نقص المياه . كما اوصت بعثة البنك الدولي بضرورة انشاء اجهزة حكومية لتوعية وارشاد المزارعين والعمل على نشر الحركة التعاونية بين المزارعين . كما جاء في تقرير البنك الدولي ايضا ان هناك فرصا كبيرة لزراعة المزيد من المحاصيل الزراعية المتنوعة ولكن لا بد من اجراء التجارب على هذه المحاصيل قبل تعميم ونشر زراعتها على نطاق واسع .

مما تقدم فالتنا نرى ضرورة بذل اهتمام اكبر بالزراعة ومحاولة ايجاد مصادر جديدة للري وذلك اما بحفر ابار على اعماق اكبر او اقامة محطات لاستخلاص ملوحة ماء البحر ليصبح من الممكن استخدامها في الزراعة .

كذلك نرى اجراء المزيد من البحوث لاكتشاف طرق جديدة للاقتصاد بمياه الري وتعميمها على المزارعين . بالاضافة الى نشر التعاونيات والوعي والارشاد للمزارعين . نرى ايضا حلا لمشكلة النقص في اليد العاملة العمل على استقدام عمال زراعيين من البلاد العربية التي بها فائض من اليد العاملة الزراعية ومثلها مصر ، مع ادخال الزراعة الآلية الحديثة ، وذلك حتى يمكن خلق قطاع قوي تنوع به الامارات العربية مصادر دخلها القومي مستفيدة من فرصة السيولة النقدية التي يوفرها لها البترول في الوقت الحاضر .



٤- الرعي والثروة الحيوانية «١»

اولا : الرعي : -

تعتبر مهنة الرعي من المهن التي كانت لها أهمية بارزة بالنسبة لاقتصاد الإمارات في فترة ما قبل اكتشاف البترول ، أي الى ما قبل العقد السابع من القرن الحالي لكن أهميتها هذه أخذت في التناقص بعد أن دخلت شركات البترول البلاد وبعد اكتشاف البترول بكليات تجارية .

ولكن مهنة الرعي ما تزال موجودة على نطاق ضيق . وتوجد المراعي في مناطق عديدة من الإمارات العربية المتحدة ، وتقع أهم هذه المراعي بالقرب من واحة المين وفي المناطق المحيطة بحواضر ليوا وسي الاقليم الغربي لابوظبي كما توجد أيضا في مناطق رأس الخيمة والفجيرة والشارقة ودبي . وهذه المراعي ذات طابع موسمي ، فهناك مراعي شتوية ومراعي يقصدها الرعاة في موسم الربيع وأخرى في موسم الصيف والخريف .

ويقلب على الرعاة في الإمارات طابع النقل وعدم الاستقرار ، فهم دائما وراء العشب من موسم الى موسم آخر وأغلب هؤلاء الرعاة من البدو الرحل . الا أن هناك بعض الرعاة المقيمين في الواحات والقرى التي تحيط بها المراعي . ويرعى البدو في الإمارات الإبل والأغنام والماعز كما يرعى سكان المناطق الزراعية الأغنام والابقار بالقرب من منطقة الذيد والفجيرة . وترعى هذه الحيوانات الأعشاب ، وهي أنواع عديدة تتناسب نوعيتها ونوع التربة التي توجد بها ، كما ترعى أيضا الأشجار التي تنمو في البراري مثل أشجار الخاف والإرطي والأثل والأسمر ، وهذه الأشجار دائمة الخضرة طيلة العام ولكنها تنمو وتزداد أخضراراً في موسم الشتاء والربيع إذ أن الشتاء هو موسم الأمطار الرئيسي في الإمارات العربية المتحدة .

(١) انظر نفس المرجع ص ٥١ - ٥٤ .

وبالإضافة الى الإبل والاغنام والماعز والأبقار تربى أيضا حيوانات مثل الخيول والبغال والحمير وخاصة في المناطق الزراعية قرب الواحات وفي القرى القريبة من المدن .

وتوجد في الإمارات بعض الحيوانات الأخرى مثل الغزلان والوعل والمها والأرانب . كما توجد حيوانات متوحشة مثل الذئب والضبع والثعلب والنمر والهدد وبالإضافة الى هذه الحيوانات توجد كذلك أنواع كثيرة من الطيور التي يتفاوت عددها تبعا لنوعها . كما أن منها الطيور الكبيرة ومنها الطيور الصغيرة . ومنها الجارحة مثل الصقور والعقبان ومنها الطيور غير الجارحة وهي أنواع شتى منها الأليف وغير الأليف .

وكانت نسبة ما يساهم به الرعي في الدخل القومي قبل الستينات أكبر منه في الوقت الحاضر ، إذ تقدر نسبة مساهمته في الدخل القومي في الوقت الحاضر بما لا يزيد عن ١ بالمائة .

ثانيا : الثروة الحيوانية : —

تعتبر الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني ركنا مهما من أركان الاقتصاد الوطني لذلك فإنه إذا ما أريد لاقتصاد الإمارات أن ينمو ويتطور لا بد من الاهتمام بالثروة الحيوانية ، فبالإضافة الى أهمية الثروة الحيوانية للفرد كمصدر رئيسي لرفع المستوى الصحي للسكان فإنها أيضا هامة بالنسبة للزراعة فمن طريقها يمكن الحصول على الأسمدة العضوية وهي عنصر أساسي من عناصر الإنتاج الزراعي . ولا يمكن التوسع في الزراعة الا اذا توفرت كميات كبيرة من الأسمدة العضوية اللازمة للنبات الذي يعتبر الحيوان مصدره الرئيسي . وتوجد فرص كبيرة في الوقت الحاضر للنهوض بتنمية الثروة الحيوانية . فالاعلاف الخضراء ، وأهمها البرسيم متوفرة وتشغل معظم المساحات المزروعة في المنطقة بالعيـن ومنطقة الذيد والعمير والخواتيج ورأس الخيمة كما أنه بالإمكان ~~تجميع~~

أصحاب المزارع في تلك المناطق بالعمل على تربية الدواجن والإبصار
والماعز الطوب في مزارعهم .

ويمكن أن تستورد هذه الحيوانات من المناطق المشابهة لمناطق
الإمارات العربية المتحدة ، وهي مثلا الهند والباكستان على أن تكون من
سلالات جيدة وذات إنتاج عال من اللحوم والألبان .

وبذلك يمكن أن توفر الألبان واللحوم والبيض بكميات تسد حاجتنا
المحلية وتغنيينا عن الاستيراد من الخارج .

وقد زار البلاد مؤخرا أحد خبراء منظمة الأغذية والزراعة الدولية
(الفاو) هو الدكتور فولكر وهو خبير في الثروة الحيوانية حيث أبدى
بعض الملاحظات القيمة حول إمكانية نجاح الإقبار من أجل الاستفادة من
حليبها ولحمها وكذلك حول تربية الدواجن . وأكد الأهمية التي ينطوي
عليها تبني مشاريع لتتبع الثروة الحيوانية وما يتفرع عنها ، إذ اقترح
تأسيس قسم للصحة الحيوانية (البيطرة) ودعمه بالاختصاصيين للمحافظة
على سلامة الحيوانات الزراعية الموجودة والتي ينوي إدخال تربيتها
وتجربة أصنافها وأنواعها لتوفير اللحم الطازج ومنتجات الألبان والدواجن
وكذلك أوصى أيضا بتحسين استغلال الإمكانيات الحيوانية المتوفرة في
المنطقة والعمل على زراعة مساحات كافية بالنباتات العطرية وإدخال
أصناف جديدة منها معروفة بارتفاع إنتاجها وصفاتها النباتية العالية .

وقد درست بعثة وزارة التنمية لما وراء البحار البريطانية إمكانية
النهوض بـالثروة الحيوانية وما يتلائم مع احتياجات البلاد التي تعتمد في
الوقت الحاضر على ما تستورده من الخارج من منتجات حيوانية كالإبصار
واللحوم والبيض ومن أهم ما أوصت به البعثة البريطانية هو : —
١ — إنشاء مصنع للملف الجاف في أسرع وقت ممكن .

- ٢ - انشاء مشروع للابلان الطازجة المستخرج من الابقار والماعز لسد حاجة السوق المحلية من الابلان في منطقة العين .
- ٣ - انشاء مشروعات للدواجن والبيض لكي ينتج على نطاق واسع وتجاري .
- ٤ - الاهتمام بانشاء الحضائر الحديثة لحفظ الحيوانات وخاصة في الموانئ ولا شك ان توصيات البعثة البريطانية واردة وان هذه المشاريع المذكورة اعلاه ضرورية خاصة اذا ما علمنا ان عرص نجاحها متوفرة . وهذه يمكن اعتبارها المرحلة الاولى ثم ياتي بعدها الانطلاق لضخمية الثروة الحيوانية بفرض التصدير الى الخارج .

وفي مجال تشجيع زيادة الثروة الحيوانية فقد خصصت امانة ابو ظبي مكافآت مادية سنوية لكل من يربي عددا معيناً من الابل او من الاغنام وذلك حسب الجدول التالي : —

نوع الحيوان	المبلغ
ابل	٢٠٠ درهم للرأس الواحد سنوياً
بقرة	١٥٠ درهم للرأس الواحد سنوياً
غنم	٥٠ درهم للرأس الواحد سنوياً

هذا وهناك بعض المشاريع في مجال الثروة الحيوانية التي تقوم بتنفيذها دولة الامارات العربية المتحدة في دول صديقة اهمها المشروع الذي ينفذ في الباكستان والذي تقدر تكلفته الاولى بعشرين مليون دولار ويقوم هذا المشروع على زراعة المراعي في مساحة من الارض وتربية الحيوانات

عليها ، ثم تصحير هذه الحيوانات الى دولة الامارات العربية المتحدة وتدرس كذلك مشاريع مشابهة لاقامتها في كل من السودان والصومال . وفي هذا المجال ناتنا نقترح ما يلي : —

- ١ — التوسع في المساعدات المالية التي تقدم للذين يربون الماشية في ابو ظبي لتشمل الامارات الاخرى .
- ٢ — انشاء المزيد من المشاريع الحيوانية في البلاد العربية التي يمكن لمثل هذه المشاريع ان تنجح فيها .
- ٣ — اقامة برادات كبيرة لحفظ اللحوم المستوردة بكميات كبيرة .
- ٤ — انشاء اسطول تجاري لنقل الحيوانات عن طريق البحر الى الامارات بكميات كبيرة .



٥- الخدمات والحرف

بالإضافة إلى المواضيع التي سبق وتحدثنا عنها من صناعة اللؤلؤ
وميد السمك وزراعة ورعي وثروة حيوانية هناك بعض الجوانب الأخرى
للنشاط الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة والتي تساهم بقسط فسي
الدخل القومي . وستقسم هذه الأنشطة الاقتصادية إلى قسمين : -
أولاً : الخدمات .
ثانياً : الحرف .

أولاً : الخدمات

احتلت الخدمات في الإمارات العربية المتحدة قبل اكتشاف البترول
مكاناً لا بأس به في مجال النشاط الاقتصادي وذلك سواء بالنسبة لعدد
العاملين في هذا القطاع أو بالنسبة للدخول المتولدة منه . وسنبعث هنا
موضوعين رئيسيين وهما السياحة والإصطياف والنقل .

١ - السياحة والإصطياف : -

كان قطاع السياحة والإصطياف من الأنشطة الاقتصادية المهمة قبل
اكتشاف البترول وكان يشكل مصدراً مهماً من مصادر الدخل القومي في
الإمارات وذلك إلى عهد قريب . إلا أن هذه الأهمية قلت في الفترة
الأخيرة . وتعتمد منطقة العين بالدرجة الأولى وليوا والذيد وأبو ظبي ودبي
والشارقة بالدرجة الثانية على السياحة والإصطياف . إذ كان عدد كبير
من سكان الإمارات يذهبون إلى منطقة العين والذيد أو إلى منطقة ليوا
لقضاء فصل الصيف حيث تكثر بستين النخيل وبعض الفواكه مثل المانجا
والليمون والموز والجوافة والتين بالإضافة إلى الخضروات بشتى أنواعها .

وكثيرون من سكان المدن الساحلية مثل أبو ظبي ودبي والشارقة والذيد
يمتلكون بستين لهم في تلك المناطق . أما الذين لا يملكون بستين خاصة

بهم غاتهم يقومون باستئجار بساطين النخيل خلال موسم الصيف حيث يأكلون ثمرها ثم يعيدونها الى مالكها بعد ان ينتهي الموسم . وفي الماضي لم تكن توجد مياه عذبة صالحة للشرب — في مدينة ابو ظبي وبني او المدن الساحلية الاخرى او الشارقة في حين تتوفر مثل هذه المياه في منطقة العين وخاصة مياه الانلاج مما كان له بالغ الاثر في جذب المصطافين من كافة انحاء القطر .

هذا فضلا عن ان مناخ العين والمناطق الداخلية الاخرى الجافة المعتدلة نسبيا في فصل الصيف كان يجذب المصطافين الذين يهرعون الى الواحات هربا من الحر والرطوبة في المناطق الساحلية .

كما يند على منطقة العين مصطافون من الامارات المجاورة وذلك لقضاء فصل الصيف حيث الجو المعتدل والمياه العذبة والبساتين الخضراء . ويقوم المصطافون القادمون من الامارات المجاورة باستئجار البيوت والبساتين . كما ان لبعضهم بساتين وبيوت خاصة بهم .

وفي فصل الصيف يتضاعف سكان منطقة العين ويحدث رواج اقتصادي كبير . وقد سبب السكان المحليون خبرة في مجال توفير الخدمات للمصطافين والسياح مما جعل عملهم موسميا . ولكن بعد ان اكتشف البترول تحولت العين الى مدينة حديثة مما غير طابع حياة سكانها واصبح لديهم مهن واعمال طيلة السنة وهذا ينطبق ايضا على المصايف الاخرى .

وقد كانت السياحة والاصطياف تتمان على نطاق داخلي . اي ان سكان الامارات العربية المتحدة انفسهم هم الذين يقومون بالاصطياف ضمن حدود الدولة ولم يكن هناك اي نشاط يفكر بالنسبة للسياح او المصطافين القادمين من الدول المجاورة .

٢ - القفل : - (١)

كان للإمارات العربية المتحدة اسطول تجاري يعمل في الخليج العربي وبحر عمان وكانت سفن الإمارات تجوب موانئ الخليج العربي والمحيط الهندي شرقا وغربا حتى الهند وشواطئ شرقى أفريقيا ، ناقلة البضائع بين موانئها . وبعد اكتشاف البترول ، وقيلام أجهزة الدولة الحديثة وخاصة جهاز الجيش وجهاز الشرطة تضاعفت أهمية النقل البحري وأخذ معظم الذين كانوا يعملون على ظهر السفن التجارية يتحولون الى مهنة أخرى جديدة .

وبالإضافة الى النقل البحري كان هناك النقل البري عن طريق قوافل الجبال ، فقد كانت القوافل في الماضي تشكل الوسيلة الوحيدة لنقل الأفراد ونقل البضائع بين مختلف أجزاء الدولة وبينها وبين جاراتها التي تربطها بها حدود برية مثل عمان والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت . كما قد وصلت قوافل الجبال التابعة للإمارات الى الكويت والعراق والشام والى اليمن وشواطئ البحر الأحمر .

وكذلك كانت قوافل الجبال تقوم أيضا بنقل المصطافين ، ضمن حدود الإمارات من المناطق الساحلية الى المناطق الداخلية ، حيث الواحات وبساتين النخيل وينابيع المياه ، مثل منطقة العين ، وذلك في اول موسم الصيف ثم تعود بهم ثانية بعد انتهاء موسم الصيف الى محضهم وقراهم .

لما الآن وبعد تدفق البترول بكميات تجارية فقد اختفت قوافل الجبال وحلت محلها السيارات والطائرات الحديثة حيث شق وعبد العديد من الطرق الحديثة التي تربط مختلف الإمارات بعضها ببعض وتربطها

(١) انظر القسم الخاص بالملاتك الاقتصادية الخارجية للإمارات العربية المتحدة من هذا الكتاب .

ايضا بالبلاد المجاورة . وكذلك بنيت المطارات الدولية الحديثة في كل من
ابوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والتي ربطت الامارات العربية
المتحدة بالعالم الخارجي .

لقد كان طبيعيا ان يتأثر قطاع الخدمات هو الآخر تأثيرا كبيرا بعد
اكتشاف البترول فقد حدث فيه انقلاب كبير شأنه شأن القطاعات
الاقتصادية الاخرى التي تأثرت بالتحول الذي أحدثه البترول في البنية
الاقتصادية للامارات العربية المتحدة .

ثانيا : الحرف

تشمل الحرف تلك النشاطات الاقتصادية الاخرى مثل اقتلاع
الاشجار والنباتات والاحتطاب وحرق اقصان الاشجار للحصول على الفحم
النباتي ، وصناعة الفخار وصياغة الاسلحة ولقد أخذت هذه الحرف في
الانقراض وذلك لعزوف الذين كانوا يمتنونها عنها وانصرافهم الى الاعمال
الاخرى . وكانت الاشجار تقطع في الماضي لغرضين ، الغرض الاول وهو
اقتلاع الاشجار ذات الاوراق الخضراء لتغذية الحيوانات من اوراقها ، اما
الغرض الثاني فهو اقتلاع الاشجار الجافة للاستفادة منها كوقود لان
الاخشاب الجافة كانت في الماضي الوسيلة الوحيدة للوقود .

كما ان قسما كبيرا من الاشجار الجافة تحرق لاستخلاص الفحم
النباتي والذي كانت له سوق رائجة في الماضي .

اما بالنسبة لاقتلاع النباتات ويأتي هنا بالدرجة الاولى قطع نبات
(القرم) وهو نبات اخضر له اوراق كثيفة ينبت في المياه الضحلة القريبة من
الشواطئ ويستخدم كمطعم للحيوانات لانه من اكثر النباتات اذراا للحليب
واكثرها منفعة للحيوانات . لقد أخذ هذا النبات في الانقراض لكثرة ما
اقتلع منه ولذا نظمت الحكومة اقتطاعه بشكل لا يؤدي في النهاية الى
انقراضه .

وهناك أيضا نبات الثمام الذي كان يعمل عدد من الناس على اقتطاعه وجلبه الى الاسواق في المدن والقرى لبيعه ككاف للحيوانات وهو

من النباتات التي تبقى زمنا طويلا دون أن تتعرض للتلف . ولكن في الفترة الأخيرة قل الطلب على هذا النبات مما أدى الى انخفاض سعره وبالتالي فان معظم العاملين به قد تركوه واتجهوا الى الحرف الأخرى الأكثر دخلا.

وهناك بعض الحرف الصغيرة التي كان يعمل بها عدد محدود من السكان مثل صناعة الاواني الفخارية وخاصة في منطقة العين والذيد ولقد انقرضت هذه الحرفة في الوقت الحاضر .

وكذلك ازدهرت في الماضي مهنة المياغة ، وخاصة صياغة الخناجر والسيوف العربية ، التي كانت تستخدم كأدوات للحرب وحسلي للزينة والمناسبات في وقت السلم وقد شارفت هذه الحرفة على الانقراض أيضا.

من الواضح ان اكتشاف البترول قد أحدث تحولا كبيرا في النشاط الاقتصادي لسكان الإمارات العربية المتحدة . كما أدى الى اختفاء العديد من الصناعات والمهن والحرف القديمة لتحل محلها صناعات ومهن جديدة، تتناسب ومستلزمات العصر الحالي مما يتطلب إعادة تأهيل أبناء الإمارات العربية المتحدة بما يتلاءم والظروف الاقتصادية الجديدة .



٦- التجارة

تحتل التجارة منذ القدم في اقتصاد الامارات العربية اهمية خاصة . فلقد ارتبطت هذه الامارات تجاريا مع بلاد اجنبية كثيرة وتبادلت معها السلع والبضائع . كما ان اسطولها التجاري كان يمر عبر مهاب الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي حاملا البضائع بين الامارات والبلاد المطلة على هذه البحار .

وكانت دبي ولا زالت مركزا تجاريا كبيرا ليس في منطقة الخليج بحسب وانما في منطقة الشرق الاوسط . وبعد اكتشاف البترول تطورت التجارة واصبحت تقوم على اساس غير تلك التي كانت تقوم عليها قبل ذلك .

وستتناول في الفصلين التاليين موضوع التجارة قديما وحديثا ومكاتب التجارة على النطقتين الداخلي والخارجي .

اولا : التجارة قديما

امتنع سكان الامارات العربية التجارة منذ القدم وذلك راجع الى طبيعة اقاليم الامارات واطالقتها على الخليج العربي وبشواطئ طويلة تصل الى حوالي ٦٠٠ كيلومتر وعلى بحر العرب بشواطئ تمتد الى مائة كيلو متر بالاضافة الى وجود العديد من الجزر المنتشرة في الخليج العربي والتي كان بعضها مأهولا بالسكان هذا عدا ولع السكان ببركوب البحر، الذي كانوا يعتمدون على ما فيه من لؤلؤ واسماك كمصدر لهم لمعيشتهم.

ولذلك فقد بنوا الاساطيل التجارية الشراعية ونقلوا عليها بضائعهم المحلية مثل اللؤلؤ والاسماك المجففة والتمور والجلود الى البلاد المجاورة ومقابل ذلك كانت تعود هذه الاساطيل منها حاملة ما تنتجه تلك البلاد من منسوجات ومواد غذائية ، ولقد كانت ترافق سفنهم التجارية سفن

مسلحة لحماية تجارتهم ، وقد كان لقماء الإمارات صيت كبير لركوب البحر والسيطرة على طريق الهند . كما تاجروا مع دول الخليج العربي ومع الهند واندونيسيا ومع سواحل افريقيا الشرقية وكانت تربطهم بهذه البلاد علاقات تجارية وحضارية وثيقة .

وبعد أن ازدهرت تجارة اللؤلؤ كانت الإمارات في مقدمة بلاد الخليج العربي التي اشتهرت بها إذ كانت تصدر اللؤلؤ الى الهند ومنها الى أوروبا حتى أصبحت تجارة اللؤلؤ تشكل العمود الفقري بالنسبة لتجارة الإمارات العربية الخارجية وخاصة في القرنين الماضيين . وهذا عائد الى أن صيد اللؤلؤ يتم أساسا لغرض التصدير بالإضافة الى أن ما تسهم به تجارة اللؤلؤ في الدخل القومي للإمارات تشكل نسبة تزيد على ٨٠ ٪ وان عدد العاملين في هذا المجال يبلغ حوالي ٨٥ بالمائة من مجموع اليد العاملة .

وستعرض فيما يلي بشيء من التفصيل لتجارة اللؤلؤ .

تجارة اللؤلؤ

تعتبر تجارة اللؤلؤ وهي ما تعرف محليا بالطواشه الركن الهام بالنسبة لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة في عصر اللؤلؤ ، وذلك قبل عصر البترول ، سواء من حيث مقدار ما يساهم به في الدخل القومي أو من حيث ذلك الجزء من السكان العاملين به . وتجارة اللؤلؤ هي المرحلة الأخيرة من صناعة اللؤلؤ .

فبعد الانتهاء من صيد اللؤلؤ يتم بيعه الى التجار سواء أكان هؤلاء التجار هم الذين مولوا صائدي اللؤلؤ أم أنهم تجار مستقلون وسنقسم تجارة اللؤلؤ الى قسمين هما :
تجارة اللؤلؤ وتجار اللؤلؤ الممولون .

اولا : تجارة اللؤلؤ :

ونعني بهم الأشخاص الذين يصل اليهم اللؤلؤ في النهاية بعد ان يأتي به صائدوه وفي المادة يذهب تجار اللؤلؤ في موسم الفسوس بسفنهم الخاصة الى امكن الصيد (الهيارات) ويتم ذلك بعد سفر سفن الفوس بحوالي عشرة ايام ويستخدم تجار اللؤلؤ سفنا بعضها بخارية وسريعة تتبعها قوارب صغيرة (المشوه) ينتقلون بواسطتها من سفنهم الى سفن الفوس والبعض الاخر شراعية . وفي الصباح يبدأ تجار اللؤلؤ في الطواف على سفن الفوس لشراء اللؤلؤ ويسترون حتى الظهر وهذه الفترة الوحيدة التي يعمل خلالها تجار اللؤلؤ في التنقل بين سفن الفوس . أما بعد الظهر وفي الليل فان تجار اللؤلؤ يتزايدون ويتبايعون فيما بينهم .

ويمكن تقسيم تجار اللؤلؤ الى اربعة اقسام حسب مقدراتهم المادية :

١ - التاجر الصغير : وهذا التاجر يعمل بمفرده ويتمولن مع امثاله من التجار الصغار في القيام بصفقات لشراء اللؤلؤ وهو لا يملك رأسمال كبير وامكانياته المادية محدودة وهو يشتري اللؤلؤ مباشرة من سفن صيد اللؤلؤ التي تصل الى احد موانئ الفوس مثل جزيرة دفا او ابو ظبي وهذا التاجر يذهب الى سفينة صيد اللؤلؤ بعد أن تصل الى الميناء صباحا اذ ان الحكومة لا تسمح باستخدام القوارب للذهاب الى سفن الفوس وذلك حماية لامثال هؤلاء التجار الصغار من منافسة التجار الكبار لهم.

ب - التاجر تحت المتوسط : وهو اقدر ماديا من التاجر الصغير وهو يمشي على طول شاطئ ميناء اللؤلؤ ولا يذهب الى سفن الفوس لانه يقوم بشراء اللؤلؤ من التاجر الصغير ويحقق هذا التاجر من الارباح ما يصل الى عشرة اشعاف ما يحققه التاجر الصغير .

ج - التاجر المتوسط : وهذا النوع من التجار في الغالب يوجد لديه متجر وهو لا يبارح متجره حيث يقوم التاجر تحت المتوسط بجلب ما لديه من لؤلؤ لبيعه لهذا التاجر ويحقق هذا النوع من التجار ربحا يصل الى عشرة اضعاف ما يحققه النوع السابق من التجار .

د - التاجر الكبير : وهذا النوع من التجار يصل اليه اللؤلؤ في النهاية بعد ان يكون قد مر على التجار الاصغر منه الذين سبق ذكرهم ويقوم التاجر الكبير بجميع اللؤلؤ لكل الموسم ويتاجر به في البلاد الاخرى وخاصة البلاد المجاورة مثل دبي والبحرين وقد يتجاوز هذه البلاد فيذهب باللؤلؤ الى الهند اذ كانت الهند هي المستورد الرئيسي للؤلؤ وكذلك الى اوروبا وامريكا .

ثانيا : التجار الممولون لصناعة اللؤلؤ :

يقوم الممولون من تجار اللؤلؤ بتمويل مختلف مراحل صناعة اللؤلؤ وذلك منذ بدء الاستعدادات لصيد اللؤلؤ الى تسويقه وقد يقدم الممول السفن كما يقدم القروض المبنية والمالية اللازمة لصناعة اللؤلؤ ، وتلعب عملية تمويل صناعة اللؤلؤ بمختلف مراحلها دورا كبيرا بالنسبة لهذه الصناعة كما ان الممول نفسه الذي هو في الغالب تاجر اللؤلؤ يحقق من هذه العملية ارباحا طائلة ويمتاز بنصيب الاسد . ويمكن تقسيم هؤلاء الممولين الى قسمين :

- أ - الممول او التاجر الذي يصل اليه اللؤلؤ ليشتره بسعر منخفض يقتطع منه ما قدم من قروض بالاضافة الى فوائدھا .
- ب - وهذا النوع من الممولين لا يقبل باستلام اللؤلؤ من صائديه لكنه يشترط ان يحصل مقابل قروضه على اموال نقدية بالاضافة الى فوائد عاليه .

وعلى العموم فإن مولي صناعة اللؤلؤ يتقاضون أرباحا تتراوح ما بين عشرين الى سبعين في المئة على ما يقدمون من قروض .
والجدول التالي يبين احصائية تقريبية لتجار اللؤلؤ الرئيسيين في الامارات العربية المتحدة .

تجار اللؤلؤ	العدد
ابو ظبي	٣٥٠
فبي	٢٠٠
الامارات الاخرى	٢٠٠
المجموع	٩٥٠

كما ان سكان المناطق الداخلية يمتنون الزراعة وخاصة فسي منطقة ليوا والعين وكانوا يتاجرون بالمنتجات الزراعية مع سكان الشواطئ وسكان البلاد المجاورة لابو ظبي مثل عمان وامارات الخليج العربي .

وقد كانت قوافل الجمال هي الوسيلة الرئيسية لنقل منتجات هذه المناطق الى المناطق الاخرى . حيث كانت قوافل الجمال تحمل التمور والفحم النباتي والمنتجات الزراعية وتمود محملة بالبضائع المستوردة من الخارج كالمنسوجات او تلك التي تعتبر من منتجات المناطق الساحلية مثل الاسماك المجففة .

اما السكان الرحل فقد كانوا يمتنون الرعي ولذلك تاجروا بالابل والاغنام والماعز والجلود والوبر والصوف . وعلى أية حال فقد كانت المنتجات الحطية لابو ظبي تجمع في الاسواق الرئيسية ، واهمها سوق مدينة ابو ظبي وسوق مدينة العين ، حيث تتم عملية التجارة .

أما السلع المعدة للتصدير فكانت تجب في مدينة أبو ظبي حيث
تسحن ويتم نقلها إلى البلاد الأجنبية بواسطة السفن الشراعية التي
كانت مهمة جداً لكونها الوسيلة الوحيدة في نقل البضائع ما بين أبو ظبي
والعالم الخارجي .

وكانت تفرض في الماضي بعض الرسوم الجبركية التي لا تتعدى
٢٥٪ على البضائع المستوردة أما البضائع المصدرة فكانت معفاة من
كل أنواع الضرائب .

إن حجم التجارة قديماً صغير نسبياً إذا ما قيس بحجم التجارة في
ليمانا هذه على أنه لم تتوفر أية معلومات إحصائية عن التجارة في
الماضي يمكن الاعتماد عليها عند دراستها .

ثانياً : التجارة حديثاً

من الصعب وضع حد يفصل بين التجارة قديماً وحديثاً ولكن هناك
نقطة دخلت فيها التجارة طوراً جديداً يختلف عما كانت عليه في الماضي ،
وهذه النقطة هي اكتشاف البترول الذي أدى إلى تطورات كبيرة في
مختلف المجالات الاقتصادية عامة وفي قطاع التجارة بصفة خاصة .

في سنة ١٩٦٢ بدأ تصدير البترول الخام ، وأخذت العائدات
تزداد سنة بعد أخرى حتى بلغت في نهاية سنة ١٩٧٠ أكثر من ١١٠
مليون درهم ، وبذلك دخلت التجارة مرحلة جديدة سواء أكان ذلك على
النطاق المحلي أم على النطاق الخارجي وستعرض فيما يلي لتجارة كل من
إمارتي أبو ظبي ودبي بشيء من التفصيل وذلك لأن التجارة فيهما تشكل
أكثر من ٩٠٪ من النشاط التجاري في دولة الإمارات هذا بالإضافة
إلى توفر الإحصاءات والمعلومات التي تساعد في بحثنا هذا .

١ - التجارة في ابو ظبي :

كان لابو ظبي دور بارز في التجارة في عصر اللؤلؤ مما أن تدهورت صناعة اللؤلؤ حتى تدهورت التجارة في ابو ظبي الى أن جاء عصر البترول ويوشر تصديره في نهاية سنة ١٩٦٢ .

وعندما ولي سمو الشيخ زايد الحكم في سنة ١٩٦٦ ، بوشر في تنفيذ العديد من المشروعات العمرانية ، شملت التعليم والصحة والطرق والمطارات والموانئ والجسور والمياه والكهرباء وغيرها . وقد وضعت هذه المشروعات كلها في اطار الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٨ - ١٩٧١) والتي خصص لها حوالي ٣٠٠ مليون درهم . ولقد خصص جزء كبير من استثمارات الخطة الخمسية لقطاع التجارة محليا ودوليا مما ادى الى تنشيط التجارة وتطويرها . فبعد ان كانت ابو ظبي بالدرجة الاولى تصدر اللؤلؤ والسك الجفف اخذت تصدر البترول الخام الى أوروبا واليابان وأمريكا . وبعد أن كانت تستورد بعض المواد الغذائية والمنسوجات اخذت تستورد المعدات والمصانع والسيارات والسلع الاستهلاكية الاخرى . كما أن استيراد السلع الكيالية أخذ في الازدياد سنة بعد اخرى .

ومع تطور التجارة تطورت الاجهزة التجارية في ابو ظبي ووضعت الانظمة والقوانين لتنظيم التجارة وتشجيعها . كما أن عدد العاملين في مجال التجارة ازداد زيادة كبيرة . ثم تم انشاء دائرة للجمارك والموانئ وذلك للاشراف على عمليات الاستيراد والتصدير ، وكذلك تقوم دائرة البترول بالاشراف على عمليات تصدير البترول الخام من موانئ جزيرة داس وجبل الظنه وجزيرة ميرز وابو البكوش .

وانشأت الحكومة غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي وذلك لتنظيم العلاقات بين التجار المحليين وحل مشاكلهم وهذه الغرفة بمثابة حلقة الوصل بين التجار المحليين والتجار الاجانب .

ومنذ سنة ١٩٦٦ بوشر بوضع الاحصاءات والجداول لضبط الاستيراد والتصدير . ومع ازدياد عائدات البترول ازدادت الحركة التجارية ونشط الاستيراد من الدول الاخرى . حتى لقد بلغ قيمة ما استورد في سنة ١٩٦٩ (٥٩٣) مليون درهم (هذا غير واردات مخينة العين من دبي والامارات الاخرى المجاورة اذ لم توضع في سجلات سنة ١٩٦٩) . ويمثل هذا الرقم الواردات المنظورة فقط في حين أن قيمة الواردات غير المنظورة كبيرة نسبيا . وتفرض الرسوم الجمركية بنسب متفاوتة وذلك حسب نوعية البضاعة وهي موضحة في الجدول التالي :

نوع السلعة	نسبة الضريبة
البضائع المستوردة من المنشأ	٢٥%
البضائع المستوردة من غير المنشأ	٥%
المشروبات الروحية	٢٥%

هذا وترتبط ابو ظبي بملاقات تجارية مع معظم دول العالم وتأتي في مقدمة الدول التي تستورد منها ابو ظبي كل من بريطانيا والولايات المتحدة واليابان .

٢ - التجارة في دبي :

تحتل امارة دبي مكانة تجارية مرموقة في العالم . وقد كونت دبي لنفسها هذه المكانة عبر سنوات طويلة وذلك لموقعها الجغرافي واحتكاك ابنائها بالعالم الخارجي في فترة سابقة لبقية الامارات الاعضاء فسي الاتحاد . وقد اتبع حكام دبي ، وعلى رأسهم حاكمها الحالي الشيخ راشد بن سعيد المكتوم سياسة الباب المفتوح بالنسبة لحركة السلع وحركة الأشخاص من وإلى دبي ، كما واشتهرت دبي بتجارة الترانزيت

نتيجة لسلسلة الافتتاح التجاري الذي اتبعته . وقد ادت هذه الحركة التجارية في دبي الى انتعاش اقتصادي سبق اكتشاف البترول فيها والذي جاء متأخرا (١٩٦٦) .

وكذا اصبحت دبي مركزا دوليا لتجارة الذهب والفضة والاحجار الكريمة . وقد بلغت قيمة واردات دبي سنة ١٩٧١ (١٠٠٠) مليون درهم بعد أن كانت لا تتجاوز ٣٠ مليون درهم في سنة ١٩٦٠ .

وتحصل دبي على ٢ ٪ من قيمة البضائع الترانزيت رعت هذه النسبة في سنة ١٩٧٢ الى ٣ بالمائة في حين ترتفع هذه النسبة على المشروبات الروحية الى ٢٥ ٪ .

وفي سنة ١٩٦٥ انشئت غرفة تجارة وصناعة دبي وذلك لخدمة التجار والتجارة في دبي .

وقبل افتتاح ميناء راشد في دبي كانت البواخر الكبيرة تقف على بعد ميل ونصف من الشاطئ حيث يتم نقل البضائع عن طريق السفن الصغيرة الى خور دبي الذي يقسم مدينة دبي قسمين والذي يحتل مكانة تجارية هامة منذ القدم .

هذا وقد بلغت قيمة واردات دبي (١٠٩ مليون درهم في سنة ١٩٦٢ ازدادت لتصل الى ١٠٥٩ مليون درهم في سنة ١٩٧١) .
وتعتبر اليابان البلد الاول المصدر الى دبي . تليها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أما باقي الامارات فان لها دورا ثانويا بالنسبة للتجارة الا ان اماره الشارقة بدأت تبرز تجاريا بعد اكتشاف البترول فيها ، وسيكون لها مستقبل تجاري هام بعد أن تنتهي من تطوير مينائها التجاري .

بلغ اجمالي واردات دولة الامارات العربية المتحدة سنة ١٩٦٩ ما قيمته ٣٦٧ مليون دولار ثم انخفضت سنة ١٩٧٠ الى ٣٢٠ مليون دولار . بدأت قيمة الواردات في الارتفاع التدريجي بعد ذلك فبلغت سنة ١٩٧١ ما قيمته ٣٧٠ مليون دولار ، وسنة ١٩٧٢ ما قيمته ٤٨٠ مليون دولار ، وارتفعت في سنة ١٩٧٣ الى ٨٤٠ مليون دولار والى ١٦٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٧٤ . ولقد جاءت معظم هذه الزيادات بسبب الزيادة في حجم الواردات من وسائل النقل والالات والمواد الغذائية ، وتعتبر دبي المستورد الرئيسي في الدولة حيث بلغ نصيبها حوالي ٦٨٪ من مجموع الواردات خلال الخمس سنوات (١٩٦٩ - ١٩٧٣) وتليها مباشرة ابو ظبي .

والجدول التالي يبين لنا الارقام القياسية لقيمة الواردات محسوبة للسنوات على اساس عام ١٩٦٩ = ١٠٠ .

السنة	ابو ظبي	دبي	الاجمالي
١٩٦٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٠	٦١	١٠٣	٨٧
١٩٧١	٧٧	١١٤	١٠١
١٩٧٢	١٢٨	١٥٥	١٤٥
١٩٧٣	١٨٦	٢٤٧	٢٢٤
١٩٧٤	٢٨٢	٤٩٦	٤٥٢
١٩٧٥	٦٤٠	٧٣٣	٦٩٨

من الجدول السابق يتبين لنا أن واردات ابو ظبي ازدادت بنسبة ٥٤٠ ٪ في سنة ١٩٧٥ عن سنة الاساس بينما بلغت هذه النسبة في دبي ٦٣٣ ٪ لنفس الفترة .

وتعزى الزيادة الكبيرة في قيمة الواردات الى الزيادة في حجم الواردات من مختلف المجموعات ولكن بدرجات متفاوتة خصوصاً خلال عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، فلقد سجلت كل من المجموعات المستوردة زيادة ملحوظة كما يظهر من الجدول التالي :

التصنيف السلعي للواردات

الأساس / ١٩٦٩ = ١٠٠

١٩٧٤ (بها)	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	
٤٩٧	٢٣٧	١٦٩	١٢٦	١١٣	١٠٠	مصر
٣٢٢	٢٤٧	١٩١	١٥٧	١١٤	١٠٠	١
١٤٠٧	٥٦٠	٢٢٨	١٩٦	٢٥٩	١٠٠	٢
١٠٨١	٣٤٣	٢٤٤	٩٢	٩٠	١٠٠	٣
٤٩٨	٢٦٩	١٦٥	١٢٧	١٢٢	١٠٠	٤
٣٧٦	٢٢٢	١٣٠	٨٦	٨١	١٠٠	٥
٣١٢	٢١٦	١٣٧	٧٦	٧١	١٠٠	٦
٢١٦	١٥٢	١١٤	٩٢	٨٤	١٠٠	٧
٣٩٠	٢١٠	٣٠٢	١٥٩	١٤١	١٠٠	٨
٨٨	٥٨٨	٢٥٦	٣٧٧	١٦١	١٠٠	٩
						مواحد حقول النفط

ب - تشمل بالنسبة لايو ظلي واردة النصف الاول من سنة ١٩٧٤ فقط .

وجدير بالذكر أن الزيادة في حجم استيراد المواد الغذائية والحيوانات الحية (المجموعة صفر) يعود الى زيادة استيراد دبي من هذه المجموعة . فقد تافت معدلات الزيادة في استيراد دبي (من الدواجن واللحوم المعلبة والفواكه الطازجة واللحوم المثلجة والسكر والمواد الغذائية المعلبة والاسماك المعلبة والدقيق والخضروات المثلجة) معدلات الزيادة في اجمالي واردات دبي وأبو ظبي معا من ذات المجموعة وذلك في سنة ١٩٧٣ بالمقارنة مع سنة ١٩٦٩ .

كذلك الزيادة في اجمالي واردات المشروبات والتبغ المجموعة (١) ، فترجع الى زيادة استيراد دبي منها حيث اظهر استيراد أبو ظبي زيادة طفيفة من سنة لأخرى ، بينما اظهر استيراد دبي زيادة في جميع بنسود هذه المجموعة هذا وقد سجل معدل زيادة استيراد المشروبات فيسر الكحولية أعلى نسبة في سنة ١٩٧٣ بالمقارنة مع سنة ١٩٦٩ ٥١٧ بالمائة ، يلي ذلك المشروبات الروحية والخمور ثم العصير المثلج وأخيرا السجائر .

أما المجموعة ٢ (المواد الخام عدا البترول) فما زالت ضئيلة لكنها اظهرت نموا مطردا خلال الخمس سنوات الاخيرة عدا سنة ١٩٧١ . وقد سجل عام ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ أكبر زيادة لاستيراد هذه المجموعة .

وقد ارتفعت واردات أبو ظبي في سنة ١٩٧٣ من ٤٠ مليون درهم الى ٧٥ مليون درهم نظرا لزيادة استيرادها من الاسمدة والمواد الخام ، كما تضاغت واردات دبي من هذه المجموعة نظرا لزيادة استيرادها من مواد البناء .

أما المجموعة ٣ (وقود معدني ، زيوت وشحوم معدنية) فلان الزيادة التي طرأت على حجم استيرادها تعود الى واردات دبي المتزايدة

من السولار وغاز الكيروسين والزيوت والشحوم المعدنية والبنزين
خلال الفترة من سنة ١٩٧١ الى ١٩٧٣ .

هذا وقد سجلت واردات المجموعة ٤ (زيوت ودهون حيوانية ونباتية)،
والمجموعة ٥ (كيماويات) زيادة طفيفة أغلبها ناتج عن زيادة استيراد
المعاقير الطبية ومواد التجميل والاصباغ .

اما واردات المجموعة ٦ (السلع المصنعة) فقد اظهرت زيادة
مستمرة خلال الفترة موضوع البحث عدا سنة ١٩٧٠ عندما انخفضت
واردات ابو ظبي من ١٤٠.٣ مليون درهم الى ٦٥.٦ مليون درهم نتيجة
لانتفاض استيرادها من مواد البناء خلال النصف الاول من تلك السنة.

اما بالنسبة لدبي فان زيادة وارداتها من السلع المصنعة في سنة ١٩٧٣
يعود الى زيادة وارداتها من مواد البناء كما يتوقع استثمار هذه الزيادة
في سنة ١٩٧٤ نظرا للتوسع العمراني فيها . وتظهر بيانات ابو ظبي
خلال النصف الاول من سنة ١٩٧٤ زيادة مماثلة .

وبالنسبة لواردات المجموعة ٧ (الآلات ووسائل النقل) فلم تظهر
اية زيادة خلال الفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٧١ بل انخفضت بعض الشيء.

وقد اظهرت ابتداء من سنة ١٩٧٢ ارتفاعا تدريجيا ملحوظا لكل من ابو ظبي
ودبي . وقد شكلت هذه المجموعة اكبر نسبة في اجمالي الواردات
لسنني ١٩٧٢ و ١٩٧٣ سبقها في ذلك مجموعة السلع المصنعة في سنة
١٩٧٤ . هذا وقد كونت واردات هذه المجموعة ٣٠ بالمئة من اجمالي
الواردات في سنة ١٩٧٣ . وترجع الزيادة في ابو ظبي الى زيادة

استيراد الآلات غير الكهربائية ومعدات النقل . أما بالنسبة لدبي فترجع الزيادة الى استيراد معدات النقل .

ازدادت واردات المجموعة ٨ (سلع مصنعة اخرى) خلال فترة البحث ما عدا في سنة ١٩٧٠ . وترجع الزيادة منذ سنة ١٩٧٢ الى زيادة واردات دبي من الساعات والملابس الجاهزة والجوارب والاكسسوارات والاحذية والآلات التسجيل وهي سلع من المتوقع ان يعاد تصديرها . أما بالنسبة لواردات المجموعة ٩ (سلع غير مصنعة) فزعم صغر حجمها الا انها اظهرت زيادة بسيطة ما بين سنة واخرى .

أما واردات مواد حقول النفط فقد ازدادت نتيجة لزيادة انتاج النفط الخام وتشمل هذه المجموعة مواد لانشاء المنصات والارصفة وتغطية جدران آبار النفط واحوات الحفر ومواد توصيل الانابيب وما شابه ذلك .



والجدول التالي يبين لنا مجموع قيمة الصادرات والواردات بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك في الفترة ما بين ١٩٦٩ و ١٩٧٥ وهو يعطي صورة عن الميزان التجاري لدولة الإمارات .

صادرات وواردات

الإمارات العربية المتحدة^(١)

بملايين الدولارات الأمريكية

السنة	قيمة الصادرات(٢)	قيمة الواردات
١٩٦٩	٢٠٠	٣٦٧
١٩٧٠	٢٩٠	٣٢٠
١٩٧١	٤٥٠	٣٧٠
١٩٧٢	٦٧٠	٤٨٠
١٩٧٣	٩٨٠	٨٤٠
١٩٧٤	٤٨٥٠	١٦٠٠
١٩٧٥	٤٨١٥	٢٧٢٨

(١) المصدر : دائرة الجمارك ودائرة البنزول - أبو ظبي - دائرة الجمارك وشركة نبط دبي .

(٢) تشمل قيمة الصادرات كلًا من الصادرات البترولية والصادرات الأخرى غير البترولية .

الجمعة الرابع

العلاقات الاقتصادية الخارجية

كانت للامارات العربية المتحدة علاقات اقتصادية تربطها بالعالم الخارجي وذلك لانها دولة بحرية ارتبط نشاطها الاقتصادي منذ قرون طويلة بالبحر ونظرا لموقعها الذي يشرف على طرق التجارة الدولية القديمة والتي تربط بين الشرق والغرب سواء اكان ذلك عن طريق مضيق هرمز والخليج العربي بالبصرة ام عن طريق بحر العرب وشرق افريقيا ورأس الرجاء الصالح .

وهذا الموقع الاستراتيجي اوجد ترابطا اقتصاديا وعلاقات تجارية قديمة بين الامارات العربية وبين عديد من الدول مثل بلاد شبه القارة الهندية واندونيسيا وبلاد شرق افريقيا مثل زنجبار وتنزانيا وكينيا ومدغشقر والصومال والحبشة . ونرى جليا آثار هذه العلاقات التجارية القديمة في التأثير الحضاري والديني الذي تركه عرب الامارات العربية في العديد من هذه البلاد . كما أن جاليات من سكان الامارات قد استقرت في تلك البلاد منذ مئات السنين ناقلة معها الدم العربي والدين الاسلامي .

وعندما اكتشف البترول اتسع النشاط التجاري للامارات ليشمل جميع قارات العالم وخاصة مع البلاد الصناعية التي تعتمد الى حد كبير على ما تستورده من بترول الامارات العربية المتحدة في حين تصدر للامارات منتجاتها الصناعية والمواد الغذائية والخبرة الفنية . وللاغناء مزيد من الضوء على علاقة الامارات العربية بالعالم الخارجي في مرحلة ما قبل البترول نعرض موضوعين رئيسيين هما التجارة الخارجية والنقل البحري .

١ - التجارة الخارجية

نظرا للموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تحتله الامارات العربية وذلك لسيطرتها على مدخل الخليج العربي من ناحية ولامتداد شواطئها لأكثر من ٧٠٠ كيلو متر على الخليج العربي وبحر العرب من ناحية أخرى هذا بالإضافة الى أن سكانها كانوا منذ القدم مولعين بركوب البحر لانه يشكل بالنسبة لهم مصدر الرزق الاساسي نظرا لقسوة الظروف الطبيعية في البر اذ تغطي الصحاري القاطنة معظم مناطق البلاد ، كل هذا دفعهم الى التطلع الى البحر وركوبه وبالتالي الى الاتصال بالبلاد المجاورة التي وهبها الله رزقا اوفر وارضا اخصب . ولذلك كان لسكان الامارات العربية صلات تجارية مع هذه البلاد المجاورة والواقعة على الخليج العربي والمحيط الهندي . فقد اخذ سكان الامارات العربية منتجاتهم من جلود وسك مجفف ولؤلؤ الى بلاد الخليج الأخرى والجزيرة العربية والى شبه القارة الهندية والى بلاد شرق افريقيا فكانت لكل من دبي وأبو ظبي ورأس الخيمة صلات وثيقة مع مدينة ممباي في الهند وموانئ شرق افريقيا في زنجبار ومبلسا ومقديشو وجيبوتي . كما استوردوا من هذه البلاد المنتجات الزراعية مثل التوابل والحبوب والصمغ العربي والمنسوجات والمعادن الثمينة .

وكانت هناك علاقات تجارية بين الامارات العربية المتحدة ومختلف بلاد الجزيرة العربية حيث كانت تنقل البضائع والسلع بين هذه البلاد عن طريق قوافل الجمال . وكانت مدينة العين ومدينة البريمي تعتبران سوقا تجاريا هابا يتم عن طريقهما تبادل السلع الواردة من عمان ومن الامارات العربية وتنمقد تلك السوق في ظهر كل يوم حيث تقصدها القبائل المختلفة لتبيع فيها ما لديها من منتجات حيوانية وزراعية ومحم نباتي وتشترى ما تحتاجه من بضائع وسلع أخرى وذلك قبل أن تختفي في أعماق الصحراء العربية .

٢ - النقل البحري

كان لوجود الإمارات العربية في موقعها الهام على الطرف الجنوبي الشرقي للجزيرة العربية واطلائتها على الخليج العربي من ناحية وعلى بحر العرب من ناحية أخرى ميزة استراتيجية هامة انعكست بشكل واضح على وضعها الاقتصادي ، وجعلت السكان يستفيدون من موقعهم هذا فترات كبيرة في مجال النقل البحري .

ففي القرون الوسطى وفي العصر التجاري الذي عم أوروبا بعد ذلك ، كان الخليج العربي هو طريق التجارة الرئيسي بين الشرق والغرب .

وكان ميناء البصرة في نهاية الخليج العربي هو المركز الرئيسي الذي تعد إليه البضائع والسلع القادمة من الشرق والتي تحملها السفن التجارية التابعة للإمارات العربية حيث يتم نقلها بعد ذلك بالتوافل إلى موانئ البحر المتوسط ومنها إلى أوروبا وتعود السفن محملة بالسلع التي تنتجها أوروبا إلى بلاد الشرق .

وقد كان لابناء الإمارات العربية دور بارز في نقل البضائع والسلع عبر الخليج العربي وينوا لذلك أسطولا تجاريا كان الأول في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي .

وقد نجحوا في مجال النقل البحري وشهد لهم الكثيرون من المؤرخين ولحماية أسطولهم التجاري بنوا أسطولا بحريا آخر وقرضوا سيطرتهم على منطقة الخليج العربي وبحر العرب .

واكتسب أبناء الإمارات العربية مع مرور الزمن خبرة واسعة في مجال الملاحة البحرية والنقل البحري فكان منهم ربابنة مشهورون خلدتهم التاريخ أمثال ابن ماجد الذي ولد في إمارة رأس الخيمة .

والحقيقة ان وراء عظمة الاسطول الذي بناه ابناء الامارات العربية اسبابا اخرى غير الموقع الاستراتيجي وقد لا تقل اهمية عنه .

فالظروف المعيشية القاسية التي كانت تسيطر عليهم جعلتهم يبحثون عن مصدر اقتصادي يوفر لهم الرزق واسباب الحياة . فالصحراء كانت قاسية عليهم شحيحة بمياهها مما قلل فرص الزراعة ، كما ان صيد اللؤلؤ والسمك ربطهم بصورة اكبر بالبحر . وقد حفزهم ركوب البحر على بناء السفن مما جعلهم يكسبون خبرة كبيرة في هذا المجال .

وقد اتهم بعض المؤرخين الاجانب ابناء الامارات العربية في تلك الفترة بالقرصنة وتهديد السفن المارة عبر مياهها الإقليمية . ولكن الواقع هو ان ابناء الامارات كانوا حريصين على تشغيل سفنهم التجارية لنقل السلع والبضائع واعطاهم الاولوية في ذلك .

وقد كسبت الامارات العربية في ذلك الوقت سمعة ممتازة في مجال النقل البحري والملاحة مما جعل تجار الشرق والغرب يفضلون نقل بضائعهم وسلعهم على سفن ابناء الامارات وذلك لضمان عدم تعرض هذه البضائع للسرقة والنهب وهي في طريقها الى الاسواق .

وهكذا نستطيع القول بان النقل البحري كان احد اعمدة الاقتصاد الرئيسية للامارات العربية فيما قبل قناة السويس .



الفصل الثانی

طبیعة البنیان الاقتصادی

المبحث الأول: المتخلف

المبحث الثاني: الطبيعة المزروعة للبنیان
القرصادی

طبيعة البنية الاقتصادية

يتصف البنية الاقتصادي القديم للامارات العربية المتحدة بأنه بسيط وبدائي ومتخلف شأنه في ذلك شأن البنية الاقتصادي لمعبد من البلاد الاخرى المتخلفة وقد ارتبط الاقتصاد الوطني للامارات العربية

قبل اكتشاف البترول فيها ، بصناعة اللؤلؤ التي ازدهرت في فترات امتدت من القرن الثامن عشر الى النصف الاول من القرن العشرين . ومع هذه الاهمية التي كانت للؤلؤ في هذا الاقتصاد الا انه قد احتفظ دائما ، وبسبب النشاطات الاقتصادية الاخرى بكثير من ملامح الاقتصاد المعيشي ، مما خلق على اقتصاد الامارات العربية نوعا من الازدواجية في اطار التخلف والركود .

ومع اكتشاف البترول احدث تحولا كبيرا في البنية الاقتصادي ، وخلق نوعا جديدا من الازدواجية في اطار التنمية ، تستند الى التقابل الواضح بين قطاع اقتصادي منطور مرتبط باقتصاديات البلاد الصناعية وهو قطاع البترول ، والى قطاع اقتصادي متخلف مرتبط بالبنية المحلية ويمثل في النشاطات الاخرى التي تحاول بصعوبة اللحاق بقطاع البترول والذي يشكل « القطاع القائد » في الاقتصاد الوطني .

وعليه فقد انصف البنية الاقتصادي للامارات العربية بصفتين رئيسيتين وهما : التخلف والازدواجية .

المجلد الأول

التخلف

كان شعب الإمارات العربية المتحدة ، عبارة عن مجموعة من القبائل تسكن في الواحات الخصبة وفي بعض الجزر ولم يوجد فيها مجتمع مركب يرتبط بعلاقات ثابتة ، بل كان ما يسمى باقتصاد القبيلة أو القرية (اقتصاد رعوي) .

سكان الواحات كانوا يمتنعون الزراعة وخاصة زراعة النخيل ، لأن النخلة تنتج لهم التمر ومن سمفها وجذوعها ينثون ببوتهم ومن أوراها (خوصها) يصنعون الحصر وأدوات الطعام ومن ليفها يصنعون الحبال ومن مخلفات التمر يأخذون علفا للماشيتهم وأبلهم ، وهكذا نرى ان النخلة تشكل بالاضافة الى الجبل اعمدة الاقتصاد القديم للقبائل العربية التي تسكن الإمارات العربية ، فالجبل هو الآخر كانت له أهمية كبيرة في هذا الاقتصاد القبلي ، فمن لبنه يشربون ويستخرجون المنتجات الالبانية ومن لحبه يأكلون ومن وبره ينسجون ملابس وهو الوسيلة الوحيدة لنقل الأشخاص ونقل السلع .

اما سكان الشواطىء والجزر فقد اشتهوا صيد السمك وبعد ذلك صيد اللؤلؤ وكانوا يصنعون سفنهم الشراعية محليا بالاضافة الى صناعة شبك الصيد .

وقد كان سكان الترى والارياف يتبادلون مع سكان الجزر والشواطىء منتجاتهم وكان هذا التبادل يتم في معظمه عن طريق المقايضة

في حين كان هناك استعمال لبعض أنواع النقود الأجنبية على نطاق ضيق وخاصة المسكوكات الذهبية والفضية .

والبنيان الاقتصادي يتشكل من وحدات اقتصادية صغيرة ومن مجتمعات اقتصادية بدائية صغيرة ومتعددة تمثل في القبائل وفي القرى قام بينها نوع من الترابط تزايد مع تطور النشاط الاقتصادي خاصة مع انتعاش التجارة الخارجية والنقل البحري ثم مع ظهور صناعة اللؤلؤ كسلعة نقدية وازدياد عدد المشتغلين فيها مما أدى إلى اتساع المبادلات وإلى ظهور بعض أنواع من تقسيم العمل مع هذا التطور أخذت أعداد أكبر من السكان تتجمع قرب الشواطئ مكونة مجتمع القرية ثم مجتمع المدينة وبالرغم من هذا التطور الذي حدث في النشاط الاقتصادي والذي استتبع ظهور القرية والمدينة فقد ظل اقتصاد الإمارات العربية متخلفاً . (١)

(١) ليست هناك مراجع أو مصادر اقتصادية لفترة ما قبل البترول لذلك اعتمدنا على البحث الميداني والجهود الشخصي .



الحجۃ السانیۃ

الطبيعة المزدهرة للبنان الريّ صاوي

وبالإضافة الى التخلف الذي اتصف به اقتصاد الامارات في مرحلة ما قبل البترول ، فقد اتصف أيضا « بالازدواجية » حيث جمع بين انتاج بعض المحاصيل المعينة ، بغرض الاستهلاك المنزلي او المقايضة المحلية وبين انتاج بعض المحاصيل النقدية بغرض التصدير الى الخارج .

ففي عصر صناعة اللؤلؤ كان اللؤلؤ يعتبر سلعة نقدية ، تنتج بغرض التصدير ، في حين كانت المنتجات الزراعية في ذلك الوقت تنتج لغرض الاستهلاك المحلي .

وعندما ازدهرت صناعة اللؤلؤ ، سبق اللؤلؤ القطاعات الاخرى التي تعمل من أجل سد حاجة السوق المحلي وامسح المحصول النقدي الوحيد الذي ارتكز عليه الاقتصاد الوطني لفترة من الزمن ، مما سرر اعتباره القطاع الرئيسي في هذا الاقتصاد . وقد كان طبيعيا مع هذا الوضع أن يتأثر اقتصاد الامارات ، وعن طريق قطاع اللؤلؤ بالاضعاع الاقتصادية العالمية ، وإن يصبح نتيجة لذلك عرضة لتقلبات كبيرة خارجية ، وهذا ما حدث عندما تدهورت صناعة اللؤلؤ ابتداء من الحرب العالمية الثانية ونتيجة للظروف الدولية وخاصة لاكتشاف البترول في منطقة الخليج العربي وقيام دول جديدة في المنطقة واكتشاف طريقة زراعة اللؤلؤ الصناعي في اليابان نتيجة للظروف الدولية مما ادى الى تدهور شبه كامل للاقتصاد الوطني كله .

ونضيف أن اكتشاف البترول في الإمارات العربية ، وقد أصبح يشكل « القطاع القائد » في اقتصادها الوطني ، ويبدأ يخلص هذا الاقتصاد من ظاهرة التخلف ويحقق لسه التنمية ، لم يخلصه بعد من الطبيعة الازدواجية . ففي حين أن قطاع البترول قطاع متطور جدا تكنولوجيا ومرتبطة ارتباطا كليا بالأسواق الخارجية ، نجد أن القطاعات الأخرى من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات ما زالت متخلفة تكنولوجيا ودرجة كبيرة منه ، ومرتبطة أساسا بالاقتصاد المحلي . ولا شك في أن هذه الصفة الازدواجية تعني بالإضافة الى ما عليها من مآخذ اقتصادية ، أننا لم نستطع بعد أن ننقل التقدم الذي يحقق في قطاع البترول ، وهو القطاع القائد الى القطاعات الأخرى .

ولذلك يكون من الضروري على البلاد التي في مثل هذا الوضع ، والتي تعاني من ظاهرة الازدواجية ، أن تسمى الى دمج « القطاع القائد » في الاقتصاد الوطني وذلك بنقل خصائصه وآثاره الى القطاعات الأخرى .

ومع أن هذا العمل ليس بالمسهل إلا أنه يجب أن يكون الهدف الذي نسمى إليه ، حتى نضمه للاقتصاد القومي .



الباب الثاني

الصناعة البترولية في الإمارات العربية المتحدة

مقدمة :

في الباب الاول من القسم الاول القينا الضوء على البنيان الاقتصادي للامارات العربية المتحدة قبل اكتشاف البترول ، وعلى الرغم من عدم توافر المعلومات الكافية من هذه المرحلة ، الا انه يمكن القول بانها تشكل مرحلة متميزة من التطور الاقتصادي للامارات العربية .

نقد عرفت المرحلة السابقة على عصر اللؤلؤ « اقتصاد القبيلة » الذي يستند الى المجتمعات الصغيرة المخلقة التي لا تقوم بينها علاقات اقتصادية الا في حدود ضيقة جدا ، ثم أصبحت صناعة اللؤلؤ ، قبل قرنين من كشف البترول المحصور الذي ارتكز عليه اقتصاد هذه الامارات العربية .

وبعد دخول شركات البترول فيما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية الى منطقة الخليج العربي وحصولها على امتيازات التنقيب عن البترول في الامارات العربية انتهت المرحلة الاولى من المسيرة الاقتصادية للامارات وبدأت مرحلة جديدة هي مرحلة البترول وذلك منذ سنة ١٩٣٦ حيث تم توقيع أول امتياز للبترول بين حاكم امارة أبو ظبي وبين شركة تطوير بترول الساحل المتهاادن . وفيما بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٦٢ كانت فترة انتقالية فصلت بين (عصر اللؤلؤ) وبين (عصر البترول) .

فمع نهاية سنة ١٩٦٢ بدأ تصدير البترول من أبو ظبي بكميات تجارية مهينا بذلك لدخول الاقتصاد الوطني للامارات العربية (عصر البترول) بمعاله الجديدة وخاصة بعد ١٩٦٦ حينما تولى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم في أبو ظبي .

وننتقل هنا الى دراسة الصناعة البترولية في الامارات العربية المتحدة ، مقسمين دراستنا الى فصول أربعة .

نخصص الفصل الاول منها للاطار القانوني للصناعة البترولية ،
والفصل الثاني لشركات البترول العاملة في الامارات العربية المتحدة ،
والفصل الثالث لمراحل الصناعة البترولية ، والفصل الرابع للامارات العربية المتحدة والتكتلات البترولية .



الفصل الأول

الإطار القانوني للصناعة البترولية في الإمارات العربية المتحدة

المبحث الأول: اتفاقيات البترول في القديم

المبحث الثاني: اتفاقيات البترول في الجديد

المبحث الثالث: اتفاقيات الشراكة

الإطار القانوني للصناعة البترولية في الامارات العربية المتحدة

منذ بداية القرن الحالى وخاصة بعد الحرب العالمية الاولى حيث تمت تصفية تركة الامبراطورية العثمانية في الشرق الاوسط ، بدأ يتضح الصراع الخفي الذي كان دائرا بين دول المحور وهي تركيا والمانيا واطاليا ، وبين الحلفاء ، وهم بريطانيا وفرنسا وامريكا ، حول السيطرة على اقطار الشرق الاوسط وتقاسمها كمناطق للنفوذ ، وذلك بدفع من شركات البترول في تلك البلاد والتي كانت تعرف الاهمية البترولية المحتلة لاقطار الشرق الاوسط .

وبعد ان حصل رجل الاعمال البريطاني دارسي على امتياز للتنقيب عن البترول في ايران في سنة ١٩٠٣ حاول الالمان عن طريق تركيا ان يحصلوا على امتياز للتنقيب عن البترول في العراق ، ولكن الحلفاء اتصلوا بالحكومة العراقية ، وخاصة بعد الحرب العالمية الاولى ، التي هزم فيها المحور فبدأ الاتجليز يسامون العراق على شق محافظة الموصل عنه اذا لم يمنح امتياز البترول للشركات الانجليزية ، وبالفعل فقد تم لهم ما ارادوا وانشئت شركة نفط العراق (I.P.C.) حيث منحت امتيازاً للتنقيب عن البترول في جميع مناطق العراق .

وتحت ضغط حلفاء بريطانيا نزلت شركة البترول البريطانية B. P. عن جزء كبير من حقتها في الـ (I.P.C.) مرضاة لهؤلاء الحلفاء لشركات امريكية وهولندية ، حيث تم توزيع اسهم شركة نفط العراق

على النحو التالي :-

شركة البترول البريطانية	٢٣,٧٥. %
شركة البترول الفرنسية	٢٣,٧٥. %
شركة شل	٢٣,٧٥. %
شركتي موبيل واكسون	٢٣,٧٥. %
مؤسسة كلينكيان	٥. %

وحصلت شركة بايكو الامريكية على امتياز في البحرين ثم حصلت شركة ارامكو الامريكية على امتياز شامل في المملكة العربية السعودية ، وحصلت كل من شركة البترول البريطانية (B.P.) وشركة الخليج Gulf الامريكية على امتياز في الكويت مناصفة بينهما .

وبعد ذلك حصل مساهمو شركة نفط العراق (I.P.C.) على امتيازات في كل من الامارات العربية وعمان وقطر .
وبذلك لم تات سنة ١٩٣٦ الا وقد تقاسم الحلفاء منطقة الشرق الاوسط فيما بين شركاتهم وينسب متفاوتة . وكان شان الامارات العربية في ذلك شان بقية بلدان المنطقة .

ففي الامارات العربية تم التوقيع على اول اتفاقية للبترول في يناير سنة ١٩٣٦ بين حاكم امارة ابو ظبي وشركة تطوير بترول الساحل المنهادن (١) حيث حصلت هذه الشركة على امتياز للتنقيب عن البترول في جميع مناطق امارة ابو ظبي البرية والبحرية . وبعد هذه الاتفاقية وقع حكام دبي والامارات الاخرى مع هذه الشركة على اتفاقيات مماثلة وبذلك حصلت هذه الشركة على امتياز غطى الامارات العربية المتحدة كلها .

(١) كانت الامارات العربية يطلق عليها قبل حصولها على الاستقلال سنة ١٩٧١ عدة اسماء من بينها الامارات المتصالحة والمحميات البريطانية وامارات الساحل القهاتن لان هذه الامارات وقعت فيما بينها اتفاقية هدنة تم بموجبها منع الاقتتال والظلمات التي كانت قائمة بين الامارات المختلفة .

ثم قامت الحرب العالمية الثانية فتوقفت أنشطة شركات البترول في الإمارات العربية المتحدة لتعود ثانية بعد هذه الحرب للقيام بأعمال التحري والاستكشاف ، وبعد أن قامت شركة تطوير المساحل المتهدان بعمليات الاستكشاف الأولى بعد الحرب العالمية الثانية تخلت عن امتيازاتها في إمارات دبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة كما تخلت عن المناطق البحرية من إمارة أبو ظبي محتفظة بالمناطق البرية منها حيث ركزت نشاطها فيها . وقد منح حكام الإمارات فيما بعد امتيازات للتنقيب عن البترول في إماراتهم لشركات عديدة . أهمها الامتياز الذي منحه إمارة أبو ظبي سنة ١٩٥٤ في مناطقها البحرية (لشركة مناطق أبو ظبي البحرية) والامتياز الذي منحه إمارة دبي سنة ١٩٦٣ لشركة بترول دبي في المناطق البحرية للإمارة ، والامتياز الذي منحه إمارة الشارقة سنة ١٩٧١ (١) لشركة الهلال .

وقد اكتشف البترول بكميات تجارية لأول مرة في إمارة أبو ظبي في سنة ١٩٥٨ ، ثم في إمارة دبي في سنة ١٩٦٦ وفي إمارة الشارقة في سنة ١٩٧٢ .

وتخلف اتفاقيات البترول في الإمارات العربية المتحدة الواحدة عن الأخرى ، من حيث طبيعتها ومضمونها شأنها في ذلك شأن الاتفاقيات التي عقدت في بقية بلدان الشرق الأوسط وذلك تبعا للتطورات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في هذه المنطقة (٢) .

ولسهولة البحث فأننا سنقسم دراستنا لاتفاقيات البترول طبقا لمضمونها وشروطها الى ثلاثة مباحث ندرس في المبحث الأول منها الاتفاقيات القديمة ، وفي المبحث الثاني الاتفاقيات الجديدة وفي المبحث الثالث اتفاقيات المشاركة .

(١) انظر الفصل الثاني والخاص بشركات البترول العاملة في الإمارات العربية المتحدة .

(٢) انظر اقتصاديات أبو ظبي تيمنا وحديثا - للمؤلف - ص ١٥٣ - ١٥٤ .

الحجۃ النورۃ

اتفاقيات البترول القديمة

نقصد بذلك الاتفاقيات التي وقعت في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، وهي اتفاقيات غطت منطقة الشرق الاوسط ولها صفات متميزة وتتشابه فيما بينها وان اختلفت الاقطار التي عقدتها .

لقد تقاسمت سبع شركات بترول عالمية ، وهي التي يطلق عليها الاخوات السبع (Seven Sisters) (١) مناطق الامتياز في الشرق الاوسط بعد أن اتفقت فيما بينها على عقد الكارتل العالمي المعروف ، (اتفاق اوكناكري) والذي تمهدت بموجبه بأن تتقاسم مناطق الامتياز والاسواق والا تدخل في منافسات فيما بينها .

وتتصف الاتفاقيات القديمة بالصفات التالية :-

١ - طبع الإكراه والاحتكار :-

مقد قامت شركات البترول من جانبها بصياغة هذه الاتفاقيات ثم ألزمت حكام المنطقة على التوقيع عليها تحت ضغط البوارج الحربية البريطانية ، في وقت كانت جميع اقطار المنطقة ترزح تحت السيطرة الاستعمارية . وهكذا لم يكن لبلدان المنطقة حول ولا قوة في وضع هذه الاتفاقيات ولم يكن امامها من خيار الا الموافقة عليها وتوقيعها . واذا ما تردد واحد من الحكام في التوقيع فانه يتعرض الى شتى الضغوط الى أن يوقع عليها .

(١) شركات البترول الرئيسية أو الاخوات السبع هي :-

British Petroleum, Standard Oil of California, Standard Oil of New Jersey, Gulf Oil, Shell, Mobile, C.F.P.

وكان طبيعيا مع هذه الظروف أن تغفل هذه الاتفاقيات دور الدولة المضيفة ومصالحها . فقد أطلقت هذه الاتفاقيات يد الشركات في التصرف كما صُنعت لها الوضع الاحتكاري وأعطتها جميع المميزات التي أرادتها بها فيهما الإعفاءات الضريبية . واتفاقيات كهذه أن صلحت لفترة من الزمن فإنها ولا شك تحمل بذور فئائها ، مما أن حصلت أقطار المنطقة على استقلالها السياسي حتى سارعت مجتمعة ومنفردة الى تعديل هذه الاتفاقيات وهذا ما تم بالنسبة للامارات العربية المتحدة .

٢ - الشمول :

انصفت الاتفاقيات القديمة بصفة الشمول . اي انها كانت تغطي جميع حدود القطر من برية وبحرية ولم تبق بذلك اي مجال لدخول شركات أخرى الى القطر نفسه .

٣ - طول المدة :

كانت الاتفاقيات القديمة تتصف بطول مدتها ، فمعظمها يصل الى أكثر من سبعين سنة . (اتفاقية امتياز شركة نفط أبو ظبي المحدودة تبلغ مدتها ٧٥ سنة) .

٤ - اجساد الشروط المالية :

كانت شركات البترول الاحتكارية حسب اتفاقياتها القديمة تدفع اتاوة سنوية بسيطة قبل اكتشاف البترول زادت قليلا بعد اكتشاف البترول . فقد نصت اتفاقية امتياز شركة نفط أبو ظبي المحذودة مثلا على أن تدفع الشركة مبلغ ١٠٠ ألف روبية (٢٥ ألف دولار) اتاوة سنوية الى أن يتم اكتشاف البترول ، وتدفع بعد اكتشاف البترول اتاوة سنوية قدرها ٢٠٠ ألف روبية (٥٠ ألف دولار) . اما بمعد انتاج البترول فإن شركات البترول تدفع مبلغ ثلاث روبيات للطن المقطوع اي ٧٥ سنت

امريكي اي حوالي عشرة سفنات للبرميل (يبلغ دخل الحكومة في الوقت الحاضر من البرميل حوالي ١١,٦١ دولار) .

٥ - لا تشمل مبدأ المشاركة :

لم يترك الطابع الاحتكاري الذي اتصفت به هذه الاتفاقية القديمة مجالا لدخول الاقطار المضيئة كشريك في رأسمال الشركات صاحبة الامتياز ، وبذلك فقد استبعدت مبدأ المشاركة .

٦- ولا تعطي هذه الاتفاقيات القديمة اولوية للمواطنين للعمل في الشركة وذلك حتى تظل البلاد معتمدة على الخبرة الاجنبية وعلى اليد العاملة المستوردة من مناطق أخرى في الغالب تكون غير عربية .

٧ - وكذلك فان الاتفاقيات القديمة لا تلزم شركات البترول بالعمل على تصنيع الاقطار المضيئة او بالمساهمة في تصنيعها لان ذلك قد يضر بالصناعة في اقطار هذه الشركات . بالاضافة الى ان الشركات الاحتكارية كانت تريد للاقطار المضيئة ان تظل مزارع للمواد الخام التي تصنع في الاقطار الصناعية وعليه فان الاتفاقيات القديمة لم تنص على الزام الشركات على تصنيع البترول او الغاز محليا .

ونظمت مما تقدم ان اتفاقيات الامتياز القديمة والتي وقعت في فترة ما بين الحربين قد وضعت من جانب واحد ، في وقت كانت بلاد الشرق الاوسط واقعة تحت نفوذ دول شركات البترول . فمن الطبيعي ان لا تتماشى تلك الاتفاقيات مع روح العصر الحديث ومن الطبيعي ايضا ان تسعى اقطار المنطقة ، ومن بينها الامارات العربية المتحدة منفردة او مجتمعة من خلال منظمة الاوبك ، الى تعديل هذه الاتفاقيات بما يتماشى وروح العصر وبما يضمن لشعوب هذه الاقطار استعادة حقوقها في ثرواتها الوطنية خدمة لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الجمعة السابعة

اتفاقيات البترول الجديدة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عادت شركات البترول للعمل في الإمارات العربية المتحدة ، كما انها نشطت بصورة اكبر في الاقطار المجاورة التي اكتشف فيها البترول . وبعد ان وفقت هذه الشركات في اكتشاف البترول بكميات تجارية في جميع اقطار الشرق الاوسط تقريبا بدأت الصناعة البترولية تدر بعض العائدات للاقطار المضيفة والتي كانت احوج ما تكون لهذه العائدات ، من أجل تحقيق تنميتها وتقديمها .

كما ان اقطار المنطقة حصلت على استقلالها السياسي والاقتصادي واخذت تقتحم الحواجز التي وضعت في طريق الاتصال فيما بينها فبدأت تتصل ببعضها البعض حيث ادركت الاقطار المصدرة للبترول ان المساومة الجماعية افضل من المواقف الانفرادية ، فعملت على انشاء (منظمة الاوبك) لتكون ناديا يضم الاقطار المصدرة للبترول والتي تشابهت مصالحها . وادركت هذه الاقطار ان شركات البترول الاحتكارية كانت مجحفة بحقوقها وان الاتفاقيات القديمة ما عادت تتناسب وروح العصر فانتهزت كل مناسبة لكي تعدل من هذه الاتفاقيات وعملت من جهة اخرى على تشجيع دخول الشركات المستقلة (Independent Companies) او الجديدة (New Comers) لكي لا تبقى معتمدة اعتمادا كلياً على شركات البترول الاحتكارية (Majors)

وفيما يلي سنبين مميزات الاتفاقيات الجديدة حتى يسهل علينا مقارنتها بالاتفاقيات القديمة .

١ - انتهاء صفة الإكراه والاحتكار :-

هنا بمكس الاتفاقيات القديمة فقد قيدت الاقطار المضيفة يد شركات البترول ومنحت حدا ادنى من الامتيازات والاعفاءات الضريبية ، كما ان هذه الاتفاقيات وضعت بارادة الدولة ولذلك فانها ضمنت الحفاظ على مصالح القطر المضيف . فهي لم توضع تحت تأثير اي ضغط عسكري او سياسي بل ان شركات البترول كانت تدمى للتقدم بعروضها للحصول على الامتياز وكانت الشركة التي تقدم افضل العروض تحصل على الامتياز . ولذلك فقد ضمنت هذه المنافسة بين الشركات المتقدمة الحصول على مزايا كبيرة ذات مائدة للقطر . وقد ادى هذا الوضع الى افساح المجال لدخول الشركات المستقلة وبذلك جاءت هذه الشركات بشروط ومزايا جديدة ساعدت فيها بمدد على تعديل الاتفاقيات القديمة .

٢ - عدم التشمول :-

اتصفت الاتفاقيات الجديدة بانها تشمل مساحات محدودة من القطر .

٣ - ادخال مبدأ التخلي

ادخل مبدأ التخلي على الاتفاقيات القديمة اي ان شركات البترول المعاملة قد ألزمت بان تتخلى كل فترة زمنية معينة عن مساحة نسبوية من امتيازها للدولة . وهذا المبدأ سمح لحكومات الاقطار المضيفة ان تستقدم شركات جديدة منحتها امتيازات جديدة وبشروط افضل من شروط اتفاقيات الامتياز القديمة .

٤ - قصر المدة :

بمكس الاتفاقيات القديمة والتي كانت تصل مدة امتيازها الى ٧٥ سنة فان الاتفاقيات الجديدة تتراوح مدتها بين عشرين وخمسة وعشرين سنة فقط ، مما شجع شركات البترول على العمل بجدية أكبر في مجال الاستكشاف حتى لا تنقضي المدة فتخسر الشركة امتيازها .

٥ - مميزات الشروط المالية : -

تضمنت الاتفاقيات الجديدة على مميزات مالية جديدة اذ التزمت شركات البترول بان تدفع قبل اكتشاف البترول اناوة سنوية اكبر (١٠٠ الف دولار) ، وان تدفع بعد انتاج البترول ريعا (يصل الى ٢٠ ٪) وضريبة دخل (تصل الى ٨٥ /) مما يضمن للحكومة حصة الاسد من عائدات بترولها .

كما التزمت الشركات بان تنفق سنويا مبالغ ثابتة على اعمال التحري والتنقيب عن البترول واذا لم تنفذ ذلك مائتها تدفع غرامة للحكومة .

٦ - تشمل مبدأ المشاركة :

جاءت الاتفاقيات الجديدة بمبدأ المشاركة . فيحق للحكومة المضيئة بعد اكتشاف البترول بكيات تجارية ان تدخل كشريك في عمليات شركات البترول بنسب متفاوتة تختلف من اتفاقية الى أخرى .

والجدير بالذكر ان مبدأ المشاركة قد أدخل مؤخرا وفي سنة ١٩٧٢ على الاتفاقيات القديمة حيث تتفاوت في الوقت الحاضر نسبته من قطر الى آخر وذلك بين ٥٠ ٪ و ٨٠ ٪ . وسنطرق لموضوع المشاركة نسي

الفصل الخاص بمستقبل العلاقات بين شركات البترول والامارات العربية المتحدة .

ولا شك في ان تطبيق مبدأ المشاركة في معظم الاقطار المصدرة للبترول قد اوجد صيغة جديدة للعلاقات بين الاقطار المضيئة وشركات البترول فيهما .

٧ — الزام الشركات باعطاء الاولوية للمواطنين بالنسبة لفرص العمل وللتأهيل لاستلام مراكز اكبر مما شجع على افساح المجال للخبرة الوطنية ان تأخذ مكانها في صناعاتها الوطنية والاستعانة بالخبرات العربية بصورة اكبر من ذي قبل .

٨ — الزام الشركات بالمساهمة في تصنيع الاقطار المضيئة سواء اكان ذلك عن طريق تصنيع البترول والغاز الطبيعي محليا ام عن طريق مساعدة الحكومة ماليا وفنيا في تصنيع بلادها .

ويتضح لنا مما تقدم كيف ان الاتفاقيات الجديدة التي منحت في عهد الاستقلال الوطني جاءت لتعبر عن مصالح الاقطار المصدرة للبترول لتقضي على صفة الاكراه والاحتكار الذي مارسه شركات البترول الكبرى ردها من الزمن مفسحة المجال امام دخول شركات البترول المستقلة والتي تناهست فيما بينها من اجل العمل في المنطقة عن طريق التقدم بشروط افضل واكثر ملائمة لروح العصر الحديث .



البحث الثالث

اتفاقيات المشاركة

في ديسمبر سنة ١٩٧٢ وقعت كل من الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية اتفاقيات المشاركة مع شركات البترول الرئيسية العاملة في اراضيها ، وبذلك اصبح مبدا المشاركة حقيقة واقعة وذلك بعد مفاوضات مضمّنة استمرت لاکثر من سنة ، ثم اخذت الاقطار الاخرى بمبدا المشاركة فيما بعد .

ولا شك في ان تطبيق مبدا المشاركة من قبل الاقطار المصدرة للبترول قد احدث تحولا كبيرا في العلاقة بين شركات البترول والحكومات المضيفة وذلك من جانبها القانوني والمالي . واصبحت بذلك اتفاقيات البترول اتفاقيات جديدة من نوع آخر . اتبع من خلاله للاقطار المصدرة للبترول ان تمارس سياستها وسيطرتها على ثرواتها البترولية ، وأن تدخل من خلال المشاركة الى صلب الصناعة البترولية وفي مختلف مراحلها الفنية ، والاقتصادية والقانونية وسنعرض فيما يلي للمزايا التي جاءت بها اتفاقيات المشاركة .

١ - المزايا المالية : فمما لا شك فيه أن تطبيق مبدا المشاركة قد جاء بمزايا مالية كبيرة للاقطار المصدرة للبترول وأتاح لحكوماتها أن تستعيد الجزء الاكبر من ارباح شركات البترول الاجنبية . فمفد طبقت المشاركة على اساس ٦٠٪ فقد عنى ذلك ان تحصل الحكومة على ٦٠٪ من ارباح الشركات الاجنبية التي كانت تحصل عليها قبل تطبيق المشاركة . كما أن دخول الحكومات كشريك في صناعتها البترولية اتاح لها ان تستثمر

جزءا من دخلها من البترول في صناعتها البترولية استثمارا ذا عائد اكبر
وأضمن .

٢ - المشاركة في اتخاذ القرار : وكذلك اتاح مبدأ المشاركة
لحكومة البلد المضيف أن يكون لها اليد الطولى في اتخاذ القرارات
بالنسبة لجميع مراحل الصناعة البترولية ، بالإضافة الى أن القطر قد
انتقل من مجرد جابي للمضرائب Tax Collector الى شريك
فعال (Effective Partner) .

٣ - الاستفادة من خبرة الشركات الأجنبية : أن تطبيق مبدأ
المشاركة قد أدى الى احتكاك أجهزة الحكومة البترولية وشركاتها الوطنية
بالشركات الأجنبية والتي لها خبرة طويلة في الصناعة البترولية فسي
مجال العمل اليومي بعد أن كانت هذه المجالات حكرا على الفنيين
الأجانب ومما يفسح المجال للحكومة لكي تدرب كوادرها الفنية
استعدادا لإدارة صناعتها البترولية في المستقبل بعد رحيل الشركات
الأجنبية .

٤ - دخول الاسواق البترولية : أن دخول الحكومات كشريك فسي
الصناعة البترولية حملها على البحث عن أسواق لحصتها من البترول
فعملت على الاتصال المباشر بالاسواق البترولية العالمية والتي كانت
محتكرة من جانب شركات البترول الأجنبية . وهذا الخروج الى
الاسواق العالمية يتيح الفرصة للاقطار المصدرة للبترول أن تحصل
على مزايا أخرى بالإضافة الى الاسمار المناسبة لبترولها من الاقطار
الصناعية مثل الحصول على التكنولوجيا الحديثة والزام الاقطار
الصناعية على اتخاذ مواقف متفهمة من القضايا الوطنية (مثل قضية
فلسطين بالنسبة للاقطار العربية المصدرة للبترول) .

٥ - التصنيع : من مزايا المشاركة أيضا هو أنه أصبح بمقدور الحكومات المصدرة للبتترول أن تصنع جانبها من حصتها من البتترول محليا عن طريق اقامة مصافي للتكرير لغرض التصدير و اقامة المصانع البتروكيمياوية و اقامة مصانع اسالة الغاز المصاحب والغاز الطبيعي .

ان تطبيق العديد من الاقطار المصدرة للبتترول لمبدأ المشاركة أدى ولا شك الى ايجاد صيغة جديدة للعلاقات ليس فقط بين الاقطار المصدرة للبتترول وشركات البتترول العاملة فيها وانما أيضا بين الاقطار المنتجة والاقطار المستهلكة للبتترول . وهذا أدى الى تغير في العلاقات الاقتصادية الدولية مما اوجب معه ان يعاد النظر في هذه العلاقات خاصة والعالم بمسدد البحث عن حلول للمشكلات الاقتصادية العالمية .

ان تطبيق مبدأ المشاركة قد اوجد قوة اقتصادية جديدة رفضت مبدأ الاحتكار وسلب ثرواتها البتروولية الذي مارسه شركات البتترول وحكوماتها لسنوات طويلة ، هذه القوة خرجت من بين بلاد المالم الثالث وهي بلاد آخذة في النمو في مجملها لتستعيد حقوقها ولتنبه البلاد الآخذة في النمو الأخرى بأن تحذو حذوها . هذه الصموة من قبل البلاد المصدرة للبتترول أدت الى حدوث خلل في المعادلة الاقتصادية الدولية القديمة والتي اتاحت الفرصة للبلاد الصناعية أن تبني صناعاتها على مصدر رخيص للطاقة تاركة أصحاب هذه الثروة يبرزحون تحت تأثير التخلف والاستغلال والفقير .

ومن هنا يجب على بلاد العالم مجتمعة اذا ما ارادت أن تجد الطول الملائمة للاقتصاد العالمي أن توجد من خلال الحوار لا المجابهة صيغة جديدة لمعادلة جديدة للاقتصاد العالمي تقوم على الحق والمعدل .

الفصل الثاني

شركات البترول العاملة في الإمارات العربية المتحدة

المبحث الأول : شركات البترول العاملة في
إمارة أبوظبي

المبحث الثاني : شركات البترول العاملة في
الإمارات الأخرى

المبحث الأول

شركات البترول العاملة في أبو ظبي

تعتبر إمارة أبو ظبي المنتج الرئيسي للبترول من بين الإمارات الأعضاء في الاتحاد كما يعمل بها أكبر عدد من شركات البترول . بعضها منتج للبترول وبعضها ما زال في طور البحث والتحري . وشركات البترول العاملة في أبو ظبي هي : —

- ١ — شركة نفط أبو ظبي المحدودة .
- ٢ — شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة .
- ٣ — شركة نفط توتال أبو الفضوي .
- ٤ — شركة نفط أبو ظبي اليابانية .
- ٥ — شركة نفط البندق المحدودة .
- ٦ — شركة نفط أمير اداهيس .
- ٧ — شركة نفط سننح ديل المحدودة .
- ٨ — شركة نفط فيليبس أبو ظبي المحدودة .
- ٩ — شركة نفط الشرق الأوسط .

١ - شركة نفط أبو ظبي المحدودة :

تأسست في بريطانيا بتاريخ ١٩٣٦/٩/٢٠ شركة سميت شركة تطوير بترول الساحل المتهلن المحدودة ثم حصلت هذه الشركة على امتياز للتقيب من البترول في إمارة أبو ظبي بتاريخ ١٩٣٩/١/١١ وقد شملت منطقة امتيازها جميع الأراضي والجزر والمياه الواقعة تحت سيادة الإمارة وكانت مدة الاتفاقية ٧٥ سنة . وتمود ملكية أسهم شركة (تطوير بترول الساحل المتهلن) الى الشركات التالية :

- ٢٢,٧٥ ٪ لشركة النفط البريطانية .
- ٢٢,٧٥ ٪ لشركة شل .
- ٢٢,٧٥ ٪ لشركة النفط الفرنسية .
- ٢٢,٧٥ ٪ لشركة ستانفورد أويل أوف نيوجرسي وشركة موبيل أويل الأمريكيتين .
- ٠,٠٥ ٪ لمؤسسة المساهمة والاستكشاف « مؤسسة كلينكيان » .

وفي ١٩٦٢/٧/٢٤ تم تغيير اسم الشركة الى شركة نفط أبو ظبي المحدودة وقد تمهدت هذه الشركة بموجب أحكام اتفاقية عام ١٩٣٩ بأن تنفع الى أبو ظبي المبالغ التالية :

- (١) مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ روبية عن ايجار الأراضي المشمولة بالامتيازها وذلك خلال ٣٠ يوما من تاريخ توقيع الاتفاقية .
 - (٢) مبلغ ١٠٠.٠٠٠ روبية سنويا عن ايجار الأراضي بعد ذلك وحتى يتم اكتشاف النفط بكميات تجارية .
 - (٣) مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ روبية عند العثور على النفط بكميات تجارية .
 - (٤) ريماسا قدره ثلاث روبيات عن الطن الواحد المصدر من النفط .
- وقد بدأت المفاوضات لتعديل الامتياز المذكور قبل بدء تصدير البترول ولكنها لم تكمل الا في شهر سبتمبر سنة ١٩٦٥ . ثم اجري تعديل في عام ١٩٦٦ . ومن اهم النقاط التي تم تعديلها ما يلي :

١) تعديل عوائد الحكومة من ثلاث روبيات للطن المقطوع الى ١٢.٥٪ من السعر المعلن مع احتساب المبالغ المدفوعة الى الحكومة على هذا الاساس (الريع) ضمن نفقات الانتاج ، وذلك وفقا لبدء تنفيذ الريع الذي اقرته منظمة الانتطار المصدرة للبترول (اوبك) .

٢) شمول الشركة بأحكام مرسوم ضريبة الدخل (المعدل) وبذلك تمهدت الشركة بأن تدفع ٥٠٪ من أرباحها الصافية المتأقية من عملياتها في أبو ظبي الى حكومة أبو ظبي كضريبة دخل .

٣) اقرار مبدأ تخلي الشركة عن بعض المساحات من المناطق المشمولة بامتيازها والاتفاق على جدول زمني لهذا التخلي كما يلي :-

- ١ - خلال (٢٠) يوما من تاريخ توقيع الاتفاقية في ١٩/٩/١٩٦٥ تخلي الشركة من المناطق الاضافية بحيث لا تحتفظ بهذا التاريخ الا بمساحة لا تتجاوز ٦٣.٠٠٠ ألف كيلومتر مربع .
- ب - في الذكرى السنوية الثالثة لتوقيع الاتفاقية تخفض الشركة مساحة امتيازها الى ما لا يزيد عن ٥٠.٠٠٠ كيلومتر مربع وتخلي للحكومة من المساحات الباقية .
- ج - في الذكرى السنوية السادسة تخفض الشركة مساحة امتيازها الى ما لا يزيد عن ٤٠.٠٠٠ كيلومتر مربع .
- د - في الذكرى السنوية التاسعة تخفض الشركة مساحة امتيازها الى ما لا يزيد عن ٣٢.٠٠٠ كيلومتر مربع .
- هـ - في الذكرى السنوية الثانية عشرة تخفض الشركة امتيازها الى ما لا يزيد عن ٢٦.٠٠٠ كيلومتر مربع .
- و - في الذكرى السنوية الخامسة عشرة تخفض الشركة مساحة امتيازها الى ما لا يزيد عن ٢١.٠٠٠ كيلومتر مربع .

وفي يونيو ١٩٧٠ وقعت اتفاقية بين الحكومة والشركة المذكورة بخصوص استهلاك الديون المترتبة عن مصاريف الاستكشاف والحفر ، وفي تموز (يوليو) وافقت الشركة على دفع حصة الحكومة من الأرباح

شهريا بدلا من دفعها كل ثلاثة اشهر ، وبالإضافة الى ذلك تمهدت الشركة بأن تجهز الغاز الطبيعي من محطة شلمس لتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية وتحلية الماء لمحينة أبو ظبي ، وقد مد خطان للغاز لهذا الغرض .

في ٢٠ ديسمبر / كانون الاول من عام ١٩٧٢ وقعت الحكومة والشركة اتفاقية المشاركة الاولى ، حيث تم بموجبها دخول الحكومة ابتداء من اول يناير ١٩٧٣ ، كشريك في شركة نفط أبو ظبي المحدودة بحصة ٢٥ ٪ ، وفي ٢ ديسمبر من سنة ١٩٧٤ ارتفعت نسبة المشاركة هذه لتصبح ٦٠ ٪ اعتبارا من ١/١/١٩٧٤ .

العمليات الاستكشافية والتنقيب عن البترول :-

عندما بدأت هذه العمليات لم يكن معروفا من أبو ظبي سوى الشق الساحلي وقد اشارت الابحاث الجيولوجية التي اجريت قبل الحرب العالمية الثانية وبمعيها مباشرة الى وجوب اعتماد الوسائل الجيوفيزيائية نظرا الى أن أكثر اراضي المنطقة مغطاة بكتبان رملية يبلغ ارتفاع بعضها ٥٠٠ قدم ، ثم بوشرت عمليات المسح الجاذبي والمغناطيسي وكذلك الاعمال الجيوديسية والطبوغرافية . وقد اكمل المسح في سنة ١٩٦٠ وفي سنة ١٩٦٤ بدأ المسح الزلزالي واستمر الى سنة ١٩٧١ وما عدا بعض عمليات المسح الاتكساري التي جرت ما بين سنة ١٩٦٢ و ١٩٦٤ فقد استعملت طريقة المسح الزلزالي الانعكاسي ، وقد تبنت الشركة كثيرا من الاساليب الفنية الحديثة والتي ظهرت في العالم كترتيب التسجيل المخطط الذي استعمل في سنة ١٩٥٨ واجهزة قياس العمق بالانعكاسات الظاهرة (اس. دي. بي) في سنة ١٩٦٤ واجهزة تسجيل وتصلية المعلومات سنة ١٩٦٨ .

وقد استمرت أعمال المسح الزلزالي على نطاق واسع حتى بعد اكتشاف حقل باب وحقل بو حصار وحقل المصب . ففي سنة ١٩٦٩ تم مسح المناطق البرية كالمنطقة الجنوبية الشرقية من أبو ظبي والمنطقة الشمالية الشرقية ومنطقة العين ، كذلك استمرت البحوث الجيولوجية السطحية في منطقة العين وبعض الجزر .

وفي عام ١٩٧٠ شملت أعمال التحري من قبل الشركة عمليات المسح الزلزالي العديد من مناطق أبو ظبي ومنطقة العين والمنطقة الجنوبية في الرياضة وأم الزموسل ومنذر ومشهور وساحل أبو ظبي في المياه الإقليمية من جبل الظنه وطريف والسلع والعديد ولقد تم استعمال المركب الحوام (Hoover Craft) لأغراض المسح الزلزالي لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط وذلك في المناطق الضحلة . أما في سنة ١٩٧١ فقد شملت أعمال المسح الزلزالي لهذه الشركة مناطق العصب والباب والصلابيح وساحل ، كذلك شملت المناطق شمال شرقي أبو ظبي والمناطق المنحورة بالقرب من الحيل .

عمليات الحفر الاستكشافي :-

لقد كان نتيجة لعمليات التحري والمسح السابقة أن تم العثور على العديد من التراكيب الجيولوجية المشجعة للبياترة في عمليات الحفر الاستكشافي للتنقيب عن البترول والغاز .

ففي شباط (فبراير) سنة ١٩٥٠ بدأت عمليات الحفر الاستكشافي وحفرت البئر الأولى في رأس الصدر ، حيث لم يتم العثور على البترول بعد أن وصل الحفر إلى عمق ١٣ ألف قدم .

وفي يناير سنة ١٩٥٣ بوشر الحفر في بئر باب رقم (١) الذي يبعد حوالي عشرة أميال جنوب طريف ، وقد هجرت هذا البئر أيضا نظرا

لواجهة صمويلات ميكانيكية بعد أن وصل الحفر الى عمق ١٢٥٨٨ قدم
غير أنه قد شوهدت المعالم التي تشير الى احتمال وجود البترول على عمق
٨٠٠٠ قدم .

ثم حفرت بئران أخريان في منطقة الجزيرة والشويملت غربي أبو ظبي
ولم يعثر على أي دلائل لوجود البترول . فعادت أعمال الحفر الى منطقة
يلب في سنة ١٩٥٨ حيث تم العثور على البترول لأول مرة ولقد اعتبرت
النتائج التي حصلت عليها الشركة من حفر الاربع آبار الاولى في حقل
باب مشجسة للمباشرة بتنميته وتطويره .

وبعد اكتشاف حقل باب استمرت الشركة في عمليات الحفر
الاستكشافي حيث أدى ذلك الى اكتشاف البترول في سنة ١٩٦٢ م في
حقل بوحصا . واستمرت عمليات الحفر الاستكشافي فحفرت أبرار في
الرويس الغربي وأم الاضطن وقمرأ وموشاشي وصلابيح ولكن لم يوفق
في العثور على البترول في أي من هذه الابار بكيمات تجارية . ثم حفرت
بئر لاستكشاف الطبقات العميقة في بدع حملة .

وفي سنة ١٩٦٥ تم العثور على البترول في منطقة المصب وبعد
ذلك حفرت آبار في الحويلة حيث عثر على البترول في واحد من أربع آبار
حفرت بالمنطقة .

في عام ١٩٦٧ تم حفر بئرين آخرين في الفيحا والبدع في القسم الشرقي
من المنطقة الوسطى كما حفرت آبار أخرى استكشافية في الجهة
الغربية ، في سنة ١٩٦٨ كما حفرت بئر في الحيل في المياه الاطمية .
وما بين سنة ١٩٦٩ و ١٩٧٠ حفرت أربع آبار في المنطقة الشمالية
الشرقية ، وفي اواخر سنة ١٩٧٠ حفرت ثلاثة آبار في منطقة المسين
ولكن لم يتم العثور على تجمعات بترولية بكيمات تجارية .
كما نتج عن عمليات الحفر الاستكشافي ، جنوبا العثور على

البترول في منطقة زرارة بكريت تجارية وفي سنة ١٩٧١ وبعد حفر بئر استكشافية في الزيارة شمالي شرقي أبو ظبي ، انتقلت عمليات الحفر الى مناطق المياه الاطليبية حيث حفر بئر ان في مهيملت والحيل .

وفي سنة ١٩٧٢ باشرت الشركة في حفر بئرين في منطقة جبرن يافور والحويلة حيث تم العثور على البترول في البئر الاول في حين لم يتم العثور على البترول في البئر الثانية .

وخلال سنة ١٩٧٣ حفرت الشركة بئرين في جبرن يافور ولم ينسم العثور على البترول فيها ، كذلك حفرت الشركة ثلاثة آبار في الحويلة وواحدة في الصلابيخ وواحدة في الجانب الغربي من حقل باب ولكن لم يتم العثور على البترول في أي منها . وخلال السنوات السابقة أمكن العثور على البترول في الرويس . وفي سنة ١٩٧٤ حفرت الشركة بعض الآبار في الحديدريات والسعديات والضيبة .

حقول البترول البرية في إمارة أبو ظبي :

١ - حقل بساب : -

اكتشف هذا الحقل في سنة ١٩٥٣ وتم التأكيد منه سنة ١٩٥٨ عندما حفر البئر الثاني منه ويقع حقل بساب على بعد ٨٠ كيلومترا الى الجنوب الغربي من مدينة أبو ظبي العاصمة وعلى بعد خمسة كيلومترات من طريف . وفي سنة ١٩٦٣ تم تطوير هذا الحقل حيث شحنت اول ناقلية من البترول الخام في اواخر هذه السنة من مصب جبل الظنة . وينتج البترول الخام في هذا الحقل من طبقة الثمانية وهذه الطبقة تتكون من عدة مكامن متتابعة للبترول والغاز ، ومعظم البترول المنتج يتم انتاجه من مكن الثمانية (ب) في الوقت الحاضر التي تتراوح سعاتها بين ١٤٠ - ١٦٠ قدما كما انها تقع على عمق ٨٠٠٠ قدم تحت سطح البحر

وتبلغ مساحة حقل باب حوالي ١٢٠ كيلومتر مربع ويبلغ طوله ٤٥ كيلومتر وعرضه ٢٥ كيلومتر . كما تم حفر ما مجموعه ٢٤ بئرا منتجة في هذا الحقل . ولقد بدأت عمليات حقن الماء لغرض المحافظة على ضغط المكمن في سنة ١٩٧٤ حيث تم حفر ١٢ بئرا لهذا الغرض . ويبلغ معدل الطاقة الانتاجية اليومية من هذا الحقل في الوقت الحاضر ١٣٠ ألف برميل يوميا اي بمعدل ٦٠٠٠ برميل يوميا للبئر الواحد ، ويعتبر البترول المنتج من هذا الحقل من احسن انواع البترول الخام في العالم من حيث درجة كثافة النوعية التي تتراوح بين ٢٩/٤٠ درجة اي.بي.اي. ومن حيث محتواه من الكبريت الذي يعادل ٧٥ر. ٪ من الوزن .

ويتم تصدير البترول من هذا الحقل عن طريق مصب جبل الظنة بواسطة خط للأنابيب قطره ٢٤ بوصة ويبلغ طوله ١١٢ كيلومترا كما تم بناء العديد من الخزانات فوق جبال الظنة ل تخزين البترول المصدر من مصب جبل الظنة وبلغت كميات البترول المنتجة من هذا الحقل منذ ابتداء الانتاج في سنة ١٩٦٤ وحتى الان ٤٨ مليون برميل كما أن معدل الانتاج اليومي من هذا الحقل في سنة ١٩٧٤ بلغ ١٠٠ ألف برميل يوميا .

ب - حقل بوحصا :

اكتشف هذا الحقل في سنة ١٩٦٢ ويقع على بعد حوالي ٨٠ كيلومترا الى الجنوب الغربي من حقل باب ، أي على بعد ١٦٠ كيلومترا الى الجنوب الغربي من مدينة ابو ظبي . وحقل بوحصا ينتج البترول من مكمن الشحمية على عمق ٨٥٠٠ قدم وهي تشبه طبقة الشحمية التي تبلغ سمكها حوالي ٤٠٠ قدم في بعض الحقول في العراق ، ويغطي حقل بوحصا منطقة تبلغ مساحتها ٦٣٠ كيلومتر مربع ، ويبلغ طول الحقل ٣٥ كيلومترا وعرضه ١٨ كيلومترا لقد بوشر في تطوير هذا الحقل

في أوائل سنة ١٩٦٤ وفي سنة ١٩٦٥ تم ربط هذا الحقل بميناء التصدير في جبل الظنة بواسطة خط للأنابيب قطره ٢٤ بوصة وطوليه ١١٨ كيلومترا هذا ويوجد الآن خطان للأنابيب يربطان الحقل بجبل الظنة . وتبلغ الطاقة الانتاجية لحقل بوحصا ٦٩٠ ألف برميل يوميا بمقد أن تم استكمال تطوير الحقل . فقد أقيمت أربع محطات لفصل الفلز ، ثلاثة منها طاقة كل منها ١٥٠ ألف برميل يوميا والمحطة الرابعة تبلغ طاقتها

٢٤٠ ألف برميل يوميا . وبلغ عدد الآبار المنتجة في هذا الحقل ٣٧ بئرا . وبلغ معدل الانتاج اليومي من هذا الحقل في سنة ١٩٧٤ (٥٠٠ ألف برميل يوميا) ، كما يتراوح معدل الانتاج اليومي للبئر الواحد من هذا الحقل ما بين ٦٥٠٠ برميل يوميا و ٤٠ ألف برميل يوميا .

وفي عام ١٩٧٠ بوشر في عمليات حقن الماء في اسفل طبقة الشعيرية وذلك من أجل المحافظة على الضغط في هذا المكن من جهة ومن أجل زيادة نسبة الاستخراج في حساب الاحتياطي لهذا الحقل بحيث تم حقن ما مجموعه ٦٦٩ مليون برميل ماء وبلغ معدل الحقن للبئر الواحدة من هذه الآبار بين ١٠ الاف برميل و ٢٥ ألف برميل يوميا والذي يصل الى أكثر من ٤٥ ألف برميل يوميا في بعض الآبار . ان بترول بوحصا يعتبر من احسن أنواع البترول حيث أن درجة كثافته في حدود ٣٩ درجة اي . بي . أي ومحتواه من الكبريت في حدود ٠.٧٥ ٪ من الوزن .

ج - حقل المصعب :

يقع حقل المصعب على بعد ٢٢٥ كيلومترا جنوب مدينة أبو ظبي وقد اكتشف هذا الحقل في سنة ١٩٦٥ وتم حفر سبعة آبار في هذا

الحقل لتحديدته وتقويمه . وفي النصف الثاني من سنة ١٩٧١ بوشر في تطوير هذا الحقل حيث وضع في الانتاج في لواخر سنة ١٩٧٣ ولوائل سنة ١٩٧٤ بطاقة انتاجية قدرها ٤٦٠ ألف برميل / يوميا بعد أن تم حفر ما مجموعه ٢٨ بئرا منتجة في هذا الحقل واقامة محطة لفصل الغاز والتسييلات الاخرى للانتاج وضخ البترول الى جبل الظنة بواسطة خط للانابيب طوله ٢٠٠ كيلومتر يربط الحقل بجبل الظنة يتراوح قطره بين ٢٦ و ٣٦ بوصة . ان هذا الحقل يغطي منطقة مساحتها ٢٥٠ كيلومترا مربعا ، ويبلغ طوله ٢٥ كيلومترا وعرضه ١٠ كيلومترات . كما أن معظم البترول يأتي من مكمن الثمامة (ب) (٤٠٠ ألف برميل يوميا) والتي تتراوح سماكتها بين ١٦٠ و ١٨٠ قدما و ٦٠ ألف برميل يوميا يتم انتاجها من طبقة الثمامة (ج) والتي تتراوح سماكتها بين ٩٠ — ١٠٠ قدم ، وأن معدل الانتاج اليومي للبئر الواحد في هذا الحقل يبلغ ١٦ ألف برميل يوميا .

ويبلغ مجموع البترول الخام المنتج من هذا الحقل ١٣٣ مليون برميل . وأن بترول حقل العصب من اجود انواع البترول حيث أن كثافته تبلغ ٤٠ درجة اي . بي . آي ومحتواه الكبريتي حوالي ٨ . ٠٪ من الوزن .



عدد الآبار المحفورة في المناطق البرية

السنة	الآبار الاستكشافية	آبار التنمية (القطويرية)	مجموع الاقدام المحفورة
١٩٦٠	٧	—	١١١٥٠٣
١٩٦١	٣	٢	٤٨٧٨٤
١٩٦٢	٣	٦	٨٤١١٧
١٩٦٣	٤	١٤	١٦٨٤٤٦
١٩٦٤	٦	٦	١٠٣٦١٥
١٩٦٥	٩	١	٨٧٦١٤
١٩٦٦	١٠	—	٩٥٩٤٠
١٩٦٧	٦	٥	٨٧٤١٨
١٩٦٨	٧	—	٦٤٢٦٠
١٩٦٩	٣	٥	٧٤٨١٦
١٩٧٠	٧	—	٦٠٣٧٩
١٩٧١	٣	١٤	١٤٣٠٤٢
١٩٧٢	١	٣٤	٢٠٤١٣٤
١٩٧٣	٨	٤٨	٥٣٨٣١٠
١٩٧٤	٣	٦٣	٥٠٧١١٣
١٩٧٥	٧	٤٦	٣٦٤٦٣٥

ان عدد آبار التنمية يشمل :

- اولا : في عام ١٩٧٢ خمس آبار للتزود بالماء لمعاملات الحقن .
- ثانيا : في عام ١٩٧٣ ثلاث عشرة بئرا للتزود بالماء لمعاملات الحقن .
- ثالثا : في عام ١٩٧٤ خمس وعشرون بئرا للتزود بالماء لمعاملات الحقن .
- في عام ١٩٧٤ ثلاث آبار مراقبة .
- في عام ١٩٧٤ بئر مهجورة وبئر تركت مؤقتا .

عمليات التصديـر :

ميناء جبل الظنة :

يبعد ميناء جبل الظنة حوالي ١١٣ ميلا الى الغرب من مدينة ابو ظبي . وقد وقع الاختيار على جبل الظنة ليكون ميناء لتصدير البترول من المناطق البرية وذلك نظرا لوجود جرف صخري ومرسى عميق نسبيا وقنال موصل الناقلات الى المصب وبالإضافة الى كون هذا الموقع محميا من الرياح القوية فانه يمتاز بوجود جبل بالقرب من الشاطئء استخدم لكي تبنى على سطحه خزانات البترول وهذا يمكن تعبئة الناقلات بواسطة الانسياب بقوة الجاذبية .

وقد بدأت عمليات انشاء الميناء في شهر أغسطس من سنة ١٩٦٢ . وكانت المهمة الاولى التي وجب القيام بها في جبل الظنة هي بناء مرسى للسفن الصغيرة والدوب المستعملة لتفريغ معدات الانشاء وقد تم بناؤه بشكل ممر مزدوم بالصخر يبلغ طوله ١٠٠٠ ياردة ويحاجز لكسر تيار المياه طوله ٦٠٠ قدم وبذلك تم الحصول على حد أدنى لعيق من المياه يبلغ ٨ امتداد عند الجزر المنخفض وقد جلبت الصخور المستعملة لهذا الغرض من جبل الظنة وانتهت عملية بناء المصب في كانون اول سنة ١٩٦٣ حيث شحنت اول شحنة من خام حقل بلب البالفة ٣٤٠٠٠ طن .

ويبلغ الحد الاتصلي للقسم المغفور من الناقلات التي تأتي الى جبل الظنة ٤٦ قدما وهذا يتيح للناقلات التي تبلغ حمولتها الساكنة القصوى نحو ٩٠.٠٠٠ طن تمينة شحنة كاملة ، ومع أن الميناء يستطيع استقبال الناقلات الضخمة الا ان العمق المتوفر لا يسمح بتحميل السفن التي من هذه الفئة الا بصورة جزئية . وفي سنة ١٩٧٤ وبعد تدشين العديد من مرافق التصدير في جبل الظنة أصبحت توجد فيه المرافق التالية :

أولا : ارتفاع عدد الخزانات الى ثلاثة عشر خزانا طاقة الخزن فيها كالتالي :

- أ - ستة خزانات قطر كل منها ١٦٤ قدما وطاقة الخزن لكل منها ٢٤٤ ألف برميل .
- ب - سبعة خزانات قطر كل منها ٢٦٠ قدما وطاقة الخزن لكل منها ٦٠٥ الاف برميل .
- ج - أصبحت الطاقة الاجمالية للتخزين في جبل الظنة ٧ مليون برميل .

ثانيا : بلغت طاقة التصدير من المحطة الى ١٢٨٠.٠٠٠ برميل / يوميا .

ثالثا : أصبح في الامكان استقبال الناقلات العملاقة ذات حمولة ٢٠٠ ألف طن بواسطة المرسى الرابع .

رابعا : استعمال مضخات وعدادات لزيادة معدل الشحن الاجمالي في مراسي الشحن الاربعه الى ٣٠.٠٠٠ طن في الساعة .

هذا ويبلغ مجموع العاملين في هذه الشركة ٥٠٧ عامل وفني بما فيهم ٤٠ متدرسا يتدربون في مركز التدريب المهني في ابو ظبي وفي بعثات دراسية في بريطانيا وذلك حتى نهاية سنة ١٩٧٥ .

٢ - شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة (ادما) :-

الشركة وامتيار التنقيب عن البترول :-

حصلت شركة دارسي للاستكشافات المحدودة على امتياز بتاريخ ١٩٥٣/٣/٩ لاستثمار المناطق البحرية لامارة أبو ظبي ولدة ٦٥ سنة ، وقد شملت منطقة امتيازها جميع المياه البحرية والاراضي المغمورة بالمياه الواقعة تحت سيادة أبو ظبي عدا المياه الاقليمية والجزر المشمولة بامتيار شركة نفط أبو ظبي المحدودة . وقد بلغت المنطقة البحرية التي شملها الامتياز حوالي ٣٠ الف وثلاثمائة وسبعين كيلومترا مربعا .

وفي ١٩٥٤/٥/١٨ تم تأسيس شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة (ادما) بمساهمة شركة النفط البريطانية بنسبة الثلثين ٦٦ ٪ وشركة النفط الفرنسية بنسبة الثلث ٣٣ ٪ ونقل الامتياز الى الشركة الجديدة بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٢ .

وكانت اتفاقية سنة ١٩٥٣ قد ألزمت الشركة بأن تبدأ عمليات الحفر خلال مدة لا تتجاوز الخمس سنوات ، كما تعهدت الشركة بموجب هذه الاتفاقية بأن تدفع لحكومة أبو ظبي ما يلي :-

- ١- مبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه استرليني غير قابل للاسترداد وذلك كإيجار لمنطقة الامتياز .
 - ٢- مبلغ ٣٧٥٠٠ جنيه استرليني كدفعة مقدمة على حساب الربح حتى يتم تصدير البترول .
 - ٣- ريماء بمقدار ٢٠ ٪ من حاصل المبيعات محسوبة على أساس سعر البترول مطروحا من خزانات النقل .
- وبعد اثني عشر عاما من تأسيس الشركة الجديدة اي في نوفمبر سنة ١٩٦٦ جرت تعديلات اساسية على اتفاقية الشركة كان اهمها :-

- ١- تعديل عوائد الحكومة لتصبح ريعاً قدره ١٢.٥٪ من السعر المعلن مضافاً اليه ٥.٠٪ من الأرباح الصافية كضريبة دخل وذلك وفقاً لبدء تنفيق الريع الذي أقرته منظمة الاوبك .
- ٢- اقرار مبدأ تخلي الشركة عن بعض المناطق البحرية المشمولة بامتيازها والتي لم تستغل بعد ، وتمهتت الشركة بموجب هذا المبدأ بالتخلي عن ١٥٪ من مجموع مساحة منطقة الامتياز غير المستغلة خلال مدة ثلاثة اشهر من تاريخ توقيع اتفاقية سنة ١٩٦٦ ثم التخلي عن ١٥٪ من مجموع مساحة المناطق المتبقية ضمن الامتياز في تاريخ التخلي وذلك مرة كل ثلاث سنوات .

وفي ١٠ أكتوبر ١٩٦٦ تخلت الشركة عن بعض المناطق البحرية بموجب اتفاقية سنة ١٩٦٦ بلغت في مجموعها ٤٤١٦ كيلومتراً مربعاً وكذلك تم في ١٠ أكتوبر من سنة ١٩٦٩ التخلي عن مساحة قدرها ٣١٥٠ كيلومتراً مربعاً .

وفي فبراير سنة ١٩٧١ تم التوقيع على اتفاقية جديدة تم بموجبها زيادة نسبة الضريبة على الربح الصافي من ٥٠ - ٥٥٪ (١) .
وفي ١٠ أكتوبر ١٩٧٢ تخلت الشركة مرة أخرى عن مساحة قدرها ٢٨٢٠ كيلومتر مربع . وفي ٢٠ ديسمبر من السنة نفسها وقعت الحكومة والشركة اتفاقية المشاركة ودخلت الحكومة بموجب هذه الاتفاقية كشريك في امتياز شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة بحصة ٢٥٪ وذلك ابتداء من ١/١/١٩٧٣ .

وفي ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٢ باعت شركة النفط البريطانية (B.P) ٤٥٪ من حصتها في شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة الى مجموعة

(١) من ضمن ما جاءت به اتفاقية طهران لسنة ١٩٧١ زيادة ضريبة الدخل في اطار الخليج المصدره للبترول من ٥٠٪ الى ٥٥٪ .

شركات يابانية سميت فيما بعد المجموعة اليابانية للتطوير البترولوي .
(jodco) .

وبتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٤ تمت زيادة حصة حكومة ابو ظبي
من المشاركة من ٢٥٪ الى ٦٠٪ / وذلك اعتباراً من ١/١/ ١٩٧٤ . (١)

العمليات الاستكشافية والتنقيب عن البترول :-

ابتدأت عمليات المسح بفريق من القطاسين تبمها مسح جانبي
من الفترة من نوفمبر سنة ١٩٥٣ - ابريل ١٩٥٤ حيث تم انجاز ما مجموعه
٧١ كم في عدة مناطق مختلفة من المياه البحرية .

وفي الفترة ما بين ديسمبر سنة ١٩٥٤ وحتى ابريل ١٩٦٥ مسح
الشركة ما مجموعه ٧٦٥٩ كم بواسطة عمليات المسح الزلزالي وكسان
يعرف هذا النوع من المسح بـ (الانالوج) وقد شملت هذه العمليات
عدة مناطق من المناطق البحرية الخاصة بامتياز الشركة .

وفي سنة ١٩٦٧ تبنت الشركة الوسائل الحديثة في عمليات المسح
الزلزالي (ديجيتل) وقد استمرت عمليات المسح هذه من آب سنة ١٩٦٧
وحتى شهر تموز سنة ١٩٧٢ وشملت عدة مناطق من امتياز الشركة حيث
بلغ مجموع ما تم مسحه ٩٥٩٢ كم .

(١) انظر اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠ - ٤٠) .

عمليات الحفر الاستكشافي : —

كان من نتيجة اعمال المسح المختلفة التي اجرتها الشركة ان نجحت في العثور على العديد من التراكيب الجيولوجية المشجعة لعمليات الحفر الاستكشافي في التنقيب عن البترول ففي خلال الفترة من شهر كانون ثاني ١٩٥٨ وحتى شهر نيسان من سنة ١٩٧٥ تم حفر العديد من الابار الاستكشافية في المياه البحرية الواتعة ضمن امتياز شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة (ادما) .

ففي ١٤ كانون ثاني سنة ١٩٥٨ بدأ الحفر في اول بئر استكشافي تحفرها الشركة في حقل ام الشيف حيث وصل العمق في هذه البئر الى ٨٧٥٥ قدما وقد تم اكتشاف البترول في طبقة النمامه والغاز في طبقة العرب .

وفي نيسان سنة ١٩٥٩ ابتدأت الشركة في حفر بئر ام الشيف رقم ٣ حيث وصل العمق الى ١٠١٥٠ قدما وقد تم اكتشاف البترول في طبقة العرب كما تم اكتشاف الغاز الطبيعي في طبقة العريج .

وبعد مضي خمس سنوات على حفر الشركة لبئرها الاول في ام الشيف وبالتحديد في ٣٠ نيسان ١٩٦٣ ابتدأت في حفر بئر زاكم رقم (١) في تركيب زاكم حيث انه كان يبدو في ذلك الوقت بأنه يلي تركيب ام الشيف اهمية حيث وصل العمق في هذه البئر الى ١١٦٧٦ قدما وتم اكتشاف البترول في طبقة النمامه والغاز في طبقة العريج .

بعد ان تم اكتشاف كل من حقلي ام الشيف وزاكم حفرت الشركة الكثير من الابار الاستكشافية فحفرت بئر البندق رقم (١) وبئر البندق رقم (٢) حيث تم العثور على البترول والغاز في البئر الاول ، في طبقة العرب ولم يعثر

على اي اثار للمواد الهيدروكربونية في البئر الثانية . كما تم حفر بئر
مندوسى رقم (١) وبئر هيردلا وبئر أم الخليج رقم (١) وبئر سطح الرازيوت
رقم ١ و ٢ و ٣ وبئر غشا وبئر نيوة المنصب وبئر نصر رقم (١) وبئر مندوس
رقم (٢) وبئر أم الخليج رقم ٢ و ٣ وبئر الخير وبئر أم الخليج رقم (٤) وبئر
نصر رقم (٢) وبئر غشا رقم (٢) .



وفيما يلي جدول يبين هذه الابار والاماق التي وصلت اليها
وتاريخ ابتداء الحفر والانتهاى منه ونتائج هذه الابار



اسم البئر	تاريخ الابتداء	تاريخ الانتهاء	الحق النهائي	النتيجة
ام الشيف رقم ١	٥٨/١/١٤	٥٨/١٠/١٢	قدم ٨٧٥٥	بترول في طبقة التسلية + غاز في طبقة العرب .
ام الشيف رقم ٢	٥٩/٤/٣٠	٦٠/١/٢٧	قدم ١٠١٥٠	بترول في طبقة العرب + غاز وبترول في طبقة المريج .
زاكسم رقم ١	٦٣/٤/٣	٦٤/٤/١٧	قدم ١١٦٧٦	بترول في طبقة التسلية + غاز في طبقة العرب .
البندق رقم ١	٦٤/٩/١٣	٦٥/٣/٢	قدم ١٠٤٧٨	بترول في طبقة العرب + غاز في طبقة المريج .
البندق رقم ٢	٦٥/ ٢/ ١	٦٥/ ٥/ ١٤	قدم ١٠٨٥٢	بئر جافة .
منفوس رقم ١	٦٧/ ٤/ ٢١	٦٧/ ١/ ١٢	قدم ٨٩٥٧	بترول في طبقة الاسبري والحالون والشمسية .
هير دلسا	٦٨/ ٧/ ١٣	٦٨/ ١٢/ ١٤	قدم ١٢٤٧٣	بترول في طبقة المشراف + غاز في طبقة العرب والمريج .
ام الفلخ رقم ١	٦٨/ ١٢/ ٢٤	٦٩/ ٤/ ٢٤	قدم ١٠٧٣٠	بترول في طبقة المشراف .
سطح الرازيوت ١	٦٩/ ٢/ ٨	٦٩/ ٦/ ٤	قدم ١١٧٢٥	بترول في طبقة العرب .
ابو البخوشير رقم ١	٦٩/ ٤/ ٢٩	٦٩/ ٨/ ١٦	قدم ٩٨١٠	بترول في طبقة العرب .
غشا رقم ١	٧٠/ ٩/ ٢٥	٧٠/ ١٢/ ٣١	قدم ١١٩٩٠	بترول في طبقة العرب وغاز في طبقة المريج .
نيوة المنصب ٤	٧١/ ٣/ ١٤	٧١/ ٥/ ١٣	قدم ١٠٦٦٠	بئر جافة .
نصر رقم ١	٧١/ ٨/ ١٥	٧١/ ١٢/ ٦	قدم ١١٤٢٠	بترول في طبقة العرب .
منفوس رقم ٢	٧١/ ١٢/ ١٢	٧٢/ ٤/ ١٢	قدم ٩٣٢٥	بئر جافة .
ام الفلخ رقم ٢	٧٢/ ٨/ ٤	٧٢/ ١/ ١٢	قدم ٩٣٢٥	بئر جافة .
ام الفلخ رقم ٣	٧٢/ ٥/ ١٥	٧٢/ ٧/ ١٣	قدم ٨٦٨٠	بترول في طبقة المشراف .
الخبر رقم ٢	٧٤/ ٤/ ١٨	٧٤/ ٦/ ٨	قدم ١٠٣٥٠	بئر جافة .
ام الفلخ رقم ٤	٧٤/ ٨/ ١٦	٧٤/ ١٠/ ٢٠	قدم ٨٨٨٣	بترول في طبقة المشراف .
نصر رقم ٢	٧٤/ ١٠/ ٢٥	٧٥/ ١/ ٢٨	قدم ٩٦٥٨	بترول في طبقة العرب .
غشا رقم ٢	٧٥/ ٤/ ٨	٧٥/ ١٢/ ٣١	قدم ١٢٣٤٢	بترول في طبقة العرب وغاز في المريج .
المجموع				خمس عشرة بئرا منتجة وخمسة بئرا جافة .

مما تقدم في الجدول اعلاه يتضح ان شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة (انمبا) قد حفرت ما يزيد على عشرين بئراً استكشافية منذ ابتداء عملياتها حتى الان حيث تم العثور على البترول والغاز في خمسة عشر منها وخمسة آبار فقط لم يوفق في العثور على المواد الهيدروكربونية فيها كما ان نسبة الابار التي تم العثور على البترول فيها من مجموع الابار المحفورة قد بلغت ٧٥ / وهي نسبة عالية جداً .

هذا بالإضافة الى ثلاث آبار استكشافية اخرى في سطح الراس بوت وهي سطح الراس بوت رقم ٢ و ٣ و ٤ وكلها تم العثور على البترول فيها ولم تدرج في الجدول اعلاه .

الحقول البترولية البحرية في إمارة أبو ظبي :

١ - حقل ام الشيف :-

يقع هذا الحقل في المناطق البحرية الخاصة بامتياز شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة وعلى بعد ٩٥ ميلا الى الشمال الغربي من مدينة ابو ظبي و ٢٢ ميلا شمال شرقي جزيرة داس والحقل هو عبارة عن قبة بيضاوية قطرها في حدود عشرين كيلومترا ومساحته تقارب ٤٠٠ كيلومتر مربع .

لقد ابتدأت عمليات الحفر في هذا الحقل في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٥٨ حيث تم اكتشاف البترول في طبقة النمامة والغاز في طبقة العرب كما تم التأكد من وجود البترول بكميات تجارية في طبقة العرب سنة ١٩٦٠ عندما حفرت البئر الثالثة في الحقل على عمق ٩٦٠٠ قدم ، وتقع المواد الهيدروكربونية في هذا الحقل في ثلاثة مكامن تتكون من الحجر الجيري وهي :-

اولا : مكمن النمامة الذي يتقسم بدوره الى الطبقات العليا

والطبقات السفلى يوجد البترول في الطبقات العليا وخصوصا في طبقة
الثمامة (١) والثمامة (٢) .

ثانيا : يمكن العرب الذي يقسم بدوره الى أربع طبقات فرعية
هي ١ ، ب ، ج ، د الا أن الطبقة الأخيرة هي الأكثر أهمية من حيث
تواجد البترول والغاز فيها وهي تعتبر المكن الرئيسي في الحقل .

ثالثا : يمكن المريج وينقسم بدوره الى المريج العليا والعوينات
والمريج السفلى . كما أن هناك غطاء غازيا كبيرا فوق هذا المكن .
ومن الملاحظ أن درجة تشبع هذا المكن بالبترول ليست كبيرة .

وكانت أولى مراحل تطوير حقل أم الشيف الإنتاج منه بحدود ٣٠
الف برميل يوميا وهو ما تطلب بناء وسائل الإنتاج في البحر وفي جزيرة
داس بما فيها بناء الخزانات وميناء التصدير وبدأ العمل في هذه المرحلة
في حزيران سنة ١٩٦٠ وانتهى في حزيران سنة ١٩٦٢ وقد شملت هذه
المرحلة حفر العديد من الآبار وبناء محطة في المناطق البحرية ومد
خط قطره ١٨ بوصة وطوله ٢٢ ميلا لنقل البترول الى جزيرة داس .

وبعد أن تم حفر آبار التحديد ، بدأ العمل في برنامج متواصل
لحفر الآبار لتطوير الحقل وبانتهاء شهر شباط سنة ١٩٦٦ كان قد فرغ
من حفر ٣٢ بئرا في هذا الحقل يصل مجموع انتاجها الى ١٢٠ ألف برميل
يوميا ، وخلال السنوات ١٩٧٠ و ١٩٧١ تم حفر ثلاث آبار عمودية
الى مكاسن طبقة المريج بحيث تنتج من طبقتين هما : طبقة العرب
وطبقة المريج .

ومنذ بداية سنة ١٩٧٢ شرعت الشركة في برنامج الحفر المتواصل
في طبقة العرب حيث حفرتم الآبار الجديدة بطريقة منحرفة وكانت تنقسم
الى قسمين ، آبار للانتاج وآبار لحقن الماء للمحافظة على ضغط المكن .

لقد تميز هذا التوسع في عمليات الابار الانتاجية وكذلك بمد خط للأنابيب قطره ٣٠ بوصة ، خصص فيما بعد لعمليات الانتاج من طبقة الثمالة الى جزيرة داس . وتبلغ الطاقة الانتاجية لوسائل الانتاج في جزيرة داس ٣٦٠ ألف برميل يوميا لطبقة العرب و ٨٠ ألف برميل يوميا من طبقة الثمالة .

هذا وقد أنتج هذا الحقل منذ سنة ١٩٦٢ وحتى نهاية سنة ١٩٧٤ ما مجموعه ٤٨٠ مليون برميل ، ولدت الدراسات التي أجريت على المكن باستخدام نموذج له خصائص مشابهة لخصائص المكن على ان استمرار الانتاج عن طريق الاستخراج الطبيعي سيؤدي الى انراط في انتاج الغاز وعليه سيتم الانتاج في المستقبل بواسطة الحقن بالماء وذلك حفاظا على ضغط المكن .

اما بالنسبة الى انتاج الغاز فقد انتج هذا الحقل ما مجموعه ٦٠٢,٨٣ مليون قدم مكعب منذ ابتداء عمليات الانتاج في سنة ١٩٦٢ وحتى نهاية سنة ١٩٧٤ وقد استعمل جزء منها في عمليات الشركة اما غالبية هذه الكميات فقد تم حرقها .

٢ - حقل زاكم :-

عندما تقرر اختيار اكثر التراكيب تشجيعا في العثور على البترول بعد اكتشاف حقل ام الشيف بوشر في حفر بئر زاكم رقم (١) في الثالث من شهر نيسان سنة ١٩٦٣ . ويبعد تركيب زاكم حوالي ثمانين كيلومترا عن مدينة ابو ظبي الى الشمال الغربي وقد اظهرت النتائج التي تم الحصول عليها العثور على البترول في طبقة الثمالة والغاز في طبقة المريج في حين تبين ان طبقة العرب حايلة للماء . وتقدر مساحة هذا الحقل بحوالي ٩١٠ كيلومترات مربعة . وينقسم مخزون الثمالة في هذا الحقل الى قسمين مكن الثمالة العليا وهي تضم مكن الثمالة ١ و ٢ و ٣ ومكن الثمالة

السفلى وتضم الثلمة رقم ٤ و ٥ ويأتي معظم الإنتاج في الوقت الحاضر من الطبقات السفلى للثلمة وبالتحديد من طبقة الثلمة ٤ و ٥ .

ويبلغ سمك طبقة الثلمة ١٥٠ قدم حيث تنقسم بدورها الى طبقات مربعة كما ان طبقة الثلمة ٥ تبلغ سماكتها ٤٤٠ قدم تنقسم بدورها الى العديد من الطبقات .

وحفر في حقل زاكم ٤٥ بئرا منها ٤٠ بئرا منتجة وتم بناء وحدات لفصل الغاز عن البترول بالقرب من بئر زاكم رقم (١) نسي

المناطق البحرية وذلك لفصل المرحلة الاولى من الغاز والجزء الباقي من الغاز يتم فصله في المرحلة الثانية والثالثة في جزيرة داس بعد ان تم مد خط للأنابيب طوله حوالي ١٠٠ كيلومتر وقطره ٣٠ بوصة وذلك من المنصة الخاصة بالتجميع وفصل الغاز من المناطق البحرية في الحقل الى جزيرة داس .

اكتشف هذا الحقل في سنة ١٩٦٣ ووضع في الانتاج في شهر اكتوبر ١٩٦٧ ومنذ سنة ١٩٧٢ باشرت الشركة في برنامج الحفر المتواصل في طبقات الثلمة السفلى (الرابعة والخامسة) وذلك بحفر الآبار المنخرقة وهي نوعان آبار انتاجية وآبار لحقن الماء وذلك بهدف المحافظة على الضغط في المكامن السفلى .

ويبلغ معدل الإنتاج اليومي من حقل زاكم ٣٦٠ ألف برميل يوميا . منها حوالي ٢٠٠ ألف برميل يوميا تنتج من الطبقات السفلى والباقي وقدره ٦٠ ألف برميل يوميا ينتج من الطبقات العليا (Upper Zakum) وقد أنتج حقل زاكم حتى نهاية سنة ١٩٧٤ حوالي ٦٠٠ ألف مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي تم حرق معظمها .

جَزيرة داس

تقع جزيرة داس الى الشمال الغربي من جزيرة ابو ظبي وعلى بعد ١٠٠ ميل منها ويبلغ طول الجزيرة ميلا ونصف ميل وعرضها ثلاثة ارباع الميل وتستخدم هذه الجزيرة كحاضنة وميناء لمشاريع الانتاج لشركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة ولشركة نفط البندي المحدودة ومقرا لصنع الغاز المسال الكبير التابع لشركة ابو ظبي للغاز المسال (ADGLC) وخصوصا لكل من حقل زاكم وام الشيف حيث تم توصيل هذين الحقلين بالجزيرة بخطين للانابيب من حقل ام الشيف طول كل منها ٢٥ ميلا وقطرها ١٨ بوصة و ٣٠ بوصة على التوالي كما يتم توصيل حقل زاكم بخط من انابيب قطره ٣٠ بوصة وطوله ٥٥ ميلا .

وعلى جزيرة داس يتم فصل الغاز عن البترول وذلك على ثلاثة مراحل بالنسبة الى حقل ام الشيف وعلى مرحلتين بالنسبة الى حقل زاكم حيث تتم المرحلة الاولى في المناطق البحرية .

وبعد ان تتم مراحل فصل الغاز لكل من حقل زاكم وام الشيف يتم تخزين البترول في خزانات على الجزيرة يبلغ عددها ١٧ خزانا تتراوح سعة كل منها بين ربع مليون الى اكثر من مليون برميل وتبلغ الطاقة الاجمالية لخزن البترول في الجزيرة حوالي ٧١ مليون برميل .

وترتبط هذه الخزانات بثلاث مراسي لتحميل البترول الخام اثنين منها مثبتان ومرسى عائم وجميعها مزودة بمرافق لتحميل البترول الخام من كل من الحقول البحرية كذلك تزويد الناقلات بالوقود كما تستقبل هذه المراسي الناقلات العملاقة

ويجري الان على جزيرة داس بناء مصنع الغاز المسال السذي سيتكلف انشاءه حوالي ٥٣٠ مليون دولار والذي سينتج ٢ ملايين طن في السنة من الغاز المسال والمقطرات الخفيفة والكبريت كنتاج عرضي .

هذا ويبلغ مجموع العاملين في شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحسودة ٢٢٠٠ عامل وفني بما فيهم عدد من المتدربين وذلك حتى نهاية سنة ١٩٧٥ .

٢ - شركة توتال أبو البخوش :-

تقوم شركة توتال أبو البخوش بتشغيل حقل أبو البخوش والذي يقع على بعد مائة وثمانين كيلومترا الى الشمال الغربي من مدينة أبو ظبي بجانب خط الوسط في مياه الخليج العربي . وشركة توتال أبو البخوش عبارة عن شركة متفرعة عن شركة توتال الفرنسية للبترول .

يمتد التركيب الجيولوجي لحقل أبو البخوش الى الجانب الايراني من مياه الخليج العربي حيث هو معروف هناك باسم حقل ساسان . وكانت شركة مناطق أبو ظبي البحرية (ادما) التي هي صاحبة الامتياز الاول في هذه المنطقة قد حفرت البئر الاول (ك ١) في هذا الحقل في سنة ١٩٦٩ والتي كان من نتيجتها اكتشاف البترول فيه بكميات تجارية وقيل حفر هذا البئر اتضح نتيجة الاعمال الجيوميزيائية والجيولوجية للمنطقة ان الظروف الجيولوجية والاحتمالات البترولية لتركيب البخوش مواتية .

ويجري في الوقت الحاضر انتاج البترول من بعض الطبقات من حقل أبو البخوش ضمن طبقة العرب ، وطبقة العرب هذه تتكون من صخور مسامية ورغاب تتعاقب مع طبقات صخور كتبية ، وهذا التكوين العربي هو نفسه المؤلف لطبقة التخزين الرئيسية في حقل أم الشيف الكبير في مياه أبو ظبي .

وقد كان حقل أبو البخوش جزءا من امتياز شركة « ادما » الا انه في شهر يوليو سنة ١٩٧٣ نقل امتياز هذا الحقل والمناطق القريبة منه الى شركة جديدة كلفت بتطويره بسرعة وذلك بسبب

تقاسم شركة مناطق أبو ظبي البحرية (ادما) من تطوير هذا الحقل .
وقد سميت الشركة الجديدة باسم شركة توتال أبو البخوش المحدودة .

وتتقاسم اسهم شركة توتال أبو البخوش الشركات التالية : —

شركة توتال الفرنسية	٥١٪
اميراداهيس كوربوريشن	١٢٫٢٥٪
شركة سننجديل اويلز	١٢٫٢٥٪
نيكسو ايمترن	٢٤٫٥٠٪

وقبل الوصول الى مرحلة الانتاج من هذا الحقل تم وضع خطة عمل مفصلة ، وهي تتضمن حفر عدد من الابار الانتاجية وكذلك تصنيع وانشاء مرافق للانتاج في عرض البحر وتصميم وانشاء وحدة تخزين وتصدير من أجل تسهيل وصول البترول الى الناقلات التي تحمل اليها تمهيدا لتصديره الى العالم الخارجي .

وقد بينت الدراسات الفنية للمرحلة الاولى من الانتاج انه من الضروري حفر ثمانية ابار انتاجية اضافية الى البئر (ك١) وذلك من أجل استخراج البترول من هذا الحقل بطريقة ملائمة مبنية على اسس علمية وهندسية ، ومن أجل تأمين الانتاج المطلوب وفق افضل الحالات بالنسبة الى احتياطي البترول الثابت وجوده فيه وإطالة مدة الانتاج الى ابعد مدى وبحيث يتم استخراج اقصى كمية ممكنة منه على المدى البعيد . هذا وقد قامت شركة توتال أبو البخوش باستئجار منصة حفر (الروان تكسلس) من مؤسسة روان انترناشيونال بغرض حفر الثمانية آبار المطلوبة . وقد وصلت المنصة ذات الأرجل الثلاثة الى أبو ظبي في منتصف شهر اكتوبر سنة ١٩٧٣ وهي مزودة بأحدث المعدات المتوفرة حالياً في العالم حيث بإمكانها حفر الثمانية آبار دون تغيير مكان عملها ، ثم قامت الشركة ببناء منصة للانتاج تحت

منصة الروان تكساس وتم تثبيتها في قاع البحر والغرض من هذه المنصة توصيل رؤوس الابار المنتجة فيها .

وبدأت هذه الشركة بحفر البئر الثاني في هذا الحقل (ك) وذلك في اواخر شهر اكتوبر سنة ١٩٧٣ ويتجاه عمودي . اما باقي الابار وعددها سبعة فقد حفرت باتجاه مائل ، وهي تكون في البداية عمودية ولكن تأخذ في الانحدار تدريجيا بعد ذلك كي تصبح من الممكن الوصول الى هدف بعيد في اي اتجاه يتم اختياره بناء على الدراسات الفنية التي اجريت على التكوينات الجيولوجية للحقل .

ويعمل فوق الروان تكساس ما بين خمسين الى ستين رجلا وهم مقسمون على ثلاث ورديات عمل بحيث تستمر عمليات الحفر لسدة اربع وعشرين ساعة متواصلة ويتم تبديلهم ونقلهم من المنصة الى اليابسة بواسطة طائرة الهليكوبتر . اما المعدات الثقيلة والبضائع والاطعمة فيتم نقلها بواسطة زورقين مخصصين لهذا الغرض ، وقد أنهت الشركة حفر الابار الانتاجية الثمانية في شهر يوليو (تموز) سنة ١٩٧٥ .

كما تم تصميم وصنع مرافق الانتاج التي تضم اجهزة فرز الغاز من البترول ومعدات التحكم ومولدات الطاقة وغيرها وتم تركيبها كلها على منصة الانتاج المركبة على قوائم مثبتة في قاع البحر حيث كانت جاهزة للعمل في شهر يوليو (تموز) سنة ١٩٧٤ .

وفي يوليو (تموز) ١٩٧٤ بدأ اول انتاج للبترول من هذا الحقل وكان الانتاج في البداية يأتي من اربع آبار فقط وذلك قبل أن يتم حفر وانجاز بقية الابار الانتاجية وكان معدل الانتاج في البداية حوالي عشرين الف برميل يوميا ارتفع تدريجيا الى أن وصل في نهاية سنة ١٩٧٤

الى اربعين الف برميل يوميا ، ثم ارتفع خلال سنة ١٩٧٥ الى ان وصل في شهر أغسطس (آب) سنة ١٩٧٥ الى معدل ثمانين الف برميل يوميا وذلك بعد ان اكتمل حفر بقية الابار ليصل مجموع الابار المنتجة تسعة آبار .

ويعد ان يتم فرز الغاز عن البترول على منصة الانتاج يتم ابصال هذا البترول الى الناقلات المسماة (جراندا) وهي راسية في مكان قريب من منصة الانتاج وتبعد عنها حوالي (٥١) كيلومترا وذلك بواسطة خط أنابيب طوله ٥١ كيلو مترا وقطره ١٢ بوصة وهذه الناقلات بمثابة خزان بترولي عائِم يتم تخزين البترول فيها تمهيدا لضخه منها الى الناقلات التي ترد من شتى بقاع الارض والتي تقف الى جانب المرسى العائم المثبت هناك لتشحن بترول هذا الحقل وتنقله الى العالم الخارجي .

وقد بذل جهد كبير عند تطوير حقل ابو البخوش حتى وصل الى مرحلة الانتاج كما سخرت لهذا الغرض جميع الامكانيات الهندسية والعدد اللازمة من اخصائيين في مختلف المجالات من جيوفيزيائيين وجيولوجيين ومهندسي حفر وانتاج ومهندسي مكامن ومهندسين مدنيين وميكانيك وكهرباء ولاسلكي الى غير ذلك من الاختصاصات الاخرى الضرورية لتنفيذ وتشغيل مثل هذا المشروع .

وكانت الفترة التي طور فيها هذا الحقل وجيزة جدا ضريت رقما قياسيا بالنسبة لتطوير اي حقل بترولي وخاصة في البحر اذ لم تتجاوز مدة التطوير سنة واحدة .

هذا ولم تنته مشاريع توتال ابو البخوش عند هذا الحد فهناك تخطيط لحفر بئر جديدة (البئر العاشر في الحقل) وذلك للمساعدة في تحديد امتداد الحقل من الجهة الغربية ولاستكشاف الطبقات الاعيق من تكوين العرب الذي يجري انتاج البترول منه حاليا وتقوم الشركة

حاليا بإجراء دراسات هندسية المكمن على الحقل لمعرفة امكانيات الحقل الانتاجية على المدى البعيد لمعرفة سلوكه في المستقبل ومدى الحاجة الى دعمه للحفاظ على ضغط الحقل بواسطة حقن الماء أو الغاز الطبيعي وكذلك لمعرفة الطرق المثلى للانتاج الثانوي للحقل أي بعد أن ينخفض الضغط فيه ولتقدير الكميات القصوى الممكن انتاجها منه حتى يمكن التخطيط الدقيق للعمليات في المستقبل .

وبلغ معدل الانتاج من حقل أبو البخوش في شهر يناير سنة ١٩٧٦ ٨٥ ألف برميل يوميا حيث من المؤمل أن يصل هذا المعدل ١٠٠ ألف برميل يوميا قبل نهاية سنة ١٩٧٦ .

وبلغ مجموع انتاج شركة توتال أبو البخوش منذ البداية أي منذ ١٩٧٤/٧/٢٣ حتى نهاية سنة ١٩٧٥ (٢٠.٢٩٠.١٠٠) برميل .
وبلغت كميات البترول المصدرة منذ البدايه حتى نهاية سنة ١٩٧٥ (٢٩.٨٩٩.٦٤٤) برميلا .

هذا وقد فرضت حكومة أبو ظبي على شركة توتال أبو البخوش في سنة ١٩٧٤ ضرائب بلغت ٥٥ ٪ ضريبة دخل و ١٢.٥ ٪ اتاوة (ريع)
الا أن هذه الضرائب زيدت في سنة ١٩٧٥ الى ٦٥ ٪ ضريبة دخل و ١٦ ٪ اتاوة (ريع) .

كما منحت هذه الشركة تخفيضا في مدة استهلاك رؤوس الاموال المستثمرة فبلغت مدة الاسترجاع ثلاث سنوات وذلك من اجل تشجيع هذه الشركة على الاستثمار في هذا الحقل وتطويره في أسرع وقت ممكن .

بلغ عدد العاملين في شركة توتال أبو البخوش ٥٢ موظفا موزعين على جنسيات مختلفة .

٤ - شركة نفط ابو ظبي المحدودة (اليبان) :

منحت هذه الشركة امتيازاً بتاريخ ٦ كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٦٧ في المياه البحرية التي تم التخلي عنها من قبل شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة سنة ١٩٦٧ وتبلغ مساحة المناطق التي شملها هذا الامتياز ٤٤١٦ كيلومترا مربعا كما بلغت مدة هذه الاتفاقية ٤٥ عاما . وتملك هذه الشركة ثلا شركات يابانية رئيسية هي :-
 شركة مارزون للنفط اليابانية المحدودة .
 شركة دياكيو للنفط اليابانية المحدودة .
 شركة نيبون للتصدير اليابانية المحدودة .

وقد ألزمت الاتفاقية هذه الشركة بأن تشرع في عمليات البحث عن البترول خلال ستة اشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية وان تستكمل الدراسات الخاصة خلال ثمانية عشر شهرا وان تشرع في عمليات الحفر خلال مدة لا تتجاوز السنتين من تاريخ توقيع الاتفاقية كما ألزمت الشركة بأن تنفق المبالغ التالية على عملياتها :-

في السنة الاولى	٥٠٠.٠٠٠	دولار أمريكي
في السنة الثانية	٥٠٠.٠٠٠	“ “
في السنة الثالثة	١.٠٠٠.٠٠٠	“ “
في السنة الرابعة	١.٠٠٠.٠٠٠	“ “
في السنة الخامسة	١.٠٠٠.٠٠٠	“ “
في السنة السادسة	٢.٠٠٠.٠٠٠	“ “
في السنة السابعة	٣.٠٠٠.٠٠٠	“ “
في السنة الثامنة	٤.٠٠٠.٠٠٠	“ “
المجموع	١٣.٠٠٠.٠٠٠	دولار أمريكي

وقد تعهدت الشركة أيضا بدفع المبالغ التالية الى حكومة
أبو ظبي :

١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي خلال (٦٠) يوما من تاريخ التوقيع على
الاتفاقية .

٢٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي خلال (٦٠) يوما من تاريخ اكتشاف البترول
بكميات تجارية .

٢٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي عند وصول معدل التصدير الى ١٠٠٠٠٠
برميل في اليوم .

٢٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي عند وصول معدل التصدير الى ٢٠٠٠٠٠
برميل في اليوم .

وذلك بالإضافة الى الاجارات السنوية البالغة ٥٠٠٠٠ دولار
أمريكي حتى يتم اكتشاف البترول بكميات تجارية .

وقد تعهدت الشركة أيضا بان تتخلى عن بعض المناطق المشمولة
بامتيازها وفقا للبرنامج التالي :-

٢٥ ٪ من منطقة الامتياز خلال (٥) سنوات .

٢٥ ٪ من منطقة الامتياز خلال (٨) سنوات .

٢٥ ٪ من منطقة الامتياز خلال (١٠) سنوات .

كما تعهدت الشركة بان تدفع لحكومة أبو ظبي ١٢٥ ٪ من
السعر المعلن كريع يجري تنفيذها و ٥٠ ٪ من الارباح الصافية كضريبة
دخل وفقا لمبدأ المناصفة الذي اقرته منظمة اوبك . وكذلك تجهيز
حكومة أبو ظبي بالمآز الفائض عن حاجة عمليات الشركة بدون مقابل
لاغراض الاستهلاك المحلي او للتسويق .

وقد اعطت هذه الاتفاقية الحق لحكومة أبو ظبي في المشاركة
بنسبة لا تزيد عن ٥٠ ٪ من اسهم الشركة وذلك خلال ستة أشهر من
تاريخ اكتشاف البترول بكميات تجارية على أن تدفع نفس النسبة من
النفقات التي تحلتها الشركة .

لقد ابتدأت عمليات المسح الزلزالي في شهر ايار واكملت في شهر
نومبر من سنة ١٩٦٨ ونتج عن تسمير هذه العمليات العثور على
تركيب جيولوجي سمي تركيب مبرز وذلك لقربه من حالة مبرز .

وفي الرابع من شهر ايار سنة ١٩٦٩ ابتدأت الشركة في حفر اول
بئر لها في تركيب مبرز حيث تم اكتشاف البترول في طبقة الثمانية واعطى
هذا البئر انتاجا قدر بحوالي (ثلاثة آلاف برميل / يوميا) وبلغت
درجة كثافته النوعية ٣٣ درجة ومحتواه الكبريتي ٠.٧ ٪ .

وخلال الفترة من سبتمبر من سنة ١٩٦٩ وحتى شهر آب من
سنة ١٩٧١ تم حفر ما مجموعه ست آبار أخرى في مبرز كما تم حفر
البئر الاستكشافية الاولى في تركيب دلسا . ومن خلال نتائج حفر هذه
الآبار تبين ان حقل مبرز هو عبارة عن ثلاثة تراكيب جيولوجية سميت
(ا و ب و ج) .

وفي خلال الفترة من شهر آب سنة ١٩٧١ وحتى شهر سبتمبر
سنة ١٩٧٣ تم حفر عشر آبار في تركيب (ب) ثمانية منها آبار
منتجة .

وفي الفترة من ديسمبر سنة ١٩٧١ وحتى شهر يناير سنة ١٩٧٤
تم حفر ما مجموعه خمسة آبار منتجة في تركيب (ا) كما تم تطوير
التركيب (ج) خلال الفترة من نومبر سنة ١٩٧٢ الى تموز سنة
١٩٧٤ حيث تم حفر ما مجموعه ثمانية آبار منها (٦) آبار منتجة .

وحفرت بئر دلسا الواقعة على بعد ٤٠ كيلومتر جنوب جبل الظنة في
القطعة الثانية من امتياز الشركة حيث وصل عمق هذه البئر الى
١٢٥١ قدم وقد اكتشف فيه مكثف البترول والغاز الطبيعي بكبيرة
تجارية ويبلغ مجموع الاستدام المحفورة خلال الفترة الماضية ومنذ

ابتداء عمليات الحفر وحتى نهاية سنة ١٩٧٤ ما مجموعه ٣٦٩٤٢٣ قدم وتم حفر ما مجموعه ثلاثون بئرا حيث تم اكمال عشرين بئرا منها ويتم الانتاج منها حاليا اما الابار الباقية فلم يتم اكمالها ووضعها في الانتاج بعد وفيما يلي جدول يبين الاتخدام المحفورة في كل عام .

السنوات	الاتخدام المحفورة
١٩٦٩	٢٢٦٥١
١٩٧٠	٣٧.١٥
١٩٧١	١٠٧٨٤٢
١٩٧٢	٤٨١٧٧
١٩٧٣	١١١٤١٧
١٩٧٤	٤٢٣٤١
١٩٧٥	صفر

وتخلت شركة نفط أبو ظبي اليابانية في نهاية سنة ١٩٧٤ عن مساحة قدرها ١٠٦٣ كيلومترا مربعا وذلك بموجب اتفاقية الامتياز المعقودة معها في سنة ١٩٦٧ وبناء على هذا التخلي احتفظت الشركة بمساحة ٣١٨٩ كيلومترا مربعا .

عمليات تطوير الحقل :-

يتم تجميع انتاج الابار المذكورة سابقا من البترول الخام في منصة الانتاج الرئيسية بواسطة خطوط التجميع حيث يتم فصل الغاز عن البترول في مرحلة اولية بواسطة منشآت خاصة انشئت لذلك . ثم يجري نقل البترول الخام هذا الى جزيرة مبرز بواسطة خط للانابيب تطوره ١٨ بوصة وطوله ٢١ ميل حيث تجري على الجزيرة مرحلة أخرى لفصل الغاز .

وجزيرة مبرز هي عبارة عن جزيرة صغيرة تقع الى الغرب من مدينة أبو ظبي وتبعد حوالي ١٠ أميال ويبلغ طولها حوالي ثلاثة أرباع الميل وعرضها حوالي ربع ميل وقد اكتسبت هذه الجزيرة أهمية خاصة بين جزر أبو ظبي المعيدة لأنها أصبحت ميناء هاما لعمليات الشركة حيث بدأت بإنتاج البترول من حقل مبرز في الخامس من حزيران/ يونيو سنة ١٩٧٣ بطاقة أولية تبلغ ٢٠ ألف برميل يوميا . وعلى الجزيرة توجد أربع خزانات للبترول سعة كل منها ٣٨٧ ألف برميل أي حوالي ٥٥ ألف طن وتستعمل هذه الخزانات ل تخزين البترول تمهيدا لتصديره من مرسى التصدير بواسطة خط للأنابيب طوله ١٠ أميال وقطره ١٠ بوصات . ومرسى الشحن هذا يمكنه تحميل ١٤٠ ألف برميل في اليوم أي ما يعادل ستة آلاف برميل في الساعة .

هذا وتتوقع الشركة أن يرتفع معدل الإنتاج في حقل مبرز ليصل الى ما معدله ٤٠ ألف برميل يوميا في سنة ١٩٧٦ .
وقد بلغ مجموع العاملين في هذه الشركة حتى نهاية سنة ١٩٧٥ (٢٠٧) موظفين .

٥ - شركة نفط البندق المحدودة : -

تأسست شركة نفط البندق المحدودة في يوليو سنة ١٩٧٠ حيث منحت امتيازاً لتطوير حقل البندق الذي كان في الماضي جزءاً من امتياز شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة (ادما) وبعد أن تمت تسوية الحدود البحرية بين أبو ظبي وقطر في مارس ١٩٦٩ اتفق على أن يجري تقاسم حقل البندق مناصفة بين البلدين بعد أن يتم استغلاله تجارياً بما في ذلك الدخل المتأتي من تصدير بترول البندق على أن تتولى شركة مناطق أبو ظبي البحرية ادما تطويره لحساب البلدين .

وكانت شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة (ادما) قد قامت

بعمليات مسح اهتزازي (زلزالي) ودلت نتائجها على وجود تركيب جيولوجي محدب ومستدير وبناء على هذه النتائج قامت الشركة (ادما) بحفر أول بئر استكشافية في هذا التركيب وهي بئر البندق رقم (١) وذلك في سنة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ وكان أن اكتشف البترول والغاز الطبيعي في طبقة المريج ، ثم قامت شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة (ادما) بعمل المزيد من عمليات المسح الاهتزازي لتقويم امكانات الحقل البترولية . ويقع حقل البندق في مياه الخليج العربي على خط الحدود البحرية بين كل من أبو ظبي وقطر . ويبعد حقل البندق حوالي ٢٧ كيلومترا الى الغرب من جزيرة داس . وتقدر مساحته بحوالي عشرين كيلومترا مربعا .

ومن أجل الاسراع في تطوير حقل البندق نزلت شركة مناطق أبو ظبي البحرية (ادما) عن حقوقها في هذا الحقل لشركة اسست لهذا الغرض سميت بشركة نفط البندق المحدودة وذلك في يوليو سنة ١٩٧٠ . ويملك أسهم شركة نفط البندق المحدودة الشركات التالية :- الشركة اليابانية المتحدة لتطوير موارد البترول .

شركة البترول البريطانية

شركة البترول الفرنسية

وقد قدمت الشركة اليابانية الاموال اللازمة لتطوير حقل البندق مقابل شرائها انتاج الحقل من البترول الخام .

وتضم الشركة اليابانية مجموعة من الشركات اليابانية وهي شركة بترول قطر اليابانية وشركة بترول فورت سلوب وشركة بترول أبو ظبي اليابانية وشركة تطوير بترول الاسكا وقد كان لهذه الشركات اهتمام

بالمساهمة في تطوير حقل البندق ، وهذه الشركات مؤسسات كبيرة للطاقة الكهربائية ومعامل لتكرير البترول في اليابان مما دعاها الى البحث

عن المزيد من المصادر البترولية لطبية التزايد السريع في احتياجات اليابان من الطاقة ولهذا قامت الشركات المذكورة بإجراء اتصالات مع شركة البندق كان من نتيجتها أن امتلكت هذه الشركات في نهاية ١٩٧٠ نصف حصة شركة البترول البريطانية البالغة الثلثين في شركة البندق ، كما أنها تمهدت بتقديم الجزء الأكبر من الاموال اللازمة لتطوير هذا الحقل .

والمناطق المنتجة في هذا الحقل هي جزء من طبقة العرب وهي مكونة من صخور مسامية من الحجر الجيري والرمال ممتلئة مع طبقات من صخور كنيية وهذا التكوين العربي هو نفسه الذي يؤلف طبقة التخزين الرئيسية في حقل أم الشيف وحقل أبو البخوش .

وقد وضعت خطة لتطوير حقل البندق لينتج ٣٠٠٠٠ برميل يوميا .

وبناء على هذه الخطة تم خلال سنتي ١٩٧١ و ١٩٧٢ حفر بئرين لتعيين حدود الحقل : وهما البندق رقم (٣) والبندق رقم (٤) وذلك بقصد تقويم الحقل وتعيين حدوده ، وكانت شركة ادما قد حفرت بئر البندق رقم (٢) التحديدية قبل تكوين شركة البندق . ثم قامت شركة البندق بحفر ست آبار انتاجية خلال سنة ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بواسطة ابراج حفر اعتيادية . واستخدمت خطوط انابيب لنقل البترول من فوهة البئر الى منصة التجميع المركزية للحقل ، وهذه الانابيب مغمورة تحت سطح البحر ويبلغ قطرها ٨ بوصات ومخلفة بالخرسانة لحمايتها من التآكل والاهتراء . كما مدت الشركة خط انابيب قطره ١٦ بوصة وطولها ستة وعشرين كيلومترا لنقل بترول حقل البندق من منصة التجميع المركزية في موقع متوسط من الحقل الى جزيرة داس حيث توجد محطات عزل الغاز التي تقوم بفرز الغاز المصاحب عن البترول ومعالجته تهييدا لتصديره .

ومنصة التجميع المركزية مجهزة بصمامات امان وادوات خاتمة

يمكن التحكم فيها وتعديل فتحاتها . وهي مصممة بحيث يمكن تحويل البترول من المنصة الى خط الانابيب الرئيسي او يمكن تمريره اولا عبر فرازة اختبار لقياس كميات البترول والغاز من كل بئر على حدة الى الخط الرئيسي الذي ينقل البترول الى جزيرة داس وتعمل منصة التجميع المركزية تلقائيا .

وقد اقامت الشركة في جزيرة داس وحدة لمعالجة بترول حقل البندق يصل اليها البترول من خط الانابيب الرئيسي . ويخضع البترول في هذه المنشأة الى ثلاث مراحل من الفرز في فرازات ثلاث تعمل بضغط مقداره ٨٠٠ و ٢٥٠ و ٣٥ رطل للبوصة المربعة على التوالي . ويمر البترول بعد خروجه من فرازة المرحلة الثالثة عبر مبدلات للحرارة الى اثنين من الاوعية تعمل بالضغط الجوي ، حيث يجري فيها ازالة الغاز للمرحلة الاخيرة ، ثم ينقل البترول من هذين الوعائين الى عمودين راسيين يجري فيهما تخفيض محتوى البترول من كبريتيد الهيدروجين الى المستوى الذي يجعله مناسباً للتصدير . وكذلك ازالة الاجزاء الخفيفة من البترول لتركيزه ثم يجري قياس كمياته وتخزنه مع خام حقل زاكم (١) وقد بدأ هذا الحقل في الانتاج في شهر نوفمبر سنة ١٩٧٥ .

هذا وكانت شركة البندق قد اتخذت ترتيبات مع شركة ابو ظبي لتسييل الغاز الطبيعي التابع للشركة المذكورة والذي اشرف بنسائه الان على الاكتمال وهو يقع في الطرف الشمالي الشرقي من جزيرة داس .

وبعد انتهاء عملية الفرز يمرر الغاز عبر اوعية تنقية مهمتها ازالة اية سوائل مخططة به . ثم ينقل بواسطة الانابيب الى شبكة الجريان الرئيسية التي تربط وحدة المعالجة التابعة لشركة (ادما) بعمل تسييل الغاز الطبيعي .

(١) يشبه بترول البندق الفحم بترول حقل زاكم من حيث الكثافة (٣٩) ومطواه الكهربائي (٨٠ %) .

يحتوي خام البنفق على نسبة عالية من كبريتيد الهيدروجين السام تبلغ في المتوسط ١٠ في المائة ، وهو ما يقتضى اتخاذ احتياطات محددة لضمان السلامة والامن في جميع مراحل الانتاج . فقامت الشركة بوضع الانظمة اللازمة التي تتمشى مع اصول العمل الصناعي المتبعة عادة في مثل هذه الاحوال كما اتخذت تدابير محددة لتدريب العاملين تدريباً منتظماً على اصول وقواعد السلامة في العمل .

هذا ولم تفتح مشاريع شركة البنفق عند هذا الحد فهي تنوي حفر بئر جديدة للمساعدة في تعيين حدود الحقل من الجهة الجنوبية الغربية لتشكيل البنفق ولاستكشاف الامكنيات البترولية والغازية للتكوينات الاعماق والادم من طبقة العرب والعريج .

وستقوم الجهات الرسمية في كل من ابو ظبي وقطر باجراء الترتيبات اللازمة لاجراء دراسات هندسية لمكن هذا الحقل وذلك بغية التنبؤ بمستويات الانتاج له على المدى البعيد ولمعرفة سلوكه في المستقبل وكذلك مدى الحاجة الى دعم الضغط بواسطة حقن الماء او الغاز او كليهما ولتحديد افضل الطرق للانتاج الثقوي للحقل بعد انخفاض الضغط فيه بهدف الوصول الى اقصى كمية ممكنة لانتاج البترول الكلي من الحقل .

وينتج حقل البنفق حالياً بمعدل ٢٠ ألف برميل يوميا من المؤمل ان يرتفع في السنتين القادمتين الى الضعف وذلك بعد تطوير طبقات اخرى في الحقل .

وقد اتفقت حكومة ابو ظبي وقطر على فرض الضرائب التالية على شركة بترول البنفق المحدودة .

٧٥٪	ضريبة الدخل
٢٠٪	الائتلاف

مدة الاطفاء (الاستهلاك) ٥ سنوات .

٦ - شركة نفط الشرق الاوسط المحدودة « الامتياز الاول »

١ - الاتفاقية الاولى المبرمة بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٨ :

منحت هذه الشركة امتيازها الاول بتاريخ ١٤ أيار (مايو) ١٩٦٨ في بعض المناطق البرية التي تم التخلي عنها من قبل شركة نفط أبو ظبي المحدودة وذلك لمدة (٢٥) عاما وتعود ملكية هذه الشركة الى مجموعة شركات ميتسوبيشي اليابانية التالية :-
 شركة ميتسوبيشي للتعمدين المحدودة .
 شركة ميتسوبيشي شوجي كيشا المحدودة .
 شركة ميتسوبيشي للنفط المحدودة .
 شركة ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة .
 شركة ميتسوبيشي للبترولوكيماويات المحدودة .
 وبلغت مساحة الاراضي المشمولة بامتياز هذه الشركة (٦٤٧٠) كيلومترا مربعا وقد ألزمت الاتفاقية هذه الشركة بأن تبدأ بعمليات البحث عن البترول خلال ستة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية وأن تشرع بعمليات الحفر خلال سنتين ، كما تعهدت الشركة بأن تنفق المبالغ التالية على عملياتها :-

السنة الاولى	١٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي
السنة الثانية	١٥٠٠.٠٠٠ " "
السنة الثالثة	٣٠٠٠.٠٠٠ " "
السنة الرابعة	٣٠٠٠.٠٠٠ " "
السنة الخامسة	٣٠٠٠.٠٠٠ " "
السنة السادسة	٤٠٠٠.٠٠٠ " "
السنة السابعة	٤٠٠٠.٠٠٠ " "
السنة الثامنة	٤٠٠٠.٠٠٠ " "
المجموع	٢٣٥٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي

وقد تعهدت الشركة بدفع المبالغ التالية الى حكومة ابو ظبي :
١٦٥.٠٠٠ دولار أمريكي خلال (٦٠) يوما من توقيع الامتياز ،
٣.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي خلال (٢٠) يوما من اكتشاف البترول
بكميات تجارية ، ٣.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي خلال (٦٠) يوما من
وصول التصدير الى ١٠٠.٠٠٠ برميل في اليوم ، ٤.٠٠٠.٠٠٠ دولار
أمريكي خلال (٣٠) يوما من وصول معدل التصدير الى ٢٠.٠٠٠
برميل في اليوم ، هذا بالإضافة الى الاجارات السنوية للأراضي
المشمولة والتي حددت كما يلي :-

٧.٠٠٠ دولار أمريكي خلال (٦٠) يوما من تاريخ التوقيع على
الاتفاقية ، ١٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي خلال (٢٠) يوما من اكتشاف
البترول بكميات تجارية ونفعهما كل عام بعد ذلك حتى تاريخ مباشرة
الشركة بتصدير البترول .

كما ألزمت الاتفاقية هذه الشركة بان تتخلى عن بعض مناطق
امتيازها وفقا للبرنامج التالي :-
٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال (٣) سنوات ، ٢٥٪ من منطقة
الامتياز خلال (٥) سنوات ، ٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال (٨)
سنوات .

وقد تعهدت الشركة بالإضافة الى ذلك ان تدفع للحكومة ربما
منفقا بنسبة ١٢٪ من السعر المعلن على ان تزداد هذه النسبة الى
١٢٪ عند تجاوز معدل تصدير البترول ١٠٠.٠٠٠ برميل في اليوم .
بالإضافة الى ضريبة الدخل بنسبة ٥٠٪ من أرباحها الصافية وكذلك
تجهيز حكومة ابو ظبي بالغاز الطبيعي الفائض عن حاجة عملياتها بدون
مقابل للاستعمال المحلي او للتصدير .

وقد اعطت الاتفاقية للحكومة الحق في المساهمة بنسبة لا تتجاوز

٥٠٪ في جميع حقوق الشركة والتزاماتها وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العثور على البترول بكميات تجارية على أن تدفع لقاء حصتها النفقات التي تحملتها الشركة .

وقد نصت الاتفاقية المبرمة مع هذه الشركة على بعض الالتزامات الجديدة التي لم تتضمنها الاتفاقية الأخرى وهي :-

١ - عند وصول معدل تصدير البترول الى ٢٠٠.٠٠٠ برميل في اليوم ولدة (٩٠) يوما متوالية تتمتع الشركة بإجراء دراسات فورية مفصلة لإنشاء مصفاة للبترول في أبو ظبي بسعة كلية لا تقل عن ٣٠.٠٠٠ برميل في اليوم وذلك خلال (٣) سنوات .

٢ - عند وصول معدل تصدير البترول الى ٣٠٠.٠٠٠ برميل في اليوم تتمتع الشركة بدراسة تأسيس مشروعات انمائية في أبو ظبي تقرر بالاتفاق مع حاكم البلاد ويكون من ضمنها مشاريع كيمالوية ومشاريع بتروكيمالوية متكاملة .

هذا وقد باشرت الشركة بعمليات المسح ضمن المدة المنصوص عليها في الاتفاقية كما باشرت الحفر في شهر شباط (فبراير) ١٩٧٠ . وقد حفرت الشركة ٧ آبار ولكنها لم توفق الى اكتشاف البترول مما حملها على التخلي عن امتيازها وذلك في سنة ١٩٧٤ .

شركة نفط الشرق الاوسط المحدودة « الامتياز الثاني » :

بتاريخ ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠ حصلت شركة نفط الشرق الاوسط على امتياز آخر في ثلاث قطع من المناطق البرية التي تخلت عنها مؤخرا شركة نفط أبو ظبي المحدودة عملا بالاتفاق المبرم معها في عام ١٩٦٥ وقد بلغت مساحة هذا القطاع (٩٠٦٦) كيلومترا مربعا .

ونستعرض فيما يلي أهم الأحكام التي تضمنها هذا الاتفاق :-

- ١ - مدة العقد (٣٥) سنة .
- ٢ - مساحة المناطق التي تشملها (٩.٦٦) كيلومتر مربع .
- ٣ - التزامات العمل .

تمهدت الشركة بالباشرة بأعمال المسح الجيولوجي والجيوفيزيائية خلال ستة شهور من تاريخ التوقيع على الاتفاق وتمهدت بالقيام بحفر بئر اختبارية خلال مدة لا تتجاوز (٢٤) شهرا كما تمهدت بحفر آبار أخرى على أن لا يقل العمق الكلي لتلك الآبار عن ٣.٠٠٠ قدم .

كما تمهدت أن تصرف على عمليات الحفر والتنقيب والتنمية خلال السنوات الثمانية الأولى مبلغ عشرين مليون دولار موزعة كما يلي :-

السنة الأولى	٥٠٠.٠٠٠	دولار أمريكي
السنة الثانية	٢.٠٠٠.٠٠٠	“ “
السنة الثالثة	٢.٠٠٠.٠٠٠	“ “
السنة الرابعة	٢.٠٠٠.٠٠٠	“ “
السنة الخامسة	٢.٠٠٠.٠٠٠	“ “
السنة السادسة	٢.٠٠٠.٠٠٠	“ “
السنة السابعة	٤.٠٠٠.٠٠٠	“ “
السنة الثامنة	٤.٥٠٠.٠٠٠	“ “
المجموع	٢.٠.٠٠٠.٠٠٠	دولار أمريكي

وفي حالة قيام الشركة بالتخلي عن منطقة الامتياز برمتها فعليها أن تدفع الى الحكومة مبلغا يعادل نصف المبالغ غير

المنفعة المذكورة اعلاه ويحق للحكومة انتهاء عقد الامتياز اذا عجزت الشركة عن اكتشاف البترول بكميات تجارية خلال ثماني سنوات .

٤ - الملأوات :

وافقت الشركة على دفع المبالغ التالية :-

أ - ٢٢٥٠.٠٠٠ دولار خلال (٦٠) يوما من تاريخ التوقيع على العقد .

ب - ٢.٠٠٠.٠٠٠ دولار خلال (٦٠) يوما من تاريخ اكتشاف البترول الخام بكميات تجارية .

ج - ٣.٠٠٠.٠٠٠ دولار خلال (٦٠) يوما من التاريخ الذي تبلغ فيه صادرات البترول الخام معدلا قدره (١٠٠.٠٠٠) برميل في اليوم .

د - ٤.٠٠٠.٠٠٠ دولار خلال (٦٠) يوما من التاريخ الذي تبلغ فيه صادرات البترول الخام (٢٠٠.٠٠٠) برميل في اليوم .

٥ - الإيجارات السنوية :-

وافقت الشركة على دفع الإيجارات السنوية التالية :-

أ - مبلغ قدره (١٠٠.٠٠٠) دولار خلال (٦٠) يوما من تاريخ الاتفاقية .

ب - مبلغ قدره (١٠٠.٠٠٠) دولار خلال (٦٠) يوما بعد كل ذكرى سنوية لإبرام هذه الاتفاقية حتى تاريخ اكتشاف البترول بكميات تجارية .

ج - مبلغ قدره (٢٠٠.٠٠٠) دولار خلال (٦٠) يوما من تاريخ اكتشاف البترول بكميات تجارية حتى تاريخ الشروع بتصدير البترول .

٦ - التخلي :-

تمهت الشركة بأن تتخلى عما لا يقل عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال ثلاث سنوات من تاريخ الانقائية وأن تتخلى عما لا يقل عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز الاصلية بعد مرور خمس سنوات وعليها أن تتخلى عما لا يقل عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز بعد مرور ثمان سنوات .

٧ - الرصيد :-

تدفع الشركة للحكومة ريماء قدره (١٢ر٥٪) من السعر المعلن للبتترول الخام وإذا زاد انتاج البترول الخام عن معدل (١٠٠ر٠٠٠) برميل في اليوم تنفع الشركة ريماء قدره (١٣٪) من السعر المعلن للبتترول عن مقدار الزيادة في الانتاج التي تفوق (١٠٠ر٠٠٠) برميل في اليوم ، وإذا زاد انتاج البترول الخام عن (٢٠٠ر٠٠٠) برميل في اليوم تدفع الشركة ريماء قدره (١٤٪) من السعر المعلن للبتترول عن مقدار الزيادة في الانتاج التي تفوق (٢٠٠ر٠٠٠) برميل في اليوم .
ان الزيادات المذكورة منفقة تنفيقا كاملا حسب القاعدة التي وضعتها منظمة الاقطار المصدرة للنפט (الاوبك) .

٨ - الضرائب :-

تدفع الشركة ضرائب دخل بنسبة (٥٠٪) من دخلها الصافي ويحتسب الدخل الخاضع للضريبة بالنسبة الى البترول الخام المصدر على اساس الاسعار المعلنة . وعند تعيين الاسعار المعلنة للبتترول الخام يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار اي اسعار معلنة للبتترول الخام من صنف وكثافة ونوع البترول المقارن في الخليج العربي .

٩ - المشاركة :-

يحق لحاكم ابو ظبي خلال ستة اشهر من تاريخ المنشور على البترول الخام بكميات تجارية ان يختار بنفسه او عن طريق جهة اخرى معينة من قبله ، المشاركة بنسبة خمسين في المائة (٥٠ ٪) في كلمة حقوق والتزامات الشركة المشمولة بهذه الاتفاقية وفي منطقة الامتياز .

١٠ - انشاء مصفاة :-

تتعهد الشركة حينما يبلغ انتاج البترول الخام معدلا قدره (٢٠٠.٠٠٠) برميل في اليوم القيام فورا باجراء دراسات تفصيلية عن جدوى انشاء مصفاة للبترول في ابو ظبي ذات سعة لا تقل عن (٣٠.٠٠٠) برميل في اليوم وعلى الشركة المباشرة في انشاء المصفاة المذكورة والاستمرار حتى اكمالها خلال مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات .

١١ - الاستثمارات :-

عندما يبلغ انتاج البترول الخام معدلا قدره (٣٠٠.٠٠٠) برميل في اليوم تشرع الشركة بالدراسات اللازمة المفصلة للتحقق من جدوى تأسيس مشاريع انشاء مشتركة في ابو ظبي ويجب ان تشمل تلك الدراسات امكانية انشاء مشاريع كيمياوية وبتروكيمياوية متكاملة في ابو ظبي . وقد تمهدت الشركة بدفع علاوة نقدية تعويضية قدرها مليونان دولار في حالة عدم التوصل الى الاتفاق على مشاريع بتروكيمياوية ذات جدوى نتيجة تلك الدراسات .

ولاجل مقارنة الفوائد والمزايا المباشرة التي تحصل عليها حكومة ابو ظبي من جراء تطبيق الاتفاقية المذكورة نفترض ان الاسعار المملنة للبترول الخام الذي ينتج في تلك المناطق هو (دولار وثمانون سنتا (١)

(١) وهذه الاسعار هي اسعار ما قبل سنة ١٩٧٣ والتي كانت سائدة في المنطقة .

للبرميل الواحد) وأن الاسعار المتحققة من بيع البرميل الواحد دولار وخمسة وأربعون سنتا وأن كلفة انتاج البرميل الواحد هي خمسة وعشرون سنتا أميركيا وعلى هذا الاساس تحصل حكومة أبو ظبي والشركة بموجب الاتفاقية المذكورة على الدخل التالي : -

دخل الحكومة من البرميل الواحد :

- ١ - الاتاوة ٢٢ر٥ سنتا للبرميل الواحد .
- ٢ - ضريبة الدخل ٦٦ر٢ سنتا للبرميل الواحد .
- ٣ - الدخل من المشاركة ١٢ر٧ سنتا للبرميل الواحد (على افتراض ان نسبة المشاركة تبلغ ٥٠ ٪ من حصة الشركة) .

مجموع دخل الحكومة من البرميل الواحد ١ر.١٤ دولار .

- | | |
|------------------------------|----------|
| دخل الشركة من البرميل الواحد | ١٥ر٦ سنت |
| النسبة المئوية لحصة الحكومة | ٨٦ر٥ ٪ |
| النسبة المئوية لحصة الشركة | ١٢ر٥ ٪ |

هذا وقد تظلت هذه الشركة عن امتيازها هذا في سنة ١٩٧٤ بعد ان فشلت في العثور على البترول بكميات تجارية .

٧ - شركة نفط اميراداتيس ابو ظبي :-

كانت شركة بان اوشن اويل كوربوريشن قد حصلت على امتياز للتنقيب عن البترول في جزء من المناطق البحرية في امارة أبو ظبي بالقرب من

جزيرة أرزنة وذلك الى الشمال الغربي من مدينة أبو ظبي وذلك في ١٧/٦/١٩٧٠ وكانت اسهم هذه الشركة مقسمة بين الشركات التالية :-

٦٠٪	بان اوشن اويل
٢٠٪	ساريكوز للنفط
٢٠٪	شركة ونكن انتربرايز

وقد تعرضت هذه الحصص من الاسهم الى عدة تفسيرات ، استقرت في التغيير الاخير الذي حدث في ٢١ يناير ١٩٧٦ بحيث استقر توزيع اسهم الشركة والتي تغير اسمها الى (شركة نفط اميراداهيس

أبو ظبي) على النحو التالي :-

٤١.٥٪	شركة اميراداهيس
٣١.٥٪	شركة بان اوشن اويل
١٠٪	شركة سوبيرير الكندية
٤.٥٪	شركة وينكن انتربرايز
٢.٥٪	شركة صنفج ديل
٧.٥٪	شركة سراكوز
٢.٥٪	شركة بوفالي

وقد شملت هذه الاتفاقية مساحة قدرها (٣١٥٠) كيلومترا مربعا في المياه البحرية التي تخلت عنها شركة مناسلق أبو ظبي البحرية .

وفيما يلي اهم الاحكام التي تضمنتها الاتفاقية المذكورة التي تبلغ محتواها (٣٥) علما .

تعهدت الشركة بالمباشرة بأعمال المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي خلال ستة اشهر من تاريخ التوقيع على العقد كما تعهدت بالقيام بحفر

بئر اختبارية خلال مدة لا تتجاوز (٢٤) شهرا ثم بحفر آبار على أن لا يقل العمق الكلي عن (٣٠.٠٠٠) قدم . وتمهنت الشركة أن تصرف على عمليات الحفر والتقيب والتنمية خلال الثماني سنوات الاولى ١٩ مليون دولار كالاتي :-

السنة الاولى	٥٠٠.٠٠٠	دولار امريكي
السنة الثانية	١٥٠٠.٠٠٠	“ “
السنة الثالثة	١٥٠٠.٠٠٠	“ “
السنة الرابعة	١٥٠٠.٠٠٠	“ “
السنة الخامسة	٢٠٠٠.٠٠٠	“ “
السنة السادسة	٢٠٠٠.٠٠٠	“ “
السنة السابعة	٤٠٠٠.٠٠٠	“ “
السنة الثامنة	٥٠٠٠.٠٠٠	“ “

وفي حالة قيام الشركة بالتخلي عن منطقة الامتياز برمتها فعلى الشركة ان تدفع الى الحكومة مبلغا يعادل نصف المبالغ غير المذكورة ويحق للحكومة انتهاء عقد الامتياز اذا عجزت الشركة عن اكتشاف البترول بكميات تجارية خلال ثماني سنوات .

كما وافقت الشركة على دفع مبالغ مجموعها ١١ مليون دولار في النسب التالية :

- ١ - ٢ مليون دولار خلال (٣٠) يوما من تاريخ التوقيع على العقد .
- ب - ٢ مليون دولار خلال (٣٠) يوما من تاريخ اكتشاف البترول الخام بكميات تجارية .
- ج - ثلاثة ملايين دولار خلال (٣٠) يوما من التاريخ الذي

تبلغ فيه صادرات البترول الخام معدلا قدره مائة ألف برميل اليوم .

د - أربعة ملايين دولار خلال (٣٠) يوما من التاريخ الذي تبلغ فيه صادرات البترول الخام مائتي ألف برميل في اليوم .

الإجراءات السنوية: -

وافقت الشركة على دفع الإجراءات السنوية التالية : -
أ - مبلغ مائة ألف دولار خلال (٣٠) يوما من تاريخ الاتفاقية .
ب - مبلغ مائة ألف دولار خلال (٣٠) يوما في كل ذكرى سنوية لابرام هذه الاتفاقية (ومن تاريخ اكتشاف البترول الخام بكميات تجارية) .

ج - مبلغ قدره مائة ألف دولار خلال (٣٠) يوما من تاريخ اكتشاف البترول الخام بكميات تجارية وحتى تاريخ الشروع بتصدير البترول .

التخلي: -

على الشركة أن تتخلى عما لا يقل عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز خلال ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاقية وعليها أن تتخلى عما لا يقل عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز الاصلية بعد مرور خمس سنوات وعليها أن تتخلى عما لا يقل عن ٢٥٪ من منطقة الامتياز بعد مرور ثمان سنوات .

الريبع: -

تدفع الشركة الى الحكومة ريعا قدره (١٢ر٥٪) من السعر المعلن للبترول الخام واذا بلغ انتاج البترول الخام معدل (٥٠.٠٠٠) برميل في السنة تدفع الشركة ريعا قدره (١٥٪) من السعر المعلن واذا

بلغ معدل انتاج البترول الخام (١٥٠.٠٠٠) برميل في اليوم خلال اية سنة تدفع الشركة ريماء قدره (١٦ ٪) من السعر المعلن للبترول الخام .

ان الاتاوات المذكورة منفقة تنفيقا كاملا حسب القاعدة التي وضعتها منظمة الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) .

الفرائب : -

تدفع الشركة ضرائب دخل بنسبة (٥٠ ٪) من دخلها الصافي ويحسب الدخل الخاضع للضريبة بالنسبة الى البترول الخام المصدر على اساس الاسعار المعلنة . وعند تعيين الاسعار المعلنة للبترول الخام يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار اي اسعار معلنة للبترول الخام من صنف وكثافة ونوع البترول المقارن به في الخليج العربي .

ويحق للحكومة خلال ستة اشهر من تاريخ العثور على البترول بكميات تجارية ان تختار المساهمة بنسبة (٥٠ ٪) في كافة الحقوق والالتزامات المشمولة بهذه الاتفاقية وفي منطقة الامتياز . وتدفع الحكومة عن هذه المساهمة مبلغا يعادل خمسين في المائة من مجموع التكاليف والمصروفات حتى تاريخ العثور على البترول الخام بكميات تجارية . ويتم دفع هذا المبلغ بعشرة أقساط سنوية مع الفائدة بنسبة تساهوي سعر الحسم في ذلك الوقت لبنك (فيدرال ريزيرف) في الولايات المتحدة الامريكية مضافا اليها واحد ونصف في المائة على أن لا تزيد النسبة على سبعة في المائة .

وعندما يبلغ معدل انتاج البترول الخام من منطقة الامتياز بمعدل (١٠٠.٠٠٠) برميل في اليوم فعلى الشركة نفسها او بواسطة جهة أخرى القيام بدراسات عن جدوى تأسيس واحد أو أكثر من المشروعات الهيدروكربونية التالية :-

١ - انتاج الميثانول بمعدل يتراوح ما بين (١٠٠٠) و (٢٠٠٠) طن يوميا وشحنه الى اليابان .

٢ - استخلاص غاز البترول السائل بمعدل يتراوح ما بين (١٠٠٠) و (٣٠٠٠) برميل يوميا وشحنه الى اليابان .

٣ - اعادة حقن الغاز بمعدل يتراوح ما بين (١٠٠) مليون و (٣٠٠) مليون قدم مكعب .

٤ - انتاج الاسيد النيتروجينية بمعدل يتراوح ما بين (١٠٠) و (٢٠٠) طن يوميا من الامونيا .

٥ - عزل الكبريت عن البترول الخام .

٦ - انتاج الغاز المسيل بمعدل يتراوح ما بين (٣٠٠) مليون و (٥٠٠) مليون قدم مكعب يوميا .

ب - اذا اثبتت الجدوى الاقتصادية والتجارية لواحد أو أكثر من المشاريع المذكورة اعلاه فطلى الشركة أن تبدأ وتتابع وتشيد المعمل المناسب لتنفيذ احد هذه المشاريع المذكورة اعلاه في أسرع وقت ممكن وعلى كل الاحوال خلال ثلاث سنوات من انجاز الدراسة الخاصة بامكانية تأسيس المشروع .

ج - اذا اظهرت الدراسات الاقتصادية أن استثمار مبلغ مماثل في مشروع آخر سيكون أكثر مائدة للطرفين أو أن استثمار مبلغ مماثل في مشروع مشترك مع صاحب امتياز آخر سيكون افضل لمصالح المذكورين فلن الشركة ستعطي قدما وتتابع تنفيذ مشروع آخر كهذا أو مشروع مشترك شريطة استعداد صاحب امتياز آخر للتعاملون حسب مقتضى الحال .

د - تتعهد الشركة ان تستثمر ما لا يقل عن (١٠ ٪) من ارباحها الصافية في واحد من المشاريع الممكنة اقتصاديا والمبينة اعلاه .

الخدمات التعليمية والطبية والصحية :-

تتعهد الشركة ان تقدم خلال مدة سنة واحدة من تاريخ بدء التصدير ، مبلغا قدره (١٥٠.٠٠٠) دولار سنويا لتأسيس تسهيلات مختلفة للاغراض التعليمية والطبية والصحية والخدمات أخرى يتفق عليها مع الحكومة .

ويتفصح لنا من بنود هذه الاتفاقية حجم المزايا التي ادخلت على هذه الاتفاقية مما يظهر لنا مدى التطور الذي حققته ابو ظبي في اتفاقيات الامتياز التي منحتها للشركات المستقرة .

وتطبقا لاتفاقية الامتياز فقد تخلت الشركة في ١٤ مايو ١٩٧٣ عن ٢٥ ٪ من مساحة الامتياز الممنوح لها وقدره ٣١٥٠ كيلومترا مربعا بحيث اصبحت المناطق المتخلى عنها ٧٨٧ كيلومترا مربعا والمناطق المتبقية ٢٣٦٣ كيلومترا مربعا .

وفي ٢٨ مايو ١٩٧٥ تخلت الشركة عن ٢٥ ٪ من المساحة المتبقية حيث تخلت عن مساحة ٥٩٠ كيلومترا مربعا واصبحت المساحة المتبقية من الامتياز لدى الشركة ١٧٧٣ كيلومترا مربعا .

ومنذ توقيع اتفاقية الامتياز وحتى دخول شركة اميراداهيس كانت شركة بان اوشن هي المشغلة للشركة (Operator) وذلك الى ٢٦ مارس ١٩٧١ حيث اصبحت شركة اميراداهيس هي الشركة العاملة. لقد انتهت الشركة عمليات المسح الزلزالي في مناطق امتيازها وتم حفر ما مجموعه خمسة آبار تم اكتشاف البترول في اربعة منها بكميات تجارية ولم يتم العثور على البترول في البئر الخامسة .

وقد عثرت الشركة على البترول بكميات تجارية لأول مرة في بئر
أرزنة رقم (١) وذلك في ديسمبر ١٩٧٣ .

ويبين الجدول التالي الابار التي تم حفرها واعماقتها وتاريخ بدء
حفرها وانجازها .

اسم البئر	تاريخ الابتداء	تاريخ الانتهاء	الاقدام المحفورة	حالة البئر
الزيوت	٧١/ ٥/ ٣١	٧١/ ٦/ ٤	١٢٥٦٤	جاف
أرزنة رقم ١	٧٣/ ٨/ ٤	٧٣/ ١٢/ ١٦	١٢٣٩٢	منتج
أرزنة رقم ٢	٧٣/ ١٢/ ١٩	٧٤/ ٥/ ٢٢	١١١٥٨	منتج
أرزنة رقم ٣	٧٤/ ١١/ ٢٧	٧٥/ ٢/ ٢٩	١١٤٤٠	منتج
أرزنة رقم ٤	٧٥/ ١٠/ ٥	٧٥/ ١١/ ٨	١١٢٠٠	منتج

هذا ولقد بلغ عدد الاقدام المحفورة في الخمسة آبار السابقة
٥٨٧٥٤ قدما . وفي مارس سنة ١٩٧٦ قدمت شركة اميراداهيس
برنامجها المقترح لتطوير حقل أرزنة المكتشف بحيث ينتج ما مجموعه
٢٥ ألف برميل يوميا من مجموع ستة آبار تم حفر أربعة منها على أن
ينجز هذا البرنامج في خلال سنتين ولقد اعتمدت الشركة على بناء
جميع المنشآت في المناطق البحرية الا انه لم توافق حكومة أبو ظبي على
البرنامج المقترح من قبل الشركة وطلب اليها اعتماد تطوير جزيرة أرزنة
القريبة من الحقل ووضع بعض المنشآت عليها .

وفي يونيو (حزيران) ١٩٧٦ قدمت الشركة برنامجها المقترح
المعدل لتطوير حقل أرزنة حيث وافقت على بناء العديد من المنشآت على
الجزيرة مثل المطار والميناء وبناء مرافق السكن وورش الصيانة
والمستودعات بالإضافة الى منشآت بترولية أخرى كالفانلات وغيرها

هذا ولقد شرعت الشركة في تنفيذ برنامجها الخاص بالتطوير فقامت باجراء المسح الميداني لجزيرة أرزنة والمسح الجوي وأخذ العينات من الجزيرة والمناطق البحرية المجاورة ومن المتوقع أن يتم تطوير هذا الحقل في النصف الثاني من سنة ١٩٧٨ على أن ينتج ما بين ٢٥ - ٤٠ ألف برميل في اليوم .

٨ - شركة نفط فيليبس « أبو ظبي » المحدودة :-

منحت هذه الشركة امتيازاً للتنقيب عن البترول بتاريخ ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧ في بعض المناطق التي تم التخلي عنها من قبل شركة نفط أبو ظبي المحدودة وفقاً لبرنامج التخلي الذي حددته الفقرة (١١) من المادة الخامسة من اتفاقية ١٩٦٥/١/١٩ . وقد بلغت المساحات المشمولة بالامتياز هذه الشركة حوالي (١٢٩٣٤) كيلومتراً مربعاً .

وتبلغ مدة امتياز الشركة (٤٥) عاماً وتعود ملكية هذه الشركة الى كل من شركة فيليبس للبترول الامريكية وشركة النفط الامريكية المستقلة (امين اويل) وشركة ايجب الإيطالية .

وقد نصت اتفاقية الشركة ان على الشركة ان تستكمل عمليات المسح الجيوفيزيائية خلال ثمانية عشر شهراً من تاريخ توقيع الاتفاقية وان تبشر باعمال الحفر خلال سنتين من ذلك التاريخ كما ألزمتها بأن تنفق على عملياتها في الخمس سنوات الاولى مبلغ اثني عشر مليوناً من الدولارات بواقع مليونين لكل من السنوات الثلاثة الاولى وثلاثة ملايين لكل من السنتين الرابعة والخامسة .

كما تمهتت الشركة بموجب هذه الاتفاقية بدفع المبالغ التالية الى حكومة أبو ظبي :-

٣٠٠.٠٠٠ دولار امريكي خلال (٣٠) يوماً من تاريخ توقيع الاتفاقية .

١٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي خلال (٢٠) يوما من تاريخ العثور
على البترول بكميات تجارية .
٢٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي عند بلوغ معدل التصدير ٢٠٠٠٠٠٠٠
برميل في اليوم .

وذلك بالإضافة الى الاجارات السنوية بمعدل مائة ألف دولار
أمريكي سنويا حتى يتم العثور على البترول بكميات تجارية .

وقد تمهدت الشركة أيضا بما يلي :-

- ١ - دفع عوائد للحكومة بنسبة ١٢.٥ ٪ من السعر المعلن عن البيع
يجري تنفيذها مضافا اليها ٥.٠ ٪ من الارباح الصافية عن شريحة
الدخل وفقا لمبدأ المناصفة الذي اقترته منظمة أوبك .
- ٢ - التخلي عن ٢.٥ ٪ من منطقة الامتياز خلال (٥) سنوات .
التخلي عن ٢.٥ ٪ من منطقة الامتياز خلال (٨) سنوات .
التخلي عن ٢.٥ ٪ من منطقة الامتياز خلال (١٠) سنوات .
- ٣ - تجهيز الحكومة بالغاز الطبيعي الفائض عن حاجات الشركة بدون
مقابل وذلك للاستهلاك المحلي او للتسويق .
- ٤ - اعطى الامتياز لحكومة ابو ظبي الحق في المساهمة بنسبة
لا تتجاوز ٥١ ٪ من أسهم الشركة خلال (٩٠) يوما من تاريخ
العثور على البترول بكميات تجارية ، على أن تدفع نفس النسبة
من النفقات التي تحملتها الشركة خلال هذه الفترة . وكانت شركة
فيليبس قد باشرت بعمليات الاستكشاف في أوائل شهر حزيران
(يونيو) ١٩٦٧ ، كما باشرت بعمليات الحفر في بعض المناطق
المشمولة بامتيازها فبلغ عدد الابار المحفورة أربع آبار .

وقد أعلنت الشركة في شهر اكتوبر ١٩٦٩ عن اكتشاف البترول في
بئر مرزوق رقم (٢) وذلك على بعد ٩٥ كيلومترا الى جنوبي جبل الظنة
وعلى عمق ٥٨٧٠ قدما .

وأعطى هذا البئر انتاجا قدره ١٢٠٠ برميل يوميا . وهذا الاكتشاف يعتبر في الوقت الحاضر تجاريا خاصة وان عمق الابار في حقل مرزوق ضحلا (في حدود ٥٠٠٠ قدم) كما ان مستوى اسعار البترول في الوقت الحاضر يبرر ذلك .

وقد حفرت الشركة بعد ذلك عددا من الابار في حقل مرزوق أعطت انتاجا يتراوح بين ٨٠٠ و ١٢٠٠ برميل في اليوم . كما اكتشفت الشركة حقلا صغيرا قريبا من حقل مرزوق يسمى حقل الظفرة حيث حفرت فيه أربعة آبار أعطت ما معدله ٨٠٠ برميل في اليوم للبئر الواحدة .

وبعد اعادة تخطيط الحدود بين المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة جاء خط الحدود لياخذ حقل مرزوق للجانب السعودي ويقتي حقل الظفرة لجانب الامارات .

وفي سنة ١٩٧٥ تخلت شركة نفط نيليس وخاصة بعد التعميد السابق الذكر في الحدود ، عن امتيازها في ابو ظبي بعد ان انفتحت حوالي ٣٠ مليون دولار على اعمال التحري والتنقيب في منطقة امتيازها فسي ابو ظبي .



آبجئے السافى

شركات البترول العاملة
في الامارات الاخرى...

اولا : امارة دبي : —

تأتي امارة دبي في المراتبة الثانية بعد امارة ابو ظبي بالنسبة لاهميتها البترولية وذلك من حيث انتاجها من البترول او من حيث احتياطياتها من البترول .

وتعمل في امارة دبي شركة رئيسية واحدة وهي ، شركة نفط دبي المحدودة (DPC) وهي شركة فرعية تملكها كليا شركة بترول كونتيننتال (كونوكو) ويوجد المقر الرئيسي للشركة بدبي في دولة الامارات العربية المتحدة علما بأنه ليس لشركة (دي بي سي) مكاتب خارج دبي وإن شركة (كونوكو) تقدم الخدمات الإدارية لشركة (دي بي سي) في الولايات المتحدة .

اسست شركة (دي بي سي) بالاصل لتشغيل امتياز في البر حصلت عليه شركة (كونوكو) في دبي سنة ١٩٦٣ وفي سنة ١٩٦٤ قامت الشركة ببيع قسم من الامتياز المذكور الى شركة دويج ارزاويل (دي اي اي) والتي أصبحت الان تابعة لشركة تكساكو والي شركة بترول صن اويل . وحيث ان التحري والابار الاختبارية الثلاث التي تم حفرها لم تسفر عن نتائج فقد أعيد الامتياز الى الحكومة في سنة ١٩٧١ .

في عام ١٩٦٣ حصلت شركة (دي بي سي) لحساب (كونوكو) على نصف الحقوق في امتياز المنطقة البحرية والتي كانت ممنوحة الى شركة دبي للمناطق البحرية ونتيجة للجهود الاستكشافية المبذولة في هذا الامتياز فقد اكتشف حقل (فاتح) في سنة ١٩٦٦ واكتشف حقل (جنوب غربي فاتح) في سنة ١٩٧٠ .

منذ سنة ١٩٦٣ طرات عدة تغييرات في ملكية الاسهم في الحقول
البحرية بحيث اصبحت ملكيتها الان كما يلي : -
شركة (دوما) (٥٠ ٪ الشركة الفرنسية ٥٠ ٪ شركة هسباتيول) ٥٠ ٪
شركة بترول دبي (دي بي سي) ٣٠ ٪
شركة دويج تكتسكو (دي اي اي) ١٠ ٪
شركة دبي من ٥ ٪
شركة بترول ولفزي التابعة لشركة ووترشال ٥ ٪
المجموع ١٠٠ ٪

التطوير :

تم اكتشاف البترول في المنطقة البحرية في دبي من قبل شركة
(دي بي سي) بتاريخ ٦ حزيران سنة ١٩٦٦ باستعمال باخرة الحفر
« كلومارتلسمان » ولقد ثبت ان الاكتشاف يشير الى وجود حقل مهم بعد ان
تم حفر بئرين استكشافيين في سنة ١٩٦٧ جنوب غربي وشمال غربي البئر
الاولى وعلى مسافة ميلين .

قامت شركة بترول دبي بتطوير حقل فاتح بأسرع ما يمكن وقد بدأ
الانتاج رسميا على نطاق محدود بتاريخ ١٩٦٩/٩/٦ ، كما تم بتاريخ
١٩٦٩/٩/٢٢ شحن اول شحنة من بترول دبي البالغة (٨٨٠) الف برميل
وبذلك فقد اصبحت دبي بلدا مصدرا للبترول .

هذا وقد طور حقل فاتح على اساس التصميم الاساسي والمستند
على تطويره بشكل مستقل في المنطقة البحرية وتتضمن منشآت الحقل
في الوقت الحاضر سبع منصات حفر ومنصة خاصة لادارة الانتاج مع
اجهزة خاصة لعزل الغاز كما ان هناك ثلاثة خزانات سعة الواحد « ٥٠٠ »
الف برميل . وتتضمن المنشآت مسلك ووسائل استراحة وتغذية
لاستيعاب (١٠٠) شخص . هذا وستقوم الشركة بإنشاء منصات اضافية
كما ستستمر بعمل الحفر التطويري لعدة سنوات .

وفي ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٠ تم اكتشاف الحقل البحري الثاني على
بعد (١٠) اميال تقريبا جنوب غربي حقل فاتح . وبدأ الانتاج من حقل

جنوب غربي فلاح بتاريخ ١٦/١٠/١٩٧٢ ويتم نقل انتاج هذا الحقل بواسطة خط انابيب الى خزانات حقل فلاح حيث يتم التصدير منها .

ومن المنشآت المقرر بناؤها في المستقبل القريب نصب المعدات اللازمة لحقن المياه في حقل فلاح بمعدل (٣٤٠.٠٠٠) برميل يوميا لغرض الحفاظ على مستوى الضغط في الحقل ولغرض استخلاص البترول والغاز بمعدل (١٠٠) مليون قدم مكعب يوميا .

هذا ويبلغ انتاج شركة بترول دبي في الوقت الحاضر ثلاثمائة الف برميل يوميا ومن المؤمل ان يرتفع هذا المعدل الى حوالي اربعمائة الف برميل يوميا بعد حفر ابار اضافية ونصب الاجهزة اللازمة .

إن وسائل الخزن والتحميل المستعملة في حقل فلاح فريدة من نوعها حيث يتم بواسطتها وبنجاح ولأول مرة القيام بعمليات انتاجية في البحر بعيدا عن البر وبصورة مستقلة ، ويلتظر لبعد الحقل عن البر (٥٨) ميلا وضخالة المياه الساحلية فانه من الصعب نقل البترول الى البر وشحنه من البر بالطريقة الاعتيادية وعليه فان الشركة تستعمل خزانات عائمة مغمورة لخزن البترول فيها وللشحن منها .

وتتكون وسائل الخزن من ثلاثة خزانات عائمة انزل الاول بتاريخ ١٩٦٩/٨/١ والثاني بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢ والثالث بتاريخ ١٩٧٢/٨/٣ وقد قامت شركة شيكاغو بردج اند ايرن ببناء الخزانات المذكورة والتي تكفي سعة الواحد لاستيعاب عمارة ذات ١٥ طابق .

أن الخزانات المذكورة مصنوعة من الفولاذ بشكل قذح الشهباني المقلوبة مع اضافة اثقال اسمنتية عليها لضمان توازنها . ويبلغ قطر الخزان الواحد « ٢٧.٠ » قدما في الاسفل و (٢٠.٥) اقدام عند القسم الاعلى من الخزان علما بان القسم الاعلى من الخزان يمتد الى ارتفاع (٤٠) قدما فوق سطح البحر عند استقراره على قاع البحر وان الخزائين رقم (٢) و (٣) مزود كل واحد منهما بمنصة طولها (٢٤٠) قدما وعرضها (٨٠) قدما وبارتفاع (٢٠.٥) اقدام . ويبلغ وزن الخزان الواحد (٢٨) مليون رطل ويتسع

لخزن (٥٠٠) ألف برميل من البترول ورغم الوزن الثقيل للخزانات فقد تم تعويمها وسحبها بحرا بواسطة قاطرات الى مسافة ٥٨ ميلا الى منطقة استعمالها حيث تم تثبيتها على قاع الخليج في حقل فلاح خلال يوم واحد مع العلم ان العملية استغرقت عدة ساعات لموازنة ضغط الهواء مع كمية المياه داخل الخزانات لدى انزالها ببطء الى عمق ١٥٥ قدما في المياه . ومن الجدير ذكره ان الخزانات المذكورة مفتوحة في اسفلها وان الخزانات مثبتة الى قاع البحر بواسطة ركائز . ان تصميم الخزانات موضوع البحث مبني على مبدئين بسيطين هما : —

عدم اختلاط البترول مع المياه ، وان البترول اخف من المياه .
وعند ضخ البترول داخل الخزان من الاعلى تخرج المياه من الاسفل فيملأ الخزان وبعبكه عندما يتم سحب البترول من اعلى الخزان ويشحن في الناقلات فان مستوى المياه يرتفع داخل الخزان ويرفع البترول نسي الخزان الى الاعلى .

ونرى شركة بترول دبي ان التوسع في الطاقة الانتاجية لحقول دبي سوف يستمر لعدة سنوات وستقوم الشركة بتجري عدة مناطق من المنتظر ان تكون ذات اهمية بترولية ولم يبت فيها حتى الان .

تاريخ تطوير البترول في دبي : —

١ — في سنة ١٩٦٣ حصلت شركة بترول كونفنتال على امتياز للتنقيب عن البترول في المنطقة البرية واسميت شركة بترول دبي (دي بي سي) كشركة تشغيل تابعة لشركة كونفنتال . وفي نفس العام حصلت شركة (دي بي سي) على ٥٠٪ من اسهم شركة دبي المناطق البرية مع احتفاظ شركة البترول البريطانية وشركة البترول الفرنسية بثلاثين وثلاث على التوالي من ال ٥٠٪ المتبقية .

٢ — وفي سنة ١٩٦٤ نقلت شركة (دي بي سي) ٢٢٫٥٪ من امتيازها البري الى شركتي اردول الالمانية (دي اي اي) ومن اويل علما بان شركة تكسكو امثلت فيها بعد اسهم شركة (دي اي اي) .

في نفس السنة تخلت شركة (دي بي سي) عن البئر الاستكشافي في المنطقة البرية المعروف باسم (تمراء - ١) بعد الحفر الى العمق ١٥٤٠.١ قدم كما تخلت الشركة المذكورة عن البئر الاستكشافي في المنطقة البرية والمعروف باسم فائز سي - ١) بعد الحفر الى عمق (١٢٠٠٠) قدم .

ومن ثم قامت شركة دي بي سي بمنح ١٠ ٪ من حصتها من الامتياز البري والبالغة ٥٠ ٪ الى شركة (دي اي اي) و ٥٠ ٪ الى شركة صن اويل وفي نفس العام تخلت شركة (دي بي سي) عن بئرها البري الثاني المعروف باسم (رماح - ١) بعد ان حفر الى عمق (١٠٢٠٠) قدم .

٣ - استمرت شركة (دي بي سي) خلال سنة ١٩٦٥ بمنهجها التطويري في المناطق البحرية .

٤ - وبتاريخ ١٩٦٦/٦/٦ اعلنت شركة دي بي سي عن اكتشاف البترول من نوعية جيدة على عمق (٧٦٠٠) قدم في البئر (فاتح اي-١) وبتاريخ ١٩٦٦/٦/٢١ اعلنت الشركة عن اكتشاف الطبقة الثانية على عمق (٨٣٠٠) قدم في البئر المذكور .

٥ - وفي سنة ١٩٦٧ وبعد حفر البئر (فاتح - ب ١) على بعد ميلين من البئر (فاتح اي - ١) تم التأكد من أن حقل فاتح هو حقل منتج كما ثبت أن البئر التأكيدي الثاني (فاتح اي - ١) هي بئر ناجحة .

٦ - وفي سنة ١٩٦٨ تخلت الشركة عن البئر البري (رماح ١١) وبدأت في شهر سبتمبر بالحفر التطويري لحقل فاتح من المنصة (سي) .

٧ - وفي سنة ١٩٦٩ تم انجاز القسم الاول من وضع المنصة على حقل فاتح بواسطة ٤ منصات ذات اربع أعمدة ومنصتين ذات ستة أعمدة كما استمر تطوير حقل فاتح بحفر الإبار من منطقة (سي) والإبار (د - ١) وخلال السنة المذكورة تخلت شركة بي بي عن حصتها في امتياز دبي البحري

وذلك ببيع حصتها الى شركة البترول الفرنسية والتي قامت بدورها ببيع نصف حصتها الى شركة هسبتيول الاسبانية وبحيث اصبحت نسبة المساهمة في الامتياز المذكور كما يلي : -

- ٥٠ ٪ للشركتين الفرنسية والاسبانية .
- ٢٥ ٪ لشركة بترول دبي .
- ١٠ ٪ لشركة ارد اويل الالمانية .
- ٥ ٪ لشركة بترول صن (دبي) .

كما تم خلال نفس السنة نصب الخزان دبي رقم ١- في المنطقة المغورة في حقل فاتح وبدا الانتاج من الحقل المذكور رسميا بتاريخ ١٩٦٩/٩/٦ وشحن بتاريخ ١٩٦٩/٩/٢٢ الشحنة الاولى من البترول المستخرج من حقل فاتح والبالغة ١٨٠.٠٠٠ برميل الى مصفاة شركة كونوكو في بريطانيا . وفي تاريخ ١٩٦٩/١٠/١٣ احتفلت دبي بدخولها نادي البلدان العربية المصدرة للبترول وذلك بعد تصديرها لأول شحنة .

٨ - وفي سنة ١٩٧٠ استمر العمل في تطوير حقل فاتح مع انتاج منصة الحفر (د) والحقول الاولى من نوع المنصة (ب) . كما تم الانتاج التجريبي من الطبقات (علام ، ومشرف) وتماضه في البئر رقم (١) من القسم الجنوبي الغربي لحقل فاتح البري وقد تم الاتفاق على مساهمة الشركة وامارة دبي على زيادة حصة واردات الدولة من ٥٠ ٪ الى ٥٥ ٪ اعتبارا من ١٩٧٠/١١/١٤ كما قامت شركة بترول دبي الهولندية والتي هي مملوكة كليا من قبل شركة « ونترشال » الالمانية وبذلك فقد انخفضت حصة شركة بترول دبي من ٥٥ ٪ الى ٥٠ ٪ .

٩ - كما اعلن في سنة ١٩٧١ ان دبي تملك احتياطيا اضافيا مهما في المنطقة المغورة كما اعلن عن خطط لتطوير حقل فاتح ورفع معدل الانتاج منه خلال العامين المقبلين الى ثلاثمائة الف برميل يوميا . كما بدأ في العام المذكور العمل في ضخ الخزائين الثاني والثالث في المعمل جنوب غربي مدينة دبي وتم بناء ونصب منصتي حفر ذات اربعة اعمدة في المنطقة

(اي.اي) في القسم الجنوبي من حقل فاتح وفي ذات النقطة (اف) في القسم الشرقي من حقل فاتح كما تم تهيئة برج تطويري ثاني واستمر الحفر التطويري بتجاوز الإبار (ب) وبدء العمل على المنصتين (اي اي) و (اف) هذا وقد تخطت الشركة بتاريخ ١٩٧١/٥/١ عن بشر غير منتجة كانت قد حفرتها في القسم الشمالي الغربي من القسم الجنوبي الغربي لحقل فاتح بعد أن تم الحفر فيها إلى عمق (١٠٠.٥٩ ر.م) قدم . هذا وتاريخ ١٩٧١/٥/١ بلغ مجموع انتاج الشركة (٥٠) مليون برميلا .

١٠ - وفي سنة ١٩٧٢ وافقت الشركات المساهمة على الاستمرار في استثمار رؤوس الاموال في حقل فاتح وجنوب غربي فاتح وكما وافقت على بدء العمل بمشروع رئيسي لضخ المياه والغاز في الحقل . وتاريخ ١٩٧٢/٥/١ بلغ مجموع انتاج الشركة مائة مليون برميل كما قامت الشركة بتجاوز الاعمال الخاصة بالخزانين الثاني والثالث واعداد وسائل السكن في منطقة الخزانات .

وفي ايلول سنة ١٩٧٣ اكتشفت شركة نفط دبي البترول في النقطة (دي) من المنطقة الاستكشافية والمعروفة بحقل راشد والتي تقع على مسافة ١٥ ميلا جنوب حقل فاتح . هذا وقد أنتج البئر ما معمله ٣٧٠٠ برميل يوميا من عمق ١٠٤٣٨ و عمق ١٠٧٩٠ قدما .

وكانت كثافة البترول من طبقتي الثامنة ٤١٣٧ درجة ، وقد بلغت درجة السوائل المكثفة والمستخرجة من طبقة المشرف ٥٣ درجة ويقدر سمك الطبقة المنتجة بحوالي ٣٠٠ قدم .

هذا ويلزم اجراء المزيد من الاختبارات وحفر ابار اضافية حتى يتم تقدير القيمة التجارية لهذا الحقل .

وحتى نهاية سنة ١٩٧٥ بلغ مجموع ابار البترول التي تم حفرها في امارة دبي ٨٢ بئرا ، وبلغ معدل عمق البئر الواحد ٩٥٠٠ قدم .

والجدول التالي يبين مجموع الصادرات السنوية من البترول الخام من حقل فاتح بامارة دبي والتي بلغ مجموعها (٣٩٦٥٣٣ر٤٠٧) برميل

وذلك منذ بدأ التصدير في سنة ١٩٦٩ وحتى نهاية سنة ١٩٧٥ .

السنة	مجموع النقلات	مجموع الصادرات السنوية بالبراميل
١٩٦٩	١٢	٣٥٦١٠.٩٤
١٩٧٠	٧٩	٣٠٩٤٩١٣٤
١٩٧١	٩٨	٤٥٣٢٣٣٥٧
١٩٧٢	١١٠	٥٥٥٩٥٦٥٠
١٩٧٣	١٥٣	٨١١٥١٢٤٥
١٩٧٤	١٤٦	٨٨٣١٧٦٥٥
١٩٧٥	١٢٣	٩١٦٣٥٢٧٢
المجموع	-	٣٩٦٥٣٣٤٠.٧

والجدول التالي يبين مجموع عقداات البترول التي تسلمتها اماره دبي بالدولارات الامريكية وذلك منذ بدأ تصدير البترول في سنة ١٩٦٩ وحتى نهاية سنة ١٩٧٥ .

السنة	مجموع الدخل السنوي بالدولارات الامريكية
١٩٦٩	٣٧٦١١٤
١٩٧٠	١١٥٦٠٠٠
١٩٧١	٣٧٥٨٧٠٠٠
١٩٧٢	٥٤١٢٨٠٠٠
١٩٧٣	١٠٨٥٣٦٠٠٠
١٩٧٤	٥٥٨٠٤٢٠٠٠
١٩٧٥	٦٠٠٠٠٠٠٠ (١)
المجموع	١٣٧٠٢٢٥١١٤

(١) عقداات سنة ١٩٧٥ تقريبية .

ثانياً - امارة الشارقة :

تأتي امارة الشارقة في المرتبة الثالثة من حيث اهميتها البترولية بالنسبة للامارات العربية المتحدة وذلك بعد كل من امارتي ابو ظبي ودبي سواء اكلن ذلك من حيث معدلات الانتاج والتصدير او من حيث الاحتياطي من البترول الخام والغاز الطبيعي .

وتعمل في الصناعة البترولية شركتان هما : -

١ - شركة نفط الهلال .

٢ - شركة كرسنال اويل .

١ - شركة نفط الهلال :

وتضم شركة نفط الهلال كلا من الشركات التالية :

- شركة بيوئس جاز آند اويل ولها ٢٥٪ من الاسهم .
- شركة اسلاند اويل كومباني ولها ٢٥٪ من الاسهم .
- شركة سكيلى اويل كومباني ولها ٢٥٪ من الاسهم .
- شركة كبرينجي كورپوريشن ولها ١٢.٥٪ من الاسهم .
- شركة جوينبير كورپوريشن ولها ٢.٥٪ من الاسهم .

هذا وقد حصلت شركة نفط الهلال على امتيازها في امارة الشارقة في سنة ١٩٦٩ ومنذ تلك السنة الى سنة ١٩٧٢ قامت الشركة باعمال المسح الزلزالي لمنطقة امتيازها في البحر وبعد تقديم انتاج عمليات المسح قررت ان تبدأ في حفر البئر الاول في التركيب الذي سمي باسم مبارك .

وبالفعل في اكتوبر ١٩٧٢ نجحت الشركة في اكتشاف البترول بكميات تجارية لأول مرة في تاريخ امارة الشارقة من بئر مبارك رقم (١) حيث اعطى البئر انتاجاً قدره ١٢٣٩٥٥ برميل يوميا .

وفي يوليو سنة ١٩٧٣ تم اكتشاف البترول في بئر مبارك رقم (٢) بعد

اجراء الفحوص الاختبارية لانتاجه من البترول والغاز فانتج ٥٩٩٠ برميل يوميا من البترول ذي المحتوى الكبريتي المنخفض و انتج ايضا ٢ر٣ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي .

وفي شهر ابريل من سنة ١٩٧٣ اكتشف البترول في بئر مبارك رقم (٣) والتي تبعد ثلاثة اميال عن بئر مبارك رقم (١) حيث كانت نتائج هذا البئر قريبة من نتائج بئر مبارك رقم (٢) . وفي سنة ١٩٧٥ عثرت الشركة على البترول بكميات كبيرة في بئر مبارك رقم (٤) وفي يوليو سنة ١٩٧٤ صدرت اول شحنة من بترول الشارقة لتصبح ثالث امارة مصدرة للبترول بعد كل من ابو ظبي ودبي . ويتم تصدير بترول حقل مبارك البحري من طريق الباخرة (بركة) والتي تستخدم كخزان عائم بعد ان تم تثبيتها بالقرب من حقل مبارك وذلك لغرض الاسراع في تصدير البترول . وقد بلغ معدل صادرات امارة الشارقة من البترول في سنة ١٩٧٤ حوالي ٥١ الف برميل يوميا ، انخفض في سنة ١٩٧٥ الى ٢٨ الف برميل يوميا .

٢ - شركة كريستال اويسل : -

منحت هذه الشركة امتيازاً للتنقيب عن البترول في المناطق اليابسة في الشارقة على مساحة قدرها ٨٥٠ ميلا مربعا وذلك في يناير سنة ١٩٧٤ وقد نصت هذه الاتفاقية على انه خلال عام واحد من التوقيع على الاتفاقية لا بد ان تكون الشركة قد فرغت من جميع العمليات الجيوفيزيائية الاولى وذلك لتقدير القيمة البترولية للمنطقة حيث يتم بعد ذلك اختيار المكن المناسب لعمليات الحفر .

وقد جاءت هذه الاتفاقية متمشية تماما مع اتفاقيات البترول المعقودة في المنطقة ومع نفس الشروط التي حددتها منظمة الاويك .

ثالثا : امارات عجمان وام القيوين ورأس الخيمة والفجيرة : -

١ - عجمان : -

تعمل في امانة عجمان شركة يوناييتد رغليمنتج الامريكية وكلن امتيازها يشمل جميع المناطق البرية والبحرية للامارة الا انها في سنة ١٩٧٥ تخلت عن جزء من امتيازها في البر والبحر ويلفت مساحته ٣٥٠ كيلومترا مربعا وقد قامت هذه الشركة باجراء بعض المسوحات الا انها لم تقرر بعد حفر اي بئر .

ب - ام القيوين : -

وتعمل في امانة ام القيوين شركتان احدهما في المناطق البرية والاخرى في المناطق البحرية والشركة الاولى هي شركة هيوستن وهي مملوكة بالكامل الى شركة نفط ومعادن هيوستن الامريكية ويقع امتيازها نسي المناطق البرية حيث تبلغ مساحته ٨٥٠ كيلومترا مربعا وقد قامت الشركة باعمال المسح الا انها لم تقرر بعد الانتقال الى مرحلة الحفر .

والشركة الثانية هي شركة يوناييتد رغليمنتج والتي تتوزع اسهمها

بين الشركات التالية :

٢٥ %	شركة يوناييتد رغليمنتج
٢٥ %	شركة نفط سوبير يور الكندية
٢٥ %	شركة نفط اسلميرا
٧.٥ %	شركة نفط انداركو
٧.٥ %	شركة زاباينا
١٠ %	شركة كيواني

وقد منحت الشركة امتيازها في المناطق البحرية وتبلغ مساحته

١٦٠٠ كيلومتر مربع وقد باشرت الشركة بحفر البئر الاول والتي اظهرت نتائجها الاولى وجود بعض الادلة الهيدروكربونية .

ج - رأس الخيمة :

وتعمل في الامارة شركة واحدة هي شركة فيتول الهولندية ويملك هذه الشركة الشركات التالية :

شركة تطوير فيتول	٢٥ %
شركة ويكسز بت	٢٠ %
شركة سيم	١٢ %
شركة دويتش شاخت بلو	١٠ %
شركة يونيتيد ريفالينج	٧٨٧٥ %
شركة سويريور الكندية	٨٤٢٧٥ %
شركة نفط اساميرا	٨٤٢٧٥ %
شركة سي. اس. ار	٥ %
شركة كيوانتي	٢٧٥ %

وتقوم الشركة الان بحفر البئر الاول لها في المناطق البحرية من الامارة وكان هذا الامتياز ممنوحا لشركة يونيون الامريكية والتي تخلت عنه في سنة ١٩٧٤ حيث لم توفق في العثور على البترول بكميات تجارية .

د - الفجيرة :

وتعمل في الإمارة شركة واحدة هي شركة رزيرف اوليل اند جاز وتبلغ مساحة امتيازها ٢٨٠٠ كيلومتر مربع وذلك في المناطق البحرية من الإمارة .

الفصل الثالث

مراحل الصناعة البتروليّة في الإمارات العربيّة المتّحدة

- المبحث الأول : انتاج البترول
- المبحث الثاني : تكرير البترول
- المبحث الثالث : تسويق البترول
- المبحث الرابع : الغاز الطبيعي

مراحل الصناعة البترولية في الإمارات العربية

بعد ان بحثنا في الفصل الثاني شركات البترول العاملة في الإمارات العربية المتحدة ، سوف نبحث هنا مراحل الصناعة البترولية ونقصد بهذه المراحل متابعة البترول بعد اكتشافه ابتداء من انتاجه وتصديره الى تكريره وتسويقه على النطقتين المحلي والخارجي ، واخيرا نعرض الغاز الطبيعي في الإمارات العربية المتحدة .



المبحث الأول

انتاج البترول

اكتشف البترول بكميات تجارية لأول مرة في امارة ابو ظبي وبدأ انتاجه وتصديره من حقل أم الشيف في المناطق البحرية في سنة ١٩٦٣ ثم بدأ الانتاج بعد ذلك من المناطق البرية ثم اكتشف البترول في امارة دبي بكميات تجارية في سنة ١٩٦٦ في حقل مائع حيث صدرت اول شحنة من بتروله في سنة ١٩٦٩ ثم اكتشف البترول بعد ذلك في امارة الشارقة وذلك في سنة ١٩٧٢ في حقل مبارك وبدأ التصدير منه في سنة ١٩٧٤ . هذا وسنعرض انتاج البترول وتصديره وعائداته في كل من امارة ابو ظبي والامارات الاخرى المنتجة والمصدرة للبترول .

اولا : امارة ابو ظبي :

تعتبر امارة ابو ظبي المنتج الرئيسي للبترول من بين الامارات السبع الاعضاء في الاتحاد . كما انها أولى الامارات التي تم العثور على البترول فيها بكميات تجارية . وقد بلغ انتاج البترول في سنة ١٩٦٢ وهي اول سنة يبدأ فيها الانتاج حوالي ٧٩٥ ألف طن وازداد الانتاج ليصل في سنة ١٩٧٥ الى اكثر من ٧٥ مليون طن وينتج البترول في امارة ابو ظبي من المناطق البرية والبحرية وتقوم بانتاج البترول خمس شركات وهي : —

- ١ — شركة نفط ابو ظبي المحدودة .
- ٢ — شركة نفط مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة .
- ٣ — شركة نفط توتال ابو البخشوش .
- ٤ — شركة نفط ابو ظبي اليابانية المحدودة .
- ٥ — شركة نفط البنديق المحدودة .

ويتم انتاج وتصدير اكبر كمية من البترول الخام من الحقول البرية الواقعة ضمن امتياز شركة نفط ابو ظبي المحدودة (ADPC) وذلك من اربعة حقول وهي حسب الارتفاعية حقل بلب ، حقل بوحصا ، حقل المصب حقل ساحل . وبالإضافة الى ذلك فقد اكتشفت عدداً من الحقول المتوسطة والصغيرة والتي لم يبدأ الانتاج فيها بعد واهمها حقل شاه ، وحقل زراره وحقل الحويلة ، وحقل بلب غرب ، وحقل جسيورة ، وحقل مندر ، وحقل الرديس وحقل جرن يلقور .

ومعياً إلى جدول بمعدلات الانتاج من البترول الخام من الحقول البرية الرئيسية الثلاثة وهي بلب ، وبوحصا ، والمصب .



انتاج كبريتات الكالسيوم من حقول كنفالوت كبريتية بالاف في كبريتات " ١٩٦٤ - ١٩٧٦ "

المجموع		حقول المعصب		حقول بوحصا		حقول باب		السنة
الانتاج الكلي	معدل الانتاج اليومي	الانتاج الكلي	معدل الانتاج اليومي	الانتاج الكلي	معدل الانتاج اليومي	الانتاج الكلي	معدل الانتاج اليومي	
١٢٨٥	٤٦٧٥٦	-	-	-	٢٥	٦٨٩	١٢٦	١٩٦٤
١٩٠	٦٩٦٤٧	-	-	-	٦٧	٢٤٥٨٩	١٢٣	١٩٦٥
٢٥٤	٩٣٠٦١	-	-	-	١٣١	٤٨٠٨٠	١٢٣	١٩٦٦
٢٥٧	٩٤٠١٩	-	-	-	١٤٧	٥٣٦٧٧	١١٠	١٩٦٧
٣١٥	١١٥١٦٦	-	-	-	٢١٧	٧١٠٨٣	٩٨	١٩٦٨
٢٥٥	١٢٩٨٠٣	-	-	-	٢٣٥	٨٦٠٧٠	١٢٠	١٩٦٩
٤٢٤	١٥٥٠٩١	-	-	-	٢٨٨	١٠٥٢٦٠	١٣٦	١٩٧٠
٥٧٤	٢٠٩٨٥٩	-	-	-	٤٣٢	١٥٧٨٨٥	١٤٢	١٩٧١
٦٠٩	٢٢٢٩١٩	-	-	-	٤٧٨	١٧٤٧٤٣	١٣١	١٩٧٢
٧٩٣	٢٨٩٧٧٦	-	-	١٤٧٠	٦٧٩	٢٤٨١٣٤	١١٠	١٩٧٣
٩٢٥	٣٣٥٠١٨	-	٣٥٩	١٣١٢٤٥	٤٧٦	١٧٠٦٦٢	٩٠	١٩٧٤
			(١)					
٨٩٦	٣٣٧١٢٢	٣٣٢	١٢١٣٢٧	٤٨٢	١٧٥٨٨٥		٨٢	١٩٧٥
١٠٠٤	٣٦٧٤١٤	٤١٠	١٤٩٩٦٠	٤٩٥٥٥	١٨١٣٦٦		٩٨٥	١٩٧٦

(١) يدخل ضمن انتاج حقول المعصب انتاج حقول سبيل الذي انتج في سنة ١٩٧٥ ما مجموعه ١٧ مليون برميل .

هذا ويضاف الى الانتاج من الحقول الثلاثة الماضية الانتاج الذي بدأ مؤخراً من حقل ساحل ، حيث بدأ الانتاج من هذا الحقل في سنة ١٩٧٥ بمعدل ٢٠ ألف برميل يوميا من المنتظر ان يزداد ليصل الى ٣٠ ألف برميل يوميا في سنة ١٩٧٦ و ٥٠ ألف برميل في سنة ١٩٧٧ .

ويبين الجدول التالي كميات البترول الخام المصدرة من المناطق البرية بالاطنان الطويلة عن طريق ميناء جبل الظننه وذلك منذ بدأ التصدير في سنة ١٩٦٣ الى سنة ١٩٧٥ .



کلیات البریل کے اقسام کے مدغم منہ المناطق البریل
بالبریل والاطنان الطویلہ

السنة	برمیل	طن طویل
۱۹۶۳	۵۴۳۵۱۰	۷۰۴۱۵
۱۹۶۴	۴۵۴۹۴۱۹	۵۸۴۸۱۵
۱۹۶۵	۶۹۰۸۸۵۰۳	۸۹۱۲۸۰۹۷
۱۹۶۶	۹۳۸۱۴۳۵۹	۱۲۱۲۵۴۰۴
۱۹۶۷	۹۴۰۳۲۱۷۱	۱۲۱۵۷۷۵۴
۱۹۶۸	۱۱۳۹۵۰۱۵	۱۴۷۵۸۰۷۷
۱۹۶۹	۱۲۹۶۳۷۲۹۹	۱۶۷۸۱۰۸۵
۱۹۷۰	۱۵۵۶۷۹۵۳۲	۲۰۱۵۵۶۶۹
۱۹۷۱	۲۰۸۲۱۴۲۵۲	۲۶۹۶۷۱۰۶
۱۹۷۲	۲۲۳۸۲۸۱۲۲	۲۸۹۵۱۰۵۶
۱۹۷۳	۲۸۵۴۶۵۱۰۹	۳۷۰۰۵۴۳۲
۱۹۷۴	۳۴۳۹۵۰۸۱۰	۴۳۱۷۱۵۱۸
۱۹۷۵	۳۲۷۷۵۲۵۰۴	۴۲۴۰۰۰۰۰
۱۹۷۶	۳۷۱۰۸۸۱۸۸	۵۰۱۴۷۰۵۲

ويبين الجدول التالي مجموع ناقلات البترول التي زارت جبل
الطننة والتي نقلت صادرات أبو ظبي من البترول الخام المنتج من المناطق
البحرية في الفترة ما بين سنة ١٩٦٣ وسنة ١٩٧٥ .

عدد الناقلات وسوط حمولة الناقلات

السنة	عدد الناقلات	متوسط حمولة الناقلات برميل	طن طويل
١٩٦٣	٢	٢٧١,٧٥٥	٢٥٢.٧
١٩٦٤	١٦٨	٢٧٠.٨٠٠	٢٤٨١٤
١٩٦٥	٢٧٦	٢٦٩,٨٧٧	٢٥٠.١٢
١٩٦٦	٢٧٦	٢٣٩,٩٠٧	٤٧٣.٦
١٩٦٧	٢٥٧	٣٦٥,٨٨٤	٤٨٩.٠٩
١٩٦٨	٣٠٢	٣٧٧,٣١٨	٤٨٧,٨٢
١٩٦٩	٢٤٤	٣٧٦,٨٥٣	٥١٠.٢٧
١٩٧٠	٣٩٥	٣٩٤,١٢٥	٥٦٣,٧٥
١٩٧١	٤٧٨	٤٣٥,٥٩٣	٦٢,٥١٥
١٩٧٢	٤٦٢	٤٨٣,٢٢٥	٦٩٠.٤٠
١٩٧٣	٥٣٦	٥٢٢,٥٨٤	٦٩٣.٤٠
١٩٧٤	٦٢٢	٥٣٦,٨٩٨	٦٩٤.٠٨
١٩٧٥	٥٧٨	٥٦٧,٠٤٥	٧٣,٣٥٦

هذا وثاني كميات البترول التي تنتجها شركة مناطق أبو ظبي
البحرية المحدودة في المرتبة الثانية بعد شركة نفط أبو ظبي المحدودة .

ويقع امتياز شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة في المناطق
البحرية من أبو ظبي وقد نجحت هذه الشركة في اكتشاف مجموعة من

حقول البترول أهمها حقل أم الشيف وحقل زاكم وهما الحقول المنتجان في الوقت الحاضر . وبالإضافة الى حقل أم الشيف فقد اكتشفت الشركة كلا من الحقول التالية : — حقل سطح الراسبوت ، وحقل أم اللخ ، وحقل نصر ، بالإضافة الى حقلين للغاز الطبيعي هما هيردلا وغشا .

ويبين الجدول التالي رقم (١) كميات البترول التي تم انتاجها من حقل أم الشيف ، والجدول رقم (٢) كميات البترول المنتجة من حقل زاكم بالآلاف البراميل وذلك في الفترة ما بين سنة ١٩٦٢ وسنة ١٩٧٥ .

جدول رقم ١

إنتاج البترول من حقل أم الشيف « ١٩٦٢-١٩٧٦ »

السنة	الإنتاج الكلي بالبراميل	الإنتاج اليومي بالآلاف البراميل
١٩٦٢	٥٠٠٩٩٥ر٥	٣٠
١٩٦٣	٥٠٠٩١٥ر١٧	٤٨
١٩٦٤	٢٢٤٣٦٣ر٢٢	٦١
١٩٦٥	٢٣١٦٨٣ر٣٣	٩١
١٩٦٦	٠٠٠٩٩ر٣٨	١٠٤
١٩٦٧	١٩٥٧٦٨ر٤٠	١١٢
١٩٦٨	٢٠٢١٥٨ر٣٠	٨٣
١٩٦٩	٣٠٤٣٨٥ر٣٠	٨٤
١٩٧٠	٢٩٩١٩٦ر٢٩	٨٢
١٩٧١	٣٦٤٤٧٧ر٣٦	١٠٠
١٩٧٢	٥٥٠٨٢٥ر٥٥	١٥١
١٩٧٣	٧٣٧٤٤٦ر٧٣	٢٠٢
١٩٧٤	٦٩٩٨٧٧ر٦٩	١٩٢
١٩٧٥	٦٥٢٣٧٨ر٦٥	١٧٩
١٩٧٦	٧٢١٧١٣ر٧٢	١٦٨

جدول رقم ٢٠

إنتاج البترول من حقل زاكم ١٩٦٧ - ١٩٧٦

السنة	الإنتاج الكلي بالبراميل	الإنتاج اليومي بالآلاف البراميل
١٩٦٧	٤٥٥٣٦٤٤	١٢٤٧٥
١٩٦٨	٣٦٩٤٨٦٨١	١٠١٢٢٩
١٩٦٩	٥٨٤٦١٩١٩	١٦٠١٦٩
١٩٧٠	٦٨٢٠٠٢٧٣	١٨٦٨٥٠
١٩٧١	٩٤٦٧٠٠٤١	١٠٦٣٦٩
١٩٧٢	١٠٦٢٣٦٤٤٢	٢٩١٠٥٨
١٩٧٣	١١١٢١١١٨	٣٠٤٦٩٠
١٩٧٤	٩٨٥٠١٩١٦	٢٦٩٨٦٨
١٩٧٥	٨٨٦٣٢٣٧٧	٢٤٢٨٢١
١٩٧٦	٩١٣٣٨٧٠٩	٢٤٩٥٥٩

وفي الجدول التالي رقم (١) يبين لنا مجموع الكميات المصدرة من البترول الخام من حقل أم الشيف عن طريق جزيرة داس . في حين يبين الجدول رقم (٢) كميات البترول المصدرة من حقل زاكم .

جدول رقم « ۱ »

کیاتے البتروے الکسرة من عقل أم الشیف « ۱۹۶۲ - ۱۹۷۵ »

السنة	برميل	طن	كمية الزراعة
۱۹۶۲	۵۸۱۲۲ر۵	۷۱۰ر۶۰۴	
۱۹۶۳	۱۷ر۱۷۱۸۶	۲۲۹ر۵۴۸۰	۱۲۱۰۴ر۱۲۸
۱۹۶۴	۲۲۳۹۹ر۶۷۹	۲۹۲۸ر۹۵۴	۴۸۸۲ر۴۹۳
۱۹۶۵	۳۳۰۰۸ر۲۴۳	۴۳۱۲ر۱۶۹	۱۰۶۰۸ر۵۶۴
۱۹۶۶	۳۸ر۶۸۰ر۱۵	۵۰۶۲ر۰۴۳	۵ر۷۱ر۷۷۲
۱۹۶۷	۴۰۳۴۲ر۱۳۲	۵۳۷۷ر۴۲۹	۱ر۶۶۲ر۱۱۷
۱۹۶۸	۳۰۳۱۴ر۱۲۱	۳۱۶۴ر۱۱۱	۱۰ر۰۲۸ر۰۱۱
۱۹۶۹	۳۰۶۰۴ر۵۸۰	۳۹۹۸ر۹۸۳	۲۹ر۰۴۵۹
۱۹۷۰	۲۹۷۴۲ر۰۷۴	۳۸۸۴ر۰۸۳	(۸۶۲ر۰۶) -
۱۹۷۱	۳۶۰۵۹ر۱۱۹	۴۷۰۹۳ر۱۲	۶۳۱۷ر۰۴۵
۱۹۷۲	۵۴۴۸۸ر۶۱۷	۷۱۱۷ر۵۶۶	۱۸ر۴۲۹ر۴۹۸
۱۹۷۳	۷۳ر۴۰۰ر۵۰۱	۹۵۷۸ر۲۰۵	۱۸ر۹۱۱ر۸۸۴
۱۹۷۴	۷۰۸۵۱ر۷۳۳	۹۲۴۶ر۷۵۰	۲ر۵۴۸ر۷۶۸
۱۹۷۵	۶۴۷۷۶ر۳۹۸	۸ر۵۹۵ر۹۳	۶ر۰۷۵ر۳۳۵

جدول رقم ٢٠

كميات البترول المصدرة من مقل زاكم " ١٩٦٧ - ١٩٧٥ .

السنة	برميل	طن
١٩٦٧	٣٣٧٦٧٢٩	٤٢٤٩٩٩
١٩٦٨	٣٧٠٦٢٤٣٠	٤٧٧٣٧٣٦
١٩٦٩	٥٨٥٨٢٠٤٣	٧٥٤٤٠١٦
١٩٧٠	٦٨١١١٩٩٩	٨٧٦٤٩٥٧
١٩٧١	٩٤٢٨٨٥٧٥	١٢١٢٤٠٢٩
١٩٧٢	١٠٥٨٩٥٤٠٠	١٣٥٩٦٩١١
١٩٧٣	١١١٧٩٤٣٩١	١٤٣٦٤٥٣٠
١٩٧٤	٩٦٠٥٩٤٢٧	١٢٣٦٤٥٠٣
١٩٧٥	٨٩٥٩٦٥٠٣	١١٧٤٢٣٠١

والجدول التالي يبين كميات البترول المصدرة من جزيرة داس من بترول حقلي ام الشيف وزاكم ومجموع النفقات السنوية التي نظمت هذا البترول الى العالم الخارجي وذلك في الفترة ما بين سنة ١٩٦٢ وسنة ١٩٧٥ .

كميات البترول المستوردة من حقلي أم الشيف وزاكن ومجمع البناقلات
التي نقلت البترول، ١٩٦٢-١٩٧٦

السنة	برميل	طن	عدد القاعات
١٩٦٢	٥٨٢٢٠٤١ر	٧١.٦٠٤ر	٢٢
١٩٦٣	١٧٠١٧٠١٨٦ر	٢٩٥٤٨٠ر	٦٧
١٩٦٤	٦٧٩٢٣٩٩ر	٢٩٢٨٩٥٤ر	٨١
١٩٦٥	٨٢٤٣ر.٠٠٣٣	٤٣١٢١٦٦ر	١١٠
١٩٦٦	١٥ر.٠٣٨٦٨	٥٠٤٣ر.٦٢	١٣٥
١٩٦٧	٨٥٢ر٤٨٦٤٣	٧٠١٩٢٨ر	١٦٤
١٩٦٨	٥٥١ر٣٧٦٢٧	٨٧٣٧٨٤٧ر	٢١٧
١٩٦٩	٦٣٣ر٨٦١٨١	١١٥٤٢٩٩ر	٢١٧
١٩٧٠	٧٣ر.٥٤٨٥٦	١٢٦٤٩٠ر.٤٠	٢٥٤
١٩٧١	٦٩٤ر٣٤٧٠٣	١٦٨٣٣٣٤١ر	٢٢٦
١٩٧٢	١٧ر.٣٨٤٠ر.١٦	٤٧٧ر.٧١٤٠ر	٢٦٢
١٩٧٣	٨٩٢ر١٩٤٨٥	٧٣٥ر٢٩٤٢٣	٢٨٧
١٩٧٤	١٦٠ر١١٩٦٦٦	٢١٦١١ر٢٥٣	٢٨٣
١٩٧٥	١٠١ر٣٧٢٩٤	٧٩٤ر٣٣٧٠ر	٢٤٠
١٩٧٦	١١٥ر١٢٤١٦	٣٢٦ر٣١٣٢١	٢٧٣

وبالإضافة الى شركتي نفط أبو ظبي المحدودة وشركة مناطق أبو
ظبي البحرية المحدودة (انما) فان شركة نفط أبو ظبي اليابانية المحدودة
قد اكتشفت البترول بكميات تجارية في حقل مبرز البحري حيث بدأ
الانتاج في هذا الحقل في سنة ١٩٧٣ بمعدل ١٠ الاف برميل يوميا .

وبيين الجدول التالي معدل الانتاج اليومي لحقل مبرز .

السنة	الانتاج الكلي بالبراميل	معدل الانتاج اليومي بالبراميل
١٩٧٣	٢٢٧٧ر٨١٢	١٠ر٥٠٨
١٩٧٤	٢٨٣٢١ر٥	١٣ر٥٠٨
١٩٧٥	٧٦٧٠ر٨٦٧	٢١٠ر١٦
١٩٧٦	٨١٥١ر٠٩٤	٢٢ر٢٧١

وبيين الجدول التالي كميات البترول الخام التي تم تصديرها من بترول مبرز بواسطة جزيرة مبرز وعدد الناقلات .

السنة	المراكبات بالبراميل	بالانقسان	عدد الناقلات
١٩٧٣	١ر٤٥٢ر٦٢٩	١٨٧ر٦٢٤	٥
١٩٧٤	٤ر٥٢ر٥٩٧٠	٥٩٣ر٤٣٦	١٢
١٩٧٥	٧ر٨٤٠ر٩١١	١٠ر٢٢ر٩١١	١٧
١٩٧٦	٨ر٤٦١ر١٥٧	١٠ر٩٨ر٨٥١	١٤

احتياطي البترول في الامارات العربية المتحدة

تحتل الامارات العربية المتحدة بالنسبة لما يوجد بها من مخزون من البترول المكانة الثانية في العالم وذلك بعد المملكة العربية السعودية والتي تحتل مكان الصدارة . ولم تنشر حتى الان الارقام الحقيقية لاحتياطي الامارات من البترول وذلك لعدم توفر دراسة متكاملة وشاملة . ومع ذلك فان الارقام التي تنشرها بعض النشرات البترولية لا تظهر حقيقة مخزون الامارات العربية المتحدة من البترول الخام .

ويوجد في إمارة أبو ظبي وحدها أكثر من ٩٠٪ من مجموع مخزون الإمارات العربية المتحدة من البترول الخام وهو موزع بين المناطق البرية والمناطق البحرية . ولكن معظمه في المناطق البحرية . وتأتي إمارة دبي في المرتبة الثانية بالنسبة لكمية المخزون من البترول بعد إمارة أبو ظبي وتليها إمارة الشارقة .

ويبين الجدول التالي مجموع الاحتياطي من البترول الخام في الإمارات المختلفة وهي تنشر لأول مرة مع افتراضنا بأن نسبة الاستخراج تبلغ ٤٠٪ (تبلغ نسبة الاستخراج في حقل كركوك في العراق أكثر من ٨٠٪ من مجموع الاحتياطي) وهي نسبة معقولة .



اسم الإمارة	الشركة	مجموع البترول في باطن الأرض	البترول القابل للاستخراج على أساس ٤٠٪ من نسبة الاستخراج (بملايين البراميل)
أبو ظبي	شركة نفط أبو ظبي	٧٥٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠
	شركة مناطق أبو ظبي البحرية	٩٠.٠٠٠	٣٦.٠٠٠
	شركات أخرى	٥.٠٠٠	٢.٠٠٠
	مجموع احتياطي أبو ظبي	٨٤٠.٠٠٠	٥٨.٠٠٠
دبي	شركة نفط دبي	١٠.٠٠٠	٤.٠٠٠
الشارقة	شركة نفط الهلال	٣.٠٠٠	١٢.٠٠٠
الإمارات الأخرى		٥.٠٠٠	٢.٠٠٠
	المجموع الكلي	٨٥٨.٠٠٠	٧٤.٠٠٠

ملاحظة : ١ - حصل المؤلف على أرقام الاحتياطي لإمارة أبو ظبي من مصادره الخاصة .

٢ - أرقام الاحتياطي للإمارات الأخرى ما عدا أبو ظبي تقديرية وذلك لعدم توفر مصادر ثابتة .

عوائد البترول الخام :-

ويبين الجدول أدناه مجموع العوائد التي حصلت عليها أبو ظبي من تصدير البترول الخام الى الاسواق العالمية وذلك منذ بداية تصدير البترول في سنة ١٩٧٢ الى نهاية ١٩٧٥ .

ولهذه الأرقام أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني اذ كلما زادت عائدات البترول نشطت حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أبو ظبي وفي بقية الإمارات .

لقد بلغت عائدات البترول في سنة ١٩٦٢ (٧.٥٦٥٦) جنيه استرليني ثم قفزت هذه العائدات لتصبح في نهاية سنة ١٩٧٢ (٢٢١) مليون جنيه استرليني والى (٢٢٧٧) بليون جنيه استرليني في سنة ١٩٧٥ .

عوائد أبو ظبي من الكويت في أعوام « ألفه جنيه استرليني »

السنة	شركة بترول أبو ظبي الوطنية	شركة نفط أبو ظبي المحدودة	شركة مناطق أبو ظبي البحرية	توتال أبو البحرين	نفط أبو ظبي اليابان	المجموع
١٩٩٢	—	—	٢٢٩٢	—	—	٧.٦
١٩٩٣	—	—	٢٢٩٢	—	—	٢٢٩٢
١٩٩٤	—	١٤٤٥	٢٩٤٧	—	—	٤٣٩١
١٩٦٥	—	٧٤٨٣	٤٣٨٤	—	—	١١٨٦٧
١٩٦٦	—	٢٨١٤٢	٧٤٩٠	—	—	٣٥١٣٢
١٩٦٧	—	٢٩٩٤١	٩٦٢٩	—	—	٣٩٥٧٠
١٩٦٨	—	٤١٨٨٤	٢١٩٧٦	—	—	٦٣٨٩٠
١٩٦٩	—	٤٨٧٤٢	٣٠٩٧٤	—	—	٧٩٧١٦
١٩٧٠	—	٦٠٧٥٩	٣٩٢٣٩	—	—	٩٦٩٩٨
١٩٧١	—	١١١٨٤١	٦٧٧٧٣	—	—	١٧٩٦١٤
١٩٧٢	—	١٢٨٩٤٦	٩١٤٥٠	—	—	٢٢٠٣٩٦
١٩٧٣	١٣٣٧٨٠	١٧٧٦٠٦	١٠٣٨٩٨	—	٢٥٠	٤١٤٨٣٤
١٩٧٤	١٤٤٣٣٨٣	٤٩٨٤٨٠	٣٤٠٦٩٥	٩٤٣٧	٣٥٩٠	٢٢٩٥٨٥٥
١٩٧٥	١٢٤٣٠٦٣	٦٤٥٨٥٦	٢١٨٥٦٩	٥٥٣١٥	١٤٢٥٥	٢٢٣٧٠٥٨

ومن استقرائنا للارقام التي ادرجت في الجداول السابقة نبرز ايامنا حقيقة هامة جدا راغقت التطور الذي حدث بالنسبة لزيادة معدلات الانتاج وبالتالي زيادة عوائد البترول . وتتمثل هذه الظاهرة في الزيادة المطردة في عائدات الدولة من البرميل الواحد من البترول .

وتعود هذه الزيادة المطردة الى اسباب خارجية تدخل في صلب صناعة البترول وما حصل فيها من تطور عبر السنوات الاخيرة ، كما تعود الى اسباب محلية اهمها ذلك المجهود الذي قلبت به اجهزة الدولة المختصة حين تمكنت وزارة البترول والثروة المعدنية من ادخال الكثير من التعديلات والتحسينات على اتفاقيات البترول القديمة كما ان دائرة البترول في ابوظبي عملت على تطوير الاتفاقيات القديمة لتشمل على الكثير من المزايا والشروط السهلة التي تتجاوب مع مصالح البلاد في استغلال ثرواتها البترولية .

ويبين الجدول التالي معدل ما حصلت عليه ابو ظبي من دخل عمن البرميل الواحد للبترول الخام وكيف انه تطور منذ سنة ١٩٦٤ اذ كان يدر ١٠ سنتات للبرميل الواحد فأصبح في سنة ١٩٧٢ يعطي ١٢٧ر٢ سنتا .

وبعد سنة ١٩٧٤ تجاوز عائد الحكومة من البرميل الواحد ١١ دولارا اميريكيا ، ولا شك في ان هذا التطور كبير وهام في زيادة عائدات الحكومة الكلية من البترول الخام وهو ما يعتبر اساسيا في دفع عجلة التنمية الى الامام محليا وعربيا .



السنة	حصيلة البرميل الواحد بالاسنت الأمريكي (الدولار = ١٠٠ سنت)
١٩٦٤	١٠
١٩٦٥	٣٢ر٥٤
١٩٦٦	٧٥ر٣٠
١٩٦٧	٧٩ر٤٣
١٩٦٨	٨٤ر٥٢
١٩٦٩	٨٧ر٢٣
١٩٧٠	٩٢ر٠٠
١٩٧١	١٢٧ر٢
١٩٧٣	٧٦٨ر٣
١٩٧٤ (سبتمبر)	٨٩٢ر١
١٩٧٤ (نوفمبر)	١٠٦٢ر٧
١٩٧٤ (مع المشاركة)	١١١١ر٦
١٩٧٥ (ابتداء من ١/١٠/٧٥)	١١٢٨ر٠

من الجدول اعلاه والذي يوضح تطور دخل الحكومة من البرميل المصدر من بترول ابوظبي يظهر جليا مدى هذا التطور الذي حدث . ففي سنة ١٩٦٤ والسنوات التي سبقتها لم يتجاوز دخل ابوظبي من البرميل الواحد عشرة سنتات امريكية ، وذلك لان شركات البترول كانت تدفع دخل الحكومة على اساس قاعدة الطن المقطوع وهو ما يعني ان تدفع الشركة عن كل طن مفري من البترول الخام ٣ روبيات . وفي سنة ١٩٦٥ ارتفع دخل البرميل من ١٠ سنتات الى ٣٢ر٥٤ سنت وذلك بعد تنفيق الربح ، اي بعد اعتبار الربح جزءا من النفقة بعد ان كان يعتبر سلفة مقدمة يخصم عند احتساب دخل الحكومة في نهاية السنة .

وفي سنة ١٩٦٦ ازداد دخل الحكومة من البرميل مرة أخرى ليصل إلى ٧٥٢٠ سنت و ذلك بعد تطبيق قاعدة مناصفة الارتفاع أي على أساس الشركات تدفع للحكومة ضريبة دخل قدرها ٥٠٪ من صافي دخل البرميل بعد استقطاع كل من الربح ونفقة الإنتاج .

وفي سنة ١٩٧٠ ازداد دخل الحكومة من البرميل إلى ٩٢ سنتا وذلك بعد تطبيق زيادة ضريبة الدخل والتي أصبحت ٥٥٪ بدلا من ٥٠٪ وعلى أثر رجعي يبدأ في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

وبعد التوقيع على اتفاقية طهران في فبراير سنة ١٩٧١ ازداد دخل الحكومة من البرميل ليصل إلى ١٢٧ر٢ سنت ومن المهم أن ننبه إلى أن هذه الاتفاقية قد جاءت بأول زيادة في أسعار البترول .

وفي سنة ١٩٧٣ صحت أسعار البترول بصورة جفرية حيث ارتفعت هذه الأسعار بما يزيد على ٣٠٠٪ وذلك ما بين أكتوبر وسبتمبر سنة ١٩٧٣ وتبعاً لهذه الزيادة بالاضافة إلى تطبيق المشاركة بنسبة ٢٥٪ ابتداء من أول يناير سنة ١٩٧٣ ازداد دخل الحكومة من البرميل ليصل إلى ٧٦٨ر٣ سنت . وفي سبتمبر سنة ١٩٧٤ قررت بلدان الأوبك زيادة قسرية الدخل من ٥٥٪ إلى ٦٥٪ وزيادة الربح من ١٢٠٪ إلى ١٦٪ وهذه الزيادة رفعت دخل البرميل الواحد للدولة إلى ٨٩٢ر١ سنت .

وفي نوفمبر سنة ١٩٧٤ قررت اقطار الخليج العربي المصدرة للبترول في اجتماعها في أبو ظبي زيادة ضريبة الدخل مرة أخرى من ٦٥٪ إلى ٨٥٪ وزيادة الربح من ١٦٪ إلى ٢٠٪ وبذلك ارتفع دخل الحكومة من البرميل إلى ١٠٦٢ر٧ سنت . هذا إذا ما أضفنا إلى الدخل اعلاه ما تحصل عليه الحكومة نتيجة لمشاركتها في رأسمال شركات البترول العاملة في اقليمها بنسبة ٦٠٪ . فان دخل البرميل يرتفع ليصل إلى ١١١١ر٦ سنت وذلك في سنة ١٩٧٤ . وفي سنة ١٩٧٥ ونتيجة لزيادة الأسعار بنسبة ١٠٪ للتعويض عن الانخفاض في القوة الشرائية لسعر البرميل بالنسبة للنفط القياسي MARKER CRUDE وهو النفط العربي الخفيف فان دخل الحكومة من البرميل قد ازداد ليصل إلى (١١٣٨ر٠٠) سنت .

وعبما يلي بيان بكيفية احتساب عائد أبو ظبي من البرميل الواحد
المصدر من بترول الميراث وذلك في الاول من اكتوبر سنة ١٩٧٥ بالدولار
الامريكي : —

١٢٨١٥	السعر المعلن لبترول الميراث
٠.٣٠	كلفة الانتاج
٢٥٦٣	الربح ٢٠٪
٩٩٥٢	الدخل الخاضع للضريبة
٨٤٥٩	الضريبة ٨٥٪
	عائد الحكومة يساوي (٤٠٪ من الانتاج)
٢٥٦٣	الربح
٨٤٥٩	الضريبة
١١٠.٢٢	
	عائد الحكومة يساوي (٦٠٪ من الانتاج)
	١١٩١٨ — ٣٠ = ١١٦١٨ دولار للبرميل الواحد .
	معادل دخل الحكومة يساوي ٤٠٪ من ١١٠.٢٢ = ٤٤.٠٩
	٦٠٪ من ١١٦١٨ = ٦٩٧١
١١٢٨٠	
	معادل دخل الحكومة من البرميل الواحد من بترول ميراث = ١١٢٨٠ دولار

ملاحظة : هذا المثل بني على اساس ان نسبة المشاركة تبلغ ٦٠٪ (حصة
الحكومة) وهي القاعدة المطبقة حاليا في أبو ظبي .

الحجۃ الشافعی

تکریر البتول

تعتبر صناعة تكرير البترول صناعة حديثة العهد في الإمارات العربية المتحدة فقد بوشر في انشاء أول مصفاة وهي مصفاة أم النار بالقرب من مدينة أبو ظبي وذلك في سنة ١٩٧٣ .

وعندما وضع تصميم هذه المصفاة كانت معدلات استهلاك المنتجات البترولية في إمارة أبو ظبي وفي الإمارات الأخرى منخفضة جدا فلم تكن تتجاوز في سنة ١٩٧٣ ستة الاف برميل في اليوم ، كما ان هذا الاستهلاك غير متوازن ، اذ أن الطلب على بعضها يفوق كثيرا الطلب على بعضها الآخر.

فالطلب على بنزين الطائرات النفثاة مثلا يحتاج الى تصفية حوالي ٦٠ ألف برميل يوميا من بترول مريان من أبو ظبي حتى يمكن سد الحاجة المحلية (١) .

فلذلك عندما تم اختيار الطاقة الحالية للمصفاة كان واضحا مسبقا ان البلاد لا بد أن تستورد معظم حاجتها من بنزين الطائرات النفثاة الى أن تبني مصفاة كبيرة من أجل التصدير الى الخارج . (٢)

(١) راجع القسم الخامس بالمنتجات البترولية في الإمارات .

(٢) يرجع ازدياد الطلب على بنزين الطائرات النفثاة الى وجود أربع مطارات دولية فسي الإمارات العربية المتحدة وذلك في أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة ، كما ان موقع الإمارات في منطقة وسط بين الغرب والشرق جعلها محطة توقف للتزود بالوقود ، وذلك بالنسبة لشركات الطيران العاملة التي تسي طائراتها بين الشرق والغرب .

هذا بينما تعتبر الطاقة الحالية للمصفاة كافية لسد حاجة سوق ابو ظبي المحلية من منتجات بترولية اخرى ، وتبلغ طاقة مصفاة ام النار ١٥ الف برميل يوميا وقد روعي في تصميمها امكانية زيادة طاقتها في المستقبل وهذا ما يجري الاعداد له في الوقت الحاضر .

وتنتج المصفاة جميع المنتجات البترولية الرئيسية ما عدا زيوت التشحيم والتي يستلزم لانتاجها بناء وحدة جديدة وكذلك لكي يكون الانتاج اقتصاديا فانه يتطلب ايجاد سوق اكبر من سوق الامارات اذا ماقرر بناء مثل هذه الوحدة . ويجري في الوقت الحاضر دراسة هذا الموضوع ومن المؤمل ان يباشر قبل نهاية سنة ١٩٧٦ في التحضير لبناء وحدة انتاج زيوت التشحيم لسد حاجة السوق المحلي وتصدير الفائض الى الخارج .

وقد بلغت كلفة بناء مصفاة ام النار اربعين مليون دولار وتطالب الشركة التي بنتها بتعويض عن ارتفاع الاسعار الذي حدث في سنة ١٩٧٣ و ١٩٧٤ بتراوح بين ٣٠٪ و ٤٠٪ من قيمة المصفاة .

هذا وقد قامت شركة منسوبوشي اليابانية بتصميم المصفاة والاشراف على بنائها ، في حين قامت شركة كيلوج الامريكية الانجليزية ببنائها .



المبحث الثالث

تسويق البترول (Marketing)

سوف نبحث هنا موضوعين يتعلقان بتسويق البترول ، الموضوع الاول وهو خاص بتسويق المنتجات البترولية في السوق المحلية ، والموضوع الثاني وهو خاص بتسويق البترول الخام في السوق الدولية .

التسويق موضوع هام ، ذلك أنه يظهر اذا ما نظرنا اليه على المستوى المحلي مدى التطور الاقتصادي وحجم النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة في الامارات العربية المتحدة ، وهو يحدد على المستوى الدولي ، العوائد البترولية التي نحصل عليها والتي تمول مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

اولا : التسويق المحلي : - (1)

نعني بالتسويق على المستوى المحلي تسويق المنتجات البترولية في السوق المحلية للامارات العربية المتحدة ، اي حجم الطلب المحلي على كل نوع من انواع المنتجات البترولية .
ويعتمد استهلاك بلد ما من المنتجات البترولية الى حد كبير على عوامل اقتصادية عدة في مقدمتها الأنشطة الاقتصادية وحجم الاستهلاك من السلع والخدمات بالإضافة الى حجم السكان ومستوى معيشتهم .

(1) أ - الدراسة التي قامت بها شركة مقصويشني اتيابانية وهي الشركة الاستشارية لصفاة

ام القار بلو نفطي .

ب - الدراسة التي قامت بها شركة (Biotop) لخصاب شركة بترول ابو ظبي الوطنية من اجل دراسة امكانية توسيع مصفاة ام القار .

فإذا ما أخذنا عامل السكان في الإمارات العربية المتحدة ، نجد ان سكان الإمارات العربية المتحدة ازداد بل تضاعف حوالي مرتين وذلك خلال العشر سنوات الماضية . فبينما لم يتجاوز سكان الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠ ألف نسمة في سنة ١٩٦٦ نجد انهم قد بلغوا اكثر من ٦٥٦ ألف نسمة في سنة ١٩٧٦ (١) .

وتعود هذه الزيادة في السكان الى الزيادة الطبيعية التي تصل الى ٣٪ في السنة كما تعود الى عامل الهجرة بالإضافة الى زيادة عدد الوافدين من اجل العمل من البلاد العربية والبلاد الاخرى المجاورة مثل الهند والباكستان وايران .

ومن المتوقع ان يتجاوز سكان الإمارات العربية المتحدة المليون نسمة في سنة ١٩٨٠ . وتعني هذه الزيادة الكبيرة المطردة في حجم السكان ان الطلب على المنتجات البترولية سيزداد هو الآخر بصورة كبيرة . والعامل الآخر المهم في تحديد حجم الطلب على المنتجات البترولية هو دخل البترول ومستوى المعيشة . وقد أخذ دخل البترول في الازدياد في السنوات الأخيرة الماضية بصورة ملحوظة وخاصة بعد زيادة أسعار البترول في سنة ١٩٧٣ .

وينتج البترول في الوقت الحاضر كما بينا سابقا في كل من إمارة أبو ظبي ودبي والشارقة .

وقد اثرت عائدات البترول التي تتسلمها الإمارات المختلفة بصورة مباشرة على مستوى المعيشة فيها . ففي سنة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ قدر دخل الفرد في المتوسط في إمارة أبو ظبي ، وهي المنتج الرئيسي للبترول في الإمارات العربية بـ ٣٠ ألف دولار وهو أعلى معدل لدخل الفرد في العالم . (٢)

(١) طبقا لتعداد السكان في ديسمبر سنة ١٩٧٥ . وتلاحظ ان توزيع السكان يخلط من إمارة الى اخرى ، وذلك حسب النشاط الاقتصادي وموارد البترول ويتركز معظم السكان في إمارة أبو ظبي تليها إمارة دبي ثم الإمارات الاخرى .

(٢) بلغ دخل الفرد في المتوسط في كل من الكويت وليبيا ما بين ١٧٠٠ - ٣٤٠٠ دولار في سنة ١٩٧٣ بينما بلغ في الولايات المتحدة الامريكية ٤٠٠٠ دولار في سنة ١٩٧٥ .

ومن المتوقع أن يزداد دخل الإمارات العربية المتحدة من البترول في المستقبل أيضا ولكن بمعدل اقل من معدل نمو السنوات الماضية وذلك بسبب تحديد وتقييد معدلات الانتاج الذي فرضته الحكومة . وهو ما يعني أن الطلب على المنتجات البترولية سوف يزداد في المستقبل مع ازدياد عائدات البترول ومع ارتفاع مستوى المعيشة وازدياد حركة النشاط الاقتصادي والاجتماعي . ومع هذا يكون من المتوقع قبل سنة ١٩٨٠ أن يصبح استهلاك الفرد في امارة أبوظبي من المنتجات البترولية في نفس مستوى استهلاك الفرد في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية . (١)

ومن دراسة الطلب المحلي على المنتجات البترولية نجد أن سوق المنتجات البترولية في الإمارات العربية المتحدة تتميز بما يلي: (٢) ١ - ازدياد الطلب على المنتجات البترولية بمعدلات عالية جدا فقد بلغت نسبة الزيادة السنوية في هذا الطلب في امارة أبوظبي فيما بين ١٩٦٤ - ١٩٧٤ أكثر من ٣٠ ٪ .

٢ - تعتبر وسائل النقل والمواصلات هي أهم مستهلك للمنتجات البترولية في هذه السوق المحلية فقطاع المواصلات يستهلك الجزء الأكبر من المنتجات البترولية . ومنها بنزين السيارات والطائرات وزيوت الوقود للسيارات والشحومات هذا فضلا عن أن الاسفلت مرتبط هو الآخر بهذا القطاع .

٣ - من نظرنا الى انواع المنتجات البترولية المستهلكة محليا نجد ان الطلب يكاد يتركز على المنتجات المتوسطة (بنزين الطائرات النفثة - وزيت الوقود) وتبلغ نسبة الطلب على المنتجات المتوسطة Meddium Cut ما بين ٧٠ ٪ - ٨٠ ٪ في كل من امارتي أبوظبي ودبي .

(١) انظر : الدراسة التي قلمت بها شركة (Biclip) ص ٦ و ٧ .

(٢) انظر المصدر نفسه ص ٨ و ٩ .

ويوضح الجدول رقم (١) ما استهلك من المنتجات البترولية في اماره ابو ظبي فيما بين ١٩٦٤ - ١٩٧٤ .
ويبين الجدول رقم (٢) المنتجات البترولية التي تم استيرادها عن طريق اماره دبي والتي تم استهلاك معظمها في اماره دبي الا ان جزءا منها ذهب الى الامارات المجاورة فيما بين ١٩٧٢ - ١٩٧٤ .
كما يبين الجدول رقم « ٣ » المنتجات البترولية المتوقع استهلاكها في الامارات العربية المتحدة فيما بين سنة ١٩٧٦ - ١٩٨٥ . الا ان هذه الارقام تبقى افتراضية لذلك فان احتمال الخطأ فيها وارد - ومن التجارب السابقة لمحاولة التكهّن بالمستقبل نجد دائما ان جميع الارقام التي وضعت للسنوات القادمة كانت اقل من الارقام المتحققة .

جدول رقم (١)
الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية في ابو ظبي
من ١٩٦٤ - ١٩٧٥ بالآلاف الجالونات

بنزين السيارات والطائرات	بنزين	كبروسين	كبروسين النفطيات	زيت الوقود	المجموع
١٣١٥	—	١٥٢	—	٣١٢٠	٤٥٨٧
١٤٦٦	—	١٣٨	—	٢٧٤١	٤٣٤٥
١٦٨٥	—	١٢٩	—	٢٧٦٩	٤٥٨٢
٣٥٠٤	—	٤٠٢	—	٥١٤٩	٩٠٥٥
٦٥٩٥	٢١٧	٧١٢	٣٩١	٩٦٠٨	١٧٥٢٣
٩٧٨٩	٣٦٤	١٠٤١	١١٩٧	١٣٣٨٩	٢٥٧٨٠
١٠١٠٣	٣٧٤	١٠٤٥	١٩٤٢	١٤٥٥٢	٢٨٠١٦
١١٩١٠	٣٨١	١١٧٩	٣٥٤٢	١٢٨٥٦	٢٩٨٦٨
١٤٥٠٥	٣٦٥	١٢٦٥	٤٧٦٥	١٩٣٤٠	٤٠٢٧٠
١٧٦٥٤	٤٥٩	١٣٧٩	٧٠٦٧	٣٢٠٩٠	٥٨٩٤٩
٢٣٧٤٤	٤٠٠	١٤٩٠	١٥٠٢٠	٤٢١٥٨	٨٢٨١٢
٣٠٨٤٦	٥٧٠	١٥٨٨	٢٥١٦٤	٨١٠٤٢	١٣٩٢١٠

مردود رقم ٢٠، اکتاجات البترولیک استوریة فی دیة
١٩٧٢ - ١٩٧٤، غلون

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	نوع المنتجات
٢٣٥٣١٥	١٨٤٣٢٤	١٠٧٢٥٧	بنزين السيارات
٢٣٧٦٧٦	١٦٠٧٤٢	١٠٩٨٢٩	کروسين
٤٦٧٧٥٦	٢٥٩٣٣٥	١٨٨٧١٤	زيت الديزل
١٣٩٦٤٩	٩٧٧٩٠	٨٩٠٢٩	زيت الوقود
٢٢٦٠٢	١٠٩٠٧	٨٤٩٤	زيت التشحيم
٧٨٥	—	—	شحومات
٢٠٢٠٧	—	—	سلت
٦٥٩٢	—	—	الغاز (LPG)
١٣٠٥٨٢	٧١٣٠٩٨	٥٠٣٣٢٣	الجبوع

Statistics Office Central Accounts Section :

المصدر :

جدول رقم ٣٠ "الطلب الكمي على المنتجات البترولية في طرابلس لمرحلة المدة بحدود سنة ١٩٨٥ لغاية ١٩٨٥

	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	
بنزين السيارات	١٨٥٠	١٧١٥	١٥٩٠	١٤٧٠	١٣٥٠	١٢٥٠	١١١٥	٩٨٥	٨٥٠	٧١٥	بنزين السيارات
٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	بنزين الطائرات
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	كروسين
٢٣٠	٢٠٩٠	١٩٠	١٧٢٠	١٥٥٥	١٤٠	١٢٣	١٠٨٠	٨٦٠	٧٨٠	١٢٤٠	زيت الوقود
٢٦٠	٢٤٢٠	٢٢٥٥	٢٠٩٠	١٩٤٥	١٨٠		١٥١٠	١٣٧٠			زيت التشحيم
٦٨٢٠	٦٦٩٥	٥٨١٥	٥٣٥٠	٤٩٢٠	٤٥٦٠	٤٠٧٠	٣٦٤٥	٣٢١٠	٢٨٠٥		المجموع

وبالإضافة الى استهلاك المنتجات البترولية ، مثل البنزين بأنواعه وزيت الوقود وزيت الديزل ، فإن استهلاك الغاز المسيل (L.P.G.) قد ازداد أيضا بصورة كبيرة وذلك من أجل الأغراض المنزلية والصناعية . وقد قامت حكومة الامارات العربية المتحدة ببناء وحدة لإنتاج الغاز

بالقرب من جسر المقطع بجوار مدينة ابوظبي وذلك لسد حاجة السوق المحلية بالإضافة الى ما ستنتجه مصفاة ام الفار .
وفي الجدول رقم (٤) تفاصيل الاستهلاك المتوقع للامارات العربية المتحدة من الغاز ومصادر تمويل هذا الطلب .



جدول رقم ٤٠٠: استعمالات الأرياف المرتبطة بالحقنة من الكفاز "١٩٧٥-١٩٨٥"

١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦
أبو ظبي					الإمارات الأخرى				
٣٠٠	٢٧٠	٢٥	٢٢	٢٠	١٧	١٤	١٢	٩	٦
٤٠٠	٣٧٠	٣٥	٣٢	٢٩	٢٦	٢٣	٢٠	١٧	١٤
الجموع					الجموع				
٧٠٠	٦٥٠	٦٠	٥٤	٤٩	٤٣	٣٧	٣٢	٢٦	٢١
إنتاج مصفاة أم النمر المحلية					وحدة الغسل				
٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨
٧٣٣	٧٣٣	٧٣٣	٧٣٣	٧٣٣	٧٣٣	٧٣٣	٧٣٣	٧٣٣	—
الجموع					الجموع				
١٦١	١٦١	١٦١	١٦١	١٦١	١٦١	١٦١	١٦١	١٦١	٨٧٨
المعز الذي يجب أن يسد					المعز الذي يجب أن يسد				
٥٣٢	٤٨٩	٤٣٩	٣٨٤	٣٢٩	٢٧٤	٢١٤	١٥٤	١٠٦	١٢٣

وقد اعتمدت الامارات العربية المتحدة في الماضي في سد حاجتها من المنتجات البترولية على وارداتها من الخارج وذلك لعدم وجود مصافي للبترول فيها مما اثقل كاهل المستهلك لانه ملزم بدفع سعر السوق الدولي ، في حين أن المواطنين في البلاد المصدرة للبترول المجاورة كانوا يتمتعون بأسعار تقل بكثير عن اسعار هذه السوق . ولم تبذل شركات البترول الاجنبية اية جهود من أجل اقامة صناعة لتكرير البترول في الامارات العربية بالرغم من أن تصدير البترول قد بدأ فيها سنة ١٩٦٢ .

وفي سنة ١٩٧٠ اخذت امانة أبو ظبي في التحضير لبناء مصفاة للبترول لسد حاجة السوق المحلية . وقد بوشر في بناء المصفاة (مصفاة أم النار) في سنة ١٩٧٣ وانتهى العمل فيها وباشرت في الانتاج في ابريل سنة ١٩٧٦ .

هذا ومن المؤمل عند تشغيل المصفاة بكامل طاقتها قبل نهاية سنة ١٩٧٦ أن تنتج المنتجات التالية :-

نوع المنتج	طن في السنة
غاز	٨٨٠٠
بنزين بمختلف الانواع	١٤٣٠٠٠
كيروسين	٣٠٠٠٠
زيت الوقود	١٤٨٠٠٠
زيت الوقود الثقيل	٢٩٣٠٠٠

ومن مقارنة المنتجات اعلاه والتي تنتجها المصفاة مع الاستهلاك المتوقع في السنوات القادمة كما هو مبين في الجداول رقم (٢) و (٤) فان الامارات العربية المتحدة سوف يوجد لديها عجز في سد حاجة السوق المحلية من المنتجات البترولية مما سيضطرها الى سد هذا العجز اما عن طريق الاستمرار في الاستيراد او الاسراع في توسيع مصفاة ام النار .

وفي الجدول التالي يتضح لنا مقدار النقص في الامدادات من المنتجات البترولية من المصادر المحلية وذلك حتى سنة ١٩٨٥ . ونضيف ان الطاقة الحالية للمصفاة لن تسد حاجة امارة ابو ظبي الا الى سنة ١٩٧٨ .

السنة	١٩٧٦	١٩٨٠	١٩٨٥
النقص بالاطنسان			
سوق الامارات العربية المتحدة			
بنزين	٩٦ر...	٢٧٤ر...	٤٧٣ر...
زيت النفثات	٢٦٩ر...	٤٩١ر...	٨١٤ر...
زيت الوقود	٢٢٢ر...	٥٣٥ر...	٨٣٨ر...
سوق ابو ظبي			
بنزين	—	٥٧ر...	١٥٧ر...
زيت النفثات	٧٦ر...	١٧٢ر...	٢١١ر...
زيت الوقود	٤٩ر...	١٣٧ر...	٢٦٩ر...

وتختلف عملية تسويق المنتجات البترولية في السوق المحلية للامارات العربية المتحدة من امارة الى اخرى . ففي امارة ابو ظبي تقوم بهذه العملية شركة بترول ابو ظبي الوطنية للتوزيع وذلك منذ منتصف سنة ١٩٧٣ . مما جعل بالإمكان تخفيض اسعار المنتجات البترولية في امارة ابو ظبي بالقدر الذي كانت الشركات الاجنبية تحققه من ربح . اما في الامارات العربية الاخرى فان عملية التسويق تحتكرها شركات بترول اجنبية ثلاث هي شركة بي بي (B. P.) وشركة شل (SHELL) وشركة كالكتكس (Caltex) ولما كان غرض الشركات هو تحقيق اكبر ربح ممكن فان اسعار المنتجات البترولية في الامارات الست اعلى منها في امارة ابو ظبي .

وبين الجدول التالي اسعار المنتجات البترولية في امارة ابو ظبي بعد أن اشتملت مصفاة البترول ، وقد روعي في تحديد هذه الاسعار عدم التخفيض الكبير في اسعارها ذلك مراعاة لاسعار المنتجات البترولية في الامارات الاخرى ولأن ما تنتجه المصفاة لا يفي الا باحتياجات امارة ابو ظبي وحدها .

وبين الجدول الثاني اسعار المنتجات البترولية في امارة دبي وذلك من اجل المقارنة .

اسعار المنتجات البترولية الرئيسية في امارة ابو ظبي يناير ١٩٧٦

نوع المنتج	السعر بالدرهم للغالون
بنزين ممتاز	١ر٩٠
بنزين عادي	١ر٧٠
كيروسين	١ر٧٠
ديزل	١ر٧٥ (١)
زيت الوقود	١ر٢٠

(١) سعر غالون الديزل بالنسبة لحفنة العمق هو . ١ر٤ درهم وقد روعي في التخفيض التخفيف على المزارعين .

اننا نرى ضرورة وضع سياسة تسويقية موحدة للمنتجات
البتروولية للامارات العربية وكذلك لا بد من توحيد أسعار المنتجات
البتروولية في جميع الامارات لاعطاء جميع المواطنين في مختلف الامارات
فرصا متساوية . كما اننا نرى ضرورة الاسراع في توسيع مصفاة أم النار
بما يسد حاجة البلاد من المنتجات البتروولية ومن أجل الاستغناء عن
استيراد المنتجات البتروولية من الخارج ، على أن تكون أسعار المنتجات
البتروولية بعد توسيع مصفاة البترول متساوية مع أسعار نفس المنتجات
في البلاد المجاورة المصدرة للبترول . (١)

(١) نرى بأن تكون أسعار المنتجات البتروولية في الامارات العربية الموحدة متساوية مع
أسعار نفس المنتجات في الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر .

أسعار المنتجات البترولية في اماره دبي يناير ١٩٧٦

نوع المنتج	السعر بالدرهم للفالون
بنزين ممتاز	٢٣٥
بنزين عادي	٢٢٠
كيروسين	١٩٥
ديزل	١٩٥

ثانيا : التسويق العالمي (1) (Crude Oil Marketing) : —

بعد أن وقعت إمارة أبو ظبي اتفاقية المشاركة في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٢ وحصلت على ٢٥٪ من البترول المنتج من أراضيها ، كان عليها أن تبشر فوراً في البحث عن أسواق عالمية لحصتها من بترول المشاركة خارج نطاق شركات البترول الكبرى . ولم يكن هذا الشيء بالسهل في البداية ، خاصة وأن شركات البترول العالمية كانت قد تقاسمت فيما بينها السوق العالمية وجعلتها حكراً لها .

وهكذا كان على الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي) أن تدخل السوق البترولية العالمية بالتدريج وبحذر تام شأنها في ذلك شأن البلاد الأخرى المصدرة للبترول .

وقد كان من بين الصعوبات التي وجب التغلب عليها التعرف على السوق البترولية العالمية وعلى أسعار كل نوع من أنواع بترول أبو ظبي (Market Price) .

وكانت اتفاقية المشاركة الأولى (٢٥٪ : ٧٥٪) قد ألزمت أبو ظبي ببيع ٧٥٪ من حصتها من المشاركة مرة أخرى إلى شركات البترول الأجنبية بسعر إعادة الشراء (Buy Back) الذي بلغ حوالي ٩٣٪ من السعر المعلن . وهكذا فقد بقي لدى الحكومة ٢٥٪ فقط من حصتها من بترول المشاركة في السنة الأولى ١٩٧٣ وكان عليها أن تبحث عن مشتر له خارج الكارنل العالمي للشركات . فطرح في المزاد العلني ودعيت شركات البترول العالمية والتي يوجد لديها مصافي للتقدم بعروضها .

(1) تنبه إلى أن إمارة أبو ظبي هي وحدها من بين الإمارات العربية المتحدة التي شاركت في رأس مال شركات البترول الأجنبية المملوكة فيها والتي بدأت نتيجة لذلك مرحلة التسويق العالمي .

وقد أحجمت شركات البترول الكبرى عن المشاركة في هذا المزاو
تارة وتقدمت بأسعار منخفضة نقل عن أسعار إعادة الشراء تارة أخرى .

كما أن هذه الشركات حذرت زبائنها من طرف خفي بعدم الدخول فـى
عقود شراء مباشرة مع حكومات البلاد المصدرة للبترول مما جعل حكومات
البلاد المستهلكة للبترول تتردد كثيرا قبل التقدم لشراء البترول بصورة
مباشرة من حكومات البلاد المصدرة للبترول .

ويعد تردد من قبل البلاد المستهلكة تكنت الإمارات العربية المتحدة
(أبو ظبي) من الاتفاق مع شركة جابان لاين (Japan Line) اليابانية في
مايو سنة ١٩٧٣ ، اشترت بموجبها الشركة اليابانية حصة أبو ظبي المتبقية
لديها وبأسعار بلغت حوالي ٩٤% من السعر المعلن (١) .

لقد كانت هذه الاتفاقية أول اتفاقية بيع مباشر ينجح في عقدها أي
بلد مصدر للبترول خارج نطاق الكارتل العالمي لشركات البترول . كما أن
أسعار هذه الاتفاقية اعتبرت أعلى من أسعار السوق مستوى
(Market Price) وذلك منذ الخمسينات وحتى أكتوبر سنة ١٩٧٣ (٢) .

لقد كانت اتفاقية جابان لاين هذه أفضل اتفاقية توصل إليها أي بلد
مصدر للبترول وستبقى كذلك لسنوات طويلة وذلك للشروط المالية وغير
المالية التي تضمنتها . وقد شهدت بذلك البلاد المستهلكة للبترول(٣) .

(١) انظر : Japan Line Deal — May 1973

(٢) في أكتوبر سنة ١٩٧٣ تليت العرب في الشرق الأوسط واستخدم العرب سلاح البترول
مما أوجد شحا في عرض البترول وبالتالي ارتفعت أسعار البترول المتحققة إلى
مستوى تجاوز الأسعار المعتادة .

(٣) لقد اشاعت الصحافة البترولية المالية بهذه الاتفاقية (عالم النفط (MEES, P.I.W)

وفيما يلي كميات البترول وانواعها والتي تضمنتها اتفاقية جيلان لاين
لسنة ١٩٧٣ :

نوع البترول	الكمية بالبراميل
مريسان	٧٠٧٩٧٢١
زاكسم	٢٧٩٢٢٨٦
أم الشيف	١٨١٦٢٦٤
المجموع	١١٦٨٨٢٧١

وفي سنة ١٩٧٤ تم التوصل الى اتفاقية المشاركة الثانية
(٦٠ ٪ : ٤٠ ٪) والتي بموجبها حصلت حكومة الامارات العربية المتحدة
(أبو ظبي) على حصة في اسهم شركات البترول في أبو ظبي بلغت ٦٠ ٪
وقد طبقت الاتفاقية في الاول من يناير سنة ١٩٧٤ .

وبعد التوصل الى اتفاقية المشاركة الثانية توفرت كميات أكبر من
البترول لدى الحكومة لكي تسوقه مباشرة في السوق الحرة وخارج شركات
البترول الكبرى .

الا ان شركات البترول الكبرى حصلت على معظم حصة الحكومة
(٦٠ ٪) وذلك بعد ان دفعت أسعار أفضل من الاسعار التي دفعتها في
سنة ١٩٧٣ (١) . ومع ذلك فقد تمكنت حكومة أبو ظبي من عقد اتفاقيات
بيع مع ست شركات جديدة بالإضافة الى عقد جيلان لاين الذي كان ما يزال
ساري المفعول ولكن بأسعار جديدة بلغت في سنة ١٩٧٤ حوالي ١٨ ٪
من السعر المعلن .

(١) انظر : اتفاقيتي إعادة الشراء (Buy Back) لسنة ١٩٧٣ و ١٩٧٤ .

ولمها يلي الشركات التي عقدت معها عقود البيع وكميات وأنواع البترول :

المجموع	الشركة	جنسيتها	كميات البترول بـالبراميل	شركة
	أم الشيف	زاكسم	مروسل	جابلان لابن
١٩٤٧.١١٧	٣٥٤٢.٢٢	٣١.١٨٨٩	١٢٨٢.٦٢.٦	المصفاة الشرقية
٢٩٣٦٢٦٥	—	—	٢٩٣٦٢٦٥	شركة تسكو
٢٨٥٥١٦	—	—	٢٨٥٥١٦	يونيلكو ريلينغ
٢٢٢٤٩٤٢	—	—	٢٢٢٤٩٤٢	كلارك
٢٢٥٢٧.٤	—	٢٢٥٢٧.٤	—	بنزويراس
٢٤٤١١٨٥	٢٤٤١١٨٥	—	—	ونفرشلال
٨٧.٩٣٤	٨٧.٩٣٤	—	—	
٣.٦٨١٦٦٣	٦٨٥٤٤١	٥٤٥٤٥٩٣	١٨٣٧٢٩٢٩	المجموع

وفي سنة ١٩٧٥ وسعت الامارات العربية المتحدة من مبيعاتها من بترول المشاركة في السوق الدولية وخارج نطاق احتكارات شركات البترول الرئيسية . وقد نجحت في تسويق ثلث حصتها من بترول المشاركة باسعار بلغت ٩٢٪ من السعر المعلن . كما أعلنت بيع الثلثين الاخرين الى شركات البترول الاجنبية بالسعر نفسه .

ويبين الجدول التالي كميات البترول التي تم تسويقها خارج نطاق الشركات الكبرى صاحبة الامتياز وجنسيات الشركات التي اشترت البترول وذلك في سنة ١٩٧٥ .



الجموع	كمية البترول بالبراميل	جنسيتها	الشركة
أم الشيف	زاكسم	مريسلن	
٧٧٨٤.٥١	—	٧٧٨٤.٥١	مصفاء باكستان
٣٣.٥٢٣٠	—	٣٣.٥٢٣٠	المصفاء الشرقية
٨٠٠٧٣٢٩	١٢٦٩١٨١	٥٢٤٨١٣٥	البترول الهندي
٤٣٥.٥٢٤	—	٤٣٥.٥٢٤	المصفاء المتحدة
٨١.٥٢٠.١	٨١.٥٢٠.١	—	كلارك
١١١.١٣٢٥	٣١٠.٢١٦	٨٠.١١.٩	شركة الخليج
٢٠٠٠.٢٨	—	٢٠٠٠.٢٨	اميرادا هيس
٦٥٥٣٢٩٧	—	—	بتروبراس
٥١٢.٦٩٨٥	١٢٤٧٤٥٩٨	٣.٦٨٩.٧٧	الجموع

وفي سنة ١٩٧٦ تمكنت الحكومة من تسويق نصف حصتها (٣٠ ٪ من مجموع الانتاج العام) في السوق البترولية العالمية وخارج نطاق شركات البترول الكبرى . حيث تعاقدت عشرون شركة من مختلف الجنسيات على شراء هذا الجزء من حصة الحكومة (١) . اما الجزء الباقي فقد أعيد بيعه الى شركات البترول العاملة في البلاد وذلك بسعر السوق والبالغ ٩٣ ٪ من السعر المعلن على أن يتم دفع السعر خلال ستين يوما من استلام الشحنة من البترول الخام . وهذه الشروط هي نفسها التي بيع بها الى الشركات العشرين الالفية الذكر .



(١) كان من الممكن ان تسوق الحكومة كمية اكبر الا انها قررت ان تدخل السوق البترولية بالتدريج ، وهي لذلك تسوق معظم حصتها لسنة ١٩٧٧ خارج نطاق شركات البترول الكبرى .

وفيما يلي جدول بالشركات التي اشترت نصف حصة الحكومة
خلال سنة ١٩٧٦ .

اسم الشركة	جنسيتها	كثبة البترول بليون برميل يوميا	المجموع
		مليون	ر.ك.م
شركة الصناعات المتحدة	لبنانية	١٠٠٠	—
كلارك	لبنانية	—	٢٠٠٠
شركة الخليج	لبنانية	٥٥٠٠	٢٠٠٠
ليزاداميس	لبنانية	٤٠٠٠	—
اتحاد	لبنانية	٢٠٠٠	—
سيبي سيريس	لبنانية	١٥٠٠	—
كوك	لبنانية	١٠٠٠	—
بتروبراس	برازيلية	—	٢٠٠٠
بكتان	باكستاني	—	٢٠٠٠
الهند	الهند	١٤٠٠	٦٠٠٠
سي لوتو	پاكستانية	—	١٠٠٠
شوا	پاكستانية	١٠٠٠	—
مستويشي	پاكستانية	٥٠٠	١٥٠٠
ايفي ميسوي	پاكستانية	—	١٠٠٠
جاپان لاين (١)	پاكستانية	٢٠٠٠	—
ايمكسي	اللقيا الغربية	٢٠٠٠	—
يونين واين انج	اللقيا الغربية	٢٠٠٠	—
سي اف بي	فرنسية	٢٠٠٠	—
لوكي لويل	سويدية	—	١٢٠٠
بنغلاديش	بنغلاديشي	—	—
المجموع		٢٩٠٠٠	٧٠٠٠
		٤٨٠٠٠	٤١٧٠٠٠

- (١) للشركة هذه الحق في طلب زيادة الكمية التي تشتريها الى ٦٠ ألف برميل في اليوم وذلك حسب الاتفاقية المبرمة مع شركة بترول ابو ظبي الوطنية .
- (٢) بلغ مجموع ما تم تسويته الى الشركات المشرين المذكورة أعلاه ١٥٥ مليون برميل في سنة ١٩٧٦ .

المبحث الرابع

الغاز الطبيعي

يحتل الغاز الطبيعي أهمية كبيرة كمصدر من مصادر الطاقة الهامة .
وإذا كان العصر الحالي يطلق عليه عصر البترول فإن العصر القادم ولا
شك سيطلق عليه عصر الغاز ، والغاز الطبيعي هو عبارة عن مواد
هيدروكربونية في صورتها الغازية والتي يشكل البترول صورتها السائلة ،
ويوجد معه في معظم حقول البترول ، وينتج معه ويسمى الغاز المصاحب
Associated Gas كما انه قد يوجد في حقول مستقلة عن حقول البترول
ويسمى الغاز غير المصاحب (Non-associated Gas) أو (Gas Cap)
والغاز الطبيعي يدخل آتافا من الصناعات البتروكيمياوية شأنه في
ذلك شأن البترول . كما أن للغاز الطبيعي شأن البترول أيضا مشتقاته
المتعددة .

والامارات العربية المتحدة من الاقطار الغازية الاولى فهي تأتي في
المرتبة الثالثة في العالم بالنسبة لاحتياطها من الغاز بعد الاتحاد السوفيتي
وايران . ومع أن الغاز الطبيعي في الامارات العربية المتحدة لم يصنع بعد
نظرا لدخول الامارات نادي الدول الغازية مؤخرا الا انه قد بوشر في وضع
الدراسات الكفيلة بتصنيع هذه الثروة الطبيعية كما ان امارة ابو ظبي
قد بدأت بتصنيع الغاز المصاحب في الحقول البحرية وذلك باقامة مصنع
تسييل الغاز الكبير في جزيرة داس .

وستبحث فيما يلي الغاز الطبيعي في الامارات المختلفة :

١ - إمارة أبوظبي :

تحتل إمارة أبوظبي أهمية كبرى في مجال انتاج واحتياطي الغاز الطبيعي شأنها في ذلك شأن أهميتها في مجال البترول الخام . اذ تنتج من الغاز الطبيعي اكثر من ٩٠ ٪ من انتاج الإمارات العربية المتحدة كما ان احتياطياتها منه يبلغ اكثر من ٩٠ ٪ من مجموع احتياطي هذه الإمارات .

وتنتج أبوظبي الغاز من جميع الحقول المنتجة سواء البحرية او البرية منها .

وفيما يلي تفاصيل بانتاج الغاز الطبيعي من الحقول المختلفة :-

١ - حقل أم الشيف :

وهو من حقول البترول البحرية وهو ضمن امتياز شركة مناطق أبوظبي البحرية (ابا) . ويوجد الغاز الطبيعي في هذا الحقل مختلطاً مع البترول كما يوجد في طبقات مستقلة (Gas Cap) . والغاز المنتج من حقل أم الشيف في الوقت الحاضر هو غاز مصاحب ينتج من البترول الخام ، ويتم حرقه بعد أن يعزل عنه الا ان حكومة أبوظبي قد أنشأت مصنع أسالة الغاز في جزيرة داس وذلك لعدم اهدار هذه الثروة الوطنية عن طريق حرقها . ويبين الجدول التالي كميات الغاز الطبيعي التي أنتجت من حقل أم الشيف بملايين الاقدام المكعبة .

يبين الجدول التالي كميات الغاز المنتجة من حقل أم الشيف

(١٩٦٢ - ١٩٧٥)

السنة	الانتاج الكلي بملايين الاقدام المكعبة	الانتاج اليومي بملايين الاقدام المكعبة
١٩٦٢	٧٩٠٠	٢١
١٩٦٣	٢٢٣٩٠	٦٤
١٩٦٤	٣١٤٢٥	٨٦
١٩٦٥	٤٧٩٢٧	١٣١
١٩٦٦	٥٢٤٢٢	١٤٣
١٩٦٧	٥٤٠٣٦	١٤٨
١٩٦٨	٤٩٧١٦	١٣٦
١٩٦٩	٤٠١٤٩	١١٠
١٩٧٠	٣٩٩٥١	١٠٩
١٩٧١	٥٢٤٥٩	١٤٣
١٩٧٢	٧٤٢٩٢	٢٠٤
١٩٧٣	١٠٠٦١٤	٢٧٥
١٩٧٤	٨٧٥٤٩	٢٤٠
١٩٧٥	٨١٣٠٠	٢٢٣

ب - حقل زاكم :

بالاضافة الى حقل ام الشيف فان حقل زاكم وهو حقل بنرولي كبير ينتج الغاز الطبيعي مع انتاج البترول حيث يتم حرق هذا الغاز (الغاز المصاحب) بعد فصله عن البترول وسيُنقل الغاز المنتج من حقل زاكم شأنه شأن الغاز المنتج من حقل ام الشيف الى مصنع الغاز السائل في جزيرة داس بعد ان ينجز هذا المصنع في نهاية سنة ١٩٧٦ .

ويبين الجدول التالي كميات الغاز التي انتجت من حقل زاكم وتم حرق معظمها ما عدا كميات بسيطة استخدمت في أغراض الشركة .

السنة	الانتاج الكلي	معدل الانتاج اليومي مليون قدم مكعب
١٩٦٧	٥٤٦٧	١٤
١٩٦٨	٤٠٣٠٥	١١٠
١٩٦٩	٦١٦٤٩	١٦٨
١٩٧٠	٧٠١١٣	١٩٢
١٩٧١	١٠٢١٧٠	٢٨٢
١٩٧٢	١١٠٤١٣	٣٠٢
١٩٧٣	١١٩٠٠٧	٣٢٦
١٩٧٤	٩٠٠٠٧	٢٤٦
١٩٧٥	٦٨٣٩٠	١٨٧

ج - حقل بلب :

هو من اهم الحقول الفازية في امارة أبو ظبي اذ يوجد به الغاز المصاحب والغاز غير المصاحب ويعتبر هذا الحقل من اكبر حقول الغاز في العالم ، اذ يزيد احتياطيه من الغاز الطبيعي عن مائة مليون مليون (تريليون) قدم مكعب . ولم يستغل هذا الحقل حتى الان ذلك لان حكومة أبو ظبي تعتبره احتياطيا ضخما لاقتصادها سيتم تصنيعه في المستقبل بعد ان يصنع الغاز المصاحب في هذا الحقل وفي الحقول الاخرى .

وفي الجدول التالي يتضح لنا كميات الغاز المصاحب التي تم انتاجها من حقل بلب وقد احرق معظمها في حين استخدمت الحكومة جزءا من هذا الغاز من اجل تشغيل محطات الكهرباء ومحطات تقطير المياه للعاصمة أبو ظبي ، وذلك عن طريق خطين من انابيب الغاز ممتد بين الحقل ومدينة أبو ظبي كما ان الشركة استعملت كميات من غاز بلب لاجراض عملياتها .

انتاج حقل باب من الغاز الطبيعي (١٩٦٤ - ١٩٧٥)
(مليون قدم مكعب)

السنة	استعمال الشركة	استعمال الحكومة	الحرق	المجموع
١٩٦٤	٦٤١٥	—	٤٦٧٧٣	٥٣١٨٨
١٩٦٥	٦٤٢٢	—	٥٢٤٣٨	٥٨٨٦٠
١٩٦٦	٧٦٨٢	—	٥٣٦٦٦	٦١٣٤٨
١٩٦٧	٧١١٦	—	٤٧٧٤٣	٥٤٨٥٩
١٩٦٨	٨٠٠١	—	٢٨٧٨٣	٤٦٧٨٤
١٩٦٩	٧٨٦٣	—	٥٢٠٤٧	٦٠٩١٠
١٩٧٠	٧٩٣٧	٦٢٩	٦٥٢٥٢	٧٣٨١٨
١٩٧١	١٠٢٥١	٣٨٢٩	٦٧٢٥٨	٨١٣٣٨
١٩٧٢	٩٧٣٥	٤٧٢٤	٦٢٦٠٣	٧٧٠٦٢
١٩٧٣	١١٥٣٠	٧٥٠٤	٤٥٧٥٢	٦٣٧٨٦
١٩٧٤	٥٨٢٤	٧٠٦٠	٤٠٢٢٧	٥٣١١١
١٩٧٥	—	٥٩٣٣	—	٤٣٣٩١

د - حقل بو حصا :

وهو الحقل الثاني في المنطق البرية بالنسبة لاهميته من ناحية الغاز الطبيعي وينتج الغاز الطبيعي من حقل بو حصا من طبقات الشيبة والثامة (ب) . .

وبين الجدول التالي كميات الغاز الطبيعي التي انتجت من حقل بو حصا وتم حرق معظمها وذلك ببلايين الاقدام المكعبة .

انتاج حقل بو حسا من الغاز الطبيعي (١٩٦٤ — ١٩٧٥)
(مليون قدم مكعب)

السنة	لاستعمال الشركة	للحرق	المجموع
١٩٦٤	—	—	—
١٩٦٥	٣٩٨٠	١٦٦٠.٨	٢٠٥٨٨
١٩٦٦	٦٨٠٠	٣٣٣٤٠	٤٠١٤٠
١٩٦٧	٦٨٤٢	٣٧٩١٤	٤٤٧٥٦
١٩٦٨	١٢٥٧٦	٥٢٣٣١	٦٤٩٠٧
١٩٦٩	١٢٢٥٠	٥٨٨٨٣	٧١١٣٣
١٩٧٠	١٤٢٣٥	٦٨٠٨٨	٨٢٣٢٣
١٩٧١	٢٠٦٧٠	١٠٦٤٨٧	١٢٧١٥٧
١٩٧٢	٢٠٧٩٦	١١٢١١٦	١٣٢٩١٢
١٩٧٣	٢٢٠٦١	١٧٤٤٧٨	١٩٦٥٣٩
١٩٧٤	١٧٧٦٥	١١٧٠٤٩	١٣٤٨١٤
١٩٧٥	١٨٣١٥	١١٨٦٨٥	١٣٧٠٠٠

هـ — حقل المصعب :

وهو من الحقول البرية الهامة بالنسبة للغاز كما هو بالنسبة للبترول . وقد بدأ الانتاج من هذا الحقل مؤخرا وذلك في سنة ١٩٧٣ . وينتج الغاز الطبيعي من حقل المصعب من طبقات الثمامة (أ) و (ب) و (ج) ، وقد تم حرق معظم الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي من حقل المصعب ما عدا بعض الكميات التي استخدمتها الشركة لأغراضها . ويبين الجدول التالي كميات الغاز المنتجة من حقل المصعب بملايين الاقدام المكعبة .

انتاج حقل الحمص من الفاز الطبيعي (١٩٧٣ - ١٩٧٥)
(بملايين الاقدام المكعبة)

للسنة	لاستعمال الشركة	للصرف	المجموع
١٩٧٣		١٦٦٨	١٦٦٨
١٩٧٤	٢٢٣٦٩	٩١٤٢١	١١٣٧٩٠
١٩٧٥	٨٧٢	٩٣٧٦٧	٩٤٦٣٩

و - الحقول الاخرى :

بالاضافة الى الحقول الرئيسية المذكورة اعلاه فان الفاز الطبيعي
ايضا ينتج من كل من حقل أبو البخوش والبندق ومبرز .
والجدول التالي يبين معدل انتاج الفاز من حقل أبو البخوش وحقل
البندق وحقل مبرز بملايين الاقدام المكعبة .

انتاج الحقول الاخرى من الفاز الطبيعي (١٩٧٣ - ١٩٧٥)
(مليون قدم مكعب)

السنة	أبو البخوش	البندق	مبرز	المجموع
١٩٧٣	—	—	٤٨٦	٤٨٦
١٩٧٤	—	—	١٠١٧٠	١٠١٧٠
١٩٧٥	٩٥٧٨	٢٨٦	٣٠٧٩	١٢٠٩٣٤

هذا ويبين الجدول التالي مجموع انتاج الفاز من جميع حقول
أبو ظبي بملايين الاقدام المكعبة .

المجموع الكلي المنتج من حقول أبو ظبي البرية والبحرية

(١٩٦٤ - ١٩٧٥)

(مليون قدم مكعب)

السنة	مجموع الانتاج السنوي	مجموع الانتاج اليومي
١٩٦٤	٨٤٦١٣	٢٣٢
١٩٦٥	١٢٧٣٧٥	٣٤٩
١٩٦٦	١٥٧٩١٠	٤٣٣
١٩٦٧	١٥٩١١٧	٤٣٦
١٩٦٨	١٩٢٧١٢	٥٢٨
١٩٦٩	٢٣٣٨٤١	٦٤١
١٩٧٠	٢٦٦٧٠٠	٧٢٩
١٩٧١	٣٦٤١٠٠	٩٦٨
١٩٧٢	٣٩٣٢٠٠	١٠٧٧
١٩٧٣	٤٨٠٤٢٨	١٣١٦
١٩٧٤	٤٥٩٣٨٢	١٢٥٩
١٩٧٥	٤٣٨٢٣٢	١٢٠١
المجموع	٣٣٥٧١٢٠	

٢ - الإمارات الأخرى :

تأتي إمارة دبي في المكانة الثانية بالنسبة لإنتاج الغاز الطبيعي وذلك بعد إمارة أبو ظبي وينتج من حقول دبي البحرية الغاز المصاحب بمعدل ٨٠ مليون قدم مكعب يوميا وذلك من حقل فاتح .
وينتج كذلك من إمارة الشارقة الغاز الطبيعي المصاحب من حقول مبارك وذلك بمعدل تقريبي يومي قدره ٣٠ مليون قدم مكعب .

مشاريع الغاز الطبيعي في الإمارات العربية المتحدة :-

توجد في الإمارات العربية المتحدة خطة للبدء نورا بتصنيع الغاز الطبيعي المصاحب والذي يتم انتاجه عرضا مع انتاج البترول ، وذلك حتى يوقف هدر هذه الثروة الوطنية وقد بوشر فعلا في اقامة بعض مشاريع الغاز بعضها من أجل سد حاجة الاستهلاك المحلي من الغاز وبعضها الآخر للتصدير .

واهم مشاريع الغاز في الإمارات العربية المتحدة هي :-

١ - مشروع الغاز المسائل في جزيرة داس :-

في سنة ١٩٧٢ اتفقت مجموعة من خمس شركات من أبو ظبي وبريطانيا وفرنسا واليابان على تنفيذ مشروع بناء معمل لتسييل الغاز المصاحب المنتج من الحقول البحرية ليكون من أحدث المصانع من

نوعه في العالم . واسمت هذه الشركات شركة فيها بينها وسجلتها باسم شركة أبو ظبي لتسييل الغاز المحدودة ، وقد اختيرت جزيرة داس ليتم عليها إقامة هذا المصنع وسوف ينتج هذا المصنع عند اكتماله ثلاثة ملايين طن من الغاز المسيل سنويا تصدر الى اليابان ، حيث تم التعاقد على شرائه من قبل شركة طوكيو للطاقة الكهربائية (توكو) وسيسهم هذا المشروع في تلبية جزء من احتياجات اليابان المتزايدة الى الطاقة وخاصة الطاقة الخالية من عناصر التلوث .

ويتألف المصنع من مجموعتين متماثلتين من اجهزة التصنيع تقام احدهما بموازاة الاخرى وقد أعد تصميم هاتين المجموعتين بحيث يمكن اجراء اعمال الصيانة اللازمة لاي منهما بصورة مألونة ودون أن تعطل الاخرى عن العمل .

والوحدة الاساسية في كل من مجموعتي اجهزة التصنيع هي وحدة التسييل التي تضم مبدلا للحرارة يبلغ ارتفاعه حوالي ١٨٠ قدما ووزنه ٢٠٠ طن وهنا يجري تبريد الغاز الى ١٦٠ درجة مئوية تحت الصفر ، ليصبح صالحا للخرن تحت الضغط الجوي ثم يخزن الغاز المسيل في صهريجين سعة كل منهما (١٥٠.٠٠٠) متر مكعب وهما اكبر صهريجين في العالم لخرن الغاز المسيل وسوف ينتج مصنع الغاز السائل بالإضافة الى الغاز الطبيعي المسيل وغاز البترول المسيل والمالفة حوالي ثلاثة ملايين طن سنويا ما يقارب من ٢٢٠ ألف طن من المقطرات الخفيفة و (٢٣٠) ألف من حبيبات الكبريت كنتاج عرضي .

وجميع المنتجات المسالفة الذكر يتم شحنها على ناقلات خاصة
بنيت لهذا الغرض لتقطع مسافة (٦٥٠٠) ميل الى اليابان .

هذا وقد زينت حصة أبو ظبي في شركة أبو ظبي لتسييل الغاز من
٢٥٪ الى ٥١٪ وذلك منذ بداية سنة ١٩٧٤ . ومن المؤمل ان يبدأ
مصنع الغاز في العمل في بداية عام ١٩٧٧ .

ومن المحتمل ان تصل تكاليف بناء المعمل فقط في جزيرة داس الى
٦٠٠ مليون دولار في حين تقدر قيمة ناقلات الغاز التي بنيت لنقل انتاج
هذا المصنع بين جزيرة داس واليابان بحوالي ٤٢٠ مليون دولار (٦
ناقلات قيمة الواحدة حوالي ٧٠ مليون دولار) . كما ان شركة
كهرباء طوكيو قد اقامت منشآت لاستلام منتجات الغاز كلفتها حوالي
٥٠٠ مليون دولار . وعليه فان الكلفة الاجمالية لمشروع الغاز الذي
تتولاه شركة أبو ظبي للغاز المسال سيكلف حوالي ١٥٢٠ مليون
دولار .

٢ - مشروع غاز الرويس :-

وسيقوم هذا المشروع بتصنيع الغاز المسال المنتج من الحقول
البرية في اماره أبو ظبي . وسيقام هذا المشروع في منطقة الرويس
بالقرب من جبل الظنة ومن المحتمل ان يكلف هذا المشروع اكثر من
١٥٠٠ مليون دولار ، هذا وقد انتهت المفاوضات بين حكومة أبو ظبي
وشركة نفط أبو ظبي المحدودة حول الخطوط الاساسية للمشروع

ويجري الآن اعداد الاتفاقيات التفصيلية لهذا المشروع وسيكون لحكومة ابو ظبي ٧٠٪ من رأس المال . ومن المؤمل ان ينتهي العمل في هذا المشروع قبل سنة ١٩٨٠ .

٣ - مشروع غاز دبي :-

تنوي امارة دبي اقامة مشروع لاستخلاص (L.P.G.) من غازها المصاحب والمنتج من حقل فاتح . وقد حصلت شركة سننج ديل الكندية على امتياز لاقامة هذا المصنع والذي ستشارك فيه حكومة دبي . وسيصنع هذا المصنع ما مجموعه ٨٠ مليون قدم مكعب يوميا من الغاز المصاحب وبعد استخلاص الـ (L.P.G.) سوف تأخذ حكومة دبي المنتجات الجافة للغاز لحرقها في مصهر الألمنيوم الذي تقوم ببنائه في الوقت الحاضر .

٤ - مصنع تعبئة الغاز المسائل :-

كلفت امارة ابو ظبي تعتمد في سد حاجتها من الغاز المسائل على ما تستورده من الخارج في الوقت الذي تعتبر ابو ظبي من الدول الفائزة الاولى في العالم . ولأجل سد حاجة السوق المحلية لامارة ابو ظبي من الغاز المسائل فقد تم التعاقد بين دائرة البترول في ابو ظبي واحدى الشركات الفرنسية (سبي باينول) لاتشاء مصنع لتعبئة الغاز المسائل بالقرب من مدينة ابو ظبي .

وما هو معروف ان المكونين الاساسيين لما يعرف بالبيوتاجاز هما غاز البروبان والبيوتان حيث يتم تعبئة الغاز من الخليطين في اسطوانات بغرض استعماله في الاغراض المنزلية والصناعية وذلك لسهولة اسالتها ونقلها تحت ضغط بسيط بالاسطوانات المعروفة .

وسيستخلص غاز البروبان والبيوتان من مجموعة الغازات التي سيتم نقلها من منطقة حقل حبشان الى محطات توليد الكهرباء بأبو ظبي وذلك عبر خط الانابيب الذي يبلغ طوله ١٢٠ كم وذلك لتوفير الطاقة اللازمة لهذه المحطات بعد فصل الكبريت منها في محطة تحلية الغاز التي تقع قرب المشروع خلف جسر المقطع على طريق أبو ظبي العين .

وسيقوم المصنع بمعالجة ٣٥٠.٠٠٠ متر مكعب من الغازات يوميا . يستخلص منها حوالي ٢٨ طن من البروبان والبيوتان يوميا وذلك طبقا لما تحتويه هذه الغازات من البروبان والبيوتان وسوف يغطي هذا المشروع الحاجة الاستهلاكية خلال السنتين الاولى والثانية بعد تشغيله الحد الأدنى من استهلاك دولة الامارات العربية المتحدة من الغاز المنزلي الذي يتم استيراده في الوقت الحاضر من الخارج .

وبما ان المشروع يقع قرب مصفاة أم النار فان هذه المصفاة سوف تزوده بحوالي ٢٥ طن من فائض انتاجها من الغاز مما سيؤدي الى رفع الطاقة الانتاجية من الغاز السائل في هذا المصنع الى ٥٣ طن في اليوم .

دائرة البترول .	الجهة المنفذة :
٢٥٠.٠٠٠ درهم .	تكلفة المشروع :
هيئة كيلوج العالمية .	الاستشاريون :
شركة سبي بلاتينول الفرنسية .	المقاولون :
٢٨ طن من الغاز السائل باليوم .	الطاقة الانتاجية :
١٢ شهرا .	فترة الانتشاء :
٨٢ .	القوة العاملة :
١٨٠٠٠ متر مربع .	مساحة المشروع :

وفيما يلي جدول باحتياطي الامارات العربية المتحدة من الغاز الطبيعي وهي تنشر لأول مرة وقد حصل عليها المؤلف من مصادره الخاصة .

الامارة	الشركة	مجموع الغاز المصاحب بملايين الاقدام المكعبة
أبو ظبي	شركة نفط أبو ظبي المحدودة	١٤٠
	شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة	١٠٠
	شركات أخرى (أبو البخوش) والياباتية والبنديق وأرزنة)	١٠
	مجموع أبو ظبي —	٢٥٠
دبي	شركة نفط دبي	٥
	شركة نفط الهلال	٢
	امارات أخرى	٣
المجموع الكلي —		٢٦٠

ملاحظة :

أرقام احتياطي الامارات الاخرى عدا أبو ظبي هي تقديرية .

احتياطي العالم من الغاز الطبيعي لسنة ١٩٧٥، ١٠

اسم المنطقة أو القارة	احتياطي الغاز بملايين الملايين من الاقدام المكعبة
شمال امريكا	
الولايات المتحدة	٢٥٠
كندا	٥٢٥
المكسيك	١٥
امريكا الجنوبية والبحر الكاريبي	٨٥٢
الشرق الاوسط	
ايران	٣٣٠
السعودية	٥٥
الكويت	٣٢
العراق	٢٧٥
الامارات العربية المتحدة	(٢)٢٦٠
قطر أخرى	٢٨٢
الدول الاشتراكية	
الاتحاد السوفيتي	٨١٢
الصين	٢٥
قطر أخرى	٩
دول الباسفيك	١١٥٩
أوروبا	٢٠٢٨
افريقيا	٣١٥

Oil and Gas Journal

(١) المصدر :

Pages 108-109 Dec. 30, 1974

(٢) مصطلحنا الخاصة .

الفصل الرابع

الإمارات العربية المتحدة والتكتلات البروتية

المبحث الأول: منظمة الخطوط الجوية للبترول
"أوبيك"

المبحث الثاني: منظمة الخطوط العربية للبترول
"أوبيك"

قبل الحديث عن الامارات العربية والتكامل البترولي لا بد من التطرق الى التكامل وطبيعته والمراحل التي مر بها . ولا يسهل المتبع للصناعة البترولية الا ان يلاحظ مدى ملازمة روح التكامل لها ، سواء من حيث مراحلها او من حيث أطراف علاقتها وهذا راجع الى طبيعة السوق البترولية التي تختلف عن كثير من اسواق المواد الاولية الاخرى والتي تتميز بكونها سوق احتكار القلة (١) . والتي تعرف ايضا بسوق منافسة القلة اي ان قلة من المنتجين يتنافسون في الانتاج . فقد كانت ثمان شركات كبرى تسيطر على السوق البترولية في شتى انحاء العالم سيطرة تكاد تكون كاملة .

وهذه الشركات تسيطر كذلك على مختلف مراحل الصناعة البترولية من استكشاف و انتاج ونقل وتكرير وتسويق .

ونلاحظ من ناحية ثانية ان الدول الرئيسية المصدرة للبترول وهي ثلاث عشرة دولة (اعضاء منظمة الاوبك) والتي برزت كطرف رئيسي في السوق البترولية خاصة بعد قيام هذه المنظمة ، ينطبق عليها ايضا صفة احتكار القلة .

ومن جهة ثالثة فان الدول المستهلكة الرئيسية (امريكا والدول الاوروبية واليابان) محدودة العدد وقد اتشأت فيما بينها — عدا فرنسا — الوكالة الدولية للطاقة وبذلك تشكل الحلقة الثالثة في مجال التكامل البترولي .

(١) موقع سعيد الحنية — الاوبك والصناعة البترولية ص ٢٥ .

يمكننا في ضوء هذا الوضع السابق الذكر ان نقسم التكتل في مجال صناعة البترول الى ثلاثة انواع هي :-
اولا : تكتل شركات البترول العالمية .
ثانيا : تكتل الدول المصدرة للبترول .
ثالثا : تكتل الدول الرئيسية المستهلكة للبترول .

اولا : تكتل شركات البترول العالمية :-

رغم الحداثة النسبية للصناعة البترولية التي لم تبدأ الا بعد منتصف القرن التاسع عشر فقد انفردت هذه الصناعة بعوامل ذات طبيعة معينة تؤثر عليها وتوجه احداثها بل وتغير مجرياتها ، ولعل أهم ظاهرة يلاحظها الدارس للصناعة البترولية هي الاتجاه نحو التكتل ، هذا التكتل الذي يتناول تبعا للظروف السائدة في الهيكل العام للصناعة .

وقد بدأت صناعة البترول في عام ١٨٥٩ بكتشاف ادوين دريك لبئر البترول في تيتوسفيل بولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة ، ثم نمت هذه الصناعة كجزء لا يتجزأ من الاقتصاد الأمريكي الذي أخذ في النمو بصورة ملحوظة عقب الحرب الاهلية الأمريكية والذي ببذنه تحول اقتصاد الولايات المتحدة من اقتصاد زراعي بدائي الى اقتصاد صناعي متطور .

وكانت صناعة البترول الأمريكية أول صناعة أمريكية تغزو منتجاتها الاسواق الخارجية . (١) وبلغت تلك الصادرات في الفترة ما بين منتصف

(١) د. مصطفى خليل - تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمي .
منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٧٠ - ص (٢١) .

الستينيات في القرن الماضي ومطلع القرن العشرين ما بين ٦٠٪ - ٧٥٪ من الانتاج القومي الامريكي . وقد استطاعت صناعة البترول الامريكية بفضل اتساع حجم الانتاج والاستهلاك الامريكي من ايجاد تنظيم متقدم ينظم مراحل الصناعة البترولية المختلفة ، كالاقتيازات والتفقيب والانتاج والمعبور والنقل والتكرير والتوزيع ، وبهذا تمكنت صناعة البترول الامريكية من ان تضع قدما راسخة وسط المنافسة التجارية الدولية ، بل وان تلعب دورا قياديا في كل مرحلة من تلك المراحل .

وقد كانت اولى محاولات التكتل وخلق احتكار داخل هيكل الصناعة البترولية (١) تلك التي قام بها جون روكفلر بعد دخوله صناعة البترول بسنوات قليلة لخلق جبهة تجمع صناعة تكرير البترول تحت سيطرته لتكون بمثابة عنق الزجاجة بين مجالات أنشطة الانتاج ونقل الخام من جهة وبين مجالات التوزيع والتسويق من جهة اخرى ، ومع ان نجاح روكفلر في خطته كان جزئيا الا انه قد ارسى بذلك حجر الاساس لخلق تنظيم جبار يهدف نحو التكتل داخل صناعة البترول الامريكية بل وداخل صناعة البترول العالمية بعد ذلك ، الامر الذي مكّنه من تأسيس شركة ستاندرد ترست للبترول (The Standard Oil Trust) التي تعتبر بحق نقطة التحول الرئيسية في التنظيم الاحتكاري في مجال الصناعة البترولية داخل الولايات المتحدة وفي بدء عصر التكتلات الاقتصادية الاحتكارية الكبرى .

(١) د. مصطفى خليل - الصراع المالي على البترول ص ١٦١ .

وقد وقع اتفاقية تأسيس هذه الشركة مساهمو شركة ستاندرد أوهليو والتي كان روكفلر من أكبر المساهمين بها — وظلت هذه الاتفاقية سرا لمدة تربو على العشر سنوات(١) تمكن فيها الترتست من توسيع نشاطه وتأسيس شركات تابعة له في الولايات التي لم يكن له فيها نشاط ، حتى بلغ عدد الشركات التي يسيطر عليها الترتست ويوجه أعمالها ٤٦ شركة قدرت قيمة أصولها في ديسمبر ١٨٩٩ بمبلغ ٢٩٤مليون دولار(٢) ونهريا من قرار المحكمة العليا لولاية أوهليو لتحريم استمرار شركة ستاندرد أوهليو ضمن اتفاقية الترتست وخشية من تفكك الأمور واحتمال صدور احكام جديدة اجتمع مديرو ستاندرد نيوجيرسي للبتترول وقرروا دعوة الجمعية العمومية للمساهمين لتعديل قانون تأسيس هذه الشركة لتحويلها الى شركة قابضة لمجموعة شركات ستاندرد ورفع رأس مالها من ١٠ الى ١١٠ مليون دولار ، وبذلك آلت ملكية أسهم جميع شركات ستاندرد ترست الى ستاندرد نيوجيرسي .

وتكمن أهمية شركة ستاندرد نيوجيرسي للبتترول في انها كانت أول مؤسسة تمارس الاحتكار عن دراسة وعي كاملين وفقا لمخطط مرسوم وذلك بالاستعانة بالخبراء المتخصصين في مجالات الصناعة المختلفة وبتجميع رجال الأعمال القادرين على مسك زمام الأمور وتوجيهها الوجهة التي تخدم مصالح المساهمين في الشركة كذلك فقد كانت ستاندرد أول من أوجد أسلوب الاسعار المعلنة من طرف الشركات بغض النظر عن المنتجين وعوامل السوق وكان ذلك حين أعلن

(٢) المرجع السابق ص ٢٢٥ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٢٦ - ٢٤٧ .

(Joseph Seep) (١) جوزيف زيب مندوب مشتريات شركة ستاندرد في مناطق الانتاج في ٢٣ يناير ١٨٩٥ أن شركته ستعمل نظام مشترياتها ابتداء من ذلك التاريخ ، وأنها ستدفع في جميع مشترياتها لل خام سمسرا يكون متشيا لما تسمح به الاسواق العالمية وأنه سيعمل من مكتبه الاسعار اليومية لل خام ويذلك بدأت ستاندرد تحدد اسعار الخام طبقا لما تفرضه يوميا من اسعار معلنة (Posted Prices) وأبطلت نظام الشراء بالاسعار التي يحددها العرض والطلب في بورصة البترول ، ومنذ ذلك التاريخ لم يعد في الولايات المتحدة بورصة للتعامل في خام البترول وأصبح سعر الخام يحدده كبار المشتريين عن طريق السعر المعلن الذي يقبلون دفعه ثمنا لل خام (٢) . وهو النظام الذي ظل سائدا الى عهد قريب مع تعديلات لا تمس جوهره . وفي الوقت الذي بدأت فيه أحلام روكفلر في التحقق بخلق امبراطورية احتكارية داخل الولايات المتحدة تهيئا للتوسع والاطلاق الى العالم الخارجي ، كانت هناك امبراطورية أخرى تحت التأسيس وفي طور المفاوضات والانشاء وتكونت بالفعل عام ١٩٠٧ عندما أعلن دمج شركة شل التي كانت تحت ادارة ماركوس صلوويل مع الشركة الهولندية والتي كانت تحت ادارة هنري ديترينج لتكوين « المجموعة الملكية الهولندية شل The Royal Dutch Shell Group تحت ادارة هنري ديترينج الذي كانت أحلامه الاحتكارية والتوسعية تماثل أحلام روكفلر وإن اختلف أسلوبهما

Rolf W. Hidy & Muriel E. Hidy

(١)

Pioneering in Big Business — History of Standard Oil Company
Harper 1955, Page 279

(٢) د. مصطفى خليل تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمي ص ٥٦٠ — ٥٦١ .

وبقدر ما كان روكفلر يولي(١) الاهتمام الأكبر لاحتساح الاسواق بخلق المنافسة القوية واعلان حرب الاسعار ، لطرد منافسيه واحدا تلو الآخر اعتمادا على قوته المالية ، فقد كان اهتمام ديترينج الرئيسي هو ايضا احتساح الاسواق بقتل المنافسة وتحقيق أكبر ربح ممكن بالتعاون مع الشركات الأخرى للحد من المنافسة . وقد تمكن ديترينج من تنظيم المجموعة الهولندية الملكية شل بسرعة كبيرة وقام بتطوير الحقول الجديدة في رومانيا وفي عام ١٩١٣ تمكن من شراء حقول البترول الروسية عندما قررت عائلة روتشيلد التخلي عنها . وفي عام ١٩١٤ بدأ شراء حقول البترول في أمريكا وقد كانت أكثر ضربات ديترينج نجاحا(٢) عندما قرر شراء حقوق الاستكشاف في فنزويلا من شركة جنرال اسفالت الأمريكية مقابل مليون دولار ثم اتضحت أهمية هذه الصفقة عندما قررت روسيا بعد الثورة البلشفية مصادرة شركة شل وجميع الشركات الغربية . فقد تمكن الإنتاج الفنزويلي من امداد الاسواق الأوروبية بحاجاتها من الخام بدلا من اعتمادها التام على الإنتاج الأمريكي .

Christopher Tugendhat — Oil the Biggest Business p. 44.

(١)

(٢) المرجع السابق ص ٥٨ .

وتكونت الامبراطورية البترولية الثالثة في ٢٨ مايو ١٩٠١ عندما منح شاه ايران حينذاك امتيازاً لاستغلال البترول في مساحة تزيد على ٤٨٠ ألف ميل مربع (اي كل ايران باستثناء المناطق الخمس الشمالية والمجاورة للحدود الروسية) للبريطاني ويليام نوكسي دارسي ، مع اعفاء الامتياز من اية ضرائب حكومية لمدة ستين سنة مقابل أن يحصل الشاه على عشرين ألف جنيه استرليني نقداً وعلى اسهم قيمتها عشرون ألف جنيه أخرى وعلى ١٦٪ من الارباح .

وبقدر ما عانى دارسي في البداية من صعوبات مالية وعملية الا انه قد ثبت في النهاية أن الخاتمة كانت تستحق كل ما بذل فيها عندما تدفق البترول من بئر مسجد سليمان في ٢٦ مايو ١٩٠٨ ليسجل التاريخ تأسيس الشركة الانتجو فارسية للبترول (التي تغير اسمها عام ١٩٣٥ الى الشركة الانتجو ايرانية للبترول ثم تغير عام ١٩٥٤ الى الشركة البريطانية للبترول) وقد كان اتجاه البحرية البريطانية الى استعمال البترول كوقود للسفن الحربية بدلا من الفحم من أهم العوامل التي دفعت الحكومة البريطانية الى موازرة الشركة الانتجو فارسية حتى أن هذه الحكومة أصبحت لكبر المساهمين والشريك المسيطر في الشركة الى جانب كونها الزبون الرئيسي لها .

وهكذا يتضح كيف أن عددا محدودا جدا من الشركات كان يسيطر على الصناعة البترولية ثم ازداد العدد بعد ذلك الى سبع شركات اصطلح على تسميتها الشقيقات السبع أو العباقة السبع نظرا لاتساع عملياتها وتنوعها وتغطيتها الاقليمية والراسية لمجالات الصناعة البترولية العالمية ثم انضم اليها شركة البترول الفرنسية وهذه الشركات هي :-

(٢)		(١)		اسم الشركة	
الصل الصافي		الاصول بـملايين الدولارات		الجنسية	
١٩٧٤	١٩٦٠	١٩٧٤	١٩٦٠		
٢٤٤٣	٦٨٩	٢٥٠٨٠	١٠٠٩٠	امريكية	١ - ستانفورد اويل أوف نيوجرسي
٣٧١٥	٤٩٧	٣٠١٩٤	٨٨٧٤	هولندية / بريطانية	٢ - مجموعة رويال دتش شل
٨٠٠	٣٣٠	١٠٠٧٤	٣٨٤٣	امريكية	٣ - شركة بترول الخليج (جلد)
١٢٩٢	٣٩٢	١٢٥٩٥	٣٦٤٧	امريكية	٤ - تكساسكو
٨٤٩	٣٦٦	١٠٦٩٠	٣٧٨٢	امريكية	٥ - سوكونسي موبيل
٨٤٤	١٨٣	٩٠٧٧	٣٤٥٥	امريكية	٦ - ستانفورد اوف كاليفورنيا
١١٤٠	١٧٤	١٥٠٨٩	٢٠١٩	بريطانية	٧ - البريطانية للبترول
٢٩٤		٨٢٦٦		فرنسية	٨ - شركة البترول الفرنسية

(٢) الفصل السادس : هو الربح الذي تحتله الشركة بعد خصم مصاريف التصنيع

والتشغيل والإدارة والمخالف ومن هذا الدخل الصافي توزع الشركة الأرباح على المساهمين وتخصص الأرباح للزيادة للتوسع أو للاستثمارات الجديدة أي الأرباح المحتجزة .

(١) الأصول : كل شيء يملكه الشركة وما تستحقه لدى الآخرين . والأصول الثلاثة التراجع ، الأصول الجارية وتتكون من النقد والدين المستحقة للشركة والمخزون والأصول الثابتة وهي الموجودات من العقارات والمباني والآلات والأصول كسـة لتقوية وهي الامتيازات المسجلة كبرادات الإخراج والاسم والسمة .

ولعل نظرة سريعة لاحصائيات عام ١٩٧٤ (١) لمجموعة اكبر خمسمائة شركة في الولايات المتحدة توضح لنا مدى الارباح التي تحققتها الشركات العملاقة في الصناعة البترولية ، فبينما تحتل شركة جنرال موتورز المرتبة الاولى كأكبر شركة في الولايات المتحدة عام ١٩٧٤ من حيث حجم مبيعاتها الذي وصل الى ٣٥٨ بليون دولار . نجد أن شركة اكسون (ستاندرد أويل أوف نيوجرسي) تحتل المرتبة الثانية ويصل حجم مبيعاتها الى ٣٥٧ بليون دولار ولكنها حققت دخلا صافيا يزيد عن ٢٤٥٠ مليون دولار في الوقت الذي حققت فيه شركة جنرال موتورز دخلا صافيا قدره ٢٤٤٠ مليون دولار .

ووسط الخمسين شركة الاولى في الولايات المتحدة احتلت عشر شركات بترول امكانها بفضل نشاطها وأرباحها خارج الولايات المتحدة (٢) ، ولعل عام ١٩٧٤ هو العام الذهبي لهذه الشركات فقد عجلت الدول المصدرة للبترول على تعديل نظامها الضريبي بما يكفل لها الحصول على اكبر عائد من بترولها مما سينتج عنه الحد من الارباح الطائلة لشركات البترول العالمية .

وفيما يلي جدول بأكبر عشر شركات بترول امريكية ومكانة هذه الشركات بالنسبة للاقتصاد الامريكي :-

(١) مجلة فورشن الامريكية - عدد مايو ١٩٧٥ - ص ٢١٠ - ٢٢٢ .

(٢) نفس المصدر السابق - عدد أغسطس - ص ١٥٦ - ١٦١ .

الاصول	الدخل الصافي	المبهمات	اسم الشركة	الترتيب بين شركات البنوك البنوك البنوك	الترتيب بين شركات البنوك البنوك
(مليون دولار)					
٢٥٠٨٠	٢٤٤٣	٢٥٧٢٣	اكسون	٢	١
١٣٥٩٥	١٢٩٢	١١٤٠٧	تسكو	٩	٢
١٠٦٩٠	٨٤٩	١١٣٩٠	موبيل اويل	١٠	٣
١٠٠٧٤	٨٠٠	٨٤١٧	جلف اويل	١٢	٤
٩٠٧٧	٨٤٤	٧٧٦٢	ستانفورد اويل	١٣	٥
			ا كالفورنيا		
٧٠١٨	٥١١	٥٤١٦	ستانفورد اويل	١٩	٦
			(انديانا)		
٥٢٨١	٣٣٣	٤٨٨٤	شل اويل	٢٢	٧
٣٦٩٣	٢٤٣	٤٢١٥	كونينتنال اويل	٢٧	٨
٥١٠٩	٢٧٠	٣٩٨١	اتلانتيك ريتشيفيلد	٢٥	٩
٢٨٧١	٨٠	٣١٥٩	اوكتيدينال بنزولينوم	٤٧	١٠

ويلاحظ من الجدول السابق ان من بين هذه الشركات الامريكية
العشر ، ثلاث شركات من بين السبع التي شكلت الكارنل العالمي .

وهذه الشركات هي : شركات ستاندرد اوف نيوجرسي ، وكاليفورنيا ،
وانديانا والتي كانت في وقت ما تحت سيطرة واحدة وإدارة واحدة . وقد
يكون من المفيد هنا ان نلقي نظرة سريعة على أرباح الشركات الكبرى
في الصناعة البترولية خلال السنوات التي سبقت وأعقبت تكوين منظمة
الاويسك وذلك زيادة في الإيضاح لدور هذه الشركات في الصناعة
البترولية :



أرباح الشركات الكبرى « ١٩١٥ - ١٩٢٠ » مليون دولار

البريطانية البنترول	ستانفورد كاليفورنيا	سوكومبي	تكتاكو	الخليج	رويال داتش شل	ستانفورد نيوجيرسي	السنة
١٠٥	١٠	١٦	٦	٢٢	٢٠	٦١	١٩١٥
١٨	٤٢	٣٩	٣١	٩٢	٧٤	١٦٥	١٩٢٠
١١	٤٤	٤٢	٤٠	٣٥	٦١	١١١	١٩٢٥
٢٦	٣٨	٤٠	١٥	١٢	٥٧	٤٢	١٩٣٠
١٤	١٩	٢٣	١٧	١١	٦١	٦٣	١٩٣٥
١٥	٢٣	٣٦	٣٢	٢٢	٢٢	١٢٤	١٩٤٠
٢٩	٥٦	٤٢	٥٢	٤٥	٢٣	١٥٤	١٩٤٥
١٠٢	١٥١	١٢٨	١٤٩	١١١	٤٦	٤١١	١٩٥٠
١٢٩	٢٣١	٢٠٨	٢٦٣	٢١٨	٤٦٧	٩٠٧	١٩٥٥
١٧٤	٢٦٦	١٨٣	٣٩٢	٣٣٠	٤٩٧	٦٨٩	١٩٦٠

والجدير بالذكر أن كل هذه البيانات مأخوذة من التقارير السنوية للشركات نفسها وقد أوردت هذه الأرقام لظهور حجم الأرباح التي حققتها هذه الشركات ، مع أن العمليات المحاسبية لم تكن تعكس على أية حال

المكاسب الحقيقية وذلك لأن هذه الشركات تخفي قدرا كبيرا من أرباحها تجنباً للضرائب التي قد تتعرض لها . ففي سنة ١٩٥٢ (١) اعترفت مجموعة رويال دنش شل بأنها تغير في أساليبها الحسابية ويرجع الفرق الشاسع بين الأرباح في الأربعينات والأرباح في الخمسينات إلى أن النظام المحاسبي القديم كان يقوم على تقرير الأرباح على أساس أرباح الأسهم المخفوعة نقداً ، وهي لم تبلغ في سنة ١٩٥١ إلا ٢٠٪ فقط من صافي الأرباح الحقيقية للمجموعة .

وفي مؤتمر كنكاري في سكوطندا والذي حضره رؤساء مجموعة رويال دنش شل والآنجلو إيرانية (البريطانية للبترول الآن) وستاندرد أوف نيوجرسي (اكسون الآن) تعاهدت الشركات الثلاث فيما بينها على إبقاء حصصها في الأسواق على نفس المستوى وعلى الحد من الإنتاج وعلى إزالة الإزدواج الذي لا يفيد في الاستثمار كما اتفقت على التخلص من الزيادات في التكاليف . ويدخل مناطق منتجة جديدة إلى الصناعة البترولية في الخليج العربي وغنزويلا لجأت الشركات الثلاث إلى الخمول مع ستاندرد أوف كاليفورنيا وتكساكو والخليج وسوكونسي وشركة النفط الفرنسية في اتفاقيات مشتركة في الإنتاج والتسويق إلى الحد الذي أصبحت فيه الشركات الثمانيّة تشكل كارتيلا عالميا كبيرا يسيطر على معظم الصناعة البترولية العالمية .

(١) هوفني اركونور - الأزمة المالية للبترول .

ترجمة الدكتور عمر مكثوي - دار الكتب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٧ ص ٢٤ .

وقد سيطر عدد محدود من هذه الشركات الكبرى على معظم الصناعة البترولية في دولة الامارات العربية المتحدة الى عهد قريب (١) وذلك عندما بدأت الدولة في السير في طريق السيطرة على صناعتها البترولية تمثيا مع السياسة التي انتهجتها منظمة الاوبك في هذا المجال .

ثانيا : تكسر الدول المصدرة للبترول : —

منعما شعرت الدول المصدرة للبترول بمسدى التكتل الكارتيلي الذي يربط بين شركات البترول الكبرى والمصوبات التي تواجهها منفردة في الدفاع عن حقوقها امام هذا الكارتل الكبير . ادركت بأنه لا بد لها من ان تنظم صفها وتنسق مواقفها من القضايا البترولية التي تنهها . لقد ادركت هذه الدول انه بدون ذلك سوف تبقى في موقف ضعيف بالنسبة للمساومة مع شركات البترول العالمية ، هذه الشركات التي عمت دائما على اتباع سياسة الانفراد لكي تحقق مآربها اي أن تنفرد بكل دولة على حدة لتضغط عليها وبالتالي تملّي ما تريده من الشروط .

وعليه فقد رأت بعض الدول الرئيسية المصدرة للبترول ضرورة توحيد جبهتها في وجه كارتل الشركات بالانضواء في اطار نناد يكتل جمالية مصالحها ويمطيها قوة في المساومة . لقد نبعت فكرة التكتل بين الدول المصدرة للبترول من بين الدول العربية المصدرة للبترول

(١) انظر الفصل الثاني من الباب الثاني .

انظر الفصل الثاني من الباب الثالث .

وفلك منذ سنة ١٩٤٥ فقد كانت هذه الفكرة ماثلة في اذهان مؤسسي جامعة الدول العربية (١) ولكن المسؤولين العرب ادركوا آنذاك أن أي تكتل لا يضم ايران وفنزويلا وهما من البلاد المصدرة الكبرى للبترول ، لا يمكن أن يكون الا ذا ماعلية محدودة . وفي سنة ١٩٤٩ حدث تطور هام في جزء آخر من العالم وهو في فنزويلا ، فقد اظهرت دراسة اقتصادية تناولت البترول الفنزويلي المزايا التنافسية لبترول الشرق الاوسط بالنسبة للبترول الفنزويلي ، واقترحت الدراسة حلا للاشكال تخفيض البترول الفنزويلي عن طريق اتباع سياسة بترولية معاكسة لما انتهجته الحكومة الفنزويلية آنذاك واستبعاد مناصفة الارباح التي تم الاخذ بها في السنة السابقة والحيلولة دون منح المزيد من المنافع الاجتماعية والاقتصادية للعمال الفنزويليين . (٢)

ونتيجة لهذه الدراسة قامت الحكومة الفنزويلية في ايلول (سبتمبر) ١٩٤٩ بارسال بعثة لزيارة رسمية للسعودية وايران ومصر والعراق والكويت وسوريا لشرح المزايا المهمة التي ينطوي عليها تنسيق السياسة البترولية وايضاح المنافع التي يمكن جنيها من اتباع قاعدة مناصفة الارباح ، وكانت هذه اول مرة يحصل فيها تشاور وجهود مشتركة بين البلاد المصدرة للبترول وفلك لتنسيق مواقفها وحل مشاكلها المشتركة . (٣)

وقد حصل تطور آخر في اتجاه التكتل لتنسيق السياسة البترولية في سنة ١٩٥٣ عندما وقعت اول اتفاقية تعاون من هذا القبيل بين الحكومة العراقية والحكومة السعودية وبمقتضى احكام هذه الاتفاقية يجري تبادل للمعلومات بين البلدين وتمعد مشاورات دورية بينهما حول

Rouhani, Op. cit. p. 76

(١)

Abibol R. Martinez, Out gift, Oil Vienna 1986 pp. 109-110

(٢)

Ibid

(٣)

السياسة البترولية . (١)

ففي سنة ١٩٥٦ وبفضل معرفة الحكومة العراقية بالشروط المالية التي حصلت عليها السعودية من شركة ارامكو ، سميت العراق الى تحسّن شروط اتفاقياتها وبالفعل نجحت في تخفيض علاوة نفقات البيع المسموح بها للملكى الامتياز (Selling expense Allowances)

وقد أدى ذلك التخفيض من ٢٪ الى ١٪ الى زيادة عائدات العراق عام ١٩٥٦ بحوالي مليون جنيه استرليني (٢) . وفي عام ١٩٥٨ رفضت الحكومة العراقية تطبيقاً لنفس السياسة التي نهجتها السعودية عام ١٩٥٥ — منح تخفيضات على الاسعار المعلقة لشركات البترول لأغراض احتساب الضريبة ، ولم تكن تلك التخفيضات في الاصل سوى تخفيف للابعاء الضريبية على تلك الشركات وذلك كحافز لها على رفع معدلات الانتاج وقد بلغت هذه التخفيضات في السعودية مثلاً حتى عام ١٩٥٥ ما يعطيه ١٨٪ من الاسعار المعلقة . (٣) وكانت التخفيضات في العراق ١٩٥٦/١٩٥٧ بمعدل ٥٪ لثلاثي مليون طن ثم ١٠٪ من الاسعار المعلقة للصادرات التي تتوق ذلك (٤) .

وقد أدى الغاء هذه التخفيضات الى رفع دخل العراق عام ١٩٥٨ بحوالي ٧٪ . وبعد التحرك العربي في عام ١٩٤٩ والاتفاقية السعودية العراقية عام ١٩٥٣ حدث بعض الجُمود في مجال التكتل بين الدول المصدرة للبترول وذلك حتى عام ١٩٥٧ حين وافق المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية على توصية لخبراء البترول العرب تنص على الدعوة لمؤتمر بترولي يعقد في القاهرة في فبراير ١٩٥٨ . وقد وجهت الدعوة بالفعل لعقد هذا المؤتمر الا انه لم يعقد حتى ابريل عام ١٩٥٩ .

وقد حضر (٥) المؤتمر بالإضافة الى ممثلي الاقطار العربية وفود من فنزويلا وايران مما أعطى المؤتمر اهمية دولية خاصة . ولقد كانت المناقشات التي دارت في هذا المؤتمر والمشاورات بداية لتبلور فكرة التكتل بين الدول المصدرة للبترول .

Zuhair Mikdash, the Community of Oil Exporting Countries, (١)

A study in Governmental cooperation London,

George Allen 1972 p. 24

(٢) ندیم الباجه جي - السياسة البترولية للعراق - أغسطس ١٩٥٤ - ١٩٥٧ ص (١٢ - ١٨) .

(٣) عبدالله الطريقي :محاضر الاجتماع الرابع - مؤتمر البترول العربي الثاني بيروت ٢١ أكتوبر ١٩٦٠ .

١ - يقرر الشيخ عبدالله الطريقي أن الشركات لم تكن تترك للمفاوضين فرصة الدراسة المتعمقة ويمضي مثالا لذلك عندما وقعت اتفاقية ٥٠ ٪ : ٥٠ مناصفة الأرباح عام ١٩٥٠ فقد اكتشف المسؤولون بعد عام ان الشركات تجنب في دفاتها ١٢٢ دولار (لأغراض ضريبة الدخل السعودي) ولما اراد المسؤولون التحقق من معنى ذلك ردت الشركات بأن تخفي (١٨٠ ٪) قد اعطي للشركات الام حتى تتمكن من بناء تسهيلات التسويق أي أن المسؤولين في الحقيقة لم يوقعوا اتفاقية ٥٠ ٪ : ٥٠ ولكن اتفاقية ٢٢ ٪ : ٦٨ ٪ .

ب - كانت شركة موبيل أول شركة تدخل نظام الاسعار المعلقة للشرق الاوسط للببيعات كطرف ثالث وذلك عندما أعلنت في ١ نوفمبر ١٩٥١ الاسعار المعلقة : الفـ سام السعودي ٢٦ - ٣٦ سـمرا ١٧٥ دولارا للبرميل فوب تنوره الخام القطري (٣٧ - ٣٧٫٩) سـمرا ١٧٧ دولارا للبرميل فوب ام سعيد .

Plett's Oil Price Handbook for 1950 (Cleveland, Ohio, 1951) p. 307

(١) ملحق (Memorandum) الاتفاقية الموقعة بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق المحدودة وشركاتها المشاركة
(٢٤ مارس ١٩٥٥) .

IPC and Its Associated Companies (٤)

Mohammed A. Mughraby. Permanent Sovereignty over oil Resources

A study in the Middle East Oil Concessions and Legal change.

Middle East Research & Publishing Centre Beirut - 1966 p. 120-121

وعليه فأتينا في هذا المجال سوف نتطرق بالبحث على منظمتين تمثلان التكتل البترولي للدول المصدرة للبترول تمثل احدها التكتل عالى المستوى العربي وهي منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول . وتمثل الاخرى التكتل على المستوى العالمى وهي منظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوبك) .

وستبدأ بالحديث عن منظمة الاوبك وذلك بالتسلسل الزمني تبعاً للأهمية ثم نتحدث بعد ذلك عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ثم نتحدث عن التكتل الثالث وهو تكتل الدول الرئيسية المستهلكة للبترول .

ثالثاً : — تكتل الدول الرئيسية المستهلكة للبترول :—

لعبت شركات البترول الكبرى في فترة ما قبل ١٩٧٣ الدور الرئيسي بالنسبة للصناعة البترولية العالمية وكانت في تكتلها المعروف لا تمثل طرفها وحده ، بل كانت أيضاً تمثل بلدانها ، أي البلاد الرئيسية المستهلكة للبترول . الا أنه وبعد بروز بلدان الاوبك كطرف قوي ثان انتزع من شركات البترول الدور الاول والمؤثر في الصناعة البترولية وخاصة بعد احداث سنة ١٩٧٣ ، من تطبيق للمشاركة وتحديد لاسعار البترول من قبل البلاد المصدرة للبترول وحدها ومن استخدام لسلح البترول نتيجة لهذه المعطيات الجديدة رأت البلاد الرئيسية المستهلكة للبترول بزعامة الولايات المتحدة الامريكية بأن الوقت قد حان لكى تضم صفوفها وتبرز كطرف جديد في العلاقات البترولية الدولية وتكتل يقف في وجهة تكتل البلاد المصدرة للبترول وخاصة بعد ان عجزت شركات البترول الكبرى عن القيام بهذا الدور .

ففي مطلع سنة ١٩٧٤ دعا الرئيس الامريكي السابق نيكسون البلاد الرئيسية المستهلكة للبترول الى الاجتماع في نيويورك الا أن هذا المؤتمر لم ينجح وذلك بسبب معارضة بلاد الاوبك لاي تكتل من جانب البلاد المستهلكة للبترول وبسبب معارضة فرنسا ايجاد مثل هذا التكتل .

وفي سنة ١٩٧٤ تم انشاء ما يسمى بوكالة الطاقة الدولية والتي انضم اليها ستة عشر عضوا يمثلون البلاد الرئيسية المستهلكة للبترول .

وقد كان من أغراض وكالة الطاقة الدولية هو ايجاد مصادر بديلة للطاقة غير البترول ومنع بلاد الاوبك من تحديد أسعار بترولها وإيجاد مخزون من البترول لدى البلاد الاعضاء فيها ، يتم تقاسمه فيما بين البلاد الاعضاء في حالة تعرض اعضائها أو بعضهم لحظر بترولي من قبل البلاد المصدرة للبترول . كما انشأت بلاد وكالة الطاقة الدولية صندوقا خاصا بها برأسمال قدره عشرون بليون دولار يتم الاتفاق منه على أبحاث الطاقة ودعم البلاد الاعضاء التي تصادف متاعب اقتصادية نتيجة لالتزامها بسياسات الوكالة .

ومهما يكن من حق للبلاد المستهلكة الرئيسية للبترول في تكتلها ، إلا انه يجب أن ننوه الى ان هذا النوع من التكتل يمثل الجانب السلبي من العلاقات البترولية وذلك بعد ان اتضحت النوايا العدوانية التي تكمن وراء انشاء وكالة الطاقة الدولية (١) ، تملأ مثلما يمثل تكتل البلاد المصدرة للبترول من جانب إيجلي في هذه العلاقات الدولية . (٢)

-
- (١) التهديد باحتلال منابع البترول في البلاد العربية بعد استخدام العرب لسلح البترول في سنة ١٩٧٢ وقرار احتكار التكنولوجيا النووية .
(٢) مانع سعيد المنية « العلاقات البترولية الدولية » محاضرة أقيمت في جمعية التجارين المصريين بالقاهرة في ٢٥ فبراير ١٩٧٦ .
ومانع سعيد المنية « التكتلات البترولية الدولية وأثرها على الاقتصاد العالمي » محاضرة أقيمت في جامعة عين شمس - القاهرة ٢٦ فبراير ١٩٧٦ .

المبحث الأول

١ - منظمة الإقطار المصدرة للبترول OPEC (١)

قيام الاوبك : -

أدركت الدول المصدرة للبترول أنه لا بد لها ، حتى تحمي مصالحها في وجه الكارتل العالمي لشركات البترول الاحتكارية ، أن تتكفل في ناد أو منظمة تحميها وتنسق من خلاله سياساتها البترولية .

وبالرغم من أن منظمة الاوبك انشئت في ايلول (سبتمبر) عام ١٩٦٠ إلا أن فكرة التكتل في إطار هذه المنظمة لم تكن وليدة يومها . فقد ولدت ، منذ سنوات ، كما أوضحنا فكرة انشاء المنظمة ، في أذهان خبراء وساسة الإقطار المصدرة للبترول . (٢)

وقد عجل بقيام منظمة الاوبك الاتصالات التي تمت بين خبراء من البلاد المصدرة للبترول وذلك عن طريق المؤتمرات والوفود البترولية مما جعل بلادا مصدرة للبترول من قارات مختلفة تلتقي وتتبادل المعلومات البترولية وذلك مثل ما تم بين عدد من البلاد العربية المصدرة للبترول وكل من فنزويلا وإيران . (٣)

(١) مانع سعيد العتيبة « اوبك والصناعة البترولية » دار التجارة والصناعة بيروت ١٩٧٤
الطبعة الانجليزية ١٩٧٥ .

(2) a) Abibal R. Martinez — Our Gift Oil. Vienne 1968. pp. 109-110

b) Rouhani, op. cit. p. 76

c) Zuhair Mikdashi, The Community of Oil Exporting Countries
A Study in Governmental Cooperation.
London George Allen & Union Ltd. 1972. p. 24

3) a) Muhammed A. Mughraby, Permanent Sovereignty over oil
Resources. A study in the Middle East Concessions and
legal change — Middle East Research & Publishing Centre
Beirut 1966, p. 120-121.

b) Perez Alfonso, the Organisation of Petroleum Exporting
Countries in Monthly Bulletin No. 2, Caracas 1966, p. 18

c) Mustafa El Sayed, L'Organisation Des pays exportants de
petrole Paris 1967, p. 125.

كما أكد ضرورة قيامها بتلاعب شركات البترول بالأسعار ولجئها في مناسبتين إلى تخفيضها دون اللجوء إلى البلاد المصدرة للبترول وذلك في فبراير عام ١٩٥٩ (١) وأغسطس عام ١٩٦٠ (٢) ، وهو ما كبد البلاد المصدرة للبترول خسارة تقدر فيما بين ١٩٦١ و ١٩٧٠ بنحو ٤ مليارات دولار . (٣)

ويمكن أن نقسم العوامل التي أدت إلى قيام منظمة أوبك إلى عوامل غير مباشرة وعوامل مباشرة . (٤)

١ - العوامل غير المباشرة : -

يمكن حصر العوامل غير المباشرة التي أدت إلى قيام منظمة أوبك فيما يلي : -

١ - المجاورة العربية : -

نعت كما أوضحنا فكرة التكتل البترولي بين الاقطار المصدرة للبترول من العالم العربي وبالأذات في إطار جامعة الدول العربية وذلك منذ تأسيسها في عام ١٩٤٥ وبعد تأسيس هذه الجامعة عملت على تهيئة المناخ الملائم لجميع شمل الاقطار المصدرة للبترول وذلك عن طريق المؤتمرات التي نظمتها (٥) .

- (١) خفضت شركات البترول لأول مرة أسعار البترول المخفضة في فبراير عام ١٩٥٩ بمقدار (١٨) سنت للبرميل الواحد .
- (٢) وخفضت الشركات نفسها الأسعار المخفضة للبترول وللمرة الثانية في أغسطس عام ١٩٦٠ بمقدار ٩ سنت للبرميل الواحد .
- (٣) ماتع سعيد العتيبة « أوبك والصناعة البترولية » ص ٧٢ .
- (٤) ماتع سعيد العتيبة « أوبك والصناعة البترولية » .
- (٥) وكليل على التمرد العربي ففي سنة ١٩٥٩ نظمت العراق إلى المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية بمشروع لتنسيق السياسة البترولية وكذلك قدمت نفس المشروع إلى لجنة خبراء البترول العرب الذين اجتمعوا في نفس السنة وقد تضمن المشروع النقاط التالية : -

١ - إيجاد قانون بترولي موحد . ٢ - المحافظة على احتياطي البترول العربي وعلى أسعاره . ٣ - نقل البترول العربي ضمن الأراضي العربية . ٤ - تبادل المعلومات بين الدول العربية . ٥ - إنشاء معهد للدراسات البترولية ضمن الجامعة العربية .

انظر كذلك : David Hirtz, Oil and Public Opinion in the Middle East,

London, Faber & Faber 1966, pp. 106-7

٢ - انتشار الوعي البترولي :-

بدأت الفئات المثقفة في الاقطار المصدرة للبترول وخاصة في منطقة الشرق الاوسط وفنزويلا تهتم بالقضايا البترولية مما ساعد على ايقاظ الرأي العام في هذه الاقطار وادى ذلك الى ظهور طبقة من الخبراء (TECHNOCRATS) تلقت علومها وثقافتها في الجامعات الغربية . وقد عملت هذه النخبة على توعية شعوبها عن طريق المحاضرات وأجهزة الاعلام المتاحة بأهمية ثرواتها البترولية وضرورة انتزاع حقوق الاقطار المصدرة للبترول من الشركات الاجنبية . (١)

٣ - التطورات البترولية في اوائل الخمسينات :-

في اوائل الخمسينات حصلت بعض التطورات البترولية التي عملت على انتشار الوعي البترولي في منطقة الشرق الاوسط . وأهم هذه التطورات ادخال مبدأ مناصفة الارباح بين الشركات العاملة والاقطار المضيفة وذلك بدلا من قاعدة الطن المقطوع (٢) ، مما اتاح للاقطار المصدرة للبترول ولأول مرة ان تطلع على الاسعار العالمية وان تدرك ان تخفيض الاسعار ليس من صالحها وظهر على الاثر ما يسمى بنظام الاسعار المعلنة (Posted Prices) كوسيلة حسابية تساعد الحكومات على احتساب ضرائبها ، وبما لا شك فيه ان ظهور نظام الاسعار المعلنة ساعد كثيرا على

(١) - ماتع سعيد العتيبة منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ديسمبر سنة ١٩٧١ ص ١٤ .
Ashraf Lutfi, Arab Oil, A plan for the future, Middle East
Research and Publishing Center, Beirut, 1950, p. 82

(٢) قبل تطبيق مبدأ مناصفة الارباح نسي اوائل الخمسينات كلت القاعدة السابقة هي قاعدة الطن المقطوع أي ان الاقطار المصدرة للبترول تحصل على عدد من الشللات الذهب يتراوح بين ٤ - ٦ عن كل طن من البترول الخام بالإضافة الى ائونة بسيطة جدا (Royalty) (تنفيس كرسوم ايجار للأجنبيات .

تكتل الاقطار المصدرة للبترول وذلك عندما مهدت شركات البترول الى تخفيض هذه الاسعار المعلنة مرتين في عام ١٩٥٩ و ١٩٦٠ مما نشأ على اثره خصومات بين حكومات الدول المصدرة وشركات البترول عجلت في قيام منظمة الاوبك .

٤ - النشاط الفنزويلي :-

كانت فنزويلا متقدمة بالنسبة لانظمتها البترولية على نظيراتها من اقطار الشرق الاوسط . كما ان انتشار الوعي البترولي في فنزويلا وادراكها للخطر الذي قد ينتج عن منافسة بترول الشرق الاوسط لبترولها حملها على الاسراع في الاتصال باقطار الشرق الاوسط لكي تنسق معها سياساتها البترولية .

ب - العوامل المباشرة :-

يوجد في الواقع سبب واحد مباشر ومهم ادى الى التعجيل في تكتل الاقطار المصدرة للبترول وهو يتمثل في تخفيض الاسعار المعلنة في سنتي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ تخفيضا كبيرا ادى الى ارباك ميزانيات التنمية للاقطار المصدرة للبترول بالرغم من زيادة حجم الانتاج .

فقد اثار التخفيض الاول الذي جرى في شباط (فبراير) ١٩٥٩ موجة من الغضب في الراي العام في الاقطار المصدرة للبترول وتعلات الاصوات مطالبة بضرورة وضع حد لتحكم الشركات في مستوى الاسعار وبالتالي في دخل الحكومات من البترول ؛ ومما زاد من وقع الصدمة ان الحكومات المعنية لم تستشر قبل اجراء التخفيض وان كانت الشركات غير ملزمة بمقتضى احكام عقدها باستشارة هذه الحكومات .

لقد كان التخفيض كما وصفه كتاب الغرب لطمه لكبرياء الحكومات المصدرة (١) او كما قال الدكتور فرانكل : ان البلاد المصدرة ادركت ان عليها ان تختار بين ان تطلق بيعها او ان تطلق منفردة . (٢)

Tugendhat, op. cit. p. 100

(١)

Paul Frankel, the current State of World Oil, op., p. 7

(٢)

وبالرغم من الموقف المتصلب الذي أظهرته البلاد المصدرة للبترول ضد أي انخفاض (تدهور) آخر في دخلها من البرميل عن طريق اجراءات فردية تلجأ اليها الشركات الا ان الشركات الكبرى عاومت الكرة مرة أخرى في آب (اغسطس) ١٩٦٠ خفضت الاسعار المملنة فكان جواب البلاد المصدرة تأسيس منظمة الاوبك بعد شهر من هذا التخفيض . وهنا قد يقوم التساؤل عن سبب اقدام الشركات الكبرى على سلوك هذا المسلك الوعر وتحدي الحكومات مع ان كل الدلائل كانت تشير الى عنف المقاومة التي ستبديها هذه الحكومات لزاء تخفيض الاسعار . الواقع أن تصرف الشركات لم ينطو على القدر الذي يتصوره البعض من الاستخفاف بمواقف الحكومات بالبلاد المصدرة بل كان نابعا من اعتبارات اقتصادية يراها الكثيرون سليمة وكافية لانتاج السبيل الذي انتهجته الشركات . فالواقع الذي وجدت الشركات الكبرى نفسها فيه ، والذي هو من صنعها ، يتلخص في وجود فائض كبير في الطاقة الانتاجية يبحث عن منفذ له في الاسواق المالية ، وكانت الشركات المتكلمة الكبرى تتنافس فيما بينها ومع الشركات المستقلة ومع الاتحاد السوفيتي لتصريف أكبر قدر ممكن من هذا الفائض الضخم ، وحيث ان بنيان الانتاج في صناعة البترول يتميز بارتفاع التكلفة الثابتة (FIXED COSTS) وضالة التكلفة المتغيرة VARIABLE COSTS فان أي برميل اضافي تستطيع الشركات تصريفه لا يكلف انتاجه شيئا يفكر ويكون من مصلحتها منع خصم من السعر المعطى لتحريك هذا البرميل الاضافي بدلا من تركه مخزونا في جوف الأرض .

ومما زاد في صعوبة تسويق الفائض من البترول واضطراب الشركات الكبرى الزيادة مطردة في حجم الخصومات الممنوحة هو المنافسة العنيفة بين الشركات المستقلة ، ولاسيما الامريكية التي خرجت تبحث عن مصادر بترول خارج بلادها ولكنها وجدت بعد العثور على البترول ان ابواب امريكا غدت موصدة في وجهها ، حيث فرضت الولايات المتحدة قيودا الزامية ملسى استيراد البترول في سنة ١٩٥٩ ولم يبق لديها من سبيل لاسترجاع ما أنفقته

على تطورات امتيازاتها الا بيع البترول بأي سعر تحصل عليه ، فكان تخفيض الاسعار في مثل هذه الظروف أمرا متوقعا من جانب الشركات . فلو ان الشركات الكبرى استبقت أسعارها مرتفعة لاضطرت الى النزول

عن قسم من مبيعاتها لمصلحة المنافسين الجدد (١) . ونعلا هبطت اسعار المنتجات في أوروبا هبوطا كبيرا ، ففي ألمانيا الغربية مثلا هبط سعر زيت الوقود الثقيل من القمة التي وصل اليها في شباط (فبراير) ١٩٥٧ وهي ١٤٢ مارك للطن الواحد الى ٦٠ مارك للطن خلال النصف الثاني من سنة ١٩٥٩ . (٢)

ويضاف الى منافسة الشركات المستقلة منافسة بترول الاتحاد السوفيتي في اسواق أوروبا وترى الدكتورة أديت بنروز الاستاذة في جامعة لندن ان مشكلة الطاقة الانتاجية الفائضة كانت في البداية مقنعة بآثار توقف الانتاج في إيران أولا ثم بحافز الطلب الذي ولدته الحرب الكورية وأخيرا بالازمة التي جاءت في أعقاب الهجوم البريطاني - الفرنسي - الاسرائيلي على السويس ، مع تلك الظروف كانت الشركات تمنح أنواعا شتى من الخصومات الخفيفة CONCEALED DISCOUNTS . (٣)

هذه التطورات هي التي حملت الشركات على اتخاذ تدابير قاسية لمعالجة موقف كانت هي المسؤولة في الاصل عن نشوئه اذ قررت تخفيض الاسعار السائدة في سنتي ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ .

(١) انظر : محمد إبيب شقر « التنظيم الاحتكاري للسوق المالية البترولية » .
معهد الدراسات العربية المالية - القاهرة ١٩٦٠ ص ٢٢٤ .

(٢) Tugendhat, op. cit., p. 158

(٣) Edith Penrose, The International Oil Industry in the Middle East.

Supplement to the Middle East Economic Survey, August 2, 1968 p. 9

تأسيس المنظمة : —

اجتمع في بغداد ممثلون عن البلاد الرئيسية المصدرة للبترول في الفترة ما بين العاشر والرابع عشر من ايلول (سبتمبر) ١٩٦٠ وذلك بدعوة من الحكومة العراقية وقد حضر هذا الاجتماع كل من المملكة العربية السعودية، والكويت والعراق وايران ومنزويلا ، وقرر المجتمعون تأسيس منظمة البلاد المصدرة للبترول (اوبك) وبذلك انشئت الاوبك كمنظمة دائمة ذات صبغة دولية نظمته اتفاقية عقدت بين الدول الاعضاء المؤسسين في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٠ . وقد سجلت هذه الاتفاقية في سكرتارية الامم المتحدة بمقتضى احكام المادة ١٠٢ من دستور الامم المتحدة(١) وذلك في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ تحت الرقم ٦٣٦٣ . وجدير بالذكر ان التسجيل للمنظمة بهذا الشكل لا يعطيها أي مركز خاص ازاء الامم المتحدة (٢) .

وعند تأسيس المنظمة في سبتمبر عام ١٩٦٠ كان عدد الاعضاء المؤسسين
FOUNDER MEMBERS خمسة وهم السعودية والكويت والعراق وايران ومنزويلا ، ثم انضمت قطر الى المنظمة بعد اربعة شهور من تأسيسها وتلتها كل من ليبيا واثونيسيا في عام ١٩٦٢ وانضمت ابو ظبي في عام ١٩٦٧ (٣) . ثم انضمت الجزائر في يوليو ١٩٦٩ ونيجيريا في يوليو ١٩٧١ واكوادور في نوفمبر ١٩٧٣ وقبلت الجابون في نوفمبر ١٩٧٣ كعضو مشارك **ASSOCIATED MEMBER** ثم تحولت عضويتها الى عضوية كاملة في يونيو ١٩٧٥ .

(١) نص المادة ١٠٢ من دستور الامم المتحدة) .

(٢) راجع روحاني ص (١٤٠) .

(٣) قرار عضوية ابو ظبي عام ١٩٦٧ .

وفي سنة ١٩٧٣ عندما انشئت اول وزارة اتحادية للبترول والثروة المعدنية في دولة الامارات العربية المتحدة (١) تقرر نقل عضوية ابو ظبي في منظمة الاوبك الى دولة الامارات العربية المتحدة وقد صادقت المنظمة على نقل العضوية في الاجتماع السابع والثلاثين للمؤتمر الوزاري للمنظمة الذي عقد بمدينة جنيف في التاسع من يناير ١٩٧٤ (٢) . وبذلك بلغ عدد الدول الاعضاء في منظمة الاوبك حتى عام ١٩٧٥ ثلاثة عشر عضوا .

(١) عند تأسيس دولة الامارات العربية المتحدة في ٦ ديسمبر ١٩٧١ وتشكيل اول حكومة اتحادية تركت الامور البترولية لكل امارة على حدة وذلك طبقا للدستور المؤقت الذي يقرر ان الثروات الطبيعية فيها البترول تعتبر من اختصاص كل امارة . وفي ديسمبر ١٩٧٢ اعيد تشكيل الحكومة الاتحادية حيث انشئت اول وزارة اتحادية للبترول والثروة المعدنية وانيطت بها مهام تمثيل دولة الامارات العربية المتحدة في المنظمات الدولية بما فيها منظمة الاوبك .

(٢) ا - القرار رقم ١٦٧/٢٧ الذي ينص على ان المؤتمر - بناء على طلب ابو ظبي - يوافق على تحويل عضوية ابوظبي في المنظمة الى دولة الامارات العربية المتحدة .
ب - وبناء على ذلك نفذ صدر المرسوم الاتحادي رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٤ في شأن انضمام دولة الامارات العربية المتحدة الى منظمة اوبك بدلا من ابوظبي .

اهداف الاوبك : -

بدأت منظمة الاوبك تأخذ شكلها القانوني بعد المؤتمر الاول الذي عقدته المنظمة في بغداد في سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٦٠ .

في هذا المؤتمر تدارس الحاضرون وهم (السعودية والكويت والعراق وايران وفنزويلا) وضع الاسس والخطوط العريضة للسياسة والاهداف التي من اجلها تم انشاء المنظمة . ولقد اصدر مؤتمر بغداد وثيقة تاريخية لعله من المفيد أن نورد ترجمتها وهي تتضمن عددا من القرارات التي حددت الخطوط العريضة للسياسة البترولية للمنظمة :-

اجتمع في بغداد بدعوة من الحكومة العراقية المؤتمر الاول للبلاد المصدرة للبترول وقد حضره ممثلون عن حكومات السعودية والكويت والعراق وايران وفنزويلا . وتدمى في ما يلي بالاعضاء ، وذلك ما بين العاشر والرابع عشر من ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٦٠ وبعد أخذ ما يلي بنظر الاعتبار .

ان الدول الاعضاء تقوم بتنفيذ برامج تنمية هي بحاجة ماسة اليها وأن تمويل تلك البرامج يعتمد بصورة رئيسية على الدخل المستمد من صادراتها البترولية وأن على الدول الاعضاء أن تعتمد الى حد كبير على دخلها من البترول لتمويل ميزانيتها الحكومية السنوية . وأن البترول ثروة ناضبة وأنه بقدر ما يستنزف يجب أن يستعاض عنه بمصادر ثروة أخرى . وأن على شعوب العالم جميعا أن تعتمد من أجل المحافظة على مستويات معيشتها وتحسينها، اعتمادا يكاد يكون فقط على البترول كمصدر اولي لتوليد الطاقة . وأن أي تراجع في اسعار البترول يؤثر بالضرورة على تنفيذ برامج الدول الاعضاء ويؤدي الى ارتباك لا يقتصر ضرره على الدول الاعضاء بل كذلك يمتد ليشمل البلدان المستهلكة .

نقد قروا اتخاذ القرار التالي :

القرار رقم ١ - ١

١ - ان الدول الاعضاء لا يمكنها ان تظل غير مكترثة بالموقف الذي اتخذته حتى الان شركات البترول بشأن اجراء تعديلات في الاسعار .

٢ - ان الدول الاعضاء ستطالب شركات البترول بالمحافظة على الاسعار مستقرة وغير معرضة لاي تقلبات لا ضرورة لها . وان الدول الاعضاء سوف تحاول بكافة الوسائل المتيسرة اعادة الاسعار الحالية الى المستويات التي كانت عليها قبل التخفيضات وانها ستضمن انه في حالة نشوء اي ظروف جديدة تستوجب حسب تقدير شركات البترول تعديلات في الاسعار فعلى تلك الشركات الدخول في مشاورات مع العضو او الاعضاء الذين يهمهم ذلك لغرض شرح الظروف شرحا وافيا .

٣ - ان الاعضاء سيدرسون ويضعون نظاما لتأمين استقرار الاسعار بوسائل من ضمنها تنظيم الانتاج مع اخذ مصالح البلاد المنتجة والمستهلكة بنظر الاعتبار الكامل ومراعاة ضرورة تأمين دخل مستمر للبلاد المنتجة وتجهيزات منظمة واقتصادية وكفاءة من هذا المصدر من الطاقة المستهلكة ومردود عادل على رأس المال لاولئك الذين يستثمرون أموالهم في الصناعة البترولية .

٤ - انه اذا اقدمت شركة كنتاجية لتطبيق اي قرار جماعي يتخذه المؤتمر على فرض عقوبات مباشرة او غير مباشرة ضد واحد او اكثر من الاقطار الاعضاء فلا يجوز لاي عضو اخر قبول اي عرض يتضمن معاملة تنطوي على منفعة سواء اكانت على شكل زيادة في الصادرات ام تحسين في الاسعار يقدم اليه من قبل الشركة او الشركات بقصد تثبيط العزم عن تطبيق القرار الاجماعي المتخذ من قبل المؤتمر .

القرار رقم ١ - ٢

- ١ - بغبة تنفيذ الاحكام الواردة في القرار رقم ١-١ يقرر المؤتمر انشاء منظمة تدعى منظمة البلاد المصدرة للبترول لاجل التشاور المنتظم بين اعضائها لغرض تنسيق وتوحيد سياسات الاعضاء لتقرر من ضمن ما تقرر الموقف الذي يجب على الاعضاء اتخاذه كلها نشأت ظروف من نوع الظروف المشار اليها في الفقرة الثانية من القرار رقم ١-١ .
- ٢ - تكون البلاد الممثلة في هذا المؤتمر اعضاء اصليين في منظمة البلاد المصدرة للبترول .
- ٣ - يستطيع كل بلد يصدر كميات مهمة من البترول الخام ان يصبح عضوا جديدا اذا قبل بصورة اجماعية من قبل الاعضاء الخمسة الاصليين للمنظمة .
- ٤ - يكون الغرض الرئيسي للمنظمة توحيد السياسات البترولية للبلاد الاعضاء وتقرير افضل السبل لحماية مصالح البلاد الاعضاء منفردة ومجتمعة .
- ٥ - تعقد المنظمة اجتماعات مرتين في السنة على الاقل أو اكثر اذا اقتضت الضرورة في احدى عواصم الاعضاء أو في اي مكان آخر ترتابه المنظمة .
- ٦ - ١ - بغرض تنظيم وإدارة المنظمة تنشأ سكرتارية لمنظمة البلاد المصدرة للبترول .
ب - تجتمع في بغداد لجنة فرعية مؤلفة من عضو واحد على الاقل من كل بلد في موعد لا يتعدى اليوم الاول من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ لغرض اعداد وتقديم مسودة القواعد المتعلقة بتكوين السكرتارية ومهامها واقتراح ميزانية للسكرتارية للسنة الاولى ودراسة واقتراح انسب موقع يتخذ مقرا للسكرتارية .

ويتضح من هذه القرارات ان الاهداف التي توختها الدول الاعضاء من هذا التنظيم هي توحيد سياساتها البترولية وتقرير افضل الوسائل

لحماية مصالحها منفردة ومجتمعة وتثبيت الاسعار ، على أن تؤخذ بنظر الاعتبار مصالح الشعوب المنتجة والمستهلكة وكذلك ضرورة ضمان دخول مستقر للبلاد المنتجة وإمدادات منتظمة من هذا المصدر من الطاقة للشعوب المستهلكة ومردود عادل على رؤوس الاموال لأولئك الذين يستثمرون اموالهم في الصناعة البترولية .

وقد ادرجت هذه الاهداف نظرا لاهيتها في النظام الاساسي لمنظمة الاوبك مع تحويل بسيط في الصياغة .

ويتضح من هذه الاهداف ان منظمة الاوبك لم تات من اجل شحة مفتعلة في عرض البترول في الاسواق العالمية بقصد رفع الاسعار اي انها لم تكن اداة هجوم بل وسيلة دفاع . ومع هذا فقد قوبل تاسيسها بسايء الامر بحقد من الشركات والبلاد المستهلكة كما يبدو من لهجة الصحافة البترولية الغربية التي تعكس في الغالب وجهات نظر الشركات الكبرى ، غير ان هذه الصحافة ما لبثت ان غيرت راياها وصارت تثني على المنظمة . (١)

(١) مثال ذلك ان مجلة بتروليوم بريس سرفيس عبرت عن رايها في عددها الصادر في ١٩٦٢ بان اوبك (تبط) الاستثمارات الجديدة ، وتزعزع الثقة في مستقبل الصناعة البترولية بينما نصحت مجلة لويل اند غاز انترناتشال الصادرة في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢ شركات البترول بان عليها مقاومة الضغط (ولكن مجلة بتروليوم بريس) سرفيس نفسها كتبت في عددها الصادر في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ان اوبك (قد اخذت طريق الحكمة بدلا من اعطاء انطباع بعدم الصبر) وكتبت المجلة الاخرى في عدد لاحق ان كل الدلائل تشير الى ان هذه المنظمة (اوبك) التي يحتل ان نفوذ قوي جدا في مستقبل الصناعة البترولية (مصممة على استعمال العقل لا القوة لتحقيق ما تريد) .

Muhammad Jaukhdar, OPEC as an Instrument of Moderation, an address delivered by OPEC's Secretary General, Muhammad Jaukhdar, to a group of Security analysis in New York on April 10, 1967.
Middle East Economic Survey, April, 21, 1967, p. 9

وبالرغم من الصعوبات التي واجهتها منظمة الاوبك في البداية وهي في سبيل الوصول الى اهدافها الا انها ، فرضت وجودها في العالم . كاداة فعالة تؤثر في مسار الاقتصاد العالمي . وقد جاءت هذه نتيجة لتمسك الدول الاعضاء بها مما ساعدها في تخطي الكثير من العقبات وتجاوز بعض المفارقات بين الدول الاعضاء . وذلك عن طريق ترجيح المصلحة العامة لجميع الدول الاعضاء .

وقد آمنت جميع الدول الاعضاء بالمنظمة بعد ان ادركت انه لا سبيل لحماية مصالحها منفردة وان المساومة الجماعية هي افضل بكثير من المواقف الانفرادية .

وفي عالم اليوم وهو عالم تغلب فيه التكتلات - ولا مكان فيه للمواقف الفردية ، يبرز دور واهمية منظمة الاوبك كاداة فعالة اتخذت من الحوار مبدأ لها متجنبنة المواجهة مهينة المناخ المناسب لحل العديد من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العالم . وان الدول الاعضاء في المنظمة تعلق آمالا كبيرة على مستقبل المنظمة وقدرتها على المساهمة بصورة اكبر في حل المشاكل الاقتصادية العالمية والعمل على اسعاد البشرية جمعاء .

سياسة الاوبك :-

كان السبب المباشر لانشاء منظمة الاوبك هو الرغبة الجماعية لدى الدول المصدرة للبترول في وضع حد لتدهور اسعار بترولها والعمل على تثبيت تلك الاسعار . ومن ثم زيادتها كلما سمحت بذلك عوامل السوق ، مما يكفل تحقيق اكبر عائد من هذه الثروة الناضبة للبلاد المصدرة لها . وقد نص دستور المنظمة على ذلك في مادته الثانية . (١)

(١) نص المادة (٢) من دستور المنظمة على ان المنظمة تعمل على ايجاد الطرق والوسائل التي تضمن مستوى الاسعار في اسواق البترول العالمية وذلك للتعليولة دون حدوث تقلبات مفرطة ولا ضرورة لها بالنسبة لاسعار البترول الخام .

وبمجرد انشاء الاوبك نجحت في تحقيق هدفها الاول وهو الحيلولة دون تدهور اسعار البترول . وقد ساعد المنظمة على ذلك ظهور الشركات المستقلة (Independence) والتي تزايدت اهميتها واصبحت هي وشركات البترول الحكومية تستأثر بنحو ٢٠ ٪ من حجم السوق العالمية. (١)
وقد أدركت شركات البترول العالمية بعد تأسيس منظمة الاوبك بانها ليس بمقدورها ان تلجأ الى سياسة تخفيض الاسعار المعلنه لمعالجة مشكلة انخفاض الاسعار المتحققة في الاسواق العالمية . وهذا يعتبر من اهم الانتصارات التي حققتها المنظمة في المرحلة الاولى من حياتها . (٢)

وقد مهد هذا النجاح لاقامة نموذج جديد من الاسعار يكون فيه للبلاد المصدرة للبترول دور حقيقي في تحديد السعر المعلن ، وهو من ناحية أخرى اكبر خذلان للشركات الكبرى التي راحت تنشد القوة عن طريق زيادة حجم الاحتياطي ، وتنويع مصادر الانتاج ، وغمر السوق العالمية بالبترول المنخفض الثمن المتولد عن هذه الاحتياطات . (٣)

ويمكننا القول بان المنظمة منذ تأسيسها وهي تولي مسألة الاسعار اهمية خاصة (٤) وقد عمدت في سبيل ذلك الى اتخاذ عدد من الخطوات مثل دراسة اسعار البترول وموائده ، والمطالبة بوضع هيكل جديد للاسعار ومحاولة تطبيق قاعدة تقنين الانتاج (Programming) والمحافظة على قاعدة الاسعار المعلنه .

(١) صاحب ذهب « البترول العربي الخام في السوق العالمية » جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة عام ١٩٦٩ ص ٥٤٢ .
(٢) انظر : نشرة الاوبك .

(٣) قارن معهد لبيب شقر : التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية للبترول . معهد الدراسات العالمية - القاهرة ١٩٦٠ ص ٥٢ .

(٤) انظر مقال سعيد الحنييه : اوبك والصناعة البترولية ص ١٤٢ - ١٤٨ .

وبعد ان تحقق الاستقرار المنشود في اسعار البترول الخام ، والذي كان الهدف الرئيسي للمنظمة عند انشائها ، بدأت تظهر ايمكار جديدة تنادي بضرورة اعادة النظر في مستويات الاسعار وذلك نظرا لان هناك ظروفنا قد حدثت وادت الى تحويل سوق البترول من سوق مشتر الى سوق بائع مما ادى الى تقوية جانب المساومة لدى البلدان المصدرة للبترول . وهذه الظروف ادت الى خلل في ميزان القوى في السوق البترولية وذلك راجع للعوامل التالية : — (١)

- أ — ارتفاع سريع في الطلب على البترول في أوروبا الغربية واليابان .
- ب — انقطاع بعض خطوط التزوين الحيوية في الشرق الاوسط .
- ج — عمل بعض البلدان الرئيسية المصدرة للبترول مثل ليبيا على احداث تغييرات جذرية في اتفاقيات الامتياز البترولية (٢) .

(١) Geoffrey Chandler — "Oil in the Seventies" — An Address

delivered in Beirut on May 13th 1971 and published in a

supplement to : Middle East Economic Survey No. 14,

August, 6th, 1971, p. 3

(٢) Mohammed Sadiq Al-Mahdi — "The Pricing of Crude Oil in the

International Market — Search for Equitable Criteria, A paper

presented at the Eighth Arab Petroleum Congress, Algiers

May 28 — 3rd June 1973 p. 14.

ففي سبتمبر ١٩٧٠ حصلت ليبيا على زيادة في السعر المعلن لبترونها
ذي الكثافة ٤٠ درجة مقدارها ٣٠ سنتا للبرميل بالإضافة الى منافع مالية
اخرى . وادت هذه الزيادة الى حصول كل من العراق والسعودية على
زيادات مماثلة عن بترولها المصدر من موانئ البحر الابيض المتوسط وذلك
تطبيقا لمبدأ قاعدة « الدولة الاكثر رعاية » نظرية الاواني المستطرقة .

وفي نوفمبر ١٩٧٠ توصلت بلاد الخليج العربي المصدرة للبتترول الى
اتفاقيات مع شركات البترول زيدت بمقتضاه الاسعار المطفنة لاتواع البترول
الثقيلة والخفيفة بمقدار ٩ سنتات للبرميل ، كما زيدت ضريبة الدخل من
٥٠٪ الى ٥٥٪ . وكذلك زيدت اسعار بترول اندونيسيا بمقدار ست
سنتات واسعار البترول النيجيري بمقدار ٢٥ سنتا للبرميل . كما زادت
منزويلا ضريبة الدخل فيها الى ٦٠٪ .

ولم تأت هذه الزيادات فجأة بل حدثت بالتدريج كما انها لم تحدث
نتيجة للصدفة وانما بناء على تفرات حدثت في السوق البترولية أدت الى
ارتفاع اسعار المنتجات البترولية في السوق والى حصول شركات البترول
الكبرى على أرباح فاحشة . (١)

(١) حلت الاوصاليات الى ان اسعار اربعة منتجات رئيسية في السوق الأوروبية ارتفعت
بمقدار ٢٠ سنتا للبرميل ما بين اكتوبر ١٩٦٩ واكتوبر ١٩٧٠ وانها ارتفعت مرة أخرى
بمقدار ٤٧ سنتا بين اكتوبر وديسمبر عام ١٩٧٠ . كما ان ارباح شركات البترول
الكبرى ازدادت في الربع الرابع من عام ١٩٧٠ بمقدار ٢٠٧٩ مليون دولار .

كذلك اتخذ المؤتمر الحادي والعشرون الذي عقدته منظمة الاوبك في كراكاس ما بين التاسع والثاني عشر من ديسمبر (كانون الاول) ١٩٧٠ قرارا هاما رسم بوجبه اهدانا جديدة لم تكن في تفكير الاوبك عند تأسيسها مستندا في ذلك على « قاعدة تغير الظروف » . (١)

وقد حدد القرار رقم ١٢٠/٢١ موعدا لا يتجاوز عام ١٩٧١ للوصول الى اتفاق مع شركات البترول بخصوص زيادة اسعار البترول . وبالفعل فقد بدأت بلدان الخليج العربي (ابوظبي والسمودية وقطر والكويت والعراق وايران) مفاوضات مع شركات البترول العاملة في اراضيها ظهرت دول الخليج من خلالها جبهة مترامسة فوجئت بها شركات البترول ، مما عجل في التوصل الى اتفاقية طهران في ١٤ فبراير (شباط) عام ١٩٧١ .

وقد جاءت اتفاقية طهران بزيادة اسعار البترول المعلنة وبمكاسب مالية اخرى (٢) حصلت عليها دول الخليج العربي . ثم حصلت (٣) دول البحر الابيض المتوسط (ليبيا والجزائر والعراق والسمودية) على نفس الشروط والمزايا .

وبالإضافة الى دور الاوبك في مجال اسعار البترول فإنها قد ادخلت قواعد جديدة على اتفاقيات امتياز البترول ، ويمكن ان نورد فيما يلي اهم هذه القواعد : —

(١) انظر اقرار رقم ١٢٠/٢١ للمنظمة مع الديباجة .

(٢) انظر اتفاقية طهران فبراير (شباط) ١٩٧١ .

(٣) انظر اتفاقية طرابلس ابريل (نيسان) ١٩٧١ .

١ - تنفيذ الربيع (Royalty Expensing) :-

بعد الاخذ بقاعدة مناصفة الارباح كان دخل الحكومت عبارة عن الربيع زائدا ضريبة الدخل . وكان الربيع عبارة عن دفعة مقدمة تقتطع من حصة الحكومة اي من الـ ٥٠٪ بعد خصم تكاليف الانتاج . وكانت شركات البترول تهمسك بهذه القاعدة للربيع لانها تساعد على اتمام أنظمة الضرائب لدى دولها وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية . ففي عام ١٩٦٢ قررت (١) الاويك في مؤتمر جنيف في ابريل (نيسان) بأن تقوم الدول الاعضاء بفتح الشركات العاملة لديها بخصوص ضرورة تنفيذ الربيع ، اي اعتبار الربيع جزءا من النفقات العامة وليس سلفة مقدمة على ضريبة الدخل . وقد نجحت بلدان الاويك في تنفيذ الربيع وذلك على ثلاث مراحل فيما بين ١٩٦٢ - ١٩٧١ . (٢)

ب - اسقاط نفقات التسويق :-

كانت شركات البترول العاملة في الشرق الاوسط تقتطع نسبة من السعر المعلن للبترول تسميه نفقات التسويق . وقد رأت منظمة الاويك ان ليس هناك ما يبرر مثل هذه النفقات فقررت في المؤتمر الرابع الذي عقدته في جنيف (٣) والذي يوصي البلدان الاعضاء بالغاء ما يسمى بنفقات التسويق . وفي اواخر عام ١٩٦٤ تمكنت بلدان الاويك من تخفيض هذه النفقات الى النصف ثم الفيت بعد التوصل الى اتفاقية طهران لسنة ١٩٧١ . (٤)

-
- (١) انظر القرار رقم ٤ - ٣٢ ، ابريل (نيسان) ١٩٦٢ .
 - (٢) انظر موقع مسجد المتينة ، اويك والصناعة البترولية ص ١٧٧ - ١٨٢ .
 - (٣) انظر القرار رقم ٤ - ٣٤ .
 - (٤) انظر موقع مسجد المتينة ، اويك والصناعة البترولية ص ١٨٢ - ١٨٤ .

ج - رفع معدل ضريبة الدخل : -

كانت البلدان الاعضاء في اوبك تتقاضى ضريبة مقدارها ٥٠ ٪ ثم زيدت هذه الضريبة الى ٥٥ ٪ في عام ١٩٧١ كجزء من اتفاقية طهران . ثم زيدت الى ٦٥ ٪ وأخيرا الى ٨٥ ٪ في عام ١٩٧٤ .

د - معالجة المشكلات التقنية (١) : -

لا شك أن منظمة الاوبك وعت للمخاطر التي تتهدد عائداتها من البترول وذلك نتيجة للاضطرابات التقنية الدولية ومشكلات التضخم العالمي مما ينتج عنه انخفاض في القوة الشرائية لمائدات البترول . كما ان المشكلات التي واجهها الدولار الامريكي تسبب قلقا كبيرا لبلاد الاوبك ، خاصة وان هذه البلاد تقوم اسعار بترولها بالدولار وتستلم جزءا من دخلها من البترول بالدولار .

وبما زالت المشكلات التقنية تسبب حتى وقتنا الحاضر قلقا لبلاد الاوبك التي تحاول جاهدة إيجاد حل لها . (٢)

اوبك والمشاركة (Participation) : - (٣)

لقد قامت منظمة الاوبك بدور بارز في ادخال مبدأ المشاركة السي الصناعة البترولية والعمل على وضعه في اتفاقيات الامتياز في بعض البلاد الاعضاء في الاوبك .

(١) انظر نفس المصدر ، مانع سعيد القتيبة ص ١٨٧ - ١٩٠ .

(٢) للمزيد من التفاصيل انظر اتفاقيات جنيف الاولى والثانية .

(٣) Henry Catten, The Evolution of Oil Concessions in the Middle East | (٣) and North Africa, New York, Oceana Publications, 1967, p. 123

ibid, p. 124 ب -

ج - راجع المادة ٢٢ من الاتفاقية المعقودة مع شركة شل في مارس (اذار) ١٩٦١ .

د - المصدر السابق ص ١٩٧ - ٢١٤ .



George Eard Stocking: Middle East Oil, A study in Political and — 2
Economic Controversy: Nashville, Nanderlicht U, Press 1970, p. 446

Edith Penrose: Government Partnership in the Major Concessions — 3
of the Middle East: The Nature of the Petroleum —
Supplement to the MEES, August 30th 1968, p. 5

Ahmed Zaki Yamani — "Participation Versus Nationalisation", — 4
a lecture delivered at the third seminar on the Economic of
International Petroleum Industry held at the American University
of Beirut, Spring 1968.

Financial Times, September 20th 1972 — 5

وفي المؤتمر الذي عقد في فيينا ما بين ٢٤ و ٢٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٨ والذي اقر فيه المؤتمر بياناً بالسياسة البترولية للمنظمة ، اقر أيضا مبدأ المشاركة وذلك استنادا الى مبدأ تغير الظروف *Change of Circumstances* وفي عام ١٩٧٢ سمعت بلدان الخليج العربي عدا ايران الى تطبيق مبدأ المشاركة عن طريق المفاوضات حيث تمكنت كل من السعودية وأبو ظبي من التوصل الى اتفاقية المشاركة الاولى بعد جهد مضني في ديسمبر عام ١٩٧٢ ثم تبعها الكويت وقطر بعد ذلك .

وكانت اتفاقية المشاركة الاولى (١) تقضي ان للحكومات الحق في المشاركة بنسبة ٢٥٪ تتدرج لتصل الى ٥١٪ الا ان نسب المشاركة هذه سرعان ما تغيرت بعد ان حصلت الكويت على مشاركة قدرها ٦٠٪ وذلك في عام ١٩٧٤ (٢) مما حدى بدول الخليج الأخرى الى الأخذ بهذه النسبة اي زيادة نسبة مشاركتها الى ٦٠٪ ابتداء من يناير ١٩٧٤ وقد أعطت هذه الاتفاقية للدول المشاركة سيطرة تكاد تكون كاملة على شركات البترول مع بعض المزايا الأخرى .

ولكن بلاد الاوبك لم تكف بهذا القدر بل اعلنت السعودية في مطلع ١٩٧٤ عن عزمها على الامتلاك الكامل لشركات البترول فيها ثم تبعها الكويت وقطر وأخيرا قررت فنزويلا تأميم شركات البترول ابتداء من يناير ١٩٧٦ . وما زالت دولة الامارات العربية المتحدة تبحث مع شركتها من صيغة جديدة للمشاركة .

(١) انظر اتفاقية المشاركة الاولى (٢٥ - ٧٥) .
(٢) انظر اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠ - ٤٠) .

المبحث الثاني

منظره الاوطار العربيه المصدق للبروك
« الاويلت »

بعد ان انشئت منظمة الاوبك سنة ١٩٦٠ وجدت البلاد العربية المصدرة للبتروال انها بتكتلها في اطار هذه المنظمة قد استطاعت ان تحقق بطريق المساومة الجماعية الكثير مما كانت تعجز عن تحقيقه عن طريق المساومة الفردية .

وتهدف منظمة الاوبك الى معالجة السياسات البترولية للدول الاعضاء عن طريق تنسيق هذه السياسات فيما بينها ، وعن طريق حماية مصالحها تجاه شركات البترول الاحتكارية والدول المستهلكة . وقد ادركت بعض الدول العربية الاعضاء في منظمة الاوبك ضرورة ان تنشئ منظمة عربية تقوم بمهام تكمل المهام التي تقوم بها منظمة الاوبك ، فجاءت فكرة انشاء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول لتنظيم الجانب التجاري من الصناعة البترولية عن طريق المشروعات المشتركة .

ففي سنة ١٩٦٨ قررت ثلاث دول عربية وهي المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والمملكة الليبية ان تنشئ فيما بينها منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (الاوبيك) وكان (١) واضحا منذ تأسيس المنظمة العربية (الاوبيك) انه ليس هناك اي تعارض بينها وبين منظمة الاوبك ، بل انهما تكملان احدهما الاخرى . فقد جاءت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول لتكمل جانبها من الصناعة البترولية عزفت عن القيام به منظمة

(١) راجع كتاب الاوبك والصناعة البترولية .

الايوك ، وذلك نظرا للظروف المحيطة بها ولطبيعة تكوينها . مع ذلك فاتهمن الصعب الفصل بين أعمال المنظمات فضلا تاما ، خاصة بعد ان استخدم العرب سلاح البترول وبدلوا يؤثرون في عوامل السوق البترولية من عرض وطلب نتيجة لقرارات سياسية (١) ، مما كان له تأثير كبير على جميع الدول الاعضاء في الايوك بما في ذلك الدول غير العربية ومع هذا الوضع يكون من الضروري ان يقوم نوع من التعاون والتنسيق بين المنظمات على المستوى السياسي (وزراء البترول في المنظمات) وعلى المستوى التنفيذي خاصة وان غالبية دول الايوك من الدول العربية ، والتي هي في نفس الوقت اعضاء في المنظمة العربية المصدرة للبترول .

وفي الوقت الذي تمكنت فيه منظمة الايوك من تحقيق الكثير من الاهداف التي انشئت من اجلها ، مثل المحافظة على أسعار البترول بـل وتحقيق الاسعار العادلة لهذه الثروة الناضبة لاعضائها وبروزها في المجال الاقتصادي الدولي كمنظمة لها كيانتها ودورها البارز ، فقد تمكنت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول هي الاخرى من قطع شوط لا بأس به في تحقيق التضامن البترولي العربي على المستويين السياسي والتجاري . فمن خلال استخدام البترول كسلاح سياسي في المعركة عام ١٩٧٣ بـرز دور المنظمة كأداة مؤثرة في الاقتصاد العالمي ، وخاصة في المجال العربي ، فقد تمكنت من انشاء العديد من المشروعات المشتركة والتي تعتبر خطوات هامة في مجال الوحدة الاقتصادية العربية ، مثل الشركة العربية لنقل البترول والشركة العربية لبناء واصلاح السفن ، والشركة العربية للاستثمارات البترولية ، والشركة العربية للخدمات البترولية ، والاكاديميات البحرية في كل من البصرة وجدة والاسكندرية .

(١) مقابلة صحفية اجرتها مجلة قضايا عربية مع الدكتور علي عتيقة الأمين العام لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول تموز / آب ١٩٧٤ .

وقد حرصت الدول العربية التي تشترك في عضوية كل من منظمة
الاوبك والايوك على الا تعطي أي انطباع للعالم الخارجي بأن عضويتها في
منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول تعني تكتلا عربيا بتروليا لان اقرار
مثل هذه الفكرة من شأنه ان يؤدي الى اضعاف منظمة الاوبك التي تضم
الى جانب الاغلبية العربية دولا منتجة رئيسية غير عربية .

ومع ذلك فان على منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ان تضع
لنفسها منهاجا أكثر وضوحا وشمولا بالنسبة لمستقبلها واسلوب عملها ،
كما انه يتحتم على الدول الاعضاء فيها ان تقدم لها كل عون فني ومادي
حتى تكون في مستوى المسئولية المنطة بها .

ومندرس هنا قيم منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (الايوك)
واهدافها وسياستها .

اولا : قيم منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (الايوك) :

تبلورت فكرة انشاء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول عندما
بدأت الاتصالات بين كل من المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا ،
وهي الدول المؤسسة للمنظمة ، اذ رأت هذه الدول انه لا بد من انشاء
منظمة يمكنها من خلالها ان تبني علاقات من التعاون العملي في مجال
الصناعة البترولية بين الدول العربية المصدرة للبترول .

وفكرة التعاون العربي في مجال الصناعة البترولية ليست وليدة
الساعة بل انها كانت في اذهان مؤسسي الجامعة العربية في عام ١٩٤٥
فقد بدأت بوادر التعاون العربي البترولي تبرز في اطار هذه الجامعة
ومن خلال المجلس الاقتصادي العربي ، ثم امتد هذا التعاون ليتناول
جانباً من الصناعة البترولية ، بل وفي اطار منظمة الايوك ايضا .

ولا بد من ايضاح حقيقة وهي أن المشاريع العربية المشتركة التي بوشر في تنفيذها من خلال منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول كانت في الاصل موجودة كمشروعات لدى جامعة الدول العربية ومؤسساتها المختلفة الا أن جامعة الدول العربية نتيجة للظروف المحيطة بها لم تتمكن من وضع هذه المشروعات موضع التنفيذ ، ومن هنا فان فكرة انشاء منظمة بترولية عربية برزت لدى الدول الثلاث المؤسسة وذلك ايماناً من هذه الدول بأنه قد يكون من المناسب انشاء ادارة تنفيذية تكون قادرة على وضع المشاريع البترولية العربية موضع التنفيذ ، وبالتالي لكي تكون مثلاً من أمثلة التعاون العربي العملي .

وقبل قيام منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول بذلت بعض الدول العربية المصدرة للبترول محاولات لاتشاء عدد من المشروعات البترولية (نقل وتصفية) الا انها كانت مشروعات محدودة ، وقد أدركت الدول العربية المصدرة للبترول ، والتي يشكل البترول بالنسبة لاقتصادياتها العملة الاولى ، وتشكل عائداته المصدر الرئيسي للدخل القومي فيها ، ان طبيعة الصناعة البترولية التي تتسم بالتركيز والتكامل تلي عليها أن توحد جهودها وأن تتعاون فيما بينها حتى تتمكن من الدخول في مختلف جوانب الصناعة البترولية ، ذلك أن الدول العربية لا يمكنها أن تقيم صناعة بترولية حقيقية ومتكاملة الا من خلال التنسيق والتعاون بينها .

وفي التاسع من يناير/كانون الثاني عام ١٩٦٨ اتفقت كل من المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا على انشاء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (الاويك) . وفي الرابع والعشرين من شهر مايو/ايار ١٩٧٠ انضمت كل من الجزائر وابو ظبي وقطر والبحرين ودبي الى المنظمة ، وعندما ابدى عدد من الاقطار العربية الاخرى المنتجة للبترول والتي يلعب البترول في اقتصادياتها دوراً اقل ، رغبته في الانضمام ، قرر مجلس وزراء المنظمة في ديسمبر كانون الاول ١٩٧١ أن يمدد نص المادة السابعة من اتفاقية المنظمة (١) والخاص بشروط الانضمام الى

(١) انظر نص اتفاقية انشاء المنظمة .

عضوية المنظمة وقد كتبت هذه المادة نص على أن يكون البترول المصدر الرئيسي للدخل القومي بحيث يصبح بإمكان أي بلد عربي مصدر للبترول ويكون البترول فيه مصدراً هاماً للدخل القومي ، أن ينضم إلى عضوية المنظمة . ولا شك أن هذا التعديل قد عمل على توسيع قاعدة المنظمة وإتاحت الفرصة لدول عربية أخرى لها أهميتها بالنسبة للاقتصاد العربي ككل كي تنضم إلى عضوية المنظمة . وبالفعل فقد انضمت كل من مصر والعراق وسوريا وذلك في عام ١٩٧٠ .

وتحتل الدول الاعضاء في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول مكاناً بارزاً بين دول العالم المنتجة والمصدرة للبترول (١) وذلك لما تحتزنه الدول الاعضاء في المنظمة من احتياطي من البترول والغاز بالإضافة إلى مقدار ما تنتجه وتصدره من البترول والغاز الطبيعي .

ويقدر مجموع الاحتياطي الثابت للدول الاعضاء في المنظمة في بداية سنة ١٩٧٣ بأكثر من ٣٦٤ بليون برميل في الوقت الذي يقدر فيه مجموع الاحتياطي العالمي الثابت بحوالي ٦٧٢ بليون برميل ، أي أن نسبة الاحتياطي الثابت لدى الاقطار الاعضاء في المنظمة تبلغ حوالي ٥٤ ٪ من الاحتياطي العالمي .

(١) راجع التقرير الخاص بنشاط المنظمة خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٣ .

احتياطي الدول الأعضاء من البترول الخام

الدولة	كمية الاحتياطي كما هي	النسبة المئوية من مجموع احتياطي الدول الأعضاء %	النسبة المئوية من مجموع احتياطي العالم %
السعودية	١٥٦.٠٠٠	٤٢.٨٢	٢٣.١٩
الكويت	٦٨.١٤٠	١.٨٧٠	١.٠١٣
الجزائر	١٠.٠٠٠	٢.٧٥	١.٤٩
العراق	٤١.٠٠٠	١١.٢٥	٦.١
ليبيا	٢٩.٥٧٨	٨.١٢	٤.٤
دولة الإمارات العربية المتحدة	١٤.٠٠٠ (١)	١.٠٩٨	٥.٩٥
سوريا	٧.٢٥٦	٢.٠٠	١.٠٨
قطر	٦.٨٢٣	١.٨٧	١.٠١
مصر	٥.١٢١	١.٤١	٠.٧٦
البحرين	٣.٧٥	٠.١٠	٠.٠٦
المجموع	٣٦٤.٢٩٣	١٠٠.٠٠	٥٤.١٧

احتياطي العالم الثابت ٦٧٢.٤٢٩

(١) ما زالت دراسة الاحتياطي في دولة الإمارات العربية قيد الدراسة وهذا الرقم هو

تقدير شخصي من الكتيب بناء على المعلومات المتوفرة لديه .

انظر : دليل البترول العربي ١٩٧٣ :

— Oil and Gas Journal 5/12/1972

— International Petroleum Encyclopedia 1972

كما بلغ انتاج الاقطار الاعضاء في عام ١٩٧٥ (١٦٣٠) مليون
برميل يوميا اي بنسبة (٣٠.٣ ٪) من اجمالي الانتاج العالمي الذي بلغ
(٥٤٣٠٠) مليون برميل يوميا .

ويوضح الجدول التالي انتاج الاقطار الاعضاء من البترول الخام
ومساهمة كل قطر في اجمالي الانتاج .



انتاج الاقطار الاعضاء من البترول الخام
(١٩٧٣ - ١٩٧٥) (الف برميل يوميا)

القطر المنتج	عام ١٩٧٣	النسبة %	عام ١٩٧٥
المملكة العربية السعودية	٧٥٩٤٨	٤١٤٣	٧٠٧٧
دولة الكويت	٣٠١٤١	١٦٤٤	٢٠٥٤
الجمهورية العربية الليبية	٢١٨٥٣	١١٩٢	١٥١٠
الجمهورية العراقية	١٩٦٦١	١٠٧٢	٢٢٤٨
دولة الامارات العربية المتحدة	١٥٥٠٤	٨٤٦	١٦٩٥
الجمهورية الجزائرية	١٠٨٨٠	٥٩٢	٩٤٦
دولة قطر	٥٧٠٣	٣١٢	٤٣٩
جمهورية مصر العربية	١١١٨٩٢	١٠٣	٢٣٠
الجمهورية العربية السورية	١٠٥٦١(٢)	٠٥٨	١٧٥
دولة البحرين	٦٨٤	٠٣٧	٦١
اجمالي الانتاج	١٨٣٣٢٢	% ١٠٠	١٦٤٣٥
اجمالي الانتاج العالمي	١٠٥٦٤١٠(٣)		٥٤٣٠٠

نسبة مساهمة دول الاوبك في ٣٢٥ % الانتاج العالمي ٣٠٣ %

(١) متوسط الانتاج اليومي للفترة يناير/يونيو ١٩٧٣ .

(٢) متوسط الانتاج اليومي للفترة يناير/نوفمبر ١٩٧٣ .

(٣) تقديرات مجلة عالم النفط للانتاج العالمي لعام ١٩٧٣ عدد ٢ فبراير ١٩٧٤ هي ١٠٥٦٤١٠ ألف طن متري وقد تم التحويل الى براميل بمعدل ٧٢ برميل أمريكي للطن المتري .

انظر : عالم النفط عدد ٢ فبراير ١٩٧٤ :

Petroleum Intelligence Weekly January 21 February 4, 1974.

Petroleum Press Service August 1973.

وقد بلغ اجمالي صادرات الاقطار الاعضاء في المنظمة من البترول الخام في سنة ١٩٧٥ (١٦٠.٨٦) مليون برميل يوميا أي ما يعادل (٥٧.٣٪) من مجموع صادرات العالم والتي بلغت (٢٨٠.٥٥) مليون برميل يوميا .
والاسواق الرئيسية للاقطار العربية المصدرة للبترول هي اوروسا الغربية يليها دول الشرق الاقصى وعلى رأسها اليابان ثم الامريكتان ثم ثاني دول العالم الاخرى .

ثانيا : اهداف المنظمة : —

لقد عالجت (١) المواد الاولى من اتفاقية انشاء المنظمة اهدافها والغرض من انشائها بالنسبة للدول المؤسسة (المملكة العربية السعودية ، ليبيا ، الكويت) . فقد نصت المادة الثانية من الاتفاقية على ان هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الاقطار الاعضاء فيما بينهم في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في الصناعة البترولية وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال ، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح الاقطار الاعضاء المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول الى الاسواق واستهلاكه بشروط عادلة ومعقولة ، وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في الصناعة البترولية / في الاقطار الاعضاء .

وتحقيقا لذلك تتوخى (المنظمة) على وجه الخصوص : —

١ — اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لاعضائها .

ب — اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتوفيق بين الانظمة القانونية المعمول بها في الاقطار الاعضاء الى الحد الذي يمكن (المنظمة) من ممارسة نشاطها .

ج — مساعدة الاقطار الاعضاء على تبادل المعلومات والخبرات واتاحة

(١) انظر اتفاقية انشاء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول .

فرص التدريب والعمل لمواطني الدول الاعضاء والتي تتوفر فيها تلك
الامكانيات .

د - تعاون الاقطار الاعضاء في حل ما يعترضهم من مشكلات في الصناعة
البتروولية .

هـ - الافادة من موارد الاعضاء وامكانياتهم المشتركة في انشاء مشروعات
مشتركة في مختلف اوجه النشاط في الصناعة البتروولية يقوم بها جميع
الاعضاء او من يرغب منهم في ذلك .

ومع ان المادة الثانية اعلاه قد حددت الاهداف التي كان يتوخاها
مؤسسو المنظمة في البداية الا انه بعد مرور اكثر من سبع سنوات من عمر
المنظمة ومن خلال المسيرة التي مرت بها فقد ثبت عمليا ان نشاط المنظمة قد
امتد ليشمل مجالات اوسع من تلك التي وردت في المادة الثانية من قانون
تأسيسها ، وذلك نظرا للمعطيات الجديدة التي جدت في الصناعة البتروولية
عربيا وعالميا ومع ان الهدف في البداية من انشاء المنظمة هو معالجة الامور
الاقتصادية من الصناعة البتروولية الا ان نشاطها قد امتد ليشمل جوانب
اخرى ذات اهمية وصفة سياسية (المنظمة وسلاح البترول) .

كما ان عددا من الاقطار الاعضاء فيها قد لجأ اليها طالبا دعمها امام
شركات البترول العالمية (١) . ومن خلال اطلعنا على المادة الثالثة من
اتفاقية انشاء المنظمة (٢) فانه يجب ان نأخذ بنظر الاعتبار ان الذين
وضعوا تلك المادة من الاتفاقية قد استطاعوا الى حد ما أن يتحسبوا
للأمور التي قد تجيء مستقبلا ، وخاصة فيما يتعلق برسم السياسة للتعاون
العربي في مجالات الصناعة البتروولية .

(١) العراق عندما أمم شركة نفط العراق IPC والكويت عندما واجه صعوبات
انشاء المرافق مع شركة بترول الكويت للائتمان الكليل لهذه الشركة .

(٢) انظر المادة رقم (٢) من اتفاقية انشاء المنظمة .

ولم يكن ذلك بالشيء السهل فمن جهة كانت الرغبة ملحة في تجسيد هذا التعاون العربي في هيئة مشاريع مشتركة بصورة مستعجلة ، ومن جهة أخرى كانت هناك نظرة أكاديمية تتطلب إجراء الدراسات والمسوحات الشاملة لامكانيات التعاون بين الاقطار العربية في مجالات البترول حتى يتسنى للدول العربية وضع خطة عملية تجمع المشاريع المشتركة لهذه الدول ، ومع ذلك شقت المنظمة طريقها بصعوبة اذا ما قورنت بالمنظمات والهيئات العربية التي كانت موجودة وذلك بالعمل في اتجاهين في وقت واحد : —

١ — البدء بدراسة عدد من المشاريع التي يوجد اتفاق بالنسبة لاهميتها بين الاقطار الاعضاء في الصناعة البترولية .

ب — وفي نفس الوقت اجراء مسح شامل لامكانيات ومجالات التعاون بين الاقطار الاعضاء لوضع خطة عربية موحدة تربط بين الصالح العام العربي والصالح القطري لكل عضو . ولا بد هنا ان نشير الى انه كان من الضروري ان تخطو المنظمة خطوات واسعة في هذا المجال الا انها لم تقم الا بالشئ القليل . وهنا نقترح ان تعالج الدول الاعضاء موضوع التخطيط القومي المرتبط بالتخطيط القطري ، اي نقترح ان تقوم الدول الاعضاء في المنظمة بوضع مخطط صناعسي بترولي على مستوى العالم العربي يكون متناسقا ومنسجما مع المخططات التي يضمها كل قطر عضو حتى يوجد اساس من التكامل والتنسيق العربي في مجال الصناعة البترولية وهو ما يعتبر اساسا لنجاح هذه الصناعة . وستتطرق الى هذه الامور بشيء من التفصيل عندما نعالج الجزء الخاص بالمشاريع المشتركة للمنظمة وعلاقتها مع المنظمات العربية والدولية .

سياسة المنظمة : —

وسندرس هنا المشروعات المشتركة التي قامت بها المنظمة ودور المنظمة في استخدام البترول العربي في معركة ١٩٧٣ .

مشاريع المنظمة : — (١)

١ — الشركة العربية البحرية لنقل البترول : —

بدأت فكرة انشاء شركة عربية بحرية لنقل البترول عقب انشاء المنظمة مباشرة (٢) وقد كانت اهم المقدمات التي واجهت دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع تتمثل في ان معظم الاقطار الاعضاء في المنظمة لم يكن لها حق نقل بترولها فقد نصت اتفاقيات الامتياز بان يكون للشركات صاحبة الامتياز دون سواها حق نقل البترول الذي تنتجه وقد كان الامر يتطلب قبل انشاء هذه الشركة معرفة كمية البترول المتوفرة للنقل وبالتالي الاتصال بشركات البترول العاملة في الدول الاعضاء في المنظمة لمعرفة مدى استعدادها للتعاون مع هذه الشركة ، الا ان ظروف صناعة البترول تغيرت كثيرا مما زادت القناعة بجدوى الشركة اقتصاديا حيث تم تأسيسها في ٦-١-١٩٧٣ واتخذت من مدينة الكويت مركزا لها وقد حدد رأسمال الشرح المصرح به ٥٠٠ مليون دولار والمكتب به مائة مليون دولار كما بلغت حصة دولة الامارات العربية المتحدة ٦٧٫٩ مليون دولار . وقد جاء في المادة الخامسة من الفصل الثالث من اتفاقية انشاء الشركة (٣) بأن

(١) ان توزيع اسهم المشاريع بين الاعضاء يتم عادة بالتساوي واذا لم يرغب اي عضو في اخذ حصته كاملة فانه يطلب من باقي الاعضاء اقتسامها بالنسب التي يرغب بها كل عضو .

(٢) كلمة عن امكثيات التعاون العربي في صناعة البترول للسيد عبد العزيز التركي الأمين العام المساعد للمنظمة ابريل ١٩٧٤ (طرابلس — ليبيا) .

(٣) راجع اتفاقية انشاء الشركة العربية البحرية لنقل البترول .

للشركة ان تنشئ شركات تابعة ذات شخصية قانونية متميزة او فروعا في احدى الدول الاعضاء وفي خارج هذه الدول . وفي حالة انشاء شركة تابعة في احدى الدول الاعضاء تقوم الدول الاعضاء بابرام اتفاق لتحديد ما ينطبق بصفة اصلية على تلك الشركة التابعة من الاحكام الواردة في هذه الاتفاقية وفي ملاحظتها ويجب ان تكون اغلبية رأسمال الشركة التابعة ملكا للشركة » .

وتنص المادة السادسة (١) من اتفاقية الشركة على أن « للشركة جنسية كل من الاقطار الاعضاء المساهمين فيها سواء في مواجهة هذه الاقطار او تجاه الغير .

وتكون جميع اموال واصول الشركة مملوكة ملكية مشتركة وشائعة بين المساهمين بها في ذلك السفن التي يتم تسجيلها تحت علم اي مسن الدول الاعضاء » .

ويجري توزيع سفن الشركة لاغراض تسجيلها بين اعلام الاقطار الاعضاء بوصفها سفنا مملوكة للشركة . ويراعي بقدر الامكان أن يكون توزيع السفن بين تلك الاعلام على اساس حصص تتناسب مع المساهمة في رأسمال الشركة ، مع الاخذ بنظر الاعتبار قيمة كل سفينة بالنظر الى حمولتها وطرزها وعمرها .

وفي حالة انضمام بلد جديد الى الشركة او انتهاء عضوية بلد عضو او اكثر فيها وكذلك في حالة حدوث تغيير في توزيع رأسمال الشركة تقوم الجمعية العمومية باتخاذ ما يلزم لاعادة توزيع السفن تحت مختلف الاعلام ولها ايضا اعادة التوزيع عندما تواجه احدى البلاد الاعضاء ظروفا تقتضي

(١) راجع المصدر السابق .

نقل كمية متزايدة من بترولها أو في الحالات الأخرى الاستثنائية التي تجعل
حمولة السفن التي تحمل علم تلك الدولة غير كافية .

ومما سبق يتضح أن صلاحيات الشركة العربية لنقل البترول تشمل
جميع عمليات النقل البحري للمواد الهيدروكربونية (البترول الخام والغاز

المسيل والمنتجات البترولية مكررة أو مصنعة) وتتمتع الشركة بالشخصية
القانونية المستقلة والإهلية اللازمة لتحقيق أغراضها ولها جنسية كلفة
الإقطار الأعضاء المساهمة فيها . وقد أعطيت للشركة امتيازات وتسهيلات
الشركات الوطنية في تلك الإقطار بالإضافة إلى الدعم والحماية وكذلك
بعض الامتيازات والتسهيلات الأخرى التي نصت عليها اتفاقية أنشائها ،
هذا ومن الجدير بالذكر أن الشركة تمارس نشاطها على أسس تجارية
بحثة .

وقد بشرت الشركة أمهالها منذ تأسيسها ، وقد قامت في نطاق
مباشرة عملها الفعلي في ٢٣ فبراير عام ١٩٧٣ بالتعاقد على بناء ناقلتين
(١) حمولة كل منهما ٢٧٨.٠٠٠ طن مع شركة شاتنرز ذي اتلانتيك
الفرنسية تسلم أحدهما في أوائل أكتوبر عام ١٩٧٧ وتسلم الثانية في
أوائل مارس عام ١٩٧٨ كما تعلقت مع شركة بريمر فولكان الألمانية
الغربية على بناء ناقلتين أخريين حمولة كل منهما ٣١٨.٠٠٠ طن تسلم
الأولى في ديسمبر عام ١٩٧٦ وتسلم الثانية في أبريل عام ١٩٧٧ وبلغ
إجمالي الاستثمارات في هذه العقود حوالي ٢٤٠ مليون دولار أمريكي .

(١) الشركة العربية البحرية لنقل البترول - التقرير السنوي ١٩٧٤ .

ومما لا شك فيه أن التطورات التي حدثت على مسعيد ملكية الاقطار الاعضاء لمجموع او للقسم الاكبر من اسهم شركات البترول العاملة في اراضي الدول الاعضاء ستمكنها من الاستفادة من حق نقل البترول المنتج من اراضيها وبالتالي زيادة فرص النجاح والتوسع في مجال النقل البحري لهم هذه الشركة العربية الهامة .

ب - الشركة العربية لبناء واصلاح السفن : -

تعتبر منطقة الخليج العربي منطقة ملائمة لاقامة مثل هذا المشروع بالنظر لما يرتاده من عدد هائل من ناقلات البترول يوميا ، ويعتبر موقع الخليج العربي نموذجا لصيانة واصلاح السفن اذ تدف اليه الناقلات بعد أن تكون قد افترغت حمولتها ومن ثم تصبح صيانتها في منطقة الخليج العربي امرا مفضلا فنيا واقتصاديا .

وقد كلن هذا المشروع من اوائل المشاريع التي اولتها المنظمة عناية كبيرة حيث قامت بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وعمل الاتصالات اللازمة للتأكد من ربحية المشروع ، وقد وافق مجلس وزراء المنظمة على اتفاقية انشاء هذه الشركة في ٤ سبتمبر ١٩٧٣ ثم وقع عليها الوزراء في ٨ ديسمبر ١٩٧٣ حيث أصبحت نافذة من هذا التاريخ . ومقر الشركة محينة المنامة بالبحرين .

وتعد هذه الشركة مشروعا قوميا يهدف الى تطوير الصناعة فسي منطقة الخليج العربي والى تدريب مواطني الاقطار الاعضاء على صناعة واصلاح وصيانة السفن بجانب كونها مشروعا تجاريا يمارس نشاطه على اساس تجاري .

وتهدف الشركة الى القيام بجميع عمليات البناء والاصلاح والصيانة لجميع انواع السفن والنقلات ووسائل النقل البحري الاخرى المتعلقة بالمواد الهيدروكربونية ، وقد بدأت الشركة نشاطها ببناء حوض جلف في البحرين لخدمة السفن ويوجه خاص ناقلات البترول في مجال الصيانة والاصلاح ، ومن المنتظر ان تتوسع اعمال الشركة مع نمو القدرات الفنية لديها حتى تتمكن من صناعة وبناء السفن .

وقد نصت اتفاقية الشركة على ان لها القيام بجميع الاعمال التجارية والمالية (١) التي تساعد على تحقيق اغراضها كما ان لها الحق في انشاء شركات مفرعة اخرى في اي قطر عضو اخر غير دولة المقر او انشاء فروع او مكاتب ادارية او احواض للتجهيز وممرات للسفن الى غير ذلك من المرافق الضرورية لنشاطها .

وتنص اتفاقية انشاء الشركة على ان راس المال المصرح به مائة مليون دولار والمكتتب به ثلاثون مليون دولار مقسمة على ثلاثين الف سهم قيمة السهم الاسمية مائة دولار .

وتقوم شركتان عالميتان لهما خبرة ودراية كبيرتان بوضع الدراسات الفنية والتصميمات اللازمة لبناء المشروع كما ستشاركان في تشغيله وصيانتة .

وبالنظر لاهمية هذا المشروع وضرورة اخراجه الى حيز الوجود في اسرع وقت ممكن فقد شكل مجلس وزراء المنظمة لجنة وزارية خاصة من كل من وزير البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية ووزير التنمية والخدمات الهندسية في دولة البحرين لتابعة لدراسات المشروع

(١) راجع منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول - تقرير موجز عن نشاط المنظمة خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٣ .

مع الشركات الاستشارية المختصة ، ولقد تبين من الدراسة ان هذا المشروع بالرغم من انه لا يعتبر من المشاريع ذات الربح العاجل ، الا انه يهدف الى تطوير الصناعة في المنطقة وتدريب مواطني الاقطار الاعضاء على صناعة واصلاح السفن . ولقد قامت اللجنة بتكليف مؤسسات استشارية هندسية لاعداد دراسة هندسية اولية تقدر كلفة بنائه ، وتبت هذه الدراسة فعلا ، كما قامت اللجنة بارساء مناقصة الحفر البحري لموقع الحوض الجاف في البحرين ، وكذلك الطريق الرملي الذي سيربط الموقع بجزيرة المحرق في البحرين الى (شركة فالكون بريد يجيج كونسورتيوم) وتبلغ قيمة المناقصة ٦٩٤٠.٠٠٠ دينار بحريني . وستكون ملكية الدول الاعضاء الموقعة على الاتفاقية ملكية تامة لهذه الشركة كما ستكون هناك شركة اخرى تتعاقد مع الشركة الام لتشغيله تشترك فيها شركة كواسكي اليابانية اما بالنسبة للبرنامج الزمني فان الدراسة تتوقع ان تنتهي اعمال تصميم وانشاء الحوض الجاف ويبدأ العمل فيه في النصف الاول من شهر ابريل عام ١٩٧٧ بحيث يكون معداً لاصلاح ناقلات تصل حمولتها السلطنة الى ٣٥٠ ألف طن في المرحلة الاولى ويمكن توسيعه في المرحلة الثانية لاستقبال ناقلات حمولتها السلطنة تصل الى ٥٠٠ ألف طن .

وتقتصر اهلية المساهمة في الشركة على الاقطار الاعضاء في المنظمة ، كما يحق لهذه الاقطار ان تعهد بتمثيلها في ممارسة اهلية المساهمة لاية هيئة أو مؤسسة أو شركة تابعة لها من اشخاص قانونها العام أو الخاص؛

علاوة على ذلك يحق لكل قطر عضو أن يتنازل عن عدد من اسهمه لصالح مواطنيه من الاشخاص الطبيعيين ، أو الاعتباريين في الاکتساب وذلك بما لا يتجاوز ٤٩٪ من مجموع الاسهم المخصصة له ويشترط أن لا يزيد بما يملكه كل شخص عن عشرة بالمائة من مجموع الاسهم المتنازل عنها . ولا يجوز لاية هيئة أو مؤسسة أو شركة تتمتع بجنسية اي من الاقطار الاعضاء ان تكتسب اسهمها في الشركة الا اذا كان جميع راسمالها ملكا لذلك القطر المعني او للمواطنين فيه .

ج - الشركة العربية للاستثمارات البترولية : -

قامت فكرة انشاء هذه الشركة في نطاق منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول لتمويل صناعة البترول لان هذه الصناعة تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة وتحتاج الى عدة مصادر لتمويلها . كما ان التطورات السريعة التي حدثت في قطاع البترول في المنطقة العربية قد خلقت ظروفها ملائمة للاستثمارات البترولية سواء في مجال التكرير او التصنيع واستغلال الغاز الطبيعي الى غير ذلك من اوجه النشاطات البترولية التي يتحتم على الاقطار العربية ان تتولاها بنفسها بعد ان تمكنت من تغيير الشكل التقليدي للامتيازات البترولية واصبحت لها الهيمنة على مصادرها البترولية وكيفية استغلالها . ولقد كانت هذه الحجة ملحة امام المسؤولين في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول منذ نشأتها ومباشرتها دراسة المشروعات المشتركة بين الاقطار الاعضاء ، الامر الذي حدا بها الى انشاء شركة للاستثمارات البترولية في ٢٣ نوفمبر ١٩٧٥ وقد اتخذت مدينة الدمام بالملكة العربية السعودية مقرا لها .

ان الاستثمارات اللازمة للمشروعات البترولية الصناعية تتسم بالضخامة . ويكفي للدلالة على ذلك ان نذكر على سبيل المثال ان التقدير المبدئي لما يحتاجه العالم من استثمارات لانشاء مصافي جديدة حتى سنة ١٩٨٠ يزيد عن ٦٠ بليون دولار . واذا اخذنا في الاعتبار ما تهدف اليه بعض البلاد العربية من عدم زيادة انتاجها من البترول عن مستواه الحالي بل ومن تخفيضه في بعضها بقصد تحديد مدة استغلال ثروتها ، واذا اخذنا في الاعتبار كذلك ما تنجه اليه البلاد الصناعية من تنمية مصادر الطاقة

الأخرى فيكون من المرجح أن ينخفض رقم الاستثمارات المقدرة للمصافي الجديدة إلى ما يقارب من ٥٠ مليار دولار حتى سنة ١٩٨٠ ، وإذا ما قدرنا أن يكون نصيب البلاد العربية من هذه الاستثمارات ١٠ ٪ فقط فسنجد أن الاستثمارات المطلوبة لإنشاء مصافي جديدة في العالم العربي يرجح أن لا تقل عن خمسة بلايين دولار . فإذا أضفنا إلى مبلغ الخمسة بلايين من الدولارات هذه ما تحتاجه صناعات الأسمدة والبتروكيماويات والصناعات المساعدة من أموال لتبني بجلاء الحلجة الماسة إلى قيام الشركة العربية للاستثمارات البترولية كي تساعد في أعداد المشروعات وتقويمها ونسي الاسهام في تمويلها .

كل تلك الحقائق التي سبق ذكرها كانت وراء اهتمام منظمة الانتطار العربية المصدرة للبترول بمشروع الشركة العربية للاستثمارات البترولية وبأغراضها التي جاءت في المادة الثالثة من الفصل الثاني من اتفاقية إنشائها (١) ، وهي إنشاء وتسيير المشروعات البترولية وأوجه النشاط المتفرعة أو المساعدة أو المرتبطة أو المكملة لهذه المشروعات والصناعات ، من إعطاء الأولوية للمشروعات العربية المشتركة وذلك بما يعود بالنفع على الإقطار الاعضاء وتدعيم قدراتها في الاستفادة من ثرواتها البترولية واستثمار مخزائنها بما يحفز طاقاتها الاقتصادية والمالية .

(١) راجع اتفاقية إنشاء الشركة العربية للاستثمارات البترولية .

وقد نصت اتفاقية تأسيس الشركة بأن تقوم بكافة العمليات اللازمة لتحقيق اغراضها في الاقطار الاعضاء وفيما عدا ذلك تعطى الافضلية للمشاريع في الاقطار العربية الاخرى . ولها بصفة خاصة أن تقوم بما يلي : —

١ — دراسة واعداد المشروعات التي يمكن للشركة أن تستثمر فيها اموالها .

٢ — أن تقيم نروعا ومكتب للشركة وان تنشئ شركات مالية تابعة لها، وذلك داخل وخارج الدول الاعضاء .

٣ — أن تساهم في الشركات المتخصصة في القطاعات المتعلقة باغراض الشركة .

٤ — أن تنشئ بموافقة مجلس وزراء المنظمة الشركات المتخصصة في القطاعات المتعلقة باغراض الشركة .

٥ — أن تشتري وتتصرف في أسهم وحصص رأسمال الشركات والمؤسسات العاملة في القطاعات المتعلقة باغراض الشركة وذلك سواء في الاقطار الاعضاء او غيرها من الاقطار .

٦ — أن تشترك في عمليات اصدار وضمان تصريف الاوراق المالية الخاصة بالشركات والمؤسسات التي تنشأ او تعمل في الاقطار الاعضاء في قطاع الصناعات البترولية .

٧ — أن تمنح قروضا متوسطة او طويلة الاجل لتمويل الاستثمارات والعمليات في قطاع الصناعات البترولية .

وتراعي الشركة عند منحها قروضا لمشروع في قطر من الاقطار الاعضاء ان تحصل على ضمان القطر لسداد اصل القروض والفائدة .
واذا كان مكان المشروع خارج الاقطار الاعضاء فلا يمنح هذا القرض الا بضمان قطر عضو .

وللشركة ان تقدم كمالتها للقروض المتوسطة والطويلة الاجل النسي تمنحها مؤسسات مالية او تجارية اخرى ، على ان تتوفر في هذه القروض كافة الشروط المطلوب توفرها في عمليات الاقتراض المماثلة التي تقوم بها الشركة لحسابها .

وتتخذ الشركة الاحتياطات اللازمة لاستخدام القروض التي تمنحها او تكفلها للقرض الذي منحت من اجله هذه القروض .
٨ - ان تصدر السندات وان تقترض من اسواق كل من الاقطار الاعضاء بعد الحصول على موافقتها وكذلك من الاسواق المالية العالمية .

كما يجوز للشركة ان تقترض من حكومات الاقطار الاعضاء مباشرة او عن طريق احدى مؤسساتها سواء لتحويل عملياتها بصفة عامة او لتمويل مشروع محدد بالذات . ولا يجوز باية حال ان يتعدى مجموع ديون الشركة في اي وقت المبلغ الذي تكون الجمعية العمومية للشركة قد وضعت كحد اقصى لاقتراضها ، كما تحرص الشركة بالنسبة الى حجم الديون التي تلتزم بها ومواعيد سدادها وشروطها على الاحتفاظ دائما بمركز مالي تتوفر فيه السيولة والملاءمة المالية .

وتحدد الشركة تكاليف القروض التي تمنحها والعمولة وطرق وناء الدين ومواعيد الاستحقاق والدفع وتراعي الشركة في القروض التي تمنحها ان يجري سدادها مع فوائدها بذات العملة التي تم بها الاقتراض .

٩ - أن توظف بصفة مؤقتة ما يفيض عن حاجتها المباشرة من الاموال
السائلة على ان يراعي في هذا الصدد توقيت التزامات الشركة قبل
الغمر والمسحوبات المتوقعة على قروضها وبصفة عامة الحرص على
سيولة الاصول المستثمر فيها وقابلية العملات المقومة بها هذه الاصول
للتحويل . وقد حدد راسمال الشركة المصرح به ٣٦٠٠٠ مليون ريال
سعودي اما راسمال الشركة المكتتب فقد حدد بمبلغ ١٢٠٠ مليون ريال
سعودي وينقسم الى مائة الف سهم القيمة الاسمية لكل منها اثنا عشر
الف ريال ، تم الاكتتاب فيها جميعها كما تم توزيعها على الدول الاعضاء.

وبلغت حصة دولة الامارات العربية المتحدة ٢٠٤ مليون ريال .

د - الشركة العربية للخدمات البترولية : -

وهي احدى الشركات التي انشأتها المنظمة للقيام باعمال التنقيب
والحفر والاستكشاف ومد خطوط الاتابيب وغيرها من الخدمات الضرورية
للصناعة البترولية وذلك نظرا لان الاقطار العربية المصدرة للبترول تساهم
بأكثر من ثلث انتاج العالم الكلي من البترول الخام وتملك حوالي ٦٠٪
من الاحتياطي العالمي الا ان مساهمتها في مجال الخدمات البترولية لا
تتشى مع وزنها الهام كمنتجة ومصدرة للبترول .

ولقد كانت وما زالت شركات البترول الاجنبية العاملة في البسلامد
العربية هي التي تقوم بجميع العمليات المتعلقة باستكشاف البترول
وانتاجه سواء كان ذلك عن طريقها مباشرة او عن طريق شركاتها او التي
تتعاقد معها . واذا نظرنا الى مساهمة الاقطار الاعضاء
في مجال الخدمات البترولية فانا نجد انها تتفاوت من قطر

الى اخر فـشركة سونـطـراك في الجزائر تعتبر شركة متكاملة بمعنى
أنها تقوم بجميع العمليات البترولية مباشرة لما تتمتع به من جهاز فني
كفؤ كما تقوم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة
وجمهورية مصر العربية والجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية
بجزء من تلك العمليات . الا أننا نجد ان تلك المساهمة ليست بالحجم
المطلوب في الدول الأخرى . ولقد كان السبب في عدم تناسب مساهمة
الاقطار الاعضاء في مجال الخدمات البترولية مع دورها في مجال الانتاج
والتصدير هو أن الشركات صاحبة الامتياز كانت تحتفظ لنفسها بكافة
القرارات المتعلقة بفروع الصناعة البترولية

Down Stream Operations

ولقد شهد عام ١٩٧٢ تطورا هاما في العلاقة بين حكومات الاقطار المضيفة
والشركات صاحبة الامتياز حيث أصبحت بعض الاقطار المصدرة للبترول
تملك ٦٠٪ من أسهم شركات البترول العاملة في أراضيها ، في حين ان
بعضاً آخر قد تملك شركات البترول الاجنبية ملكية كاملة ، ومن ثم أصبح
لهذه الشركات دور اقل بالنسبة للصناعة البترولية في حين بدأت حكومات
الاقطار المصدرة للبترول تلعب دورا متزايدا في صناعتها البترولية .

وبعد ان اقر مجلس وزراء المنظمة مشروع قانون انشاء الشركة
فانها ستباشر عملها عن طريق انشاء عدد من الشركات الفرعية ذات
الاختصاص تعمل في فروع الخدمات البترولية التي تشتمل على
الاعمال التالية : —

عمليات حفر وصيانة آبار البترول — عمليات معالجة آبار البترول
واختبارها — تثبيت وتشقيب آبار البترول — اجراء التسهيلات
الكهربائية المختلفة — تحليل عينات لب الآبار والزيوت والغاز والمنتجات

— استخدام الآلات الحاسبة الإلكترونية — دراسات هندسة المكلمن —
الانشاءات البرية والبحرية لمرافق البترول — المسح الجيوديسي والتصوير
الجوي — الاعمال الجيوفيزيائية المختلفة .

ولقد تبين من دراسة اولية قامت بها منظمة الاقطار العربية المصدرة
للبنترول انه بالرغم من أن حجم العمل المتوفر في مجالات الخدمات البترولية
في الاقطار الاعضاء كبير جدا الا ان نسبة مساهمة الشركات والمؤسسات
الوطنية فيه منخفضة جدا حيث لا تزيد عن ٤٠٪ في مجالات الحفر

وتنخفض لتصبح ٢٠٪ في مجال المسح الجيولوجي والجيوفيزيقي و ١٥٪
في مجال تثبيت وتنقيب انايبب تغليف الابار و ١٠٪ في معالجة الابار
واختبارها اما التسجيلات الكهربائية فليس للشركات الوطنية دور فيها .

ولا شك ان الحاجة الى التعاون العربي في مجال الخدمات البترولية
لم تكن في اي وقت من الاوقات اكثر الحاجا مما هي عليه الان خاصة وان
الاقطار العربية المصدرة للبنترول تنجه الى السيطرة الكاملة على ثرواتها
البترولية . (١) .

(١) لقد سيطرت كل من الكويت والمراق على الصناعة البترولية فيها سيطرة كاملة .

وفي الاجتماع الذي عقده مجلس وزراء المنظمة في مدينة الرياض في ديسمبر ١٩٧٥ تم اقرار قانون تأسيس هذه الشركة وبذلك برزت السي
الوجود لتنضم الى باقي الشركات العربية التي انشأتها المنظمة . وقد
حدد رأسمال الشركة المصرح به مائة مليون دينار ليبي والمكتب به ١٥
مليون دينار ليبي موزعة على اسهم قيمة السهم الواحد مائة ألف دينار .
وقد بلغت حصة الامارات العربية المتحدة ٢١ مليون دينار ليبي .

وتنص الاتفاقية على ان لهذه الشركة على غرار غيرها من المشروعات
المشتركة التي انبثقت عن المنظمة الاستقلال والاهلية اللازمة لتحقيق
اغراضها . وكذلك المزايا والتسهيلات التي تتمتع بها الشركات الوطنية في
الاقطار الاعضاء .

كما تنص الاتفاقية ان اغراض هذه الشركة تتمثل في القيام باعمال
الخدمات البترولية وذلك بانشاء شركات متخصصة في واحد او اكثر من
نروع الخدمات البترولية على هدى من الدراسات الفنية والاقتصادية
والقانونية اللازمة لذلك ، كما يدخل في هذه الاغراض تدريب وتأهيل
الكوادر الفنية المتخصصة . هذا وستباشر الشركة والشركات المنفرعة
عنها نشاطها على اسس تجارية وبالإضافة الى المشروعات التي سبق
ذكرها ، تفكر المنظمة في التعاون العربي المشترك في مجالات التكرير اذ
يمكن ان تقام مشروعات مشتركة للتكرير في مناطق ملائمة لها ، مثل منطقة
الخليج العربي ومنطقة البحر الابيض المتوسط فكلها مناطق يمكن ان تقام
فيها مشروعات مشتركة كهذه ومشروع الشركة العربية للاستثمارات
البترولية معد بالاساس لكي ينشط هذا النوع من النشاط بالإضافة الى
الصناعات البتروكيمياوية .

كما انه يوجد لدى المنظمة الرغبة في ان تتعاون الاقطار الاعضاء في
ميدان الاستثمار وتنمية المصادر الاخرى للطاقة المتوفرة في منطقتنا مثل

الطاقة الشمسية ، لكي لا تواجه ايجبالنا القادمة بأية ازمة . كان ينتهي البترول وتكون البدائل في ايدي الغير . (١)

ثانيا : المنظمة وسلاح البترول : —

بالرغم من ان الهدف الاساسي لانشاء المنظمة كما جاء في اتفاقية تأسيسها كان هو العمل على ايجاد مشروعات بترولية مشتركة بين الاقطار الاعضاء ، ومع ان استخدام العرب للبترول كسلاح في المعركة في اكتوبر ١٩٧٣ يعتبر عيلا سياسيا فانه لا يمكننا ان نفعل دور المنظمة في هذا العمل السياسي .

فعندما اجتمع مجلس وزراء المنظمة في ١٧ اكتوبر ١٩٧٣ في الكويت وكانت المعركة وقتها قائمة بين العرب والعدو الصهيوني طرحت عدة مقترحات للكيفية التي من الممكن ان يستخدم بها العرب سلاح البترول بصورة اكثر فعالية في المعركة . وتتخلص المقترحات التي طرحت فيها بلسي : — (٢)

- ١ — قطع البترول عن الدول التي تساعد اسرائيل بصورة مباشرة .
- ٢ — تأميم شركات البترول المملوكة لدول ثبت انها تساعد اسرائيل بصورة مباشرة .
- ٣ — تخفيض انتاج البترول بصورة تدريجية وبصورة عامة على ان يلي التخفيض الاول تخفيضات اخرى كل شهر ، وذلك الى ان تمتنع الاقطار التي تساعد اسرائيل عن تحيزها .
- وعندما لم يتفق وزراء البترول العرب على طريقة واحدة من هذه الطرق الثلاثة يستخدمون بها سلاح البترول ، تبنت غالبيتهم الطريقة الثالثة وهي التخفيض العام التدريجي لانتاج البترول . الا ان اقدام دولة

(١) اقترح د. عتيقة على الاجتماع الوزاري للمنظمة الذي عقد في دمشق في صيف ١٩٧٤ ان تهتم المنظمة بالامور التالية : —

١ — ملأذا بعد البترول . ب — مصادر الطاقة البديلة ج — الاستثمار الامثل للبترول . (٢) انظر ، مقالات بترولية . المؤلف .

الامارات العربية المتحدة على اتباع الطريقة الاولى ، وهي قطع البترول عن اي دولة تساعد العدو الصهيوني بصورة مباشرة ، أدى الى أن حذت حذوها الاقطار العربية الاخرى وقطعت امدادات البترول عن الولايات المتحدة الامريكية ثم عن هولندا . (1)

وعندما لم يتفق وزراء البترول العرب في البداية على اسلوب واحد لاستخدام سلاح البترول رؤي ان يعالج هذا لموضوع خارج اطار المنظمة وأن يتولاه وزراء البترول العرب وليس مجلس وزراء المنظمة .

ومع ذلك فان الفاصل بين مجلس وزراء المنظمة ووزراء البترول العرب عند معالجتهم لموضوع استخدام سلاح البترول فاصل شكلي يحد.

لقد قامت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول باعمال التهيؤ والتحضير لوزراء البترول العرب في كل مرة اجتمعوا فيها لمعالجة موضوع سلاح البترول كما ان المنظمة تابعت عن كثب نتائج استخدام هذا السلاح وائلره .

وبما ان سلاح البترول قد استخدم للترهيب بالنسبة للعدو ومن يؤيده فانه استخدم كذلك وما زال يستخدم للترهيب ، اي لترغيب الصديق وتشجيعه . وهنا قامت المنظمة بدور بارز فعندما قطعت الدول الافريقية علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع اسرائيل بعد حرب اكتوبر (رمضان)

(1) انظر، مقالة بترولية للمؤلف .

سنة ١٩٧٣ قررت الاقطار الاعضاء في المنظمة بناء على توصية من مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الجزائر سنة ١٩٧٤ (١) ، تقديم دعم مالي الى الدول الافريقية بما يعوض عليها ما لحق بها نتيجة لارتفاع اسعار البترول منذ اكتوبر سنة ١٩٧٣ ، وقد بلغت هذه المساعدات المالية ٢٠٠ مليون دولار سنويا .

وكذلك تقوم الاقطار الاعضاء في المنظمة سنويا بتمويض الاقطار العربية غير المنتجة للبترول عما لحقها من اعباء مالية نتيجة لارتفاع اسعار البترول في سنة ١٩٧٣ ، وتبلغ هذه المعونات ٨٢ مليون دولار سنويا . (٢)

(١) انظر قرارات مؤتمر القمة العربي المذكور .

(٢) توزيع المعونات على الاقطار العربية التالية: —

السودان ، ايجن الشمالي ، ايجن الجنوبي ، موريتانيا ، الصومال والمغرب .

الباب الثالث

التطور البناني الاقتصادي

سوف نبحث في هذا الباب موضوعين ، الموضوع الاول ويتعلق بتطور البناني الاقتصادي ، والموضوع الثاني ويتعلق بالتنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة .

الفصل الأول

تطور البنى التحتية الاقتصادية

أدى اكتشاف البترول وتصديره بكميات كبيرة في الإمارات العربية المتحدة إلى تطور كبير في البنى التحتية الاقتصادي والاجتماعي تمثل في بدء عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالشروع في اقامة الجهاز الانتاجي المتقدم في مجال الانتاج البترولي ثم في مجال الانتاج الصناعي بصفة عامة ، وقد ترتب على اكتشاف البترول ، وعلى قيام الجهاز الانتاجي المتقدم في مجال صناعته حدوث تغيرات جذرية في العلاقات الاساسية للحياة الاقتصادية والاجتماعية (١) وفي مقدمتها العلاقات القائمة بين مروع الانتاج المختلفة والعلاقات القائمة بين الاقتصاد الوطني والاسواق العالمية والعلاقات القائمة بين القطاع العام والقطاع الخاص والعلاقات القائمة بين الانتاج والادخار . فقد أدت هذه التغيرات الجذرية إلى اختفاء بعض فروع الانتاج القديم واضمحلال بعضها وإلى ظهور فروع انتاج جديدة كما أدت إلى اندماج الاقتصاد الوطني في الاسواق العالمية نتيجة لاعتماد هذا الاقتصاد بصفة أساسية على استخراج البترول وتصنيعه . ومن ناحية أخرى فقد أدت ملكية الدولة للثروة البترولية وازدياد دخلها من هذه الثروة إلى تعانق دور القطاع العام في عملية التنمية بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية . كما أدت الزيادة المطردة في عوائد البترول وفي الدخل القومي وبالتالي في متوسط نصيب الفرد منه إلى ترايد المدخرات القوية اللازمة لتمويل الاستثمارات .

وكان طبيعياً أن يشكل قطاع البترول ، وقد كان سبباً في كل هذه التطورات البنائية ، القطاع القائد في عملية التنمية الشاملة ، وترتب على هذه الحقيقة عدة نتائج هامة .

(١) رفعت المحجوب - الاقتصاد السياسي - الجزء الأول ١٩٧٥ ص ١٢١ - ١٢٨ ،
٢٢٩ - ٢٦٠ .

اولا : ادت ملكية الدولة للثروة البترولية الى تعامل دور القطاع العام ودور الدولة في عملية التنمية . وهنا نسجل ان نمو القطاع الخاص جاء نتيجة لنمو هذا القطاع العام ولما قامت به الدولة من دور في التنمية .
ثانيا : سهحت عوائد البترول المطردة الازدياد ، لدولة الامارات العربية المتحدة ان تأخذ بسياسة « الدفعة القوية » في التنمية بدلا من سياسة التدرج التي تأخذ بها عادة البلاد الاخذة فيالنمو وذات المعز في ميزان المخفوعات .

ثالثا : ادى الاعتماد بصفة اساسية على البترول الى اندماج الاقتصاد الوطني في الاسواق الخارجية ، فقد ارتفعت نسبة التجارة الخارجية الى الدخل القومي ارتفاعا كبيرا .
ولسنا في حاجة الى القول بان الاعتماد على البترول كمصدر وحيد للدخل القومي يجعل الاقتصاد الوطني مرتبطا بهذا المصدر . بحيث يعكس اي اضطرابات تقع فيه . هذا فضلا عن ان البترول ثروة مؤقتة في سبيلها الى النضوب ولذلك يكون من الضروري تخصيص جزء من عوائده لانشاء دعائم اخرى للاقتصاد القومي وخاصة بالتنمية الصناعية والتنمية الزراعية وهو ما يضمن تنوع غروع الانتاج ومصادر الدخل القومي .

وننبه الى ان البترول ، وهو القطاع القائد الذي بدأ المرحلة الاولى للتنمية وهي التنمية في اطار الاندماج في الاسواق العالمية ، مطلب بآتمام المرحلة التالية من التنمية وهي التنمية في اطار التكامل والاستقلال . (١)
ومنقسم هنا دراستنا لآثر البترول في تطور البنيان الاقتصادي للامارات العربية المتحدة الى خمسة مباحث وهي : -

(١) مجلة الاقتصادي - ١٩٧١ - بغداد

راجع التنمية الجديدة في مقال الدكتور رفعت المحجوب « التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية » مجلة الاقتصادي - بغداد - العدد الرابع ١٩٧٠ .

- المبحث الأول : تطور الانتاج القومي
المبحث الثاني : تطور السطن والاستهلاك
المبحث الثالث : تطور النظام النقدي
المبحث الرابع : تطور النظام ائصرفي
المبحث الخامس : تطور النظام المالي

المبحث الأول

تَطَوُّر الانتاج القومي

لا شك في ان اكتشاف البترول في الامارات العربية المتحدة ادى الى تطور كبير في الانتاج القومي ، استتبع زيادة الناتج القومي ومن ثم الدخل القومي حتى اصبح متوسط نصيب الفرد في الامارات العربية المتحدة ١٩٧٥ اعلى متوسط في العالم .

وقد ادى تطور الانتاج القومي الى اسيحلال فروع الانتاج القديمة بل والى اختفاء بعضها عن المسرح الاقتصادي تاركة المجال امام فروع جديدة للانتاج لتحل محلها .

لقد كانت فروع الانتاج القديمة في فترة ما قبل البترول عبارة عن فروع بسيطة ومتخلفة في مجملها كما كانت وباستثناء اللؤلؤ الذي ما سبق ذكره ، في معزل عن الاسواق العالمية ، وقد وجدت اغلب هذه الفروع وهي الزراعة والرعي وصيد السمك ، لتلبي ذلك الجزء الضروري جدا من متطلبات الحياة ، كما وجدت بعض فروع الانتاج القديمة الاخرى التي كانت على صلة محدودة بالاسواق الخارجية وذلك مثل صناعة اللؤلؤ والتجارة والنقل البحري . ومع وجود تلك الصلة بين فروع الانتاج هذه والاسواق العالمية الا ان ذلك لا ينفي عنها صفة التخلف والبساطة كما انه لا ينفي عن الاقتصاد الوطني في عصر ما قبل البترول صفة الاقتصاد المغلق المنعزل ، وقد سبق ان درسنا في البلب الاول مخطف فروع الانتاج القديمة (قبل عصر البترول) بحيث لا نجد مجالا لتكرار هذه الدراسة .

أما بعد اكتشاف البترول فقد برزت الى الوجود فروع انتاج جديدة مثل الصناعة البترولية والثروة المعدنية وهذه الفروع مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأسواق الخارجية وندمجة فيها كما أنها على جانب كبير من التطور التكنولوجي والذي لا يتوفر محلياً . وستولى تفصيل التطور الذي لحق فروع الانتاج الجديدة هذه عن دراستنا الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة في الفصل الثاني من هذا الباب ، هذا فضلاً عن أننا قد سبق أن درسنا الصناعة البترولية في الباب الثاني ومع بروز فروع الانتاج الجديدة هذه مع مجيء البترول فإن بعض الفروع القديمة الأخرى قد أخذت تسيّ النطور هي الأخرى لنواكب الظروف الاقتصادية الجديدة (١) .

(١) انظر : الفصل الأول من الباب الأول من القسم الأول من هذا الكتاب .

المبحث الثاني

تَطَوُّر السَّكَّانِ فِي الْإِمَارَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُتَّحِدَةِ

أدى اكتشاف البترول الى تطور البنى الاقتصادية للإمارات العربية المتحدة وقد شمل هذا التطور السكان ايضا ، اذ ازداد عددهم وارتفع مستوى معيشتهم . ومن الطبيعي ان يترتب على تطور في الاستهلاك وذلك من حيث بروز الطلب على انماط جديدة من السلع والخدمات هذا فضلا عن ان تطور السكان يتطلب توسعا في المرافق والخدمات العامة لطبي متطلبات التطور في السكان .

وقبل اكتشاف البترول في امارة ابو ظبي تعرض سكان الامارات الى عملية جزر سكاني ، وذلك بسبب الهجرة الى البلاد العربية المجاورة التي سبق اكتشاف البترول فيها ، وهي الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر ، سعيا وراء فرص العمل خاصة مع كساد صناعة اللؤلؤ بعد الحرب العالمية الثانية . وبالإضافة الى البحث عن فرص افضل للعيش في الخارج كانت الاسباب السياسية هي بعض الاحيان وراء هجرة مجموعات من سكان الامارات الى البلاد المجاورة (١) .

وقد قدرت السلطات البريطانية في سنة ١٩٦٤ سكان الامارات العربية بـ ٨٤ ألف نسمة (٢) وهو اقل مستوى تدعى اليه سكان الامارات العربية المتحدة في القرن الحالي ، وهو ما يعكس العوامل الاقتصادية والسياسية التي سبق ان بينها والتي ادت الى تقلص السكان الى هذا المستوى .

(١) كانت تحدث في بعض الاحيان خلافات بين حكام احدى الإمارات وبعض أفراد قبائل شعبه مما ينتج عنه هجرة أفراد هذه القبيلة الى بلد مجاور .

(٢) كتبت بريطانيا حتى سنة ١٩٧١ مسؤولية من حماية الإمارات العربية المتحدة وذلك بمقتضى اتفاقية حماية موقعة بين حاكم كل إمارة والحكومة البريطانية .

وبعد بدء تصدير البترول بكميات تجارية من إمارة أبو ظبي في سنة ١٩٦٢ وبعد تولي الشيخ زايد مقاليد الحكم في ١٩٦٦ وبعد تقييم اقتصاد الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر ١٩٧١ أخذ حجم السكان في الإمارات العربية المتحدة في الازدياد المطرد إذ ارتفع من ٨٤ ألف نسمة سنة ١٩٦٤ إلى ١٧٩٢ ألف نسمة بتمدد ١٦/٤/١٩٦٨ ثم إلى ٦٥٦ ألف نسمة وذلك حسب آخر تعداد أجرى في ديسمبر ١٩٧٥ وتمود هذه الزيادة المطردة والكبيرة في حجم السكان إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية وارتفاع معدل الهجرة فقد كان معدل الزيادة الطبيعية منخفضاً قبل البترول إذ لم يتجاوز ١٥٪ وذلك بسبب انخفاض مستوى المعيشة وتدني المستوى الصحي وارتفاع معدل الوفيات ثم ارتفع هذا المعدل نتيجة لتدفق عائلات البترول وارتفاع مستوى المعيشة وتوفر الخدمات الطبية المجانية لجميع المواطنين وانتشار الوعي الصحي إلى ٢٧٪ فيما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٣ (١) ثم إلى ٣٠.٨٪ فيما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٥ (٢) ، ويعتبر هذا المعدل من اعلى معدلات الزيادة في العالم . وكذلك أدى تدفق عائلات البترول بصورة متزايدة إلى شروع الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في تنفيذ خطط طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مما أوجد فرصاً أكثر وأفضل للعمل وأدى إلى نشاط كبير لجميع القطاعات الاقتصادية وبالتالي أدى إلى مد سكاني كبير وزيادة ميكانيكية في السكان ويمكن أن ترجع هذه الزيادة إلى مجموعة من العوامل أهمها : —

(١) Demographic Year Book 1973 p. 86 United Nations
 (٢) Carte Descriptive de l'Onu May 1975

١ - عودة السكان الذين سبق أن هجروا بلادهم نتيجة لأسباب اقتصادية وسياسية .

٢ - أدى الانطلاق في تنفيذ عدد كبير من مشاريع التنمية الاقتصادية الى زيادة الطلب على الأيدي العاملة غير الماهرة مما أدى الى جذب العمال من الهند والباكستان وإيران للعمل في الإمارات العربية المتحدة .

٣ - أدت سهولة المواصلات الحديثة الى زيادة تنقل الأفراد بين الإمارات العربية المتحدة والعالم العربي مما شجع أعدادا كبيرة من المواطنين العرب على المجيء الى الإمارات العربية للعمل في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي .

٤ - أدى القيام بعدد كبير من المشروعات ، نتيجة لزيادة مقدرات البترول الى جذب عدد كبير من رجال الأعمال ومن الفنيين العرب والأجانب للعمل في البلاد إما بصورة انفرادية أو عن طريق شركاتهم ومؤسستهم . وبالإضافة الى حركة السكان بين الداخل والعالم الخارجي فإن اكتشاف البترول أدى الى تحركات سكانية فيما بين مختلف الإمارات وذلك تبعاً لدرجة توفر فرص العمل فيها ولدرجة تقدم الحياة الاجتماعية فقد أخذ سكان الريف والقرى والبدو الرحل يرحلون على المدن التي ازدهرت بسبب قربها من الصناعة البترولية . إلا أن الحكومة تنهت لذلك وعملت على توطين البدو الرحل في أملاكهم ونقلت اليهم الخدمات الصحية والتعليمية بدلا من أن تتركهم يهجرون حقولهم وواحاتهم وقراهم .

ازدياد عائدات البترول والتوسع في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ادى الى ارتفاع الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه وبالتالي الى ارتفاع مستوى المعيشة وهو ما يعني بالضرورة ارتفاع الاستهلاك .

ان اكتشاف البترول احدث بالتأكيد انقلابا وتطورا كبيرا في السكان كما احدث بالتالي تطورا طرديا في الاستهلاك الخاص والعام وذلك بزيادة حجم الاستهلاك ويخلق انماط جديدة له وخاصة تحت تأثير اثر التقليد ويتوفر المرافق والخدمات العامة لهذه الزيادات الكبيرة في السكان .

كما ان بروز قطاع البترول كقطاع قائد استلزم تاهيل السكان تاهيلا عمليا وفنيا لكي يستطيعوا مواكبة التطور الاقتصادي الكبير وذلك عن طريق خلق كوادر جديدة يمكنها ان تدير عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاضافة الى الاستعانة بالخبرات العربية المتاحة لسد النقص في الخبرات المحلية .

نخلص من ذلك الى القول بان ظهور البترول وتدفق عائداته احدث تطورا في البنيان الاقتصادي حيث تبعه تطور مواز له في الانتاج القومي وفي الاستهلاك القومي مع التطور في الجانب السكاني .

ان هذا التطور في البنيان الاقتصادي الذي احدثه البترول جاء بمشكلات من نوع اخر الا وهي مشاكل الثراء والتقدم وهي ولا شك تختلف عن مشكلات فترة ما قبل البترول حيث كانت توجد مشكلات التخلف والفقر، وهذا ما يستدعي ايجاد طرق مناسبة جديدة لمعالجتها تختلف عن طرق علاج مشكلات التخلف والفقر .

المبحث الثالث

تطور النظام النقدي

يعرض في هذا الفصل النظام النقدي في الامارات العربية المتحدة من حيث العملات التي كانت تستخدم في التداول في الامارات ومكانة هذه العملات محليا وصلتها بالانظمة النقدية الدولية .

لم يكن الى عهد قريب للامارات العربية المتحدة عملة خاصة بها .

بل كانت تستخدم في الماضي ثلاث عملات (١) هي الجنيه الاسترليني الذهبي وريال ماريا تريز الفضي والروبية الهندية . كما سبق ان استخدمت في عصر الامبراطورية العثمانية العملة التركية على نطاق محدود . وقد ادى استخدام هذه العملات الاجنبية الى تقوية العلاقات التجارية التي بين الامارات العربية والبلاد صاحبة هذه العملات وخاصة الهند (٢) .

وستنطرق فيما يلي الى العملات التي كانت متداولة بصورة رئيسية في الامارات العربية المتحدة وهي : —

- ١ — الروبية الهندية .
- ٢ — العملات الخليجية الجديدة (الدينار الكويتي والدينار البحريني والريال السعودي وريال قطر ودبي) .
- ٣ — درهم الامارات العربية المتحدة .

(١) انظر اتصالات أبر طي شيما وحديلا . ص ٢٢٧ المؤلف .

(٢) The United Arab Emirates. An Economic & Social Survey by K. G. Fenslon, Longman Group Ltd.

١ - الروبية الهندية : -

ظلت الروبية الهندية لفترة طويلة من الزمن الاداة الرئيسية للتبادل في بلدان الخليج العربي (الكويت ، البحرين ، قطر ، الامارات السبع التي تكون دولة الامارات وفي بعض اجزاء عمان) وذلك لان ايا من هذه البلدان لم يكن لديه عملة رسمية مستقلة من جهة ولازدهار تجارة المنطقة في ذلك الوقت مع الهند من جهة اخرى . وكانت السلطات النقدية الهندية تزود المنطقة بحاجتها من النقد المتداول وتؤمن تحويل النقد اللازم لتغطية المعاملات التجارية الى الجنيه الاسترليني وقد استمر ذلك الوضع الى يونيو سنة ١٩٥٩ .

٢ - روبية الخليج العربي : -

قامت الحكومة الهندية فيما بين ١١ مايو و ٢١ يونيو ١٩٥٩ بلحلال روبية الخليج التي اصدرتها للتداول في منطقة الخليج العربي محل الروبية الهندية التي كانت في التداول وقد حددت قيمة روبية الخليج بنفس قيمة الروبية الهندية وضمنت روبية الخليج حرية التحويل الى كل من الروبية الهندية والجنيه الاسترليني (١) . وقد تم في هذه الفترة السابقة الفكس اصدار حوالي ٥٠٠ مليون روبية خليجية ، اي ما يعادل ٣٧٥ مليون جنيه استرليني (٢) ، وذلك على اساس سعر الصرف السائد في هذا الوقت.

Report on Currency & Finance Reserve Bank of India

(١)

For 1958 - 59, 1960 - 61, 1965 - 66, 1966 - 67, 1969 - 70

(٢) الجنيه الاسترليني كان يساوي ١٢ روبية في حين انه يساوي الآن حوالي ٨ روبية فقط .

٣ - العملات الخليجية الجديدة : —

(الدينار الكويتي ، الدينار البحرين ، الريال السعودي ، ريال قطر ودبي) كانت الكويت أول بلد خليجي يخرج على قاعدة استخدام روبية الخليج حيث اسست نظامها النقدي واصدرت عملتها الوطنية ، ففي ابريل سنة ١٩٦١ اصدرت الكويت الدينار الكويتي ليحل محل روبية الخليج في التداول في الكويت وتم سحب حوالي ٣٤٢ مليون روبية من التداول ، ثم تلتها البحرين في اكتوبر سنة ١٩٦٥ فاصدرت الدينار البحرين الذي يعادل ١٥ شلن او ١٠ روبيات هندية وتم وقتها سحب حوالي ٧٨٦ مليون روبية من التداول من البحرين .



وقد أدى تخفيض قيمة الروبية الهندية في ٦ يونيو سنة ١٩٦٦ الى اسراع بقية بلدان الخليج العربي الى وضع نظام نقدي خلص بها فتحولت ابو ظبي بعد عدة ايام من اجراء هذا التخفيض الى استخدام الدينار البحرينى وتم استبدال حوالي ١٨٨ مليون روبية ليحصل محلها الدينار البحرينى بسعر ما قبل التخفيض اي . روبيات لكل دينار .

كما وقعت كل من قطر ودبي في ٢١ مارس سنة ١٩٦٦ اتفاقية نقدية تم بموجبها اصدار ريال قطر ودبي على اساس تعادل ١٨٦٦٢١ر.

جم من الذهب النقي ليحل محل روبية الخليج . ومع ان اصدار العملة الجديدة لم يكن قد تم وقت انخفاض قيمة الروبية الهندية الا ان البلدين قد قررا في الفترة السابقة على اصدار ريال قطر ودبي ان يحل الريسال السعودي كاجراء طارئ محل روبية الخليج وتمت فعلا عملية الاستبدال في يونيو سنة ١٩٦٦ . وقد بلغت كميات النقد المسحوبة في كل من قطر ودبي ٦٨٧ مليون روبية و ٤١٣ مليون روبية على التوالي . وقد بلغ النقد المسحوب من اماره دبي نفسها ٢٩٦ مليون روبية بينما سحب النقد الباقى والبالغ ١١٧ مليون روبية من الامارات الاخرى ما عدا ابو ظبي التي كانت قد انضمت الى المنطقة النقدية للدينار البحرينى (١) .

وقد كان الدينار البحريني وريال قطر ودبي قابلين للتحويل بمعدل دينار بحريني لكل عشرة ريالات واصبح كلاهما مقبولا للتعامل في جميع الامارات السبع جنبا الى جنب الا انه كان يغلب سيطرة التعامل في اماره ابو ظبي بالدينار البحريني في الوقت الذي كان معظم التعامل في باقي الامارات يتم بريال قطر ودبي .

٤ - درهم الامارات العربية المتحدة : -

بعد قيام دولة الامارات العربية المتحدة في ٢ ديسمبر سنة ١٩٧١ كدولة اتحادية تنضم الامارات السبع ابو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وام القيوين والفجيرة برزت الحاجة الى ضرورة ايجاد عملة وطنية واحدة يتم تداولها على مستوى الاتحاد ، هذا فضلا عن أن وجود مثل هذه العملة ضروري لتمكين البلاد بعد بروز اهبتها البترولية على المستوى الدولي من مباشرة دورها الفعال في الاوساط النقدية والمالية العالمية .

وفي سنة ١٩٧٢ اصبحت دولة الامارات العربية المتحدة عضوا في صندوق النقد الدولي (١) (International Monetary Fund) وبالتعاون مع هذا الصندوق تم اعداد الترتيمات اللازمة لتأسيس مجلس النقد لدولة الامارات العربية المتحدة حتى يقوم بدوره في اصدار عملة قومية ولتنمية وتوجيه النشاط المصرفي والمالي في البلاد وبالفعل تم اصدار القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٧٣ والخاص بتششاء مجلس النقد في دولة الامارات العربية المتحدة في ١٩ مايو ١٩٧٣ .

(١) انظر القانون الاتحادي رقم (١٧) لسنة ١٩٧٢ في شأن عضوية دولة الامارات العربية المتحدة في التفاتني صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتششاء والتعميم في ١٢ سبتمبر ١٩٧٢ .

وتنص مادته الاولى على ما يلي : —

مادة (١) : ينشأ في دولة الامارات العربية المتحدة مجلس لاصدار اوراق النقد والعملة المعدنية في الامارات الاعضاء بها ، واصدار رخص البنوك والمؤسسات المالية والقيام بالامور الاخرى المنصوص عليها في هذا القانون ويطلق عليه مجلس النقد . ويكون مركز المجلس الرئيسي عاصمة الاتحاد وله ان ينشئ فروعاً ووكالات بالامارات الاعضاء في الاتحاد .

ونصت المادة الخامسة من القانون المذكور على ما يلي : —

مادة (٥) : —

١ — يتولى المجلس القيام بالاختصاصات التالية : —

- ١ — اصدار والغاء واستبدال العملة وفقاً للمادة (١٧) .
- ب — المحافظة على قيمة العملة في الداخل والخارج .
- ج — تدعيم النظام المصرفي والمالي في الدولة وتميز استثماره على اسس سليمة .
- د — اية اختصاصات اخرى ينص عليها هذا القانون او اي قانون اخر .

٢ — على المجلس ان يعمل دائماً على زيادة قدراته الفنية وتحسينها كي يتولى في الوقت المناسب المزيد من المهام المالية والمصرفية المتصلة بأعماله (١) .

(١) للمزيد من التفاصيل انظر نص القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ .

وفي ١٩ مايو ١٩٧٣ دخلت عملة الإمارات العربية المتحدة سوق التداول بإصدار درهم الإمارات العربية المتحدة بسعر تعاقلي يساوي ١٨٦٦٢١. جرام من الذهب الخالص . وبناء على سعر التبادل هذا تم ربط الدرهم بالدولار على أساس ١ دولار = ٣٫٩٤٧٣٧ درهم . وبهذا حل الدرهم محل الدينار البحرينى وريال قطر ودبي كعملة وطنية لجبيع الإمارات الاعضاء في الاتحاد .

ومع أن الدينار البحرينى قد احتفظ بصلاحيته للتداول في الإمارات العربية المتحدة حتى نهاية ١٨ نوفمبر سنة ١٩٧٣ . في الوقت الذي انتهت صلاحية تداول العملات الورقية والمعدنية لريال قطر ودبي في نهاية ١٨ أغسطس ونهاية ١٨ سبتمبر سنة ١٩٧٣ على التوالي إلا أن البنوك العاملة في الدولة استمرت في استبدال العملات التي تقدم لها حتى نهاية شهر نوفمبر سنة ١٩٧٣ . وبهذا تكون عملية إحلال العملة القومية للبلاد محل العملات السائدة في السابق قد استغرقت حوالي ستة أشهر تم خلال الأسابيع الأولى منها اهتمام خاص الجزء الأكبر وقد بلغت قيمة العملات المسحوبة من الدينار البحرينى حوالي ١٢٫٩ مليون دينار بينما بلغت قيمة ما تم سحبه من ريال قطر ودبي حوالي ١٢١ مليون ريال وتم إصدار ٢٦٠ مليون درهم الإمارات لتحل محلها في التداول . ويتكون غطاء الاصدار بالنسبة للدرهم من : —

١ — نقد اجنبي في شكل ودائع تحت الطلب ولاجل ومعظمها (٧٠ ٪) منها بالدولارات أما الباقي فيتمثل في عملات اوروبية وعملات بلاد الخليج العربي والين الياباني .

٢ — استثمارات في اوراق مالية مضمونة من الحكومات الاجنبية وهي عبارة عن محفظة من الاوراق (سندات وكبيلات واذونات حكومية

اما صادرة من الحكومة او من البنوك والمؤسسات الاجنبية المالية الاخرى وبعض المؤسسات الحكومية الاخرى مضمونة من الحكومة . وتشمل هذه الاوراق اوراقا مالية صادرة من جميع الدول الاوروبية والاسيوية واليابان ومعظمها مقومة بالدولار .

وهذه الاوراق قابلة للبيع او لضمان اقتراض من الخارج . كما ان حكومة ابو ظبي تملك سندات من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) مقابل اقتراضه . وهذا يعتبر غطاء غير مباشر للدرهم . لم تصبح بعد دولة الامارات عضوا في حقوق السحب الخاصة حتى الان (SDR) لذلك لا تحتوي محفظة الغطاء على حقوق سحب خاصة .

٣- مركز الدولة لدى صندوق النقد الدولي (نسبة الاحتياطي الذهبي) :
اما بالنسبة للعلاقة بين الغطاء والاصدار فان الغطاء يجب ان لا يقل في اي وقت من الاوقات عن ٧٠٪ من الالتزامات المتداولة (الخصوم المتداولة) المستحقة على مجلس النقد بها في ذلك الودائع والنقد المتداول . وطبقا لقانون المجلس يجوز تغيير هذه النسبة بموافقة مجلس الادارة بالاجماع ولادة لا تتجاوز ستة اشهر .

وتبلغ حصة دولة الامارات لدى صندوق النقد الدولي ١٥ مليون حقوق سحب خاصة اي ما يعادل ٧٠ مليون درهم . دفع ٢٥٪ من هذه الحصة بالذهب والباقي بالدرهم . وبسبب الطلب المتزايد على الدرهم من قبل الدول الاخرى فقد اصبح مركز الاحتياطي لدولة الامارات لدى الصندوق ٩٣٪ ذهب ، و ٦٪ درهم وذلك في آخر مايو سنة ١٩٧٦ . وفيما يلي الميزانية الممومة لمجلس نقد دولة الامارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧٥ مقارنة بسنة ١٩٧٤ .

الميزانية العمومية لمجلس نقد دولة الإمارات العربية المتحدة
في ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ بالمقارنة مع ميزانية سنة ١٩٧٤
(بالدرهم)

١٩٧٤	١٩٧٥	
الاصول		
١٤٦٤٣٤٣٨٧١	٣٥٦٦٦٩٤٢١٨	الممتلكات من النقد الاجنبي
١٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٣١٥٠٠٠٠٠	استثمارات اخرى
٣٤٨٥٧١١٦٢	٩٥٥١٤٠٤٢١	حسابات جارية وودائع لاجل
١٢٧٨١٢٢	٥٨٦٩٠٥١	اصول ثلثية
٤٤٣٧٥٦٠٢	٩٩٦٦٨٤٩	اصول اخرى
١٩٥٨٥٦٨٧٥٧	٤٦٦٦٩١٢٠٣٩	
الخصوم		
النقد المتداول		
٥٠٣١١٥١٢٥	٧٣٩٨٥٦٩٤٣٥	بنكnotes
٣٤١٢٨٠٠	٥٦٦٩٦٥٠	عملات مساعدة
٥٠٦٥٢٨٩٢٥	٧٤٥٥٥٦٠٨٥	مجموع النقد المتداول
٥١٨٦٤٠٨٩٢	٣٣٧٠٨٣٤٧٩٦	ودائع تحت الطلب
٣٩٥٠٩١٢٥٠	١٤٧١٦٤٦٠١	ودائع لاجل
٥١٧١٠٣٣٥٨	٣٧١٥٦٢٨٧٣	مطلوبات بالنقد الاجنبي
٥٢٠٤٣٣٢	١٢٥١٢١٨٤	خصوم اخرى
٦٠٠٠٠٠٠٠	١١٥٠٠٠٠٠	احتياطيات
١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
١٩٥٨٥٦٨٧٥٧	٤٦٦٦٩١٢٠٣٩	

وبمقارنة ميزانية سنة ١٩٧٥ بميزانية سنة ١٩٧٤ نلاحظ أن ميزانية سنة ١٩٧٥ قد اظهرت توسعا ملحوظا في اجمالي الاصول (الخصوم) اذ ارتفع من ١٩٦٦ بليون درهم في سنة ١٩٧٤ الى ٤٦٧ بليون درهم نسي سنة ١٩٧٥ .

ومن الملاحظ ايضا التوسع في زيادة الودائع لدى مجلس النقد وخاصة الودائع الحكومية حيث بلغت في نهاية ١٩٧٥ مبلغ ٢٩٦ بليون درهم .

ويبين الجدول التالي (١) النقد المتداول في دولة الامارات العربية المتحدة في (١٩٦٦ — ١٩٧٥) كما يبين الجدول (ب) النقد المتداول شهريا وذلك خلال ١٩٧٥ والنصف الاول من ١٩٧٦ .



النفق الكمارك في دوله الامارات بالعملة المختلفه جدول "١" ١٩٦٦ - ١٩٧٥

الفترة	العملة	القيمة بملايين الوحدة	القيمة بملايين الدراهم
يونيو ١٩٦٦	دوبية الخليج	١٨٨	١٨٨
	دوبية الخليج	٤١٣	٤١٣
مايو ١٩٧٣	دوبية الخليج	١٨٨	١٨٨
	دوبية الخليج	٤١٣	٤١٣
	دوبية الخليج	١٢٤٩	١٢٤٩
	دوبية الخليج	٢٨	٢٨
٣١ ديسمبر ١٩٧٣	دوبية الخليج	١٨٨	١٨٨
	دوبية الخليج	٤١٣	٤١٣
	دوبية الخليج	١٢٤٩	١٢٤٩
	دوبية الخليج	٢٨	٢٨
٣١ ديسمبر ١٩٧٤	دوبية الخليج	١٨٨	١٨٨
	دوبية الخليج	٤١٣	٤١٣
	دوبية الخليج	١٢٤٩	١٢٤٩
	دوبية الخليج	٢٨	٢٨
٣١ ديسمبر ١٩٧٥	دوبية الخليج	١٨٨	١٨٨
	دوبية الخليج	٤١٣	٤١٣
	دوبية الخليج	١٢٤٩	١٢٤٩
	دوبية الخليج	٢٨	٢٨

المصدر : U.A.E. Currency Board Bulletin Vol. 1 & 2

النفقات المتداولة في دولة الامارات العربية المتحدة شهرياً
 من ١٩٧٥ والنصف الأول من ١٩٧٦ باستثناء المصروفات
 جدول "ب" ألف درهم

في نهاية المدة	التقريب
١٩٧٥	
يناير	٤٨٣.٠١٦
فبراير	٥١.٠٢٥٠
مارس	٥٤٥.٤٤٩
أبريل	٥٦٥.٣٥٦
مايو	٥٨٨.١١٥
يونيو	٦٠٨.٧٥٢
يوليو	٦٠١.٥٨١
أغسطس	٦٢٩.٣٩٣
سبتمبر	٦٤٨.١٤٩
أكتوبر	٦٦٢.٦٥٣
نوفمبر	٦٨٤.١٣٩
ديسمبر	٧٣٩.٨٥٦
١٩٧٦	
يناير	٧٧١.٢٨٠
فبراير	٧٩٢.٢٨٢
مارس	٨٤٦.٠٧٩
أبريل	٩٠٠.٥٢٤
مايو	٩٠٣.١١٤
يونيو	٩٦٤.١٦٩

يجري استخلاص الاتي من الجدول الخاص بالنقد المتداول : —
١ — الزيادة المطردة في النقد المتداول (في الاصدار النقدي) استجابة
للتوسع المطرد في النشاط الاقتصادي .

٢ — عدم موسمية التداول النقدي (اي عملية الاصدار) وهذا على
العكس من الحال في البلاد الزراعية الاخذة في النمو حيث نجد ان
النشاط الاقتصادي فيها ذو طبيعة موسمية ، مما يخلع على
التداول النقدي (اي عملية الاصدار) الصفة الموسمية .

ويظهر من الجدولين السابقين ان النقد المتداول قد ازداد زيادة
مطردة حيث ازداد من ٣.٦٧ مليون درهم في نهاية ١٩٧٣ ليصل الى
٥.٦ مليون درهم في نهاية ١٩٧٤ والى ٧٤٥٦ مليون درهم في نهاية
سنة ١٩٧٥ ثم الى ٩٦٤ مليون درهم في نهاية النصف الاول من سنة
١٩٧٦ (١) .

وهذا قد سمح لدرهم الامارات عند اصداره بالتغلب في الحدود
الضيقة (١٪) انخفاضاً او ارتفاعاً وذلك حتى ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٤
حيث سمحت الحكومة بعدها لدرهم الامارات بالتغلب في الحدود الواسعة
(اي ٢٪) انخفاضاً وارتفاعاً حتى الان (٢) .

(١) مجلس نقد الإمارات العربية المتحدة — التقرير السنوي ، ٢١ ديسمبر ١٩٧٥ .

(٢) United Arab Emirates Currency Board Bulletin :

Vol. No. 1, May 1974

Vol. No. 2, May 1975

مبحث الرابع

تطور النظام المصرفي ...

أخذ النظام المصرفي في الامارات العربية المتحدة في التطور بشكل ملحوظ بعد اكتشاف البترول لأول مرة في امارة ابو ظبي ومباشرة تصديره بكميات تجارية في سنة ١٩٦٢ وما تلى ذلك من اكتشافه في كل من امارتي دبي والشارقة .

ويتسّر ذلك بأن النشاط المصرفي في الامارات العربية المتحدة في فترة ما قبل اكتشاف البترول كان محدودا للغاية مما استتبع ان يقتصر الجهاز المصرفي على عدد محدود من فروع البنوك الأجنبية كانت كافية وقتئذ ، لتلبية متطلبات النشاط التجاري المحدود والمركّز بصفة أساسية في امارة دبي .

ومع اكتشاف البترول وما طرأ على الوضع الاقتصادي نتيجة لذلك من تغيرات جذرية كان من الطبيعي ان ينعكس هذا كله على النظام المصرفي فقد ازداد النشاط المصرفي زيادة كبيرة واتسع تبعا لذلك الجهاز المصرفي لمواجهة النشاط البترولي المتزايد وما تبعه من تنمية مختلف فروع الانتاج والمرافق العامة واتساع نشاط الادارة العامة ، ومن ازدياد حجم الاستهلاك الوطني واتساع النشاط التجاري المحلي والخارجي .

ومن الضروري ونحن بصدد دراسة النظام المصرفي في دولة الامارات العربية المتحدة ان ننبّه الى ان النظام المصرفي المتكامل (١)

(١) وأرجع د. نعمت المحجوب وعاطف محقي « مجلدي الاقتصاد السياسي » التقود والبنوك « بيروت ١٩٦٧ ص ٢٠١ - ٢١١ .

يتكون اساسا من البنك المركزي الذي يصدر النقود الورقية ويشرف على الائتمان ومن البنوك التجارية التي تخلق النقود الكتابية والتي تعمل اساسا في سوق الائتمان القصير الاجل (السوق النقدية) ومن البنوك المتخصصة وهي بنوك غير تجارية تعمل عادة في سوق الائتمان الطويل الاجل (السوق المالية) ومثلها بنوك التنية والبنوك الصناعية والبنوك الزراعية والبنوك العقارية .

ومن دراسة النظام المصرفي في دولة الامارات العربية المتحدة نجد انه وعلى الرغم من النمو الذي حققه بعد اكتشاف البترول الا انه لم يصل بعد الى مرحلة التكامل وذلك راجع بصفة اساسية الى عدم وجود بنك مركزي يشرف على السياسة النقدية والسياسة الائتمانية ومع عدم وجود هذا البنك على قمة الجهاز المصرفي في دولة الامارات العربية المتحدة نجد ان هذا الجهاز يتكون من « مجلس النقد » الذي يقوم بحور بنك الاصدار ، ومن عدة بنوك تجارية تمارس أنشطة مصرفية متعددة وفي مختلف المجالات ومن عدد قليل من البنوك المتخصصة ومن المؤسسات الائتمانية غير النقدية المالية (اي التي لا تخلق نقودا كتابية والتي تتعامل في الائتمان الطويل الاجل) .

وسندرس هنا كلا من المؤسسات الائتمانية النقدية (وهي مجلس النقد والبنوك التجارية) المؤسسات الائتمانية غير النقدية .



١ - المؤسسات الائتمانية النقدية

عند دراسة تطور النظام النقدي في الفصل الثالث من هذا الباب سبق أن عرضنا دور « مجلس النقد » واختصاصاته وكيف أنه يقوم بدور بنك الإصدار ، ونضيف هنا أن « مجلس النقد » هذا يقوم أيضا بوظيفة « بنك البنوك » حيث تحتفظ لديه البنوك الأخرى باحتياطياتها النقدية ، وحيث يشرف على عمليات المقاصة بينها . ولكن الحقيقة الهامة التي نتوقف عندها هي أن المجلس لا يقوم بدور البنك المركزي ، ذلك أنه لا يمارس الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي وهي وظيفة المقرض الأخير للنظام المصرفي ، وهي تلك الوظيفة التي يمكنه من خلالها التأثير في حجم الائتمان ومعاونة البنوك التجارية على اجتياز الأزمات المالية التي قد تمر بها . وهو ما يمكنه من الهيمنة على النشاط المصرفي .

ولا شك في أن عدم وجود بنك مركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة يفوت عليها فرصة الإشراف على النظام المصرفي ونشاطه وتوجيهه الوجهة التي تخدم الاقتصاد الوطني خاصة وأن أغلب البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر فروعاً لبنوك أجنبية وهو ما يعني أنها تراعي في سياستها الائتمانية مصالح الدول التي تنتمي إليها كما أنها تستثمر جزءاً كبيراً من الودائع (المحضرات) الوطنية في الخارج دون أي رقابة وطنية وهو ما يعني في النهاية تأثر الجهاز المصرفي لدولة الإمارات العربية بالأجهزة المصرفية في البلاد المتقدمة .

ونظراً لخطورة هذا الوضع نرى ضرورة المبادرة بإنشاء بنك مركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة حتى يستكمل الجهاز المصرفي فيها أهم مقوماته ، وحتى يمكن للدولة أن توجه من خلال هذا البنك النشاط المصرفي لخدمة متطلبات الاقتصاد الوطني في مرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

نشأة البنوك التجارية : —

ترجع نشأة البنوك التجارية في الامارات العربية الى سنة ١٩٤٦ (١) عندما افتتح البنك البريطاني للشرق الاوسط فرعاً له في امارة دبي واحتكر الاعمال المصرفية لعدة سنوات وشمل نشاطه ايضا امارة الشارقة ، ويرجع اختيار هذا البنك لامارة دبي مركزاً لنشاطه انها تمثل مركز النشاط التجاري في منطقة الخليج العربي وخاصة تجارة الترانزيت والى ان امارة الشارقة القريبة منها كانت مقراً للقاعدة العسكرية البريطانية ثم انتشرت البنوك في الامارات الاخرى بعد ذلك اذ افتتح البنك البريطاني للشرق الاوسط فرعاً له في امارة ابو ظبي في سنة ١٩٥٨ ثم افتتح ايضا البنك الشرقي في ١٩٦١ ودمج بمعدن مع تشارترد بنك وفي السنة التالية افتتح البنك العماني فرعاً له في امارة ابو ظبي الذي سرعان ما ادمج في بنك جريندليز .

وفي سنة ١٩٦٣ تم افتتاح بنك دبي الوطني في امارة دبي ليكون اول بنك وطني ينشأ محلياً . برأسمال مشترك وطني واجنبي (٢) . وفي منتصف الستينات أصبحت دبي مركزاً تجارياً مزدهراً مما جذب اهتمام العديد من البنوك العالمية ، ففي العقد الذي تلا افتتاح بنك دبي الوطني — بالإضافة الى فرعي تشارترد وجريندليز القائمين في دبي — افتتحت ثمانية بنوك تجارية فروعا لها في امارة دبي كما تم تأسيس أربعة بنوك وطنية ساهمت رؤوس الاموال الاجنبية فيها بنسب متفاوتة .

K. G. Feneelon :

"The United Arab Emirates. An Economic & Social Survey".

Longman Group Ltd. 1974

The United Arab Emirates — Currency Board Bulletins

Vol. No. 1, May 1974

Vol. No. 2, May 1975

(1)

(٢)

و في اواخر الستينات شهدت امانة أبو ظبي توسعا في الخدمات المصرفية نتيجة لازدياد ايرادات البترول واتساع النشاط العمراني ، خاصة بعد تولي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم في سنة ١٩٦٦ حيث اهتم بالتعمير واقامة مشاريع البنية الاساسية للامارة (انفرا ستركشر) . مما استتبع زيادة عدد البنوك التجارية وفروعها فقد تم تأسيس بنك أبو ظبي الوطني في سنة ١٩٦٨ برأس مال وطني بلغت نسبته ٨٥٪ والـ ١٥٪ الباقية اعطيت لشركاء اجانب وعرب وبذلك اصبح عدد البنوك في نهاية سنة ١٩٦٨ ستة بنوك (١) .

وهكذا اتسع نطاق الخدمات المصرفية في دولة الامارات العربية المتحدة حتى بلغ عدد البنوك العاملة في مختلف الامارات غداة انشاء مجلس النقد الاتحادي عشرين بنكا منها ستة بنوك وطنية وأربعة عشر فرعاً لمصارف اجنبية الا ان معظم هذه المصارف تركزت في كل من أبو ظبي ودبي والشارقة .

ونظرا الى أن أحد المهام الرئيسية لمجلس النقد هو وضع نظام مستقر للبنوك التجارية العاملة في الامارات وعلى الرغم من أن المجلس لا يملك السلطات والصلاحيات المخولة عادة للبنك المركزي تجاه هذه البنوك الا أنه منح سلطات كافية للرقابة عليها . وقد اتخذ

(١) المرجع السابق .

مجلس النقد منذ البداية سياسة مفتوحة بالنسبة لاصدار التراخيص للبنوك للعمل في البلاد آخذاً بعين الاعتبار الزيادة في الطلب على التسهيلات الائتمانية لتمويل النشاط التجاري التقليدي المتزايد وللساهمة في بناء المشروعات الاساسية وعلى هذا فقد بلغ مجموع البنوك العاملة في البلاد في نهاية سنة ١٩٧٤ (٢٦) بنكا منها عشرون كانت تمارس نشاطها قبل تأسيس مجلس النقد . ورخص لهذه البنوك فتح ١٦٠ فرعاً وبلغ عدد البنوك الوطنية سبعة رخص لهما فتح ٣٣ فرعاً (١) .

وقد أدت الزيادة الكبيرة في اسعار البترول الحام خلال سنة ١٩٧٣ الى زيادة حجم عائدات البترول مما حدا بالعديد من المصارف الاجنبية الى التقدم بطلبات للحصول على تراخيص لفتح فروع لها في الامارات حيث سمح لتسعة منها فقط بفتح فروع لها ، وهذا بالإضافة الى التراخيص لاربعة مصارف وطنية جديدة وبذلك اصبح عدد المصارف المرخص لها في الامارات العربية المتحدة حتى نهاية سنة ١٩٧٥ ، ٤٥ مصرفاً منها ١٧ وطنياً والباقي بنوكاً اجنبية .

كما بلغ عدد المكاتب المرخص لها ٢٩٧ مكتبا منها ١٩٦ مكتبا مارست اعمالها المصرفية حتى نهاية سنة ١٩٧٥ .
كذلك يبين الجدول التالي توزيع البنوك والمكاتب الرئيسية العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة .

(١) المرجع السابق .

توزيع "١. الكاب المصرفية بين مختلف الإمارات
حتى نهاية سنة ١٩٢٥ ...

الامارة	مرخص لها	بشرت العمل فعلا
ابو ظبي	٨٤	٥٤
دبي	٩٦	٧٧
الشارقة	٥٤	٣٢
عجمان	١٢	٧
رأس الخيمة	٢٥	١٥
ام القيوين	١٢	٦
الفجيرة	١٤	٥
المجموع	٢٩٧	١٩٦

وجدير بالاشارة ان البنوك الاجنبية المرخص لها بالعمل في دولة الامارات العربية تمثل اهم البيوت المصرفية في العالم وتمثل العديد من الجنسيات حيث يوجد مصارف لكل من المملكة المتحدة وايران وكندا ومصر وفرنسا ولبنان وباكستان وسويسرا والولايات المتحدة والاردن والعراق وبنجلاديش والهند ولوكسمبرج وهولندا .

(١) المرجع : التقرير السنوي لمجلس النقد - ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ .

ويتضح من الجدول السابق أن هناك بنكا واحدا يمتلكه المواطنون بالكامل من البنوك السبعة الوطنية الرئيسية كما أن هناك بنكا آخر يمتلكه غير المقيمين بالكامل أما بالنسبة للبنوك الخمسة الأخرى فهي ذات رأس مال مختلط يمتلك المواطنون في أربعة منها أكثر من ٥٠٪ من رأس المال .

أما من حيث الحجم فهناك تفاوت كبير بين البنوك وإذا أخذنا حجم إجمالي الودائع كمعيار نجد أن اثنين من البنوك كبيرة الحجم حيث تبلغ وداائعهما أكثر من ٢٠٠٠ مليون درهم وتشكل أصولهما ٤٨ بالمائة من إجمالي أصول البنوك التجارية وأن أربعة من البنوك (بما في ذلك البنكين السابقين الذكر) ٦٢٪ من مجموع أصول البنوك مجتمعة والبالغ عددها (٢٩) بنكا .

بينما هناك البنوك التجارية ويتضح من هذا كله قيام ظاهرة التركز في النظام المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة وبين الجدول التالي توزيع البنوك التجارية تبعا لحجم الودائع بما يؤكد قيام ظاهرة التركز المصرفي هذه .



توزيع البنوك التجارية تبعا لحجم الودائع
(مارس ١٩٧٥) (مليون درهم)

حجم الودائع	عدد البنوك	اجمالي الاصول	النسبة المئوية لاجمالي أصول البنوك
اقل من ٥٠	١٠	٢٨٠	٣
٥٠ — اقل من ١٠٠	٥	٥٠٦	٥
١٠٠ — ١٥٠	١	١٢٠	١
١٥٠ — ٢٥٠	٣	٦٢٣	٦
٢٥٠ — ٣٥٠	٤	١٣٢٨	١٢
٣٥٠ — ٤٥٠	٢	١٠٨٦	١٠
٤٥٠ — ٥٥٠	١	٥٢٩	٥
٥٥٠ — اقل من ٢٠٠٠	١	٩٨٥	٩
ما يزيد عن ٢٠٠٠	٢	٤٩٩١	٤٨
المجموع	٢٩	١٠٤٦١	% ١٠٠

نمو النشاط المصرفي -

استمر النشاط المصرفي في الاحتفاظ بمعدل نمو مرتفع خلال سنة ١٩٧٤ وحتى نهاية الربع الأول من سنة ١٩٧٥ مسجلا انتشار الوعي المصرفي (المادة المصرفية) وهو ما يتضح من ارتفاع حجم الودائع والتوسع في استخدام الشيكات وقد ظهر اثر ذلك على اجمالي اصول البنوك التجارية التي استمر ارتفاعها وخلصه نتيجة لزيادة ودائع كل من القطاع العام والقطاع الخاص . وما ترتب على ذلك من التوسع في القروض والمضفيات والسندات والاوراق المالية والاصول الاخرى .

فقد وصل اجمالي اصول البنوك التجارية الى ٣٢٢ بليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٣ وارتفع الى ٥ بليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٤ ثم الى ١٠٥ بليون درهم في مارس سنة ١٩٧٥ هذا وقد بلغت نسبة اصول البنوك الوطنية ٤٣٢٪ من اجمالي اصول البنوك التجارية في مارس سنة ١٩٧٥ بينما ساهمت مروع البنوك الاجنبية بالنسبة الباقية .

اصول البنوك التجارية في الاسعار

(١٩٧٣ - ١٩٧٥)

التاريخ	اجمالي الاصول (او الخصوم) (مليون درهم)
يونيو ١٩٧٣	٣٢٠٠
يونيو ١٩٧٤	٥٠٠٠
مارس ١٩٧٥	١٠٤٦١

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

عدد وثيقة التسيكات الادارة في كل من امقرقن ابو ظبي ودبي
(يوليو ١٩٧٢ - مارس ١٩٧٥)

محل متوسط المدة	عدد التسيكات ابو ظبي	عدد التسيكات التيمة بالاف الغرامم	مسند التسيكات	تسوية التسيكات بالاف الغرامم	اهملي عدد التسيكات	موتة الامارات التيمة بالاف الغرامم
يوليو / ديسمبر ١٩٧٣	٨٧.١٣	٨٧.٦٨	٦.٩٣٠	١١٥٦٦١	٨٧٩٤٣	٦٢٦١٥٦
يناير / يونيو ١٩٧٤	٢٥٧٥٢	١٦٧٥٤٨	٨٧٨٥٧	٣٠٣٥٤١	١٠٢٦٠٩	١٥٩٢٩٨٢
يوليو / ديسمبر ١٩٧٤	٤٠.٨٧	٢٣٤٢٠.٦	٨٧٨٩٧	١٨٠.٢٦٢	٣١٧٩٢١	٧٦٥٤١٣
يناير / مارس ١٩٧٥	١١٦٦٩٣	١١٦٤٨٦	١٦.٠٢٦	٢٠.٦٠٩٩	٧١٣٨٧١٨	٥١٦٠٦٣

وقد تميزت الودائع النقدية باتجاه تصاعدي متدرج حيث ارتفعت من ٦٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٣ الى ٩٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٤ ثم الى ١٣ بلليون درهم في مارس سنة ١٩٧٥ كذلك كانت الحال بالنسبة للودائع شبه النقدية فقد زادت من ٥١ بلليون درهم الى ١٨١ بلليون درهم ثم ارتفعت الى ٢٢٤ بلليون درهم في نفس الفترات على التوالي ويعكس ذلك التغير الذي طرأ على الودائع شبه النقدية الزيادة في الودائع لاجل المقيمين الناجم عن زيادة المعالمة والزيادة الملحوظة في عدد الوافدين وارتفاع المرتبت والاجور وزيادة المحفوعات الحكومية الاخرى .

اما بالنسبة للودائع الحكومية في مختلف البنوك فقد تزايدت بصورة مطردة خلال الفترة من يونيو سنة ١٩٧٣ حتى ابريل ١٩٧٤ ثم تراجعت في شهري مايو ويونيو سنة ١٩٧٤ فقط واستأنفت بعد ذلك اتجاهها التصاعدي وقد بلغ حجم هذه الودائع ٥٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٣ و ٩٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٤ ثم وصل الى ٢٩٠٠ مليون درهم في مارس سنة ١٩٧٥ ويتضح من مقارنة صافي مركز الحكومة مع البنوك (الودائع مخصوما منها القروض) ان الودائع الحكومية تزايدت بواقع ٧٠٠٪ خلال الفترة من يونيو سنة ١٩٧٣ الى مارس سنة ١٩٧٥ .

هذا وقد اظهرت الخصوم الاجنبية زيادة ملحوظة فارتفعت من ٣٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٣ الى ١٠٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٤ ثم الى ١٤٠٠ مليون درهم في مارس سنة ١٩٧٥ . وفي نهاية الربع الاول من سنة ١٩٧٥ قاربت رؤوس الاموال واحتياطيات البنوك الوطنية ان تبلغ ضمني مستواها في يونيو سنة ١٩٧٣ ويرجع هذا

التحصن بالدرجة الاولى الى زيادة الارباح المحتجزة . وقد انعكست الزيادة في كل من الودائع الحكومية والودائع شبه النقدية على الاموال الاجنبية للبنوك فارتفعت بدورها من ١٦٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٣ الى ٢٣٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٤ ووصلت الى ٥٣٠٠ مليون درهم في مارس سنة ١٩٧٥ .

وترجع الاسباب الرئيسية الى خروج رؤوس الاموال الى الخارج للفرق بين اسعار الفائدة السائدة في الداخل والخارج وكذلك ضالة فرص الاستثمار والتسليف في السوق المحلي . هذا بالإضافة الى التوقعات بشأن تغير اسعار صرف بعض العملات كما وان فائض السيولة المحلية كان دافعا لفروع البنوك المحلية في ان تحتفظ بأموالها في الخارج خاصة وان قدرا من ودائعها يتألف من عملات اجنبية معظمها جنيهات استرلينية ودولارات امريكية .

وعلى المستوى الاقليمي يبين من المقارنة ان قطاع ابو ظبي يملك ما يقارب من ٨٠٪ من اجمالي الاموال الاجنبية و ١٩٪ من اجمالي الخصوم الاجنبية وذلك في مارس سنة ١٩٧٥ كما احتفظ بنصيب اكبر من الارصدة بالخارج عن قطاع دبي ، وترجع الزيادة التي طرأت على الارصدة المستحقة للمراكز الرئيسية والفروع بالخارج في معظمها ، الى قطاع ابو ظبي وقد زادت الارصدة لدى البنوك في الخارج بشكل ملحوظ في هذا القطاع بينما كانت الزيادة التي طرأت على نفس البند في قطاع دبي معتدلة في الفترة من يونيو سنة ١٩٧٣ الى مارس ١٩٧٥ . اما الاوراق المالية فلم تجذب اهتمام اي من القطاعين .

الائتمان المصرفي :-

بلغ اجمالي قروض وسلفيات البنوك التجارية بما في ذلك ودائع مجلس النقد لدى البنوك (المعاد تسليفها ٢٠٠ مليون درهم في مارس سنة ١٩٧٥ مقابل ٢٥٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٤ و ١٤٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٣ . ونظرا لان استثمارات البنوك في الاوراق المالية سواء في السوق المحلية او الاجنبية ما زالت محدودة ولان اجمالي التسليف يمثل ٤٠ ٪ من اجمالي الاصول وما يقرب من ٤٦ ٪ من اجمالي الودائع . فقد احتفظت البنوك بحوالي نصف ودائعها في صورة ارمدة لدى بنوك اخرى او ودائع لدى مجلس النقد .

ونلاحظ نتيجة لذلك انه رغم عدم وجود قواعد تحدد نسبة الاحتياطي النقدي فقد احتفظت البنوك بنسبة عالية من الارصة السائلة لديها ولدى مجلس النقد وصلت الى ٨٥ ٪ في مارس سنة ١٩٧٥ .

واحتفظت كذلك بنسبة مرتفعة من الودائع لدى البنوك في الخارج والتي تمثل ثلث اجمالي اصولها في مارس سنة ١٩٧٥ .

وقد تم توجيه الاقتراض بالكامل لسد حاجة الطلب المحلي ولم تتجاوز نسبة الائتمان لغير المقيمين ١ ٪ طوال الفترة حتى اوائل سنة ١٩٧٥ .

لكنها ارتفعت قليلا بعد ذلك حتى وصلت في مارس سنة ١٩٧٥ الى ٤ ٪ ويمثل الائتمان لغير المقيمين في معظم الاحوال في خصم الكيبيالات والسندات الاذنية المسحوبة على بعض مؤسسات قطاعات الاعمال الكبيرة في الخارج والتي تدر على البنوك ربحا مجزيا نسبيا .

الطُّمَّانُ فِي كُلِّ مَنَةِ أَبُو ظَهْرِيٍّ وَدُرْجِيٍّ « بِرَاسِيسَ سَنَةِ ١٩٧٤ وَمُطَابَرَةِ سَنَةِ ١٩٧٥ »

نسبة الاقطن المقيمين لودائع المقيمين	نسبة الاقطن للمقيمين لاجمالي الاقطن	اجمالي الاقطن للمقيمين نسبي	اجمالي الاقطن للمقيمين ابو ظهي	اجمالي الاقطن نسبي	اجمالي الاقطن للمقيمين ابو ظهي	
٥٨٩١	١٩١٢	٧١٢	٢٨٨٨	٧١	٢٩	١٩٧٤ يوليو
٤٩٣	١٩٥٥	٧٠٢	٢٩١٧	٧٠	٣٠	١٩٧٤ ديسمبر
٤٨٠	١٨١	٦٨٤	٣١٢٦	٦٧٢	٣٣٨	١٩٧٥ يناير
٤٧٦	١٥١	٦٦٥	٣٣٥	٦٣٩	٣٦١	١٩٧٥ مارس

ويلاحظ من الجدول السابق أنه رغم استمرار مساهمة دبي بالنصيب الأكبر في إجمالي الائتمان وفي التسليف للمقيمين فقد سجلت حصة أبو ظبي تحسنا معتدلا حتى وصلت الى ٣٦٪ في مارس سنة ١٩٧٥ ويعكس ذلك النشاط الاقتصادي المتزايد في إمارة أبو ظبي لا سيما في مجال البناء والإنشاءات .

ومن البديهي ان يظل المركز الصافي للقطاع العام دائما للجهاز المصرفي وذلك طوال الفترة الماضية ، ويرجع ذلك الى الفرق الكبير بين حجم ودائع الحكومة (مديونيتها) حتى وصل صافي الرصيد الدائن الى ٤٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٣ والى ٧٠٠ مليون درهم في يونيو سنة ١٩٧٤ ثم الى ٢٧٠٠ مليون درهم في مارس سنة ١٩٧٥ . ممثلا بذلك حوالي ٢٥٪ من إجمالي أصول البنوك التجارية .

ويتألف معظم الائتمان الممنوح للقطاع الحكومي من عمليات سحب على المكشوف لاجال قصيرة وقروض طويلة الاجل لتمويل مشروعات البنية الاساسية اللازمة لتطور البنية الاقتصادية للبلاد .

ويلاحظ عند دراسة توزيع التسهيلات الائتمانية على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ان مختلف هذه الأنشطة قد حصلت في نهاية الفترة (مارس سنة ١٩٧٥) على قدر اكبر من التسهيلات عنها في الفترات السابقة وذلك باستثناء قطاع الزراعة والأنشطة المرتبطة به . كذلك يلاحظ ان قطاع التجارة قد احتفظ بالمرتبة الاولى في مجال التسهيلات الائتمانية في الوقت الذي احتفظ فيه قطاع البناء بالمرتبة الثانية اذ ارتفعت نسبة التسهيلات التي يحصل عليها من ١٧٪ في ديسمبر سنة ١٩٧٣ الى ٢٠.٣٪ في مارس سنة ١٩٧٥ .

توزيع الأسمانسة المصرفية على القطاعات الاقتصادية

القطاعات	ديسمبر ١٩٧٣ النسبة المئوية	يونيو ١٩٧٤ النسبة المئوية	سبتمبر ١٩٧٥ النسبة المئوية	الرتبة
التجارة	١	١	١	١
البناء	٢	٢	٢	٢
انشطة اخرى	٣	٣	٣	٣
الحكومة	٤	٤	٤	٤
الصناعة	٦	٥	٥	٥
النقل والتخزين	٥	٦	٦	٦
الكهرباء والمياه والغاز	٧	٧	٧	٧
المؤسسات المالية عدا البنوك التجارية	٨	٨	٨	٨
التمويل والتأمين	٩	٩	٩	٩
الزراعة والانشطة المرتبطة بها	١٠	١٠	١٠	١٠
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	

وقد يكون من المفيد دراسة اسلوب البنوك الخاص بتوزيع الائتمان على الأنشطة الاقتصادية ، فبينما تعطي البنوك الوطنية والاجنبية اهمية خاصة لقطاعي البناء والتجارة نجد ان نسبة اكبر من ائتمان البنوك التجارية الوطنية موجهة الى قطاع البناء (٢٨ ٪) مقارنة بالبنوك الاجنبية والتي لا تخصص الا ١٧ ٪ وذلك في نهاية شهر مارس سنة ١٩٧٥ في حين كان لقطاع التجارة النصيب الاكبر من قروض البنوك الاجنبية (٦٠ ٪) مقارنة بـ (٥٥ ٪) من قروض البنوك الوطنية .

توزيع الائتمان تبعا للبنوك والانشاط الاقتصادية

(نهاية مارس سنة ١٩٧٥)

القطاع	البنوك الوطنية	البنوك الاجنبية
التجارة	٥٥١	٦١٣
البناء	٢٧٦	١٧٢
الحكومة	١٦	٦٤
الصناعة	٥٠	٣٠
النقل والتخزين والمواصلات	٠٩	٢٤
الكهرباء والغاز والمياه	—	١٤
المناجم والتعدين	٠٦	٠٢
الزراعة والأنشطة المرتبطة بها	٠١	٠١
أنشطة أخرى	١١	٨٠
الإجمالي	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

وفي ختام هذه الدراسة عن البنوك التجارية في دولة الامارات العربية المتحدة نسجل عدة ملاحظات اساسية على هذه البنوك :

اولا : ان معظم البنوك التجارية العاملة في دولة الامارات مسرور لبنوك اجنبية وان نصيب البنوك الاجنبية قد بلغ ٥٦٨٪ من مجموع اصول البنوك التجارية في مارس ١٩٧٥ .

ثانيا : ان اربعة بنوك تجارية من مجموع البنوك العاملة في الامارات العربية والبالغ عددها ٢٩ بنكا لها ٦٢٪ من مجموع اصول البنوك مجتمعة في مارس ١٩٧٥ ، وهو ما يعني قيام ظاهرة التركيز المصرفي .

ثالثا : ان البنوك التجارية العاملة في الامارات العربية لا يقتصر نشاطها على منح القروض القصيرة الاجل بل تقوم ايضا بتقديم القروض الطويلة الاجل وخاصة بغرض تمويل مشروعات التنمية والمشروعات العمرانية .



٢ - المؤسسات الائتمانية غير النقدية

تتكون المؤسسات المالية غير النقدية والتي لا تخلق نقودا ائتمانية في الامارات العربية المتحدة من اربعة مكاتب تمثيل لبنوك اجنبية ومن مرعين لمكاتب تجارية مالية بالخارج وشركتين وطنيتين بالإضافة الى عدد من شركات التأمين الاجنبية والوطنية والسياسة والصيرفة هذا فضلا عن المؤسسات المالية غير النقدية العاملة في القطاع العام ، وهي بنوك الامارات العربية المتحدة للتنمية في ابو ظبي ، ومؤسسة ابو ظبي للتسليف العمراني ، ويمكن حصر تلك المؤسسات كما يلي : -

١ - مكاتب التمثيل : -

أ - دين نورسك كريديت بنك - ابو ظبي

تاريخ الترخيص : ٦ ابريل سنة ١٩٧٤ .

تاريخ الافتتاح : ٦ ابريل سنة ١٩٧٤ .

بلد المنشأ : اوسلو - النرويج .

المساهمون : نرويجيون .

ب - يونيتد انترناشيونال بنك - ابو ظبي

تاريخ الترخيص : ١٣ مايو سنة ١٩٧٤ .

تاريخ الافتتاح : اكتوبر سنة ١٩٧٤ .

بلد المنشأ : لندن - المملكة المتحدة .

المساهمون : الشركة البريطانية المحدودة (مجموعة بنوك

اجنبية) .

ج - كنيديان امبريال بنك اوف كومرس - ابو ظبي .

تاريخ الترخيص : ٩ يوليو سنة ١٩٧٤ .

تاريخ الافتتاح : (لم يفتتح بعد) .

بلد المنشأ : تورنتو - كندا .

المساهمون : شركة كندية .

د - كميكال بنك - دبي .

تاريخ الترخيص : ٧ ابريل سنة ١٩٧٥ .

تاريخ الافتتاح : يونيو سنة ١٩٧٥ .

بلد المنشأ : نيويورك - الولايات المتحدة .

المساهمون : شركة امريكية .

٢ - البيوت التجارية المالية : -

١ - اوركس للاستثمار المحدودة - دبي .

تاريخ الترخيص : ٦ يوليو سنة ١٩٧٤ .

رخصت هذه المؤسسة لممارسة بعض الاعمال التجارية

المصرفية المحددة بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

تاريخ الافتتاح : اكتوبر سنة ١٩٧٤ .

بلد المنشأ : لندن - المملكة المتحدة .

المساهمون : عرب مقيمون في ابو ظبي ودبي والبحرين وقطر

والسعودية ومجموعة تشارترد بنك والبنك البريطاني

واريونوت لاثم .

- ب — واريلي ميذل ايسٲ المحدودة : دبي :
- تاريخ الترخيص : ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٧٤ .
 - تاريخ الافتتاح : ابريل سنة ١٩٧٥ .
 - بلد المنشأ : هونج كونج .
 - المساهمون : فرع لشركة هونج كونج وشنغهاي (— من اعضاءها البنك البريطاني للشرق الاوسط) .

٣ — المؤسسات التمويلية :

- ١ — مؤسسة ابو ظبي للتصليف العمراني — ابو ظبي .
- تاريخ الترخيص : ١٤ سبتمبر سنة ١٩٧١ .
 - تاريخ الافتتاح : ١١ يونيو سنة ١٩٧٢ .
 - بلد المنشأ : الامارات العربية المتحدة .
 - المساهمون : ١٠٠٪ حكومة ابو ظبي .
- ب — شركة سيتي كورب جلف فيناتس — ابو ظبي / دبي .
- تاريخ الترخيص : ٣٠ ابريل سنة ١٩٧٤ .
 - تاريخ الافتتاح : في ابو ظبي ١٧ يوليو سنة ١٩٧٤ .
 - في دبي مايو سنة ١٩٧٢ .
 - بلد المنشأ : الامارات العربية المتحدة .
 - المساهمون : ١٠٠٪ مساهمة المؤسسة ميرست ناشيونال سيتي عبر البحار للاستثمار .
- ج — مؤسسة الشرق الاوسط للتمويل — ابو ظبي / دبي .
- تاريخ الترخيص : ١٤ اغسطس سنة ١٩٧٤ .

تاريخ الافتتاح : في ابو ظبي ١ ابريل سنة ١٩٧٥ .
في دبي ١ يناير سنة ١٩٧٠ .

بلد المنشأ : الإمارات العربية المتحدة .

المساهمون : فرع للبنك البريطاني للشرق الاوسط .

٤ - بنوك التغطية : -

١ - بنك الإمارات العربية المتحدة للتغطية - أبو ظبي (١) :
منح الترخيص مباشرة أعماله في ٢٥ يونيو سنة ١٩٧٤ وتم
افتتاحه في ١٥ يناير سنة ١٩٧٥ . وقد اتخذ البنك من مدينة أبو ظبي مقراً
له ، على أنه يجوز له ان يفتح فروعاً في بقية الإمارات .
ويبلغ رأسمال البنك ألف مليون درهم تساهم به الحكومة ١٠٠ ٪ .
هذا وقد بلغت جملة القروض التي قدمها البنك حتى نهاية ١٩٧٥ ، ٣٦٧
مليون درهم وذلك لتحويل المشاريع الإنشائية وبعض المصانع والفنادق
والمشاريع الزراعية .

ب - بنك دبي الاسلامي - دبي .
تاريخ الترخيص : ٢٣ يونيو سنة ١٩٧٥ .
تاريخ الافتتاح : ١٩٧٦ .
بلد المنشأ : الإمارات العربية المتحدة .
المساهمون : ١٠ ٪ لمقالة لواته و ٩٠ ٪ لمواطنين اخرين .

(١) راجع : مجلس النقد - الإمارات العربية المتحدة - المجلد الثاني - العدد
نوفمبر ١٩٧٥ .

المبحث الخامس

تطور النظام المالي

ان تقديم صورة واضحة عن تطور النظام المالي لدولة الامارات العربية المتحدة يرتبط كل الارتباط باعداد موازنة موحدة لمختلف اجهزة الدولة سواء كتلت هذه الاجهزة على مستوى الاتحاد او على مستوى الامارات ، ولكن نظرا لعدم توافر البيانات الخاصة بحكومات الامارات فيما عدا ابو ظبي فسوف نعرض تطور النظام المالي للدولة من خلال عرض التطورات المالية لكل من الحكومة الاتحادية وحكومة ابو ظبي كل على حدة، ثم نبحث موضوع الفوائض والمساعدات الخارجية . ان الميزانية الاتحادية وميزانية ابو ظبي تشكلان ما يزيد على ٩٥ ٪ من مجموع الموازنات العامة في الدولة ومن ثم فان تحليل حسابات هاتين الميزانيتين يكتفي لالقاء الضوء على التطورات المالية في دولة الامارات العربية المتحدة ، كما انه يعكس مدى التوسع في حجم النشاط الاقتصادي فيها وهنا لا بد من ان ننوه الى دور عائدات البترول ، وخاصة بعد سنة ١٩٧٣ ، في احداث هذا التوسع الكبير في مختلف بنود الموازنات الاتحادية والمحلية .

ولا بد لنا ان نوضح ان حكومة اماره ابو ظبي قد تحملت وحدها منذ قيام دولة الامارات العربية المتحدة في سنة ١٩٧١ جميع الابعاء المالية للاتحاد سواء على النطاق المحلي او على النطاق الخارجي ، كما ساهمت ايضا في الموازنات المحلية لمعظم الامارات الاعضاء في الاتحاد ، وذلك بتمويل الجزء الاكبر منها . وفيما عدا ابو ظبي فان الامارات الاخرى قد اجمعت حتى الان عن المساهمة في تمويل الموازنات الاتحادية على الرغم من نص الدستور المؤقت للاتحاد على ذلك .

وموازنة دولة الامارات العربية المتحدة موازنة موحدة يصدر بها مرسوم اتحادي ، وهي لذلك تشمل المصروفات الجارية والمصروفات

الراسمالية (التحويلات الراسمالية والمصروفات الاتمائية) . ويصدق الشيء نفسه بالنسبة لموازنة امارة ابو ظبي فهي موازنة موحدة تصدر بمرسوم اميري ، وتتضمن مساهمة الامارة في الموازنة الاتحادية وذلك ضمن المصروفات الراسمالية :

١ - ميزانية الحكومة الاتحادية : -

بعد قيام دولة الامارات العربية المتحدة في ٢ ديسمبر ١٩٧١ تم تحضير الميزانية الاتحادية الاولى في الاول من يناير سنة ١٩٧٢ (١) ، حيث قامت امارة ابو ظبي بتوفير جميع الاموال اللازمة لها . ويوضح الجدول التالي الايرادات والمصروفات الفعلية للحكومة الاتحادية للسنوات ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، كما يبين الايرادات والمصروفات التقديرية للسنوات ١٩٧٣ و ١٩٧٤ و ١٩٧٥ .

(١) تبدأ السنة المالية بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة ولامارة ابو ظبي في الاول من يناير من كل سنة .

(مليون درهم)

تقديري		مبنية على			
		١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٣	١٩٧٢
١٩٧٥					
٢٥٧٥,٦	١٦٣٦,٧	٥٠٠,٠	٣٨٤,٧	١٩٦,٦	مساهمات حكومة الإمارات
٢٨,٨	١٥,٧	١٠,٠	١٧,١	٤,٨	إيرادات أخرى (١)
٢٦,٠٤,٧	١٦٤٢,٤	٥١٠,٠	٤٠١,٨	٢٠٠,٦	إجمالي الإيرادات
١٦٩١,٨	٩٥٤,٥	٣٢٩,١	٣١٢,٧	١٤٩,٠	المصروفات الجارية
١٠٠٤,٨	٧٣٧,٢	١٨٠,٦	٧٢,٨	١٤,٧	المصروفات الإنشائية
٢٧,٠٤,٦	١٦٩١,٧	٥١٠,٠	٣٨٥,٤	١٦٣,٧	إجمالي المصروفات

(١) يمثل ضمن الإيرادات الأخرى إيرادات الدولة من إصدار مخارج البريد ومخازن
السكر مدنيي النفقة والحكم وغيرها .

وتجدر ملاحظة الفارق بين الإيرادات الفعلية لسنة ١٩٧٣ والإيرادات التقديرية لنفس السنة والذي يرجع الى عدم مساهمة الإمارات الأخرى - عدا إمارة أبو ظبي - في تمويل إيرادات الموازنة الاتحادية .

كما يوضح الجدول السابق أحد المؤشرات الهامة في تطور الدولة عند تحليل المصروفات العامة للميزانية فقد بلغت نسبة المصروفات الإنمائية الفعلية ٩٪ من إجمالي المصروفات سنة ١٩٧٢ ثم ارتفعت لتصل الى حوالي ١٩٪ ، سنة ١٩٧٣ ويقدر نصيب المصروفات الإنمائية خلال السنوات ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بحوالي ٤٤٪ و ٣٧٪ على التوالي من إجمالي المصروفات ، ويوضح هذا كيف انتقلت المصروفات العامة للدولة من مرحلة الاهتمام ببناء الأجهزة والكوادر مع الاهتمام الجزئي بالمشروعات الإنمائية كما في سنة ١٩٧٣ الى مرحلة الانطلاق المبراني بعد أن تم توفير الحد الضروري من الأجهزة التنفيذية اللازمة لتحمل اعباء التنمية الشاملة .

ويوضح الجدول التالي المصروفات الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة وتوزيعها على مختلف الأجهزة في الدولة .



المصروفات الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة

« ١٩٧٢ - ١٩٧٥ » (مليون درهم)

تقديري					محقق				
١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١
١٢٠	١٠٦	٨١	٦٧	٥٨	وزارة الدولة (١)	٧٤	٢٢٣	٧٧	١٣٧
٢٢٥	٢٢٨	—	—	—	وزارة المالية والصناعة	٢٢٣	٧٧	١٣٧	١٢٠
٥	—	—	—	—	وزارة الاقتصاد والتجارة	٢٢٣	٧٧	١٣٧	١٢٠
٤٢٤٩	٢٣٥	٩٤٢	٩٩٢	٦٤٩	وزارة الداخلية	٢٢٣	٧٧	١٣٧	١٢٠
١٤٧	٨٥	٨٧	٧٥	٣٥	والصحة والعدل	٢٢٣	٧٧	١٣٧	١٢٠
٢٥٩	٣٥٧	٨٢	٧٥	٣٥	وزارة الاسكان	٢٢٣	٧٧	١٣٧	١٢٠
٢٠٢٨	١٠١٨	٢٨١	٢٣٠	٧٣	والاشغال العامة	٢٢٣	٧٧	١٣٧	١٢٠
١٩٢	١٥٣	١٠٤	٨٣	٥٢	وزارة المواصلات	٢٢٣	٧٧	١٣٧	١٢٠
٣٦٤٠	١٩٤٨	٦٤٦	٥٩٢	٢٦٧	وزارة الصحة	٢٢٣	٧٧	١٣٧	١٢٠
٩١	٢٧	—	—	—	وزارة الزراعة	٢٢٣	٧٧	١٣٧	١٢٠
٧٩٩	٤٠٦	٢٣٥	٢٢٠	١١٧	والثروة السمكية	٢٢٣	٧٧	١٣٧	١٢٠
٢٠٦٦	١٧٥٥	٦٤٣	٥٧٠	١٣١	وزارة التربية	٢٢٣	٧٧	١٣٧	١٢٠
٢٢١٦	١٢٢٤	٦٢	—	—	والشباب والرياضة	٢٢٣	٧٧	١٣٧	١٢٠
— (٨٩)	—	— (٥٠)	—	—	وزارة البترول	٢٢٣	٧٧	١٣٧	١٢٠
—	—	—	—	—	وزارة الكهرباء والماء	٢٢٣	٧٧	١٣٧	١٢٠
—	—	—	—	—	الوزارات الاخرى	٢٢٣	٧٧	١٣٧	١٢٠
—	—	—	—	—	مصروفات اخرى	٢٢٣	٧٧	١٣٧	١٢٠
—	—	—	—	—	مصروفات غير متوقع	٢٢٣	٧٧	١٣٧	١٢٠
—	—	—	—	—	صرفها (٢)	٢٢٣	٧٧	١٣٧	١٢٠
١٦٩٩٨	٦٥٤٨	٣٢٩١	٣١٢٧	١٤٩٠	المصروفات الجارية	٢٢٣	٧٧	١٣٧	١٢٠

- (١) وتشمل وزارات الدولة ومجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي .
 (٢) وتمثل هذه المصروفات تلك التي تمت بسبب تأجيل اقسامين لحيث اعتمد الميزانية .

ويوضح الجدول التالي المصروفات الإنشائية لعملة الإمارات العربية
المتحدة وتوزيعها على مختلف أجهزة الدولة .

مليون درهم

	سنة			
	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢
وزارة الداخلية والدفاع والعمل	٧١٠٠	٧١٠١	—	—
وزارة الكهرباء والماء	١٧٦٣	٢٥٢٤	١٢٠٠	٥٠٥
وزارة الإسكان	١١٥٩	٦٢٠١	٥٨٧	٠٢
وزارة المواصلات	٢٧٠٣	٢١٤٣	١٢٠٤	—
وزارة الصحة	٦٤٠٢	١١٥٠	١٨٠٢	١٠
وزارة الزراعة والثروة السمكية	٤٦٥	٥٠	٢٠١	٤٢
وزارة التربية والشباب والرياضة	١١٠٦	١٢٥٧	١٤٣	٠٠
وزارة الأشغال العامة (١)	١٣٧٦	٥٥٦	٢٥٧	٣٧
الوزارات الأخرى	٢١٧	٤٥٩	—	—
مشموعات إنشائية أخرى	٢٢٠٠٠	—	—	—
اشتركت في منظمات إقليمية	٣٣٧	—	—	—
المصروفات الإنشائية	١٠٠٤٨	٧١٥٦	١٨١١	١٤٧

(١) وتشمل إنشاء الطرق والمواصلات فقط وقد طبقت المصروفات الإنشائية للمشموعات
التي لا من قبل وزارة الأشغال العامة لحساب الوزارات الأخرى للمصروفات الإنشائية
لهذه الوزارات .

(٢) المصروفات الإنشائية للمشموعات الجديدة فقط ، أما المصروفات الأخرى فهي مخصصة
لعملة المشروعات الجارية تنفيذها من قبل الوزارات المختصة .

المصدر : احصائيات وزارة المالية والصناعة .

ويلاحظ من الجدول السابق مدى الاهتمام الذي توليه الحكومة الاتحادية لتنمية المرافق الحيوية ودفع عجلة النمو والتطور في البلاد ، وذلك من خلال زيادة الاعتمادات المخصصة للمصروفات الانمائية ، فقد ارتفعت تلك المصروفات من ١٨١ مليون درهم في سنة ١٩٧٣ الى ٧١٦ مليون درهم في سنة ١٩٧٤ . ثم الى ١٠٠٥ مليون درهم في سنة ١٩٧٥ .

ورغم كل هذا الاهتمام والدعم الا ان عجلة التطوير والتنمية لا تسير بالسرعة التي ترغبها وتخطط لها الدولة ولعل ابلغ دليل على ذلك هو الفارق الكبير بين المصروفات الانمائية التقديرية والمصروفات الانمائية الفعلية التي تم صرفها ، فقد بلغت المصروفات الانمائية التقديرية لسنة ١٩٧٣ حوالي ١٨١ مليون درهم في حين لم تتجاوز المصروفات الانمائية الفعلية حوالي ٧٣ مليون درهم وينعكس اثر ذلك على المصروفات الانمائية التي تقوم الوزارات المختلفة بتنفيذها .

وقد يكون ذلك عائدا الى مشاكل تاخير تسليم المواقع لمعظم هذه المشاريع او اختيار مواقع غير صالحة مما يؤدي الى التأخر من الروتين والمشكلات الاخرى التي تواجه جميع الدول في بداية تأسيسها .

٢ - ميزانية حكومة ابو ظبي :

تلعب حكومة ابو ظبي دورا رئيسيا وفعالا في مجال التنمية الاقتصادية سواء داخل الامارة او في الامارات الاخرى على حد سواء وذلك لما توليه من اهتمام لرفع مستوى المعيشة وتطوير الخدمات العامة ليس بالنسبة للامارة وحدها بل بالنسبة لجميع الامارات الاخرى ، والبلاد المجاورة وذلك من خلال تدعيم الانشطة الانمائية في الامارة وتمويل النصيب الاكبر من ميزانية الحكومة الاتحادية وتقديم القروض والهيئت الى حكومات الامارات الاعضاء في الاتحاد والى حكومت البلاد المجاورة والشقيقة

ويتضح من الجدول السابق أن الإيرادات العامة قد تطورت بصورة تدريجية ومنظمة وذلك منذ سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٧٣ حيث ازدادت بمعدل سنوي يقارب ٧٠ ٪ ، أي ازدادت من ٨٥٦ مليون درهم سنة ١٩٧٠ إلى ٢١٠٤ مليون درهم سنة ١٩٧٣ ، كما شهدت سنة ١٩٧٤ ارتفاعا كبيرا في الإيرادات العامة بلغت نسبته ٢٣٦ ٪ نظرا للارتفاع الكبير في أسعار البترول .

ويبين الجدول التالي تطور الإيرادات والمصروفات العامة وفائض الميزانية لحكومة أبو ظبي (١٩٧٠ - ١٩٧٤) .

السنة	الإيرادات العامة	المصروفات العامة	فائض الميزانية
١٩٧٠	٨٥٦	٧٢٠	١٣٦
١٩٧١	١٦٥١	١١٠٤	٥٤٧
١٩٧٢	٢١٨١	١٧٣٦	٤٤٥
١٩٧٣	٤٢١١	٣٣٩١	٨٢٠
١٩٧٤	١٤١٧٦	٧٧٦٤	٦٤١٢

ويتضح من الجدول السابق أن زيادة الإيرادات العامة حتى سنة ١٩٧٢ كانت زيادة تدريجية ، إلا أنه ومنذ سنة ١٩٧٣ ، وبسبب الزيادة الكبيرة في أسعار البترول ، فإن الإيرادات العامة أخذت في الزيادة بنسب أكبر .

وتبعاً لاختلاف العلاقة بين حجم الإيرادات العلية والمصروفات العلية تطور الفائض والذي يمثل حصة الفرق بينهما ، فبعد أن تضاعف هذا الفائض بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٧١ ، حيث ازداد من ٥.٣ الى ١٩٩٢ مليون درهم واستمر في الزيادة لمرتفع الى ١٢٣٠ في سنة ١٩٧٢ والى ٨٦٢ مليون درهم في سنة ١٩٧٣ ، أي بزيادة تصل الى ٥٠٪ من السنة السابقة . ثم كادت الزيادة الكبيرة في الفائض في سنة ١٩٧٤ عندما ارتفع الى ١١٢٤١ مليون درهم ، وكان ذلك نتيجة للارتفاع الكبير في الإيرادات العلية حيث بلغت نسبة الزيادة ٣٤٤٪ مقابل ارتفاع المصروفات العلية بلغت ١١٥٪ .



تطور المصروفات العامة (١) (١٩٧٠ - ١٩٧٤)

(لمليون درهم)

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	المصروفات الاعتيادية
٢٠٥٦	١٦٥	٧٤٦	٤٦٣	٣٥٤	التمويلات الرأسمالية
٤١٦٧	١٨٦٨	٥٢٨	٢٤٩	٣٣	المصروفات التطويرية
١٥٤١	٥٥٨	٤٦٢	٣٩٢	٣٣٣	(المصروفات الانشائية)
٧٧٦٤	٣٣٩١	١٧٣٦	١١٠٤	٧٢٠	المجموع
					النسبة من المجموع
٢٧	٢٨	٤٢	٤٢	٤٧	الموازنة الاعتيادية
٥٤	٥٥	٣٠	٢٢	٧	الموازنة الرأسمالية
١٩	١٧	٢٨	٣٦	٤٦	موازنة التطوير
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

١ - المصروفات الاعتيادية :

ويقصد بهما المصروفات العادية (الجارية)
فقد ارتفعت هذه المصروفات من ٣٤٣ مليون درهم سنة ١٩٧٠
الى ٢٨٠٨ مليون درهم سنة ١٩٧٤ أي بزيادة تصل الى ٨١٩٪
خلال الفترة المذكورة ، وقد بلغت نسبة الزيادة السنوية حتى
سنة ١٩٧٣ حوالي ٤٠٪ ارتفعت الى ١١٣٪ سنة ١٩٧٤ .

(١) جرى العمل عادة على التمييز عن المصروفات الاعتيادية بالموازنة الاعتيادية وعن
التمويلات الرأسمالية بالموازنة الرأسمالية ، وعن المصروفات الانشائية بالموازنة
التطويرية .

ويعود هذا الارتفاع الكبير في المصروفات الاعتيادية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ الى كون الجهاز الاداري في امارة أبوظبي ما زال في طور التكوين مما يتطلب ايجاد وتنمية كوادر والطارات جديدة وتزويدها بما تحتاجه من خدمات لازمة لسير الإدارة وسد احتياجاتها المتعددة ، كذلك ساهم في هذا الارتفاع الكبير ازدياد المساعدات والتحويلات الاجتماعية التي تمنحها الحكومة للأسر سواء بطريق مباشرة وهذه هي التحويلات الاجتماعية المباشرة أو النقدية ، أو بطريق غير مباشرة وهذه هي التحويلات غير المباشرة أو العينية ، ومثلها العلاج المجاني وتوفير الماء والكهرباء بالمجان للمواطنين ، والتعويض عن ارتفاع اسعار المواد الغذائية والمواد الأولية الضرورية .

ب - التحويلات الرأسمالية :

وهي تشمل المصروفات الرأسمالية التي تسهم بها الامارة في الموازنة الاتحادية والمساعدات الخارجية والمساهمة في المؤسسات الدولية وقد ارتفعت هذه المصروفات من ٣٣ مليون درهم سنة ١٩٧٠ الى ٤١٦٧ مليون درهم سنة ١٩٧٤ ، وقد نتجت هذه الزيادة الكبيرة من الارتفاع الكبير في بند الهبات والمنح المقدمة للبلاد العربية الشقيقة والبلاد الصديقة في افريقيا واسيا ، وكذلك من زيادة نسبة المساهمات في المؤسسات او الشركات سواء في الداخل وفي الخارج وعن القروض الممنوحة لمختلف الدول .

واهم بند في هذه الموازنة هو المساهمة في ميزانية الاتحاد حيث بلغت هذه المساهمة ٢٠٠ مليون درهم سنة ١٩٧٢ و ٤٠٣ مليون درهم سنة ١٩٧٣ ثم ٧٩٤ مليون درهم سنة ١٩٧٤ وأكثر من ٢٣٠٠ مليون درهم سنة ١٩٧٦ .

ج - المصروفات الإنمائية (التطويرية) :

وتشمل هذه المصروفات الإنمائية ، وهي ما جرى العمل على تسويتها بالموازنة الإنمائية ، جميع ما يصرف على مشاريع التنمية وقد ارتفعت من ٣٢٢ مليون درهم سنة ١٩٧٠ إلى ٥٥٨ مليون درهم سنة ١٩٧٣ ، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها ١٨ ٪ تقريبا ، ثم ارتفعت مرة أخرى في سنة ١٩٧٤ إلى ١٥٤١ مليون درهم أي بزيادة ١٧٦ ٪ بالنسبة للسنة السابقة . وتعتبر هذه المصروفات الإنمائية ذات أهمية كبيرة لأنها تظهر مدى ما يخصص من أموال لانفاقها على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ايرادات حكومة ابو ظبي :

١ - الإيرادات العامة :

وتشمل كل من المداخيل الاعتيادية أي عوائد البترول والضرائب المباشرة وغير المباشرة والفوائد والارباح وكذلك التحويلات الجارية المختلفة ويوضح الجدول التالي هذه الإيرادات خلال (١٩٧٠ - ١٩٧٤) .



مليون درهم

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	
-	١٨٩	-	٣٠٢	٤٥	قروض خارجية
١١٨	٣١٨	٢٩	-	-	قروض قصيرة الاجل
٤٦	٢٧	١٥٨	-	-	منح
٤٤	٢	١٢٣	-	-	ايداعات
١٣	-	-	٦٠	٢٠	بيع اسهم
٤٢٩	٥٠٨	-	-	-	استيراد قروض
٢	-	-	-	-	ايداعات اخرى
١٥٠	١٠٥٠٩	٣٣٠	٣٠٨	٧٤	المجموع

ويتبين من الجدول السابق أن أهم عنصر من الإيرادات الجارية هو عوائد البترول التي بلغت نسبتها ٩٧٪ من الإيرادات الجارية لسنة ١٩٧٠ ، كذلك يلاحظ من الجدول السابق تطور الإيرادات من الفوائد والإرباح التي ارتفعت من ٦ مليون درهم سنة ١٩٧٠ الى ٢٧٧ مليون درهم سنة ١٩٧٤ وكانت خلال تلك الفترة في نمو مطرد منتظم .

ب - الإيرادات غير العادية (الرأسمالية والمالية) :

وتشمل كافة المداخل التي سجلت خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ولقد وزعت هذه الإيرادات حسب القروض والمنح المتحصل عليها على النحو التالي : -

N

(مليون درهم)

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	
١٣٧٠٢٤	٢٠٤١٤	٢٠٧٥٨	٩٨٧	٨٢٤٨	عوائد
٠	١٨١	٠	٣٠	١٢١	ضرائب مباشرة
٧٥٦	٣٤٨	٢٩٢	١٨١	١٢١	ضرائب غير مباشرة
٢٧٧٥	٨٣٩	٣١٤	٢٢١	٧٠	عوائد وأرباح
٤٥٤	٥٠	٢٠	٠	٠	تعويضات مخطئة أ.ر.
١٤٠٥٠٢	٢١٦١٧	٢١٣٦٠	١٦٣٩٣	٨٤٥١	

فقد حصلت ابو ظبي على قرض من البنك الالماني (ناثيونال بنك نور ميدلاند كريديت) في سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٧١ بقيمة ٤٠ مليون درهم و ٢٠٠٢ مليون درهم على التوالي كما حصلت على قرض من مؤسسة مرفق قرائفول سنة ١٩٧٣ بقيمة ٧٩٥١ مليون درهم ومن شركة البترول البريطانية بقيمة ١٩٤٠ مليون درهم في السنة نفسها .

اما المنح فقد كانت معطاة من قبل الحاكم حيث بلغت ١٥٨ مليون درهم سنة ١٩٧٢ و ٣٦٦ مليون درهم سنة ١٩٧٣ وذلك لشراء جزء من اسهم شركة اسمنت الاتحاد وكذلك من شركة البترول البريطانية بمبلغ ٢٣٥ مليون درهم سنة ١٩٧٣ للمساهمة في انشاء مصفاة البترول .

اما بيع الاسهم فهو يمثل في بيع اسهم الدولة في بنك ابو ظبي الوطني الى مواطني ابو ظبي وقد كان بمقدار ٢ مليون درهم سنة ١٩٧٠ و ٦٠ مليون درهم سنة ١٩٧٤ .

وما دينا بصدد بحث النظام المالي في دولة الامارات العربية لا بد من ان نعرض لموضوع الاستثمارات (فوائض البترول) والمساعدات الخارجية لما لهما من اهمية ليس بالنسبة لاقتصاد دولة الامارات فحسب ، وانما بالنسبة للاقتصاد العربي والعالمي .

٣ - الفوائض والمساعدات الخارجية :

١ - الفوائض :

ونعني بفوائض البترول ذلك الجزء من عائدات البترول التي تخصصها الحكومة كاحتياطي ويتم استثمارها في لوجه عدة وذلك من أجل

الاستفادة من دخلها أو اللجوء اليها وقت الحاجة . وهنا لا بد ان نشير الى اننا لا نتفق مع عدد من الكتاب الذين يتفنون كثيرا بفوائض البترول والحق ان هذه الاموال ليست كما يطو للبعض ان يروج بانها زائدة عن حاجة البلد ومتطلبات التنمية فيه وانما هي استثمارات مؤجلة جاءت نتيجة لعدم قدرة الجهاز الحكومي على صرف عوائد البترول المتزايدة بالسرعة التي جاءت بها وانه لا بد من الاحتفاظ بها في مكان آمن ومناسب لبعض الوقت الى ان يحين وقت استثمارها .

اما بالنسبة لدولة الامارات فلا يوجد لديها فائض واما اماره ابو ظبي ، وهي الممول الوحيد لحكومة الاتحاد ، فهي التي توجد لديها بعض الفوائض ، ومن اجل ادارة هذه الاموال بما يحقق اعلى معدلات الربح انشأت اماره ابو ظبي جهاز ابو ظبي للاستثمار وذلك في مطلع سنة ١٩٧١ . وتقدر المبالغ التي يديرها جهاز ابو ظبي للاستثمار بحوالي خمسة عشر بليون درهم وذلك حتى نهاية شهر يناير ١٩٧٦ موزعة بين مساهمات في اسهم وسندات ومؤسسات مالية محلية وعربية وعالمية ونقد وعقار .

وقبل تأسيس جهاز ابو ظبي للاستثمار كان يوجد مجلس للاستثمار مقره لندن وقد جمعت اعمال هذا المجلس منذ سنة ١٩٧٤ وذلك لعدم فاعليته سواء من حيث تكوينه ام من حيث حجم الاموال التي كان يديرها .

وتنوي حكومة ابو ظبي الاهتمام بموضوع الاستثمار عن طريق زيادة حجمه وادارته بصورة كفؤة وذلك لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة كاحتياطي ليس لامارة ابو ظبي فحسب وانما لدولة الامارات العربية المتحدة بالإضافة الى انه يمكن ان يكون احد مصادر الدخل القومي وذلك بما يدره من عوائد بجانب عوائد البترول .

ب - المساعدات الخارجية :

تحول امارة ابو ظبي جميع المساعدات الخارجية التي تقدمها دولة الامارات العربية المتحدة والتي ازدادت بصورة ملحوظة بعد حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ ولا تسمح دولة الامارات العربية المتحدة بنشر ارقام المساعدات الخارجية بسبب متطلبات الامن القومي وكذلك حتى لا تمن بما تعطيه لشقيقتها من البلاد العربية والبلاد الصديقة الاخرى ويمكن ان نذكر هنا ان دولة الامارات العربية المتحدة قدمت في سنة ١٩٧٤ حوالي ٢٠٪ من دخلها القومي على هيئة مساعدات خارجية وقدمت ما نسبته ٢٨٪ من دخلها القومي في سنة ١٩٧٥ وستقدم في حدود نفس النسبة في سنة ١٩٧٦ . هذا وقد استفادت من هذه المساعدات البلاد العربية وخاصة بلاد المواجهة كما استفاد منها عدد من البلاد الاسلامية والافريقية والاسيوية .



الفصل الثانی

التنمية الاقتصادية في الامارات العربية المتحدة

مقدمة :

البتروال القطاع القاعد :

بدأت التنمية الاقتصادية في الامارات العربية باكتشاف البتروال فيها .

ثم اخذت فكرة التنمية تبرز على المستوى الاتحادي بعد قيام دولة الامارات العربية المتحدة في سنة ١٩٧١ . حيث بدأت التنمية تأخذ اتجاهاين متوازيين الاتجاه الاول وهو التنمية على مستوى كل امارة على حدة والاتجاه الثاني هو التنمية على مستوى الامارات ككل اي على مستوى دولة الاتحاد .

نبعد اكتشاف البتروال وتدفق عائداته على الامارات العربية الاور
حظا بدأت هذه الامارات تفكر في كيفية استغلال عائداتها من البتروال في
مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وكانت امارة ابو ظبي سباقة لهذا العمل فبعد تولي الشيخ زايد مقاليد الحكم سنة ١٩٦٦ دخلت امارة ابو ظبي مجال التنمية الاقتصادية مائشآت اول مجلس للتخطيط في سنة ١٩٦٨ وذلك للإشراف على تنفيذ الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٨ — ١٩٧٢) للامارة وكلفت هذه الخطة اول خطة اقتصادية توضع في الجزيرة العربية حيث أرست اسس التنمية الاقتصادية لابوظبى .

لما الامارات الست الاخرى فلم تضع اي تخطيط لها للتنمية الاقتصادية . بل اقتصر الامر فيها على تنفيذ المشروعات المنفردة ، فامارة دبي مثلا نفذت مشروع تعميق خور دبي وذلك بقرض حصلت عليه من دولة الكويت ثم قامت بعد تصدير البتروال ببناء ميناء دبي العميق كما نفذت بعض

المشروعات الاساسية الاخرى . كما ان بريطانيا قبل انسحابها من الامارات يوضع سنوات انشأت ما سمي « بمكتب التطوير » حيث ساهمت بجزء من ميزانيته السنوية بينما تولت امانة أبوظبي تمويل حوالي ٨٠ بالمائة من هذه الميزانية . وقد عمل مكتب التطوير الذي ضم في عضويته الامارات السبع التي كونت فيها بعد دولة الامارات العربية المتحدة ، على القيام بيممض المشاريع الاقتصادية في الامارات الاقل حظا في الثراء وذلك في مجالات الاعمار والزراعة والمواصلات والتربية والتعليم والصحة .

هذا بالإضافة الى ان امانة أبو ظبي قامت وقيل قيام الاتحاد بصورة مباشرة بتنفيذ عدد من المشروعات الاقتصادية في بعض الإمارات . كما ان كلا من الكويت والمملكة العربية السعودية ساهمت في القيام ببعض المشروعات الاقتصادية والتربوية والصحية . أما بعد قيام دولة الاتحاد في سنة ١٩٧١ فقد اتجه العمل الى ازالة جميع القيود الاقتصادية التي كانت مفروضة على حركة الافراد والبضائع والسلع بين مختلف الإمارات الأعضاء في الاتحاد والتي كانت تركز الإقليمية والتفتت الاقتصادي في المنطقة . كما أخذت دولة الاتحاد في اقلية بعض مشروعات البنية الأساسية ، ومثلها الطرق والمواصلات والكهرباء والمرافق العامة الاخرى وذلك على المستوى الاتحادي .

وفي سنة ١٩٧٣ انشيء مجلس للتخطيط على مستوى الدولة كما اجري في سنة ١٩٧٥ اول تعداد علمي للسكان وذلك لاهية الجلب البشري في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومع هذه الخطوات التي تجرى على مستوى اتحادي فان العمل جار بصورة اكبر في مجالات التنمية الاقتصادية على مستوى الإمارات . وننبه هنا الى ظاهرة المنافسة التي تجري في هذا المجال بين الإمارات المختلفة

والتي تتمثل في انتشار ظاهرة التقليد بين الامارات بتكرار نفس المشروعات بعيدا عن التنسيق والتكامل ، وهي ظاهرة وان كانت مفيدة في بعض الاحيان الا انها ضارة في اغلبها ذلك انها تفوت على الامارات ما يحققه التنسيق والتكامل من الامادة بمميزات الانتاج الكبير ومن المحافظة على الطاقات المالية ان تبصر وتهدر .

ويشكل البترول من كل ما تقدم تطب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو سيظل كذلك في المستقبل أيضا .

فالبترول وهو (القطاع القاعد) بالنسبة للاقتصاد الوطني سيظل يتحمل ، في مرحلة التنمية هذه كما هو الشأن في بقية البلاد البترولية عبء القطاعات الاقتصادية الاخرى ، ويكون عليه ان يرتفع بمستواها الاقتصادي والتكنولوجي .

وهو كذلك المول الاول لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهو المصدر الاول والارخص للطاقة المحركة اللازمة لاقامة مختلف الصناعات وهو يشكل مادة خام لكثير من الصناعات التي يتجاوز عددها عشرات الالوف ، والتي تدخل في معظم ما يحتاجه الانسان من مأكلا وملبس وممكن .

وهو يؤدي الى نمو كثير من القطاعات الاخرى التي تدور في فلكه ، كما انه يؤدي وعن طريق عمل «المعجل» الى اقلية كثير من الصناعات التي يحتاج اليها . ومن الملاحظ في هذا المجال ان اغلب هذه الصناعات التي يؤدي اليها عمل معجل البترول انما تتم خارج البلاد المصدرة للبترول ولذلك يكون من الضروري العمل على نقل آثار المعجل ، كلها أمكن ذلك ، من الاسواق الخارجية الى الاسواق المحلية المنتجة للبترول .

وننبه الى ان البترول وهو القطاع القائد في البلاد المصدرة للبترول لا تحتاج اليه القطاعات القائدة الاخرى في البلاد غير البترولية من المعاملة المميزة مما تتطلبه الصناعة والزراعة في مرحلة تنميتها وما يمثل في : —

١ — اعفاء هذه القطاعات القائدة من مسئولية تمويل القطاعات الاخرى والمرافق العامة ، مع تحميل القطاعات غير القائدة بمستلزمات القطاعات القائدة .

٢ — حماية الحكومة لهذه القطاعات القائدة ، وخاصة عن طريق الحماية الجبركية والاعفاءات الضريبية والاعانات وتضرب بذلك مثلا بالرعاية الخاصة التي قدمت للزراعة في مصر منذ عهد محمد علي حتى قيام الثورة حيث ركزت اغلب الاستثمارات العامة في هذا القطاع مع اعفائه من ضرائب الاستغلال الزراعي ثم بالرعاية الخاصة التي قدمت للصناعة بعد الثورة . فلو ان بلدا مثل السودان مثلا رأت ان تهتم بقطاع الزراعة فان الحكومة تمنح هذا القطاع الميزات المذكورة اعلاه وتعتبر بذلك الزراعة في السودان القطاع القائد .

ان نجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد المصدرة للبترول ومنها الامارات العربية يتوقف الى حد بعيد على حسن استخدام عائدات البترول وتسخيرها لخدمة اغراض هذه التنمية مما يوضح عظم المسؤولية الملقاة على هذا القطاع القائد . ان البترول ثروة ناضبة ، وان انفاق عائداته ليس انفاقا لخلل جار وانما هو في الحقيقة « تسهيل لرأس مال عيني » ولذلك يكون من الضروري ان يخصص اكبر جزء ممكن من عائدات البترول لاقبله رؤوس اموال عينية تعطي دخلا اكثر استمرارا من البترول نفسه . (١)

(١) راجع « القادة البترولية الاولى » ابريل ١٩٧٥ — وزارة البترول والثروة المعدنية دولة الامارات العربية المتحدة .

ان نجاح التنمية الاقتصادية في الامارات العربية يستلزم بالدرجة الاولى التنسيق والتكامل ليس على مستوى الامارات العربية او حتى مستوى منطقة الخليج العربي وحدها بل على مستوى العالم العربي كله .

خاصة ونحن نعيش عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى والتي لا مكان فيها للكيانات الاقتصادية الهزيلة .

وسنقسم دراستنا في هذا الفصل الخاص بالتنمية في الامارات العربية المتحدة الى ثلاثة مباحث : —

المبحث الاول : خطط التنمية في امارة ابوظبي .

المبحث الثاني : خطط التنمية في دولة الاتحاد .

المبحث الثالث : التنمية الصناعية (الثروة المعدنية والصناعة) .



المبحث الأول

خطط التنمية في إمارة أبوظبي

قدما ان إمارة أبو ظبي كانت سباقة في مجال التنمية الاقتصادية وفي وضع الخطط الاقتصادية لها وذلك قبل قيام الاتحاد ، بينما لم توجد قبل هذا الاتحاد في الإمارات الأخرى أية خطط اقتصادية للتنمية الاقتصادية . فقد اقتصر الأمر فيها على تنفيذ بعض المشروعات الاقتصادية وبصورة انفرادية . وقد استمر هذا الوضع في هذه الإمارات الأخرى بعد قيام الاتحاد وحتى

الآن . فبالرغم من حصول إمارة دبي والشارقة على عائدات كبيرة من البترول فإن إيتهما لم تضع خططاً للتنمية الاقتصادية فيها بل اقتصر الأمر على اتفاق معظم عائدات البترول على مجموعة من المشروعات الاقتصادية دون أن يكون بينهما أي ترابط بحيث لا يمكن أن نسميها خططاً اقتصادية .

ولما كانت إمارة أبو ظبي قد قطعت شوطاً لا بأس به في مجال التخطيط الاقتصادي وكونت لديها الكوادر الفنية التي يمكنها أن تضع الخطط الاقتصادية وتقوم بتنفيذها فإننا سنبحث بشيء من التفصيل خطط التنمية الاقتصادية في إمارة أبو ظبي . (١)

نمنذ بدأ تدفق البترول في أبو ظبي في سنة ١٩٦٢ كان على الحكومة آنذاك أن تعمل على تطوير البلاد من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية ولكن ذلك لم يتم الا بعد تولي الشيخ زايد بن سلطان مقاليد الحكم في شهر أغسطس سنة ١٩٦٦ . وبالرغم من أن صافرات البترول بدأت سنة ١٩٦٢ الا ان الاقتصاد المحلي لم يستفد من عائداته فائدة تفكر ، فقد بلغ مجموع ما انفق في مجالات التنمية فيما بين سنة ١٩٦٢ وسنة ١٩٦٥ حوالي ٢٠ مليون

(١) انظر « اقتصاديات أبوظبي قديماً وحديثاً » ص ٢١١ وما بعدها للمؤلف .

درهم فقط موزعة بين مشروعات من مجموع عائدات البترول البالغة ١٩٠٣
مليون جنيه استرليني للفترة المسبقة الذكر بنسبة ٧٧٪ . (١)

وسنعرض في الجدول التالي توزيع اعتمادات التنمية على القطاعات
فيما بين ١٩٦٣ و ١٩٦٥ .

مشاريع التنمية لأبوظبي والمبالغ التي صرفت عليها (١٩٦٣ — ١٩٦٥)

السنة	المشروع	المبلغ بالدرهم
١٩٦٣	مشاريع الطرق والمياه والاسكان	٢٢٥٠.٠٠٠
١٩٦٤	الكهرباء (المرحلة الاولى)	٢٢٥٠.٠٠٠
١٩٦٥	مشاريع المياه والكهرباء (المرحلة الثانية)	١١٦٥٠.٠٠٠
المجموع		١٧١٥٠.٠٠٠

المصدر : (اقتصاديات أبوظبي قديما وحديثا) ص ٢١٢ للمؤلف .

(١) على أساس سعر صرف الجنيه الاسترليني ١ : ١٢ درهم في ذلك الوقت .

اولا : الخطة الخمسية الاولى لابوظبي (١٩٦٨ — ١٩٧٢)

بعد ان تولى الشيخ زايد بن سلطان مقاليد الحكم في اماره ابو ظبي في سنة ١٩٦٦ اخذت عائدات البترول تزداد سنة بعد اخرى فكان لا بد من وضع خطة تضم الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية في ابو ظبي تتناسب والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد .

وعلى ذلك فقد وضعت الخطة الخمسية الاولى لابوظبي (١٩٦٨ — ١٩٧٢) وهي اول خطة من نوعها في منطقة الخليج العربي ، وهي تجربة يمكن ان تستفيد منها ابوظبي وغيرها من بلدان المنطقة الشيء الكثير . وقد بوشر بتنفيذ هذه الخطة بعد المصادقة عليها بالمرسوم الامري رقم (١٥) في ٢٠-٣-١٩٦٨ .

وقد بلغت اعتمادات هذه الخطة ٢٩٦ مليون دينار بحريني . (١) وتقع الخطة في احد عشر بابا هي التعليم ، الصحة ، الزراعة ، الصناعة ، المواصلات ، البلديات ، الاسكن ، العمل ، السباحة ، القروض والاستثمارات ، المباتي العامة .

١ — التعليم : —

وقد خصص لهذا الباب مبلغ ١٢١٤ مليون دينار وهذا المبلغ يصرف في سنوات الخطة الخمسية (١٩٦٨ — ١٩٧٢) على انشاء ما تحتاجه البلاد

(١) كان الدينار البحرينى في وقت تنفيذ الخطة هو العملة المتداولة في ابوظبي وهو يساوي عشرة دراهم .

من مدارس ابتدائية واعدادية ومعاهد ورياض للأطفال ومكتبات عامة ومسكن للمدرسين ومدارس لحو الامية وتعليم الكبار . وبالفعل فقد تم في خلال سنوات الخطة تنفيذ جميع مشاريع هذا الباب وقد تم بناء العديد من المدارس في كل من مدينتي ابوظبي والمين كما انشئت المدارس في مختلف القرى المتناثرة كما تضمن هذا الباب صرف الرواتب الشهرية لجميع طلاب الامارة والتي تبلغ حوالي نصف مليون دينار سنويا . (١) .

٢ - الصحة : -

وقد خصص لباب الصحة في الخطة الخمسية مبلغ ستة ملايين ونصف مليون دينار من أجل انشاء المستشفيات في مدينة ابوظبي وفي مدينة العين والمستوصفات في القرى والجزر حيث تستدعي الضرورة ذلك .

٣ - الزراعة : -

بلغ مجبوع ما خصص لهذا الباب ١٣ر٤ مليون دينار وذلك للصرف على تطوير الزراعة وتنميتها وخاصة في منطقة العين . وكذلك على المسح الذي اجري لمعرفة مصادر المياه والاصلاحات التي ادخلت على الاملاج وصيانتها .

(١) تبين بعد تنفيذ اربع سنوات من الخطة بان عدد الطلاب ازداد من حوالي ٨٠٠ طالب وطالبة في سنة ١٩٦٧ - ١٩٦٨ الى ١٠ آلاف طالب وطالبة في سنة ١٩٧٠ - ١٩٧١ وهذا دليل على مدى الاقبال على التعليم مما يتطلب صرف المزيد من المبالغ على هذا المرفق الحيوي الهام .

٤ - الصناعة : -

بلغ مجموع ما خصص لها ٥٩,٢٤ مليون دينار ويدخل في باب الصناعة مشاريع الكهرباء والماء التي حصلت على حصة الاسد من هذا المبلغ بالإضافة الى بعض المشاريع الأخرى مثل بعض الصناعات البتروكيمياوية والمسح الصناعي الذي تم إجراؤه في سنة ١٩٦٩ .

٥ - المواصلات : -

حصل هذا الباب على أكبر نصيب من الخطة الخمسية إذ خصص له مبلغ ٧١ مليون دينار . ويدخل ضمن هذا الباب إنشاء العديد من الطرق المعبدة الحديثة ومنها الطرق الداخلية لمدينة أبو ظبي والطرق الداخلية لمدينة العين وطريق أبو ظبي - العين وطريق أبو ظبي - دبي وطريق أبو ظبي - قطر وهذان الطريقان يصلان أبو ظبي بجاراتها الإمارات العربية وبجميع دول العالم .

٦ - البلديات : -

وقد خصص لهذا الباب مبلغ ٥,٠٣ مليون دينار يصرف من أجل تخطيط مدينتي أبو ظبي والعين ويدخل ضمن هذا الباب أيضا موضوع الاستهلاكات الذي خصص له في سنة ١٩٧١ خمسة ملايين دينار لمدينة أبو ظبي فقط .

ويدخل ضمن الباب أيضا موضوع تجميل وزراعة كل من مدينة أبو ظبي ومدينة العين وكذلك مشاريع ردم المستنقعات والأراضي المنخفضة .

٧ - الإسكان : -

وقد خصص لباب الإسكان في الخطة الخمسية مبلغ ١٥,٨ مليون

دينار ويتضمن هذا الباب انشاء المساكن الشعبية في كل من مدينة ابو ظبي ومدينة العين وفي مدينة زايد .

٨ - الممسل : -

وبلغ مجموع ما خصص لهذا الباب ٢٨ مليون دينار ويصرف هذا المبلغ على انشاء المدارس المهنية وتجهيزها بالمعدات الثقيلة . وكذلك الصرف على تحسين احوال اليد العاملة في ابوظبي .

٩ - السياحة : -

وقد خصص لباب السياحة ٩٠ مليون دينار تصرف على تطوير السياحة في البلاد وانشاء بعض المؤسسات بالاضافة الى الاهتمام بالابار والتنقيب عنها وحفظها وكذلك انشاء عدد من الفنادق في مدينة ابو ظبي ومدينة العين .

١٠ - القروض والاستثمارات : -

وقد خصص للقروض والاستثمارات ٤٩ مليون دينار ويدخل في هذا الباب القروض التي تمنحها ابو ظبي للامارات الاخرى والدول الشقيقة بالاضافة الى بعض المبالغ التي يتم استثمارها من قبل مجلس ابو ظبي للاستثمار .

١١ - المباني العامة : -

وقد خصص مبلغ ٩٧ مليون دينار لاقامة بعض المباني العامة وتصور الضيافة وقاعات الاجتماعات وغيرها .
وفيما يلي ملخص الخطة الخمسية ولايوابها .

خطة الإسكان المسبقة (١٩٦٨ - ١٩٧٢)

خطة الإسكان المسبقة " ١٩٦٨ - ١٩٧٢ "

إجمالي الخطة	الخطة المرحلية	الامتدادات السكنية (ألف منزل)	الامتدادات السكنية (ألف منزل)	الامتدادات السكنية (ألف منزل)	إجمالي الخطة
ألف منزل	ألف منزل	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩
١٢١٤٠	١٢١٤٠	٢٥٨٨	٢٠٥٧	١٨٠٣	٤٢٢٨
٦٥١٠	٢٣٠	٨٤٥	٢٠٤٠	٢٤٦٥	٨٣٠
١٣٧٨٩	٤٠٥٠	٤١٣٠	٢٥٦٠	١٧٦٩	٨٨٠
٥٩٢٠	١٥٤٢٠	٨٢٢٠	٩٩٧٠	١٤٤٦٠	١١٢٧٠
٧١٠٣٠	٨٣٥٠	١١٠٦٠	١٧٣٧٠	١٦٩٩٠	١٧٢٦٠
٥٠٣١٠	٧٤٩٠	٩٥٢٠	١١٦٥٠	١٢٦٢٥	٨٧٢٥
١٥٨٠٠	٢٨٠٠	٢٤٠٠	٣١٥٠	٤٧٠٠	٢٧٥٠
٢٧٥٥	٣٧٥	٥٥٠	٦٤٠	٩٣٠	٢٦٠
٥٩١٦	١٠٠٠	١٥٧١	١٣٢٥	١١٧٠	٨٥٠
٩٧٢٠	٥٨٠	٨٣٠	٢٣٧٥	٣٧١٥	٢٢٢٠
٤٩٠٠٠	١٥٥٠٠	١٤٥٠٠	١١٧٥٠	٤٢٥٠	٣٠٠٠
٢١٥٩١٠	٥٧٢٥٩	٥٦١١٤	٦٤٨٨٧	٦٥١٧٧	٥٢٢٧٢
٢١٦٩٧٠					
مجموع الخطة (١ - ١١)					

الأول - الممرات
 الثاني - الصحة
 الثالث - الزراعة
 الرابع - الصناعة
 الخامس - المواصلات
 السادس - المرافق
 السابع - الإسكان
 الثامن - العمل
 التاسع - السياحة
 العاشر - البنى التحتية
 الحادي عشر - قروض واستثمارات

ومن استقرائنا لآبواب الخطة الخمسية الأولى لإمارة أبوظبي نجد أنها ركزت على مشروعات البنية الأساسية من طرق وموانئ ومطارات ومستشفيات ومسكن وكهرباء وماء . وقد بذل مجهود كبير في إعدادها وذلك بالرغم من الصعوبات التي كانت تواجه واضعي هذه الخطة (١) ، إذ لم تكن الإحصاءات والبيانات اللازمة لوضعها متوافرة في ذلك الوقت .

ولذلك جاءت هذه الخطة عبارة عن تجميع لمشروعات البنية الأساسية ومع أنه كان من السابق لأوانه وضع خطة اقتصادية لأبوظبي في تلك الظروف التي كانت تمر بها إلا أن تجربة الخطة الخمسية الأولى ستكون ولا شك ذات فائدة كبيرة بالنسبة للذين سيقومون بوضع الخطط الاقتصادية لأبوظبي أو للإمارات العربية المتحدة في مرحلة لاحقة .

مجلس التخطيط في أبوظبي : — (٢)

بعد أن بوشر في تنفيذ الخطة الخمسية الأولى لأبوظبي في بداية ١٩٦٨ ظهرت الحاجة لإنشاء مجلس للتخطيط يتولى الإشراف على تنفيذ هذه الخطة ، ويتولى وضع الخطط للمراحل القادمة كما يتولى توجيه مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في الإمارة لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد كان إنشاء مثل هذا الجهاز ضروريا نظرا لعدة عوامل أهمها البدء في تنفيذ الخطة الخمسية الأولى واتساع مسؤوليات أبوظبي الخارجية عربيا

(١) لقد قام بالمجهود الأكبر في وضع هذه الخطة الخمسية السيد محمود حسن جهمه مستشار التخطيط الاقتصادي لإمارة أبوظبي .

(٢) مقال سعيد الطحيه « مجلس التخطيط في أبوظبي » ١٩٧٠ .

ودوليا والتحضّر لمرحلة ما بعد الاستقلال وقيام الاتحاد ، والرغبة في معالجة اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع واحد ، وهو قطاع البترول ، وفي السيطرة على الحركة التخفيضية التي صاحبت ظهور البترول وانطلاقة التنمية الاقتصادية .

وفي مايو ١٩٦٨ صدر المرسوم الاميري رقم (١٤) لسنة ١٩٦٨ منشأ مجلس التخطيط ومحددا اختصاصاته وفي مقدمتها وضع الخطوط المريضة لرسم الخطط للاعمار الشامل والتصديق على الخطط وميزانياتها والاشراف على تنفيذها وعلى اعداد واقرار ومراقبة تنفيذ الميزانيات الاعتيادية لضمان تنسيقها مع الخطة ، ودعم الفاعليات العمرانية والاقتصادية في القطاع الخاص والاطار العام للخطة والبت في جميع الامور الاخرى التي تكفل تسهيل تنفيذ الخطة وتمجيل التطور المتوازن .

وكان من الضروري بعد انقضاء ثلاث سنوات على بدء الحركة العمرانية في أبوظبي وبعد مضي سنة من بدء تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ان يبدأ مجلس التخطيط عمله بمراجعة وتقويم ما تم انجازه خلال هذه الفترة التي تعتبر من أهم فترات التطور الاقتصادي والاجتماعي في أبوظبي .

ثم كان على هذا المجلس بعد أن مرغ من هذه المهمة أن يشرع في ضوء معطيات هذه التجربة في وضع اسس التطور الاقتصادي للمرحلة المقبلة التي تختلف بالضرورة من حيث بنياتها ووسائلها عن المرحلة السابقة .

وفي سنة ١٩٧١ انشئ اول مجلس للوزراء في امارة ابو ظبي لتولي المهام التي كانت مناطة بمجلس التخطيط السابق الذكر الذي ادى دوره في تلك المرحلة .

تلخيا : الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثانية (١٩٧٧ - ١٩٧٩) : —

بعد الانتهاء من تنفيذ الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٨ - ١٩٧٢) والتي ركزت كبا رايانا على مشروعات البنية الاساسية كان لا بد من وضع الخطة الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لامارة أبو ظبي ، يكون هدفها دفع عجلة التنمية الشاملة الى الامام .

وهكذا صدر في العشرين من ديسمبر ١٩٧٥ المرسوم الامري رقم (٢١) لسنة ١٩٧٥ والخاص باعداد الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثانية لامارة أبو ظبي . (١) فمعالج الباب الاول من المرسوم نوعية الخطة وحدد الفترة الزمنية لها . فقد نصت المادة الاولى من الباب الاول على ان (توضع لامارة أبو ظبي خطة لتنمية اقتصادية واجتماعية ثانية تهدف الى النهوض الاقتصادي والاجتماعي الشامل لكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية).

وجاء في المادة الثالثة من السلب الاول أن الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثانية لامارة أبو ظبي ثلاثية ، وانها تشمل السنوات (١٩٧٧ - ١٩٧٩) .

وقد جاء في المادة الخامسة من الباب الثاني من المرسوم الامري ، أن الهيكل التنظيمي لهذه الخطة يتكون من : —

- ١ — اللجنة التوجيهية للتخطيط .
- ٢ — اللجنة الفنية للتخطيط .
- ٣ — اللجان القطاعية للتخطيط .

(١) راجع المرسوم الامري رقم (٢١) لسنة ١٩٧٥ .

وقد حددت المادة السابعة ان تكون اللجنة التوجيهية للتخطيط السلطة العليا للتخطيط وأن تقوم بتحديد الخطوط الرئيسية التي علس أساسها يسر جهاز التخطيط . كذلك انيط بلجنة المشاريع العامة مهمة اللجنة الفنية للتخطيط . وقد عالج الفصل الثالث من المرسوم في المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، موضوع تكوين عدد من اللجان القطاعية كما تم تحديد القطاعات الاقتصادية على النحو التالي : —

- ١ — الزراعة والثروة السمكية .
- ٢ — الطاقة ويشمل البترول والغاز والماء والكهرباء .
- ٣ — الصناعة .
- ٤ — الهيكل الاساسي ويشمل النقل والمواصلات والاعلام والسياحة والمواصلات السلكية واللاسلكية .
- ٥ — الاسكان وتخطيط المدن .
- ٦ — الخدمات الاجتماعية ويشمل الصحة والتعليم والبلديات والمنشآت العامة .
- ٧ — الشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية .
- ٨ — النقد وسياسة القروض الداخلية .
- ٩ — المالية العامة .
- ١٠ — التنظيم الاداري وامادة تقييم القوانين والانتظمة .
- ١١ — التجارة الداخلية والخارجية والعلاقات الاقتصادية مع الخارج .
- ١٢ — التنسيق الاقتصادي مع بقية الامارات .

وقد قسمت المادة رقم (١٦) أعمال الخطة المذكورة الى ثلاث مراحل اساسية وهي : —

المرحلة الاولى ، تحديد الاعمال الاساسية لوضع الخطة ، والمرحلة

الثانية تحديد الاتجاهات والاهداف العامة والقطاعية للخطة ، والمرحلة الثالثة اعداد الاتساق الرئيسية للخطة ووضع هيكل التقرير النهائي .

هذا وما زالت الاعمال جارية من اجل التحضير لهذه الخطة وذلك ليمتدنى لدائرة التخطيط وضع اللمسات الاخيرة على مختلف بنود هذه الخطة وذلك قبل نهية هذا الملم وحتى يمكن المباشرة في تنفيذها ابتداء من عام ١٩٧٧ . ولم تحدد بعد المبالغ التي ستخصص لمرمها على هذه الخطة وهذا ما سيتم تحديده في الربع الاخير من ١٩٧٦ .



المبحث الثاني

خطط التنمية في دولة الاتحاد

نظرا لان قيام دولة الامارات العربية المتحدة جاء متأخرا ، أي في ٢ ديسمبر سنة ١٩٧١ ، ونتيجة للظروف السياسية التي مرت بها هذه الامارات في المرحلة الاولى من قيام الاتحاد لم يتم وضع خطة للتنمية الاقتصادية على مستوى الاتحاد ومع ذلك فقد اتخذت الحكومة مجموعة من الخطوات التحضيرية لوضع مثل هذه الخطة ومن هذه الخطوات :

- ١ — انشاء وزارة اتحادية للتخطيط وتكليفها باجراء الترتيبات اللازمة لوضع خطة اقتصادية للبلاد وذلك في المستقبل القريب .
- ٢ — انشاء مجلس للتخطيط القومي برئاسة رئيس الوزراء في سنة ١٩٧٣ .
- ٣ — اجراء اول تعداد علمي للسكان في القطر في سنة ١٩٧٥ .

وفي مقدمة الامور التي حالت دون وضع خطة اقتصادية على مستوى الدولة في وقت مبكر عدم ثبات ايرادات الخزينة الاتحادية حيث اصبحت بصورة كلية في خلال السنوات الاربع الاولى من عمر الاتحاد ، على الاعانات التي تقدمها لها امارة ابوظبي وذلك ان الامارات الاخرى لم تسهم بعد في تمويل موازنة الاتحاد او في تحمل أي عبء مالي اتحادي ، واذا كان هذا الامر يبدو مقبولا بالنسبة للامارات التي لا توجد لديها موارد مالية تذكر فانه لم يعد كذلك بالنسبة للامارات التي اصبحت لها موارد مالية كبيرة .

وفي سنة ١٩٧٦ قررت امارة ابوظبي ان تخصص للاتحاد ٥٠٪ من مواردها المالية . وهذه الخطوة ستساعد على دفع عجلة الاتحاد الى الامام

كما نضمن للخزانة الاتحادية موارد مالية ثلثة تمكها من البدء في وضع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الاتحاد .

ومن المؤمل أن توافق الإمارات الأخرى على تحديد مساهمتها المالية في ميزانية الاتحاد ، حتى يكون في مقدور السلطات الاتحادية وضع خطة التنمية على مستوى الاتحاد .

ولا بد هنا للإمارات ، وهي بصدد وضع مثل هذه الخطط ، من أن تأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية : —

١ — يجب أن تقوم الخطة الاقتصادية الاتحادية على أساس التكامل الاقتصادي بين الإمارات الأعضاء في الاتحاد ، حتى تأتي تكريساً للوحدة الاقتصادية بين هذه الإمارات .

٢ — وفي الوقت نفسه يجب أن توضع الخطة الاقتصادية للإمارات في إطار ما يجري في العالم العربي من خطط للتنمية ، وفي ضوء اعتبارات التنسيق والتكامل الاقتصادي مع منطقة الخليج العربي ثم مع العالم العربي ككل .

لقد أصبح وضع خطة اقتصادية واجتماعية على مستوى الاتحاد ضرورة ملحة . ولا بد ، كي تكون هذه الخطة متوازنة من أن تأخذ الإمارات الأعضاء في الاتحاد ببدأ التنمية غير المتوازنة .

ونجد أسس التخطيط على المستوى الاتحادي في القانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٧٣ فقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على وضع خطة علمية وشاملة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وتقسم هذه الخطة إلى مراحل متوسطة وخطط

سنوية تفصيلية وتعتبر هذه الخطة أساسا للنشاط الاقتصادي والاجتماعي في الدولة (١) كما نصت المادة الثانية بأن أجهزة التخطيط القومي تتكون من مجلس التخطيط القومي الاتحادي ووزارة التخطيط .

كما نصت المادة الثالثة من هذا القانون على تشكيل مجلس التخطيط القومي الاتحادي برئاسة رئيس الوزراء وعضوية سبعة من الوزراء ثم ضم المرسوم الاتحادي رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٥ أربعة أعضاء آخرين من القطاع الخاص .

وقد حددت المادتان الخامسة والسادسة صلاحيات مجلس التخطيط القومي ، فنصت المادة الخامسة على أن يقوم المجلس بتحديد الاهداف القومية للنموذج الاقتصادي والاجتماعي في الدولة بما يتشئ مع الاستراتيجية العامة الموضوعة لها وبما يتفق مع القواعد الاقتصادية والاجتماعية والتقاليد القومية . كما نصت المادة السادسة على أن يتولى المجلس دراسة مشروع الخطة القومية الشاملة الطويلة والمتوسطة المدى والسنوية التي تعدها وزارة التخطيط متضمنة برامج العمل ومقترحات ميزانية الدولة والسياسة التمويلية والاقتصادية والاجتماعية واساليب تنفيذها ضمن فترة زمنية محددة على أن يرفع مشروع الخطة الى مجلس الوزراء لاقرارها ورفعها الى رئيس الدولة ، كما أن للمجلس حق الرقابة والاشراف على تنفيذ المشروعات التي يتقرر القيام بها في إطار الخطة . (٢) ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية الاتحادية في الفترة الماضية سارت على اساس المناهج السنوية والتي تضم المشروعات التي تنوي الدولة القيام بها في كل سنة على حده ، واذا امتدت فترة تنفيذ مشروع أو عدد من المشروعات لفترة تزيد على السنة ، فتمتها ضمن في المناهج السنوية اللاحقة . ومع ذلك فلما نرى ضرورة الاسراع في وضع خطة اقتصادية واجتماعية على مستوى الاتحاد لما في ذلك من فوائد اقتصادية واجتماعية تخدم اهداف التنمية الاقتصادية الاتحادية الشاملة

(١) راجع القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٧٢ .

(٢) راجع المواد الخامسة والسادسة والسبعة والثامنة من نفس القانون .

المبحث الثالث

التنمية الصناعية « الثروة المعدنية والصناعة »

اولا : التنمية الصناعية (الثروة المعدنية) :

مقدمة : -

بعد ان دخلت الامارات العربية المتحدة عصر البترول ادى هذا الحدث الى تغير كبير في تركيب الاقتصاد الوطني ، مما استتبع اختفاء عدد من مروع الانتاج القديمة و بروز مروع جديدة ازدهرت لقرىها من القطاع البترولي الذي يعتبر القطاع القائد في اقتصاد الامارات العربية المتحدة الحديث .

ويعتبر قطاع الثروة المعدنية من مروع الانتاج الجديدة التي برزت وظهر الاهتمام بها مؤخرا بعد ان اخذت معالم الاقتصاد الوطني الحديث في البروز على اثر اكتشاف البترول وقيام اتحاد الامارات العربية .

ولا شك في ضرورة الاهتمام باستغلال الثروات المعدنية للبلاد حتى تسهم في تحقيق التقدم الاقتصادي عن طريق تنويع قطاعات الانتاج القومي وعدم الاعتماد على قطاع واحد وهو البترول .

والى وقت قريب لم يكن قد جرى اي مسح للثروة المعدنية في الامارات العربية غلية الامر ان البعثات العلمية قد جاءت من اوربوا ومن الهند واليابان حيث زارت بعض المناطق في الامارات لجمع المعلومات عن الثروة المعدنية ولكن هذه الزيارات والتي تمت قبل قيام الاتحاد في سنة ١٩٧١ لم تكن ذات اهمية تفكر .

ومنذ قيام الاتحاد اتجه التفكير بجدية لدى حكومة الإمارات العربية المتحدة الى البحث عن الثروات المعدنية الموجودة في البلاد ذلك انها يمكن ان تكون دعامة هامة من دعائم الاقتصاد الوطني بالإضافة الى الدعامة الاولى وهي البترول .

وقبل بدء الاعمال الميدانية للبحث والتنقيب عن المعادن تحتم ان يتم انشاء هيئة للمسوحات الجيولوجية مهمتها القيام بلجراء المسوحات اللازمة ، واخذ الصور الجوية ووضع الخرائط الجيولوجية والجغرافية المفصلة ثم اجراء دراسات اكلينيكية دقيقة على الطبيعة للتعرف على التكوينات الرسوبية والصخور النارية ونوعيتها وتركيبها الجيولوجي والكيمائي وكيفية نشأتها وخواصها الفيزيائية والكيمائية والظروف الكيمائية والفيزيائية التي ادت الى تكوينها وبعد ذلك لا بد من اجراء الدراسات الحقيقية لتحديد الدلائل الجيولوجية لوجود المعادن والمحاصيل الحاملة للمعادن ونشأتها وكذلك دراسة جيولوجية البيئة والجيوكيمياء والجيوفيزياء الجوية والارضية وامكانية استخدام الحسابات الالكترونية والطرق الرياضية والاحصائية في كل هذه العمليات الامر الذي يستدعي تشكيل جهاز ضخم مزود بلحدث الآلات والمختبرات والكوادر الفنية التي تتمتع بخبرة واسعة ، ويستغرق تنفيذ هذا العمل سنوات عديدة اخذين بعين الاعتبار ان الهدف الرئيسي من هذه الدراسات هو جمع المعلومات الحقيقية اللازمة في التعرف على جيولوجية القطر بصورة علمية ومن الصخور والتربة والظروف الكيمائية والفيزيائية التي ادت الى ترسيبها او تكوينها عبر التاريخ الجيولوجي الطويل بصورة خلاصة .

وقد حرصت الإمارات العربية المتحدة وهي في سبيل استغلال ثرواتها المعدنية على تجنب الطرق التقليدية للبحث والتنقيب واللجوء الى تطبيق احداث الطرق التكنولوجية العلمية ، ونظرا الى ان الابتكارات الفنية

اللازمة للقيام بهذا العمل غير متوفرة محليا. كان علينا ان نستوردها من البلاد الصناعية المتقدمة .

وسنعرض فيما يلي وضع الثروة المعدنية في كل من اماره ابو ظبي والامارات الاخرى .

أولاً: المعادن في اماره ابو ظبي : —

اهتمت ابو ظبي قبل غيرها من الامارات الاعضاء في الاتحاد بالثروة المعدنية حيث اُنشئ فيها (قبل قيام الاتحاد) ادارة خاصة بالمعادن تسم الحاقها بدائرة البترول والصناعة والمعادن مهمتها رعاية شؤون المعادن والتخفيض لاجراء مسح معدني شامل لجميع اراضي اماره ابو ظبي كخطوة اولى .

وبعد ذلك بدأت هذه الادارة في تجميع المعلومات والتقارير المتوفرة لدى شركات البترول العاملة في ابو ظبي وبعض المؤسسات التي كانت الحكومة قد اعزت اليها القيام ببعض الدراسات الميدانية حول احتمالات تواثر الثروة المعدنية . وقد تبين من هذه التقارير قيام الدلائل الجيولوجية المشجعة لاحتمال وجود بعض المعادن التي يمكن ان تستغل في قيام بعض الصناعات .

المسح المعدني في اماره ابو ظبي : —

بعد ان تم انشاء ادارة المعادن وقبلت لديها الدلائل المشجعة على وجود بعض المعادن في البلاد فقد تقرر الاستعانة بالشركات الاجنبية المتخصصة في اجراء مسح معدني شامل لابو ظبي . ففي فبراير سنة ١٩٧٢ تم التعاقد مع الشركة السويدية «تيرانست» للقيام بالمسح المعدني الشامل لامارة ابو ظبي . فقبلت الشركة بعمل هذا المسح على مدة مراحل مستخدمة في ذلك احدث الاساليب العلمية والفنية في البحث

والتفتيح ويمكن تلخيص المراحل العلمية التي قامت بها الشركة فيما يلي :

١ — دراسة التقارير الجيولوجية المتوفرة لدى الأجهزة الحكومية ولدى الشركات البترولية العاملة في البلاد او في المكتبت الاجنبية .

- ٢ — وضع الخرائط الجيولوجية للامارة .
- ٣ — اجراء مسح جيوفيزيائي جوي .
- ٤ — الجيولوجيا الميدانية (المسح الميداني) .

وسنكتفي هنا بتقديم خلاصة عن الجيولوجية العاملة لامارة ابو ظبي والبواذر المعنوية التي توصلت لها عملية المسح المعدني .

جيولوجية ابو ظبي (النظرية المورفولوجية) : —

تتميز ابو ظبي بتضاريسها المنخفضة بوجه عام فهناك السهول الساحلية ومنطلق السبخة التي تمتد على طول ساحل الخليج العربي ، والتي تتخللها الهضبت المنخفضة والمتوسطة الارتفاع وكذلك الكتبان الرملية . وفي الغرب تبرز الرقبة الملحية في جبل الظنة الذي يصل ارتفاع قمته الى ١١٤ مترا عن سطح البحر .

والمنطقة الساحلية لابو ظبي مستوية جرداء وقلطة . ومنطلق السبخة وهي اراضي منخفضة تتكون من الطين الملحي ، تمتد الى مساهات بعيدة . اما منطقة الكتبان الرملية القليلة الارتفاع فانها تتبادل مع السهول والجزر الشاطئية المنخفضة وفي اتجاه الخليج ، وبعيدا عن الشاطئ تبلغ الجزر المكونة من الرقاب الملحية ذروتها في الارتفاع ، وذلك في جزيرة زركوه حيث يصل ارتفاعها ما يقارب (١٦١) مترا .

والى الجنوب يزداد سمك الغطاء الرملى حتى يبلغ ذروته ففى الجنوب الشرقى من البلاد ، حيث توجد الكتبان الرملية المملقة التى يصل ارتفاعها الى حوالى (٢٠٠) مترا والتي تكون جزءا من الريح الخالى .

وغالبا ما توجد المنطق المكونة من سهول الجداول المعروفة بارضية الصحراء التى تفصل بين سلاسل الكتبان ومنطلق السبخة الداخلية فى الجنوب الشرقى من البلاد ، هذا وتوجد فى ابو ظبى بالقرب من مرتفعات عمان واحة العين . ان ابرز المظاهر المورفولوجية فى ابو ظبى هو جبل حفيت الذى يبلغ ارتفاعه حوالى (١١٦٠) مترا فوق سطح البحر ، ثم يتبعه بعد ذلك من الناحية الشرقية جبل ملاقط وهو سلسلة من الجبال المنحدرة ذات الرؤوس الحادة . اما المنطقة الفاصلة ما بين الجبلين فتتميز بسهول تملؤها الحصى (الجرافل) ، ووديان تتصل بها من الناحية الشرقية .

ويمكن تلخيص مظاهر ابو ظبى بان ٩٠.٢٪ من مساحة اراضيها مغطاة بالرمل والحصى وان ٧.٧٪ عبارة عن منطلق مكونة من السبخة والبقية ٢.١٪ هي اراضي صخرية .

الجيولوجية الاقتصادية والعلمية لابي ظبى :

ان بعض اجزاء ابو ظبى تتكون من مجن العظيم المعروف بالدرع العربى ، الذى يقع فى الوسط الغربى لشبه الجزيرة العربية وفوق صخور القاع ذى التركيب المعقد ، تقع السلاسل الصخرية التى تكونت من الصخور القديمة (الباليوزويك) والوسطى (الميزوزويك) والمعمور الثلاثية (الترياسى) وغالبا ما تكون هذه السلاسل الصخرية من اصل رسوبى والجدير بالذكر ان الصخور القاعية وصخور العصر التديسم باستثناء صخور الاتفراكية التابعة لتكوين هرمز لا تظهر على سطح اراضي ابو ظبى .

ويميل الدرع العربي برصيفه ميلا بسيطا نحو الخليج العربي ويزداد سمك الصخور الرسوبية في نفس الاتجاه مما يدل أيضا على زيادة الترسيب وتمتد منطقة مكونة من الرواسب السليكة النابعة للعصر الثلاثي باتجاه غرب سلاسل جبل عمان وتمتد الى الربع الخالي مع انحراف باتجاه الشمال الشرقي ، الجنوب الغربي من الخليج العربي . ويعتقد ان هذا الحوض الرسوبي قد نشأ نتيجة للتصدع في القاعدة مع حدوث قبالب في جبال عمان من ناحية الشرق .

وتنقسم اراضي ابو ظبي الى اربعة مناطق جيولوجية وهي : —
المنطقة الداخلية (الاقليم الصحراوي)
المنطقة الساحلية
المنطقة المكونة من الجزر ومنطقة جبل الظنه .
منطقة العين .

١ — المنطقة الداخلية (الاقليم الصحراوي) : هذه المنطقة هي اكبر المناطق مساحة وهي تتميز برمالها الهوائية ومناطق السبخة الصحراوية ومنبسطة الجداول وتنوءات صخرية .

٢ — المنطقة الساحلية : وتتكون معظمها من مناطق السبخة الساحلية وصخور الميوليت وصخور التكوين الفلزي الأدنى .

٣ — المنطقة المكونة من الجزر ومنطقة جبل الظنه : وهذه المنطقة تخطف من المناطق الاخرى فاصلها رقيات بركانية من الملح مرتبطة مع الصخور من تركيبات هرمز والرواسب الحديثة .

٤ — منطقة العين : وهي تتكون من الصخور التارية والرسوبية ذات الاعمار التي تمتد من الصخور الطباشيرية العليا الى العصر الحديث .

والجهة الشرقية من ابو ظبي تقع على حافة منطقة مرتفعت مائل وهذه السلسلة من الجبال محدبة معقدة ، وخلال العصر الكريستاسي (الطباشيري) ظهرت حركات رافعة كبيرة أدت الى تعرض الطبقات لعملية نحت وتآكل بينهما حيث ادى النشاط البركاني في هذه الفترة الى تكوين وترسيب الراديو ليريت (الخليط الملون) تحت ظروف مضطربة .

واستمرت هذه المرحلة وبلغت ذروتها عندما انبثقت وتدفقت السريقتين بدرجة كبيرة تحت سطح البحر ، واستمرت عملية ترسيب الحجر الجيري على سفوح السلسلة الجبلية من الجانبين حتى العصر الميوسيني، ثم تبعته حركة اتحاد محطية على السطح الغربي .

واظهرت البحوث الجيولوجية في شرقي ابو ظبي وجود نمط تكويني (تشكل بتحركات القشرة الارضية) معقد ومضوّر مطوية عديدة . ولم تحدث حركات نشوء الجبال في بقية مناطق ابو ظبي في المصور الأخيرة ولقد اقتصررت الحركات التكوينية في ابو ظبي (ما عدا الجزء الشرقي منها) على الحركات المتصلة ببناء القارات (حركات تجميعية) مع اعوجاج (تجمع) نتيجة لبروز الملح من الاعماق .

ومن التراكيب الجيولوجية المشهورة في ابو ظبي هي ظهور القباب الملحية لتراكيبات هرمز (جزيرة صير بني ياس ، وجزيرة دلم ، وجزيرة زركوه ، وجزيرة ترنين وارزنه ومنطقة جبل الظنة) . ان القباب الملحية الموجودة في ابو ظبي مع ثلاثة قباب أخرى خارج المياه الاقليمية لآبو ظبي تكون منطقة واسعة لهذه القباب الملحية . وتظهر في منطقة الخليج العربي أكثر من مائة قبة متصاعدة ومعظمها تقع بالقرب من الساحل جنوب شرقي ايران باستثناء الجهة الشمالية لجزيرة دلم والتي توجد فيها الصخور التابعة لسلسلة هرمز الواقعة على شاطئ البحر ، ويحيط بالرقاب البركانية الموجودة في المنطقة طوق من الرواسب التابعة للمعمرين

الثلاثي والرباعي ، والسمة المميزة البارزة للجزر هو اللون الرملي
السلطي الذي شكلته الرياح والفيضات البحرية

نتائج المسح المعدني في إمارة أبوظبي : —

كشفت المسح المعدني الذي أجرته شركة تيرا تيسست السويدية عن
وجود بعض المعادن القوية في أبوظبي . وقد قسمت المعادن التي اكتشفت
الى نوعين من المعادن وهما المعادن الفلزية والمعادن اللافلزية .

أولا : المعادن الفلزية : —

١ — اليورانيوم : —

اظهرت منطقة عين الفايضة تيلسلت اشعاعية عالية ونظرا لاهمية
الاحتمالات الممكنة فقد تقرر اجراء دراسات علمية في هذه المنطقة على ان
يتم العمل على مرحلتين وقد اتضح من نتائج الدراسات التي اجريت في
المرحلة الاولى ان مصدر الاشعاع الفري هو معدن الراديوم وغاز الرادون
المصاحب له والمذاب في المياه الجوفية بعين الفايضة كما تحتوي هذه المياه
على نسب عالية من الكالسيوم والمغنيزيوم والصوديوم والكلورين
والبرومين وعناصر الاثرية النادرة . ويعتقد بأن هناك مجار باطنية للمياه
نشأت من مصدر ما وينتهي في عين الفايضة حيث تتسرب الى سطح
الارض وفي طريقها تمر على تكوين رسوبية حاملة لليورانيوم .

والعوامل التي تؤدي الى تزويد المياه الجوفية بالمواد المشعة بنسب
عالية متعددة ومعقدة واهمها : —

- ١ — التركيب الكيماوي للمياه الجوفية .
- ٢ — الخواص الطبيعية للصخور .
- ٣ — درجة اشعاعية الصخور .

ولذلك فان مسألة التمييز بين مياه جوفية اغنيت بالمواد المشعة من مصدر يحتوي على كميات اقتصادية من هذه المعادن وبين مياه تأثرت في جرياتها بصخور تنفطر الى المواد المذكورة امر بالغ التعقيد . وبالتالي فان تحديد موقع مصدر المواد المشعة المذابة في المياه الجوفية لا نقل صعوبة عن السلسلة .

وادرأكا لهذه الصعوبات فقد تقرر حفر آبار استكشافية للحصول على عينات جوفية من التكوينات الحجرية المخلفة والموجودة في المنطقة لفهم طبيعتها وخواص تكوينها الكيماوي وتركيبها الجيولوجي وللتعرف على مواقع الصخور والمجري الباطنية التي تحمل المياه المشعة وتمكنها من التسرب الى سطح الأرض .

وقد اجريت على العينات الحجرية والمائية دراسات متعددة وبطرق علمية مختلفة يمكن تلخيص نتائجها فيما يلي : —

- ١ — المياه الجوفية في العين الفليضة غنية بالراديوم ولكن بحدود النسب العادية للصخور الرسوبية .
- ٢ — لوحظ في المياه المصاحبة للحقول البترولية كميات من الراديوم تعادل الكميات الموجودة في مياه العين الفليضة .
- ٣ — ان غاز الرادون ٢٢٢ يأتي من رسوبيات ثانوية لمعدن الراديوم او من معدن اليورانيوم لان الصخور الرسوبية التي اجريت عليها الدراسات لا تكون مصدرا للغاز المذكور مع العلم بان كل العناصر المشعة يتغير تكوينها بمرور الزمن وان الراديوم ٢٢٢ والرادون

من أهم العناصر المنتجة عن العنصر الأم وهو اليورانيوم ولذلك
فإن غاز الراديون مذاب في المياه المذكورة بنسب عالية والتي تشير
إلى مصدر قريب من عين الفايضة لقلّة الفترة الزمنية اللازمة
(٢٢٨ر٣ يوم) لتفكك نصف ذراتها المشعة .

٤ — تشير نسبة الإيستوب، راديوم ٢٢٨ إلى راديوم ٢٢٦ إلى مصدر
أغنى باليورانيوم أكثر مما هو أغنى بالتورיום علماً بأن راديوم ٢٢٨
عنصر مشع ينتج من السلسلة الانحلالية الإشعاعية للتورיום .
ومما يذكر أن نسبة التورיום إلى اليورانيوم في الصخور الجيرية
في عين الفايضة منخفضة جداً . ويمكن اعتبار الصخور المذكورة
كمصدر منثر للراديوم كما يجب لفت النظر إلى إمكانية انصلال
الراديوم ٢٢٨ إذا استغرق مرور المياه من مصدر الإشعاع إلى
عين الفايضة وقتاً طويلاً .

٥ — أثبتت نتائج تحاليل المياه الجوفية المأخوذة من مناطق غير عيّن
الفايضة أنها تقتقر إلى الراديوم والراديون . وتؤيد هذه النتائج
النظرية القائلة أن الصخور الرسوبية العادية لا تكون مصدراً
للراديون .

٦ — يقدر عمر المياه المشعة في هذه المنطقة بأكثر من مائة سنة ولم
تختلط بمياه حديثة العمر وذلك لأنها تأتي من مستودع أرضي
منعزل .

٧ — انضح أن نسبة اليورانيوم المذابة في مياه عين الفايضة منخفضة .
ومع ذلك يمكن القول بأن مصدر المواد المشعة المذابة في مياه عين
الفايضة هو رسوبيات يورانيوم حسب التصنيف السوفيتي للمياه
المشعة .

وتؤيد الحقائق السابقة الذكر امكانية وجود رسوبيات من البورانوم في منطقة عين الفايضة . والجدير بالذكر ان الدراسات التي اجريت في الاتحاد السوفيتي على مياه مشعة قد ادت الى اكتشاف رسوبيات من البورانوم في طبقة محدبة ومكونة من صخور رسوبية .

واتفقا مع ذلك فان التركيب الجيولوجي لجبل حفيت الذي يمر تحته مجرى عين الفايضة تتوفر له الظروف الملائمة لتكوين رسوبيات مماثلة .

ب - الرصاص والموليبدنوم والزنك : -

تم العثور على خامات الرصاص والموليبدنوم والزنك بنسب قليلة في رسوبيات بعض الوديان في جبل الظنة . وبناء على هذه المعلومات اجري مسح جيوكيميائي تفصيلي للوديان في المنطقة الجبلية . وتم اخذ عينات من الرسوبيات من الوديان التي توجد فيها الخامات السابقة الذكر كما تم اخذ عينات مماثلة من الوديان الاخرى . وبالإضافة الى ذلك جمعت عينات من الصخور النارية التي تتركز فيها هذه المعادن وتم تحليلها في المختبرات المزودة بالالات الحديثة .

ولدت نتائج التحليل على وجود خامات الرصاص والزنك والموليبدنوم بنسب عالية في المنطقة الجنوبية الشرقية وفي المنطقة الشمالية - الشرقية حيث لوحظ ان معدل نسب الخامات المذكورة يفوق النسب التي توجد عادة في رسوبيات الوديان .

وفي مرحلة ثانية تم اخذ عينات من مختلف المناطق التي تتوفر فيها الخامات المذكورة لتحديد المواقع التي توجد فيها الخامات وللبحث عن مصادرها في الرسوبيات والتي هي عبارة عن حطام الصخور المجاورة ، وقد تم تحليل تلك العينات في السويد . ولدت النتائج النهائية للدراسات

التي اجريت على منطقة جبل الظنه ان خالمت الرصاص والموليبدنوم والزنك عبارة عن اغناء ثانوي (وهي حالة تركز المعادن نتيجة لعوامل الفصل والاكسدة والنحت الطبيعية) وغير قابلة للاستثمار الاقتصادي من حيث النوعية والكمية . ومع ذلك فمن الممكن استغلالها على نطاق محدود .

ج - خام الحديد (الهيماتيت) :

توجد مخرة الحديد مرافقة للملائح (ملبقات من الجبس الملونمختلطة بعناصر حجرية اخرى) في الرقبات الملحية البركانية وبعض المناطق القريبة من منطقة العين . ويوجد خام الحديد في معظم هذه الاماكن على هيئة بلورات سوداء متناثرة بين الصخور وعلى سطح الارض او مختلطة في معظم هذه الاماكن برواسب الطمس ، وقد تم حفر آبار اختبارية غير عميقة لمخرة الحديد في بعض الجزر البركانية ولكن نظرا لطبيعة نشأتها فانها غير قابلة للاستثمار التجاري الواسع .

د - المنغنيز :

عثر على كميات من المنغنيز بشكل الهوسميت في منطقة عيسن الغابضة التي تقع غربي جبل حنيت كما لوحظ المنغنيز والبيرولوسيت في نجد جبل الظنة بشكل متشتت وبكميات غير اقتصادية .

هـ - النحاس :

لم تؤد الدراسات الجيولوجية التي اجريت في امارة ابو ظبي الى العثور على النحاس الا في واد في جبل الظنه وبكميات ضئيلة .

وتدل نتائج التحليل السريتنيت الناشئة في جبل ملاقط وجبل

مندوس ونتائج المسح الجيوكيميائي في منطقة العين ان ظروف الترسبات
الجيولوجية لمعدني النيكل والكروم تظهر بصورة اكبر في المناطق التي تقع
شرقي حدود اراضي ابو ظبي (في عمان) .

ثانيا : المعادن اللافلزية : -

١ - الاسبتوس : -

عثر على رواسب من الاسبتوس في واد يقع في الجزء الشمالي
للرقبة المحيية الواقعة في جبل الظنه . ولقد تعرض هذا الوادي لنحس
وتآكل مهيتين . كما ان هذه الرواسب تقع على حافة تكوين الفارس الأدنى
وسلسلة هرمز على خط الاتجاه الشمال - الشرقي بطول ١٨ مترا بينما
عرض وعمق الرواسب المذكورة ستة امتار وعشرة امتار على التوالي .

وتدل نتائج دراسة الاسبتوس من جبل الظنه التي تمت بواسطة
الاشعة السينية ان كميات الامبول الموجودة فيه تتراوح ما بين ١٠٪
و ٨٠٪ وتلبد نتائج الاختبارات العملية ان انفصال الاسبتوس من
شوائبه صعب ويجعله غير قابل للاستثمار . ويستخدم الاسبتوس بصورة
واسعة في صناعة الموازل الحرارية والمواد غير القابلة للاحتراق مثل
بعض انواع الاتمشة والالواح كما يدخل في صناعة الاصباغ وبعض انواع
الاسمنت .

٢ - الباريات (كبريتات الباريوم) : -

تم العثور على الباريات في جبل الظنه وجزيرة صير بني ياس ودلماس
وارزنة وزركوه وفي الجناح الشرقي لجبل حفيت ولكن الباريات با عدا ذلك

الذي يوجد في جزيرة صير بني ياس موجود بكميات محدودة . وتقع رواسب الباريث الموجودة في صير بني ياس على ملامسة تكوين الفارس الأدنى وسلسلة هرمز في الجنوب الشرقي للجزيرة . ويوجد الباريث بشكل متناثر على هيئة بلورات تنتج من تفكك الميلائن (وهو عضو من سلسلة هرمز) بعد تفاعله مع العوامل الجوية . وقد قدرت بلورات الباريث بأنها تغطي ٤ ٪ من المنطقة المعنية .

ويستعمل الباريث في اغراض حفر الابار البترولية حيث يستعمل في تحضير الطين الثقيل الذي يضاف الى طين الحفر في المناطق ذات الضغط العالي لمنع انهيار الابار البترولية اثناء الحفر كما يدخل الباريث في صناعة اخرى مثل صناعة الاصباغ وغيرها .

٢ - الملح الصخري : -

توجد كميات ضخمة من الملح (بنقلاوة ٩١٦ ٪ من كلوريد الصوديوم) في صير بني ياس على هيئة صخور متبلورة وردية اللون مشوبة بقليل جدا من شوائب الكبريت وبنسبة معتدلة من شوائب خام الحديد . ويعتبر الملح الصخري في الوقت الحاضر على الاقل هو اكثر الخامات لفتا لانظارنا لكثرتة ولسهولة استغلاله ولتعدد فوائده ، اذ يمكن الاستفادة منه في صناعة الصودا الكاوية (هيدروكسيد الصوديوم وحامض الهيدروكلوريك) والكلورين وفي صناعة الصابون وعمل المحاليل للمعامل والمصانع الكيماوية وفي حفظ الاسماك وفي مخازن التبريد وفي البتروكيماويات المختلفة وصناعات اخرى متعلقة بالاغذية .

ومنذ زمن بعيد كانت صير بني ياس مصدرا للملح فهناك منجم قديم لاستخراج الملح في الجزء الشمالي للجزيرة اخذ منه القدماء من الاهليين حاجاتهم وهذه الرواسب الملحية الظاهرة تكون جزءا ضئيلا من رواسب

ضخبة في الاعماق وللح في ابو ظبي مصادر اخرى كثيرة مثل السبخ
والكتل المدفونة واملاح البحر التي تحتوي ايضا على املاح مختلفة مثل
كبريتات الكالسيوم وكبريتات المغنيزيوم وكبريتات الصوديوم وكوريد
البوتاسيوم وبروميد المغنيزيوم وكربونات الكالسيوم .

٤ - الجبس (كبريتات الكالسيوم) : -

يوجد الجبس بكميات اقتصادية كبيرة قابلة للاستثمار في المنطقة
الشرقية لجبل العين وفي معظم الجزر الموجودة في امارة ابو ظبي كما ان
الجبس هو عضو من تكوين الفارس الاثني ورواسب الجبس في جبال
العين نقية جدا .

وتظهر الرواسب الجبسية في العين على هيئة صخور جيرية ورملية
في باطن الارض ونادرا ما توجد هذه الرواسب بكميات وافرة على سطح
الارض .

والجبس المتوفر في منطقة العين ذو لون ابيض وغير متكتل وعليه
سطوح اعيد عليها التبلور . ويمكن استغلال نصف مليون طن من
الجبس النقي على الاقل في هذه المنطقة . وقد تم تمصلا اقامة مصنع
للاسمنت في منطقة العين ويأثر المصنع انتاجه خلال النصف الاول من
سنة ١٩٧٦ . كما سيتم اقامة مصنع لانتاج الجبس بالقرب من مصنع
الاسمنت .

وفي جبل الظنه وصير بني ياس والجزر الاخرى يوجد الجبس
المخطط بالشوائب في الوان مختلفة على سطح الارض وبين الصخور .
وقد نمت بين الرمال ورواسب الطمي بلورات شفافة على شكل صفائح
من الجبس مشوية بالرمل .

٥ - الصخور الجيرية :

أصبحت الصخور الجيرية المارلية في منطقة العين مادة لدراسات عديدة وخصوصا من حيث مميزاتا الطبية والكيميائية ولقد اثبتت هذه الدراسات صلاحية هذه الصخور كمادة خام لتصنيع الاسمنت . وقد حلت عينات من هذه الصخور للاستفادة منها في إنتاج طوب الخرسانة المجوف والطوب الجيري الرملي . وتدل النتائج التي تم التوصل اليها ان الصخور من الطبقات الاليوجوسين والايوسين تحتوي على نسب عالية من اكسيد الكسيوم تسبح باستعمالها لتصنيع هذه المواد المخصصة للبناء .

ويمكن استغلاله ايضا في صناعة الزلط المطلوب لرصف الطرق وعمل الخرسانة وحجر المقاس . ومن الملاحظ ان كميات هائلة من المارل تظهر بشكل نتوءات على جبل ملاقط والسفح الشمالي الغربي لجبل حنيت ولعدم وجود صخور صلبة على اليابسة يستعمل الحجر الجيري في معظم الانتشاءات الخنثية (حواجز - طرق معبدة - موانئ) . ويوجد بديل للحجر الجيري في الرقبت الملحية البركانية التي تتوفر فيها صخور نارية قاعدية.

٦ - رمال السواحل :

تتكون سواحل ابو ظبي من هذه الرمال وهي من كبرونات الكسيوم التي يسهل استغلالها ولقد اثبتت اختبارات خاصة اجريت عليها صلاحية هذه الرمال لتصنيع الطوب المجوف . لكن الرمال الصحراوية لا تصلح لتصنيع الزجاج لانها سلكونية جيرية في تكوينها القاعدي ونسبة الكوارتز فيها لا تزيد على ٧٢٪ . ويمكن استعمالها لتحسين الخلط في صناعة الاسمنت وفي صنع طوب الخرسانة وايضا كرمال في صناعة الطوب الجيري الرملي .

٧ - الكبريت : -

يوجد الكبريت في جبل الظنه على هيئة بلورات نقية متناثرة في الطبقات العليا للجبس والكبليت الموجودة غير قابلة للاستثمار . وهناك مناجم صغيرة أخذ منها الاهلون حاجتهم في الماضي .

٨ - الجوانو : -

يوجد الجوانو بكميات اقتصادية في جزيرتي قرنين وارزنه ويمكن استخدامه في الاغراض الزراعية كسماد جيد للتربة . ولكن يجب معالجته لان نسبة الملوحة فيه تعتبر عالية . لذلك ستتوقف امكانية استخدامه على نتائج عمليات معالجة الملوحة فيه . كما انه يجب دراسة الرقم الهيدروجيني والتأكد من انه سيكون في الحدود المسموحة لاستعماله بعد خلطه بالتربة العذبة . والجوانو عبارة عن افرازات حيوانية وخاصة افرازات الطيور . وهو غني بحامض الفوسفوريك ولونه يميل من الرمادي الى البني والجدير بالذكر ان الحكومة تدرس في الوقت الحاضر كيفية استغلال الجوانو .

المعادن في الامارات الاخرى : -

لم يجر في الامارات الست الاخرى الاعضاء في الاتحاد قبل قيام هذا الاتحاد في ديسمبر سنة ١٩٧١ أي مسح معدني يفكر . وقد استندت حكومات الامارات الاخرى بعثات معدنية وخبراء معادن من اوروبا ومن الهند واليابان في فترات متفاوتة للبحث عن المعادن الا ان هذه العمليات لم تسفر بعد عن نتائج تذكر .

وبعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في سنة ١٩٧١ وأنشاء وزارة اتحادية للبترول والثروة المعدنية اهتمت هذه الوزارة بالثروة المعدنية فعملت على وضع الخطط لإجراء مسح معدني شامل للإمارات الست حيث تم دموعة عدد من الشركات المختصة لاختيار واحدة منها للقيام بالمسح المعدني .

وفي سنة ١٩٧٤ تم التعاقد مع شركة هنتنج البريطانية للقيام بجميع مراحل المسح المعدني في الإمارات الست . وفي مطلع سنة ١٩٧٥ باشرت الشركة أعمالها .

وتدل المعلومات الأولية على أن فرص العثور على عدد كبير من المعادن وبكميات تجارية في الإمارات الشرقية (رأس الخيمة والفجيرة) بصورة خاصة مشجعة جدا .

ثانيا : التنمية الصناعية (الصناعة)

رأينا من دراستنا للثروة المعدنية في الإمارات العربية المتحدة ، أن هذه الإمارات تمتلك ، بالإضافة الى ما لديها من ثروة بترولية كبيرة ، ثروة معدنية هامة ومتنوعة ، يمكن إذا ما تم استغلالها وتصنيعها أن تضيف دعامة جديدة الى الاقتصاد الوطني وأن تسهم بذلك في تنويع فروع الانتاج وفي تنويع مصادر الدخل القومي .

وهو ما يقلل من خطر الاعتماد على البترول . ولم تكن الإمارات العربية ، قبل دخولها عصر البترول ، قادرة على اكتشاف هذه الثروات او على استغلالها . ومع هذا الوضع لم تقم في هذه الإمارات ، قبل ذلك صناعة ما ، باستثناء بعض الصناعات الحرفية اليدوية المختلفة ، ومظها صناعة الصياغة ، ويخل فيها الذهب والفضة واللؤلؤ ، وصناعة

الحداثة وصناعة الجبال . وقد جاء قيسلم هذه الصناعات الحرفية في الماضي تطبيقية لحاجة السوق المحلية الضيقة ، وفي وقت كانت فيه الإمارات تعيش في عزلة عن العالم الخارجي ، وذلك بسبب عسدم وجود روابط اقتصادية تذكر مع البلاد الأخرى ، بالإضافة الى صعوبة الطرق وتختلف وسائل المواصلات .

ومع دخول الإمارات العربية عصر البترول ، حدث تطور جسفري عميق في بنيان الانتاج القومي ، وفي مختلف أوجه النشاط الإقتصادي ، وذلك باضمحلال وتراجع بعض فروع الانتاج القديمة ، وخاصة صناعة اللؤلؤ ، ويظهر فروع جديدة للانتاج ، تتمثل بصفة أساسية ، في الصناعة البترولية ، وما يرتبط بها من الصناعات البتروكيماوية ، كما تتمثل في صناعات أخرى مثل صناعة مواد البناء ، كل ذلك بغرض سد حاجة السوق المحلية أو التصدير الى الخارج . ويعني هذا التطور الجفري الذي حدث في بنيان الانتاج القومي ، والذي استند على استخراج البترول وتصنيعه انبهاج الاقتصاد الوطني للإمارات العربية المتحدة في الاسواق الخارجية .

وكان طبيعيا ان يؤدي اكتشاف البترول وتصديره بكميات كبيرة ، وازدياد عوائده الى توفير الإمكانيات اللازمة لقيام الصناعة الحديثة المتطورة ، سواء اكان ذلك بتخصيص جزء من عوائد البترول لأقلية بعض الصناعات ، أو لتمويل مشروعات البنية الأساسية الضرورية للصناعة ، أم كان ذلك بدخول البترول فيها كمادة أولية .

وكذلك فان انفتاح دولة الإمارات ، سواء على مستوى القطاع العام أو على مستوى القطاع الخاص ، على العالم الخارجي المتقدم ، أدى الى تطلعها لإيجاد صناعة وطنية ، تعتمد عليها في سد حاجة السوق المحلية ، وفي التصدير للخارج .

كما أدى تزايد عقود البترول ، وقيام كثير من المشروعات الأساسية للتقنية الاقتصادية والاجتماعية ، واتساع نطاق السوق المحلية الى الاسهام في زيادة فرص الاستثمار وبالتالي الى ظهور امرين هامين :

اولهما - قيام طبقة من التجار واصحاب رؤوس الاموال المحليين الذين نمت لدى عدد منهم العقلية الصناعية فالتجهوا بجهودهم ورؤوس اموالهم الى مجال الصناعة .

ثانيهما - جذب المستثمرين الاجانب ، خاصة رجال المال والصناعة لاقامة مشروعات استثمارية اجنبية او مشتركة .

وقد أدى هذا الاتجاه الى نمو الصناعة في الامارات العربية ، وبالإضافة الى ما صاحبه من حركة نشطة في البناء والتعمير والى زيادة كبيرة في الطلب على اليد العاملة ، بشكل لا يمكن الاستجابة له محليا ، مما أدى الى استيراد اليد العاملة من البلاد المجاورة والى ارتفاع الاجور .

ويعتبر قطاع الصناعة اقرب القطاعات الانتاجية تصانفا بقطاع البترول ، مما أدى الى افادة قطاع الصناعة منه أكثر من افادة غيرها من القطاعات ، فكان ان قامت في الامارات العربية ، صناعات حديثة متطورة ، تعتمد على البترول بطريقة او بأخرى ، وتعتمد في تصريف منتجاتها على الاسواق الخارجية ، ومثلها الصناعات البتروكيمياوية .

وهكذا يتضح ان قطاع البترول ، وهو القطاع القائد ، قد جذب قطاع الصناعة اليه في طريق النمو والتكنولوجيا الحديثة .

ومن دراسة البنية الصناعية في الامارات العربية المتحدة ، يمكن ان نسجل امرين هامين :

أولهما - وجود نوعين من الصناعات من حيث طبيعة علاقتها بالسوق :

أولا : ان هناك عددا من الصناعات قد وجدت لتلبية حاجة السوق المحلية ، وهي صناعات محدودة الحجم ، صناعات تتوفر لها فرص النجاح محليا ، وذلك لتوافر المواد اللازمة لها ولكفاية السوق المحلية ، ومثلها صناعة مواد البناء والاثاث وبعض الصناعات الاستهلاكية .

ثانيا : صناعات قائمة على تصنيع البترول الخام والغاز الطبيعي ومثلها الصناعات البتروكيمياوية .

وصناعات قائمة على إعادة من البترول والغاز الطبيعي كمصدرين رخيصين للطاقة ومثلها صناعة الألمنيوم وصناعة الحديد والصلب .

وثانيهما - ان النشاط الصناعي للامارات العربية المتحدة ما زال قائما على مستوى كل امانة على حدة وان الاجهزة الاتحادية لا تمارس في هذا المجال اي نشاط صناعي يذكر ، وذلك بالرغم من انشاء وزارة المالية والصناعة في سنة ١٩٧٣ . فقد اقتصر دور السلطات الاتحادية منذ انشائها حتى الان على التمثيل الخارجي للدولة بالإضافة الى استقدام بعض الخبراء لاجراء بعض المسوحات الصناعية .

ونسجل ان ظاهرة التبعض هذه بالنسبة للنشاط الصناعي في الامارات العربية المتحدة وغياب التنسيق والتكامل بين الصناعات المحلية وضع غير سليم يجب التنبيه اليه والعمل على معالجته بوضع خطة شاملة للتنمية على مستوى الدولة تلزم بها جميع الامارات الاعضاء في الاتحاد .

وننبه الى ان الاعتبارات التي حكمت البينان الصناعي الناشئ في دولة الامارات العربية المتحدة ، والتي تعود أساسا الى البترول والسى

ظروف السوق المحلية من طبيعتها ان تظل تحكم هذا البنيان في تطوره الى حد كبير . ومع ذلك فان استغلال الثروات المعدنية المتوافرة في الإمارات، الى جانب الأخذ بمبدأ التكامل الاقتصادي القطري والقومي من شأنهما ان يؤثرتا تأثيرا كبيرا في هذا البنيان الصناعي .

وفي غياب الصناعة الاتحادية وغياب خطة شاملة ملزمة للتنمية الصناعية على مستوى الاتحاد فلنأخذ أنفسنا ملزمين بدراسة الصناعة في كل إمارة على حدة .

أولا : الصناعة في إمارة أبو ظبي :

بعد أن اكتشف البترول في إمارة أبو ظبي في سنة ١٩٦٢ اخذت عائداته ترد الى البلاد بصورة متزايدة سنة بعد أخرى مما فتح آفاقا لاقبال قطاع صناعي ناه ، وخاصة مع توافر وسائل التمويل وزيادة القوة الشرائية في السوق المحلية .

ومنذ بدء النهضة العمرانية في سنة ١٩٦٦ ، وتنفيذ الخطة الخمسية (١٩٦٨ — ١٩٧٢) برزت الحاجة الملحة الى استيراد العديد من المواد الاستهلاكية الصناعية ومن المواد نصف المصنوعة من البلاد الصناعية المتقدمة ، فكان ان فتحت الحكومة باب الاستيراد على مصراعيه لتوفير حاجة البلاد من هذه المواد ولكن الاعتماد على الاستيراد وحده لسد حاجة السوق المحلية ليس سليما من الوجهة الاقتصادية ، خاصة اذا ما كتبت فرص تصنيع هذه المواد متوفرة محليا هذا فضلا عن ضرورة تنويع مروع الانتاج ومصادر الدخل القومي ، اذ لا يخفى ما ينطوي عليه الاعتماد على مصدر واحد للدخل القومي وهو البترول من مخاطر اقتصادية بالغة .

وانطلاقاً من هذا المبدأ اهتمت الحكومة في أبو ظبي بالصناعة
اعتماداً كبيراً فخصصت لها في الخطة الخمسية الاولى (٥٩٣٤) مليون
درهم وهي اعتمادات المواصلات التي بلغت (٧١٠) مليون درهم وقد
ادخل ضمن الصناعة في الخطة الخمسية الاولى مشاريع الكهرباء والماء
بالإضافة الى بعض الصناعات الأخرى .

وتتوفر في أبو ظبي الإمكانيات اللازمة لكثير من الصناعات ، وخاصة
لذلك القائمة على البترول الخام والغاز الطبيعي ، وهي صناعات ذات
أهمية اقتصادية لأن معظم انتاجها يتم بغرض التصدير الى الخارج .

وفي مقدمة هذه الصناعات الكبيرة التي تتوافر في أبو ظبي إمكانيات
قياسها : تكرير البترول ، وتسييل الغاز الطبيعي ، وصناعة
البتروكيماويات على مختلف أنواعها ، مثل صناعة الاسمدة الكيماوية
وصناعة الكبريت وحامض الكبريتيك .

هذا فضلاً عن أنواع أخرى من الصناعات الكبيرة ، مثل صناعة
الالمنيوم والحديد والصلب ، والتي وإن اعتمدت على استيراد المواد الخام
اللازمة لها من الخارج ، إلا أنها تعتمد اعتماداً كبيراً على الغاز الطبيعي
كمصدر رخيص ومتوفر للوقود .

وبالإضافة الى هذه الصناعات الكبيرة التي تنتج ، بصفة أساسية،
من أجل التصدير ، توجد بعض الصناعات الخفيفة التي تقام لسد حاجة

السوق المحلية مثل صناعة مواد البناء من اسمنت وطوب ، والاثاث والنجف
وورش الصيقة والطباعة ، وهناك إمكانيات إنشاء بعض الصناعات التي
تعتمد على الزراعة وعلى الصيد مثل صناعة تعليب بعض الخضروات
وصناعة الالبان ومنتجاته وتربية الدواجن وصناعة تعليب الاسماك .

ومن الضروري ، ونحن بصدد دراسة حركة التصنيع في ابو ظبي ،
ان نطرق الى بحث الامور الاتية : —

- ١ — المسح الصناعي في ابو ظبي .
- ٢ — قانون الصناعة .
- ٣ — مشكلات الصناعة في ابو ظبي .
- ٤ — المشروعات الصناعية في ابو ظبي .

١ — المسح الصناعي في ابو ظبي :

بعد ان اخذت امارة ابو ظبي طريقها في مضمار التنمية الاقتصادية
كلان لا بد من الاهتمام بقطاع الصناعة . ومن اجل ذلك تقرر انشاء ادارة
خاصة بالصناعة فصدر المرسوم الامري رقم (٥) لسنة ١٩٦٩ والذي
انشئت بموجبه ادارة الصناعة حيث التحقت بدائرة البترول والمعادن
تسميت دائرة البترول والصناعة .

وكان اول عمل قامت به دائرة البترول والصناعة هو معرفة
الامكانيات الصناعية لابو ظبي حتى يمكن وضع خطة صناعية . فتم
الاتصال بعدد من بيوت الخبرة الدولية والمتخصصة في اعمال المسح
الصناعي ، حيث تم الاتفاق مع مؤسسة ارثردى لثل في سنة ١٩٧٠ على
القيام بالمسح الصناعي لامارة ابو ظبي ومدى ملامة الموارد المتاحة لقيام
الصناعة مع اقتراح اسس ايجاد الكوادر الفنية اللازمة لقيام الصناعة .

تقرير مؤسسة آرثر دي لثل :

بعد ان مرغت المؤسسة المذكورة من اعمال المسح الصناعي اوصت
باتباع الخطوات التالية والتي اعتبرتها ضرورية لقيام الصناعة في ابو ظبي
(١) ، وهي :

(١) انظر تقرير مؤسسة آرثر دي لثل والخامس بالمسح الصناعي في ابو ظبي لسنة ١٩٧٠ .

١ - المجالات ذات الفائدة الفورية :

- أ) الكبريت
- ب) خطة البناء
- ج) ورش التصليح والورش الميكانيكية
- د) الطباعة وأعمال الورق

٢ - الكبريت :

يعتبر انتاج وتسويق الكبريت الاول كجزء من مشاريع خط انابيب الغاز الذي يحصل حقل شلمس بمحينة أبو ظبي حيويًا من الناحية الاقتصادية وإذا نقّدة كبرى لأبو ظبي ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - بما أن غاز كبريتيد الهيدروجين يجب أن يزال من الغاز الطبيعي الذي يصل إلى محطة توليد الكهرباء وتقطير الماء في محينة أبو ظبي فلا بد أن من حرق هذا الغاز في الجو أو أن يحول إلى حالة أولية جليدة - فإذا احترق في الجو فإن H_2S يتحول إلى ثنائي أكسيد الكبريت وهذا الأكسيد عامل مسبب للصدأ ، كما أن له تأثيرًا في تلويث الهواء أيضًا .

٢ - وكذلك فإن أقلية مشروع الكبريت ضروري لإنتاج حامض الكبريتيك لسد حاجة محطة تحلية المياه من هذا الحامض ، والكميات التي يمكن الحصول عليها من هذا المشروع تزيد من ٣٥٠٠٠ طن سنويًا من الكبريت النقي .

٣ - يعتبر المشروع من الناحية الاقتصادية حيويًا لأن قيمة رأس المال الإضافي وتكاليف التشغيل الإضافية لإنتاج الكبريت الأولي من غاز كبريتيد الإيدروجين في أبو ظبي قليلة نسبيًا .

تقدر مؤسسة آرثر دي لتل رأس المال الاضافي اللازم لانشاء محطة لاستخلاص الكبريت الاولي من خط أنابيب الغاز بحوالي مائة مليون درهم وهذا المبلغ كاف لعملية انتاج الكبريت فقط .

ب - خلطة البناء :

يعتبر انتاج وتوزيع خلطة الاسمنت المسلح من نوعية جيدة مشروها ضروريا ليجل محل الكنتري (الحصى) المستعمل حاليا والذي يحتوي على مركبات ضارة ، وذلك لرفع مستوى نوعية المباني بصورة عامة .

ولذلك اوصت مؤسسة آرثر دي لتل بانشاء مصنع لانتاج مليون طن من خلطة البناء سنويا على الاقل . وتقدر سعر التكلفة في موقع الانتاج بما بين ١٥ - ٢٠ درهم للطن الواحد . على ان يقلم هذا المشروع بجسوار محاجر الكلس في العين وان تنقل منتجاته بعد تكسيرها وطحنها وخلطها الى مدينة ابو ظبي .

ويحتاج هذا المشروع الى رأسمال يتراوح ما بين خمسة عشر وثلاثين مليون درهم .

ج - ورش التصليح والورش الميكانيكية :

ان انشاء عدة ورش متخصصة في اعمال صيانة المعدات الميكانيكية وتوسيع الطاقة الانتاجية للورشة الميكانيكية عامة سيساعد على تخفيض مشكلات التشغيل ويضاعف فوائد الانتاج ويساعد على استمرار استعمال الآلات لمدة طويلة . وستبني هذه الورش حاجة قوة دفاع ابو ظبي ومستوردي المعدات الثقيلة ومستوردي اجهزة تكييف الهواء والمعالولين وشركات النفط والافراد ميوما .

وتقدر تكاليف المعدات وقطع الغيار المستوردة باستثناء السيارات بحوالي ٧٦٦٥٠.٠٠٠ درهم ، والجدير بالذكر ان تشغيل هذه المعدات بصورة مستمرة يتطلب درجة متزايدة من الصيانة والخدمة وقطع الغيار مما يتطلب رأسمال يصل الى ثلاثة أضعاف قيمتها الفعلية .

د - الطباعة واعمال الورق :

من الضروري اقامة وحدة حديثة للطباعة واعمال الورق وذلك لسد حاجات الحكومة والقطاع الخاص في هذا المجال ، على ان تنشأ هذه المؤسسة كمشروع خلس على ان تتعاقد الحكومة معها لصنع لوازمها . ويقدر رأس المال اللازم للمشروع بحوالي مليون درهم .

هـ - انتاج الازون « المواد الكيماوية لمعالجة المياه » :

يؤدي قيام محطة كهربائية ومحطة لتطية المياه في ابو ظبي بالإضافة الى انشاء شبكة للمياه في المدينة الى قيام الحاجة للكيماويات اللازمة لتنقية المياه الضرورية لتبريد محطة المياه التي تزود المدينة بمياه الشرب وكذا لمشروع معالجة مياه المجاري . تعتبر الكمية اللازمة لهذه الامور صغيرة ، اذ تقدر بـ ١٧ طن متري من الكيماويات يوميا ، بحيث لا تيسر انشاء مصنع حديث لانتاج الكلورين . ويبدو ان الازون هو افضل الوسائل الاخرى لمعالجة المياه ، وهو يستخرج عن طريق تحطيم الاوكسيجين بالكهرباء وفتح الغاز المتولد الى الماء ليمتصه بنفس الطريقة التي يعمل بها الكلورين وبما ان الازون يعتبر محميا اقوى من الكلورين فان كمية الازون اللازمة تكون اقل منها في حالة الكلورين .

أما رأس المال لانشاء محطة لمعالجة ٦٠ مليون جالون من ماء البحر
فيبلغ ٢٠ مليون درهم .

ثانياً - المجالات التي تعتمد على السياسة الاقتصادية في المستقبل :

مجالات الصناعة الكبيرة :

- ١ - مصنع الاسمنت
- ٢ - مصفاة البنزول
- ٣ - اعادة صب الاطارات
- ٤ - التنظيف بالبخار
- ٥ - مخبز
- ٦ - مصفلة ملابس
- ٧ - مصنع الثلج ومستودعات التبريد
- ٨ - استصلاح زيوت التشحيم المستعملة
- ٩ - مطاحن الدقيق
- ١٠ - الامونيا

مجالات الصناعات الصغيرة :

ان المجالات المدرجة ادناه لا تكون امكانات تجارية في ابو ظبي في
المستقبل القريب ولكن يمكن أن تصبح ذات جدوى اقتصادية في وقت لاحق
وهذه المشاريع هي :

- ١ - دبغ الجلود او تليحها .
- ٢ - ملح البحر والملح الصخري .
- ٣ - صناعة البلاستيك .
- ٤ - صناعة الاثاث .
- ٥ - الصياغة .
- ٦ - صناعة الفخار والخزف .
- ٧ - صناعة الملابس .

بعدة البنك الدولي للإنشاء والتعمير :

بالإضافة الى المسح الصناعي الذي قامت به مؤسسة آرثر دي لثل نقد اومد البنك الدولي للإنشاء والتعمير بعثة اقتصادية قامت بزيارة ابو ظبي حيث درست الوضع الاقتصادي من جميع جوانبه . ومن بين الامور التي درستها امكانية الصناعة في ابو ظبي والفرص الموجودة لإنشاء وتطوير الصناعة واوصت بعثة البنك الدولي بضرورة تنسيق المشاريع الصناعية ليس في ابو ظبي وحدها فحسب وانما في دولة الامارات العربية المتحدة . وبينت البعثة ان الفرص في ابو ظبي موجودة لإنشاء صناعة متطورة ذات قاعدة راسخة . واوصت بالاهتمام بتنمية الصناعة عن طريق استثمار مائدات البترول في انشاء المشاريع الصناعية .

ولقد قسم البنك الدولي الصناعات التي اوصى بإنشائها من حيث طبيعتها وحجمها الى ثلاثة انواع هي :

١ - الصناعات الصغيرة :

وهي صناعات الغرض منها ومن انشائها تلبية حاجات السوق المحلية بما يحتاجه من سلع صناعية . فهذه الصناعات تهدف الى الانتاج من اجل الاستهلاك المحلي مثل مصانع الطوب ومصانع تكسير الحجارة .

٢ - الصناعات المتوسطة :

وتهدف هذه الصناعات ايضا في معظمها الى سد حاجة الاستهلاك كما يمكن الامادة من الفائض منها بفرض التصدير . ثم هناك امكانية لإنشاء مصانع للأسبست ومعالج لصلع النوافذ والابواب المعدنية والخشبية ومصنع للمواد العازلة للحرارة ومصانع لصيانة السفن ومطاحن للدقيق وصناعة الطباعة والكتب ومصانع الاثاث . وتعتبر هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة ضرورية لسد حاجة السوق المحلية هذا فضلا عن ان الموارد اللازمة لانتمائها متوفرة محليا وميسورة .

٣ - الصناعات لغرض التصدير :

وفرض اقامة هذه الصناعات متوفرة هي الاخرى كما ان كلفة انتاجها قليلة نسبيا ويستطاعتها ان تنافس البضائع المشابهة لها في الاسواق الخارجية ، وتقوم هذه الصناعات اسلما على البترول الخام والفازل الطبيعي ، كما انها تجد في عائدات البترول المصدر المالي لتمويلها . ويدخل في نطاق هذه الصناعات ، صناعة الاسمدة النيتروجينية (الامونيا واليوريسا) ، انتاج معدن الالومنيوم عن طريق الاستفادة من الفازل الطبيعي الرخيص وذلك باستيراد خلم البوكسليت من استراليا كما هو الحال في البحرين .

ويمكن ان نخلص الى ان المسح الذي قامت به مؤسسة آرثر دي لزل مسح سطحي اولي لا يفي بالمتطلبات اللازمة لقيام صناعة وطنية متطورة .

كما انه لا يعالج مشكلة نقص الكوادر الفنية ولا يقترح حولا لها . وكذلك فان بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير لم تكلف نفسها البحث طويلا في امكانية اقامة الصناعات في ابو ظبي فلم يكن تقريرها اوفر حظا من تقرير آرثر دي لزل .

ومهما يكن فان الدراسات المذكورة أصبحت الان سجلا تاريخيا يرجع اليه عند دراسة مرحلة التنمية الاقتصادية الاولى في ابو ظبي .

(٢) قانون الصناعة في ابو ظبي :

في سنة ١٩٧٠ صدر (قانون الصناعة) ، وهو اول تشريع ينظم شؤون الصناعة في ابو ظبي مستهدفا تنمية ودعم الصناعة الوطنية والاخذ بيدها كي تلعب دورها الفعال في بناء وتقدم الاقتصاد الوطني ، ومحددا

دور الحكومة في دعم وتشجيع الصناعة وسبل منحها الرعية التي عن طريقها يمكن تأمين المناخ الملائم لتطورها الى جانب الاشراف عليها وتوجيهها الوجهة السليمة . وقد انط هذا القانون بدائرة شؤون النفط والصناعة مسئولية تنفيذ المشروعات الصناعية الحكومية ، ورسم لها سبل تنفيذ هذه المشروعات كما الزمها بالرجوع الى مجلس التخطيط في الامور الاساسية المتعلقة بهذا الشأن باعتباره الجهة العليا ذات الاختصاص في الموضوع . كما نص القانون على تأليف لجنة تتولى مسئولية ترخيص تاسيس المشروعات الصناعية الاهلية والاشراف عليها ومنحها الامهات والمعونات اللازمة للنهوض بها .

نصت المادة الثالثة من القانون على سريان احكامه على جميع المشروعات الصناعية دون استثناء ، كما منعت المادة التاسعة منه تاسيس اي مشروع صناعي في ابو ظبي الا باجازة تصدر بمقتضى احكامه . وقد عالج القانون في الفصل الرابع تاسيس المشروعات الصناعية ، وكيفية الحصول على اجازة التاسيس ، كما عالج في الفصل الخامس موضوع الامهات والمساعدات التي يمكن للمشروعات الصناعية الوطنية الحصول عليها من الدولة والمساعدات ، وبذلك ضمن القانون حماية كبرى للمشروعات الصناعية الوطنية من منافسة البضائع الاجنبية المماثلة فضلا من اساليب الحماية الاخرى التي يمكن اللجوء اليها في المستقبل ، وذلك من طريق فرض رسوم جمركية بنسب مرتفعة على البضائع الاجنبية او منع استيرادها فيما اذا تبين ان الانتاج المحلي يسد حاجة الاستهلاك المحلي كما حافظ القانون على الطابع الوطني للصناعة وذلك بتحديد نسبة لا تقل عن ٥١ ٪ من راس المال لمواطني ابو ظبي .

وكان لا بد من الإشارة الى ان هذا القانون قد اخذ في الاعتبار ، ويقدّر الامكان ، ظروف البلاد الخاصة ، كما عمل على الاستفادة من المبادئ التي اخذت بها التشريعات الصناعية في البلاد العربية الاخرى .

٣ - مشكل الصناعة في أبو ظبي :

يواجه قيلم الصناعة في أبو ظبي مشكلات معينة ، منها ما هو وقتي ، يمكن حله في المستقبل القريب ، ومنها ما يحتاج حله فترة أطول من الزمن ، وهي مشكلات كتلك التي تواجه الصناعة في بقية الإمارات الاعضاء فسي الاتحاد . وكذلك التي تواجه معظم البلاد الاخذة في النمو هذه المشكلات هي:

١ - قلة الخبرة الفنية :

يعتبر أبو ظبي بلدا آخذا في النمو مثله في ذلك مثل باقي البلاد الاخذة في النمو فهو يشكو من قلة الخبرة الفنية وهذا ناتج من كون أبو ظبي لم تدخل مجال التصنيع الا مؤخرا كما ان تنشئة الكوادر الفنية يحتاج الى جهد كبير ووقت طويل نسبيا . بل ويمكن التغلب على هذه المشكلة باتباع طريقين في وقت معا ، الاول : استيراد الخبرة الفنية التي تحتاجها خطة التصنيع والثاني : وضع الخطط لتنشئة الكوادر الفنية الوطنية عن طريق التاهيل والتدريب المهني ، وكذلك عن طريق ارسال البعثات الى الخارج .

٢ - مشكلة اليد العاملة :

ت تعاني الصناعة في أبو ظبي من مشكلة اليد العاملة من ناحية الكم والنوع . فبالنسبة للكم تواجه أبو ظبي نقصا في اليد العاملة المحلية مما اضطرها الى استيرادها من الخارج ولا يخفى ما للاعتماد على اليد العاملة المستوردة من محاذير في الاجل البعيد بالنسبة للاقتصاد الوطني وأما بالنسبة للنقص في النوع فقد تطرقنا لهذه النقطة في الفترة السابقة وهي مشكلة الخبرة الفنية .

٢ - مشكلة المواصلات :

مفد سنة ١٩٦٦ أهتمت حكومة أبو ظبي بإنشاء شبكة من الطرق الحديثة تربط مناطق أبو ظبي بعضها ببعض ، بالإضافة الى إنشاء عدد من المطارات وفي مقدمتها مطار أبو ظبي الدولي وكذلك إنشاء ميناء عميق في أبو ظبي . ومع هذا فإن هناك حاجة الى إنشاء المزيد من طرق المواصلات والتي تعتبر عاملا مهما من عوامل نمو الصناعة .

٤ - ضيق السوق المحلية :

إن عامل السوق من العوامل الهامة بالنسبة للصناعة فلا بد قبل إنشاء صناعة ما من دراسة سعة السوق التي تقوم بتصريف منتجاتها ومن الواضح أن السوق المحلية في أبو ظبي سوق ضيقة خاصة بالنسبة للصناعات التي تتوفر فرص قيامها وعلى رأسها الصناعات البتروكيمياوية ولذلك يكون من الضروري قبل الاقدام على إنشاء أي مشروع صناعي دراسة حالة السوق المحلية والخارجية .

ومن المؤمل أن تتسع السوق المحلية في أبو ظبي وخاصة مع استمرار اتساع النشاط البترولي والصناعي والنشاط الحكومي وارتفاع مستوى المعيشة في مختلف الإمارات الاعضاء بما سيهيء فرصا أكبر لقيام العديد من الصناعات الجديدة .

١ - الصناعات القائمة في أبو ظبي :

لا يوجد في أبو ظبي ، بالإضافة الى الصناعات البتروولية ، إلا بعض الصناعات البسيطة وذلك راجع الى أن أبو ظبي لم تدخل في مجال الصناعة

الا مؤخرًا وخاصة بعد اكتشاف البترول بكميات تجارية هذا فضلا عن أن حل المشكلات الصناعية التي سبق بحثها شرط ضروري لنمو الصناعة ، والصناعات القائمة في أبو ظبي في الوقت الحاضر هي صناعة المواد الانشائية وصناعة الغازات الصناعية كالاكسجين والايروجين والاستلين وصناعة التلج والنجارة والاثاث وكذلك يوجد عدد من الورش الصناعية وورش الحدادة والخراطة كما توجد مصانع للمياه الغازية والاييس كريم والطباعة وهذه الصناعات ذات طابع محلي ويقوم بها القطاع الخاص . ولا شك أن أهم الصناعات في أبو ظبي هما مشروعا مصفاة البترول (مصفاة أم النار) ومصنع الاسمنت (مصنع اسمنت العين) .

١ - مصفاة البترول (مصفاة أم النار) : -

تبلغ طاقة مصفاة تكرير البترول الخام ١٥ ألف برميل في اليوم ، والغرض من انشاء هذه المصفاة هو سد حاجة السوق المحلية من المشتقات البترولية كخطوة أولى ، ثم دخول مجال التصدير للمشتقات البترولية كخطوة ثانية .

ففي ٢٣-٩-١٩٧٠ تم توقيع عقد كلفت بموجبه شركة ميتسوبيشي اليابانية للقيام بالاعمال الاستشارية فيما يخص مشروعا مصفاة البترول .

وهذا المشروع من أهم المشروعات الصناعية في أبو ظبي خاصة وأنه يعتبر بمثابة نواة لقيام مشروعات صناعية أخرى قائمة على الغاز الطبيعي وعلى مشتقات البترول المختلفة ففي الفترة الماضية كتلت أبو ظبي تعتمد على ما تستورده من الخارج ، وهذا وضع غير سليم من الناحية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ، ذلك أن أبو ظبي تعتبر من البلاد الرئيسية المصدرة للبترول الخام .

وفي ٣-١٩٧٣ تم توقيع اتفاقية انشاء (مصفاة أم النار) بين حكومة أبوظبي من جهة وشركة كيلوج الدولية من جهة أخرى لتنفيذ هذا المشروع الحيوي وقد تم وضع حجر الأساس في ١٥-٤-١٩٧٣ .

وقد بلغت تكاليف المشروع حوالي ٤٥ مليون دولار أمريكي وقد بدأ تشغيل المصفاة في شهر مارس ١٩٧٦ .

وتشغل المصفاة حوالي ٤٠٠ عامل وفني ، وتقوم بإنتاج المشتقات البترولية ما عدا زيوت التشحيم والأسفلت وتقدر طاقة المصفاة بخمسة عشر ألف برميل في اليوم موزعة كالآتي : -

غاز البوتوغاز	برميل/يوميا	١٦٩
غازولين ممتاز	برميل/يوميا	١٢٠٠
غازولين عادي	برميل/يوميا	٢٤٠٠
كروسين	برميل/يوميا	٨٢٥
الديزل (زيت الغاز)	برميل/يوميا	٤٤١٠
زيت الوقود	برميل/يوميا	٥٣٠٠

وهناك مشروع لزيادة طاقة المصفاة وذلك حتى تتماشى مع حاجة البلاد البترولية في سنة ١٩٨٥ ، والجدير بالذكر ان شركة النفط البريطانية (B.P.) هي التي تدفع تكلفة هذه المصفاة وذلك كحل بينها وبين حكومة أبوظبي عندما اقترنت الأخيرة على بيع ٤٥٪ من حصتها الى مجموعة من الشركات اليابانية (jodco) ولم تخطر الحكومة الا بعد التوقيع على هذه الصفقة والتي بلغت قيمتها ٦٨٠ مليون دولار . وبالإضافة الى تمويل مصفاة أم النار فقد قدمت الشركة (B.P.) قرضا بلا فوائد ولاجل طويل

للحكومة بقيمة ٥٠ مليون دولار . (الشركة ملزمة انبيا فقط باخطار حكومة
ابو ظبي بأي نقل لاي جزء من حصتها) .

٢ - مصنع اسمنت العين :

ان الحركة العمرانية التي تشهدها ابو ظبي ، تتطلب في الوقت
الحاضر توفير مواد البناء ، مثل الاسمنت وحديد التسليح ، بالاسعار
المناسبة ، وبناء على ذلك قامت مخيرية الصناعة بدائرة البترول بدراسة
مستفيضة لاقامة المشاريع التي توفر هذه المواد الضرورية لمواجهة
الاستهلاك المحلي وعليه فقد تم التعاقد مع الاستشاريين للقيام بالابحاث
الجيولوجية اللازمة للبحث عن المواد الخام لهذه الصناعات .

وبعد الدراسة اللازمة التي برهنت على وجود المواد الخام الضرورية
لصناعة الاسمنت بالكميات الوفيرة وبالجودة المطلوبة داخل امانة ابو ظبي
فلقد قررت الدولة اقامة مصنع الاسمنت بالقرب من منطقة تتوافر فيها
الخامات الاولى في محينة العين ، والتي تبعد مسافة ١٦٠ كيلومترا عن
محينة ابو ظبي .

وقد تولت الهيئة الاستثمارية السويسرية (هولدرينك) الاعمال
الاستشارية ووضع التصاميم الفنية للمصنع والاشراف على تنفيذه
والمساعدة في التشغيل للسنوات الاولى من الانتاج .

وفي ١١-١-١٩٧٣ تم التوقيع مع شركة آي اتش اي البلبانية
للقيام ببناء المصنع وبكلفة قدرها ١٢٠ مليون درهم ، وهو اول مشروع
صناعي كبير لا يعتمد على البترول او مشتقاته . وقد بدأ المصنع في الانتاج
في ١-٧-١٩٧٦ . وقد اقرت الحكومة نور بدء الانتاج مشروعا لتوسعة
طاقة هذا المصنع لتصل الى ٧٥٠ ألف طن سنويا اي الى ثلاثة امثال
طاقته الحالية .

وينتج المصنع ثلاثة أنواع من الاسمنت وهي :

- ١ — الاسمنت المادي (البورتلاندي) .
- ٢ — الاسمنت الابيض .
- ٣ — الاسمنت المقاوم للملوحة .

كذلك فقد قامت دائرة البترول بدعوة الشركات العالمية المتخصصة لتقدم عروضها لاتشاء مصنع اكياس الاسمنت والمزج اقلته في المنطقة الصناعية الجديدة (المصنع) بالقرب من مدينة ابو ظبي .

ومن المؤمل استكمال المصنع خلال عشرين شهرا لينتج (٣٠) مليون كيس سنويا حيث سيفطى احتياجات مصنع الاسمنت .

موجز عن مصنع اسمنت العين :

الجهة المنفذة : دائرة البترول — ابو ظبي
الاستشاريون : الهيئة الاستشارية السويسرية (هولدرينك)
المقاولون : الشركة اليابانية (اي اتش اي)
تكلفة المشروع : ١٢٠.٠٠٠.٠٠٠ درهم
مدة التعاقد لاتشاء المصنع : ٢٧ شهرا ابتداء من ١١-١٠-١٩٧٢
الانتاج السنوي : ٢٥٠.٠٠٠ طن بالسنة
مساحة المشروع : ٣٦٠.٠٠٠ م^٢
المواد الخام : الحجر الجيري — والحجر الرملي — والجبس ويستورد
من الخارج المواد المساعدة التالية (خام الحديد — خام الالمنيوم)
سعر الطن المقدر للبيع : ١٥٠ درهم
التسويق : امارة ابو ظبي

٢ — مصنع الطابوق الرملي :

قامت دائرة البترول في حكومة ابو ظبي باعداد خطة لاتقامة مصنع

الطابوق في منطقة المين ، حيث تتوفر فيها المواد الخام بكميات كبيرة ، وذلك لسد جزء من الحاجة المتزايدة للطوب من أجل تشييد المباني ومن أجل دفع حركة الاعمار الى الامام . وقد تم التعاقد مع شركة (ساتكليف سبيكمان) بانجلترا لاقامة وتنفيذ هذا المشروع .

ولا شك ان توفير الجير والرمل اللازمين لهذه الصناعة سوف يعمل على خفض تكلفة انتاج الطابوق الذي من المتوقع ان يلعب دورا كبيرا في تخفيض تكلفة المباني والمساكن الشعبية حيث انه يمثل حوالي ٣٠ ٪ من احتياجات المباني بصفة عامة .

بيانات عن المشروع :

الجهة المنفذة : دائرة البترول

الاستشاري والمقاول : شركة ساتكليف سبيكمان — انجلترا

تكلفة المشروع : ٥٨٩٠٠٠٠٠٠٠ درهم

مدة التنفيذ : ٩ اشهر

الطاقة الانتاجية : ٤٠٠٠٠٠٠٠ طابوقة في السنة

القوى العاملة : ٣٤ عامل واداري

مساحة المشروع : ١٢٦ x ٢٧٠ م

المواد الخام : الحجر الجيري والرمل

مكان التسويق : امارة ابو ظبي

وبالاضافة الى تصنيع الطابوق (الرملي — الجيري) فان الدائرة

بمسد اتخاذ اجراء بشأن الدراسة الاقتصادية المعدة من قبل (هولدرينك

— سويسرا) عن صناعة الطوب (الاسمنتي — الخرساني) اللازم لاغراض

المباني ايضا .

٤ — مصنع حديد التسليح

يعتبر الحديد من المواد الانشائية الهامة التي تحتاج اليها النهضة

العمرائية وقد كشفت الدراسات التسويقية ان قضبان الحديد اللازمة لافراض الخرسانة المسلحة ، تباع بأسعار عالية مما يزيد كثيرا من تكلفة البناء .

ومن بين الاسباب التي ادت الى ارتفاع هذا السعر ارتفاع تكلفة شحن هذه القضبان ، وكذا تكلفة التخزين . وغالبا ما تترك هذه القضبان في أماكن مكشوفة مما يجعلها معرضة دائما للصدأ بسبب قلة المخازن المسقوفة وبالتالي تكون غير ملائمة غنيا للاستعمال .

وقد قامت الشركة الهندسية الباكستانية (PECO) بإجراء دراسة اقتصادية أوضحت فيها إمكانية انتاج قضبان حديد التسليح بأسعار مناسبة وبجودة أفضل من المستورد .

وقد وقع عقد مع هذه الشركة بعد ذلك في سنة ١٩٧٤ لتركيب وحدة لجلفنة (سحب) الحديد قادرة على سحب ما بين ٢٠.٠٠٠ الى ٢٥.٠٠٠ طن من القضبان باقطار تتراوح من ٦ مم الى ٢٤ مم ، وذلك باستخدام كتل الحديد المستوردة كخطوة أولى . ومن ثم يصار الى استخدام الحديد الخردة (السكراب) المتوفر محليا لهذا الغرض بعد ان تضاف للمصنع وحدة اضافية تقوم بصهره .

هذا ويقع هذا المشروع في منطقة المصنع الصناعية على بعد ٢٥ كم من مدينة ابوظبي تقريبا . ومن المتوقع ان يبدأ في الانتاج في أكتوبر ١٩٧٦ .

وفيما يلي موجز عن مصنع الحديد :

الدائرة المنفذة للمشروع : دائرة البترول
الاستشاري : الشركة الهندسية الباكستانية

المقاولون : شركة الجابر للمقاولات — شركة المسعود للمقاولات ،
الشركة الهندسية الباكستانية .

تكلفة المشروع : ١١٧٥٠٠٠ درهم

المدة اللازمة للتنفيذ : ١١ شهرا

الطاقة الانتاجية : ما بين ٢٠٠٠٠ : ٢٥٠٠٠ طن من القضبان
الحديدية سنويا

القوة العاملة : ١٥٠ وتشمل المهندسين والفنيين والاداريين والعمال

مساحة المشروع : ٢٥٠٠٠ م^٢

المادة الخام : كتل حديدية مستوردة (مربعة المقطع) مقاس ٥٠ —

٧٠ مم

سعر البيع : ٩٥٠ درهم للطن الواحد

مكان السوق : أبو ظبي

وقد قدم الاستشاري اقتراحا للمرحلة الثانية من المشروع ، بتركيب

وحدة أوتوماتيكية لسحب القضبان بآنتاجية عالية ترفع الطاقة الانتاجية
السنوية لهذا المصنع الى ٧٠٠٠٠ طن من القضبان . وسوف يعمـل
الارتفاع بهذه الطاقة الى معدل الانتاج المذكور على خفض تكلفة انتاج
القضبان الحديدية .

كما اقترح في المرحلة الثالثة للمشروع ، اقامة وحدة لصهر الحديد

الخردة (السكrap) ثم صب الحديد الناتج عن عملية الصهر في قوالب
خاصة لانتاج كـل حديدية مربعة المقطع من ١٢٠/٧٥ مم ، وهي تمثل المادة
الاولية الاساسية التي يعتمد عليها المشروع .

ويستعمل في هذه الوحدة فرنان كهربائيان سعة كل منهما عشرون

طنا .

٥ - مصنع الحديد والصلب :

نظرا للنشاط العمراني المتزايد في دولة الامارات العربية المتحدة فقد ازداد معدل استهلاك الحديد بدرجة كبيرة ، حيث بلغ اجمالي الاستهلاك سنة ١٩٧٤ حوالي ٢٥٠.٠٠٠ طن من الحديد ، تمثل قضبان التسليح نسبة ٣٢٪ منه . وتقدر الاحتياجات من هذه القضبان (بمقاطعتها واشكالها المختلفة) في سنتي ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ بحوالي ١٦٠ ألف - ٢٥٠ ألف طن على التوالي .

وبالاذن في الاعتبار امكانية تصدير الحديد المسحوب الى السدول المجاورة فقد اقترح اقامة مجمع الحديد في منطقة الرويس بالقرب من جبل الظنة ، وسوف يشتمل هذا المجمع على :

- (١) وحدة اخترزال مباشر لتحويل الحديد الخام الى حديد اسفنجي (مسامي)
- (٢) افران كهربائية لتحويل الحديد الاسفنجي الى حديد صلب قابل للتشكيل .

(٣) الات ومعدات للصب المستمراري للحديد .

وسوف تبلغ طاقة وحدة الاخترزال المباشر حوالي ٨٠٠.٠٠٠ طن من الحديد الاسفنجي في السنة وسوف يصبح بالامكان تصدير ٢٧١.٥٠٠ طن من الحديد الاسفنجي سنويا بعد تغطية الاحتياجات المحلية .

كما سوف تبلغ طاقة المجمع السنوية من الانتاج النهائي حوالي ٥٠٠ ألف طن من الحديد المجهز على هيئة قضبان وزوايا واشكال اخرى ، منها ٢٥٠ ألف طن سوف يجرى تصديرها الى البلدان المجاورة .

وتقدر التكاليف الاستثمارية لهذا المشروع بحوالي ١٥٠٠ مليون درهم . وقد قام فريق من الاستشاريين في التعدين والهندسة من الهند باجراء تلك الدراسات الاقتصادية اللازمة لهذا المشروع ، ومن المؤمل ان تتمكن الحكومة في القريب من اختيار الشركة التي ستولى اقامة هذا المشروع .

٦ - مصنع الاسمدة من الفضلات :

ان التطور السريع الذي تهر به البلاد من توسيع عمراني كبير وما يتطلبه هذا التوسع العمراني من المرافق الحيوية العلية قد ادى الى تراكم كميات هائلة من الفضلات والتي تسبب كثير من المشكلات مما جعل اهتمام المسؤولين كبيرا لايجاد الحلول اللازمة ، ولقد كان من افضل الحلول المقذبة هي اقامة مصنع للاسمدة من الفضلات بابو ظبي والتي تقدر جيلة هذه الفضلات فيها بـ (٩٠) طنا يوميا وذلك للاستفادة من هذه الفضلات في انتاج السماد الذي سيساعد في تطور الزراعة .

وقد تقدمت شركة اسكو الايطالية بدراسات اولية اقترحت فيها تأسيس مصنع للاسمدة يستوعب حوالي (١٠٠) مائة طن من الفضلات يوميا ، وبعد دراسة مستفيضة لهذا الاقتراح تم تكليف شركة بولر ومولير السويسرية للقيام بالانشاءات المعمارية للمصنع مع توريد وتركيب جميع اجزائه الميكانيكية والكهربائية ، ولقد اختيرت المنطقة الصناعية (المصنع) التي تبعد مسافة ٢٥ كم من مدينة ابو ظبي مكانا مناسباً لانشاء المصنع المذكور .

ان الطريقة العلمية المستخدمة لتصنيع الاسمدة مبنية على التغير البيولوجي الميكانيكي لفضلات القمامة التي تجعب في مدينة ابو ظبي يوميا والتي بالامكان تحويلها تحت الشروط والظروف الهوائية الى اسمدة جيدة تساعد على اصلاح التربة وتحسينها ، وبالتالي على زيادة الرقعة الزراعية في البلاد . هذا ومن المتوقع البدء بالانتاج في نهاية سنة ١٩٧٦ .

وفيما يلي موجز عن مصنع الاسمدة من الفضلات :

الجهة المنفذة : دائرة البترول
الاستشاري : شركة اسكو الإيطالية
المقاولون : شركة بولير ومولير السويسرية
الطاقة الاستيعابية : ١٥٠ طن يوميا من الفضلات
القوة العاملة : ٣٥
مساحة المشروع : ٢٥٠٠٠ م^٢
التكلفة : ٢٢٠٠٠٠٠٠٠ درهم

٧ - مشروع مطاحن الدقيق وصوامع الفلال :

ان زيادة استيراد الدقيق واستهلاكه قد تضاعف كثيرا مع ازدياد عدد السكان في البلاد زيادة كبيرة ، ولواجهة حاجة البلاد لتأمين المواد الاساسية للمواطنين والعاملين فيها وتوفير الدقيق الصحي لهم ، فلقد بدأت حكومة ابو ظبي بدراسة جدية لامكانية انشاء مطاحن للدقيق وصوامع الفلال بالبلاد ، وبالفعل فلقد تم الاتصال بشركة (اجري كونسلت) الاستشارية السويدية لتقديم دراسة اولية ومتكاملة لهذا المشروع ، وبعد دراسة تقرير الشركة المذكورة تم طرح المشروع في عطاءات عالمية حيث اختيرت شركة واي - اي - تي الفنلندية لتقوم بتنفيذ الانشاءات المعدنية وشركة بولدير السويسرية بالانشاءات الميكانيكية اللازمة للمشروع .

وتم اختيار موقع المشروع بمدينة ابو ظبي داخل ميناء زايد (رصيف رقم ١٩) على ان يجهز بكل المعدات الرافعة التي تعمل على سحب الحبوب التمح مباشرة من السفن الى الصومعة . وبالقرب من الصومعة تقرر بناء وحدة لطحن الحبوب وكذلك وحدات كبيرة لتخزين الطحين وتعبئته نسي عبوات مختلفة لسهولة نقله وتوزيعه ولضمان احتفاظه بجودته كما سيستعمل على معمل كيميائي لمراقبة الجودة وبالإضافة الى توفير الطحين

فان المشروع سيوفر بعض المنتجات الثانوية التي تعتبر من أجود انواع علف
الحيوان الغنية بالبروتينات .

وتبلغ تكلفة المشروع (١٢٥٤٢.٠٠) درهم .

وفيما يلي موجز عن مشروع مطاحن النقيق وصوامع الفلال :

الجهة المنفذة : دائرة البترول
الاستشاريون : شركة أجرى كونسلت السويدية
المقاولون : شركة بولدير السويسرية
الطاقة التخزينية : / ٣٠.٠٠٠ طن
الطاقة الانتاجية : / ٢٠٠ طن في اليوم
فترة الإنشاء : ٢٨ شهرا ابتداء من ١-١-١٩٧٦م
القوى العاملة : ٢٥
مساحة المشروع : ٣٦.٠٠٠ متر مربع .

وبالإضافة الى المشاريع السابقة الذكر والتي بوشر في تنفيذها فعلا
توجد قائمة بمشاريع أخرى ما زالت قيد البحث استعدادا لطردها في
مناقصات عالمية . ومن المؤمل أن يتم انجاز هذه المشاريع قبل نهاية سنة
١٩٨٠ .

وهذه المشاريع هي : مصنع الكبريت وحامض الكبريتيك، مصنع
الاطارات ، مصنع المواسير والاتابيب الحديدية ، مصنع الواح ومواسير
الاسبستس الاسمنتية ، مصنع لاستخراج الملح من مياه البحر ، مصنع
للصابون ومصنع للبطاريات .

وبالإضافة الى المشاريع أعلاه فان شركة بترول ابو ظبي الوطنية
تقوم بدراسات مستفيضة لأقامة مشاريع بتروكيماوية محلية وأخرى في
بعض البلاد العربية والاسلامية وتحاشيا للتكرار سوف نعرض لها عند
بحثنا لشركة بترول ابو ظبي الوطنية .

ثانيا : املرة دبي :

تأتي املرة دبي في المرتبة الثانية بعد املرة ابو ظبي ، وذلك من حيث التنمية الصناعية . ومع ان دبي تهتم كثيرا بالتجارة مما جعلها تحتل المكتة التجارية الاولى بالنسبة للامارات العربية المتحدة الا انها ايضا قطعت شوطا لا بأس به في مضمار التصنيع وذلك من صناعات لسد حاجة السوق المحلية ، وكذلك باقامة بعض الصناعات الكبرى لغرض التصدير .

وبعد اكتشاف البترول في دبي سنة ١٩٦٦ وبدء تصديره في سنة ١٩٦٩ اهتمت حكومة دبي بقلبة عدد من مشاريع البنية الاساسية ، مثل ميناء راشد ، ومطار دبي الدولي ، وشبكة من الطرق والجسور مما ادى الى ازدهار اقتصادي وتجاري في دبي لم تشهده من قبل .

وقد اقترن الازدهار الاقتصادي بقيام صناعات وطنية صغيرة لسد حاجة السوق المحلي من المواد والمنتجات المستخدمة في البناء من الطابوق والبلاط والهيكل الفولاذية والابواب المصنوعة من الالونيوم ، وقد بلغ عدد المؤسسات او الشركات الوطنية في هذا المجال ٣٠ شركة حسب احصاء غرفة تجارة وصناعة دبي - يعمل بعضها في قطاع لوازم البناء والاخر في الصناعات الاستهلاكية كالالبان والمياه الغازية .

وقد عملت حكومة دبي على تشجيع الصناعات المحلية وتقديم كافة التسهيلات لها من حيث امنائها من الضرائب او منحها امتيازات العمل بالمناطق الحرة . وكذلك بادرت هي ايضا بارساء قواعد صناعات اخرى ومعيدة .

كما اهتمت دبي بتطوير قطاع الخدمات العامة واستخدام احدث

الوسائل من أجل خدمة التجارة والصناعة حيث بدأت في انشاء منطقة صناعية تبعد عن مدينة دبي حوالي ٣٠ كم تشمل مصهر الألومنيوم . وقد بوشر في تنفيذ هذا المشروع في سنة ١٩٧٥ .

كما أن هذه المنطقة الصناعية ستشمل مشروعاً يقضي بإقامة محطة لتوليد القوى الكهربائية لتغذية مصانع المنطقة ، وبالإضافة إلى ذلك إقامة محطة لتحلية مياه البحر ، لمد المصانع الجديدة بحاجتها .

كما بدأ العمل في مصنع للأسمنت لأجل سد حاجة الإمارة من الأسمنت البورتلاندي وسيأخذ المصنع الطاقة اللازمة له من محطة توليد القوى الكهربائية التي ستنشأ في المنطقة الصناعية .

كما أن ميناء صناعياً خاصاً لتسهيل استيراد وتصدير الخامات والمنتجات لهذه المنطقة سيقام أيضاً ضمن المشاريع التي ستقام في هذه المنطقة .

المشاريع الصناعية في دبي :

١ - مشروع المنطقة الصناعية :

رأت إمارة دبي أن من الضروري إقامة منطقة صناعية خاصة وتكون عادة بعيدة عن المدن وتستمد حاجة المنطقة الصناعية من الطاقة والماء عن طريق تزويدها بشبكات منفصلة عن تلك المستخدمة لتزويد المدن القريبة مما يكفل استمرار دوران عجلة الصناعة ، كما يجري في الوقت الحاضر ، أعداد ما يلزم هذه المنطقة من الطرق والجسور لضمان سهولة عمليات النقل من وإلى هذه المنطقة كما سيتم إقامة ميناء خاص يخدم عمليات الاستيراد والتصدير .

والغرض من اقامة هذه المنطقة الصناعية هو :

١ — ضمان عدم تلوث البيئة (الهواء ، الماء ، التربة) في المناطق الاهلة بالسكان مع احكام الرقابة على معدلات التلوث في المصانع .

٢ — الاستفادة من مميزات التوطن .

٣ — تقديم الخدمات بطريقة مؤكدة وفعالة لقطاع الصناعة بما يخدم الانتاج بصورة مباشرة ، ونصل هذه الخدمات عن قطاع الخدمات بالمدينة .

٤ — سهولة تصنيع المواد الخام بالقرب من مراكز توافرها .

٥ — الاقتصاد في الخدمات التي تحتاجها المصانع عن طريق توافرها بشكل مركز .

وقد خططت امانة دبي لاقامة هذه المنطقة الصناعية على مساحة ثلاثين كيلومترا من مدينة دبي في اتجاه الغرب من جبل علي الواقع على طريق دبي — ابو ظبي . وتقع المنطقة الصناعية لامة دبي على شاطئ الخليج .

٢ — مشروع مصهر المونيوم دبي :

يتبع مصهر المونيوم دبي ، شركة المونيوم دبي المحدودة وقد تم وضع حجر الاساس لهذا المصهر في الخامس عشر من اكتوبر سنة ١٩٧٥ — ومن المقرر ان يبدأ المصهر في الانتاج في منتصف سنة ١٩٧٩ — على ان

يبلغ الانتاج الطاقة القصوى في سنة ١٩٨١ بطاقة قدرها مائة وخمسة وثلاثون ألف طن سنويا . ومن الممكن زيادة طاقة المصهر الى مائة وثمانين ألف طن متري سنويا في المرحلة اللاحقة .

ويقع مصهر المونيوم دبي في المنطقة الصناعية والتي تبعد عن دبي ثلاثين كيلومترا — وسيشغل المصهر مساحة قدرها ٣ كيلومترات مربعة .

لقد تم توقيع العقد لتنفيذ هذا المشروع في شهر ابريل سنة ١٩٧٥ .

ولتشغيل المصهر يتم استيراد المادة الخام حيث يتم استلامها . غير معبأة (سائبة) من سفينة الشحن الراسية على بعد خمسة عشر كيلومترا من موقع المصهر .

وبعد ذلك تنقل المواد الى المصهر بواسطة اسطول السفن الصغيرة التي تستطيع نقل ما يوازي ستمائة وخمسين ألف طن من المواد الخام والمنتجات سنويا . ويستخدم المصهر الطريقة التقليدية (القوس الكهربى) لصهر خام الالومنيا الذي سيتم استيراده من استراليا . ثم يتم تفريره بواسطة جهاز شفط يعمل هوائيا — وينحول المعدن المصهور في موقع الصب الى سبائك التشكيل وقضبان (حرف آ) — وسبائك أخرى حسب احتياجات السوق العالمي .

اما بالنسبة للاقطاب الكربونية المستخدمة في عمليات الصهر — فإن المصهر سيزود بمصنع لانتاج هذا الانود الكربوني والذي يستهلك منه كميات كبيرة (لانتاج طن من المعدن يلزم نصف طن من الانود الكربوني) . ويحتاج مصنع الالونيوم الى طاقة كهربائية قدرها ٣٠٠ ميغاواط سيكون للمصهر محطة توليد كهرباء خاصة به غير تلك المحطة المزعم اقامتها في المنطقة الصناعية . وسيستخدم المصنع مائة مليون قدم مكعب من الغاز يوميا من أجل تشغيله .

كما سيحتاج المصنع في حالة التشغيل الى ما يوازي نصف مليون جالون من مياه البحر يوميا .

وسيحتاج المصنع الى ما يتراوح بين ٣ - ٤ الاف عامل فني في عمليات الانشاء والتركيب كما سيحتاج لتشغيله الى ١٤٢٠ عامل فني بالإضافة الى ٢٨٠ موظف يملئون الجهاز الإداري للمصنع .

وسيعمل المصنع بطاقته الانتاجية القصوى بعد اتمام التركيبات المختلفة حيث سينتج مائة وخمسة وثلاثين ألف طن متري سنويا وسيخصص ما نسبته ٢٠٪ من الانتاج للصناعات المحلية - أما الباقى فيصدر الى الخارج .

كما سيقام للمصهر - مصنع لسكب القضبان بحيث تكون جاهزة لعمل الكبلات الكهربائية (تصميم سلووت وير (Southwire)) وسيتمكن هذا المصنع من انتاج عشرة الاف طن سنويا من قضبان الألومنيوم قطر ٣/٨ بوصة - وهي المادة الخام لعمل الكبلات واسلاك الألومنيوم .

وسيوزد المصنع بشبكة تنظيف (تنقية) للدخان والابخرة الجافة - وهي لن تقضي على التلوث في المنطقة المجاورة للمصنع فحسب بل ستعتمد توزيع الفلوريدات التي تضيع الى الجو .

وتقدر الكلفة الاجالية للمشروع ٥٢٠ مليون جنيه استرليني بعد انجازه ويتم تمويله من قبل مجموعة من البنوك يترأسها بنك لوي-انترناشيونال (على أسس طويل الامد من حيث عقود التصريف) .

وتقوم ببناء مصنع المونيوم دبي الشركة البريطانية لامبال الصهر
المحدودة (British Smelter Constructions Ltd.)

٣ - مشروع مصنع اسمنت دبي :

تشهد الامارة نهضة عمرانية ضخمة في الالونة الالخرة - وبالنظر
الى الجدول الالتي والذي يعطي دراسة مقارنة من حجم الواردات من
مواد البناء الى دبي :

السنة	قيمة الوارد ببالين الالدرام
١٩٦٤	٢٤٣٠
١٩٦٥	١٦٩٠
١٩٦٦	١٩١٤
١٩٦٧	٤١٩٠
١٩٦٨	٧٣٩٤
١٩٦٩	١٠١٠٠
١٩٧٠	١٣٩١٥
١٩٧١	١٤٢١٥
١٩٧٢	١٥٣٠٣
١٩٧٣	٣٢٦٤١

يتضح ان قيمة الواردات من مواد البناء لامارة دبي تضاعفت مر
مرة على مدى عشر سنوات وقد شجع ذلك على الاسراع في اقلبة مصانع

توفر احتياجات البلاد من مواد البناء الاساسية ويبين الجدول التالي حجم الواردات من مادة الاسمنت البورتلاندي في السنوات الثلاث الاخيرة :

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
حجم الواردات بالطن المتري	٢.٧٧٥٠	٢٤٥٠.٤٤	٦٨٢٢٧٣ (١)
القيمة بملايين الدراهم	١٨٤١	٤١٦٦	١٨٨٨٣

ونتبين كذلك من الجدول السابق ان حجم الواردات قد تضاعف اكثر من ثلاث مرات قبله ارتفاع في القيمة يفوق عشرة امثال القيمة على مدى ثلاث سنوات والذي يرجع الى ارتفاع اسعار المواد الخام والمواد المصنعة في جميع انحاء العالم في السنين الاخيرة .

ولذا فقد اختيرت صناعة الاسمنت كواحدة من الصناعات التي اهتمت بها الحكومة لتساهم في النهضة للامارة علما بان المواد الخام الاساسية اللازمة لهذه الصناعة متوفرة محليا .

(١) بماد تصدير اجزاء كبيرة من هذه الكميات الى امارة ابو ظبي وبقي الاسمنت الاخرى وذلك نظرا لكثرة ميناء دبي التجارية في المنطقة .

وسيكلف المصنع ٢٦ مليون جنيه استرليني وقد تم طرح اسهم شركة دبي للأسمنت على المساهمين وستكون الطاقة الكلية للمصنع عند الإنتاج ٥٠٠ ألف طن سنوياً وقد تم التعاقد مع شركة كوستين للهندسة المدنية المحدودة لبناء مصنع الاسمنت .

٤ - مشروع هوض دبي الجاف : Dubai Dry Dock

ان حركة السفن داخل الخليج اخذت في الزيادة بدرجة عظيمة لاسباب عديدة نذكر منها :

١ - تدفق البترول من بلاد الخليج العربي وتصديره الى جميع انحاء العالم . كما تمثل ناقلات البترول الوسيلة الرئيسية لنقل البترول الخام من منطقة الخليج العربي الى جميع انحاء العالم . وعلى سبيل المثال فان امارة ابو ظبي وحدها قد صدرت نفطها خلال سنة ١٩٧٥ بواسطة ٨٣٦ ناقلة تابعة لـ ٣١ دولة .

٢ - ازدهار حركة التصنيع في جميع بلاد الخليج العربي وبالتالي نشاط الحركة الملاحية لنقل المواد الخام والمنتجات من وإلى المنطقة .

٣ - ازدياد نشاط الحركة التجارية في المنطقة بصورة كبيرة لم تشهد المنطقة لها مثيلاً من قبل - وعلى سبيل المثال فان الجدول الاتي يمثل حركة السفن الى ميناء راشد في السنين الثلاث الاخيرة .

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
عدد السفن الداخلة لبناء راشد	٤٣٧	٢٠٧٣	٢٠٣١
حركة الارشاد (الداخل ، الخارج ، داخلياً)	٦٧٧	٣٢٣٢	٤٤٨٨

مما سبق يتضح مدى ازدهار حركة الملاحة البحرية داخل الخليج العربي وهو ما جعل المسؤولين يهتمون بدراسة مشروع انشاء الحوض الجاف بدبي ليكمل مشروع الحوض الجاف العربي والذي يجري انشاؤه في البحرين .

وقد بدأ عملاً في تنفيذ هذا المشروع في سنة ١٩٧٣ على ان ينتهي العمل فيه سنة ١٩٧٨ .

وسيكون لمشروع حوض دبي الجاف لبناء وتصليح السفن اصخم الامكانيات الفنية في العالم متوفرة لاي حوض مشابه .
ويقع حوض دبي الجاف الى الجنوب الغربي من ميناء راشد .
يتكون حوض دبي من ثلاثة احواض متكاملة مساحة الاول ٥٢٥٠٠ متر مربع . ومساحة الثاني ٣٣٢٠٠ متر مربع . ومساحة الثالث ٢٤٤٢٠ متر مربعاً .

وقد صمم اكبرها لاستقبال السفن زنة مليون طن .
هذا ويضم الحوض ثمانية أرصفة منها أربعة مجاورة للاحواض
وأربعة أخرى تقع في الشمال الشرقي منها ويضاف الى ذلك رصيف خاص
لتنظيف ناقلات البترول .

ويشمل الحوض اقساماً مختلفة ، مثل القسم الهندسي والصيانة
والادارة والترفيه ومركز التدريب وستتزد هذه الاحواض والمرافق
الساحلية بالرافعات الثقيلة والمعدات الصناعية المتحركة والخدمات
الميكانيكية والكهربائية .

وسيحتاج المشروع الى كاسر بحري للمواج يتطلب انشائه ٢٥
مليون متر مكعب من الصخور - كما سيتطلب المشروع ٢٠.٠٠٠ وحدة
من الاسمنت المسلح .

لما بالنسبة لعمليات التعميق فسيتم ازالة أربعة ملايين متر مكعب
من الرمال في عملية التعميق .

وكانت التكلفة المقدرة لهذا المشروع ٩١ مليون جنيه استرليني أما
الآن فقد ارتفعت الى ١٥٠ مليون جنيه استرليني ومن المتوقع أن تصل
الى أكثر من ٢٠٠ مليون جنيه .

ويقوم ببناء المشروع شركة كوستين للانشاءات الهندسية وحليفاتها
مؤسسة تيلوروود العالمية (كوستين وودرو) (Costain/Woodrow)
والمهندسون الاستشاريون على بناء الحوض هم سير وليام هالكرو وشركاه
(Sir William Halcrow & Partners)

٥ - مشروع شركة جوتن العربية المتحدة المحدودة :

أقامت شركة جوتن النرويجية للأصباغ مصنعاً لإنتاج الأصباغ والورنيشات بإمارة دبي وحتى تتبين أهمية هذا المصنع نعرض هنا واردات الإمارة من الأصباغ المختلفة .

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الأصباغ بالطن	١٨٦٢	٤١٣٠	٥٧٠٦
القيمة بملايين الدراهم	٥٨٤	٩٢٥	٢٠٧٣

وقد تم إنشاء شركة جوتن الإمارات للأصباغ بغرض تغطية السوق المحلي من الأصباغ في المرحلة الحالية مع محاولة فتح أسواق خارجية في المستقبل القريب .

لقد بدأ المصنع في الإنتاج في ١٩ أغسطس سنة ١٩٧٥ .
وينتج المصنع ٤٠٠ طن سنوياً من الأصباغ والورنيشات المختلفة أي ١٠٠.٠٠٠ لتر في الشهر من مواد الصبغة المختلفة .

ويعمل بالمصنع ثلاثون فنياً وعاملاً .
ويبلغ رأس مال المشروع ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ درهم .
يبلغ عدد المواد الداخلة في صناعة الأصباغ المختلفة التي ينتجها المصنع حوالي ١٥٠ نوعاً يستورد معظمها من أوروبا وإنجلترا والنرويج — تصدر الشركة الأم مواد شبه مصنعة إلى مصنع الشركة بدبي حيث يقوم بإكمال تصنيعها .

يمكن تقسيم انتاج المصنع من الاصباغ الى ثلاثة اقسام :

١ - اصباغ للاغراض المنزلية - كالألوان المستخدمة في اعمال الديكور والورنيشات .

٢ - الاصباغ البحرية - ومنها ما هو مقاوم للصدأ ومنها ما هو مقاوم للالوساخ .

٣ - الاصباغ الصناعية - ومنها دهانات المعادن (Metal Primer) ومنها الـ Glossy Enamels .

لكن المصنع لا ينتج الاصباغ المستخدمة في دهان السيارات .

٦ - مشروع شركة الخليج الصناعية : Eternit

تستورد دبي مع باقي الامارات الاخرى الانابيب الاسبستو اسمنتية من الخارج بمعدلات كبيرة وفي الجدول التالي يتبين لنا معدلات الاستيراد والوصلات خلال السنوات الثلاث الاخيرة :

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الوزن بالطن	٨٥٢١	١٨١٦	٢٤٣٨
القيمة بملايين الدراهم	٨٨٦	٢٨٩	٥١٨

ويتم استيراد هذه الانابيب والوصلات من تسع دول عربية واجنبية .

وقد اقيم بالمنطقة الصناعية (الاهلية) مصنع Eternit التابع لشركة الخليج الصناعية وذلك لتغطية جزء من استهلاك السوق المحلي .

ويعتبر هذا المصنع واحدا من اقدم المصانع في دبي ، وقد بدأ في الانتاج في نوفمبر ١٩٧٣ ويبلغ انتاجه ٣٠٠ طن من الانابيب والوصلات سنويا .

وتتراوح اقطار هذه الانابيب المخططة التي ينتجها المصنع بين ١٠٠ ملليمترا الى ٢٠٠٠ ملليمترا .

ويبلغ رأس مال المصنع ٣٦٠٠.٠٠٠ درهم . ويعمل فيه مائة وثلاثون عاملا ومهندسا بالإضافة الى جهاز من الاداريين يبلغ عدده سبعين فردا .

ويدخل في صناعة الانابيب الاسبستو اسمنتية كل من الاسمنت والاسبستس بالإضافة الى الامينت وتبلغ نسبة الاسبستس : (الاسمنت + الماء) كنسبة (١ - ٩) وتصدر الشركة جزءا من انتاجها الى كل من البحرين وقطر وعمان .

هذا ويوجد مخطط لرفع الطاقة الانتاجية للمصنع الى ٤٠٠ طن نسي السنة وذلك بتركيب خط جديد للانتاج في المستقبل القريب .

٧ - مشروع شركة تعبئة الغاز : Galgas Bottling Company

لمواجهة طلبات السوق المحلي من الغاز المسال فان الحكومة قد اتفقت مع شركة كالنكس في آخر سنة ١٩٧٣ على العمل في انشاء معمل لتعبئة الغاز المسال .

وقد اكتمل المشروع في آخر ديسمبر سنة ١٩٧٤ - وبدأت الشركة في تعبئة اسطوانات الغاز مع مطلع سنة ١٩٧٥ .

وبيين الجدول الآتي واردات امانة دبي من اسطوانات الغاز المعبأة :

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣
عدد اسطوانات الغاز المعبأة	٩٧٢٩٢	١٤٦٤٧٢
وزن الاسطوانات بالكجم	٤٥٠٨١١٩ ر	٣٧٠١٨٦٢ ر
القيمة بالدراهم	١٣٢٤٨٧٦ ر	١٣٢٥١١٨ ر

ويتم استيراد الغاز المسال بواسطة البحر ويتم تخزينها في ثلاث صهاريج بجوار معمل التعبئة .
ثم يتم تعبئة الغاز المسال اما في الشاحنات لنقله الى اماكن اخرى او تعبئته في اسطوانات للاستهلاك المنزلي .

٨ - مشروع شركة تصنيع اسطوانات الغاز المحدودة :

Cylinges Company Ltd.

اتفقت حكومة دبي مع مجموعة من الشركات الهندسية كاوكلداس لبناء مصنع لتصنيع اسطوانات الغاز السائل بأحجام مختلفة سعة ٢٥ رطل، ٥٠ رطل ، ١٠٠ رطل .

ويبين الجدول التالي واردات امرة دبي من الاسطوانات الفارغة التي تستورد من كل من اليابان وايطاليا والمملكة المتحدة والهند والنرويج :

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣
عدد الاسطوانات الفارغة	١٧٦١	٢٠٧٤
زنة الاسطوانات بالكجم	٧٧٤٩٢	١٢٤٨٤٥
القيمة بالدرهم	١٧١٤٩٦	٢٣١٤٩١

ويتمكن الشركة تصنيع اوعية تتحمل الضغط ومهارج تخزين من جميع الانواع تكفي لسد حاجة السوق المحلي من اسطوانات الغاز .

فلقد تم في سنة ١٩٧٥ انجاز المشروع الذي سيصدر الفائض من انتاجه لبلاد الخليج العربي المجاورة .

هذه اهم المشاريع الصناعية التي نفذت او يجري تنفيذها في امارة دبي ولا شك انها بعد ان يتم انجازها جميعا سوف تشكل دعامة صناعية هوية بالنسبة للصناعات في دولة الامارات العربية المتحدة .

ثالثا : امارة الشارقة : -

شهدت سنة ١٩٧٤ تحولا كبيرا في تاريخ امارة الشارقة حيث بدأ تصدير البترول من الامارة لأول مرة في تاريخها . وقد أدى تصدير البترول الى دفع عجلة التنمية الاقتصادية للامارة بسرعة اكبر . فبشرت حكومة الشارقة في تنفيذ عدد كبير من المشروعات الاساسية والتي تعتبر ضرورية كخطوة اولى من اجل التنمية الاقتصادية - ومع بدء تنفيذ هذه المشروعات في الشارقة بدأت بوادر اقبال الصناعات التي توفرت في الامارة فحرص نجاحها واهم هذه المشروعات الصناعية في الشارقة : -

١ - مصنع اسمنت الشارقة : -

باشرت امارة الشارقة في انشاء مصنع للأسمنت بطاقة انتاجية تبلغ ٧٠٠ طن من الاسمنت يوميا حيث ان مواده الخام متوفرة بكميات كبيرة في جبل منيفيا تكفي لتشغيله لمدة ٢٠٠ سنة على الاقل . وتقوم بالانشاء المصنع حاليا شركة سيكس كمنستركت البلجيكية ، كما تشرف عليه شركة الباسفيك العالمية اليابانية ، ومن المتوقع ان ينتهي العمل فيه في نهاية سنة ١٩٧٦ ويقع هذا المصنع بالقرب من محينة الشارقة .

وهناك مصنع آخر لتصنيع اكياس الاسمنت تقوم بانشائه نفس الشركة سيكس كمنستركت للانشاءات وسوف يبدأ الإنتاج في هذا المصنع ايضا قبل نهاية سنة ١٩٧٦ وتقدر طاقته بـ ١٢ مليون كيس في السنة وسوف تستورد المواد الخام لهذا المصنع من الخارج . ويعتبر هذا المصنع مكملا لمصنع اسمنت الشارقة .

٢ - مصنع جبال النابليون بالشارقة : -

لقد تم الانتهاء مؤخرا من بناء مصنع جبال النابليون وتقدر طاقته

الانتاجية بـ ٣٠ طن من حبال النايلون يوميا وتقوم شركة الباسيفيك العالمية بالإشراف عليه . وهذا المصنع يعمل أوتوماتيكيا ويشغل أربعة عشر عاملا وفتيا .

٢ — مصنع الرخام بالشارقة : —

اقيم مصنع لإنتاج الرخام من قبل الشركة الشرقية للرخام وذلك في سنة ١٩٥٩ برأس مال وقدره ١٥ مليون درهم لاستخلاص بلاط الرخام من كتل الرخام المستورد من أوروبا وتبلغ الطاقة الانتاجية للمصنع حوالي ١٠٠.٠٠٠ م^٢ في السنة .

وتستهلك دولة الامارات العربية المتحدة ٤٥٪ من هذه الكمية وما تبقى يصدر لدول الخليج الأخرى .

وان هذا المصنع ينتج أيضا ٥٠٠.٠٠٠ قطعة من البلاط الموزايكو في الشهر وهو ما يغطي جانباً من حاجة الامارات العربية المتحدة من هذا البلاط ويجري العمل الآن على زيادة طاقته الانتاجية .

رابعا : إمارة رأس الخيمة : —

تعتبر إمارة رأس الخيمة الأولى في الاتحاد من حيث النشاط الزراعي وذلك لتوفر الأرض الخصبة والمياه الجوفية الكافية بالإضافة الى أن كمية الأمطار التي تسقط سنوياً على إمارة رأس الخيمة هي أكبر من أي إمارة تسقط على أجزاء الإمارات الأخرى . وتقع المنطقة الزراعية باتجاه الشرق على امتداد سفح جبل عهان وتبلغ المساحة المزروعة في رأس الخيمة حوالي ١٥ / من مساحة الإمارة .

وتشجع حكومة رأس الخيمة الزراعة ، كما ان عددا من المواطنين يعملون في قطاع الزراعة ، ويجري توفير جميع المتطلبات اللازمة لزيادة الانتاج الزراعي عن طريق استعمال الوسائل الحديثة فيها . ويوجد في رأس الخيمة أول مركز للأبحاث الزراعية في جنوب الخليج ، كما توجد محطة للتجارب بالمقدافة التي تبعد عشرين ميلا عن مدينة رأس الخيمة ، وقد افتتحت هذه المحطة في سنة ١٩٥٥ وكانت تتلقى المساعدة من مجلس الامارات المتصالحة . وعدا دراسة الوسائل الزراعية فان المركز اشرف على مدرسة زراعية ومزرعة تجريبية واخرى لتربية الدواجن بالاضافة الى عيادة بيطرية . وتشجع الحكومة ابناء الزراع للانخراط بهذه المدرسة كما انها تقدم المساعدات المالية والعينية لاتشاء مزارع جديدة . وتشتهر رأس الخيمة بانها مركز لصيد الاسماك ، وهناك خطط حديثة في هذا المجال .

اما البحث عن البترول فقد قام به العديد من الشركات العالمية مثل شركة الاتحاد للزيت الامريكي وشركة شل ولكنه لم يكتب له النجاح حتى الان .

وقد بدأت اخرا شركة « فيتول » الهولندية في التنقيب عن البترول في المناطق المغيرة من رأس الخيمة ونتيجة لهذه الظروف نجد أن النشاط الصناعي في رأس الخيمة محدود جدا وفيما يلي اهم المشاريع الصناعية في رأس الخيمة :

١ - مصنع الاسمنت :

يعتبر مصنع اسمنت رأس الخيمة (مصنع الاتحاد) الاول من حيث الاقدمية بالنسبة لمصنع الاسمنت الاخرى التي يجري بناؤها الان في ابوظبي والشارقة ودبي وقد تم بناؤه بواسطة شركة (ايشيكا واجيبا هاريسا) اليابانية بكلفة كلية قدرها ٩٠ مليون درهم .

وينتج المصنع حوالي ٧٠٠ طن من الاسمنت البورتلاندي يوميا وقد
بوشر في توسيع طاقة المصنع الانتاجية لتصل الى ١٤٠٠ طن في اليوم وسيتم
تنفيذها خلال ٢٧ شهرا . وتتوفر المواد الخام اللازمة لصناعة الاسمنت
محليا .

وقد بدأ المصنع في الانتاج في منتصف سنة ١٩٧٥ حيث يتم استهلاك
معظم انتاجه محليا ويصدر جزء من الانتاج الى المملكة العربية السعودية
وذلك تنفيذا لاتفاق بين البلدين يقضي بمد الاخرى بكميات من الاسمنت تبلغ
١٠٠.٠٠٠ طن للمساهمة في تنفيذ مشروع جبيل في السعودية وقدساهمت
حكومة أبوظبي بـ ٢٥ ٪ من رأس المال المطلوب لإقامة هذا المشروع
وقدمت الضمانات المصرفية للجزء الباقى من رأس المال .

٢ - شركة احجار رأس الخيمة :

انشئ هذا المصنع سنة ١٩٧٥ وقد بلغ رأس ماله عشرة ملايين درهم
وهو قادر على تجهيز خمسة ملايين طن من الاحجار سنويا . وسيصدر
جزء من هذا الانتاج الى السعودية .

٣ - مشروع صيد الاسماك وتصنيعها :

يجري الان بناء هذا المصنع وسيكلف بنائه ٣٠ مليون درهم وسيبدأ
الانتاج فيه في يونيو سنة ١٩٧٦ ويستطيع المصنع أن يصنع ما زنته
٣٠٠ طن من الاسماك يوميا ويقوم بالاعمال المعنية لهذا المصنع شركة
الاتحاد للمقاولات ، بينما تقوم شركة فيدكو النرويجية بالتعليم بالاعمال
الميكانيكية للمصنع .

بالاضافة الى المشاريع اعلاه تجري الان الدراسات لإقامة بعض

المشاريع الصناعية الأخرى وأهمها : —

- ١ — مشروع لصناعة قضبان حديد التسليح .
- ٢ — مصنع للأنابيب المعدنية باقطار تتفاوت من نصف الى ٢ بوصة تستخدم في عمل منصات الحفر في المناطق المغورة .
- ٣ — مصنع لتجهيز الرخام .

خلاصا : الامارات الأخرى : —

لا توجد في الوقت الحاضر أية مشاريع صناعية تذكر في كل من إمارة عجمان وأم القيوين والفجيرة . وان كانت هناك دراسات لأقامة بعض المشاريع الصناعية الصغيرة مثل صناعة البلاط والرخام والطوب وذلك لسد الحاجة المحلية من هذه المواد للبناء .

كما ان إمارة عجمان تنوي بناء حوض جاف لإصلاح وبناء السفن الصغيرة بالاشتراك مع شركات يابانية وهذا المشروع ما زال في مراحل الدراسة الأولية .

يتضح مما تقدم ان النشاط الصناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة مبعد بين الإمارات المختلفة وهو يفتقر الى التنسيق والتكامل وهذه الأمور ضرورية من أجل اقامة صناعة حديثة متطورة .

لذلك يجب العمل على ايجاد الإطار القانوني الذي ينظم شؤون الصناعة على مستوى الاتحاد ومن ثم العمل على وضع خطة صناعية اتحادية تربط وتنسق بين الصناعات المحلية الموجودة في الإمارات والتي مستفأ في المستقبل وخاصة فيما يتعلق بالصناعات الكبرى . ان التنسيق والتكامل على مستوى الاتحاد ضروريان حتى لا تتجه الإمارات كل على حدة الى التنافس الشديد فيما بينها في المجال الصناعي مما يكون له آثار سلبية على الصناعة فضلا على ما فيه من اهدار للإمكانات المحلية والتي يمكن توجيهها لخدمة الى مجالات اقتصادية أخرى .

البَابُ الرَّابِعُ

التنمية في إطار التكامل الإقتصادي

مقدمة : —

قد يكون من المفيد أن نشير منذ البداية الى أن الدوافع الى التكامل الاقتصادي عديدة ومتنوعة . وهي وأن كانت ذات طبيعة اقتصادية الا ان الاعتبارات السياسية والاجتماعية تلعب دورا هاما في هذا الصدد .

فالسطة السياسية هي التي تملك اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق عملية التكامل الاقتصادي . وعلى الرغم من أن الاعتبارات الاقتصادية تعتبر من أقوى المؤثرات لعملية التكامل الاقتصادي بين البلاد الاخذة في النمو بل وبين البلاد المتقدمة (مثل بلاد السوق الأوروبية المشتركة) ، الا ان الاعتبارات السياسية قد حالت في كثير من الحالات دون قيام هذا التكامل يضاف الى ذلك وجود بعض العقبات التاريخية ذات الطبيعة الاقتصادية التي قد لا يسهل القضاء عليها خلال فترة وجيزة من الزمن . وفي مقدمتها ظاهرة اندماج الاقتصاديات الاخذة في النمو في الاقتصاديات المتقدمة ، وهي ما تعرف ايضا بالتنمية الاقتصادية .

فالعلاقات الاقتصادية الخاصة بالبلاد الاخذة في النمو لا تزال وثيقة ومركزة بالبلاد الصناعية الكبرى التي كانت تستثمرها والتي حرصت على أن تستمر البلاد الاخذة في النمو كمزعة تقدم لها المواد الأولية ، بثمن منخفض وتستورد منها المواد المصنوعة بثمن مرتفعة ، كما ان كافة الخدمات المتعلقة بتسيير التبادل التجاري كالنقل والتأمين والاعمال المصرفية ووكالات التسويق ، لا تزال تحتكرها البلاد المتقدمة الى حد كبير .

يضاف الى ذلك ان الأنشطة الانتاجية في معظم البلاد الاخذة في النمو متشابهة مما يحد من العلاقات التجارية بينها ومما يدخلها في تنافس شديد وخاصة في مجال التجارة الخارجية ، وهو ما تعمل البلاد المتقدمة على تمييزه من أجل الافادة منه .

ومسبحث فيا يلي موضوع العلاقة بين التكامل والتنمية ثم
الاستراتيجية الملائمة للتنمية في ظل التكامل الاقتصادي .

١ — العلاقة بين التكامل والتنمية : —

يعتبر التصنيع ، في العصر الحديث ، حجر الزاوية في استراتيجية التنمية الاقتصادية ، اذ انه الوسيلة التي يمكن بواسطتها تطوير البنية الانتاجية للاقتصاد القومي والتخلص من مخاطر الاعتماد على تصدير سلعة واحدة سواء كانت زراعية كالقطن او استراتيجية كالبتروول . كما أن التصنيع يعتبر السبيل الفعال لرفع مستوى المعيشة في البلاد الزراعية المكتظة بالسكان . اما في البلاد غير الزراعية فيكاد التصنيع ان يكون المجال الاكثر اهمية المتاحة لعملية التنمية . غير انه لما كان النمو الصناعي محدودا بحجم السوق وبتوفر المواد الأولية ورؤوس الاموال والخبرة الفنية فان اقتصاديات البلاد الاخذة في النمو ليست على تلك الدرجة من الفنى وسعة السوق والخبرة الفنية التي تسمح لكل منها على حدة باقامة بنىان انتاجي صناعي متطور ، اذ ان تكاليف اقامة مثل هذا البنيان بالاضافة الى ما يتطلبه من مشاريع البنية الاساسية ، تبلغ حدا من الضخامة والتركيز يكاد من ناحية يفوق قدرة كثير من البلاد الاخذة في النمو مجتمعة ، ويجعل بالتالي من ناحية اخرى من التصنيع عملية غير مبررة اقتصاديا في نطاق السوق المحلي لكل منها منفردة . هكذا يتضح لنا ان التكامل الاقتصادي او الاندماج الاقتصادي بهختلف اشكاله ودرجاته يلعب دورا مباشرا وهما في التعميل بعملية التنمية الاقتصادية ، في زيادة سرعة النمو الاقتصادي وتفسير ذلك ان التكامل الاقتصادي يؤدي الى اتساع نطاق السوق وانه كلما اتسع نطاق السوق كلما امكن توسيع نطاق الانتاج الى الحد الذي يحقق الانتفاع بمميزات الانتاج الكبير من ارتفاع في الكفاءة الانتاجية الى تخفيض في نفقة الوحدة المنتجة الى ادنى حد ممكن . كما ان اتساع نطاق السوق يساعد في الوقت ذاته على تحقيق درجة اكبر من التخصص وتقسيم العمل .

ولا يخفي ما يغلوي عليه ذلك من فوائد كثيرة بفضل ما يتاح للانشطة الانتاجية المختلفة من فرصة اكبر للتوطن في اكثر المناطق ملاحة سواء من حيث توافر عوامل الانتاج كالموارد الاولى ورأس المال والايدي العاملة او القرب من الاسواق الرئيسية .

ويرجع السبب في ضيق حجم السوق في البلاد الاخذة في النمو الى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في بعضها كما قد يرجع ايضا الى انخفاض عدد السكان في بعض اخر منها ، ذلك ان المقصود بحجم السوق اقتصاديا هو مجموع القوة الشرائية التي تتمتع بها جماعة ما من السكان التي تكون هذه السوق ، ومن البديهي ان من اول محددات القوة الشرائية لجماعة ما هو الدخل الفردي في المتوسط بالنسبة لهذه الجماعة ويمكن ، عن طريق القوة الشرائية قياس حجم السوق اقتصاديا بضرب عدد السكان في متوسط الدخل الفردي وهو ما يعطينا الدخل القومي. والواقع ان بعض البلاد الاخذة في النمو لا تعاني فعسب من انخفاض متوسط الدخل الفردي بل تعاني ايضا من انخفاض عدد السكان.

وقد ورد في احدى دراسات الامم المتحدة ، ان حجم السوق بقارة امريكا اللاتينية ككل لا يزيد بدرجة تذكر عن حجم السوق في المانيا الغربية مثلا .

وبناء على ما تقدم ، فان من شأن ضيق نطاق السوق الحيولة دون الاستفادة بمرأيا الانتاج الكبير في العديد من الصناعات ذلك ان توافر الاسواق الكبيرة يعد امرا ضروريا لتبرير قيام الكثير من الصناعات الانتاجية وبيع الاستهلاك المعبرة والسلع نصف المصنوعة . ونظرا لما تتطلبه التكنولوجيا الحديثة من طاقة انتاجية كبيرة وصولا الى تحقيق درجة مرتفعة من الكفاءة الانتاجية ، فان اتساع حجم السوق يعتبر المدخل الوحيد امام البلاد الاخذة في النمو الى عالم التكنولوجيا الحديثة ، والا اصبحت عملية التصنيع عملية باهظة التكاليف وغير مجدية اقتصاديا .

كما تجدر الإشارة الى انه مما يفرض على البلاد الاخذة في النمو ان تسمى للانتماج اقتصاديا بعضها مع بعض ، مما يتميز به نظام التجارة الدولية من طبيعة حثائية تحول في اغلب الاحيان دون حل مشكلة ضيق السوق المحلي بالاعتماد على التصدير الى الخارج . يضف الى ذلك ضعف قدرة هذه البلاد على دخول حلبة المنافسة التجارية مع البلاد المتقدمة سواء من ناحية الجودة او من ناحية الائتمان .

وبما تقدم نخلص الى القول بان نجاح عملية التنمية الاقتصادية يتوقف بالدرجة الاولى على نجاح عملية التصنيع بدوره الذي يتوقف على حجم السوق وهو ما يتوقف بالتالي في البلاد الصغيرة والاخذة في النمو على التكامل الاقتصادي وننبه الى ان ظاهرة التكامل ليست مقصورة على اقامة السوق الواسعة اي على التكامل في الطلب بل يمتد ايضا الى التكامل بين عوامل الانتاج اي الى التكامل في العرض مما يعتبر ضروريا لاقامة المشروعات الكبيرة التي تقوم على مستوى عال من التكنولوجيا الحديثة .

ونظرا لما تتطلبه التنمية الاقتصادية من استثمارات ضخمة ليس في القطاع الصناعي وحده بل في القطاعات الاقتصادية الاخرى كالقطاع الزراعي وقطاع الخدمات وقطاع راس المال الاجتماعي فان نجاح هذه التنمية يتوقف على مدى قدرة الاقتصاد القومي على توفير حجم معين من موارده للاستثمارات هذا الحجم الذي يشكل ما يعرف بالدفعلة القوية يعتبر الحد الأدنى الذي يمكن بواسطته نقل الاقتصاد القومي من مرحلة الركود والتخلف الى مرحلة النمو الذاتي ، وهي المرحلة التي يرتفع فيها معدل الاستثمار ارتفاعا كافيا لرفع معدل نمو الدخل القومي بحيث يفوق معدل نمو السكان .

ويتراوح الحد الأدنى لمعدل الاستثمار المقبول بين ١٠ بالمائة الى ١٢ بالمائة من الدخل القومي ولا يخفي مدى صعوبة اخذ هذه النسبة من

الدخل لغرض الاستثمار في مجتمعات تعاني الغالبية العظمى من سكانها من العيش عند مستوى الكفاف أو دونه . بل ان القدرة على ادخار هذه النسبة في مجتمعات اخرى ليس ضمانا في حد ذاته لقيام اقتصاد قادر على النمو الذاتي ما لم يتم استثمار هذه المدخرات في اطار استراتيجية علمية تسليمة للتنمية تتلائم مع الظروف الحالية والمتاحة في المجتمع ومع التطورات المتوقعة في المستقبل .

٢ - الاستراتيجية الملائمة للتنمية في ظل التكامل الاقتصادي : -

يقصد باستراتيجية التنمية الطريق أو الأسلوب الذي يمكن بواسطته القيام بعملية التنمية في اطار الاهداف المحددة لها . ولما كان المنطلق العلمي يتطلب رسم الاستراتيجية الملائمة للتنمية في ضوء معطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . لذلك فان درجة التكامل الاقتصادي ، وبما ينطوي عليه من تكامل اجتماعي وسياسي ، تلعب دورا هاما في تحديد معطيات الواقع للمجتمع المراد تنميته وبالتالي في تحديد استراتيجية التنمية الملائمة له .

ولما كان جوهر عملية التنمية انما يفلخص في اعطاء دفعة قوية للاقتصاد القومي بحيث تنطلق به من مرحلة التخلف الى مرحلة النمو الذاتي عبر مسار من التطورات الجذرية في الهياكل الانتاجية والاجتماعية والسياسية لذلك نجد ان نقطة البدء في البحث عن الاستراتيجية الملائمة للتنمية انما تنصرف الى البحث عن أكبر وجوه الاستثمار فعالية في اعطاء الدفعة القوية للاقتصاد القومي .

١ - استراتيجية النمو المتوازن : -

يرى اصحاب هذه الاستراتيجية ان الاستثمار على صعيد جبهة

عريضة من الصناعات الاستهلاكية وفي فترة زمنية واحدة يقضي على عقبة ضيق السوق التي تقف حجر عثرة أمام عملية التصنيع في البلاد الأخذة في النمو . اذ ان انشاء مجموعة من الصناعات المترابطة التي تطلق كل منها طلبا او سوقا للسلع التي تنتجها بفضل ما توزعه على العاملين فيها ، يؤدي الى توسيع حجم السوق الذي يؤدي بدوره الى الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير وبالتالي الى خلق الحوافز للاستثمار .

غير ان استراتيجية النمو المتوازن لا تقتصر فقط على الجانب الذي يعنى بخلق الطلب للقضاء على عقبة ضيق نطاق السوق ، بل تعنى كذلك بالعمل على تحقيق النمو المتوازن فيما بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي افقيا وراسيا وذلك لضمان توفّر العرض اللازم لاشباع حاجة الطلب على السلع الاولية والوسيلة والنهائية والخدمات ، دون حدوث اختناقات ومن ثم فان استثمارات التنمية يجب ان تشمل قطاعات الزراعة والخدمات والبنية الاساسية بالإضافة الى قطاع الصناعة .

وتجدر الإشارة الى ان ما تتميز به التجارة الدولية في الوقت الراهن من طبيعة غير مرنة تؤدي الى عدم قدرة البلاد الأخذة في النمو على المنافسة ، وبالتالي الى عدم امكانية الاعتماد على التصدير ، هو الذي جعل اصحاب هذه النظرية يتصورون ان التصنيع للسوق المحلي فقط هو المجال الوحيد المتاح امام هذه البلاد الأخذة في النمو . وفي الواقع مما حدا باستراتيجية النمو المتوازن ان تستبعد امكانية التصدير الى البلاد الأخذة في النمو الاخرى هو تفضيل تلك البلاد الاعتماد على البلاد الاكثر تقدما في الحصول على ما تحتاج اليه من الواردات المصنعة . ولا شك ان هذا الموقف غير مستبعد ما لم ترتبط كل مجموعة من البلاد الأخذة في النمو التي تجمعها اوامر القومية او الجوار او المصلحة المشتركة بصورة او باخرى من صور الاندماج الاقتصادي .

ب - استراتيجية النمو غير المتوازن :-

يتم النمط المثالي للتنمية وفقا لهذه الاستراتيجية في تركيز الجهود الانتائية على عدد محدود من القطاعات التي تتميز بالتنوع على غيرها هي خلق الحوافز على الاستثمار في القطاعات الاخرى للاقتصاد القومي وهذا النمط هو ما يعرف « باقطاب التنمية » او « بجزر التنمية » . ونظرا لندرة الموارد المتاحة للاستثمار في البلاد الاخذة في النهوض الامر يتطلب اعطاء الاولوية للمشروعات الاستثمارية التي تتميز بفاعلية في توليد الاستثمار اكثر من غيرها . وقد وجد ان اكثر الصناعات قدرة على توليد الاستثمار هي تلك التي ترتبط بسلسلة صناعية طويلة والتي تقع في المراحل الوسطى للانتاج نظرا لما تؤدي اليه من استثمار في الصناعات التي تزود هذه الصناعة بمستلزمات الانتاج (آثار الدفع الى الخلف وهو ما يعرف « بالاستثمار الولد » او « بالمعجل » وكذلك نظرا لما تؤدي اليه من استثمارات في الصناعات التي تستخدم منتجات هذه الصناعة كمستلزمات لها (آثار الدفع الى الامام) . ومثال ذلك ما يترتب على قيام صناعة الحديد والصلب من قيام صناعة استخراج الحديد الخام التي تمثل دفعا الى الخلف (اثار المعجل) من ناحية وصناعة انتاج الادوات والمعدات الحديدية التي تمثل دفعا الى الامام من ناحية اخرى .

وتجدر الإشارة الى ان آثار الدفع الى الخلف (اثار المعجل) تحتل أهمية اكبر من اثار الدفع الى الامام عند أصحاب استراتيجية النمو غير المتوازن . ويرجع ذلك الى ما تمثله اثار الدفع الى الخلف لصناعة ما من بحث عن مستلزمات للانتاج وبالتالي من طلب على تلك المستلزمات التي تمثل ناتجا نهائيا لصناعة اخرى .

وهو ما يعني توفر السوق اللازم لقيامها . هذا بينما لا تعدو اثار الدفع الى الامام ان تمثل توافر مستلزمات الانتاج لصناعة اخرى قد لا يكون الحافز على الاستثمار فيها كافيا لقيامها .

هذا هو باختصار مضمون كل من استراتيجيية النمو المتوازن واستراتيجيية النمو غير المتوازن فما هو مدى ملاءمة كل منهما لتحقيق التنمية الاقتصادية . في الواقع أن الاجابة على هذا السؤال انها تنبع من الانتقادات الموجهة لكل من الاستراتيجيتين فاستراتيجيية النمو المتوازن تفترض أن المجتمع يمكن أن يقتز من التوازن عند مستوى التخلف (التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي مع انتشار البطالة المقننة والبطالة الموسمية والبطالة الفنية) الى التوازن عند مستوى متقدم من النمو دون أن يتعرض لمرحلة من الاختلال أو عدم التوازن . غير أن الامر ليس بمثل هذه الدرجة من السهولة .

فغالبا ما تهدف عملية التنمية الى حل مشكلة عدم التوازن بين قطاعات الاقتصاد القومي عند مستويات متباينة لمراحل التخلف أو النمو ، الامر الذي يتطلب الأخذ ببرامج الاستثمار غير المتوازن كمرحلة أولى على أن يعقب ذلك مجموعة أخرى من البرامج المتوازنة التي سرعان ما تؤدي الى اختلال التوازن في الاقتصاد القومي مرة ثانية عند مرحلة اعلى من مراحل النمو . وهكذا حتى يصل الاقتصاد القومي عبر سلسلة من عدم التوازن والتوازن الى مستوى متقدم من النمو المتوازن . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن من أهم الانتقادات التي توجه لفكرة النمو المتوازن ما تتطلبه من استثمارات هائلة لا قبل للبلاد الاخذة في النمو بها حتى يمكن اعطاء الدفعة القوية الى الاقتصاد القومي على صعيد جبهة عريضة من المشاريع الصناعية والزراعية والاجتماعية . ومشاريع الخدمات والبنية الاساسية امقيا وراسيا هذا فضلا عما يتطلبه النمو المتوازن من امكانيات فنية واسعة غالبا ما تتوفر لدى هذه البلاد الاخذة في النمو . لها اهم ما يوجه لفكرة النمو غير المتوازن من انتقادات فيرجع الى ما تنطوي عليه من اعتقاد بقدره المبادرة الفردية على تحقيق التنمية الاقتصادية . ذلك ان الاعتماد على ان اختلال التوازن في البنيان الاقتصادي يحث المظلمين على اتخاذ قرارات الاستثمار قد يصح في نطاق المشروعات التجارية التي يكون عامل (الربح

باعثا عليها) . ولكن الامر ليس كذلك بالنسبة للمشروعات العامة كمشروعات الخدمات والبنية الاساسية . ولا شك ان عدم وجود حافز لدى القطاع الخاص للاهتمام بمثل هذه المشروعات بالإضافة الى عدم ايلاتها عناية كافية من قبل السلطات العامة يشكل عقبة كبيرة أمام توسيع المشروعات التجارية المربحة .

في ضوء ما تقدم ، يمكن القول أن كلا من الاستراتيجيتين السالفتي الذكر لاتصلح للتطبيق بمفردها بالبلاد الاخذة في النمو . فقد ثبت من التجارب العديدة للتنمية خلال العقود الثلاثة الماضية ، انه لا غنى عن التخطيط الشامل كإطار لعملية التنمية في البلاد الاخذة في النمو بل ان تجارب البلاد الصناعية المتقدمة قد أثبتت بما لا يدع مجالا للشك مدى الحاجة الى التخطيط الشامل كإطار للسياسة الاقتصادية في تلك البلاد . ولقد أخذ كثير من البلاد على اختلاف مذاهبها ودرجة تقدمها في اعطاء مزيد من العناية لعملية التخطيط الشامل . فإذا تمكنت البلاد الاخذة في النمو من التوصل الى درجة معقولة من الكفاءة في اعداد خطة وطنية شاملة لاستخدام الموارد المتاحة على خير وجه ممكن ، بالإضافة الى درجة مماثلة في متابعة التنفيذ ، أمكن التوصل الى قيام عملية تنمية حقيقية . ولا شك ان اعداد الخطة لا بد وأن يتطلب على استراتيجية صريحة أو ضمنية للوصول الى الاهداف المنشودة من عملية التنمية . فإذا أخذنا في الاعتبار تعدد الاهداف التي يمكن ان تتوخاها خطة التنمية من ناحية واحتمال قيام درجة من التعاون فيما بينها ، وبالإضافة الى اختلاف طبيعة الأوضاع الاجتماعية والثقافية والإدارية وإلى مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمكن ان ننسور الى أي مدى يمكن ان تتفاير وتتعدد الاختيارات بالنسبة للتنمية من بلد لآخر .

يبقى ان نشير الى الاهمية الكبرى التي يتمتع بها التخطيط الشامل في تحقيق التكامل الاقتصادي . ذلك ان ما يمكن ان تقدمه عملية التكامل بين

مجموعة البلاد الأخذة في النمو من حلول للمشكلات والمقبات التي تعترض مسيرة التنمية داخل كل بلد على حدة أنها يتوقف بالدرجة الأولى على وجود خطة قومية شاملة للموارد والاستخدامات . . . وعلى نطاق الوطن العربي فإن البدء بأعداد خطة من هذا النوع يعتبر خطوة ملحة وضرورية لاستكمال المحاولات الرامية الى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي . ومما يزيد من أهمية هذه الخطوة ما تواجهه عملية تخطيط التنمية من عقبات على المستوى القطري لا وجود لها على المستوى القومي . فلم يقدر لمجموعة من الاقاليم والبلاد ان اكتملت لها ظروف ومقومات التكامل الاقتصادي ، مثلاً هي للوطن العربي . اذ بينما تعاني بعض البلاد العربية من الوفرة النسبية في عدد السكان ، تعاني بلاد عربية أخرى من نقص حاد في الموارد البشرية ، وبينما يعاني بعض من نقص التمويل اللازم للتنمية يتوفر لبعض آخر أرصدة نقدية سائلة تبحث عن فرص مؤمنة للاستثمار وبينما تتوفر لبعض البلاد المواد الخام اللازمة لقيام عدد من الصناعات فإن بلاداً أخرى تشكل سوقاً ممتازاً لتصريف منتجات تلك الصناعات ، وبينما يعاني بعض البلاد من عدم توفر الظروف الطبيعية الملائمة لقيام تنمية زراعية واقتصادية فإن غيرها يتمتع بإمكانات هائلة للتنمية الزراعية يمكن ان تسد حاجة الوطن العربي كله من المنتجات الزراعية والحيوانية .

مما تقدم نخلص الى القول بان الوطن العربي في أمس الحاجة اليوم الى خطة قومية شاملة تنطوي على أولويات محددة للاستثمارات الانمائية التي يجب ان تأخذ بها السلطات المحلية في كل بلد . وفي ضوء هذه الأولويات يمكن تحديد المشروعات التي يجب البدء بها في كل بلد سواء كانت من المشروعات المولدة لمشروعات أخرى عن طريق آثار الدفع الى الخلف « المعجل » او آثار الدفع الى الامام (كصناعة الغزل والنسيج وصناعة الاسمدة وصناعة البتروكيماويات) او من مشروعات رأس المال الاجتماعي التي تتكفل باستكمال الهياكل الاساسية للاقتصاد القومي من طرق وسدود

وموانيء ومحطات لتوليد الطاقة والمياه ، وشبكات للطرق والمواصلات ..
الخ او من المشروعات الصناعية الاستهلاكية التي توفر للمستهلك العربي
حاجته من سلع الاستهلاك اليومية من بلد عربي معين والذي يتمتع بميزة
نسبية اكبر في انتاجها .

وننبه الى ان النمو المتوازن على مستوى الوطن العربي يستلزم الا
ينمى كل بلد عربي بفكرة النمو المتوازن على المستوى القطري ، فشرط
النمو المتوازن على المستوى القومي الاخذ بالنمو غير المتوازن (والمقصود
على بعض القطاعات) على المستوى القطري .

المراجع :-

-
- ١ - د. احمد الفندور - الانتماء الاقتصادي العربي - منشورات معهد البحوث
والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٧١ .
 - ٢ - د. ريمت المحبوب - الاقتصاد السبلي - الجزء الاول ، القاهرة - سنة ١٩٧٥
الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الاخذة في النمو - القاهرة - ١٩٧١ .
 - ٣ - د. عمر مهدي السدين - التنمية والتخطيط الاقتصادي - منشورات
دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٧٢ .
 - ٤ - د. محمد زكي الشافعي - التنمية الاقتصادية - الكتاب الاول - مطبوعات معهد
البحوث والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٦٦ .

الفصل الأول

التكامل الاقتصادي بين الإمارات العربية المتحدة

تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بملامح واضحة للتكامل الاقتصادي بين إماراتها السبع . وتأتي أبو ظبي في مقدمة الإمارات أهمية من حيث المساحة وعدد السكان والثروة البترولية والدخل القومي تليهما إمارة دبي التي تعتبر المركز التجاري الأول ليس لدولة الإمارات العربية المتحدة فحسب وإنما بالنسبة لمنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط . ثم ظي دبي في المساحة والأهمية إمارة الشارقة ثم إمارة رأس الخيمة التي تتمتع بمميزات زراعية كثيرة يمكن أن تسد حاجة الإمارات الأخرى للمنتجات الزراعية والحيوانية . وتعتبر الفجيرة نافذة دولة الإمارات العربية المتحدة على بحر العرب والمحيط الهندي أما إمارة عجمان وأم القيوين وهما أصغر الإمارات مساحة فتعتبران مجالا خصباً لكثير من مشاريع التنمية .

وتشكل الهجرة معظم الزيادة في السكان أما الزيادة الطبيعية فهي ٣٪ وإذا لم يوضع الانتقاء العقلاني في تصنيف المهاجرين فمم لا شك فيه أن ذلك سيؤثر حتماً على خطط التطور الاقتصادي والاجتماعي تأثيراً سلبياً .

وتعتبر إمارة أبو ظبي أكثر الإمارات اكتظاظاً بالسكان تليها دبي ثم الشارقة أما أقل الإمارات كثافة سكانية فهي أم القيوين (١) وتعزى الكثافة السكانية للنشاط الاقتصادي والتجاري في كل من أبو ظبي ودبي والشارقة . ومما لا شك فيه أن مناطق الجذب البترولي تمثل بالإضافة الكبرى لمعد

(١) راجع الفصل الأول من هذا البحث .

السكان ومن ثم فلا يمكن التنبؤ باتجاهات وتيارات الهجرة وتكوين حجمها في المستقبل اذ ان حركة الهجرة مرتبطة بحركة العمران التي تدورها الثروة البترولية . ونظرا لاهمية العنصر البشري الذي يعتبر العامل الايجابي في احداث اي تنمية اقتصادية او اجتماعية فانه يكون من الضروري الاهتمام به من حيث العدد ومن حيث اعداد وتدريب اليد العاملة والكوادر الفنية .

وبالرجوع لاحصاءات ١٩٧٣ (نجد ان ٦٠٪ من الاجانب من الهند والباكستان وبنجلادش) .

- ١٥ - ٢٠٪ من البلاد العربية .
- ٥ ٪ من دول غرب اوروسيا .
- ٥ - ٢٠٪ من دول أفريقيا .

ومن توزيع القوى العاملة في الامارات حسب سكاتها نجد ان نصيب ابوظبي هو ٦٣٪ ودبي ٦١٪ والشارقة ٣٤٪ وبالرغم من زيادة القوى العاملة بصورة عامة الا ان بعض القطاعات استحوذت على زيادة اكبر منها مثل الدفاع والبناء والتشييد والتجارة ويعتمد حوالي ١٧٪ من السكان ذي النشاط الاقتصادي على الزراعة بشكل مباشر او غير مباشر .

اما الاراضي المزروعة فتبلغ حوالي ١٤٢ الف دونم من مساحة الامارات وتعادل ٠.١٧٪ وهذا وقد بلغت نسبة العاملين من ابناء الامارات في الجهاز الحكومي ٤٦٪ .

- ابناء الدول العربية في الجهاز الحكومي ٤١٪ .
- الدول غير العربية في الجهاز الحكومي ١٢٪ .
- اما مجوع الجنسيات العاملة في الدولة تبلغ ٣٠ جنسية .

وقبل قيام الاتحاد في سنة ١٩٧١ كان هناك نوع من التخصم

والتكامل الاقتصادي بين الإمارات المختلفة مكملاً لما رأينا أن أبوظبي تخصص
بإنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي وإمارة دبي تخصص في التجارة
والتراخيص وإمارة رأس الخيمة وإمارة الفجيرة تخصصان بالزراعة .

وواضح أن هذا التخصص يشكل أساساً للتكامل الاقتصادي .

ومنذ سنة ١٩٧١ أنشئت وزارة اتحادية للتخطيط كان الهدف
الأساسي من أنشائها هو خلق وإيجاد مجالات التكامل الاقتصادي بين
مختلف الإمارات وهي بصدد تنفيذ خططها الشاملة للتنمية الاقتصادية
والاجتماعية . وكان الهدف الثاني هو إيجاد خطة اقتصادية واحدة لجميع
الإمارات .

ولم يكن من الممكن في البداية القفز مرة واحدة إلى مرحلة الخططة
الشاملة ، ولذلك فقد اكتفى بوضع قوائم بالمشروعات الاقتصادية .

وفي سنة ١٩٧٢ بلغت اعتمادات المشروعات الاستثمارية بما فيها
القروض الزراعية ٤٤ مليون درهم ارتفعت في سنة ١٩٧٣ إلى ١٨٠.٧
مليون درهم أي بزيادة قدرها ٣٠٦٪ . ثم ارتفعت الاعتمادات الاستثمارية
في سنة ١٩٧٤ إلى ٣٢٦ مليون درهم أي بزيادة قدرها ٨٠.٧٪ . أما في
سنة ١٩٧٥ فقد بلغ حجم الاستثمارات ١١١٦.٦ مليون درهم ، ثم ارتفع
المخصص لهذا الغرض سنة ١٩٧٦ إلى حوالي ٢٢٧٤ مليون درهم (١) ثم
توزعها بين الإمارات المختلفة على النحو التالي : —

(١) هذه الأرقام لا تشمل مشاريع التنمية التي تنفذها كل إمارة على حسابها الخاص ومع أن
إمارة أبو ظبي وهذا تنفق على مشاريعها الاستثمارية مجالغ تفوق الأرقام المذكورة
أعلاه .

١ - أبو ظبي	٨١٣ مليون درهم .
٢ - دبي	٢٢٢.٥ مليون درهم .
٣ - الشارقة	٥٨٧.٤ مليون درهم .
٤ - الفجيرة	٥١٩.١ مليون درهم .
٥ - رأس الخيمة	٤٥٧.٦ مليون درهم .
٦ - عجمان	٢٢٠.١ مليون درهم .
٧ - أم القيوين	١٨٦.٤ مليون درهم .

وقد حددت هذه الاستثمارات لكل إمارة وفق معايير مختلفة ، منها تطورها الاقتصادي والاجتماعي ، ثم حجمها السكاني ، ثم احتياجهما وإمكانياتها الذاتية أما نسبة الاستثمارات الموجهة لكل إمارة على حده فنجد ان الشارقة قد حظيت بالنسبة الكبرى ٢٥.٨ ٪ ثم تليها الفجيرة ٢٢.٨ ٪ ثم رأس الخيمة ٢٠.١ ٪ .

وتهدف هذه الاستثمارات لما يلي : —

١ — أحداث تطور اقتصادي واجتماعي ضخم في دولة الاتحاد .
٢ — ان هذه الطفرة الاستثمارية تشكل اعتمادات البنين الاساسي للقاعدة الاقتصادية الكبرى .

٣ — هنالك استثمارات تشمل الدولة ككل وتهدف الى ربط الامارات فيما بينها اقتصاديا واجتماعيا بحيث تتلاشى فيها الفوارق الاقتصادية والاجتماعية في اقصر فترة ممكنة .

واذا كانت عملية التكامل الاقتصادي قد بدأت الى حد ما بين الامارات العربية المتحدة الا ان الطريق لا يزال طويلا أمام تحقيق التكامل الاقتصادي

التكامل ولا بد من الاعتراف بوجود بعض المعوقات لعملية التكامل الاقتصادي هذه وان جانبها كبيرا من هذه المعوقات ذو طابع سياسي . وهو مما يتفق مع ما قلناه في المقدمة عن التنمية في اطار التكامل الاقتصادي .

ونسجل هنا أن بعض الإمارات ما زالت تقوم ببناء عدد من المشاريع المتنافسة بعيدا في (بعض الأحيان) كل البعد عن أي تكامل اقتصادي مما يؤدي الى هدر كبير في الطاقات المالية والبشرية التي كان من الأخرى لها أن توجه أكثر نفعا واثرة كما أن عدم وجود جهاز اتحادي قوي على أعلى مستوى يعالج أمور التنسيق والتكامل الاقتصادي يعوق وضع خطة اقتصادية اتحادية كما يعوق عملية التكامل الاقتصادي الاتحادي وخلق وحدة اقتصادية حقيقية بين مختلف الإمارات تسند وتقوى الوحدة السياسية .



الفصل الثانی

التكامل الاقتصادي الخليجي

« السوق الخليجية المشتركة »

لا شك ان اي محاولة للاندماج الاقتصادي يمكن ان تكون اكثر فعالية فيها لو تمت بين مجموعة من البلاد التي تتشابه فيها بينها من حيث درجة النمو والتقارب الجغرافي ، ومن حيث النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . واذا كانت البلاد العربية المعشرون تختلف فيها بينها بدرجة او باخرى في واحدة او اكثر من هذه الجوانب ، فليس معنى ذلك ان نفقد الامل في امكانية نجاح المحاولات المبذولة لتحقيق اقصى قدر مستطاع لهذه الوحدة ، والذي يتبل في رايانا في العمل على قيام كتلتا اقتصادية اقليمية بين البلاد المتجاورة والاكثر تشابها حيث يمكن للفوارق القطرية المحلية ان تعالج داخل مثل هذه الكتلتا الامر الذي يجعل من السهل فيما بعد تعاون هذه الكتلتا اقليمية فيما بينها في سبيل الهدف الاكبر . (١)

ومعنى ذلك ان الكتلتا الاقتصادية اقليمية في الوطن العربي تشكل مقدمة للتكامل الاقتصادي العربي .

والواقع ان قيام كتل اقتصادي بين البلاد العربية المطلة على الخليج العربي يمكن ان يكون من اهم الخطوات المساعدة على دفع الوحدة الاقتصادية العربية الى الامام . فهذه المنطقة بما لها من وزن بترولي ومالي في الوقت الحاضر تلعب دورا في غاية الاهمية سواء على الصعيد الاقتصادي العربي او على الصعيد الاقتصادي العالمي .

(١) اي ايجاد جزر اقتصادية عربية وتشكل الاذخيل العربي بالنسبة للتكامل الاقتصادي العربي الذي يعتبر الهدف الاكبر .

أولاً : الخصائص المشتركة للبلاد العربية الخليجية : —

تعتمد هذه البلاد اعتماداً رئيسياً على قطاع البترول الذي يمثل أكثر من ٩٠٪ من النشاط الاقتصادي . ولا شك أن قيام هذه البلاد بتنمية

اقتصادياتها عن طريق زيادة الأهمية النسبية للقطاعات غير البترولية — يصطدم بمقبة ضيق نطاق السوق من ناحية ويخفض القدرة الاستيعابية التي تمكن هذه البلاد من استثمار أجزاء كبيرة من أرصدها المالية السائلة من ناحية أخرى ، وهو ما يترجم بانخفاض فرص الاستثمار في هذه البلاد وارتفاع الفوائض المالية . ولذلك فإن اقتصاديات البلاد الخليجية الست تظل قاصرة عن إمكانات التنمية الصناعية الموسعة على نطاق كل بلد على حدة ، ولكن إذا ما تم دمج هذه الاقتصاديات الست في هيكل واحد متكامل فإن ذلك سيؤدي إلى قيام بنيان اقتصادي قوي وغني .

وإذا نظرنا إلى مدى ما تنفقه بلاد هذه المنطقة على الواردات . لتبين لنا على الفور مدى ما يمكن أن توغره هذه البلاد في هذا المجال إذا ما قامت بإنشاء الصناعات الاستهلاكية للأحلال محل الواردات ، خاصة وأن معدل الميل إلى الاستيراد يتزايد في هذه البلاد تزايد لم تشهده المنطقة من قبل .

فقد زادت واردات الإمارات العربية المتحدة بنسبة ١٨١٪ وقطر بنسبة ١٧٣٪ والسعودية ١٦٥٪ والكويت ١١٦٪ خلال الفترة من سنة ١٩٧٣ حتى منتصف سنة ١٩٧٥ . (١)

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة — دولة الإمارات العربية المتحدة — القشرة الشهرية — فبراير ١٩٧٦ — العدد رقم ٤ — ص ٢٠ .

وقد لا تبدو هذه المشكلة ورغم وضوحها ، ملحة حالياً . ومع ذلك فيجب التفكير فيها منذ الآن ولكن تكمن ضرورة التفكير فيها قبل البدء وذلك أن المستقبل يبشر بزيادة الموارد البترولية لهذه البلاد زيادة كبيرة مما يترتب عليه زيادة الاستثمار وارتفاع مستوى المعيشة وهو ما يعني مسع قيام كيانات انتاجية ضعيفة لا تتناسب مع زيادة الطلب داخل المنطقة توجبه الزيادة في الطلب الى الخارج مما يؤدي الى خلق عوامل معاكسة لحركة التنمية في المنطقة .

ويلاحظ ان الاختلاف الظاهر في مستوى الدخل الفردي بين بلاد المنطقة لم ينتج عنه اختلاف في الهياكل الانتاجية القائمة بل نتج عنه اختلاف في زيادة الطلب على السوق الخارجية ، اذ تظل الهياكل الانتاجية في هذه المنطقة متشابهة في مجموعها ، الامر الذي ييسر حالياً اجراءات التكامل ودمج اقتصاديات هذه البلاد ولكن تأخير حدوث مثل هذا التكامل يترتب عليه بالضرورة — مع التنمية السريعة — اختلاف في الهياكل الانتاجية وكذلك اختلاف في درجة التقدم الحضاري وبالتالي تصبح محاولة التكامل بين بلاد المنطقة ذات اثار جانبية اقتصادية مما قد يعوق احداث هذا التكامل بالشكل المطلوب .

هذا ولا يخفى ان بلاد الخليج العربي الست تملك مقومات التكامل الاقتصادي الضرورية لعملية التكامل . واهم هذه المقومات :

- ١ — توافر المقومات والارتباط المكاني والاقليمي حيث تشكل المنطقة اقليما واحداً .
- ٢ — التجانس والترابط الوثيق بين شعوب المنطقة حيث يرتبطون بروابط الدم واللغة والدين وتشابههم في المادات والتقاليد وانباط الاستهلاك السلمي .

٣ - اعتماد هذه الاقتصاديات على البترول جعلها عبارة عن اجزاء لاقتصاد واحد ، كما توجد عوامل التكامل فيها بينها في القطاعات غير البترولية ايضا .

٤ - تقارب الابنية الاساسية لاقتصاديات هذه البلاد ومراحل التنمية التي قطعتها .

٥ - تشابه وتقارب الانظمة السياسية السائدة في هذه البلاد .

٦ - اتفاق الفلسفة الاقتصادية السائدة التي تقوم على حرية النشاط الاقتصادي وصيانة الملكية الخاصة في الحدود التي لا تتعارض فيها مع مصلحة الجماعة .

نقيا : الامكانيات الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي : - (١)

يمكن لمرحلة اولى لقيام تكتل اقتصادي بمنطقة الخليج العربي اي بين كل من السعودية والكويت والبحرين وقطر والامارات وعمان ان نبدا بخلق سوق خليجية مشتركة بين هذه البلاد المتجاورة جغرافيا والمتجانسة في فلسفاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمنكاملة في اقتصادياتها وتحول هذه السوق الخليجية المشتركة الى وحدة اقتصادية شاملة بينها وقد تنضم الى هذه الوحدة الاقتصادية الخليجية مستقبلا كل من العراق واليمن الشمالي واليمن الجنوبية الديمقراطية .

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة - دولة الامارات العربية المتحدة - القشرة الشهرية - فبراير سنة ١٩٧٦ العدد رقم ٤٠ - ص ٢٥ .

وفي سبيل بيان الامكانيات الاقتصادية لمنطقة الخليج نعرض ما يلي :-

١ - المساحة

تتكون بلاد الخليج العربي باستثناء (المملكة العربية السعودية) من مساحات صغيرة (الإمارات - الكويت - البحرين - قطر - عمان) اذا ما اخذ كل بلد منفردا على حدة اما اذا اخذت المنطقة ككل فان مساحتها تبلغ تقديرا معقولا لاقامة بنين اقتصادي مناسب وتبلغ مساحة بلدان الخليج العربي الست هذه والمعنية باقلمة تكلل اقتصادي في المرحلة الاولى ٢٠٨١٧٠٠ كيلومتر مربع واذا ضمن كل من العراق واليمن لتصل المساحة الى ٣٠١٧٧٠٠ كيلو متر مربع . وتشكل المنطقة شريطا يمتد على الضفة الغربية العربية للخليج العربي من شط العرب شمالا وحتى بحر المرب جنوبا وباب المنذب على البحر الاحمر . اما التضاريس فيغلب عليها طابع السهولة والمصارى الا انه يوجد هناك بعض الاجزاء الجبلية وشبهه الجبلية في سلطنة عمان وبعض اجزاء من دولة الامارات العربية المتحدة.

٢ - السكان :-

تعتبر بلاد الخليج العربي اذا ما اخذ كل بلد منها على حدة من البلاد القليلة السكان وهو ما يشكل احدى مشكلاتها ، اما اذا اخذت كدولة واحدة فان مجموع سكانها يزيد على ١٠ مليون نسمة ويرتفع هذا العدد الى ما يزيد على ٢٧ مليون نسمة اذا ما ضم اليهم العراق واليمن ، كما ينتظر ان يتزايد السكان بسرعة كبيرة في السنوات القادمة نظرا لان المنطقة اصبحت واحدة من اكثر مناطق الجذب السكاني في العالم . ويبلغ متوسط الكثافة السكانية الحالية في المنطقة خمسة اشخاص في الكيلو متر مربع .

٣ - الموقع الجغرافي :-

تمتاز منطقة الخليج العربي بموقع جغرافي واستراتيجي هام تطل على

الخليج العربي شرقا ، وتمتد حتى شط العرب شمالا والى البحر الاحمر غربا والى بحر العرب والمحيط الهندي جنوبا وهي تعتبر لهذا المركز الجغرافي المتوسط ، شريانا عالميا ومركزا تجاريا هاما .

٤ - الموارد الاقتصادية : -

يعتبر البترول المورد الرئيسي لبلاد الخليج العربي حيث بلغ انتاج هذه البلاد الست منه ١٣ مليون برميل في اليوم ويرتفع الرقم الى اكثر من ١٥ مليون برميل يوميا اذا ما أضفنا العراق وهو يعتبر اعلى انتاج في العالم ، كما يمثل هذا المعدل من الانتاج ١٣٥ ٪ من الانتاج العالمي البالغ ١١٦ مليون برميل في اليوم في سنة ١٩٧٥ . و٥٧٥ ٪ من انتاج اوبك الاجمالي والبالغ ٢٦ مليون برميل في اليوم في سنة ١٩٧٥ .

الاحتياطيات البترولية : -

وتخزن هذه البلاد في جوفها اكبر كمية من الاحتياطي البترولي والذي تبلغ نسبته ٤٢ ٪ من الاحتياطي البترولي وترتفع النسبة الى ٤٧ ٪ اذا ما أضفنا احتياطي العراق .

العائدات البترولية : -

بلغت عائدات بلاد الخليج العربي هذه في سنة ١٩٧٥ حوالي ٤١ بليون دولار ، واذا أضفنا العراق يرتفع الرقم الى حوالي ٤٨ بليون دولار . وتمثل هذه العائدات ما نسبته ٣٩٦ ٪ بالنسبة لاجمالي عائدات بلاد اوبك في سنة ١٩٧٥ (بحون العراق) .

ومن الاستعراض السابق يتضح لنا كيف ان بلاد الخليج العربي تعتبر القوة الرئيسية البترولية في العالم .

التجارة الخارجية : —

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أكبر القطاعات الاقتصادية في المنطقة إذ بلغ إجمالي واردات بلاد الخليج العربي الست حوالي ٦ بليون دولار سنة ١٩٧٥ وإذا ما أضفنا لهذه الكتلة اليمنين والعراق يرتفع رقم الواردات الى ٨ بليون دولار . وتمثل هذه النسبة حوالي ١٪ تقريبا من إجمالي التجارة العالمية في سنة ١٩٧٥ ويصل نصيب الفرد في هذه البلاد الست من الواردات ٦٨٤ دولار وهو بذلك يعتبر من أعلى المعدلات في العالم إذ أن متوسط نصيب الفرد من الواردات في نفس السنة قد بلغ ٢٩٣ دولار في الولايات المتحدة و ٢٢٥ دولار في اليابان .

أما الصادرات فباستثناء البترول فليست كبيرة حيث بلغت ٢ بليون دولار سنة ١٩٧٥ أي حوالي ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي لهذه البلاد (مع الملاحظة أن جزءا من هذه الصادرات هو عبارة عن تبادل داخلي بين بلاد المنطقة يمكن استبعاده) .

الاحتياطيات النقدية : —

طبقا لأحدث التقديرات المتحفظة فقد بلغ إجمالي الاحتياطيات النقدية لبلاد الخليج العربي الست سنة ١٩٧٥ حوالي ٢٣ بليون دولار (١) . حيث تشير التقديرات الى هبوط الاحتياطيات النقدية الإجمالية لبلاد الاوبك في سنة ١٩٧٥ الى ٣٦ بليون دولار بعد أن كانت ٦٥ بليون دولار سنة ١٩٧٤ وذلك بسبب انخفاض الطلب العالمي على البترول نتيجة لاستخدام العرب لسلاح البترول في اكتوبر ١٩٧٣ وتصحيح أسعار البترول ونتيجة لزيادة مستلزمات التنمية في البلاد المصدرة للبترول . وتمثل الاحتياطيات النقدية لبلاد الخليج العربي الست حوالي ٦٤٪ من إجمالي الاحتياطيات النقدية لبلاد الاوبك سنة ١٩٧٥ .

(١) تشير مائة من بنك — مجلة الاسواق المالية للعالمية .

الهيكـل الإداري وهيكـل البنية الأساسية Infrastructure

قامت خلال السنوات الأخيرة هيكـل إدارية عديدة في بلاد الخليج العربي الست تصلح كالمواث للتممية وذلك من مؤسسات مالية وبنسوك وشركات ووزارات وغيرها كما اقيمت بها العديد من هيكـل البنية الأساسية من طرق ومطارات وموانئ ووسائل اتصال وأجهزة اعلام ومجمعات سكنية تصلح كمناطق لأحداث عملية التنمية الشاملة واقامة التكل الاقتصادي المنشود .

ناتنا : مجالات العمل المشترك في ظل التكمـل الخليجي : — (١)

ان اقتصاديات بلاد الخليج العربي الست تشكل كما ذكرنا سابقا وحدة اقتصادية متكاملة ورغم ارتفاع متوسط الفرد من الدخل القومي في هذه البلاد الا ان اقتصادياتها وامكانيات النمو فيها تظل محدودة اذا ما بقيت منعزلة بعضها عن بعض — اما اذا ما تم نوع من التكل فيما بينها فان هناك العديد من مجالات التنمية التي يمكن تطويرها . ولا شك ان موضوع التكل الاقتصادي هذا على جانب كبير من الاهمية حيث ان المنطقة في امس الحاجة للعمل المشترك من أجل تنويع مصادر الدخل بدلا من الاعتماد على البترول كمصدر وحيد له واهم المجالات التي يمكن تطويرها في ظل الاقتصاد المتكامل هي : —

١ — المرافق العامة : —

هناك العديد من المرافق العامة ومشاريع الخدمات العامة التي يمكن اقامتها بصورة مشتركة على مستوى المنطقة ككل كي تخدم الاقتصاد بكفاءة

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة — دولة الامارات العربية المتحدة — القشرة الشهرية فبراير

جيدة مثل الطيران والملاحة ومشاريع النقل والمواصلات الاخرى اذ ان انشاء مثل هذه المشاريع المشتركة سيكون بطبيعة الحال ائفع واجدى فيما لو اقيمت مشاريع متعددة وصغيرة الحجم .

ب - الصناعة :-

وهذا اهم قطاع يمكن تنميته لتنويع مصادر الدخل القومي ويتطلب هذا المجال بصورة اكبر التعاون والتنسيق . فالمعروف ان صناعة اليوم تعتمد على وسائل تكنولوجية تتطور باستمرار كما لا بد لها من الاعتبار على اسواق واسعة حتى تتمكن من تصريف منتجاتها ومتابعة التطورات التكنولوجية في عالم اليوم وما تستلزمه من اقلية المشروعات الكبيرة . اما اقامة الصناعة باستخدام الاساليب القديمة التطبيقية فانها تعني ارتفاع التكاليف بصورة تجعل من المستحيل على الصناعة المحلية منافسة الصناعة الاجنبية .

كما تتميز صناعة اليوم بالتكامل فيما بينها حيث اصبحت عبارة عن سلاسل صناعية معتمدة بعضها على بعض ومرتبطة فيما بينها .

وعلى الرغم من المستوى المرتفع لمتوسط الدخل الفردي في بلاد الخليج العربي الا ان اسواق هذه البلاد لا تكفي منفردة لتبرير اقامة الصناعات الكبيرة لها اذا وجدت السوق فان ذلك يفتح المجال للعديد من الصناعات سواء لغرض تلبية الطلب المحلي او للتصدير او لكليهما معا حيث تكون تكاليف الانتاج في الصناعات الكبيرة منخفضة بدرجة تسمح بمنافسة المنتجات الاجنبية ، ومن امثلة هذه الصناعات التي يمكن اقامتها على مستوى كل بلد على حدة والتي تلزم اقليتها على مستوى المنطقة ككل الصناعات البتروكيماوية .

ج - الزراعة والاسماك :-

لا شك ان تضافر الجهود سوف يعزز قضية التنمية الزراعية ويجعلها تتم بخطى اسرع كذلك فان صيد الاسماك يمكن ان يلعب دورا هاما في اقتصاديات المنطقة ويتطلب التنسيق وبذل الجهود المشتركة بين بلاد المنطقة .

د - النقد والمسال :-

ان قطاع النقد والمال من القطاعات المزدهرة في المنطقة وقد وصلت الايرادات العالية لبلاد الخليج العربي في سنة ١٩٧٥ ما قيمته ٢٧٦٣٦ بليون دولار ووصلت احتياطياتها من العملات الاجنبية في السنة نفسها ٢٣٢٥٠ بليون دولار . ان هذه الثروة اذا ما احسن استخدامها ستمثل على تنمية المنطقة مع بقاء فائض كبير يمكن استثماره عربيا ودوليا وكلما توافر قدر من التنسيق والتعاون في هذا الميدان كانت الفاعلية اكثر واشمل .

والى جانب هذا فان النقود المتداولة في المنطقة تبلغ حاليا ست عملات وليس هناك ما يمنع من اقامة عملة واحدة (دينار الخليج مثلا) مع العلم بان هذه العملة الموحدة اذا ما قدر لها الخروج الى حيز الوجود سوف تصبح واحدة من اهم العملات الدولية ، ويمكن ان تعود على المنطقة بموارد - اضافية سحبا على رصيد الثقة الذي سوف تتمتع به تلك العملة الموحدة شأنها شأن اية عملة دولية قوية (١) .

(١) لقد تم الاتفاق في ابريل سنة ١٩٧٦ بين كل من الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت على توحيد عملاتها في عملة واحدة سميت (دينار الخليج) وهو يساوي في قيمته الدينار البحرينى وترك الباب مفتوحا لبلدان الخليج العربى للانضمام فيما بعد .

هـ - المصالة : -

سبق أن اشرنا الى اهمية العنصر البشري في احداث عملية التنمية اذ يلاحظ قصور شديد في عرض العمل في بلاد المنطقة وعلى الرغم من عدم وجود قيود كبيرة في الوقت الراهن على تحركات المواطنين الا ان رفع جميع القيود وتوحيد أنظمة العمل والهجرة سوف تنشط حركة الأفراد داخل المنطقة مما يؤدي الى ايجاد نوع من التوازن بين عرض العمل والطلب عليه وفيها وعلى الميوم فان مشكلة قلة السكان في منطقة الخليج العربي تحتاج الى اعادة نظر ووضع استراتيجية مدروسة فسي هذا الشأن للاعتبارات الاقتصادية والسياسية والامنية التي تستلزمها مصالح المنطقة .

رابعا : الأسلوب المهي لآخراج التكتل الاقتصادي الخليجي الى هيز الوجود : -

من الملاحظ أن ما تم حاليا في ميدان التنسيق بين بلاد الخليج لا يعمد أن يكون اتفاقيات ثنائية أو لجانا مشتركة للتنسيق أو رغبات سياسية تبدى في اجتماعات على مستوى عال .

ان الرغبة في اخراج التكتل الاقتصادي الخليجي الى حيز الوجود وأن كانت تترجم في صيغة هذه الاتفاقيات أو تلك اللجان التي تفتح عن هذا الاتجاه الا انها لا تنسم بطابع التنظيم أو البحث العلمي كما لا ينم متابعتها .

وان علينا في هذا الشأن أن نقندي بمن سبقنا في هذا المجال .

وقد يكون في مقديتها السوق الأوروبية المشتركة التي حققت معظم أهدافها بنجاح .

وفي رأينا أن صيغة السوق الخليجية المشتركة هي أنسب صيغة التكتل الاقتصادي ملائمة لظروف المنطقة . إذا ما وضعت على أسس تبرز المصالح المشتركة ووسائل تحقيقها كما تحافظ على مصالح كل بلد على حدة ، على أن يكون الهدف النهائي لهذه السوق هو تحقيق الوحدة الاقتصادية لبلاد الخليج .

هذا وسنعرض فيما يلي الوسائل التي نرى بأنه يمكن أن نعتد عليها في تحقيق التكتل الاقتصادي الخليجي « السوق الخليجية المشتركة » ومن ثم سنطرح أسلوب العمل الموصل الى ذلك .

الوسائل : —

- ١ — التعاون في المجالات الاقتصادية الرئيسية بإتشاء الشركات والمشاريع المشتركة من أجل القيام بالخدمات الموحدة كشرركات الطيران والملاحة والمجمعات الصناعية .
- ٢ — تنسيق برامج التنمية الاقتصادية منعا للازدواجية بين برامج التنمية الاقتصادية للبلاد الاعضاء في السوق .
- ٣ — تنسيق التشريعات الاقتصادية .
- ٤ — تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية .
- ٥ — ازالة القيود على حركات الافراد ورؤوس الاموال بما يضمن حرية العمل والتللك وممارسة النشاط الاقتصادي .
- ٦ — ازالة الحواجز الجمركية .
- ٧ — انشاء منطقة نقدية موحدة وإيجاد عملة واحدة .

أسلوب العمل : —

١ — المبادئ الأساسية : —

أثبتت تجارب التكتل الاقتصادي في الشرق والغرب في العالمين المتقدم والاخذ في النمو ان أتجح المحاولات هي تلك التي تركز على المبدئين التاليين : —

١ - المرحلة : -

ان المرحلة والتدريج هي افضل واسلم طريق للتكامل الاقتصادي حيث تخوب الفوارق والاختلافات بطريقة تدريجية وخلال مرحلة زمنية مناسبة تتحدد وفقا لطبيعة الاختلافات الموجودة بين الابنية الاقتصادية المتكاملة - نأجل ان يتم التغيير دون ترك آثار جانبية سلبية على أي من الاقتصاديات الموحدة . قد تهدد التكامل فيما بعد .

٢ - الاتجاه من أسفل إلى أعلى : -

أو من قاعدة الهرم إلى القمة وهذا يعني البدء بالقضايا الصغيرة ثم الاتجاه نحو القضايا الأكبر فالأكبر وتشجيع انماة المؤسسات المختلفة وتنسيق المنظمات والإجراءات وإيجاد صلة مستمرة بين مواقع التنفيذ . وهذا لا ينفي ضرورة توافر القرارات السياسية الهامة التي ترسم الخطوط العامة وتشكل المؤشرات التي يهتدي بها في عملية التكامل .

ب - جهاز السوق : -

وعلى ذلك فإن الأمر يقتضي وجود جهاز متفرغ متخصص لإجراء الدراسات والبحوث وتقديم التوصيات العملية إلى جهات أو لجان ذات مستوى أعلى تلك اتخاذ القرارات ثم متابعتها . ذلك ان السوق الأوروبية المشتركة لها امانة فنية ضخمة تعد لها البحوث والدراسات والاقتراحات كما ان لها مجلس وزاري ولها برلمان منتخب من بين البلاد الاعضاء يسمى المجلس الأوروبي .

وفي ضوء ما تقدم فإن الجهاز المقترح للقيام بهذه المهمة يجب أن يشمل : -

١ - المجلس الوزاري :

ويتكون من وزير عن كل بلد وله صلاحيات البت في مسائل السوق

ويجتمع مرة كل ثلاثة اشهر لمناقشة قضايا التنسيق والتعاون ووضع السياسة العليا واترار خطة التنفيذ .

٢ - السكرتارية العامة :-

يعين المجلس الوزاري الامين العام للسوق الذي يقوم باتشاء جهاز السكرتارية وتكون بمثابة الجهاز التنفيذي والاستثماري للسوق وتقوم باجراء الدراسات والابحاث واقتراح الخطط والبرامج ومتابعة القرارات وتتكون السكرتارية العامة من قسمين قسم اداري يقوم بالمهام الادارية للسوق وقسم فني يضم لجنتا فنية متخصصة في شتى القطاعات التي تدخل ضمن اختصاصات السوق .

٣ - لجان التنسيق :-

وتتكون لجنة لكل قطاع من القطاعات او مدراء الدوائر المعنية في البلاد الاعضاء بالاضافة الى سكرتير من اللجنة الفنية المختصة في السكرتارية العامة وتدرس هذه اللجان قضايا التنسيق والتوحيد بين المشروعات والبرامج والتشريعات والنظم والاجراءات المطبقة في البلاد الاعضاء وفي القطاعات المعنية .

ولا يفوتنا هنا ان ننوه بأنه اذا ما اقتضت الظروف عدم اشتراك أي من هذه البلاد في بداية نشأة السوق فليس هناك ما يمنع من البدء في تكوين السوق بحد من هذه البلاد على ان يترك البا بمتفوحا لقبول انضمام بقية البلاد فيما بعد سواء اكان ذلك على مستوى الخليج العربي أم على مستوى الجزيرة العربية كلها . (١)

ومما تجدر الإشارة اليه فان الهدف النهائي من ابرام اتفاقية لاتشاء سوق خليجية مشتركة هو التطور نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية الخليجية الشاملة .

(١) مثلما حدث بالنسبة للعملة الموحدة عندما وافقت في البداية أربع بلدان فقط هي الامارات والكويت وقطر والبحرين على اتشاء دينار الخليج وترك الباب مفتوحا للسعودية وعمان للانضمام فيما بعد .

الفصل الثالث

— ۰۰۰ —

التكامل الاقتصادي العربي

ساهمت الجهود التي بذلت في البلاد العربية في تحقيق تقدم ملموس في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وذلك منذ بداية الستينات التي وضحت في منطلقات العمل الاتمائي وبلورت المرتكزات الاساسية في انتهاز سبل التخطيط من اجل التنمية العربية . على ان التفكير في وضع تصور لاستراتيجية التنمية العربية لا يصح ان ينصرف الى مجرد تجميع لاستراتيجيات التنمية التي يكون قد تم وضعها استقلالا في كل بلد عربي على حدة بل لا بد من ان يرتكز هذا التصور على مفهوم التكامل والشمول استهداما لصالح الامة العربية بجمعة بحيث يصار ابتداء الى وضع استراتيجية عربية شاملة للتنمية يتم في ضوئها وضع استراتيجيات محلية خاصة بكل بلد عربي وعلى الا تلتزم هذه الاستراتيجيات المحلية للتنمية بتحقيق المصالح المحلية فحسب بل يجب ان تلتزم ايضا بتحقيق المصالح العربي العام اي بتنفيذ الاستراتيجية العربية العامة . ومن هنا تبوؤ فكرة التكامل العربي بحجها الطبيعي دون تهويل او مبالغة كنقطة بداية لا يصح بدونها الحديث عن استراتيجية التنمية العربية في مجالات التنمية العربية القطرية خلال السنوات القادمة .



التَّكَامُلُ لِإِقْتِصَادِي الْعَرَبِيِّ

المبحث الأول : النظام الإقتصادي العربي ومقوماته

المبحث الثاني : مجالات النظام الإقتصادي العربي

المبحث الثالث : الوحدة الاقتصادية العربية

المبحث الرابع : السوق العربية المشتركة

المبحث الأول

التكامل في الاقتصاد العربي ومقوماته

يتنازع موضوع التكامل الاقتصادي العربي فكرتان : —
الاولى : تعتبر قضية التكامل العربي بديهية من البديهيات المسلم بها التي لا يحتاج تأكيدها الى نقاش — والثانية — قضية التكامل العربي ضربا من المستحيل بسبب الوضع الراهن للامة العربية . لكن الوقائع المشاهدة تدل على ان التكامل الاقتصادي العربي انما هو في الحقيقة اكثر تعقيدا من البديهيات ولكن في الوقت نفسه ليس ضربا من المستحيلات .

ان النظرة السليمة لفكرة التكامل الاقتصادي يجب ان تنطلق من الواقع الراهن للمعاملات الانتاجية على انها قد تنطوي على احد الحالات الثلاث التالية : — (1)

وهي التكامل في التسويق والتكامل الامقي في الانتاج في تركيب السلعة والتكامل الراسي في الانتاج . وفي جميع هذه الصور يمكن ان يتحقق التكامل باعتباره ضرورة اقتصادية .

التكامل في التسويق : —

وهو يتم في حالة القيام بمبيعات انتاجية متماثلة لانتاج نفس السلعة في بلدين او اكثر وهذا لا يعني اطلاقا عدم امكانية قيام التكامل بينهما اذا كانت سوق احد البلدين يمكن ان تستوعب منتجاته من السلعة وفائض منتجات البلد الاخر من نفس السلعة او كان لدى احد البلدين اجهزة تسويقية بطاقة تصديرية تمكنها من تصدير سلعتها ومن اعادة

(1) ارجع في ذلك لمحاضرة الدكتور الصكيان « تصور عام لاستراتيجية التنمية العربية وتنظيم العمل العربي المشترك » القاهرة كانون الثاني ١٩٧٦ ص ٢ .

تصدير نفس السلعة من فائض انتاج البلد الاخر . أما التكامل الاقليمي في الانتاج بقصد احداث تعديلات في تركيب ذات السلعة فبتم اذا كان أحد البلدين ينتج مادة أولية من نوعية معينة يحتاج اليها البلد الاخر ليخطط بها ما انتجته من المادة نفسها ليرفع كفاءتها الانتاجية والتجارية ومثل ذلك خطط بترول بلد من نوعية جيدة بترول بلد آخر من نوعية اقل جودة .

التكامل الراسي في الانتاج : — وذلك بقصد انتاج سلعة جديدة ويعني أن نتاج بلد معين قد يحتاج اليه بلد آخر كمادة أولية يجري تحويلها بعمليات صناعية معينة الى ناتج آخر قد يكون ناتجا نهائيا معدا للاستهلاك (مثال ذلك الصمغ العربي وصناعة الادوية) .

وإذا سلمنا بأن مجالات التكامل الاقتصادي تتبطل في موارد الانتاج الطبيعية والبشرية والمالية وفي مراحل الانتاج المختلفة وفي التسويق فإن نقطة البدء في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي على أساس علمي تكمن في ضرورة وضع خطة شاملة لاستغلال هذه الموارد في البلاد الراغبة في التكامل أو على الأقل في وضع برامج مشتركة بينها أو احداث تنسيق في مجالات الانتاج والتنسيق .

وهنا ننبه الى أهمية المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي بين البلاد العربية .

وليس معنى أهمية الخطة الشاملة والبرامج المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية على المستوى القومي أن تتوقف جهود التنمية الاقليمية لحين وضع الخطة أو هذه البرامج موضوع التنفيذ وإنما يكفي في هذا الصدد ولحين انتام هذه الجهود القومية أن يضمن المسؤولون في كل بلد عربي لخطته الاقليمية قدراً من المرونة لمواجهة

احتمالات التكامل الاقتصادي والتنسيق على المستوى القومي وأن يدخلوا
ايضا في اعتبارهم الخطط الاقليمية في البلاد العربية الاخرى وما تم
تنفيذه منها .

ولا بد ونحن بصدد البحث عن التكامل الاقتصادي العربي من
ان نعرض بالدراسة لمقومات هذا التكامل .

مقومات التكامل الاقتصادي العربي :-

ان العالم العربي ككل لديه امكانيات هائلة للتنمية الاقتصادية بما
في ذلك التوسع الزراعي والتوسع الصناعي ولكن اكثر بلاد لا يمتلك
منفردا المقومات اللازمة للتنمية . وهو ما يعني وفرة الموارد اللازمة
للتنمية في العالم العربي مع سوء توزيعها بين بلادها وهذا هو ما يبرر
التكامل الاقتصادي .

وتشمل البلاد العربية اقلها كبيرا متصلا غنيا بالموارد الطبيعية
والبشرية والمالية فتوجد به معظم احتياطات العالم من البترول الخام
الذي يعتبر المصدر الرئيسي للطاقة في الوقت الحاضر . وسيظل كذلك
لاعوام قادمة . كما يقدر سكان العالم العربي في الوقت الحاضر بحوالي
١٥٠ مليون نسمة . كما ان الاراضي الزراعية والموارد المائية المتوفرة
لديه تستطيع سد احتياجاته من الغذاء بل والانتقال الى مرحلة التصدير .
بالاضافة الى هذه المنتجات الزراعية يوجد كثير من الموارد الخام تتيج
الجال امام اقامة قطاع صناعي قوي وحديث ، وقوة بشرية يمكن اعادة
توزيعها على العالم العربي بمختلف مناطقه بشكل يحقق الاستخدام
الامثل لهذه الموارد .

ويمكن ايضا مقومات التكامل الاقتصادي العربي كما يلي :-

١ — فبالنسبة للموارد الطبيعية وتوزيعها فإن العالم العربي تتوافر فيه موارد طبيعية ضخمة غير موزعة توزيعاً متوازناً بين مختلف أجزائه . وتمثل هذه الموارد في الأراضي الزراعية الشاسعة وفي المياه والمراعي وفي مخزون بترول هائل كما توجد به أيضاً كميات كبيرة من المعادن وخاصة الفوسفات هذا فضلاً عن سواطه الممتدة مما يتيح له ثروة بحرية كبيرة تسمح باستغلال كبير للثروات البحرية .

ب — أما بالنسبة للمواقع والهياكل الأساسية والنقل فإن العالم العربي يتمتع بموقع جغرافي استراتيجي فريد يطل منه على عدد من أهم بحار ومحيطات العالم كما لا تفتقر المواصلات فيه عوائق طبيعية وهو في مجمله يقع في منطقة القلب بالنسبة للعالم ، كما توجد به قناة السويس وهي أهم طرق الملاحة العالمية .

ج — كما يوجد لدى العالم العربي قوة بشرية كبيرة نحتاج الى توجيه وتدريب وتخطيط لتغطية احتياجات العالم العربي في ابعاده المختلفة وهو بصدد التنمية الاقتصادية الشاملة .

د — ويملك العالم العربي الكثير من الموارد المالية التي تعتبر مصادر كافية لتمويل متطلبات التنمية . ويتمثل أهم هذه المصادر في غائض أموال البلاد العربية المصدرة للبترول وتشر التقديرات المتحققة الى أن دخل البلاد العربية المصدرة للبترول سيصبح سنة ١٩٨٠ حوالي (٣١٩٠٠) بليون دولار . ولا يستثمر داخل البلاد العربية من هذه الاموال الا قدر ضئيل أما الجانب الأكبر منها فيوزع بين المصارف الأجنبية طبقاً للسياسة الاستثمارية الخاصة بكل بلد عربي ، ولا شك أن تعاون البلاد العربية في استثمار هذه الموارد المالية في العالم العربي وفقاً لتخطيط تعليمي أفضل سبيل لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية العربية الشاملة .

هـ - المركز النقدي: وتتمتع البلاد العربية بمركز نقدي دولي سيتحول خلال العقد التاسع من هذا القرن الى مركز نقدي حاكم للنظام النقدي الدولي بسبب ما يتوافر لديها من احتياطات ضخمة من العملات الاجنبية والذهب والتي بلغت سنة ١٩٧٢ (١٢ر٢) بليون دولار وتحل التنبؤات الى ان هذه الاحتياطات ستصل في سنة ١٩٨٠ الى ٥٠ بليون دولار ويمكن للبلاد العربية مجتمعة بواسطة هذه الاحتياطات المالية ان تحقق اقصى نفع ممكن من النظام النقدي الدولي والمؤسسات النقدية الدولية وذلك اذا ما امكن تكوين كتلة نقدية عربية دولية . كما سيسمح هذا المركز المالي القوي للبلاد العربية باقضاء عملة موحدة لها (الدينار العربي) تتمتع بغطاء نقدي قوي ، يمكن ان تأخذ وضعا ممتازا في النظام النقدي الدولي .

و - اتساع السوق : يضم السوق على مستوى العالم العربي مائة وخمسين مليونا من المستهلكين للدخل القومي في البلاد العربية ومسح ذلك فان حجم التبادل التجاري ضئيل فيما بين البلاد العربية اذا ما قورن باجمالي التجارة الخارجية العربية . ويسمح حجم السوق العربي بقيام المشروعات الكبيرة ذات الحجم الانتاجي الاقتصادي في ظل درجة معينة من الحماية الموحدة . وبامعان النظر في هيكل الانتاج والتجارة الخارجية للبلاد العربية ، نجد ان هناك قدرا لا يستهان به من مقومات التكامل فيما بينها برغم ما يبدو في الظاهر من تشابه في منتجاتها الرئيسية وهو ما يجعل منها اقتصاديات متكلسة .

ز - قوة مركز المساومة الاقتصادية الدولية للعالم العربي : يتمتع العالم العربي بايكاتيات متنوعة تتيح له ان يكون في مركز المساومة الدولية في تشكيل وممارسة علاقاته التجارية والاقتصادية الدولية . ويمثل هذا المركز في ان المنطقة العربية تنتج وتصدر سلعا لا تناس اهميتها فقط بالارقام وبما لها من اهمية اقتصادية واستراتيجية خاصة ، وان اهم هذه الصادرات البترول والقطن والفوسفات .

كما أن البلاد العربية تستورد كميات هائلة من المواد الغذائية ومن السلع المصنوعة فيمكن عن طريق التنسيق فيها بينها الوصول الى شروط افضل في الشراء .

مالتخطيط المبكر لخلق مثل هذه المناطق الصناعية الاقليمية هو ما تحتاج اليه هذه البلاد نظرا لظروفها الطبيعية وقدرتها التمويلية وحجم اسواقها على مجابهة متطلبات هذه الاستراتيجية الصناعية في الاجمل الطويل .

علاذا كنا نهدف الى تكامل او تعاون صناعي عربي على اسمى سلمية قائمة على دراسة المصالح المشتركة للبلاد العربية ، يحقق التنمية الاقتصادية الفعالة فان ذلك يتطلب أن يتجه العمل العربي نحو وضع سياسة محددة ودقيقة لتنمية الهياكل الرئيسية ولاتامة المشروعات الاساسية والهامة ، مما يشكل الاطار العام للتنمية الصناعية في العالم العربي على ان توضع خطة مدروسة على مستوى العالم العربي لكل من الامور التالية : —

- أ — تصنيع المواد الاولية العربية مع اعطاء الاولوية في هذا التصنيع للمواد التي تزداد فيها القيمة المضافة زيادة كبيرة بتصنيعها مثل (البترول — الفوسفات وذلك على سبيل المثال لا الحصر) .
- ب — انشاء الصناعات الاساسية مثل صناعة الحديد والصلب .

- ج — انشاء الصناعات التكميلية للهيكل الانتاجي في العالم العربي واحيائها صناعة بناء وصيانة السفن بمختلف انواعها واحجامها .

د - انشاء الصناعات المتفرقة الى الامام وهي صناعات ذات اكتفاء ذاتي من استخراج المواد الاولية الى انتاج سلع نهائية (مثل ذلك صيد الاسماك وتعليبها وانشاء مراكب الصيد البخارية ... الخ) .

و - انشاء عدد من المؤسسات المالية والبنوك من اجل تمويل مثل هذه الصناعات .

ان هذه الاسس (١) السابقة يمكن ان تصلح كأساس لاستراتيجية صناعة عربية تعطي التكامل الاقتصادي العربي دفعة كبيرة الى الامام .

(١) على سبيل المثال - فان المؤتمر الثاني للتنمية الصناعية للبلدان العربية والذي عقد في الكويت في الفترة من ١٠ - ١٧ أكتوبر ١٩٧١ حدد الاستراتيجية اللازمة للتسراع بضخ التصنيع في البلدان العربية خلال السبعينات على الاسس التالية :

- ١ - وضع سياسة تومية للاحتلال بمعدل الواردات .
- ٢ - توجيه برامج التصنيع لفئة الصناعات التصديرية .
- ٣ - وضع المشروعات اللازمة لمساعدة التعاون الصناعي وتحقيق التكامل الاقليمي .
- ٤ - تشجيع وتربية الصناعات الصغيرة .

استراتيجية التنمية في الصناعة في البلدان العربية خلال مؤتمر التنمية الثاني للامم المتحدة المؤتمر الثاني للتنمية الصناعة للبلدان العربية - الكويت - أكتوبر ١٩٧٠ .

المبحث الثانی

مَبَالَات التَّكَامُلِ الْاِقْتِصَادِيِّ الْعَرَبِيِّ

إذا نظرنا الى الكيانات أو التكتلات الاقتصادية القائمة بالفعل ،
واخذنا ذلك وجها للمقارنة في مدى نجاح التكامل الاقتصادي بين البلاد
العربية ماننا نجد : —

أولا : في مجال التكامل الصناعي :—

هناك امكانيات متوفرة أمام البلاد العربية لتخطيط التنمية الصناعية
على أسس من التكامل الاقتصادي فيما بينها تؤدي في الاجل الطويل الى
انشاء قاعدة صناعية قوية كأساس للاستراتيجية العربية البعيدة المدى
فالهيكل الحالي للإنتاج في معظم البلاد العربية يتصف بصغر حجم
الوحدات الإنتاجية وباعتماده بدرجة كبيرة على فن انتاجي غير متقدم
وعلى الأيدي العاملة غير الفنية وذلك لتوافر عنصر العمل غير الماهر
في معظم البلاد العربية من ناحية ولانخفاض تكلفته من ناحية أخرى فضلا
عن ان الآلات الحديثة المستخدمة في الإنتاج الصناعي مصممة للإنتاج
الكبير الامر الذي حال دون استخدامها لضيق الأسواق العربية المحلية
ولنقص وسائل النقل بها وارتفاع تكلفتها . وعلى هذا الأساس ، فإن
الإنتاج الصناعي العربي اخذ يتجه الى انتاج المنتجات الصناعية
صغيرة الحجم (Small Scale Industries) . وتتركز أهم هذه الصناعات
في الغزل والنسيج والصناعات الغذائية ومع ذلك فتوجد في البلاد العربية
بعض الصناعات الكبيرة مثل تكرير البترول والصناعات البتروكيمياوية
والفوسفات والحديد والصلب والاسمنت ونستطيع الجزم بأن مشكلات
القطاع الصناعي تكاد تكون متماثلة في معظم البلاد العربية وهي تتمثل
أساسا فيما يلي : —

١ - عدم كفاية الكفاءات الفنية الإدارية ونقص الخبرة في هذا المجال وسيطرة الروتين الحكومي .

٢ - عدم الاخذ بالاساليب التكنولوجية الحديثة .

٣ - عدم توافر المواد الاولية اللازمة لبعض الصناعات في كل بلد عربي على حدة .

٤ - احجام القطاع الخاص عن الاستثمار في القطاع الصناعي .

٥ - نقص الطلب المحلي وصعوبة التسويق وخاصة مع شدة المنافسة الخارجية .

٦ - اتجاه القروض المحلية او الاجنبية في اغلب البلاد العربية الى تمويل الصناعات الكبيرة ذات العائد السريع والمرتبطة بالسوق الدولية واهمال الصناعات الصغيرة على الرغم من اهميتها في مد الصناعات الكبيرة بما تحتاج اليه من سلع نصف مصنوعة ومن اهميتها لسد احتياجات السوق المحلية .

٧ - عدم الاهتمام بالتكامل الصناعي بين البلاد العربية .

١ - ان البنيان الصناعي في البلاد العربية يعاني من قصور كبير في الهياكل الاساسية حيث لم يتج للانتاج الصناعي العربي الفرصة الملائمة للنمو المتوازن (Balanced Growth) سواء داخل البلد الواحد او بين مجموعة من البلاد تمثل منطقة صناعية اقليمية ذات اكتفاء ذاتي وذات قدرة على النمو المستمر (Self Sustaining)

ب - ان كل بلد عربي قد اهتم بتكوين قطاع صناعي مقصور على عدد قليل من الصناعات الكبيرة مثل البترول والصناعات البتروكيمياوية والحديد والصلب مما أدى الى قصر تكوين المهارات الفنية والإدارية على هذا القطاع وحده .

جـ - ان التكامل الصناعي يمكن البلاد العربية خلال مدة وجيزة نسبيا من تكوين قاعدة صناعية عريضة تمكنها من التعامل مع بلاد العالم على أساس كونها من البلاد الصناعية لا من البلاد الاخذة في النمو .

ان الاسلوب العملي المستمد من الواقع لتطوير التكامل الصناعي بين البلاد العربية على الاسس السابق عرضها يتمشى في رأينا مع ما جاء في تقرير لجنة المصالح الاقتصادية بين البلاد العربية والاجنبية والذي يقوم على مبدئين رئيسيين : -

١ - اختيار مجموعة من الصناعات المتقدمة يراعى في اختيارها ان تشكل اساسا للصناعات العربية اثقيا وعموديا اي لصناعات المواد الاساسية والصناعات التحويلية والهندسية والاستهلاكية والوسيلة والنهائية وكذلك للصناعات التجميعية ومن ثم توزيع هذه الصناعات وفق خطة متفق عليها لانتاج كل منها وفق جدول زمني لالتزام بناء كل مرحلة من مراحلها .

٢ - تأمين سوق عربية واحدة - باكمل حد ممكن - لجميع هذه الصناعات المتفق عليها . وذلك وفق نظام الحوافز التجارية كالامعاء من الرسوم والقيود الجمركية والادارية والنفعية والحوافز المالية مثل اقامة بعض هذه المشاريع على اساس عربي مشترك ايا كان موقعها والمساهمة في توفير وسائل تمويلها من قبل الحكومات والصناديق التمويلية والمصارف والقطاع الخاص وذلك وفق امضليات محددة تحفز على توجيه الاموال اليها وتستهدف فيما تستهدف اليه تحويل الفوائض المالية العربية الموظفة في الخارج الى استثمارات صناعية ذات عمق وكثافة ديناميكية تسهم في تطوير الاقتصاديات وواضح ان هذا الاسلوب يعتبر مرنا بحيث لا يتعارض مع رغبات البلاد العربية في الاحتفاظ بأنظمتها الاقتصادية وذلك لان التركيز هنا هو على انتاج السلع لا على الانتظمة .

ولا بد بطبيعة الحال أن تجسد هذه المبادئ في اتفاقية اقتصادية عربية جديدة تقوم على عناصر متكاملة في مجال التصنيع والتبادل التجاري والتعاون الفني والإداري ، كذلك فإنه لا بد من الدخول في شراكات مع مؤسسات صناعية أجنبية وبالأخص تلك التي تحمل جنسيات بلدان صديقة مثل شركات البترول . والشركات الأخرى التي تملك التكنولوجيات الضرورية والكفاءات الإدارية .

ثانيا : في مجال التعاون المالي (التمويل) :-

في الوقت الذي تسمى فيه بعض البلاد العربية للحصول على قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل لمواجهة احتياجات نموها الاقتصادية نرى بعضا آخر منها ينعم بفوائض من عائدات البترول يفوق قدرتها على الاستيعاب الى حد يقودها للبحث عن مجالات توظيف خارج المنطقة ووضعها في الأسواق النقدية والمالية الأمريكية والأوروبية واليابانية هذا في الوقت الذي تعتبر فيه المنطقة العربية في أمس الحاجة الى السيولة .

١ - التوظيفات والودائع العربية في الخارج : - (١)

إن قسما من رؤوس الأموال التي يديرها البترول العربي يتم توظيفه مباشرة داخل البلاد المنتجة للبترول ذاتها . ولكن القسم الأعظم من رؤوس الأموال هذه يتابع تدفقه نحو الأسواق الأوروبية والأمريكية وذلك للأسباب التالية : -

١ - مساهمة ارتفاع معدل الانخار في البلاد العربية المصدرة للبترول لارتفاع معدل الدخل الفردي .

(١) راجع النشرة السنوية لصندوق النقد (I M F) في سنة ١٩٧٢ .

ب - مقدرة الاستيعاب المحدودة في البلاد المنتجة للبترول وذلك نظرا لطبيعة البنية الاقتصادية المحلية في هذه البلاد .
ج - الأوضاع والظروف غير مواتية في بعض البلاد العربية التي من شأنها ألا تجذب رؤوس الاموال اليها .

ومما سبق يمكن القول بأنه بوسع البلاد العربية أن تؤمن بنفسها المبالغ الكافية لتمويل مشاريعها المختلفة شريطة أن يتم بينها تعاون وثيق وشريطة إيجاد المناخ المناسب لاستثمار فوائض الاموال العربية في البلاد العربية .

٢ - استخدام المصالح العربية المالية لخدمة القضايا العربية : -

١ - اعادة النظر في توزيع الاموال العربية المودعة في الخارج بتوجيه جزء منها الى البلاد العربية التي تتفهم القضايا العربية وتقف معها موقفا عادلا مثل فرنسا .

ب - التنسيق بين صندوق التنمية القائمة في العالم العربي وهي صندوق التنمية الكويتي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي والبنك الاسلامي للتنمية والصندوق السعودي والصندوق العراقي والصندوق المشكل حديثا لدعم الاقتصاد المصري بحيث يتم التنسيق والتعاون بينها في اعطاء الاولويات لاقامة المشروعات التي تخدم المنطقة العربية او اكثر من بلد عربي اولا ثم المشروعات الاقتصادية الكبيرة على مستوى العالم العربي ، بحيث تكون المشاريع التي تساهم فيها هذه المؤسسات وسيلة لدعم التكامل الاقتصادي العربي وليست مشاريع تقف في سبيل تحقيق هذا التكامل . ان هذه النقطة يجب اخذها بعين الاعتبار عند تمويل المشاريع الاقتصادية في الوطن العربي .

ج - ١ ن تقوم البلاد العربية ذات الفائض بتقديم القروض والتسهيلات المالية للبلاد المديونة الاخذة في النمو .

د - انشاء شركات استثمار تستثمر أموالها على الوجه التالي : -
١ - توجيه جانب من أموالها مباشرة الى بعض البلاد العربية التي لديها موارد طبيعية و ثروات قابلة للاستغلال اقتصاديا .

٢ - شراء أسهم وسندات في البلاد العربية لكي يمكن توزيع مخاطر الاستثمار على قطاعات عريضة من النشاط الاقتصادي . ويشجع على ذلك اشتراك العديد من البلاد العربية في اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي تقلل من أثر مخاطر الإجراءات الحكومية في بعض البلاد العربية على عمليات الاستثمار .

٣ - شراء أسهم وسندات حكومية في أوروبا وأمريكا واليابان وكذا تلك نسبة من أسهم شركات الضمان العالمية ذات النفوذ السياسي في العالم وشركات اعلانات ومشروعات سياحية عالمية .. الخ وذلك بعد دراسة اقتصادية وسياسية لأثر هذا الشراء على قدرة البلاد المستثمرة على الاشراف وتوجيه الشركات التي تدخل شريكة فيها سواء من الناحية السياسية او الاقتصادية او لخدمة مصالحها البترولية .

٤ - عدم التمييز بين المستثمرين العرب ومنحهم ميزات توازي على الأقل تلك الممنوحة للمستثمر الاجنبي مع السماح لهم بنقل الارباح المحققة او اعادة تشغيلها دون مضايقة .

ومن الملاحظ في قطاع التمويل ان الامر لا يحتاج الى اكثر من التعاون الوثيق والصالح بين البلاد العربية بحيث تتعاون وتشارك فيما يعود عليها بالنفع المشترك ويخلصها من الاعتداد كليا في التمويل على البلاد المتقدمة التي تصدر اليها التكنولوجيا وتفرض عليها التنمية حسب مصالحها اولا واخرا .

ثالثا : - في مجال التكامل الزراعي : -

باستثناء البلاد العربية ذات المائد البترولسي ، فان الانتاج الزراعي يعتبر عاملا محركا للتنمية الاقتصادية في البلاد العربية وسوف يستمر خلال سنوات عديدة يلعب دورا اوليا سواء بتأثيره في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي الاخرى او في النظام النقدي والمالي . كما ان مضاعفة جهود التنمية في هذا القطاع تلبي حاجات حتمية ناتجة عن التزايد في عدد السكان وعن الارتفاع المستمر في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، هذا فضلا عن ضرورته لرفع دخول المزارعين وهم يشكلون غالبية السكان ولا تقل نسبتهم عن ٥٠ ٪ من المجموع الكلي للقوى العاملة . وعلى الرغم من توفر المساحات الشاسعة الملائمة للزراعة في البلاد العربية ومن تنوع مناخها وملائمته لزراعة انواع عديدة من المحصولات على مدار السنة فان المحاصيل الرئيسية مثل القمح والارز على سبيل المثال لا تزال تستورد بشكل كبير لسد احتياجات السكان .

ويرجع ذلك الى الامور التالية : -

- ١ - عدم استغلال الجزء الاكبر من الاراضي الزراعية الشاسعة والقابلة للزراعة .
- ٢ - عدم استغلال المياه المتوفرة والتي يمكن استخدامها في عمليات الري .
- ٣ - بدائية الوسائل والاساليب المستخدمة في الزراعة في الوطن العربي .

- ٤ - نظام ملكية الاراضي الزراعية في البلدان العربية .
- ٥ - ضعف المردود حيث لا يستطيع ان يطعم الفلاح العربي اكثر من شخصين ، في حين يطعم الفلاح الامريكي حوالي ٢٢ شخصا .
- ٦ - سوء توزيع الموارد البشرية المشتغلة في الزراعة بين مناطق

الوطن العربي ، وهو ما يحول دون استغلالها الاستغلال الامثل .

٧ - عدم توفر الطرق والمواصلات التي تساعد على نقل الحاصلات الزراعية بجسدى اقتصادى .

وفي ضوء المعطيات السابقة فلتنا نقترح : -

١ - انشاء هيئة او مؤسسة عربية تشارك فيها جميع البلاد العربية وتعمل على :-

١ - القيام بمسح شامل للاراضي الزراعية والثروة الحيوانية في الوطن العربي .

٢ - التوسع في انشاء المعاهد الزراعية التي تعمل على تومير المرشدين الزراعيين والفنيين والبياطرة من اجل خلق كوادر عربية قادرة على تحديث الزراعة فيها .

٣ - انشاء صناعة عربية مشتركة للجرارات والمعدات اللازمة للزراعة على مستوى الوطن العربي .

ب - العمل على تشجيع وتسهيل انتقال الايدي العاملة الزراعية من المناطق ذات الكثافة العالية الى المناطق الزراعية ذات الكثافة المنخفضة . وهنا نشير الى التجربة التي بدأت بين مصر وكل من السودان والعراق والتي تتمثل في نقل الايدي الزائدة في قطاع الزراعة في مصر الى السودان والى العراق .

ج - ادخال المكتنة والتكنولوجيا الحديثة الى الزراعة بمساعدة البلاد العربية ذات الفائض المالى في المشاريع الزراعية الكبيرة كما يتم حاليا في السودان حيث يشارك صندوق التنمية الكويتي في تمويل زراعة قصب السكر وانشاء مصانع السكر .

د - تشجيع البلاد العربية على التخصص في انتاج محاصيل زراعية معينة تناسب وطبيعة الارض والمناخ على ان يكون تحديد التخصص خاضعا لخطة عربية مشتركة .

هـ - وقف عمليات استصلاح الاراضي الصحراوية في بعض البلاد العربية والصحراوية وتحويل الاموال المستقلة في هذا المجال الى السودان مثلا حيث الاراضي الزراعية الشاسعة وغير المستقلة والتي تحتاج الى رؤوس اموال اقل بكثير مما تحتاجه عملية الاستثمار في استصلاح الاراضي مع امداد السودان بالخبرات الزراعية والعمل الزراعيين اللازمين لذلك .

و - التوسع في صناعة الاسمدة وتوزيع مصانع الاسمدة بين البلاد العربية الزراعية حسب حاجتها من انواع معينة من الاسمدة اللازمة للنمط الزراعي الذي سوف تخصص فيه .

ز - قيام شركات استثمارية عربية مشتركة بتنفيذ المشاريع الزراعية الكبيرة على مستوى الوطن العربي .

ح - انشاء صناعات التعليب والتجفيف لحفظ الفواكه والخضروات في البلاد التي سوف تخصص في هذا النمط الانتاجي الكبير لكي تقوم بتزويد البلاد العربية غير المنتجة لهذه المحاصيل .

ط - الاهتمام بانشاء السدود التي تساعد على تجميع مياه الامطار وحجزها للقيام بعمليات الري في فصول الجفاف وحتى لا تتعرض المحاصيل الزراعية للكوارث وكذلك انشاء السدود على مجاري الانهار للاستفادة القصوى منها في الري .

في ضوء هذه المقترحات نرى أن تعمل البلاد العربية على انتهاز استراتيجية واضحة في هذا المجال حتى يمكن توفير الغذاء الكافي لأكثر من مائتي مليون أنسان عربي متوقع في سنة (٢٠٠٠) في وقت يماني فيه العالم من مشكلة نقص الغذاء .

رابعاً : التعاون في مجال النقل والمواصلات : —

١ — بلغت كمية البضائع العربية المنقولة بحرا سنة ١٩٧٠ حوالي ٣٠ر٪ من اجمالي كميات البضائع العالمية المنقولة بحرا في السنة نفسها والبالغة (٢٤٢٠) مليون طن . ويمثل البترول العربي النسبة العظمى من البضائع المنقولة بحرا ، حيث بلغت نسبته حوالي ٩٢٪ منها . ومن المتوقع زيادة حجم التجارة المتبادلة بين البلاد المتقدمة صناعيا وبين البلاد العربية خلال الفترة القادمة نظرا لتنفيذ هذه البرامج الاقتصادية والصناعية مما يستلزم معه زيادة طلبها على السلع الاستثمارية الى جانب توقع مساهمتها بقدر متزايد في صادرات السلع المصنعة ونصف المصنعة بالإضافة الى انه من المتوقع زيادة عدد سكان العالم عامة والبلاد العربية خاصة الى ما يزيد على مثلي العدد الحالي مما سوف ينعكس تلقائيا على زيادة كبيرة في حركة تبادل السلع بين بلاد العالم .

٢ — ان الموانئ العربية بالرغم من محاولات التطوير والاصلاح التي حدثت فيها في السنوات الاخيرة . تعتبر الى حد ما متخلفة بالنسبة الى الموانئ العالمية المماثلة . هذا في الوقت الذي يقع فيه عدد كبير في امكان ذات اهمية استراتيجية اقتصادية وعسكرية على البحرين الاحمر والمتوسط وعلى الخليج العربي .

ومن الضروري الاشارة هنا الى اهمية التركيز على بناء السفن ونقلات البترول على الخطوط بين الموانئ العربية وموانئ أوروبا إذ

ان ذلك سيوفر للبلاد العربية جزءا من تكاليف شحن البترول بواسطة السفن التي تدفع للشركات الاجنبية كما انه يدر عائدا كان يذهب الى المستثمرين الاجانب الذين ينقلون البترول العربي الى البلاد الاوروبية ويظهر ذلك جليا في ضوء خط انابيب البترول الذي يبنى في مصر والذي تشارك فيه كل من الامارات العربية المتحدة والسعودية والكويت وقطر هذا بالإضافة الى وجود أكاديمية للنقل البحري للبلاد العربية مقرها الاسكندرية حيث ستوفر هذه الأكاديمية الخبرة والبحث المتطلبين في هذا المجال اذا ما اتخذت خطوات ايجابية في هذا الشأن . كما ان هناك مشاريع لانشاء عدد من الأكاديميات البحرية في العراق والسعودية وقطر والجزائر تشرف عليها منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول .

٣ - وفيما يتعلق بشركات الطيران فيبلغ عددها ١٦ شركة حيث تملك اكبرها ٢٢ طائرة وهي شركة طيران الشرق الاوسط ولو تم توحيد او دمج كل هذه الشركات او بعضها في مجموعات اقليمية لادى ذلك الى افضل النتائج من ناحية القدرة على المنافسة في سوق الطيران العالمي وبالتالي خدمة مصالح البلاد العربية تجاريا .

٤ - أما بالنسبة للنقل البري فان الوطن العربي يشكو من ضعف قطاع السكك الحديدية سواء داخل البلد الواحد او على النطاق الاقليمي او القومي ككل ، مما ادى الى صعوبة الاتصال السكاني او التجاري بين هذه البلاد على نطاق واسع .

٥ - وافق المؤتمر الثاني لوزراء المواصلات العرب الذي عقد في مقر الجامعة العربية خلال الفترة من ١٦ - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٧٤ على مبدأ انشاء شبكة فضائية عربية باستخدام قمر صناعي عربي وذلك لخدمة المواصلات والاعلام والثقافة والتعليم في العالم العربي .

المبحث الثالث

الوحدة الاقتصادية العربية

ان من أهم الاهداف التي تسمى الى تحقيقها البلاد العربية هو تحقيق الوحدة الاقتصادية كخطوة أولى نحو الوحدة السياسية الشاملة .

ولم تجد فكرة الوحدة الاقتصادية العربية تجاوبا كبيرا في البداية الا ان معظم البلاد العربية اقتصمت مؤخرا بأهمية هذه الوحدة . فعلى نهية سنة ١٩٧٥ بلغ عدد البلاد العربية التي وقعت على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية أحد عشر بلدا . في حين ما زالت تسع من البلاد العربية مترددة في التوقيع على هذه الاتفاقية .

ونبحث فيما يلي اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ثم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

أولا : اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية : —

بلغ عدد البلاد العربية الاعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية حتى سبتمبر ١٩٧٥ أحد عشر بلدا من بين بلاد جامعة الدول العربية البالغ عددهم العشرين (١) والبلاد الاعضاء هي دولة الكويت — جمهورية مصر العربية — الجمهورية العراقية — الجمهورية العربية السورية — المملكة الاردنية الهاشمية — الجمهورية العربية اليمنية —

(١) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية — اعداد الدكتور أحمد جلعج — ص ٨ .
ومجلة الاقتصاد العراقية — مقال للدكتور عبد المال السكاكن .

جمهورية السودان الديمقراطية — جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية — دولة الامارات العربية المتحدة — جمهورية الصومال الديمقراطية — الجمهورية العربية الليبية ، وطبقا للاتفاقية فان عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مفتوحة لكل البلاد العربية التي تقبل الالتزامات الواردة في الاتفاقية . كما اتخذ المجلس قرارا يقضي بإنشاء نظام للتنسب يساعد البلاد العربية على المشاركة في أعمال المجلس حتى تنهيا لها ظروف الانضمام الكامل للاتفاقية .

ولاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية أهداف يمكن إيجاز أهمها فيما يلي : —

- ١ — حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
- ٢ — حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية .
- ٣ — حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
- ٤ — حرية النقل والتراخيص واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية .
- ٥ — السماح بالتكامل والارث في البلاد المشتركة .

ومن أجل الوصول الى الأهداف المذكورة أعلاه لا بد من وسائل يمكن بواسطتها السعي الى هذه الأهداف اذ نصت الاتفاقية على أن البلاد الموقعة يمكن أن تصل الى أهدافها بالوسائل التالية : —

- ١ — جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وتوحيد التعريفات والتشريع والتنظيم الجمركية فيها .
- ٢ — توحيد أنظمة النقل والتراخيص .
- ٣ — عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقيات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة .

٤ — تنسيق السياسة المتبعة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية

وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل أن يعمل من رعاية البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن الأخرى شروطا متكفلة .

٥ - تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي .

٦ - تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الجبركية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والمعارف وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص .

٧ - تلافي ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعاية البلدان المتعاقدة .

٨ - تنسيق السياسات النقدية والمالية والائتملة المتعلقة بها في البلدان الأطراف في التعاقد تمهيدا لتوحيد النقد بها .

٩ - توحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية .

١٠ - اتخاذ أية إجراءات أخرى تلزم لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية العربية .

هذا وتمتع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بدرجة كبيرة من المرونة تتفصح من بعض الاعتبارات التي من أهمها : -

١ - تحديد خطة عملية لمراحل التنفيذ وأن تحدد الإجراءات التشريعية والإدارية والفنية لكل مرحلة مع مراعاة الملحق الخاص بالخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية .

٢ - مراعاة بعض الحالات الخاصة في بعض البلدان المتعاقدة بشرط ألا يخل ذلك بأهداف الوحدة الاقتصادية العربية .

٣ - مراعاة جمل توحيد السياسات المختلفة بين البلدان المتعاقدة السبيل الرئيسي لتحقيق الوحدة الاقتصادية مع التجاوز من مبدأ التوحيد في حالات بلدان خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

٤ - أجازت الاتفاقية لبلدين أو أكثر من الأطراف المتعاقدة ، عقد اتفاقيات اقتصادية تستهدف وحدة أوسع مسدى من هذه الاتفاقية .

٥ - قرر الملحق الخاص بالخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية قيام مرحلة تمهيدية لهذه الوحدة لا تتجاوز خمس سنوات كما أجاز للمجلس أن يوصي حكومات الأطراف المتعاقدة عند الانقضاء بمد

هذه المرحلة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات كما قرر هذا الملحق أيضا أنه يجوز لطرفين أو أكثر الاتفاق على إنهاء المرحلة التمهيدية أو أي من المراحل الأخرى والانتقال مباشرة إلى الوحدة الاقتصادية الكلية .

٦ - قرر الملحق الخاص بشأن الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية مع بلد غير طرف في هذه الاتفاقية أن احكام هذه الاتفاقية لا تنسحب أي طرف متعاقد في أن يعقد بصورة منفردة اتفاقيات اقتصادية ثنائية أو دفاعية مع بلد غير طرف في هذه الاتفاقية بشرط عدم المساس بأهدافها .

ثانيا : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية : -

من الممكن القول بأن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد قطع شوطا لا بأس به وحقق مددا من الإنجازات إذا قيسَت هذه الإنجازات بعدد القرارات الصادرة لتحقيق الوحدة . فقد صدرت القرارات التالية : -

١ - في مجال التبادل التجاري : - تم إقرار ما يلي :-

- ١ - قرار السوق العربية المشتركة .
- ٢ - قرار التحرير الكامل للتبادل التجاري بين البلدان الاعضاء من القيود الإدارية والتقييدية والكمية .
- ٣ - اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الفرانزيت) .
- ٤ - نموذج القانون الجمركي الموحد .
- ٥ - تنظيم المراكز التجارية والاشتراك في المعارض الدولية .

ب - في مجال تنسيق الخطط الاقتصادية : -

اتخذ المجلس عدة قرارات بتوحيطات بفرض تنسيق الخطط الإنمائية

والسياسات الاقتصادية التي تطبقها الحكومات العربية سواء منها
السياسات المالية أو النقدية أو الضريبية أو التجارية .

**ج - في مجال الاستثمارات : تنقسم الأجزاء في هذا المجال إلى اتفاقيات
ومؤسسات : -**

١ - اتفاقيات الاستثمار : تم اقرار :

أ - اتفاقية استثمار رؤوس الأموال وانتقالها بين البلدان
العربية .

ب - اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

ج - اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين البلدان المضيضة
للاستثمارات العربية وبين مواطني البلدان العربية الأخرى .

٢ - مؤسسات الاستثمار : تمت الموافقة على إنشاء : -

أ - الشركة العربية للتأمين .

ب - الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية .

ج - الاتحاد العربي لمنتجي الأسمدة الكيماوية .

د - شركة الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية .

هـ - الاتحاد العربي للصناعات الهندسية الكهربائية .

**د - في مجال الضرائب : صدر قراران نصا على عقد الاتفاقيات
التأقية :-**

١ - اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب
بين بلدان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

٢ - اتفاقية التعاون لتحصيل الضرائب بين بلدان المجلس .

هـ - في مجال الشؤون الاجتماعية والعمل : تمت الموافقة على : -

- ١ - الاتفاقية العربية للمستويات الاساسية للتأمينات الاجتماعية.
- ٢ - الاتفاقية العربية للمعاملة بالمثل في نظام التأمينات الاجتماعية.
- ٣ - اتفاقية تنقل الايدي العاملة في البلدان الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

٤ - التشريع الموحد للتأمينات الاجتماعية في البلدان الاعضاء .

و - في مجال المدفوعات والنقد : وضع مشروعاً الاتفاقيات التالية :-

- ١ - اتفاقية اتحاد المدفوعات العربي .
 - ٢ - صندوق النقد العربي .
- الا أن حجم الانجازات الفعلية من هذه القرارات ما زال صغيراً . فلم تتحقق حتى الان الحريات الاقتصادية الكاملة التي يحتاجها أي نظام اقتصادي متكامل مثل حرية انتقال الأشخاص وحرية الاقلية والعمل على نطاق البلدان التي وقعت على هذه الاتفاقية وما زالت هناك عوائق تحول دون انتقال رؤوس الاموال وحرية انتقال السلع مما تستلزم كثيراً من الجهد والايمان بالتكامل الاقتصادي العربي ولكن يمكن القول أن المنطقة العربية تشهد الان تفاعلات ايجابية تجعل من امكانية تحول الامل العربي في التكامل الاقتصادي الى حقيقة واقعة أكثر من أي وقت مضى ، ولا سيما بعد أن لكتنحرب أكتوبر الظافرة والموقف البنرولي الموحد اثناءها وبمدها وما ترتب عليه من آثار سياسية واقتصادية ايجابية . كل هذه الامور اكسدت على أنه يمكن أن تتحقق للعرب مصلحة اقتصادية مشتركة اذا ما اتخذوا موقفاً موحداً ، مما يبشر بإمكانية تحول اهداف ونصوص الاتفاقية العربية للوحدة الاقتصادية الى واقع ملموس يحقق آمال الأمة في الاندماج الاقتصادي .

المبحث الرابع

السوق العربية المشتركة

تنفيذا لاحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ورغبة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي للبلدان الاعضاء من اجل ارساء دعائم الوحدة الاقتصادية على اسس سليمة من التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة .

ورغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الاطراف المتعاقدة وتوحيد الجهود لتحقيق افضل الشروط لتنمية ثرواتها ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ١٣ أغسطس سنة ١٩٦٤ انشاء السوق العربية المشتركة مستهدفا تحقيق الخطوة العملية الاولى على الطريق الذي ينتهي باقامة الوحدة الاقتصادية الكاملة ، وهي اقامة منطقة تجارة حرة بين البلدان الاعضاء تطلق بواسطتها حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروة الطبيعية والمنتجات الصناعية فيما بينها دون عوائق ضريبية او تنفيذية على أن تخفض الرسوم الجمركية بين البلدان العربية تدريجيا خلال مدة معينة وبشروط معينة .

وطبقا للبرنامج المرسوم (١) ، فقد تم تحرير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروة الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين البلدان الصناعية وبين البلدان المتعاقدة من كلفة الرسوم الجمركية والخرائب والرسوم الاخرى والقيود الادارية اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٧١ وذلك بين اربع بلدان فقط من أعضاء المجلس هي الاردن وسوريا

(١) راجع : تقرير الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الى السجورة الثانية

الاسفحة والعشرين . د. عبد المال الصكيان .

والمراق ومصر . وهذا يعني قيام منطقة للتجارة الحرة بين البلدان
الاربع تعتبر الخطوة الاولى نحو تحقيق السوق العربية المشتركة .

ولقد اتسعت عضوية السوق مع تزايد أعضاء المجلس ويؤمل ان يتم
تطبيق احكام قرار السوق من قبل جميع البلدان الاعضاء بعد زوال
الظروف التي بررت اعفاء بعضها من تطبيق كل او بعض احكام وقرارات
السوق .

اما باقي اهداف السوق فلم تحقق بالكامل . فمثلا اصدر مجلس
الوحدة الاقتصادية قرارا في مايو سنة ١٩٧٠ بارجاء بدء تنفيذ توحيد
التعريفات الجمركية بين البلدان الاعضاء .

كما طلب من البلدان الاعضاء التي لم تصدق على قرار السوق ،
تزويد الامانة العامة خلال مدة اقصاها ثلاثة اشهر بالمصوبات التي
تحول بينها وبين تطبيق كل او بعض احكام القرار . كما اتخذ المجلس
قرارا بدعوة اللجنة الفرعية لتخطيط وتنسيق التجارة للاجتماع في
اكتوبر سنة ١٩٧٥ لدراسة القيود الواردة على التبادل التجاري واقتراح
السلب العملية لازالتها وتحديد برامج تنفيذها ، واتباع منهج التحرير
السلمي كأحد المداخل الهامة في ازالة القيود والمصوبات .

وتجدر الإشارة هنا الى ان قرار السوق يقضي بأن يكون اعضاؤها
هم الاطراف الموقعة والمصدقة على اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، وهكذا
فان السودان واليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية ودولة
الامارات العربية المتحدة انضمت الى السوق ولكنها لم تصدد مراحل
انضمامها حتى فبراير سنة ١٩٧٥ كما ان الكويت التي تطبق الكثير من
احكام السوق دون ان تنضم اليه ، يتوقع انضمامها قريبا .

واذ تعتبر وثيقة السوق العربية المشتركة من اخطر وأهم القرارات

التي نجت من العمل العربي الموحد في مجال التنسيق والتكامل الاقتصادي
الا انه يؤخذ عليها ان اهداف السوق العربية — تكفي بحكم طبيعتها —
بترتيب التجارة الاقليمية العربية من القيود المختلفة دون ان تتدخل في
عمليات تنسيق الانتاج ذاتها .

كما ان تقييد انضمام البلدان العربية الى السوق باشتراط انضمامها
اولا الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لا يخدم اهداف السوق كثيرا
حيث ان توسيع نطاق السوق باضماع جميع البلدان العربية اليها — حتى
لو لم تنضم مؤقثا الى اتفاقية الوحدة — يدعم من امكانية الاسراع بالامادة
من وفورات حجم السوق الكبير . وعلى الرغم من ذلك كله تبقى السوق
العربية المشتركة خطوة ايجابية على طريق الوحدة الاقتصادية العربية
المنشودة . وتبقى ظاهرة ايجابية في مجال العمل العربي المشترك وتستحق
كل دعم وتأييد .

من كل ما تقدم نخلص الى القول بأن الخطوات الاولى قد اتخذت نحو
اقامة الوحدة الاقتصادية العربية وتحقق التكامل الاقتصادي العربي .

فلقد وقعت الوحدة الاقتصادية العربية وانشئت السوق العربية
المشركة وبدأت المشروعات العربية المشتركة تظهر الى حيز الوجود . كما
بدأت فكرة التعاون الاقتصادي الاقليمي تأخذ طريقها الى الوجود كمدخل
عملي لوحدة اقتصادية عربية فعلية في المستقبل القريب . والامل المعقود
ان تكون السوق الخليجية المشتركة صورة ناجحة من صور هذا التعاون
الاقليمي . ولكننا نعود لنؤكد في خاتمة حديثنا هذا على اهم ما يفتقر اليه
التعاون الاقتصادي العربي من عوامل النجاح . ذلك ان التعاون الاقتصادي
العربي سيبقى ، في غياب « خطة عربية شاملة للتنمية » مجرد مظاهر
اقرب ما تكون الى كونها اعلامية قد تلهو بنا بالحماس ولكنها لا يمكن ان تلاءم
الوطن العربي من الخليج الى المحيط ، بالمزارع والمصانع والمدارس

والمستشفيات وأنه لما يزيد الأمر خطورة أن نجد أن الغالبية العظمى من البلاد العربية البترولية وغير البترولية قد بدأت بفضل ما توفر لها من إمكانيات اقتصادية ضخمة بعد حرب رمضان - في تنفيذ خطط طموحة جدا للتنمية . وما لم يسارع العرب الى تنويع هذه الخطط المحلية بخطة عربية شاملة تتولى توزيع الموارد والاستخدامات بين البلاد العربية على النحو الذي يتلاءم مع أفضل مجالات الاستثمار في كل بلد فقد يجد العرب أنفسهم بعد عدة سنوات وقد اهدروا جزءا كبيرا من طاقاتهم المالية في اقامة اجهزة انتاجية متشعبة ومتنافسة لم تخلصهم من التبعية الاقتصادية للبلاد الأجنبية ولم تحقق لهم ما يطمون منذ زمن طويل من تكامل اقتصادي عربي . كما نود أن ننبه مرة أخرى الى أن عملية التخطيط الشامل للتنمية ليس بالأمر الهين أو اليسير وخاصة في البلاد الأخذة في النمو كبلادنا العربية التي لا يتوفر لديها الا بقدر محدود ما تحتاج اليه هذه العملية من بيانات دقيقة وشاملة وخبرات تكنولوجية وتخصصات اقتصادية وفنية نادرة .

ومن هنا فإن جهدا عربيا ملموسا يجب أن يبدأ على الفور في سبيل تاهيل اعداد كبيرة من المتخصصين العرب تاهيلا علميا جادا في قضايا التخطيط والتكامل والتنمية . مع ضرورة انشاء مؤسسة عربية متخصصة للدراسات والاستشارات الفنية ، تتولى مهمة اعداد وتقويم دراسات عن الجسوى الاقتصادية والفنية لمشروعات التنمية في البلاد العربية وذلك لضمان تعبير هذه الدراسات عن مصلحة البلاد العربية تعبيراً صادقا . كما أنه لا بد من التأكيد على مقدار حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الخبراء الاقتصاديين العرب وذلك من أجل تعريف المواطن العربي بقضايا التكامل والتنسيق العربي واهمية الوحدة الاقتصادية العربية . ان جهدا واعيا ومخلصا ومسؤولا ينتظر أن تركز له جهود المخلصين من الخبراء العرب في مجال الوحدة الاقتصادية العربية .

ان عملا كهذا لهو بحق مسؤولية تاريخية والتزام اخلاقي ، علينا

جميعا ان نجند انفسنا له كل في موقع عمله على امتداد الوطن العربي الكبير
حتى يتسنى لنا ان نخرج الامة العربية من براثن التخلف الى مدارج التقدم
والنمو قبل ان يفوت الاوان ، وعلى وجه الخصوص قبل ان ينتهي عصر
البتروول .



الفصل الرابع

صندوق أبو ظبي للإنماء الإقتصادي العربي

مقدمة :-

في الوقت الذي تسعى فيه الاقطار العربية المصدرة للبترول ذات الفائض الى تنمية اقتصادياتها ودفع حركة التنمية في بلادها الى الامام فانها تقوم في نفس الوقت بدائع التكفل ووحدة الهدف والمصلحة العام بتقديم المساعدات الى شقيقاتها الاقطار العربية الاخرى . وتأخذ هذه المساعدات صورا عديدة فمنها المعونات والقروض الحكومية والاستثمارات المباشرة ، ومنها عن طريق صناديق التنمية التي تنشئها لهذا الغرض .

وتقوم فكرة صناديق التنمية العربية على اساس ان البلاد العربية المصدرة للبترول تتلقى بين الحين والآخر طلبات اقتراض من البلاد العربية الاخرى لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية فيها ، وانه من الضروري دراسة هذه المشروعات وتحليل جدواها الاقتصادية ومتابعة تنفيذها .

ولقد كان اول مثال لهذه المؤسسات هو الصندوق الكويتي للإنماء الاقتصادي العربي الذي انشأته دولة الكويت سنة ١٩٦٣ ، والذي وصل خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية على انشاءه الى مكتبة مرموقة بين مؤسسات تمويل التنمية في العالم ، ووصل رأس ماله المصرح به في مارس ١٩٧٣ الى ٢٠٠ مليون دينار كويتي ورأس ماله المدفوع ١٠٠ مليون دينار كويتي ، وبلغت احتياطياته ٣١٥ مليون دينار كويتي ، كما بلغ عدد المشروعات التي ساهم في تمويلها ٣٩ مشروعا تتوزع بين مختلف قطاعات الانتاج في ١٢ دولة عربية ، ولعل من اهم العوامل التي رغبت مكتبة الصندوق الكويتي كذلك هو انه نجح في ان يكون أحد بيوت الخبرة القادرة على تقديم المعونة الفنية للبلاد العربية . هذا وقد زيد رأسمال الصندوق الكويتي في سنة ١٩٧٥ الى ألف مليون دينار كويتي .

وبالرغم من حداثة أبو ظبي كبلد مصدر للبترول ، وتحليلها المعبء المالي لاتحاد الإمارات بالإضافة الى عبء انجاح انضواء الإمارات في دولة واحدة ذات قواعد اقتصادية راسخة وما يتبع ذلك من جهود جبارة للتنمية في شتى المجالات فإن هذا الوضع لم يقلل من اهتمامها بالبعد الثاني ، وهو كونها تنتمي الى الامة العربية الواحدة . فكل من بين ما قدمته أبو ظبي لشقيقتها العربيات انشاء صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ . وقد كان واضحا فيما وفرته لهذه المؤسسة من استقلال في اعمالها ومدىها بالمال اللازم لعملها الرغبة الصادقة في الوصول بها في اقصر وقت ممكن الى كيان فعال له دوره المؤثر في مساندة التنمية الاقتصادية في البلاد العربية الاخرى .

وفي سنة ١٩٧٤ عدل قانون انشاء الصندوق لسنة ١٩٧١ وذلك لكي يتسع نشاطه ليعطي بالإضافة الى البلاد العربية ، البلاد الاسلامية والبلاد الافريقية والاسيوية الاخرى . حيث صدر القانون رقم (٧) لسنة ١٩٧٤ في شأن تعديل بعض احكام القانون رقم (٣) ونص في مادته الاولى على ان اغراض الصندوق تتحدد فيما يلي : —

- ١ — تقديم المساعدات الاقتصادية للدول العربية تدعيمها لنموها الاقتصادي وذلك في شكل قروض ومساهمة في مشروعات .
- ٢ — تقديم المساعدات الاقتصادية للاقطار الافريقية والاسيوية والاسلامية الاخرى تدعيمها لنموها الاقتصادي في شكل قروض او مساهمة في مشروعات .
- ٣ — تأسيس او المشاركة في تأسيس المؤسسات المالية التي تكمّل اغراض الصندوق وتعمل على خلق وتدعيم سوق مالية في أبو ظبي .
- ٤ — اصدار الضمانات وغير ذلك من التعمدات التي تحددها اللائحة التنفيذية والتي تكمّل اغراض الصندوق .
- ٥ — استخدام ما يتوافر له من سيولة مؤقتة في وسائل الاستثمار المجزية المختلفة .

٦ - توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية .

٧ - القيام بأي نشاط أو خجملات أخرى تكون لازمة لتحقيق اغراض الصندوق .

وتنص المادة (٣) من قانون انشاء الصندوق على ان يحدد رأسالـه بـمبلغ ٥٠ مليون دينار بحريني (١) تسعدها حكومة أبو ظبي ، ويحق لمجلس الادارة ان يطلب من الحكومة سداد عشرة ملايين دينار في السنة الاولى وثمانية ملايين دينار في كل سنة من السنوات التالية وذلك طبقا للحاجة وحتى يتم تسديد رأس المال كاملا . وفي عام ١٩٧٤ صدر القانون رقم (٧) لسنة ١٩٧٤ في شأن تعديل بعض أحكام القانون التأسيسي للصندوق؛أبوظبي للالتناء الاقتصادي العريسي ونص في ملدته الثانية على رفع رأس المال للصندوق الى ٢٠٠٠ مليون درهم تكتتب فيه حكومة أبو ظبي بالكاملوينقسم الى ألف مليون درهم مدفوعة وألف مليون درهم تحت الطلب يسدد منها ٢٠٠ مليون درهم حتى نهاية سنة ١٩٧٤ ثم يسدد الباقى على أربعة أقساط سنوية متساوية .

كذلك فقد نصت المادة (٧) من القانون التأسيسي للصندوق على إضافة صافي الأرباح التي يسفر عنها نشاط الصندوق سنوياً الى الاحتياطيات وذلك الى أن تبلغ هذه الاحتياطيات ٢٠٪ من رأس المال . ويضاف صافي الأرباح بعد ذلك الى رأس مال الصندوق .

(١) لدى تأسيس صندوق. أبو ظبي للالتناء الاقتصادي العريسي كانت عملة أبو ظبي في ذلك الوقت (سنة ١٩٧١) هي الدينار البعري . والذي كان يعادل ٢ر١٠ دولار امريكي في ذلك الوقت . وفي نهاية سنة ١٩٧٢ أصدرت الدولة علقها التي سميت بدهرهم الإمارات العربية المتحدة والذي يبلغ مضمواؤه الذهبي Gold Content ١ر٨٦٦٢١ جرام من الذهب ألقى اي ما يعادل ٢ر٥٣٠٠ دولار امريكي .

كما أجازت المادة (٢٤) من اللائحة الداخلية للصندوق أن يقتصر أموالاً بالإضافة إلى رأس المال ، وأن يصدر سندات ، وأن يعطي ضمانات في حدود ضعف قيمة رأس المال والاحتياطيات بالشروط والأوضاع التي يحددها مجلس الإدارة وبضمان حكومة أبوظبي .



صندوق أبوظبي للإتماء والاقتصادى العربى

المبحث الأول : طبعة عمليات الصندوق

المبحث الثانى : نشاط الصندوق

المبحث الأول

طبيعة عمليات الصندوق

تنص المادة الثانية من القانون التأسيسي للصندوق على ان غرضه هو تقديم المساعدات الاقتصادية للبلاد العربية تدعيا لنموها الاقتصادي وذلك في صورة قروض أو مساهمات في مشروعات أو ضمانات أو غير ذلك من الصور التي تحددها اللائحة التنفيذية للصندوق .

وقد حددت هذه المادة جغرافيا النطاق الذي تغطيه عمليات الصندوق بالبلاد العربية التي تحتاج الى تدعيم لنموها الاقتصادي وبذلك يخرج من نطاق عمليات الصندوق البلاد العربية ذات الفئاض ، والمشروعات التي لا تؤدي الى تدعيم النمو الاقتصادي . ويكون اختيار المشروعات في ضوء امكانيات الصندوق المالية ورغبته في توزيع القروض والمساعدات الممنوحة على اوسع رقعة ممكنة في الوطن العربي ، مع الأخذ بعين الاعتبار الاثر الذي يطبعه المشروع على التنمية في القطر المميز وموقعه في تدرج الاولويات التي يضمها القطر المعني .

كما تحدد المادة الثانية الصور التي تتم بها مساعدات الصندوق بالقروض أو المساهمات في المشروعات بصفة اساسية ثم غير ذلك من انواع المساعدات كالضمانات ، وغنى عن القول ان قروض التنمية انما هي مبالغ تحدد وفقا لدراسات معينة تدفع وفق ضمانات وترتيبات سحبخاصة وتسترد على أقساط وفترات معينة وبفائدة وشروط أخرى محددة . اما المساهمات فهي مشاركة في انشاء مشروعات جديدة أو توسيع مشروعات قائمة عن طريق الاكتتاب في رأس المال وفق شروط معينة تتناول التمثيل في مجلس الادارة والتصويت واولوية الحصول على الارباح والتنازل من ملكية اسهم رأس المال المكتتب فيها .

وعلى الرغم من أن القروض هي الشكل المألوف في تعامل بنوك التنمية مع الغير إلا أنه قد تبرز عوامل وظروف تجعل المساهمات في أنسب صور المساعدة . ولعل أصدق مثال على ذلك هو المشروعات المشتركة بين البلاد العربية ، كذلك المشروعات التي تؤخذ فيها مساهمة الصندوق كنوع من تشجيع رؤوس الأموال المحلية أو الأجنبية على الاكتتاب في رأس مال المشروع .

وقد اختصت المواد من (١٠) إلى (٢٠) من اللائحة الداخلية للصندوق بالاحكام التي تتناول الاعتبارات الاقتصادية في اختيار المشروعات ، والحدود القصوى للتمويل ، والشروط المصاحبة لعقد القرض ومتابعة تنفيذه .



لمبحث الثانی

نشاط الصندوق

اولا : نشاط الصندوق : —

سبق الاشارة الى ان قانون انشاء الصندوق صدر في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، وقد بدأت الاجراءات التنفيذية لتأسيس الصندوق في مارس سنة ١٩٧٢ . وخلال عامين فقط من عمر الصندوق (مارس سنة ١٩٧٣ /ابريل سنة ١٩٧٤) ارسل الصندوق بعثات من خبرائه الى كل من الجمهورية العربية اليمنية — الجمهورية التونسية — جمهورية الصومال الديمقراطية — المملكة الاردنية الهاشمية — الجمهورية العربية السورية — جمهورية مصر العربية — موريتانيا — دولة البحرين — سلطنة عمان — جمهورية السودان الديمقراطية كما اوفد الصندوق بعثات اخرى الى بعض الاقطار الصديقة الافريقية والاسيوية تشبها مع توجيهات رئيس الدولة ، وقد شملت هذه الزيارات كلا من جمهورية بنجلاديش الشعبية ، جمهورية اوغندا ، جمهورية غينيا ، جمهورية زائيري ، وفي جميع هذه الزيارات كان يتم البحث مع المسؤولين في البلاد المعنية في مجالات التنمية وخطط بلدانهم في سبيل تلك الاولويات الخطة ، وما يولونه من عناية بخطة التنمية لديهم والمشروعات المختلفة كوحدات مستقلة .

ويوضح الجدول التالي نشاط الصندوق بايجاز حتى نهاية ابريل (نيسان) سنة ١٩٧٥ من حيث عدد المشروعات التي ساهم فيها أو قدم لها قروضا والاقطار المختلفة التي استفادت من تسهيلات الصندوق ومبالغ القروض والمساهمة لكل قطر .

الدولة	عدد المشروعات	مبالغ مساهمة الصندوق درهم الامارات
دولة البحرين	٣	١٤٠٣٤٠.٠٠٠
الجمهورية العربية اليمنية	٣	٤٤٣٠٠.٠٠٠
المملكة الاردنية الهاشمية	٦	٧٤٢٠٠.٠٠٠
المملكة المغربية	١	٤٠.٠٠٠.٠٠٠
الجمهورية التونسية	٤	٥٧٢٠٠.٠٠٠
الجمهورية العربية السورية	٣	١٤٢٠٠.٠٠٠
جمهورية مصر العربية	٣	١٨٨٠.٠٠٠.٠٠٠
جمهورية السودان الديمقراطية	١	٨٠.٠٠٠.٠٠٠
جمهورية موريتانيا الاسلامية	٢	٥٦٠.٠٠٠.٠٠٠
جمهورية الصومال	١	٢٨٠.٠٠٠.٠٠٠
جمهورية بنجلاديش الشعبية	١	٤٠.٠٠٠.٠٠٠
المجموع	٢٨	٨٩٠.٠٤٠.٠٠٠

ويلاحظ من الجدول السابق التغطية الجغرافية الواسعة لنشاط الصندوق الذي شمل احد عشر بلدا عربيا وصديقا ، ليطفي ٢٨ مشروعا مختلفا تشمل مشروعات الاسس (Infrastructural Projects) ومشروعات صناعية واخرى سياحية وزراعية وبلغ مجموع تمالقات الصندوق لهذه المشروعات ما يزيد على ٨٩٠ مليون درهم . وهذا عدا المشروعات الاخرى التي ما زالت تحت الدراسة او التي تمت دراستها ولم يتخذ فيها قرار بعد .

ولما كان لكل من هذه المشروعات من أهمية سواء على النطاق المحلي بالنسبة للدول المعنية أو على المستوى العربي . فإن نظرة سريعة لكل منها كافية لتوضيح المعالم العامة للمشروع وأثره وتأثيره بالموائل المختلفة.

ثانياً : — مشروعات الصندوق : —

لعل من المفيد أن نعرض بشيء من التفصيل مشاريع الصندوق في البلاد العربية المختلفة وذلك لأهمية هذا الموضوع بالنسبة للتنمية الاقتصادية العربية والتنسيق والتكامل العربيين وعلاقته بخطة التنمية لكل بلد عربي على حده .

دولة البحرين : —

١ — مشروع محطة سكرة للكهرباء والماء : —

اتفق صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي مع الصندوق الكويتي على تمويل مشروع إنشاء محطة توليد الكهرباء وتحلية الماء في دولة البحرين على أن تكون شروط القرض الذي يمنحه كلاهما متماثلة من حيث معدل الفائدة وفترة الاسترداد . ويتكون المشروع من وحدتين لإنتاج الكهرباء طاقة كل منهما ٣٠ ميجاوات ووحدة لتقطير المياه بطاقة انتاجية ٣٥ مليون جالون من المياه يومياً لكل منهما . وكذلك إنشاء طريق يصل الجزء الشمالي من جزيرة سكرة بالجزء الجنوبي من مدينة المنامة .

ويبلغ مجموع القروض المقدمة من الصندوق للمشروع بمراحلتيه ١٤٠ مليون درهم قدمت بسمر فائدة ٣٥٪ يضاف إليها نصف في المئة مقابل المصاريف الإدارية على أن يسدد على خمسة عشر عاماً بأقساط نصف سنوية .

٢ - مسح صناعي لمجالات الصناعات الصغيرة والمتوسطة :

تنفيذا لاتفاقية المعونة بين دولة البحرين والصندوق بشأن اجراء مسح صناعي في البحرين لتحديد فرص التنمية الصناعية في مجالات الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقد قدم الصندوق معونة فنية قدرها ٣٤٠.٠٠٠ ر.د، وقام بالاتفاق مع بيت الخبرة « موتور كولومبس » لاجراء الدراسات والمسح اللازم .

ومن اجل اجراء التقييم العملي الكامل لمجالات تنمية الصناعات المتوسطة والصغيرة غطت الدراسات دول منطقة الخليج العربي وهي المملكة العربية السعودية ، الكويت ، البحرين ، قطر ، الامارات العربية المتحدة ، وسلطنة عمان ، وكانت النقاط الرئيسية محور الدراسات هي عدد السكان ، والناتج المحلي ، ومتوسط دخل الفرد ، واحتياجات المنطقة من الايدي العاملة المدربة ، كذلك دراسة القطاعات الاقتصادية الرئيسية والمنشآت الصناعية والتجارة الخارجية لكل دولة من دول المنطقة ولدول الخليج العربي كمجموعة ، وقد خرجت هذه الدراسات بخطوط ارشادية لسياسة التنمية الصناعية البعيدة المدى لدولة البحرين .

ويلاحظ هنا ان المشروعات اللذين قام صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي بتحويلها مسن مشروعات البنية الاساسية (Infra structural Projects) وهذه السياسة في تمويل مثل تلك المشروعات انما تهدف اولا الى وضع الاسس اللازمة للانماء الاقتصادي وذلك نظرا الى ان المتطلبات الحالية لهذه المشروعات تكون عادة ضخمة بالمقاييس كما تهدف ثانيا الى تمويل المشروعات الهامة والحيوية التي تحجم بعض الدول النامية عنها لقلة المعائد المباشر منها على الرغم من اهميتها .

الجمهورية العربية اليمنية : —

١ — مشروع مياه صنعاء : —

قام برنامج الأمم المتحدة للتنمية (U N D P) بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية وبمساهمة من الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل الدراسة الفنية والاقتصادية لمشروع مياه صنعاء وقدرت إجمالي التكاليف الاستثمارية بمبلغ ٦٨٠.٥٥٠ دولار يتحمل منها برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الصحة العالمية مبلغ ٢٥٠.٥٠٠ دولار قيمة الرسوم الهندسية والإشراف على الحفر ، وتحمل حكومة الولايات المتحدة مبلغ ٣٠٠ ألف دولار ، كما يساهم البنك الدولي بالنقد الأجنبي المطلوب لتنفيذ المشروع ويبلغ حوالي ١٣٠.٥٥٠ دولار أما المبلغ المتبقي وقدره مليون دولار فيمثل نصيب حكومة اليمن في المشروع بالعملة المحلية يوزع على سنتين .

وعلى الرغم من أهمية المشروع وحيويته إلا أن حكومة اليمن عجزت عن المساهمة في المشروع نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها نتيجة لنقص الأمطار وحدوث جفاف نسبي منذ سنة ١٩٦٨ وحتى الآن ، الأمر الذي انعكس على الإنتاج والدخل ومستوى المعيشة كذلك ضاعف من أثر ذلك وجود عجز كبير في الحساب الجاري بميزانية الدولة لعدة سنوات متتالية الأمر الذي اضطر الحكومة للاقتراض من الخارج .

وقد تبين من دراسة المشروع انه فضلا عن ان معدل العائد الحالي المتوقع للمشروع خلال الفترة من ١٩٧٤ الى ٢٠٠٥ يبلغ حوالي ١٠ ٪ فان الفوائد الأخرى التي من الصعب وضع قيم نقدية لها لا شك ستكون ذات اثر اكبر خاصة الفائدة التي ستعود على الشعب نتيجة لتحسين مستوى

الصحة العامة وما سيعود ذلك على الأنشطة الاقتصادية المختلفة كذلك زوال العقبة الكبرى التي تواجه التنمية بتوافر المياه اللازمة للوحدات الانتاجية القائمة والمتوقع اقامتها في المستقبل .

لذلك فقد وافق صندوق أبو ظبي على المساهمة في المشروع فور تقدم حكومة اليمين بطلب للمساهمة في التمويل ، وتحمل الصندوق نيابة عن حكومة الجمهورية العربية اليمنية نصيبها من تكلفة المشروع بالمساهمة بهبلغ وقدره مليون دولار ، كما قرر الصندوق منح الحكومة فترة سماح قدرها اربعة سنوات تبدأ من تاريخ بدء تشغيل المشروع .

٢ - التنمية الريفيه للمرتفعات الجنوبية : -

يغطي المشروع مساحة تقدر بحوالي ٥٠ ألف هكتار من الاراضي الزراعية ويستفيد منه حوالي ٢٠.٠٠٠ أسرة تعيش على زراعة المنطقة، وتقدر الزيادة السنوية في الانتاج التي سوف تترتب على تنمية المنطقة بما يتراوح بين ٣٥٪ و ٥٢٪ . وتقدر تكاليف المشروع خلال فترة ست سنوات بحوالي ٢١٨ مليون دولار وفقا لحساب المنفع الكمية والاستثمارات ذات الاناجية المباشرة للمشروع فان معدل العائد الاقتصادي للمشروع يزيد عن ١٩٪ .

وقد ابدى البنك الدولي للانشاء والتعمير استمداه لتمويل ١٠ ملايين دولار ، واستطاعت حكومة اليمين مع المزارعين تمويل ١٨ مليون دولار ، بينما تقدمت الى الصندوق لتمويل المتبقي وقدره ١٠ ملايين دولار التي وافق الصندوق عليها .

٣ - تنمية وادي سهام ووادي صعدة : -

قدم الصندوق الى حكومة اليمين مساعدة فنية لتنمية وادي سهام

وإحدى صعدة وذلك لتمويل الدراسات اللازمة والتي تقدر بحوالي ٣٠٠ ألف درهم .

المملكة الأردنية الهاشمية : —

١ — طريق الأزرق — الحدود السعودية : —

تكمن أهمية هذا الطريق في أنه يعتبر حلقة الوصل بين الأردن وقلب المملكة العربية السعودية والخليج العربي . ويبلغ طول الطريق ٥٦١٤ كيلو مترا وتصل نفقات إنشائه إلى ٢,٧٥ مليون دولار أميركي قام صندوق أبوظبي بتمويل ١,٢٥ مليون دولار أي بنسبة الثلث ٣٣٪ من الكلفة الكلية للمشروع .

٢ — مشروع سد الملك طلال : —

احتل وادي الأردن في جميع الأوقات أهمية خاصة في برامج التنمية الاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية لما يتمتع به من ميزات ومميزات طبيعية . وقد بوشر في منتصف الخمسينات بتنفيذ المرحلة الأولى من مراحل استغلال الموارد المائية في وادي الأزرق في أغراض الري ، وفي أوائل الستينات تم إعداد الدراسات وبرامج التنفيذ والمخططات التمهيدية لاستغلال جميع الموارد المائية في الوادي لري جميع الأراضي الصالحة للزراعة في الوادي بقسميه الشرقي والغربي ، وبوشر في تنفيذ البرنامج كجزء من المشروع العربي الموحد لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده والذي اشتمل على أعمال في كل من لبنان وسوريا والأردن . واشتملت الأعمال في الأردن على إقامة سد خالد بن الوليد على نهر اليرموك وزيادة سعة قناة الغور الشرقية ، وكما هو معلوم فقد توقف العمل في المشروع العربي الموحد بسبب قيام إسرائيل باحتلال أجزاء من الوطن العربي سنة ١٩٦٧ وأصبح الاستمرار في إقامة سد خالد بن الوليد غير ممكن . ونتيجة لذلك وللغلب

على الضائقة الاقتصادية التي أصيبت بها الأردن نتيجة لحرب يونيو واحتلال الضفة الغربية والصموديات الكثيرة التي نجحت عنها ، قررت الحكومة الاردنية الاستثمار في تطوير وادي الاردن والمباشرة بأسرع ما يمكن نسي استغلال مياه نهر الزرقاء ثاني اكبر روافد الاردن ، وبناء على ذلك بوشتر العمل في انشاء سد الملك طلال على نهر الزرقاء .

وقد قدرت الكلفة لسد الملك طلال بمبلغ ١٠٥ ملايين دينار اردني .
ونبلغ مساهمة الصندوق في المشروع ٢١٥ مليون درهم بينما يساهم الصندوق الكويتي في تمويل السد بحوالي ١٥٥ مليون دينار اردني .
وجدير بالذكر انه نتيجة لبناء سد الملك طلال فانه من المنتظر زيادة مساحة الرقعة الزراعية بحوالي ١٨ ألف دونم يقدر انتاجها الزراعي بحوالي ٣ ملايين دينار اردني هذا بالإضافة الى انه سيكون من الممكن مستقبلا انشاء محطة كهربائية للاستفادة من المياه في توليد طاقة كهربائية بمعدل سنوي قدره ١٥٨ مليون كيلو وات ساعة في اليوم .

٣ - تنمية منطقة الغور الشمالي :

يهدف مشروع تنمية منطقة الغور الشمالي الى تنمية مساحة قدرها ٧٧٠ هكتار ببناء سدين صغيرين لتحويل المياه ، واقامة شبكة من الانابيب الرئيسية والفرعية ، وبناء ٣٠ كيلو مترا من الطرق الزراعية الى جوار اعمال مرعية خاصة بتوفير خدمات الصحة والتعليم والنقل والمواصلات ومياه الشرب والتنمية الاجتماعية لسكان المشروع الذين يقدر عددهم بحوالي ٢٥ ألف نسمة .

وتقدر تكلفة المشروع بمبلغ ١٧٤ مليون دولار منها ٩١ مليون دولار بالنقد الاجنبي والباقي بالعملة المحلية . وقد قامت مؤسسة التنمية الدولية بتقديم قرض بمبلغ ٧٥ مليون دولار لتغطية ٨٢٪ من التمويل اللازم بالنقد الاجنبي ، وساهم صندوق ابو ظبي في هذا المشروع بتقديم قرض مقداره ٦٠٠.٠٠٠.٠٠٠ درهم .

٤ — مشروع صناعة الاسمدة الفوسفاتية .

٥ — مشروع التحلّس .

٦ — مشروع مصنع الزجاج .

المملكة المغربية : —

بنية لوزارة الاوقاف .

تقدر تكاليفها بمشرة ملايين دولار .

الجمهورية التونسية : —

١ — شراء عربات سكك حديدية : —

وافق الصندوق على منح قرض ببلغ ١٣٥ مليون درهم لتمويل شراء ٣٠ عربة سكك حديدية لدم مرنق النقل بالسكك الحديدية التونسية .

٢ — مشروع مصنع البيكالميك : —

تقدم بنك التنمية التونسي بطلب للحصول على قرض طويل الاجل للمساهمة في تمويل مشروع مصنع البيكالميك . وقد تأسست شركة باسم الشركة التونسية لانتاج البيكالميك وهي شركة مساهمة براس مال ٥٠٠ الف دينار تونسي يمتلكها القطاع الخاص بالكامل . ويهدف المشروع الى انتاج وتصنيع فوسفات الكالسيوم الذي يخصص أساسا للتصدير .

٣ — مصنع انتاج العلب المعدنية : —

قدم الصندوق قرضا لبنك التنمية الاقتصادية التونسي ببلغ ٦ ملايين درهم للمساهمة في رفع نصيب البنك في هذا المصنع على أن يسدّد القرض على عشرين قسطا نصف سنوية يبدأ سدادها بعد تنفيذ المشروع بسنة واحدة

٤ - مشروع سوسة الشمالية : -

وهو من المشروعات المقارئة السياحية التي تهتم الحكومة التونسية بها دعما لنشاط قطاع السياحة الذي تتعامل مكناته في الاقتصاد التونسي كأحد مصادر الدخل بالعملة الأجنبية . وقد ساهم الصندوق في هذا المشروع الحيوي بمبلغ ١١ مليون درهم مساهمة في رأس مال المشروع كقرض يسدد على أقساط نصف سنوية خلال فترة عشرة سنوات .

الجمهورية العربية السورية : -

١ - مراكز التنسيق الكهربائية : -

يتكون المشروع من اقامة محطة توليد كهرباء تدار بالبخار بطاقة قدرها ١٢٥ ميجاوات تقام في باتياس ، وانشاء اربعة محطات اخرى في حماه ومسكنه والرقه وباتياس ، وتوسيع محطات قابون وحمص وحلب ، كذلك انشاء ٩ خطوط نقل ، ومحطات تحويل ٦٦/٢٢٠ ك.ف ، وانشاء مركز للتنسيق الكهربائي .

وتقدر تكلفة المشروع بحوالي ٥٧ مليون دولار منها ١٦ مليون دولار بالعملة المحلية والباقي بالعملة الأجنبية ، وقد وافق البنك الدولي على المساهمة في المشروع بقرض مقداره ٣٠ مليون دولار بفائدة ٧,٢٥ ٪ / لمدة ٢٥ سنة ، بينما قدم الصندوق ١١ مليون دولار لتغطي الفجوة التمويلية بقرض مدته خمسة عشر عاما بسعر فائدة ٤ ٪ على أن يسدد القرض على اقساط نصف سنوية تبدأ بعد الانتهاء من العمل في المشروع بسنتين هذا وقد رُمع الصندوق القرض المقدم للمشروع الى ١٣ مليون دولار بنفس شروط القرض الاصلي الممنوح .

٢ - معمل السكر : -

يقوم المشروع على انشاء ثلاثة معامل للسكر طاققتها اليومية ...
طن من السكر خلال فترة جمع محصول الشندر التي تصل الى ١٠٠ يوم
عمل تقريبا ، والاستفادة من الطاقة المتاحة خلال الفترة المتبقية من السنة
باستغلالها في عمليات التكرير ، وقد تم تخصيص ٤٠٠.٠٠٠ دونم من
الاراضي المروية من سد الفرات في منطلق الرقة ودير الزور والطبقه
لزراعة الشندر السكري اللازم للمشروع .

وقد بلغت تكاليف المشروع المبدئية حوالي ٣٠٠ مليون ليرة سورية .
يشكل النقد الاجنبي منها نسبة تبلغ حوالي ٧٥٪ لذلك نقد قدم الصندوق
ترضا طويل الاجل للمشروع ببلغ ٩٠ مليون درهم .

٣ - فندق سيلهي بمدينة دمشق : -

وتقدر تكاليف الفندق بحوالي ١٨ مليون دولار ، تصل نسبة رأس المال
الاجنبي اللازم منها الى ٦٨٪ سيقوم الصندوق بتمويلها .

جمهورية مصر العربية : -

١ - فندق عمر الخيام : -

وتقدر تكاليف المشروع ببلغ ٢٥ مليون دولار منها ٩٢٥ ملايين دولار
بالنقد الاجنبي لاستيراد الاحتياجات اللازمة للمشروع من الآلات
والتجهيزات .

وقد ساهم الصندوق بتقديم قرض للمؤسسة المصرية العامة للسباحة
والفنادق بضمن الحكومة المصرية ببلغ ٥٠ مليون دولار مدته ١٢ سنة

بسم ٤٪ مضاعفا اليها نصف بالمائة مقابل المصروفات ويتضمن سداد القرض فترة سماح تستمر لمدة عامين بعد افتتاح الفندق .

٢ - مشروع طلخا لسماد اليوريا :-

بلغ معدل الاستهلاك السنوي خلال السنوات الثلاث الماضية حوالي ٣٠٥ آلاف طن من أسمدة اليوريا ، ويقدر معدل الزيادة في استهلاك الأسمدة في مصر حوالي ٥٪ سنويا حتى عام ١٩٨٠ ثم يرتفع المعدل الى ١٠٪ بعد ذلك . وتبلغ قيمة الواردات المصرية من الأسمدة حاليا حوالي ٩ ملايين دينار كويتي .

يقام المشروع بالقرب من مدينة طلخا، وسيميل المصنع بطاقة انتاجية قدرها ٥٧٠ ألف طن متري في السنة ، معتمدا على الغاز الطبيعي المحلي المستخرج من حقل أبو ماضي القريب من موقع المصنع .

وتقدر التكاليف الاجمالية للمشروع بمبلغ ٣٨ مليون دينار كويتي منها ١٢ مليون دينار بالعملة المحلية تمولها الحكومة المصرية ، بينما يمول الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ٦ ملايين دينار ، والصندوق الكويتي للانماء الاقتصادي العربي ٤٥ مليون دينار ، وصندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي ٣ ملايين دينار ، كذلك تمويل وكالة التنمية الدولية ٦ ملايين دينار كويتي .

وجدير بالذكر أن العائد المالي للمشروع يقدر بحوالي ٣٤٪ بينما يقدر العائد الاقتصادي بحوالي ٢٣٪ .

٣ - مشروع محطة توليد الكهرباء في بجوق :-

وتبلغ التكاليف الاجمالية للمشروع حوالي ٥٤ مليون جنيه مصري

منها ٢٥ مليون جنيه بالعملة المحلية تقوم الحكومة المصرية بتمويلها ، والباقي وهو يمثل ٥٤٪ من الكلفة الكلية للمشروع بالعملة الاجنبية . وقد

خصصت حكومة فرنسا ١٠٠ مليون فرنك فرنسي للمساهمة في تمويل المشروع ، بينما وافق الصندوق الكويتي على تمويل ١٢٠ مليون فرنك فرنسي وساهم صندوق أبوظبي بتقديم قرض بمبلغ ١٣٠ مليون درهم للمشروع لتغطية الفجوة التي تبقى في احتياجات تمويل المشروع .

جمهورية السودان الديمقراطية : —

مشروع مصنع غزل القطن : —

وافق الصندوق على منح قرض قدره ٨٠ مليون درهم لمشروع اقامة مصنع لغزل القطن بطاقة ٧٢٢٤٠ مغزلا لانتاج غزل من نوعي نمرة ١٦ ، ٤٠ بطاقة اجمالية ١٠٠٢٠٠ طن سنويا لتغطية استهلاك مصانع النسيج المحلية اعتمادا على القطن الخام السوداني كمادة للانتاج . وتقدر التكاليف الاجمالية للمشروع بحوالي ١٤ مليون جنيه سوداني منها ٦ ملايين بالعملة الاجنبية .

جمهورية موريتانيا الاسلامية : —

١ — مشروع معمل الحديد : —

وقد ساهم الصندوق في تمويله بمبلغ ٢٦ مليون درهم .

٢ — مصنع نسيج روسو : —

يحتاج المشروع الى تمويل يقدر بمبلغ ٨٠٨ مليون جنيه استرليني يتم تغطية ٥٠٠ مليون منها بقروض طويلة الاجل ، وقد ساهم الصندوق بتقديم قرض بمبلغ ٤٠ مليون درهم لسد الفجوة التمويلية للمشروع .

جمهورية الصومال الديمقراطية : —

سد برييري : —

وتقدر التكلفة الاجمالية للمشروع بحوالي ٢٩ مليون دولار ، قدمت حكومة ابو ظبي منحة منها قدرها ٧ ملايين دولار ، وقدم الصندوق قرضا قيمته ٧ ملايين دولار يسدد على ثمانية عشر عاما تبدأ بعد انتهاء تنفيذ المشروع بسنتين .

جمهورية بنجلاديش الشعبية : —

مصنع الآلات الزراعية : —

قرر الصندوق منح قرض قيمته ٤٠ مليون درهم لشركة بنجلاديش لادوات المكينات وهي شركة تنتج الآلات الزراعية . وقد كانت هذه الشركة تعمل بطاقة ٣٥ ٪ من طاقتها الانتاجية لعدم توافر النقد الاجنبي ، وغني عن الذكر اثر رفع الطاقة الانتاجية للمصنع في زيادة انتاجية الارض الزراعية فضلا عما يخلقه ذلك من زيادة العمالة وتخفيف العبء الاقتصادي .

الباب الخامس

الإمارات ومُستقبل الصناعة البتروليّة

بدأ انتاج البترول في الامارات العربية متأخرا بالمقارنة ببقية بلاد الشرق الاوسط فقد بدأ الانتاج في امارة ابو ظبي في سنة ١٩٦٢ وأخذ يتطور ويزداد سريعا مما أدى بالتالي الى زيادة في عوائده التي اخذت طريقها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة والتي كانت تتطلبها الظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة .

ان الاتفاق على مشروعات التنمية الاقتصادية الشاملة أدى الى ارتفاع كبير في مستوى المعيشة في فترة قصيرة ، مما أدى بالتالي الى ازدياد الطلب على سلع عديدة متنوعة وإلى تغيير أنماط الاستهلاك القومي (العام والخاص) .

وقد ازدادت عائدات البترول بصورة كبيرة وفي فترة وجيزة بعد التعديلات التي حصلت في اسعار البترول في سنة ١٩٧٣ مما أظهر الحاجة الى بعض الوقت حتى تتمكن اقتصاديات الامارات التي ما زالت في طور النمو من استيعابها ، وعلى ذلك فإن عائدات البترول هذه والتي لم تستثمر بعد ، ليست في حقيقتها نوعا من الفائض من متطلبات التنمية وإنما هي نوع من التمويل المؤجل استخدامه لحين الفراغ من اعداد المشروعات اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد أثرت دولة الامارات العربية المتحدة بمساعدة البلاد الاخذة في النمو والتي هي احوج ما تكون الى رؤوس الاموال لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية فيها على حاجتها الضرورية ايمانا منها بضرورة مساعدة هذه البلاد ، وخاصة العربية منها وذلك لمساعدتها على التحرر من التبعية

الاقتصادية والسياسية ، التي جعلت من هذه البلاد مزرعة للمواد الرخيصة وسوقا رائجة للمواد المصنعة الباهظة الاسعار . فقد بدأت دولة الامارات العربية المتحدة منذ بدا انتاج البترول في تقديم المساعدات والتمنع للبلاد الاخذة في النمو ، احساسا منها بمسؤوليتها امام الضمير الانساني .

والامارات العربية المتحدة ، وهي تقدم هذه المساعدات تتقدمها وهي ايضا في حاجة اليها لانقاذها على متطلبات التنمية فيها تحسبا ليوم نضوب البترول ، مما يتطلب بداهة العمل على ايجاد مصادر جديدة وبديلة للدخل القومي .

ويلعب البترول في الوقت الحاضر دورا كبيرا في تطور البنسان الاقتصادي ويشكل في هذا المجال « القطاع القائد في عملية التنمية » . وذلك لما يوفره من العملات الصعبة الضرورية لمشروعاتها ، خاصة وانه يساهم في دولة الامارات العربية المتحدة بحوالي ٩٠ ٪ من الدخل القومي وهو ما يلقي عليه مسؤولية الانتقال بالاقتصاد للوطني من التخلف الى التقدم ومن التبعية الى الاستقلال .

واذا ما علمنا ان البترول مصدر مؤقت للدخل القومي لانه سلعة مأكلا الى النضوب نبين لنا مدى اهمية استغلال العوائد البترولية للاستغلال الامثل وذلك عن طريق القيام بمشروعات اقتصادية واجتماعية شاملة والتركيز على قطاعات معينة من الاقتصاد القومي بحيث تعوضنا ولو جزئيا عن البترول في المستقبل . ولا شك ان هذا الهدف يتطلب وضع استراتيجية اقتصادية طويلة الاجل ليس على مستوى الامارات العربية المتحدة وحدها ، وانما في اطار من التنسيق والتكامل مع بقية بلاد الخليج العربي والبلاد العربية الاخرى .

ولسنا في حاجة الى التاكيد على ان ما قد يحدث في المستقبل من تطورات في الصناعة البترولية سينعكس بالضرورة على الاقتصاد العالمي

كله ، وان مستقبل الصناعة البترولية يعتمد على عوامل عديدة لا تعود الى بلد واحد او عدد من البلاد وانما تدخل في تحديدها اطراف عالمية عديدة يصعب مبقا التكهّن بها او تعينها . ولا شك ان الظروف العالمية المستقبلية للعرض والطلب على البترول (عوامل السوق البترولية العالمية) وما قد يرتبط بها من تطور تكنولوجيا في أدوات الإنتاج ومن اكتشاف مصادر جديدة أو مصادر بديلة للطاقة ، هذا فضلا عن الوضع الاقتصادي والسياسي العالمي ككل ، لا شك ان كل هذه العوامل وغيرها ستطبع دورا هاما في تحديد مستقبل الصناعة البترولية ، ومدى قدرة قطاع البترول على الاحتفاظ بمكان الصدارة كسلعة استراتيجية سياسية واقتصادية على المستوى العالمي ، وكتطاع قائد للتنمية والتقدم في البلاد الاخذة في النمو والمصدرة للبترول .



لفصل الأول

التغيرات المتوقعة في السوق البترولية

لم يكن البترول من بين مصادر الطاقة المهمة قبل الحرب العالمية الثانية ، حيث كان العالم مركزا على انتاج واستهلاك الفحم الحجري ولم يكن البترول يشكل سوى نسبة ١٥ ٪ من استهلاك الطاقة في العالم في سنة ١٩٢٩ معظمها كان يستهلك في الولايات المتحدة الامريكية ، الا ان أهمية البترول كمصدر من مصادر الطاقة بدأت تبرز بعد الثلاثينيات ومع ذلك فقد حافظ الفحم الحجري على مركزه لفترة طويلة وذلك منذ بداية القرن العشرين وحتى منتصفه .

وقد بدأت أهمية البترول في البروز بعد الحسرب العالمية الثانية ، وبلغت ذروتها بعد الستينات على اثر الاكتشافات الكبيرة التي حصلت ابان الخمسينات بسبب النمو الاقتصادي السريع الذي حصل في كل من الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا واليابان ويمكن أن نرجع الاسباب التي ادت الى تغير نمط الاستهلاك من الفحم الى البترول الى ما يلي : —

- ١ — اعادة بناء الاقتصاد الاوربي والذي دمرته الحرب العالمية الثانية ، وانشاء المصانع والمعامل ذات الحجم الكبير ، والتي انشئت وصممت على اساس استعمال البترول كطاقة مما زاد في الطلب على البترول .
- ٢ — رخص اسعار البترول ، وقلة نفقة انتاجه بالقياس الى مصادر الطاقة البديلة والمنافسة له ، حتى ان بعض المنشآت التي كانت قد صممت على اساس استعمال الفحم تجدد تصميمها كي تستطيع استخدام البترول بدلا من الفحم .
- ٣ — سهولة استعمال البترول ونظافته بالقياس الى الفحم وعدم تلويثه للبيئة .
- ٤ — الاكتشافات البترولية الضخمة بعد الحرب العالمية الثانية وزيادة

الاحتياطي البترولي وخاصة في منطقة الشرق الاوسط وشمالى افريقيا .

٥ — المشكلات التي جابهت صناعة الفحم وصعوبة ظروف انتاجه وارتفاع نفقته حتى ان الاعلالت المالية التي كانت تقبها الحكومات الغربية لمصانع الفحم لم تكن من منافسة البترول الرخيص كمصدر رئيسي من مصادر استهلاك الطاقة .

٦ — النمط الاحتكاري الذي تميزت به سوق البترول ، وسيطرة حفنة قليلة من الشركات الكبرى على انتاج البترول وتصنيعه وتسويقه لحقبة طويلة من الزمن حيث عملت على توجيهه الوجهة التي تحقق مصالحها ومصالح البلاد التي تنتمي اليها .

وللاسباب المذكورة اعلاه فقد ارتفعت حصة البترول العالمية من ١٥ ٪ في سنة ١٩٢٩ الى ٤٥٫٢ ٪ سنة ١٩٧٤ من مجموع استهلاك الطاقة في العالم . وانخفضت بالتالي حصة الفحم كمصدر من مصادر الطاقة العالمية، فكان يساهم بما نسبته ٦٠ ٪ من استهلاك العالم من الطاقة قبل الثلاثينات انخفض الى ٢٩٫١ ٪ في سنة ١٩٧٤ .

واذا ما استثنينا البلاد الاشتراكية والتي لا تزال تستهلك نسبة كبيرة من الفحم فان حصة البترول ترتفع الى ٥٢٫٢ ٪ في حين تنخفض حصة الفحم الى ١٩٫٣ ٪ فقط في سنة ١٩٧٤ .

وفي أوروبا الغربية فقد ارتفعت حصة البترول من ٣٢ ٪ في سنة ١٩٦٠ الى ٦٠ ٪ في سنة ١٩٧٣ الا انها انخفضت الى ٥٧ ٪ في سنة ١٩٧٤ وذلك بسبب الاجراءات التي اتخذتها البلاد الاوروبية للحد من استهلاك البترول كرد فعل لزيادة اسعار البترول ولا يتوقع ان تتمكن هذه البلاد من الاستمرار في تحديد استهلاكها من البترول وعلى ذلك فسيبقى البترول محافظا على مكان الصدارة كمصدر من مصادر الطاقة مثلاً ما يزيد من ٥٠ ٪ من استهلاك الطاقة العالمي حتى سنة ١٩٨٠ .

أما في اليابان فللبترول أهميته الخاصة ، وذلك لعدم وجود مصادر أخرى للطاقة ولهذا فإن حصة البترول قد ارتفعت بنسبة أكبر مما حدث في أوروبا الغربية ليس فقط للسبب المذكور آنفا وإنما للتطور والنمو الاقتصادي السريع الذي شهدته اليابان خلال العشرين سنة الماضية .

فارتفعت حصة البترول من ٣٥ ٪ في سنة ١٩٦٠ الى ٧٦ ٪ في سنة ١٩٧٣ . ثم تراجعت هذه النسبة بقدر بسيط وأصبحت ٧٥ ٪ في سنة ١٩٧٤ بسبب زيادة أسعار البترول . (١)

ومن غير المتوقع أن تتمكن اليابان من تخفيض اعتمادها على البترول كمصدر من مصادر الطاقة بشكل كبير ، وخاصة خلال العشر أو الخمس عشرة سنة القادمة على الرغم من المحاولات التي تبذلها اليابان في الوقت الحاضر من أجل تطوير مصادر الطاقة البديلة وخاصة الطاقة النووية .

ويتضح مما تقدم أن البترول سيبقى المصدر الأساسي والأول للطاقة في العالم وأن أهميته هذه ستبقى لسنوات عديدة قادمة . وأنه من غير المتوقع أن يقل استهلاك البترول عن ٥٠ ٪ من مجموع امدادات الطاقة في

العالم (عدا البلاد الاشتراكية) للفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٥) على الرغم من المحاولات والادعاءات التي تطلقها البلاد الصناعية للتأثير على البلاد المصدرة للبترول ، لمنعها من الاستمرار في زيادة أسعار بترولها بدعوى أن الزيادة في الأسعار ستشجع على تطوير بدائل للطاقة غير البترول وذلك تحت لواء وكالة الطاقة الدولية والتي أنشئت أساسا لمجابهة بلاد منظمة الأوبك .

(١) يرجع الانخفاض في نسبة استهلاك البترول في سنة ١٩٧٤ الى زيادة استهلاك القوة الملية ، ولكن هناك فروقات بين احصاءات سنة ١٩٧٣ واهصاءات سنة ١٩٧٤ ويظهر أن ارتفاع سنة ١٩٧٤ يبلغ فيها بعض الشيء انظر

التغيرات المتوقعة في السوق البترولية

المبحث الأول: عرض البترول والتغيرات المتوقعة فيه

المبحث الثاني: الطلب على البترول والتغيرات المتوقعة فيه

المبحث الثالث: أسعار البترول والتغيرات المتوقعة

البحث الأول

عرض البترول والتغيرات المتوقعة فيه

اولا : انتاج البترول الخام : -

منذ بداية القرن الحالي بدا انتاج البترول بكميات كبيرة في الولايات المتحدة الامريكية ، وكانت منطقة خليج المكسيك اكبر منطقة لتصدير البترول في العالم ، وبقيت لفترة طويلة المنتج والمصدر الوحيد تقريبا للبترول الداخل في التجارة الدولية . كما ان نصف الكرة الغربي كان يمثل ، قبل الحرب العالمية الثانية المورد الرئيسي لتجارة البترول الدولية . اما بعد الحرب العالمية الثانية فقد ازدادت أهمية الشرق الاوسط في مجال انتاج البترول في حين تضاعلت نسبيا أهمية نصف الكرة الغربي ، حيث أخذ بترول الشرق الاوسط يتدفق الى الاسواق العالمية ، ويحل تدريجيا محل بترول نصف الكرة الغربي ، وذلك بسبب زيادة استهلاك البترول في الولايات المتحدة الامريكية وعدم زيادة الانتاج فيها بمعدلات عالية لقلة الكشوف وشيخوخة حقول البترول القديمة مما جعل بترول الشرق الاوسط وشمال افريقيا يمثل النسبة العظمى من تجارة البترول الدولية .

ومما ساعد على انتاج البترول العالمي بكميات كبيرة الاكتشافات الكبيرة التي حدثت في كل من الشرق الاوسط وشمال افريقيا من ناحية ، وزيادة الطلب على البترول وخاصة في أوروبا الغربية واليابان بعد ان دمرت اقتصادياتها الحرب العالمية الثانية ، من ناحية أخرى .

فبعد الحرب العالمية الثانية اخذت أوروبا في تعمير ما خربته الحرب ، فبدأ النشاط الاقتصادي يدب في جميع قطاعات الاقتصاد المختلفة كالصناعة والزراعة والمواصلات ، واخذت المصانع والمعامل تقوم على اساس الحجم الكبير ، وتوسعت المواصلات وشبكات الطرق واصبحت الزراعة المكثفة

تدار بالالات الحديثة ، فتغير نمط الحياة ، وكثرت وتعددت حاجيات الفرد ، هذه العوامل كلها أدت الى زيادة الطلب على الطاقة بصورة عالية وعلى البترول بصورة خاصة .

ومنذ سنة ١٩٥٠ اخذ انتاج البترول في الارتفاع بمعدلات عالية لطبية الطلب المتزايد عليه ، فتضاعف الانتاج الى ما يزيد عن الثلاث مرات بين سنة ١٩٥٠ — ١٩٧٥ . فارتفع انتاج البترول في العالم من (٦٢٦٣ مليون طن) في سنة ١٩٥٠ الى ١٤٦٠٨ مليون طن (٢٩٥ مليون برميل في اليوم) في سنة ١٩٦٤ ثم تضاعف خلال عشر سنوات فاصبح ٢٨٥٠٩ مليون طن (٥٨ مليون برميل في اليوم) في سنة ١٩٧٤ ، اي بزيادة سنوية بلغت ٦٩٪ خلال فترة العشر سنوات الاخيرة .

وفي خلال الفترة ١٩٦٤ — ١٩٧٤ تغير ترتيب مناطق الانتاج الجغرافية ، فبينما كانت الولايات المتحدة الامريكية تنتج ما نسبته ٢٨٨٪ من الانتاج العالمي في سنة ١٩٦٤ فانخفضت هذه النسبة الى ١٧٤٪ في سنة ١٩٧٤ . في حين ارتفعت نسبة انتاج الشرق الاوسط من ٢٦١٪ الى ٣٧٨٪ خلال هذه الفترة ، وكذلك ارتفعت حصة افريقيا من الانتاج من ٥٦٪ في سنة ١٩٦٤ الى ٩٦٪ في سنة ١٩٧٤ . هذا في الوقت الذي حافظ الاتحاد السوفيتي على حصته في انتاج البترول خلال هذه الفترة .

كما ان اهمية نصف الكرة الغربي بالنسبة لانتاج البترول قد انخفضت فقد كانت بلاد هذه المنطقة تساهم بنسبة ٤٧٪ ، اي بما يقرب من نصف انتاج العالم في سنة ١٩٦٤ انخفضت الى ٢٩٧٪ في سنة ١٩٧٤ . وقد قابل هذا الانخفاض في نسبة انتاج البترول في نصف الكرة الغربي زيادة في نسبة انتاج نصف الكرة الشرقي فارتفعت من ٥٢٣٪ الى ٧٠٣٪ خلال نفس الفترة .

(بطلين الاطنان)

إنتاج الببترول ١٩٢٤ - ١٩٧٤

النسبة النسبة الى الكل ١٩٧٤	النسبة الى الكل ١٩٦٤	الزبقة ١٩٧٣	معدل الزبقة السوية ٧٤-١٤	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٦٤	
% ١٧٤	% ٢٨٨	% ٤٣- ٢٨	% ١٧ ٩٠	٤٩٧	٥١٩٠	٤٢٠٩	الولايات المتحدة
٣٤	٢٨	٢٨- ١٤	٩٠ ٥٧	٢٩٥	١٠٢٣	٤٠٨	كندا
١١	١٢	١٤	٥٧	٢٠٦	٢٦٩	١٧٦	المكسيك
٢١٩	٣٢٨	٣٨- ٢٨	٢٧	٦٢٣٨	٦٤٨٢	٤٧٩٣	امريكا الشمالية
٥١	١٢١	١١٢٠- ١٢١	١٢١- ١٢١	١٥٨٢	١٧٩٠	١٧٧٤	منزويلا
٢٢	٢١	٧٢- ٨٤	- ٢٨	٨٧	٩٤	٨٧	كولومبيا
٢	٢	٨٤	٢٨	٤٢	٨٦	٧١	فنزويلا
٩٢	١٢٢	١٥٥- ١٢٢	٠٩- ١٢٢	١٧٦٣	١٧٧٠	١٩٢٢	منطقة الكاريبي
١٦	١٧	١٥- ١٧	٢٦	٤٥٦	٤٨١	٢٤٣	امريكا الجنوبية

نصف الكرة الغربي		أوروبا الغربية		أوروبا الشرقية		نصف الكرة الغربي	
٢٩٧	٤٧٧	٢٠٣	٢٠	٨٤٥٧	٨٩٣	٦٩٦	٢١٦
٨	١٥١	—	٤٢	٢٢٦	٢٢٦	٢١٦	٢١٦
١٠١	٢٥٨	٢٥٧	١٣٤	٣٠١٢	٢٩٣	٨٥٤	٨٥٤
٢٣٣	٢٢٤	—	٤٢	٩٤٩	٩٥٠	٦١٧	٦١٧
٢٠	٧٣٣	١٧٢٣	١٢	١١٤٨	١٣٨٥	١٠٦٠	١٠٦٠
١٠١	٢٢٣	٢٠	١٢	٢٧٣١	١٨٨	١٨٨	١٨٨
٢٠١	١٠١	—	١٢	٢٤٩١	٣٧٣٣	١٠٢	١٠٢
١٢٢	٥٢	١١٨	١٦٥	٤٠٧٥	٣٦٤٧	٨٦٩	٨٦٩
٢٤	٢١	٨٥	١٢	٦٧٩١	٦٢٢١	٢٠	٢٠
٥٢	—	٢	—	١٤٨	١٤٧	—	—
٨	١٧	١٩١	٢٥٨	٢٣	١٩٦	٢٥	٢٥
٣٧٨	٢١١	٢١	١١٠	١٠٧٧	١٠٤٧٠	٢٨٠	٢٨٠
١٧	١٨	—	٢١	٤٨٥	٢١	٢١	٢١
٢١	٢٨	٢٩١	٥١	٧٣	١٠٤١	٤١١	٤١١
٤٥	٢٢	—	٢٤	١١٣	١٠٠	٥١	٥١
١٢	٧١	—	—	٣٧	٢٤٢	٢٠	٢٠
٢١	٥١	—	١٢	٢٧٢	٢١٠	٨٢١	٨٢١

متابع جدول انتاج البترول العالمي

٢٤ ٥٠	١٦ ٢	٤٥ —	١١ ١٥٢	٦٩ ١٥٠	٦٦ ١٦٠	٢٢ ٢٦	انغوييسيا بول اخرى
٢٩	١٨	٢٤	١٢	٨٤	٨٢	٢٦٩	الشرق الاقصى
١٥ ٦	١٥٢ ١	٧١ ١٢	٧٢ ١٤٩	٤٥١ ١٧٢	٤٢١ ١٧٢	٢٢٢ ١٥٠	الاتحاد السوفيتي اوروپا الشرقية المسيح
١٨	١	٢٤	١٨٩	٥٢	٤٢	٩٢	بول اخرى في نصف الكرة الشرقي
١٠ ٧٠٢	٢٢ ٥٢٢	١٠ ٢٨	٢٠ ١٠٠	٢٧٩ ٢٠٠٥٢	٢٨٢ ١٩٥٠٥	٩٢ ٧١٤	نصف الكرة الشرقي
٨١	٨٢٠	—	٦٧	٢٢٢٠٢	٢٢٦٢٦	١٢١٢٩	المعلم (عدد البول الاثنى اربعة
١٠٠	١٠٠٠	٢	٦٩	٢٨٥٠٩	٢٨٤٢٨	١٤٦٠٨	المعلم

Source : BP Statistical Review of the World Oil Industry 1976

وفي سنة ١٩٧٤ احتلت الولايات المتحدة المرتبة الاولى في انتاج البترول فقد بلغ انتاجها ٤٩٦ر٧ مليون طن واحتل الاتحاد السوفيتي المرتبة الثانية اذ بلغ انتاجه ٤٥١ر٠ مليون طن والسعودية المرتبة الثالثة اذ بلغ انتاجها ٤٠٧ر٨ مليون طن عدا انتاجها من المنطقة المحايدة والذي تشترك فيه كل من السعودية والكويت ، ثم جاءت بعد ذلك في الترتيب من حيث كمية الانتاج ايران وفنزويلا والكويت ونيجيريا وكندا والعراق وابو ظبي .

لقد سجلت معظم بلاد العالم المنتجة للبترول انخفاضاً في معدلات زيادة انتاج البترول في سنة ١٩٧٤ مقارنة بالسنة السابقة ، ومثلها منطقة الشرق الاوسط ، بلغ معدل الزيادة في انتاجها ٢ر٩ ٪ فقط وهي اقل معدل تحقق في هذه المنطقة خلال العشرين سنة الماضية ، وذلك بسبب تحديد معدلات انتاج البترول في بعض البلاد المنتجة للبترول والحد من استهلاك البترول في البلاد الصناعية كرد فعل لزيادة الاسعار . وكذلك بسبب استخدام العرب لسلاح البترول عن طريق قطع امداداته عن بعض البلاد وعن طريق التخليص التدريجي للانتاج . وسواء اكان الحد من استهلاك البترول يرجع الى اسباب اقتصادية ام الى اسباب سياسية فقد قصد به مواجهة البلاد المنتجة للبترول وخلق نوع من الفائض المصطنع في السوق الدولية للتأثير على اسعار البترول ومع ذلك فقد وقعت بعض الاستثناءات فزاد انتاج البترول في بعض البلاد منها السعودية الذي زاد فيها الانتاج بنسبة ١١ر٨ ٪ وابو ظبي بنسبة ٨ر٥ ٪ والمكسيك بنسبة ١٤ ٪ واكبر زيادة تحققت كانت في الصين اذ ازداد الانتاج فيها بنسبة ٢٤ر٥ ٪ .

ولما كانت الولايات المتحدة الامريكية تستهلك كل انتاجها من البترول (١) ، ولما كان الاتحاد السوفيتي يستهلك معظم انتاجه فان الجزء

(١) تصدر الولايات المتحدة حتماً من انتاجها الى كندا ونسفرود هي من كندا كميات اكبر وذلك اختصاراً في المسافات بين البلدين .

الكبير من البترول الداخل في التجارة الدولية يأتي من منطقة الشرق الاوسط حيث تساهم بما نسبته ٥٩٫٩٪ من تجارة البترول الدولية في سنة ١٩٧٤ .
وتأتي بعد منطقة الشرق الاوسط في المساهمة في التجارة الدولية للبترول منطقة الكاريبي اذ تبلغ حصتها ١٠٫٣٪ تليها بعد ذلك منطقة شمال غرب افريقيا (ليبيا والجزائر ونيجيريا) .

اما بالنسبة للاستيراد فان ما يقرب من نصف تجارة البترول العالمية تتجه الى اوروبا الغربية ، حيث بلغت نسبة ما استوردته اوروبا الغربية ٤٤٫٣٪ في سنة ١٩٧٤ تليها الولايات المتحدة الامريكية اذ بلغت نسبة ما استوردته ١٩٫٠٪ ثم اليابان وقد استوردت ١٦٫٢٪ وتعتبر هذه المناطق الثلاث اهم المناطق بالنسبة لاستيراد البترول والمنتجات البترولية ، اذ يصل اليها ما يزيد على ٨٠٪ من تجارة البترول والمنتجات البترولية العالمية ولا يتوقع ان تتغير الصورة في المستقبل القريب عدا الزيادة في استيراد الولايات المتحدة الامريكية .



تجارة البترول ومنتجات البترول الدولية
في سنة ١٩٧٤ «مليون طن»

السلع		النسبة المئوية		الاستيراد النسبة		إلى المجموع	
الولايات المتحدة	١٢٠١	٧٪	٤١٥٤	١٩٠٪			
كندا	٥٢٥	٢٢٪	٤٣٦	٢٦٪			
الكاربي	١٩٦٧	١٠٠٪	٦٣٨	٣٩٪			
دول أخرى في نصف الكرة الغربي	١٢٧	٨٪	٤٤٩	٢٧٪			
أوروبا الغربية	٢٢٣	١٢٪	٧٣٣٨	٤٤٣٪			
الشرق الأوسط	٩٩٢٥	٥٩٩٪	٦٨	٤٪			
شمال إفريقيا	١٢٥٣	٧٦٪	٥٩	٣٪			
غرب إفريقيا	١٢٤٦	٧٥٪	٢١	١٪			
شرق وجنوب إفريقيا	٣	—	٤٧٢	٢٩٪			
الشرق الأقصى	٦٧١	٤١٪	٦٧٠	٤٠٪			
اليابان	١٥	١٪	٢٦٨١	١٦٢٪			
أستراليا	٢٥	٢٪	١٦٤	١٠٪			
الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية والصين	٧٢٧	٤٤٪	٢٠٩	١٣٪			
دول أخرى	—	—	١٩٩	٢٢٪			
المجموع	١٦٥٥٨		١٦٥٥٨				

Source: BP Statistical Review of the World Oil Industry

المصدر :

وفي دراسة قام بها معهد اقتصاد الطاقة في اليابان حول الطلب العالمي على البترول توصلت النتائج الى ان تجارة البترول الدولية قد ترتفع من ٣٠ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٧٠ الى ٥٠ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٨٠ وتقول الدراسة ايضا بالنسبة الى الصادرات ان منطقة الشرق الاوسط والتي نمت صادراتها من ٥٠٪ في سنة ١٩٧٠ الى ٥٦٪ في سنة ١٩٧٢ الى ٥٩٫٩٪ سنة ١٩٧٤ ، سترتفع الى ٦٢٪ في سنة ١٩٨٠ . (١)

اما بالنسبة لأمريكا فغذهب هذه الدراسة الى ان حصتها وقد انخفضت من ٢٣٪ في سنة ١٩٧٠ الى ١٨٪ في سنة ١٩٧٢ ستستمر في الانخفاض الى ١٤٪ في سنة ١٩٨٠ .

(١) انظر :

Future Oil Flow in the World and Conditions For Oil Supply
JAPAN Institute of Energy Economics — Tokyo, Japan

توقعات انتاج البترول في المستقبل : —

على اثر الزيادات التي حصلت في اسعار البترول في سنة ١٩٧٣ بدأت البلاد المنتجة للبترول في المحافظة على احتياطياتها البترولية (Conservation) كما بدأت البلاد المستهلكة في التوفير في استهلاك البترول كرد فعل لزيادة الاسعار وكضبط منها على البلاد المنتجة للبترول من أجل خلق فائض في السوق البترولية محاولة دفع البلاد المصدرة للبترول الى المنافسة فيما بينها وبالتالي الى خفض اسعار البترول .

وكان من نتيجة هذه السياسة التي اتبعتها البلاد الصناعية المستهلكة أن تراجع استهلاك البترول في سنة ١٩٧٤ للعالم غير الشيوعي بنسبة ٣٪ فبلغ ٤٦٥ مليون برميل في اليوم وهذه اول مرة ينخفض فيها استهلاك البترول منذ أكثر من عشرين سنة ، ومما يلاحظ أن انتاج البترول في نفس السنة قد ازداد زيادة طفيفة قدرها ٢٪ .

فقد انخفض استهلاك البترول في أوروبا الغربية بنسبة ٦٥٪ خلال سنة ١٩٧٤ ، فبلغ ١٤٢ مليون برميل في اليوم ، بالمقارنة الى ١٥٢ مليون برميل في اليوم في سنة ١٩٧٣ ، كما انخفض الاستهلاك في الولايات المتحدة بنسبة ٤٪ فبلغ ١٦٢ مليون برميل في اليوم كذلك انخفض استهلاك اليابان لأول مرة بعد الزيادات الكبيرة التي كانت تفوق ما نسبته ٢٠٪ في بعض السنين فانتخفض بنسبة ٢٧٪ ووصل الى ٢٥ مليون برميل في اليوم (١) .

ان التوفير في استهلاك البترول سيعمل على تخفيض الطلب على البترول ويزيد من مشكلة الفائض في الطاقة الانتاجية ، والذي يتميز به سوق البترول في الوقت الحاضر (سوق المشتري) ولكن الى أي مدى

(١) انظر : عالم النفط المجاد السابع — المجلد (٤٤) — ١٤ حزيران ١٩٧٥ .

نستطيع البلاد الصناعية الاستمرار في تخفيض الاستهلاك أو حتى المحافظة على مستويات الاستهلاك الحالية ، وبدون التأثير على اقتصادياتها خاصة وإن ما حققته من الحد في الاستهلاك كان نتيجة للركود الاقتصادي الذي عانت منه في سنة ١٩٧٤ . وكما قال السيد مراك مكا دزين رئيس مجلس إدارة شركة شل للتجارة والنقل : « إن مستويات انتاج البترول الحالية المنخفضة في العالم غير الشيوعي لا تعكس بالضرورة المستوى الحقيقي للطلب وقد استعانت البلاد الصناعية بما لديها من مخزون ولا بد للانتاج من الزيادة لملء الخزانات الفارغة » (١)

ومعلوم ان البلاد الصناعية قد ضغطت على مخزونها من البترول لخلق فائض كبير في السوق البترولي (الفائض المصطنع) محاولة منها للضغط على البلاد المنتجة لتخفيض اسعار بترولها .

وفي المحاضرة التي القاها الشيخ احمد زكي يماني وزير البترول والثروة السعودي في زوريخ في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٧٤ قال بأن سياسة المحافظة (Conservation) التي تتبعها البلدان الصناعية ستساعدنا على المحافظة على ثروتنا البترولية الناضبة وغير القابلة للاسترداد ، وإن حدود قابلية المحافظة والتوفير في استهلاك البترول والتي تؤثر على الطلب بعيدة جداً عن نقطة انخفاض الطلب على البترول بحيث تبدأ تقلق المنتجين » (٢)

ومهما تبذل البلاد الصناعية من المحاولات للتقليل من الاعتماد على البترول ، وتطوير مصادر الطاقة البديلة فان الاعتماد على مصادر الوقود السائل (البترول والغاز) سيظل يمثل المورد الاساسي للطاقة على المستوى العالمي في الامد القريب والبعيد ، وحتى نهاية هذا القرن بل وحتى لما بعد ذلك . وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الامريكية من اجل تطوير مصادر الطاقة الاخرى ومواجهة بلاد الاوبك لمنعها من زيادة اسعار بترولها ، وذلك بالتهديد تارة واتخاذ الاجراءات الاقتصادية تارة اخرى ، فان الاعتماد على بترول الشرق الاوسط وشمال افريقيا سيزداد من ٦ مليون برميل في اليوم في الوقت الحاضر الى ما يقارب من ١٠ مليون برميل في اليوم في سنة ١٩٨٠ . (١)

نخلص من ذلك الى ان البترول سيستمر في التدفق الى الاسواق العالمية من بلاد منظمة الاوبك بصورة عامة ومن منطقة الشرق الاوسط بصورة خاصة ، خلال هذا الربع الاخير من القرن العشرين ، بمعدلات متزايدة لمواجهة الطلب العالمي المتزايد .

ثانيا : برمجة الانتاج (Production Programming) : — (١)

يمكن تعريف برمجة الانتاج ، او تقنين الانتاج ، بأنه تلك العملية التي تحافظ على التوازن بين علمي العرض والطلب اي عرض البترول والطلب عليه وذلك في السوق العالمية للبترول من اجل المحافظة على مستويات الاسعار من ناحية، ومن اجل المحافظة على الثروة البترولية Conservation من ناحية اخرى . ان في المحافظة على الثروة البترولية وعدم التبذير في

Report of the Joint Atomic Energy Committee
Platts Oilgram, December 24, 1975.

(١) انظر :

(٢) مائع المعينة — تنظيم الانتاج — مقالات بترولية — سنة ١٩٧٥ .

استهلاكها واختيار الاستعمالات المثلّي لها حفاظا على الامانة التي يجب ان تؤدي للاجيال القادمة وذلك الى ان يتمكن العالم من تطوير مصادر الطاقة البديلة ، وكذلك حتى يمكن ايجاد مصادر للدخل القومي تعوض عن البترول اذا ما نصب في المستقبل .

ولقد اثار موضوع برمجة الانتاج وتحديده بين بلاد الاوبك جدلا طويلا ، فمهد تأسيس منظمة الاوبك في سنة ١٩٦٠ وهي تولي موضوع برمجة الانتاج اهمية كبيرة خاصة وان هذا الموضوع من المبادئ التي جاءت ضمن اعلان المنظمة الشهير . وقد جرت مناقشة الجوانب المتعددة للبرمجة سواء في اجتماعات الهيئة الاقتصادية التابعة للمنظمة او في المؤتمرات الوزارية العديدة من اجل التوصل الى ماسم مشترك يحظى بقبول البلاد الاعضاء ، وذلك لدى معالجة الكميات من البترول التي يسمح بانتاجها وتوزيع هذه الكميات بين البلاد الاعضاء .

ولقد كان بين البلاد الاعضاء في الاوبك من تخمس كثيرا لمبدأ برمجة الانتاج ، في حين ان اعضاء كانوا اقل تحمسا ، فمفنزويلا من البلاد الاولى التي طالبت بوضع برنامج لتقنين الانتاج تطبقه بلاد الاوبك ، وذلك من اجل المحافظة على اسعار البترول واستقرارها وحمايتها من اي تدهور فيها ، وامتناص اي فائض من الانتاج (زيادة في عرض البترول) حيث كان فائض الانتاج من البترول وفائض وجود الطاقة الانتاجية العاطلة السبب الرئيسي في تدهور اسعار البترول في اواخر الخمسينات وبداية الستينات .

وكان كما ذكرنا سابقا ان الغرض الرئيسي من تأسيس منظمة الاوبك هو المحافظة على اسعار البترول ومنعها من التدهور وذلك على اثر التخفيضات التي قامت بها شركات البترول في هيكل الاسعار المعلنة للبترول في سنة ١٩٥٩ و ١٩٦٠ والتي اثرت سلبيا على عوائد حكومات البلاد المصدرة

للبنترول ذلك ان اي تخفيض في الاسعار المعلنه للبنترول يعني تخفيض عوائد الحكومات منه ونظرا للاهمية التي يتميز بها موضوع برمجة الانتاج فان منظمة الاوبك عالجت هذا الموضوع في اول قرار لها بعد تاسيسها فقد جاء في القرار (١) رقم (١ - ١) فقرة (٣) :-

« ان الاعضاء سيدرسون ويضعون نظاما لتأمين استقرار الاسعار بوسائل من ضمنها تنظيم الانتاج مع اخذ مصالح البلاد المنتجة والمستهلكة بنظر الاعتبار ومراعاة ضرورة تأمين دخل مستمر للبلاد المنتجة وتجهيزات منتظمة واقتصادية وكثوة من هذا المصدر من الطاقة للبلاد المستهلكة ومردود عاجل على راس المال لاولئك الذين يستثمرون اموالهم في الصناعة البترولية » .

وفي المؤتمر الثالث لوزراء الاوبك والذي عقد في طهران في الفترة من ٢٨ تشرين الاول الى الاول من تشرين الثاني سنة ١٩٦١ ، اتخذ المؤتمر القرار رقم (١١١ - ٢٠) دعم فيه الاجراءات التي بدأت في اتخاذها فنزويلا للمحافظة على ثرواتها البترولية ، وطلب دراسة الطرق المعقولة والجماعية لبرمجة الانتاج التي قد تتبعها البلاد الاعضاء لتحقيق الاغراض التي حققتها فنزويلا بواسطة هيئة المحافظة وتجارة الهيدروكربونات ، وقد اثبتت اجراءات البرمجة هذه بانها ذات فائدة للاعضاء الاخرين في منظمة الاوبك ، وطلب المؤتمر من السكرتارية تقديم التوصيلت الى المؤتمر الرابع

(١) ينص القرار رقم (١ - ١) فقرة ٣ : -

that the members shall study and formulate a system to ensure the stabilization of prices, among other means, the regulation of production.

لتوحيد الإجراءات حتى يمكن تحقيق نتائج مماثلة لما حققته فنزويلا (١) .
ولما لموضوع برمجة الإنتاج من أهمية تعدت تبعات القرار السابق قرارات أخرى
ركزت على أهمية التوصل إلى صيغة يتفق عليها الأعضاء في منظمة الأوبك
لموضوع برنامج مشترك لإنتاج البترول الخام وزيادته بمعدلات تتناسب
والزيادات الحاصلة في الطلب عليه وتوزيعها بصورة عادلة على الأعضاء.

وفي المؤتمر الوزاري الرابع والذي عقد في جنيف في الفترة من
٤ - ٨ حزيران (يونيه) سنة ١٩٦٢ ، وبعد الاستماع إلى تقرير
سكرتارية المنظمة حول الإجراءات التي اتخذتها فنزويلا ، صدر القرار رقم
(٤ - ٢٥) والذي دعم فنزويلا في اتخاذها الإجراءات القانونية للمحافظة
على ثرواتها البترولية ، وأوصى القرار البلاد الأعضاء بتأليف لجان خاصة
فيها على غرار لجنة المحافظة على دعم تجارة الهيدروكربونات الفنزويلية.

(١) القرار رقم (٢٠ - ١١١) :-

The Conference, having taken cognizance of views expressed by the Venezuelan delegation concerning the valuable results achieved by the Venezuela coordination Commission for the conservation and commerce of hydrocarbons, particularly in preventing the weakening of crude oil prices, considers that similar measures of control may prove beneficial to other members and, therefore, directs the Secretariat to study the matter with a view to recommending to the Fourth Conference the manner in which appropriate and uniform controls may be set up by all the members for the achievements of similar results.

وقد تميزت هذه الفترة بدراسة مبدأ تقنين الإنتاج سواء من قبل المنظمة أو البلاد الاعضاء لتبيين تأثيرها على استقرار أسعار البترول والفوائد المتعددة التي من الممكن أن تجنيها بلاد الاوبك ، هذا بالإضافة الى المشكلات القانونية والسياسية المتعلقة بذلك من الاهتمام بدراسة القواعد والمبادئ التي يجب اتخاذها لتحديد معدلات الإنتاج لكل بلد عضو ضمن خطة الإنتاج المشتركة . ومن المؤسف حقا ان جميع الجهود التي بذلت من أجل تحقيق فكرة تقنين الإنتاج على مستوى الاوبك الى الآن قد فشلت ، وربما يعزى ذلك الفشل الى أسباب متعددة نورد منها : -

١ - ان معظم بلاد الاوبك تحتسب عوائدها من البترول على اساس الاسعار المعلنة ويالنظر الى استقرار الاسعار منذ تأسيس منظمة الاوبك في سنة ١٩٦٠ فقد اهتمت البلاد المصدرة للبترول بالدرجة الاولى بهذه الاسعار ، وبكيفية الحفاظ على مستوياتها دون الاهتمام بالاسعار المتحققة ، حيث ان التخفيضات في الاسعار المتحققة (Realized Prices) نتيجة فائض الطاقة الانتاجية لا يؤثر على عوائد البلاد استجة في المدى القصير والمدى المتوسط على الاقل (١) .

٢ - الاختلافات في وجهات النظر وتضارب المصالح بين البلاد الاعضاء فيما يتعلق بالموامل التي يجب اخذها بعين الاعتبار عند تحديد مستويات الإنتاج لكل بلد ، فهل يؤخذ بمایل الاحتياطي من البترول الخام ام بحجم السكان ام بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ام بالطاقة الانتاجية المتاحة ام بمساحة البلد .

(١) الاستمرار في تخفيض الاسعار المتحققة سيؤدي في الإبد البعيد الى الضغط على الاسعار المعلنة ويؤدي الى تخفيضها (وقد كان هذا واردا قبل تطبيق مبدأ المشاركة او السيطرة المكبلة على الثروة البترولية اما الآن فلن اي تخفيض في الاسعار المتحققة يؤثر بصورة مباشرة على دخل حكومات البلاد المصدرة للبترول) .

وبسبب صعوبة إيجاد إجماع بين بلاد الأوك على أخذ أحد هذه التوصيات أو بعض منها كإطار لتطبيق مبدأ برمجة الإنتاج ظل هذا الموضوع معلقاً . وقد قدمت سكرتارية المنظمة عدة تقارير إلى مجلس المحافظين ، منها برنامج السيطرة على الإنتاج في يونيو حزيران سنة ١٩٦٣ ولمخضه أن حصة بلاد الأوك من الإنتاج العالمي كبيرة مما يمكنها من السيطرة على الإنتاج واتباع قاعدة ملية لتقنينه بين بلاد الأوك وهذه ربما الطريقة الوحيدة لمعالجة قضية استقرار الأسعار ومن ثم أرجاعها إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٥٩ (أي قبل إجراء تخفيض الأسعار التي اتخذتها شركات البترول) .

والتقرير الثاني قدم إلى مجلس المحافظين في يونيو حزيران سنة ١٩٦٣ عن (جدوى التقنين) (The Feasibility of Prorationing) وقد تطرقت هذه الدراسة إلى موضوع تقسيم حصص الإنتاج بين بلاد الأوك أخذين بعين الاعتبار توقعات كل بلد بالنسبة لإنتاجه من البترول الخام ، إلا أن الموافقة الجماعية لم تتم على هذه التقارير والتوصيات من مجلس المحافظين .

أما الدراسة الثالثة فقد قدمت في أيلول سنة ١٩٦٣ عن (ميكانيزمة التقنين) (١) (The Mechanism of Prorationing) وقد عالجت هذه الدراسة كيفية تطبيق التقنين من الناحية العملية وتقسيم الحصص بين البلاد الأعضاء بعد التوصل إلى الحد الأقصى من الإنتاج لبلاد المنظمة

وبالنظر إلى انشغال المنظمة في موضوع تنسيق البيع مع شركات البترول ،

(١) مزيد من الإيضاح انظر الدراسة المذكورة .

مقد غرض النظر من موضوع تتعين الإنتاج لفترة طويلة وذلك الى ان مرغت المنظمة من التوقيع على اتفاقية تنسيق الربح ، ثم ركزت المنظمة اهتمامها على طرق تعزيز استقرار الاسعار المملنة والاسعار المتحققة في السوق البترولية الدولية وامست لذلك الهيئة الاقتصادية (Economic Commission Board) بقرارها رقم (٨ - ٥٥) والذي اتخذ في المؤتمر السابع الذي ائعقد في جلكرنا بقدونيسيا في الفترة من ٢٣ - ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٦٤ وطلب من الهيئة الاقتصادية دراسة الطرق والسبل الكلية بليقات التدهور الحلفت في الاسعار المتحققة .

وقد قدمت مقترحات متعددة من البلاد الاعضاء حول امكانية تطبيق ميذا برمجة الانتاج على مستوى الاويك ، وجرت مناقشات غير رسمية على المستوى السياسي توصلنا الى اتفاق غير رسمي يقضي بتطبيق برنامج انتاج مشترك حددت بموجبه زيادات الانتاج بالنسبة الى كل بلد .

وفي المؤتمر التاسع الذي عقد في طرابلس بليبيا في الفترة ما بين ٧ - ١٣ يوليو سنة ١٩٦٥ اصدر المؤتمر القرار (٩ - ٦١) والذي جاء فيه ان المؤتمر قد وافق على اتباع خطة انتاج مشتركة يزداد بموجبها الانتاج بصورة معقولة بالنسبة الى بلاد الاويك ، الا ان هذا البرنامج لم يطبق ولم تستطع بعض الحكومات تمرضه على شركات البترول فيها . كما ان بعض البلاد الاعضاء كان له بعض التحفظات على برنامج البرمجة هذا .

وقد تدارست الهيئة الاقتصادية مرة اخرى موضوع البرمجة وتوصلت الى تحديد العوامل التي يمكن ان تؤخذ بنظر الاعتبار لوضع القاعدة التي يمكن ان يتسم على اساسها الانتاج ، وهذه العوامل هي احتياطي البترول ، ومعدلات الزيادة السابقة للانتاج وغائض الطاقة الانتاجية وحجم السكان ، والمساحة ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومدى اعتماد البلد العضو على عائدات البترول . ولكن الهيئة الاقتصادية لم تستطع التوصل الى الوزن الذي يجب ان يعطى لكل عامل من هذه العوامل حتى يمكن تحديد مستوى الانتاج لكل بلد .

ولما لم تتفق البلاد الاعضاء حول تطبيق برنامج الانتاج المشترك بسبب تباين وجهات النظر فيما يخص العوامل التي سبق ذكرها ونسب الزيادات في الانتاج السابقة ايضا وحتى تلك المتفق عليها ، وبسبب شركات البترول حيث ان قسما من هذه الشركات قد طلبت التحكم مدعية ان ذلك يخالف النصوص التعاقدية التي نصت عليها اتفاقيات الامتياز (١) ، كل ذلك حث بلاد منظمة الاوبك على التفكير في بدائل اخرى لتحقيق الاستقرار في اسعار البترول تكون اكثر قبولا لدى جميع البلاد الاعضاء . فطرح فكرة توحيد الاسعار المعلنة او الاسترشادية لغرض الضريبة ، وكذلك فكرة زيادة الكلفة الضريبية (Tax Paid Cost) لمنع الشركات من منح حسيات كبيرة على الاسعار المعلنة ولزيادة دخل الحكومة من البرميل الواحد .

وقد تعاقبت القرارات الوزارية المتعلقة ببرمجة الانتاج منها مثالا القرار على موضوع برمجة الانتاج وانه اذا ما طبق بدأ برمجة الانتاج فسيكون فينا في الفترة ما بين ٢٧ — ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٦٧ والذي اكد فيه القرار على موضوع الانتاج وانه اذا ما طبق بدأ برمجة الانتاج فسيكون اداة للمنظمة من اجل التوصل الى اهم اهدافها الرئيسية ، وهو المحافظة على اسعار البترول والمنتجات البترولية في مستويات عادلة . وطلب المؤتمر الوزاري للمنظمة من الهيئة الاقتصادية الاستمرار في دراسة كافة الطرق والسبل لتحقيق ذلك .

(١) في سنة ١٩٧٢ طبقت الحكومة الليبية برمجة الانتاج بصورة انفرادية وبغلة مع شركة اوكسينتال ، مما حدا بهذه الشركة الى طلب التحكم كما ان اجراءات فيها هذه هيأت لزيادة اسعار البترول في سنة ١٩٧٣ .

ثم جاء القرار رقم (٢٠ - ١١٢) والذي اتخذته المؤتمر الوزاري الذي عقد في مدينة الجزائر في الفترة من ٢٤ - ٢٦ يوليو (حزيران) سنة ١٩٧٠ والذي دعا بلاد الاوبك الى زيادة انتاج البترول زيادة معقولة وذلك لمقابلة الزيادة الحاصلة في الطلب على البترول للفترة من سنة ١٩٧١ - ١٩٧٥ . وطلب ايضا من الهيئة الاقتصادية والسكرتارية الاستمرار في القيام بالدراسات وتقديم توصياتها الى المؤتمر الوزاري القادم .

وفي اجتماع الهيئة الاقتصادية الذي عقد في فيينا من ١ الى ١٠ ابريل سنة ١٩٧٠ وبناء على التعليمات التي قدمت للهيئة من وزراء البترول ، وبعد دراسة مستفيضة لموضوع برمجة الانتاج ، اوصت الهيئة الاقتصادية بوضع برنامج مشترك للانتاج طويل المدى وذلك من اجل الحفاظ على الاسعار وضمان استقرارها .

وبناء على هذه التوصية قرر المؤتمر الذي عقد في كركاس بفنزويلا في الفترة من ٩ - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٠ تاليف لجنة دائمة تتكون من ممثلين عن البلاد الاعضاء في الاوبك ، تقوم بتحديد العوامل التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار عند رسم خطة انتاج واقعية واثبتة تؤدي الى تحقيق مبدأ برمجة الانتاج المشترك للبلاد الاعضاء ، يبدأ تطبيقه في سنة ١٩٧٢ (١) .

وقد اجتمعت اللجنة الدائمة اجتماعين اولهما في يناير (كانون الثاني) سنة ١٩٧١ ، وثانيهما في مارس سنة ١٩٧١ ، حيث ناقشت العوامل المتعددة ورات أنه عند تطبيق مبدأ برمجة الانتاج لا بد من اخذ العوامل التالية بعين الاعتبار : -

(١) انظر القرار رقم (٢١ - ١٢١) لمؤتمر كركاس - ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

١ - العوامل الاقتصادية : - وتشمل الاحتياطي من البترول ، معدلات الزيادة السابقة ، حصة كل بلد في انتاج الاويك ، نوعية البترول ، الاكتشافات الجديدة .

ب - العوامل الاجتماعية : وتشمل حجم السكان ، مساحة البلد ، متطلبات البلد للاتفاق على خطط التنمية الشاملة ، معدل نسبة عوائد البلد من البترول الى مجموع الإيرادات العامة .

وبالنظر الى اختلاف هذه العوامل ومدى التأثير الذي تحدثه من بلد عضو الى آخر ، فقد تعذر الاتفاق الجبامي عليها لانه اتضح ان كل بلد من البلاد الاعضاء يحاول اعطاء اهمية اكبر للعوامل التي تحقق له حصة اكبر من الانتاج . ولهذا السبب فشلت اللجنة الاقتصادية ، ولم تستطع التوصل الى وضع اساس متفق عليها لبرنامج الانتاج المشترك يكون مقبولا من الجميع .

ونتيجة التحسن الذي طرا على اسعار البترول في السوق البترولية الدولية ، وبسبب تحقيق بعض الاغراض التي تضمنتها القرارات (٢١ - ١٢٠) و (٢٢ - ١٢١) والتي زينت بموجبها اسعار البترول وزيست ضريبة الدخل ، وبسبب وجود بعض العوامل الدولية الاخرى التي ساعدت على استقرار الاسعار في السوق ، وهو الغرض الاساسي الذي كان يراد تحقيقه من وراء تطبيق مبدأ برمجة الانتاج ، فقد قرر المؤتمر الوزاري الاستثنائي الثالث والعشرون ، والذي عقد في فيينا في العاشر من يوليو سنة ١٩٧١ وقف العمل في الجهود المبذولة لوضع مبدأ برمجة الانتاج موضع التنفيذ مؤقتا ، وذلك الى ان تجد امور تستلزم ضرورة اعادة النظر في هذا الموضوع ، وطلب المؤتمر من السكرتارية تحضير خطة الطوارئ (Contingency Plan) وتقديمها للمؤتمر لاتخاذ القرار المناسب بشأنها عند اقتضاء الضرورة (١) .

وقد ظل موضوع برمجة الانتاج ينتقل بين معظم جداول الاجتماعات الدورية للهيئة الاقتصادية لسنة ١٩٧٣ و ١٩٧٤ وذلك ابلا في الاتفاق على خطة موحدة لتطبيق برمجة الانتاج في حالات الضرورة التي تستدعي اجراء مشتركا لوقف التدهور الذي قد يحدث في اسعار البترول مستقبلا ، وقد اظهرت معظم الدراسات التي تمت بان خفض انتاج الاوبك من البترول بنسبة تتراوح ما بين ٠.٩ ٪ و ٢ ٪ في حالة تدهور اسعار البترول بنسبة ١٠ ٪ كخيار لإعادة الاسعار الى مستواها السابق. وبسبب اهمية موضوع انتاج البترول بين بلاد الاوبك فقد اثير هذا الموضوع في المؤتمر التحضيري لبلاد الشمال والجنوب او مؤتمر الحوار بين البلاد الاخذة في النمو بها فيها بلاد الاوبك وبين البلاد الصناعية ، اذ جاء في البيان الرسمي للوك ورؤساء بلاد الاوبك الذي اصدره بعد اجتماعهم في الجزائر في الفترة من ٤ - ٦ مارس سنة ١٩٧٥ ما يلي : - (١)

« فيما يختص بإمدادات البترول يؤكّدون من جديد استعداد بلادهم لضمان الإمدادات التي سوف تمنى بالمتطلبات الحيوية لاقتصاديات البلاد المتقدمة شريطة ان لا تستخدم البلاد المستهلكة حواجز مصطنعة للتأثير على المسار الطبيعي لقوانين العرض والطلب ، وتحقيقا لهذه الغاية فان البلدان الاعضاء في منظمة اوبك مستعدة لان تبدي تعاونا وثيقا وتنسيقا فيما بينها من أجل المحافظة على التوازن بين انتاج البترول واحتياجات السوق العالمية منه » .

وفي اجتماعات خبراء الاوبك التي عقدت من أجل تحضير ورقة عمل تكون أساسا للحوار بين البلاد الاخذة في النمو وبين البلاد الصناعية وفق المبادئ التي جاء بها الاعلان الرسمي للوك والرؤساء ، فقد بحث

(١) انظر : بيان سياسة الاوبك الذي اقره لوك ورؤساء بلدان منظمة الاوبك بعد اجتماع القمة الذي عقد في مدينة الجزائر في سنة ١٩٧٥ .

موضوع برمجة الانتاج ، وذلك لوجود فائض في عرض البترول وفائض في الطاقة الانتاجية لبلاد الاوبك ، وهذا عقد الى ما اتخذته البلاد المستهلكة من اجراءات للحد من استهلاك البترول ، كرد فعل على الزيادات التي حصلت في اسعار البترول .

وتفكر الان بلاد الاوبك بصورة جدية في موضوع المحافظة على الثروة البترولية وذلك لانها مادة اولية قابلة للتنفذ ، كما انها لا تتجدد ، وهي تستهلك مرة واحدة (١) ، ولتحديد انتاج البترول من قبل بلاد الاوبك تؤخذ العوامل التالية بعين الاعتبار : —

- ١ — حاجة بلاد الاوبك لرؤوس الاموال بفرض التنمية .
 - ٢ — احتياجات بلاد الاوبك للبترول في المستقبل .
 - ٣ — اتباع سياسة حكيمه للاستفادة القصوى (Optimization) من استخدام البترول واستعماله لغير اغراض الوقود ، وانما في مجال البتروكيماويات والصناعات الاخرى .
 - ٤ — امكانية الحقول الفنية بحيث لا تتعرض لاستنزاف سريع يؤثر على عمر الحقل الانتاجي .
- ولكن هذه العوامل اعلاه لا تعني باي حال من الاحوال تقييد العرض (انتاج البترول) بحيث يبقى وراء الطلب من اجل احداث نقص متعمد (Artificial Demand) للتاثير على الاسعار (٢) .

-
- (١) بعض المواد الأولية الاخرى يمكن ان تستبد وتستهلك عدة مرات ومثال ذلك الحديد .
 - (٢) في المؤتمر الاستشاري الذي عقينه منظمة الاوبك في جنيف في ٢٢ ابريل سنة ١٩٧٦ تم بحث موضوع تروقات اسعار البترول وبرزت اهمية مبدأ تقنين الانتاج كشيء لا بد من تطبيقه ان عاجلا ام آجلا ، وذلك لمواجهة الاجراءات التي اتخذتها البلاد الصناعية من اجل التأثير على مستويات الاسعار الا انه ارتوي عدم الاخذ بمبدأ برمجة الانتاج في الوقت الحاضر ، وذلك حتى لا تتصف منظمة الاوبك بصفة الاحتكار (Cartel) وتكون المجال امل البرمجة الاختيارية (تنظيم الانتاج الاختياري) الا ان هذا لا يعني ألا تلجأ بلاد الاوبك في المستقبل اذا ما جدت ظروف جعلت من الاجراءات الحالية غير كافية ، الى تطبيق مبدأ برمجة الانتاج .

ولقد بينت بلاد الاوبك انها مستعدة لضمان الامدادات البترولية بما يكفي الاحتياجات الضرورية لادامة اقتصاديات البلاد المتقدمة في وضع صحي ، وكذلك المساعدة في استمرار تطورها وفي تحسن مستوى معيشة شعوبها .

وفي هذا الصدد فان البلاد المصدرة للبترول ستعاون وتنسق فيما بينها للحفاظ على الموازنة بين انتاج البترول (العرض) وبين احتياجات السوق العالمية (الطلب) .

ولكن الاوبك بسبب الاجراءات والعراقيل المصطنعة التي تحاول البلاد المستهلكة وضعها امام استهلاك البترول بفرض خلق فائض مصطنع في عرض البترول (Artificial Supply) في السوق الدولي ، ليس امامها من خيار الا التعاون فيما بين اعضائها من اجل وضع خطة تهدف الى برمجة الانتاج وتحديده بما يوازي الطلب عليه .

ومن المؤمل انه من خلال الحوار الدائر الان بين الشمال والجنوب ان تقتنع البلاد الصناعية بضرورة رفع جميع الحواجز المصطنعة امام استهلاك البترول وافساح المجال امام عوامل (العرض والطلب) في ظل المنافسة الحرة من اجل الاسترشاد بها لتحديد مستوى اسعار البترول الحقيقية والمعادلة .

ومن الامور التي يجب ان ننتبه لها هي ان الاوبك حتى الان فشلت في اقتناع جميع البلاد الاعضاء باهمية تطبيق مبدأ تقنين الانتاج ، وذلك راجع الى الظروف الاقتصادية والسياسية لكل بلد عضو على حدة . وازاء هذا الوضع فقد اقترحنا على منظمة الاوبك اتباع طريق اخر من اجل تحقيق مبدأ تقنين الانتاج ، وهو الطريق الاختياري . لقد اقترحنا اتباع طريقة تنظيم الانتاج (Production Organizing) وذلك كوسيلة اختيارية للوصول الى برمجة الانتاج ، ويتلخص الاقتراح الجديد في أن تقوم الهيئة الاقتصادية للمنظمة كل سنة بوضع تقديرات للطلب والعرض

من البترول الخام للسنة القادمة ، وتحديد الفائض من العرض المتوقع حدوثه ومن ثم يطلب الى كل بلد عضو تخفيض خطتها الانتاجية للسنة القادمة ، ثم يصار الى جمع هذه التخفيضات فاذا وجدت انها تكفي لامتصاص الفائض من العرض كان بها ، والا يطلب من البلاد الاعضاء ، وبصورة اختيارية اجراء تخفيضات اخرى ، وهكذا الى ان نصل الى نقطة التوازن (Break even point) . بهذه الطريقة نكون قد حققنا اغراض مبداء برمجة الانتاج دون الدخول في متاهات تحديد العوامل التي يجب الاخذ بها ووزن كل منها بالقياس الى العوامل الاخرى . كما ان البلاد الاعضاء تطبق تنظيم الانتاج الاختياري دون ان تشعر بان منظمة الاوبك قد تدخلت في امور حساسة من شؤونها الخاصة .

اننا هنا نحذر البلاد المصدرة للبترول من خطر التسابق في زيادة انتاج البترول ، ومن ثم البحث عن اسواق لهذه الزيادة ومنح الخصومات السرية من اجل تسويق هذه الزيادة من الانتاج ، لان ذلك هو ما تريده البلاد الصناعية ، وهو الذي قد يكون المعول الذي يمكن ان يحطم منظمة الاوبك . ان تحفيزنا هذا نابع من غيرتنا وحرصنا على وحدة منظمة الاوبك والتي بواسطتها استطاعت البلاد الاعضاء فيها تحقيق المحافظة على اسعار البترول ، بل ورفعهما الى المستوى الذي ما كان ليتمكن تحقيقه بدون هذه المنظمة ، اننا نضع اقتراحنا الخاص بتنظيم انتاج البترول اختياريا (1) امام البلاد الاعضاء في منظمة الاوبك للاخذ به وذلك من اجل صيانة وحدة وترابط منظمة الاوبك .

ثالثا : - احتياطي البترول : -

الاحتياطي الثابت هو كميات البترول المتبقية في بطن الارض ،

(1) انظر : تنظيم الانتاج - مقالات بروفية - المرفق - بيروت سنة ١٩٧٥ .

والمقدرة على اساس المعلومات الجيولوجية والهندسية التي تؤكد بصورة معتدلة انها قابلة للاستخراج في الوقت الحاضر والمستقبل من المكامن البترولية المعروفة وتحت الظروف الاقتصادية السائدة والطرق الفنية المستخدمة في استخراج البترول .

ويتغير الاحتياطي القابل للاستخراج بتغير الظروف الاقتصادية وخاصة تغير الاسعار .

كما ان التقدم التكنولوجي والتحسين في الطرق الفنية في استخراج البترول هر الاخر قد يزيد من الاحتياطي ويغير في عامل الاستخراج (Recovery Factor) هذا فضلا عن ان عامل الاستخراج نفسه يتغير من منطقة الى أخرى حسب الطبيعة الجيولوجية لوجود البترول (1) .

وتختلف تقديرات الاحتياطي باختلاف المصادر حيث تؤثر عليها في بعض الاحيان القضايا الفنية والسياسية كما ان بعض التقديرات غير مدروسة دراسة عملية لا تعطي صورة حقيقية عن الاحتياطي وكذلك فان تقديرات بعض شركات البترول لا يمكن الاعتماد عليها كلها .

هناك الاحتياطي المحتمل (Probable Reserve) وهو يشمل الكميات الإضافية والمرجح استخلاصها بصورة معقولة بالاساليب التكنولوجية المعروفة او التي ستصبح في متناول اليد قريبا ضمن الظروف الاقتصادية المتاحة ، وتشمل الاحتياطيات المحتملة امتدادات المكامن الثابتة

(1) يعرف عامل الاستخراج بأنه العلاقة بين الاحتياطي الثابت الممكن استخراجه وبين مجموع الاحتياطي الموجود في المكامن البترولية في باطن الأرض ، ويحدد بنفسه وتختلف هذه النسبة من منطقة الى أخرى حسب الظروف الجيولوجية المحلية وكذلك التقدم التكنولوجي .

والمكمن الثانوية غير المطورة ، وتشمل ايضا المناطق التي يشملها عامل الاستخراج الثانوي . (Secondary Recovery) والتي تتطلب انخاذاً بعض الاساليب لكي يمكن الانتاج منها ، مثل حقن الماء او حقن الفساز بالإضافة الى الاساليب التكنولوجية المحتمل اكتشافها في المستقبل .

ولا يوجد اختلاف كبير في تقديرات الاحتياطي الموجود في باطن الارض بين المعنيين في شؤون البترول ، وانما يقع الاختلاف في تقديرات الاحتياطي الممكن استخراجه (الاحتياطي الثابت) وهذا ناتج عن عدم توافر المعلومات الجيولوجية والفنية الدقيقة اللازمة لاحتماله ، مما يجعل هذه التقديرات ذات طبيعة نظرية في احيان كثيرة . ويقدر الاحتياطي الثابت للعالم والذي تجمع عليه معظم التقديرات ، بما يقرب من ١٠٠ بليون طن ، فقد قدرته النشرة الاحصائية لشركة البترول البريطانية BP بحوالي ١٧٧ بليون طن (٧٢٠ بليون برميل) (١) .

وفي الدراسة الحديثة التي قدمها (ج . و . مودي) الى مؤتمر البترول العالمي في طوكيو المنعقد سنة ١٩٧٥ قدر احتياطي العالم القابل للاستخراج بما مجموعه ٧٤٠ بليون برميل في كلتون الثاني ، (يناير) سنة ١٩٧٤ وهو بذلك يعارب ما قدرته شركة البترول البريطانية

اما مجلة النفط والغاز الامريكية فتقدر الاحتياطي العالمي بحدود ٦٥٩ بليون برميل (٢) ويقدر السيد / مودي الموارد البترولية المحتملة بما مجموعه ٢٠٠٠ بليون برميل (٢٧٢٩ بليون طن) اكتشف منها ما يقرب من ٩٦٢ بليون برميل وما تبقى ينتظر ان يكتشفها العالم في السنوات القادمة . وتقارب هذه الارقام احصائيات وتقارير الامم المتحدة ، حيث تقدر اجمالي الاحتياطي العالمي المحتمل بحوالي ٢٥٠ بليون طن (٣) .

(١) انظر : BP Statistical Review of the World Oil Industry:

(٢) انظر : Oil and Gas Journal Dec. 29, 1976:

(٣) مجلة البترول والغاز العربي السنة التاسعة العدد ٥١ نيسان سنة ١٩٧٥ .

وهكذا يمكن القول بان الاحتياطي الثابت الموجود في العالم يتراوح في الوقت الحاضر ما بين ٩٥ — ١٠٠ بليون طن وان الاحتياطي المحتمل يتراوح ما بين ٢٠٠ الى ٢٥٠ بليون طن .

ومن النظر الى التقسيم الجغرافي للاحتياطي الثابت لسنة ١٩٧٤ ، نجد ان منطقة الشرق الاوسط ، والتي يقع فيها احد عشر حقلا من كبر حقول العالم الخمسة عشر تمثل ٥٦٣٪ من الاحتياطي العالمي ، واذا اضعنا اليها افريقيا فان المنطقتين تمثلان ما يزيد عن ثلثي الاحتياطي العالمي كما يمثل الشرق الاوسط ٦٧٪ من الاحتياطي العالمي اذا استثنينا البلاد الاشتراكية ، وبإضافة افريقيا ترتفع نسبة المنطقتين الى ٧٨٪ من الاحتياطي العالمي .

وتلى منطقة الشرق الاوسط من حيث كميات الاحتياطي منطقة البلاد الاشتراكية (الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية والصين) وتمثل ١٥٥٪ من الاحتياطي العالمي . ويأتي بعدها افريقيا وتمثل ٩٣٪ من الاحتياطي العالمي .

لقد بلغ الانتاج العالمي المتراكم من البترول منذ اكتشافه في سنة ١٨٥٩ حتى نهاية ١٩٧٤ (٤٢٣) بليون طن اي ما يقل قليلا عن نصف الاحتياطي العالمي المعروف في الوقت الحاضر . وقد استهلك العالم من البترول خلال العشر سنوات السابقة (١٩٦٤ — ١٩٧٤) ما يزيد عن استهلاك العالم منذ اكتشاف البترول حتى سنة ١٩٦٤ . واذا افترضنا ان

الاحتياطي العالمي هو ٩٧٧ بليون طن ، وسوف لن يكون هناك اكتشافات بترولية جديدة في العالم ، فان الاحتياطي الثابت المعروف الان سينفذ خلال ٣٦ سنة على اساس معدلات استهلاك البترول الحالية ، اما اذا افترضنا ان معدلات الاستهلاك الحالية سوف لن تبقى على ما هي عليه الان وانها سترتفع بنسبة ٣٪ سنويا فان الاحتياطي المعروف الان سينفذ خلال ٢٤ سنة ولكن اذا زاد الاستهلاك بنسبة ٥٪ فان الاحتياطي سينفذ خلال ١٩ سنة .

وبالنظر لتخوف العالم من احتمال نفاد البترول فان عمليات التحري والاستكشاف تجري على قدم وساق في معظم مناطق العالم ، وخاصة المناطق المغمورة في قاع المحيطات وكذلك في المناطق التي تم اكتشاف النفط فيها كالاسكا وبحر الشمال واندونيسيا والصين وغيرها من البلاد .

واذا نجح العالم واكتشف كميات اضافية من البترول واصبح الاحتياطي كما تقول بعض التقديرات بحدود ٢٠٠ بليون طن فان الاحتياطي هذا سينفذ خلال ٧٤ سنة على اساس استهلاك البترول الحالي . واذا افترضنا ان الاستهلاك سيزيد بنسبة ٣٪ سنويا فان البترول سينفذ في خلال ٣٧ سنة . واذا زاد الاستهلاك بنسبة ٥٪ فان الاحتياطي العالمي سينفذ خلال ٣٠ سنة وهذا يتطلب بذل الجهود من جميع الاطراف المعنية بالبترول وشؤون الطاقة من اجل التعاون في حل الاشكال الذي سيواجهه العالم من جراء نفاد البترول ، حيث لا بد من تطوير بدائل الطاقة الاخرى لتحل محل البترول قبل نفاده ، كما لا بد من التفكير الجدي في قصر استعمال البترول على استعمالات افضل من كونه مصدرا للوقود ، اذ يجب العمل بجد على استعماله كمادة تدخل في عشرات الالوف من الصناعات المهمة للجنس البشري في معاشه ومسكنه وملبسه وصحته .

ان العالم بلا شك سوف يتقدم قريبا لانه اسرف في حرق البترول ، وانه كان من الافضل لو استخدم بدلا منه الفحم والكهرباء ووفر البترول لاستعمالات اجدى وانفع .



مجموع احصائيات العالم الكتابية من كبتورل كنام بليون طنة

الدول او المنطقة	نهائية ١٩٧٣	نهائية ١٩٧٤	نسبة الزيادة	النسبة الى الكل ١٩٧٣	الكل ١٩٧٤
الولايات المتحدة	١٠٤	١٠٤	—	١٠٣	١٠٤
كندا	١٠٣	١٠٣	—	١٠٣	١٠٣
الكاريبسي	٢٠	٢٠	—	٢٠	٢٠
دول اخرى في نصف الكرة الغربي	١٠١	١٠١	١٠٣	١٠٣	١٠٣
مجموع نصف الكرة الغربي	١١٠	١١٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
اوروبا الغربية	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣
الشرق الاوسط (١)	٤٧٧	٤٧٧	١٠٣	١٠٣	١٠٣
افريقيا	٨٠٩	٨٠٩	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢
الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية والصين	١٠٤	١٠٤	١٠٢	١٠٢	١٠٢
دول اخرى في نصف الكرة الشرقي	٢٠	٢٠	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣
مجموع نصف الكرة الشرقي	٧٥٠	٧٥٠	١٠٣	١٠٣	١٠٣
السلم عدا الدول الاشتراكية	٧١٩	٧١٩	١٠٣	١٠٣	١٠٣
المسلم	٨٦٠	٨٦٠	١٣٦	١٣٦	١٣٦

المصدر : BP STATISTICAL REVIEW OF THE WORLD OIL INDUSTRY :

(١) يرى المؤلف ان احتياطي الشرق الاوسط من البترول هو اكبر مما يظهر في هذا الجدول وقد يزيد بما يتراوح بين ٢٠ - ٣٠٪ من الرقم المخصص لمنطقة الشرق الاوسط في هذا الجدول .

رابعاً : الكشوفات المحتملة للبترول في العالم : —

كما قد تكلمنا عن الاحتياطي من البترول الخام في مناطق العالم المختلفة وبيننا أن احتياطي العالم سينفذ خلال ٣٦ سنة (١) على أساس معدلات الإنتاج الحالية وأنه سينفذ في مدة أقل من ذلك في حالة زيادة معدلات الإنتاج عن مستواها الحالي ، ولكن هذا لا يمثل الحقيقة كلها .

فالتحري والتنقيب عن البترول جارٍ في معظم أنحاء العالم على اليابسة وفي الجروف القارية وفي أعماق البحار والمحيطات . كذلك في الحفر إلى أعماق سحيقة قد يتجاوز خمسة وعشرين ألف قدم .

ولم تحاول شركات البترول أو الحكومات في السابق إجراء عمليات التحري في كثير من هذه المناطق وذلك لارتفاع تكاليف هذه العمليات ، كما أنه كان يشك في جدواها الاقتصادية هذا فضلاً عن أن توفر البترول بكميات كبيرة في الشرق الأوسط وبكلفة أقل جعل شركات البترول تعتمد على وارداتها من هذه المنطقة . إلا أنه بعد الزيادة التي حدثت في أسعار البترول في سنة ١٩٧٣ اتجهت شركات البترول إلى التحري والتنقيب في المناطق الأكثر كلفة والتي أصبح أمر تطويرها اقتصادياً . وكذلك ركزت حكومات البلاد الصناعية على تطوير مواردها الخاصة من الطاقة ، وذلك للتقليل من الاعتماد على بترول الشرق الأوسط تحسباً لأي إجراء قد تقدم على اتخاذ بلاد الأوبك . أو البلاد العربية المصدرة للبترول وذلك بحظر البترول عنها كما تم أثناء حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

ومنذ بداية سنة ١٩٧٤ بدأ العمل جدياً في تحري المناطق البعيدة في أعماق البحار وحول الجروف القارية والاسراع في تطوير المناطق المكتشفة مثل بحر الشمال والاسكا .

(١) هذا إذا افترضنا أن احتياطي العالم الثابت هو ٩٧,٧ بليون طن .

واعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ما يسمى بـ (مشروع الاستقلال) ، حيث رصدت له مبلغ كبير من المال ويقضي هذا المشروع بتطوير الجروف القارية للمناطق المحيطة بالولايات المتحدة الأمريكية وتطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الذرية ، والغاز ، وحجر السجيل واستخراج البترول والغاز من الفحم .

وبتنفيذ (مشروع الاستقلال) يدعي المسؤولون الأمريكيون بأنهم سيتمكنون من سد احتياجاتهم للطاقة بحلول سنة ١٩٨٠ ، أو في سنة ١٩٨٥ على أسوأ تقدير ، هذا وسنبحث هذا المشروع بالتفصيل عند الحديث عن تطوير مصادر الطاقة البديلة في العالم .

وهناك حقيقة يجب أن يعترف بها جميع العاملين في حقل البترول والمعنيين بشؤونه ، وهي أن الاكتشافات الكبيرة لاحتياطيات البترول ، والتي تمت في الخمسينات والكلف الرخيصة التي صرفت عليها ، آنذاك ، لا يمكن تكرارها ، منذ الاكتشاف الكبير الذي تم في ليبيا في أواخر الخمسينات لم تكتشف احتياطيات مماثلة عدا الاكتشاف الذي تم في بحر الشمال ، والذي وصلت تكاليف تطويره الى أكثر من ٧٥٠٠ دولار لتوفير الطاقة الانتاجية اللازمة لانتاج البرميل الواحد يوميا طوال الفترة المقدرة لحياة هذه الطاقة الانتاجية ، هذا بينما تتراوح التكاليف الرأسمالية اللازمة لتوفير هذه الطاقة الانتاجية السابقة الذكر في الخليج العربي ما بين ٩٥ - ٢٩٥ دولار للبرميل

Towards an optimal production and investment strategy of the Arab (1)
Petroleum Exporting Countries in the light of alternative Sources of
Energy through the year 1985 — Pan Arab consultants Economic &
Industrial Development.

حسب المنطقة المنتج منها (١) ، فضلا عن أن كلفة التشغيل في منطقة بحر الشمال قد تزيد عن عشرة أضعاف ما هي عليه في منطقة الخليج العربي ، وحسب تقدير تيسيس مانهاتن بنك فإن العالم سيصرف ثلاثة أضعاف ما صرفه على الصناعة البترولية خلال العشر سنوات القادمة مقارنة بالسنوات العشرة الماضية (١٩٦٥ - ١٩٧٥) .

وبلغة الأرقام فإن العالم سيصرف ٤٨٠ بليون دولار خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٥ . وفي سنة ١٩٧٤ بلغت المصروفات الرأسمالية للصناعة البترولية ٤٢٫٧ بليون دولار عدا ما صرفته البلاد الاشتراكية . يضاف إليها ٢٫٢ بليون دولار صرفت على التحري والتنقيب والتي لا تعتبر نفقات رأسمالية ، أي بزيادة قدرها ٤٦٪ عنه في سنة ١٩٧٣ . أن معظم الاستثمارات انفتحت في زيادة التسهيلات الانتاجية وتطوير الحقول المكتشفة والحصول على مناطق جديدة للتنقيب عن البترول وقد حصل قطاع الانتاج على ٤٥٪ من هذه الاستثمارات ، أي بزيادة قدرها ٥١٪ عن سنة ١٩٧٣ ، أما مصروفات التحري والتنقيب فقد بلغت ٢٫٢ بليون دولار ، أي بزيادة قدرها ٢٩٪ وبذلك يكون مجموع النفقات الرأسمالية للبحث وتطوير مصادر البترول قد بلغت ٢١٫٧ بليون دولار ، وهو ما يساوي نصف مجموع النفقات الرأسمالية التي انفتحت على الصناعة البترولية في العالم عدا البلاد الاشتراكية (١) . وسنمعرض فيما يلي المناطق البترولية الجديدة والتي من المحتمل أن تلعب دورا هاما في المستقبل خارج منطقة الاوسك مثل بحر الشمال والاسكا والصين .

١ - بحر الشمال (North Sea) :-

بدا البحث والتنقيب عن البترول والغاز في بحر الشمال في أوائل

السبتينات ، وذلك بعد اكتشاف الغاز بكميات كبيرة على اليابسة في حقل كرونيجن في هولندا . وبدا البحث أولا في القسم الجنوبي من بحر الشمال ، وكانت نتيجة البحث ان تم اكتشاف حقول كبيرة للغاز الطبيعي يقع معظمها في القطاع البريطاني من بحر الشمال لا يحتوي على بترول وانما على غاز فقط وادى هذا الى انخفاض رغبة بعض الشركات في الاستمرار في البحث ، الا ان اكتشاف حقل ايكوفيج في القسم النرويجي من قبل شركة فيليبس الامريكية قد شجع الشركات على الاستمرار في التنقيب في القسم الشمالي من بحر الشمال ، مما ادى الى اكتشاف حقول غازية وبترولية كثيرة اهمها حقل الفورتيث في القطاع البريطاني والايكوفيج وستاتفجورد في القطاع النرويجي ، كما ان أعمال البحث والتنقيب ما زالت جارية في المناطق الاخرى من بحر الشمال والمتاخمة للمانيا والدانمارك وايرلندا .

ولا يمكن تحديد احتياطي البترول في بحر الشمال على وجه الدقة في الوقت الحاضر فاعمال التقييم لا تزال جارية وشركات البترول مستمرة في حفر الابار الاستكشافية والتطويرية وما لم تكتمل التحريات لا يمكن تقدير الاحتياطي بصورة دقيقة فالاحصاءات المنشورة ليست الا تكهات تعتمد على المعلومات الفنية المتوفرة في الوقت الحاضر وهي معلومات ناقصة جدا .

ويقدر الاحتياطي الثابت لبحر الشمال القابل للاستخراج بحوالي ٢١٠٠ مليون طن متري منها ، ١٦٠٠ مليون طن في القطاع البريطاني ، وما تبقى يقع ضمن القطاعات الاخرى التابعة للبلاد الاخرى ومعظمه في القطاع النرويجي (١) .

(١) انظر : مجلة النفط - آب - سنة ١٩٧٥ .

أما مجلة (Oil and Gas Journal) فتقدر الاحتياطي الثابت بـ ١٦ بليون برميل لبريطانيا ، و ٦ بليون برميل للنرويج ، أما الاحتياطي المحتمل في بحر الشمال فيقدر بحوالي ٤٠ بليون برميل منها ٢٥ بليون في القطاع البريطاني و ١٤ بليون في القطاع النرويجي والبلون الآخر في المناطق الأخرى (١) .

لقد تأخر تطوير حقول بحر الشمال ، وذلك للصعوبات المالية التي واجهتها الشركات ، إضافة الى النقص في المواد والفنيين ، وكذلك بسبب صعوبة الظروف المناخية . وفي سنة ١٩٧٤ انتجت النرويج ما معدله ٣٥٠٠ برميل في اليوم ، في حين كانت تتوقع انتاج ما معدله ١٨٠ ألف الى ٢٠٠ ألف برميل في اليوم الا أن المشكلات التي واجهتها شركة فيليبس في حقل ايكوفيج حالت دون تحقيق هذا المعدل والذي تم تحقيقه في سنة ١٩٧٥ حيث بلغ انتاج النرويج في تلك السنة ١٨٩ ألف برميل في اليوم . هذا ويبلغ معدل انتاج حقل ايكوفيج النرويجي ٢٧٥ ألف برميل في اليوم في سنة ١٩٧٦ وربما يرتفع هذا المعدل قبل نهاية هذه السنة الى ٣٢٥ ألف برميل في اليوم .

ومن المتوقع أن يصل معدل انتاج النرويج في المستقبل الى ما بين ٧٠٠ ، أو ٧٥٠ ألف برميل في اليوم ، وذلك بحلول سنة ١٩٨٠ . وقد ترتفع معدلات الانتاج الى ١٤٠٠ مليون برميل في اليوم في سنة ١٩٨٢ (٢) .

وسيكون في مقدور النرويج تصدير الجزء الأكبر من انتاجها من البترول ، وذلك لأن استهلاكها من البترول قليل بالقياس الى ما تستهلكه بلاد أوروبا الغربية الأخرى ، ويبلغ معدل ما تستهلكه النرويج حوالي ٩ مليون طن (١٨٠ ألف برميل في اليوم) يمكن أن يرتفع الى ١٢ مليون طن (٢٤٠ ألف برميل في اليوم) .

(١) انظر : مجلة النفط — شباط — سنة ١٩٧٥

Platts Oilgram March 23 1976

(٢) انظر :

وفي القطاع البريطاني من بحر الشمال تأخر الانتاج أيضا وذلك لنفس الاسباب السابقة وكان من المتوقع أن يصل انتاج بريطانيا من البترول ما معدله ٤٥ ألف برميل في اليوم في سنة ١٩٧٥ إلا أن معدل الانتاج لم يصل الا الى ١٢ ألف برميل في اليوم ، حيث بدأ الانتاج في حقل راكيل الصغير في ١١ يونيه (حزيران) سنة ١٩٧٥ .

كما بدأ الانتاج من حقل اوک في نهاية سنة ١٩٧٥ وبكميات قليلة . وتلك هذا الحقل مجموعة شمل / اكسون ، ويتوقع أن يزداد الانتاج الى ٤٠ ألف برميل في اليوم فيما بين سنة ١٩٧٧ و ١٩٧٨ . وأهم حقول بحر الشمال هو حقل الفورثيز ، حيث بدأ الانتاج منه في سنة ١٩٧٦ ، وبمعدل قدره ٧٥ ألف برميل في اليوم . وتتوقع المصادر البريطانية أن ينتج هذا الحقل ما معدله ٣٠٠ ألف برميل في اليوم في سنة ١٩٧٦ وربما يصل ذروة قدرته الانتاجية الى ٤٠٠ ألف برميل في اليوم في سنة ١٩٧٧ .

أما مجموع الانتاج المتوقع من القطاع البريطاني من بحر الشمال فقد يصل الى ثلاثة ملايين برميل في اليوم أو ما يعادل ١٥٠ مليون طن في السنة في بداية الثمانينات . وهو ما يعادل أيضا الاستهلاك المحلي المتوقع لبريطانيا في ذلك الوقت . وهذا يعني احتمال أن تتمكن بريطانيا من الاكتفاء الذاتي من البترول الخام .

وبما أن بترول بحر الشمال هو من النوع الخفيف فستقوم بريطانيا بتصدير جزء منه وتستورد في المقابل البترول الثقيل ، وذلك لمواجهة الطلب على المشتقات البترولية المختلفة .

وعلى الرغم من الاكتشافات الكبيرة في القطاع البريطاني من بحر الشمال فإن مستقبل استغلال الحقول سيكون الى حد كبير مرهونا بقدرة الشركات العاملة على استيعاب التصاعد التضخمي في نفقات التطوير ، والذي يهدد حاليا الجدوى الاقتصادية للحقول التي يقل احتياطها القابل للاستخراج عن ألف مليون طن (١) . وهذا يفسر لنا موقف بريطانيا فيما

يتعلق بأسعار البترول وبالنسبة الى دورها المحدود في الحوار الدائر بين الشمال والجنوب . فهي تريد وضع حد ادنى لسعر البترول لا يقل عنه مهما كانت ظروف العرض والطلب ، وذلك لتشجيع شركات البترول على القيام بالاستثمارات الرأسمالية لتطوير مصادر الطاقة ، ومنها البترول ضامناً لربحية الشركات العاملة فيها ، ويتلخص موقف بريطانيا نسي ضرورة تحديد سعر معقول للبترول ، يأخذ بعين الاعتبار النفقة الحدية لإنتاج البترول ومصادر الطاقة البديلة . ولقد حددت وكالة الطاقة الحد الأدنى لسعر البترول بـ ٧ دولار للبرميل . لماذا ما اقتضت الظروف الاقتصادية تخفيض سعر البترول عن هذا الحد (من ٧ دولارات) فان البلاد النامية لوكلية الطاقة الدولية ستدفع سعر ٧ دولار للبترول المستورد بغض النظر عن الانخفاض الحاصل في السعر ، ومهما يكن فان بريطانيا والنرويج أصبحتا منتجتي البترول ويههما المحافظة على اسعاره وهما لذلك تتبعان سياسة لا تختلف عن سياسة بلاد الاوبك ، وخاصة فيما يتعلق بالضريبة والريع والمشاركة ، وهذا لا ينطبق فقط على بريطانيا والنرويج وانما على البلاد الاخرى المنتجة للبترول ، والتي لم تنتم بعد الى منظمة الاوبك كالاتحاد السوفيتي والصين والتي تحاول الحصول على اسعار لبترولها لا تختلف عن مستويات اسعار بترول الاوبك .

تأثير بترول بحر الشمال على واردات أوروبا من بلاد الاوبك :-

تستورد أوروبا الغربية معظم احتياجاتها من البترول من بلاد الاوبك ، وخاصة بلاد الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، حيث استوردت من هاتين المنطقتين ما يقرب من ٩٠٪ من مجموع وارداتها في سنة ١٩٧٤ . فالى أي حد ستتغير الصورة في المستقبل خاصة بعد بدء الانتاج من بحر الشمال ؟

ويبين الجدول التالي الصورة المستقبلية للبترول في أوروبا الغربية (نسبة انتاجها من البترول الى طلبها الكلي عليه) .

نسبة إنتاج أوروبا الغربية من البترول إلى طلبها المحلي « ١٩٧٥ - ١٩٩٠ » « بليون طن »

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
الطلب على البترول	٧٣٠	٧٨١	٩٦٧	١٠٤١
الإنتاج خارج بحر الشمال	٢٦	٤١	٤٣	٥٠
الإنتاج المحلي لبحر الشمال	٨٢	١٦٠	٢٠٧	١٧٦
المجموع (الواجب استيراده)	٩٦٥	٩٨٢	١١٧٤	١٢٦٧

المصدر :

Petroleum Economist Aug. 1976
 The North Sea Oil & Gas and its effect on Western
 European demand for OPEC Hydrocarbon.

من الجدول السابق يتضح أن إنتاج البترول من بحر الشمال يتوقع أن يرتفع من ١٪ من مجموع الطلب على البترول في أوروبا الغربية في سنة ١٩٧٥ إلى ٢٠٪ في سنة ١٩٨٠ ثم إلى ٢١٪ في سنة ١٩٨٥ وربما ينخفض إلى ١٧٪ في سنة ١٩٩٠ . وسيستهلك الجزء الأكبر من إنتاج بريطانيا من البترول محليا (في بريطانيا) بينما سيصدر الجزء الآخر إلى بلاد أوروبا الغربية والتي تحتاج إلى البترول الخفيف ، مثل ألمانيا الغربية على أن تستورد بريطانيا البترول الثقيل من منطقة الشرق الأوسط لمواجهة متطلبات السوق المحلية للمنتجات البترولية .

وربما تجد بريطانيا نفسها بعد خمس أو عشر سنوات مضطرة إلى تحديد إنتاج البترول من بحر الشمال ، وذلك حفاظا على احتياطها من البترول وتجنباً لاستخراج كميات أكثر مما يلزم حتى لا تحرم الأجيال القادمة منه ، وهو ما تفعله بعض البلاد المنتجة للبترول خارج منطقة منظمة الأوبك ، مثل كندا والمكسيك . وبذلك تكون الأرقام ونسب تجهيزات بحر الشمال إلى الطلب على البترول أقل بكثير مما ذكر ، هذا بالإضافة إلى أن أوروبا الغربية قد استوردت ما يقرب من ٥٢ مليون طن من المعسكر الاشتراكي في سنة ١٩٧٤ وخاصة من الاتحاد السوفيتي (١) .

إن استهلاك البترول في الاتحاد السوفيتي والبلاد الأوروبية الاشتراكية قد ارتفع بنسب أعلى من نسب ارتفاع معدلات الإنتاج ، وسوف لن يكون في وسع الاتحاد السوفيتي في المستقبل إبقاء مستوى صادراته إلى أوروبا الغربية بنفس مستواها الحالي . وربما يعوض إنتاج بحر الشمال عن جزء من هذه الواردات من المعسكر الاشتراكي .

(١) عندما استخدمت الحرب سلاح البترول في سنة ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ازدادت صادرات الاتحاد السوفيتي زيادة ملحوظة من البترول الخام إلى غرب أوروبا .

ب - الاسكا (Alaska) —

اكتشف البترول والغاز الطبيعي في مناطق الاسكا الجليدية في شمالي قارة أمريكا الشمالية الا أن تطوير حقول البترول في هذه المنطقة قد استغرق وقتا طويلا ، وذلك بسبب النفقة الرأسمالية الكبيرة من جهة وانخفاض مستوى اسعار البترول والغاز قبل سنة ١٩٧٣ من جهة أخرى ، والتي لم تساعد على تطويره ، كما أن المشكلات القانونية التي واجهت الشركات والمتعلقة ببناء خط الانابيب لنقل البترول والغاز عبر الاراضي الكندية الى الولايات المتحدة الأمريكية ناهيك عن الظروف المناخية الصعبة والتي تصل فيها درجة الحرارة الى ما يزيد عن ٤٠ درجة مئوية تحت الصفر . ولكن زيادة اسعار البترول من قبل البلاد المصدرة للبترول شجع على الاسراع في تطوير حقول الاسكا عن طريق البدء في بناء أنابيب البترول والغاز . وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية ، بالتعاون مع الاسكا وكذلك في الاسراع بحل المشكلات القانونية والتمويلية والتي كانت احدى معوقات استثمار الكشوف من بترول وغاز طبيعي في منطقة الاسكا .

ومن المحتمل بدء الانتاج ونقله الى الولايات المتحدة الأمريكية في سنة ١٩٧٩ بمعدل يومي قدره ١٢ مليون برميل وربما ١٥ مليون برميل في اليوم (١) وذلك بواسطة الانابيب التي قد اكتمل نصفها حتى سنة ١٩٧٦ .

ويقول السيد / اريك زازنير (Eric R. Zausner) مساعد المدير الاداري الفدرالي للطاقة في الولايات المتحدة ان كلفة البترول المنتج

من الاسكا متبلغ ما بين ٥ الى ١٠ دولارات للبرميل ، بالإضافة الى
كلفة نقل البترول والمقدرة بدولار واحد للبرميل (١) .

ج - الصين (China) —

كانت الصين تنتج في سنة ١٩٦٤ كميات قليلة من البترول لا تكاد
تكفيها لسد حاجة الاستهلاك المحلي ، ولهذا كانت تستورد البترول
والمنتجات البترولية من الاتحاد السوفيتي الا انها كانت تخطط من أجل
الوصول الى الاكتفاء الذاتي ، فزادت من نشاطها في مجال التصري
والاستكشاف . كما عملت على زيادة معدلات الانتاج بالاضافة الى
استكشاف المناطق غير المكتشفة . وكان هدفها من ذلك هو توسيع
العمليات الصعبة حتى تحسن من ميزانها التجاري ، والذي كان في حالة
عجز . وهكذا أخذ انتاج البترول في الصين في الارتفاع بمعدلات عالية
منذ سنة ١٩٦٩ فارتفع خلال السنوات (١٩٦٤ — ١٩٧٤) بمعدل
١٨٩٪ سنويا ، في حين ارتفع خلال الفترة (١٩٦٩ — ١٩٧٤) بنسبة
٢٧٣٪ سنويا . وكانت تستطيع زيادة صادراتها بنفس النسب التي
زادت بها الانتاج الا ان استهلاكها الداخلي من البترول قد ارتفع بنسب
مقاربة لزيادة الانتاج ، اذ ارتفع بمعدل ١٦٦٪ و ٢٣٪ سنويا خلال
الفترتين السابقتين . ولهذا فان صادراتها خلال تلك الفترة كانت
محدودة نسبيا .

Platts Oilgram Feb. 18, 1976

(١) انظر :

(التوقع زيادة كلفة نقل البترول بالبرميل بكثر من دولار بكثر) يرى السيد / جيس ايترز
السفير الأمريكي السابق في المملكة العربية السعودية والخبر البترولي الأمريكي ان كلفة
نقل البرميل من بنزول الاسكا قد تصل الى خمسة دولارات .

BP Statistical Review of the World Oil Industry :

(٢) انظر :

نفي سنة ١٩٦٥ أنتجت الصين ٨ مليون طن ، وأنتجت ٢٠ مليون طن في سنة ١٩٧٠ ثم قفز انتاجها خلال ثلاث سنوات فانتجت ٥٣ مليون طن في سنة ١٩٧٣ وارتفع انتاجها الى ٦٤ مليون طن في سنة ١٩٧٤ ، أي بزيادة قدرها ٢١ ٪ . ثم ارتفع انتاج الصين مرة أخرى الى ٧٨ مليون طن في سنة ١٩٧٥ أي بزيادة قدرها ٢٢ ٪ . وبعد وصولها الى هذا المعدل من الانتاج . أصبحت الصين واحدة من اكبر البلاد العشرة المنتجة للبتروال في العالم .

بدأت صادرات الصين بصورة تذكر في سنة ١٩٧٣ ، ثم تضاعفت في سنة ١٩٧٤ اذ بلغت ما يقرب من ٦ الى ٧ مليون طن والسؤال الذي يرد هنا هو : —

الى أي مدى تستطيع الصين زيادة صادراتها الى العالم الخارجي ، وهل سيصبح البترول الصيني منافسا لبترول بلاد الاوبك ؟
تقول بعض المصادر البترولية ان هناك احتمال زيادة صادرات الصين بنسبة تصل الى ٥٠ ٪ من الانتاج المحلي ، والذي سيصل الى ٢ مليون برميل في اليوم في سنة ١٩٨٠ ، ثم الى ٤ ملايين برميل في اليوم في سنة ١٩٨٥ (١) .

في حين تقول مصادر أخرى انه نظرا للزيادات الكبيرة المتوقعة في استهلاك العالم من البترول خلال العشر سنوات القادمة فانه يشك في أن تستطيع الصين تصدير مليون برميل في اليوم في سنة ١٩٨٠ ، و ٣ ملايين برميل في اليوم سنة ١٩٨٥ . وعلى أي حال فان زيادة قدرة الصين على تصدير البترول ستؤثر على صادرات اندونيسيا الى

اليابان . فاليابان تستورد معظم صادرات الصين من البترول وبأسعار توازي أسعار البترول الاندونيسي وتحاول اليابان الضغط على الصين من أجل تخفيض أسعار بترولها عن المستوى العالمي . وبالإضافة الى اليابان فإن بلاد شمال كوريا وفيتنام وهونج كونج والفلبين وتايلاند تستورد جزءا من بترول الصين (١) .

وتجري الآن أعمال التحري والتنقيب في معظم مناطق العالم المختلفة وخاصة في المناطق المغمورة وفي أعماق البحار والمحيطات ، نهى تجري في اندونيسيا وماليزيا والبرازيل واليونان وزاير واسبانيا والمناطق المغمورة في الولايات المتحدة الامريكية ، وكذلك في المكسيك التي ستصبح قريبا مصدرا للبترول بعد الاكتشافات التي تمت أخيرا فيها (٢) . ولا يمكن إعطاء صورة واضحة من احتمالات اكتشاف البترول

(١) ومن المعلومات التي حصلت عليها شخصيا من هونغ كونغ واليابان الملمس الى ان البترول الصيني سوف ان يكون منافسا لحدودا لبترول الشرق الأوسط ، خاصة وان البترول الصيني ذو نوعية رديئة كما ان التكنولوجيا الصينية المستخدمة في الصناعة البترولية مختلفة كثيرا عن التكنولوجيا المستخدمة في بلاد الاوبك . هذا فضلا عن ان انتاجية البئر الصيني تعتبر منخفضة اذا ما قورنت بقتاجية البئر في بلاد الاوبك الا تقول المصادر المتوفرة من الصين ان انتاجية البئر الواحدة في الصين لا تتجاوز ثلاثة آلاف برميل في اليوم على احسن تقدير ، في حين ان انتاجية البئر في بعض بلاد الاوبك تصل الى ١٠ آلاف برميل يوميا . ومهما يكن فانه يجب ان لا يستهان بمستقبل الصين البترولي وذلك نظرا لقلّة المعلومات التي تنشر حول الصناعة البترولية الصينية . وانه قد يكون من القيد لبلاد الاوبك ان تسبق مع الصين ومع أي بلد جديد يدخل ميدان تصدير البترول .

(٢) يقول (ايدل مان) الاقتصادي الصهيوني الأمريكي بالقه الولايات المتحدة الأمريكية ان تعتمد على بترول المكسيك التي ستصدر ٥ ملايين برميل في اليوم وكندا أو الاسكا والاستغناء عن بترول الشرق الأوسط ، وذلك بحلول سنة ١٩٨٠ . ونحن نشك كثيرا في هذا التكهّن المتهافت إذ تؤكد القرائن حتى الآن عدم صحة هذا القول. وإذا ما أرادت الولايات المتحدة لأمريكية بند حاجتها الى الطاقة والاستغناء عن بترول الشرق الأوسط فإن عليها ان تنفق ألف بليون دولار قبل سنة ١٩٨٥ وهذا أمر مستحيل .

في هذه المناطق حيث لا يزال القسم الكبير منها في مراحله الاولى ، كما أنه لا يتوقع اكتشاف حقول كبيرة كذلك التي اكتشفت في الخمسينات والستينات في الشرق الاوسط وفي شمال افريقيا .

ان اي اكتشاف جديد سيساعد ولا شك على التخفيف من الضغط على بترول بلاد الاوبك وحمايتها من التعرض للاستنزاف الذي تعرضت له في الفترة السابقة على يد شركات البترول الاجنبية وسيؤدي بالتالي الى اخراج جانب من هذه الثروة الناصبة للاجيال القادمة .

المبحث الثاني

الطلب على البترول والتغيرات المتوقعة فيه « ١ »

يعتبر الطلب على البترول احد العوامل الاساسية في تحديد اسعار البترول وخلق العرض ، كما ان الطلب يمثل الجانب الاساسي من السوق البترولية العالمية .

ومنذ بداية القرن الحالي ، ومنذ بروز البترول ، كمصدر من مصادر الطاقة الرئيسية ، بدأ العالم وخاصة الصناعي منه ، يستهلك كميات متزايدة من البترول الخام .

وقد تمكنت البلاد الصناعية ان تبني قاعدتها الصناعية على البترول كمصدر رخيص للطاقة ، وذلك خلال فترة ما بين الحربين العالميتين وفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

وقد استمر الطلب على البترول في تزايد مستمر الى سنة ١٩٧٣ ، حيث أقدمت بلاد الاويك على تصحيح اسعار البترول لأول مرة مما أدى الى ارتفاع اسعار البترول بنسبة أكثر من ٣٠٠٪ وذلك

-
- (١) اقروا : — Jean — Marie Chevalier — p. 133. The New Oil Stakes
London 1975
— Oil industry in its Political Environment — by J. E. Hartsorn —
London
— Oil the biggest business. Christopher Tugendhat — London 1969
— Essentials of Petroleum — A key to oil economist — P. H. Frankel —
London — 1969.

خلال الربع الاخير من سنة ١٩٧٣ . كما اتدمت البلاد العربية المصدرة للبترول في السنة نفسها على استخدام البترول كسلاح سياسي فسي المعركة ، مما ادى الى نقص في عرض البترول . هذا الاجراء العربي بالاضافة الى اجراءات تصحيح اسعار البترول من قبل بلاد الاوبك اديا الى العمل على تقليص الطلب العالمي على البترول ، وحذى بالبلاد المستهلكة الى التوفير في استهلاك البترول من ناحية والى البحث عن مصادر بديله من ناحية اخرى ، مثل الفحم والطاقة النووية وغيرها .

وقد أدت الاجراءات التي اتخذتها البلاد الرئيسية المستهلكة للبترول الى ايجاد نوع من عدم التوازن بين العرض والطلب ، وذلك بخلق فائض مصطنع من البترول في الاسواق العالمية (١) .

جميع هذه الاجراءات التي اتخذها المصدرون والمستهلكون للبترول ادت في سنة ١٩٧٤ او ١٩٧٥ الى تقليص الطلب عليه .

الا ان ازدياد السكان في العالم وارتفاع مستوى معيشة عدد كبير من شعوب العالم الثالث سيؤديان الى ارتفاع الطلب على البترول وعلى منتجاته في الاجل المتوسط والبعيد . ولا يمكن ان تكون اجراءات تقييد استهلاك البترول التي تمارسها الان البلاد الرئيسية المستهلكة للبترول ذات فعالية لاكثر مما كانت ، خاصة وان مخزون البلاد المستهلكة للبترول قد أخذ في النضوب .

(١) من بين الاجراءات التي اتخذتها البلاد المستهلكة للبترول ان ظلت الى اصحاب المعامل تشغيل معاملهم بصفة دون الطاقة القصوى ، وان رفضت لشركات البترول رفع اسعار المنتجات البترولية بنفس نسبة ارتفاع اسعار البترول الخام وكذلك اللجوء الى مالا فيها من مخزون يهدف الى تقليص الطلب على البترول المستورد، ورفض ضرائب عالية على البترول المستورد ، واعطاء دعم مالي كبير لتطوير مصادر الطاقة البديلة المحلية .

كذلك فإن تجاوز معظم البلاد الصناعية لمشكلة التضخم التي عانت منها اقتصادياتها في السنوات الأخيرة ستؤدي الى ازدياد طلبها على البترول اذا ما أرادت لمجلة الصناعة فيها أن تسدور مرة أخرى (١) .

ولا بد من أن ننوه هنا الى أن أحداث سنة ١٩٧٣ البترولية أدت الى التفكير الجدي في الاستفادة القصوى من البترول ، الذي يعتبر سلعة نبيلة (Noble goods) ، وذلك كمادة صناعية تدخل في عشرات الآلاف من السلع الضرورية للجنس البشري في جميع مرافق حياته بدلا من حرقها كوقود رخيص .

كما أن للبترول ميزات لا يمكن توافرها في مصادر الطاقة البديلة مثل سهولة النقل وعدم تلويثه للبيئة بالإضافة الى استعملاته المتعددة . وعليه فإن العالم قد ينعم في المستقبل نتيجة لاسرانه في استهلاك البترول ، خاصة انه بالإمكان استخدام مصادر الطاقة الأخرى لأغراض الوقود في حين يترك البترول الخام والغاز الطبيعي لاستخدامه في أغراض الصناعة .

وقد يكون من المفيد أن نبحث في الطلب على البترول من خلال الطلب على الطاقة في مجملها ومن خلال الطلب على مصادر الطاقة الأخرى . سوف نتنقل بعد ذلك لبحث موضوع هام مرتبط بمستقبل الطلب على البترول ألا وهو الحوار بين البلاد المصدرة للبترول والبلاد المستهلكة له (٢) .

-
- (١) تستهلك البلاد الصناعية وحدها ٨٥٪ من البترول الذي يدخل في التجارة الدولية في حين لا تستهلك جميع البلدان الأخذة في النمو سوى ١٥٪ منه .
المصدر : إحصائيات منظمة (OPEC) و OECD
- (٢) تطورت تسميات الحوار ومضبوته . فكان في البداية يسمى بالحوار بين البلاد المصدرة للبترول والبلاد المستهلكة له ثم سمي الحوار بمؤتمر التعاون الدولي وأخيرا سمي بالحوار بين الشمال والجنوب .

١- مصادير الطاقة الدولية وتطور الطلب عليها : —

١ — الطلب على مصادر الطاقة المختلفة :—

كان لتعديل أسعار البترول في الربع الاخير من سنة ١٩٧٣ والحظر الذي فرضته البلاد العربية المصدرة للبترول على تصدير البترول الى البلاد المستهلكة (الولايات المتحدة وهولندا وجنوب افريقيا) الاثر الفعال في تغيير نمط الاستهلاك العالمي للطاقة ، بل وفي تغيير حجم استهلاك الطاقة بالنسبة لكل مصدر من مصادرها وكذلك في تعديل الخطط القومية والبعيدة المدى للبلاد المستهلكة للبترول .

وقد اتجه العالم لأول مرة بعد سنة ١٩٧٣ الى الاقتصاد والتوفير في استعمالات الطاقة ، ورنع كفاءة المعدات الاقل استهلاكاً للطاقة ، بل وسارعت بعض الحكومات والهيئات الى تقديم مقترحات ودراسات ، كما ظهرت الصحافة البترولية وغير البترولية بخطط عديدة مقترحة لتعديل الوضع العالمي للطاقة واستخدامها ولعل أهم ما يميز ما أعلن من خطط ومقترحات منذ سنة ١٩٧٤ انها كانت غير واقعية في مجملها ، وتمثل ردود فعل سريعة وانفعالية عاجت موضوع الاسعار الجديدة للبترول .

وفي الوقت الذي تتضافر فيه الجهود وان اختلفت الاسباب والاهداف من اجل الاقتصاد في استهلاك البترول ، وكذلك من اجل الاستخدام المتزن والامثل لمصادر الطاقة المتاحة ، ودعم وتشجيع الدراسات والبحوث التي تهدف الى تطوير مصادر بديلة للطاقة ، في الوقت الذي اخذت فيه البلاد المستهلكة تسمى جاهدة لتشجيع الاقتصاد في استهلاك البترول الذي ارتفعت أسعاره ، والذي أصبح يحل موازين مخفوعاتها اعباء اضافية لم تحسب لها حساباً في الماضي ، في هذا الوقت اخذت البلاد المصدرة للبترول من جانبها تتبع الخط نفسه ، بعد ان أصبحت أكثر وعياً بأن القيمة الحيوية لثروتها البترولية لا تكمن

في مجرد استخدامها كمصدر رخيص للطاقة ، بل كمادة نبيلة (Noble goods) ومادة أولية لانتاج الآلاف من السلع الصناعية التي تدخل في حياة الإنسان ومسكنه ومأكله وملبسه .

وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي الكبير الذي حققته البشرية في شتى ميادين الصناعة والبحث العلمي إلا أن تطوير مصادر بديلة للطاقة ليس بالأمر اليسير إذ أنه يتطلب إجراء تغييرات جوهرية في معدات الصناعة بالإضافة الى ضرورة مرور فترة زمنية طويلة وانقضاء سنوات عديدة قبل أن يكون له آثار هامة .

غير أن ذلك لا يمكن أن يطمس حقيقتين هامتين وهي أن البلاد الصناعية استطاعت أن تخفض في سنة ١٩٧٤ معدل الزيادة في الطلب على استهلاك الطاقة بما يقل عن ١٪ (١) مما كان عليه في سنة ١٩٧٣ ، بينما انخفض استهلاك البترول في العالم بنسبة ١٣٪ ، هذا المعدل الذي بلغ طيلة الستينات وحتى ١٩٧٣ (٧٥٪) سنويا .

وبين الجدول التالي الانتاج العالمي للبترول خلال السنوات ١٩٧٣ و ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، ويلاحظ انخفاض انتاج العالم الحر من البترول في سنة ١٩٧٤ بالقياس الى ما كان عليه في سنة ١٩٧٣ والسذي يعتبر أول هبوط في انتاج البترول منذ الحرب العالمية الثانية .

ہر شائع العالمی سے لبتہ اول سے ۱۹۷۳-۱۹۷۵ آٹا فٹا جریا لبریا ...

[illegible]

وأهم مصادر الطاقة في العالم خمس وهي البترول ، الغاز الطبيعي ، الفحم والطاقة النووية ، والطاقة الهيدروكهربائية . ويستهلك العالم كميات متفاوتة من مصادر الطاقة السالفة الذكر. كما أن حجم الاستهلاك الكلي من هذه الطاقة في ازدياد مطرد . وحتى في سنة ١٩٧٤ وهي تلك السنة التي انخفض فيها استهلاك العالم من البترول فقد ارتفع الاستهلاك العالمي للطاقة بنسبة ٠.٩٪ في الوقت الذي بلغ معدل الارتفاع ٥٪ سنوياً في الستينات وحتى سنة ١٩٧٣ . وإذا استثنينا البلاد الاشتراكية التي ازداد استهلاكها من الطاقة بمعدل ٥.٢٪ فلن استهلاك العالم الحر من الطاقة يكون قد انخفض سنة ١٩٧٤ عنه في سنة ١٩٧٣ .

وبالنسبة لاستهلاك البترول الخام فقد انخفض استهلاكه عالمياً في سنة ١٩٧٤ بمقدار ١.٣٪ مع أن استهلاك البلاد الاشتراكية قد ارتفع في السنة نفسها بمعدل ٨٪ وإذا ما نظرنا إلى استهلاك العالم من البترول الخام نجد أنه قد انخفض في سنة ١٩٧٤ بمعدل ٣٪ مقابل زيادة سنوية مقدارها ٧.٥٪ تقريباً خلال الستينات وحتى سنة ١٩٧٣ .

وتعتبر سنة ١٩٧٤ سنة تحول بالنسبة لاستهلاك العالم من الطاقة وخاصة البترول الخام والغاز الطبيعي . وهذا يرجع إلى الإجراءات التي اتخذتها بلاد الأوبك في الربيع الأخير من سنة ١٩٧٣ والتي تم بموجبها تصحيح أسعار البترول والتي كانت في موضع الغبن بالنسبة للبلاد المصدرة للبترول ولسنوات طويلة ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن الإجراءات التي اتخذتها البلاد العربية المصدرة للبترول أثناء وبعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ واستعمالها لسلح البترول كسلح سياسي في المعركة أدت إلى حدوث خلل في التوازن بين العرض والطلب والذي تسييس البترول أي جعله سلعة سياسية استراتيجية .

ويوضح الجدول التالي تطور الاستهلاك العالمي للطاقة في سنة ١٩٧٤ مقارنة مع سنة ١٩٧٣ .

الاستهلاك العالمي للطاقة
بما يعادل مدينتي البرابيل وميامي كبتريك "منسوبة لسنة ١٩٧٣"

الاسم	الاستهلاك العالمي	الولايات المتحدة	أوروبا الغربية	اليابان	الدول الاستراتيجية	الاسم
الاستهلاك العالمي	١٩٧٤	١٩٧٤	١٩٧٤	١٩٧٤	١٩٧٤	الاستهلاك العالمي
البنزين الخام	١٠٤٨	٨٠	٩٤	٢٠٤	٢٠٤	١٠٤٨
الغاز الطبيعي	٢٢٧	٨٠٤	٣	١١٠	١١٠	٢٢٧
الفحم	٣٥٤	٢٠٤	١٨٥	١٠٠	١٠٠	٣٥٤
الطاقة النووية	٢٢٤	٢٨٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٢٤
الطاقة الهيدروكربونية	٧٣	٢٠٤	١٨٨	١٨٨	١٨٨	٧٣
الطاقة بجمعها	١٢١٤	٣٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	١٢١٤

(١) المصدر :-

وستتناول فيما يلي الطلب على الطاقة باختلاف أنواعها في المناطق الرئيسية من العالم الحر .

الولايات المتحدة : -

على إثر الأحداث التي جرت في سنة ١٩٧٣ والتي نوهنا عنها سابقا باثرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى وضع مشروع للطاقة اطلق عليه مشروع الاستقلال الأمريكي (الذي اعلن من سنة ١٩٧٣ عن امكانية تحقيق اهدافه في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥) . ويهدف هذا المشروع الى الاكتفاء الذاتي للولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لموارد الطاقة الأمريكية.

وقد شكلت من أجل تنفيذ هذا المشروع ، لجان كلفت بوضع جميع التفاصيل المتعلقة ، وقد تضمنت الاقتراحات الأولية احتمالات المعروض والطلب بنيت على افتراض أسعار معينة للبتروال الخام . (١) ثم أصدرت الوكالة الأمريكية لأبحاث وتنمية الطاقة *Energy Research Administration* مجلدين في يونيو سنة ١٩٧٥ (٢) ووضعت دراساتها على أساس خمسة اختيارات لتطوير مصادر الطاقة محليا تركزت على تحسين استخدام مصادر الطاقة كتطوير وسائل استخلاص البتروال والفاز ، وتطوير الطاقة الشمسية وطاقة الحرارة الأرضية (Geothermal) وتطوير البتروال الصناعي والطاقة لنووية، ولم تحدد هذه الدراسة امكانيات تطوير هذه المصادر وكلفتها (٣).

— Energy Policy, March 1975 page 73

(١) راجع : —

Richard Corrigan "Project Independence by 1985"

— A National Plan for Energy Research, Development & Demonstration — Vol. I & II June 1975.

(٢) راجع : —

(٣) يقدر السيد/ جيمس ابكر السنغ الأمريكي المسبق لدى المملكة العربية السعودية والخبر البتروالي بأن خطة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الاكتفاء الذاتي للطاقة من المصادر المحلية تكلف حوالي ألف بليون دولار

تشر الخطط المستقبلية حاليا الى ان الاكتفاء الذاتي الامريكي الذي كان يطمح في تحقيقه خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ قد تأخر الى سنة ٢٠٠٠ ، حيث أن هناك تراجعا في تقديرات انتاج البترول والغاز والفحم المحلي . (١)

وهكذا أصبح واضحا أن برنامج الاستقلال الامريكي غير واقعي ولا يمكن بواسطته تحقيق الاكتفاء الذاتي في سنة ١٩٨٥ . أن أفضل ما يمكن تحقيقه — كما ترى بعض التقارير الامريكية المعتدلة والتي تم نشرها — هو العمل على تخفيض نسبة البترول المستورد الى ٢٥٪ من حجم البترول المستهلك وذلك بحلول سنة ١٩٨٥ . (٢)

لما بالنسبة للبترول المستورد فنختلف التقديرات حول حجمه بين ارقام متحفظة ، مثل تقديرات شركة موبيل والتي تتوقع ما بين ٥ - ٧ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٨٥ ، وتقديرات شركة تكساكو والتي تقدرها بما بين ١٢ - ٢٠ مليون برميل يوميا في السنة نفسها . (٣) وتقديرات شركة اكسون التي ظهرت في نهاية سنة ١٩٧٥ والقاتلة بان الولايات المتحدة الامريكية ستستورد حوالي ١٠ ملايين برميل يوميا في سنة ١٩٨٥ ، وحوالي ١٢ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٩٠ . (٤)

-
- (١) راجع : Capital Energy Letter, July 7, 1976 page 1-2
(٢) راجع : World Petroleum Report 1976, page 7
(٣) راجع : Energy Trends, December 1976, page 2
(٤) راجع : Plains Oilgram News Services December 11, 1976, page 3.

٢ - بلاد السوق الأوروبية المشتركة المشتركة (EEC) : -

تعتمد بلاد السوق الأوروبية المشتركة بصورة رئيسية في سدد احتياجاتها للطاقة على البترول ، وذلك بنسبة ٦٠٪ من حاجتها . كما ان ٩٨٪ من هذا البترول كان مستوردا في سنة ١٩٧٣ . (١)

وبسبب هذا الوضع فان بلاد المجموعة الأوروبية وضمت في سنة ١٩٧٥ أهدافا لتخفيض اعتمادها على البترول المستورد الى ٤٠٪ في سنة ١٩٨٥ ولكن خبراء هيئة السوق الأوروبية المشتركة يرون حاليا ان هذا الهدف غير ممكن التحقيق ، وانه طموح جدا ، وليس بالإمكان تخفيض المستوردات البترولية حتى الى ٥٠٪ الا اذا انخفض الطلب على الطاقة بصفة عامة نتيجة لتقييد النمو الاقتصادي . ويعود ذلك في المقام الاول الى ان التقديرات السابقة (في نهاية سنة ١٩٧٤) كانت تقدر ان يصل الانتاج الأوروبي من البترول الى ٣٦ مليون برميل يوميا سنة ١٩٨٥ ، ولكن انضح انه سيكون ما بين ٢٢ ، ٣٠ مليون برميل نتيجة انخفاض تقديرات انتاج البترول في القطاع البريطاني من بحر الشمال ، وكذلك لتدني تقديرات انتاج الغاز الطبيعي مما معمله ما بين ٣ - ٥ مليون برميل الى حوالي ٣ ملايين برميل يوميا ، كذلك لتدني تقديرات انتاج الفحم الى ما يعادل ٢٢ مليون برميل نظرا الى تخفيض انتاج الفحم في ألمانيا الغربية . (٢)

ويوضح الجدول التالي تقديرات الطلب على الطاقة في بلاد السوق الأوروبية المشتركة والتي يتوقع تعديلها على أساس التقديرات الجديدة .

(١) - Towards a New Energy Policy Strategy for European Communities Supplement 4/74 page 13.

(٢) - Petroleum Intelligence Weekly, Jan. 12, 1976 - page 1.

الطلب على الطاقة في بلد السوق الأوروبية المشتركة مقدمة : ما يعادل مدينتي البرابطة يوسيا " اء

النسبة القوية	الاهداف السوق ١٩٨٥	النسبة القوية	استهلاك فعلي لسنة ١٩٧٢ (٢)	الطلب الخام الغاز الطبيعي المحسب الطاقة الهيدروكهربائية الطاقة النووية
٤١	١٣١	٦١٤	١٢٣٤	
٢٤	٧٥	١١٦	٢٣٤	
١٦	٥٠	٢٢٦	٤٥٤	
٢	٧٠	٣٠٠	٠٦٠	
١٧	٤٥	١٤	٢٨	
% ١٠٠	٣١٥٠	% ١٠٠	٢٠١٠	المجموع

(١) الزيادة تكتف بالاصل بما يعادل مدينتي لايفان من القوتل العلم وقد حولت الى برابيل
يوسيا على اساس ان العلم سنويا ٢٠٢٠ برابيل يوسيا .

(٢) المصدر : -

— Towards a New Energy Policy Strategy for the European Comm.

Supp. 4/74, Commission of the European Community, June 1974.

page 12.

٣ - اليابان :

يساهم البترول الخام بأعلى نسبة من امدادات الطاقة لليابان بالنسبة للبلاد الصناعية . وقد بلغت مساهمته في سنة ١٩٧٢ ما يعادل ٧٦٪ من جملة امدادات الطاقة ، وهو في مجمله بترول مستورد . هذا بالإضافة الى ان اليابان تستورد أيضا الفحم والغاز اذ يشكل مجمل وارداتها من الطاقة حوالي ٩٠٪ من حاجاتها (١) . وقد اصدر المجلس المشكل للطاقة في اليابان دراسته الأولى خلال سنة ١٩٧٤ (٢) حول احتياجات اليابان من الطاقة ومصادرها كما يتوقعها في سنة ١٩٨٥ .

ويوضح الجدول التالي متطلبات السوق اليابانية من الطاقة ومصادرها سنة ١٩٨٥ ويلاحظ ان هذه المتطلبات ستزيد الى أكثر من ضعفها خلال الفترة حتى سنة ١٩٨٥ بينما سيبقى البترول المصدر الرئيسي اذ تزداد كميته المستهلكة من ٤٧ مليون برميل يوميا سنة ١٩٧٢ الى حوالي ٩ - ١٠ مليون برميل يوميا سنة ١٩٨٥ . كما انه من المتوقع ان تزيد حصة الغاز من حوالي ١٠٠ ألف برميل يوميا من البترول الى ما يعادل مليون الى مليونين برميل يوميا .

--- The Petroleum Economist, Sept. 1975 - page 335.

(١)

--- The Petroleum Economist, Oct. 1974 - page 370

(٢)

استهلاك اليابان من الطاقة في سنة ١٩٧٢ مقارنة بالاستهلاك المتوقع لسنة ١٩٨٥
مدينتي كبرائيل من البترول في الخام أو ما يعادلها يوريا "١"

النسبة مئوية	حد أعلى	حد أدنى	تقديرات الاستهلاك لسنة ١٩٨٥ (٢)	النسبة المئوية	الاستهلاك الفعلي
٦٢.٨	١٠.٠	٨.٧	٧٦.١	٧.٤	البترول الخام
١١.٨	١.٩	١.٠	١٢.٨	٠.١	الغاز الطبيعي
١١.٢	١.٨	١.٧	١٢.٩	٠.١	الفحم
٣.١	٥.٥	٤.٥	٣.٣	١.٤	الطاقة الهيدروكهربية
١١.٨	١.٩	١.٤	١٠.٤	٧.٥	الطاقة النووية
/ ١٠٠	١٦.٣٠	١٢.٩٣	% ١٠٠	١٠.٥٧	المجموع

— BP Statistical Review of the World Petroleum Industry 1973 — page 16.

— Energy in Japan, Supp. To No. 28 Sept. 1974, page 3

— Japan's Energy Policy in Long Range Perspective, Sept. 1974 page 3.

١٩٧٨

(٢) المصدر : —

ولتحت التنبؤات في الأصل بالتكاليف لتزود وتحت على أسس كل كيلو لتر : ١٩٧٨

يتمثل بترول علم .

(١) المصدر : —

بمستطاع طاقة العوارة الأرضية فهي منقشرة : —

ب - تطور الطلب على مصادر الطاقة المختلفة : -

ظل الطلب على الطاقة في ديناميكية مستمرة في الفترة الماضية وهو سيكون في تطور دائم في الفترة القادمة ، وهو في تطوره هذا يتفاوت فيها بين مصادر الطاقة الرئيسية الستة وهي : -

البتترول ، والغاز الطبيعي ، والطاقة النووية ، والفحم الحجري ، وبتترول رمال القار وبتترول السجيل ، والطاقة الشمسية وغيرها .

وتتفاوت نسبة مساهمة كل من المصادر السابقة الذكر في استهلاك العالم للطاقة ، وذلك تبعاً للزمان والمكان . وسنبحث فيما يلي الطلب العالمي على مصادر الطاقة المختلفة ومدى تطور انماط الاستهلاك من مصدر للطاقة الى اخر : .

١ - البتترول الخام : -

يلاحظ من التقديرات التي نشرت عن استهلاك الولايات المتحدة (١)

(١) أعلنت شركة اكسون في ١٢/٦/١٩٧٥ التقديرات المستقبلية للطلب على الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية - على النحو التالي (بليون البراميل من البتترول او ما يعادلها) :-

كمية الاستهلاك الشمس ١٩٧٣	النسبة المئوية	كمية الاستهلاك الشمس ١٩٩٠	النسبة المئوية
١٧,٢	٤٦٪	٢٤,٦	٤٤٪
١١,٨	٣١٪	٩,٥	١٧٪
٦,٨	١٨٪	١١,٢	٢٠٪
٩,٥	٤٪	١,٧	٣٪
٤,٥	١٪	٩,٥	١٦٪
٢٨		٥٦	
المجموع			

من الطاقة ان البترول الخام سيظل المصدر الرئيسي لامدادات الطاقة بها حتى سنة ١٩٩٠ ، وانه وان كانت حصته ستهبط من ٤٦٪ في سنة ١٩٧٣ الى ٤٤٪ في سنة ١٩٩٠ الا ان الكمية ستزيد من ١٧٣ مليون برميل في سنة ١٩٧٣ الى ٢٤٦ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٩٠ وذلك طبقا لتقديرات شركة اكسون الامريكية ، الا ان تقديرات مكتب المعادن الامريكي (١) وان كانت تسير في الاتجاه نفسه الا انها تتوقع ان يستمر تناقص حصة البترول الى ٣١٪ من امدادات الطاقة في سنة ٢٠٠٠ .

كما يلاحظ ان اكثر التقديرات تفاؤلا تتوقع ان تنخفض حصة البترول الى ٥٠٪ من امدادات الطاقة في بلاد السوق الاوروبية المشتركة . وهذا يعني بقاء كميات البترول المستورد في سنة ١٩٨٥ على مستواها الحالي (حوالي ١١ مليون برميل يوميا) وذلك بالرغم من بترول بحر الشمال والذي سينتج حوالي ٣٦ ملايين برميل يوميا في سنة ١٩٨٥ .

اما بالنسبة لليابان ونظرا الى ان احتياجات الطاقة فيها ستزيد الى اكثر من مثيلها خلال الفترة ما بين سنة ١٩٧٣ فان البترول سيظل محتفظا بمركز الصدارة وستزيد كميته المستهلكة من ٤٧ مليون برميل في سنة ١٩٧٢ الى ما بين ٩-١٠ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٨٥ .

هذا ومن الامور التي تؤثر في كمية العرض من المصادر البترولية .

١ - الاتفاق الرأسمالي للصناعة البترولية .

ب - النشاط الاستكشافي .

(١) توقع تقديرات مكتب المعادن الامريكي ان تهبط حصة البترول من امدادات الطاقة الى ٢١٪ في سنة ٢٠٠٠ بينما ترتفع حصة الطاقة النووية (من ١٦٪ سنة ١٩٧٤) الى ٢٨٪ في السنة نفسها يليها الفحم ليفضي ٢١٪ من امدادات الطاقة .

المصدر : Capital Energy Letter, January 5, 1976

١ - الاتفاق الرأسمالي للصناعة البترولية : -

يوضح الجدول التالي الاتفاق الرأسمالي للشركات السبع الكبرى (١) خلال السنوات من ١٩٧١ الى ١٩٧٤ وكذلك يبين الجدول الاتفـاق الرأسمالي لـ ٢٩ شركة بترولية كبرى من بينها الشقيقات السبع - طبقا لدراسة اعدھا مصرف تشيس ماتهنن وتبين ان معدل الاتفاق الرأسمالي للشقيقات السبع الكبرى ارتفع في سنة ١٩٧٤ بأكثر من ٤٢٪ عنه في سنة ١٩٧٣ في الوقت الذي ارتفع فيه الاتفاق الرأسمالي لمجموعة الشركات الرئيسية التي اختارتها دراسة مصرف تشيس ماتهنن في الفترة نفسها بما يزيد عن ٥٦٪ مما يدل على ان مساهمة الشركات الرئيسية الأخرى كانت بمعدلات تفوق معدل زيادة الشقيقات السبع . وهذا يعطي دلالة واضحة على الاتجاه نحو المزيد من الاهتمام لتنمية الصناعة البترولية . وان كان جزء من هذه الزيادة في النفقات عائدا الى التضخم النقدي .

(١) الشركات السبع الكبرى هي اكسون وتكسلو والفلج وموبيل وسوكال ومجموعة رويال دتش (الهولندية ألكية) بريتش بتروليوم (البريطانية للبترول) .

النفقات الرأسمالية في الصناعة البترولية «بملايين الدولارات»

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١
١١٨٠.٣	٨٢٤٦	٧٨١٧	٨٢٦٣
اتفاق الشركات السبع الكبرى على رؤوس الاموال الثابتة في صناعة البترول (١)			
٤٣١	٥٥	—	٤٥
الزيادة المثوية السنوية			
٢٢٩٠.٢	١٤٦٣٧	١٣١٩٠	١٢٩٢١
اتفاق مجموعة مصرف تشيس مانهتن على رؤوس الاموال الثابتة (٢)			
٥٦٥	١١٠	٢١	٢١
الزيادة المثوية السنوية			
٢١٨٥	١٧٠٠	١٥٤٠	١٢٩٥
الاتفاق على عمليات المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي واستئجار الاراضي (٣)			
٢٨٥	١٠٤	١٠٤	١٠٤
الزيادة المثوية السنوية			
٤٣٧٠٠	٢٩٩٩٥	٢٤٩٥٠	٢١٨٠٠
الاتفاق الرأسمالي للصناعة البترولية عاليا باستثناء المسح الجيولوجي واستئجار الاراضي (٣)			
٤٥٧	٢٠٢	١٤٥	١٤٥
الزيادة المثوية السنوية			

(١) المصدر :

— The Petroleum Economist, May 73 — page 168

— The Petroleum Economist, May 1976 — page 182

وقد حولت الأرقام من الأسطرليني إلى الدولار وفق نشرة : —

— I.F.S. February 1976, page 396

بالنسب التالية ٢٣٥.٨ لسنة ١٩٧١ ، ٢١٦٢٧ لسنة ١٩٧٢ ، ١٨٢٥٨ لسنة ١٩٧٣ ،
١٨٨١٢ دولار للأسطرليني لسنة ١٩٧٤ .

(٢) تشمل هذه المجموعة ٢٩ شركة نفطية رئيسية من بينها الشركات السبع الكبرى .

المصدر : — الأعداد السنوية لسرف تشيس مانهاتن :

Chase Manhattan Bank Publications, Financial Analysis of a group of
Petroleum Companies.

(٣) المصدر : — اقتترات السنوية لسرف تشيس مانهاتن :

Capital Investments of the World Petroleum Industry.

وتقدر دراسات مصرف تشيمس مانهاتن الاتفاق الرأسمالي المستقبل للصناعة البترولية في الفترة من سنة ١٩٧٥ الى ١٩٨٥ بحوالي ١٢ تريليون دولار (١) وذلك يعادل ثلاثة اضعاف المبلغ التي انفقت في الخمس عشرة سنة التي سبقت ذلك .

وفي تقديرات للمصرف نفسه يتوقع ان يصل الاتفاق الى ٩٥٥ مليار دولار للفترة نفسها .

(١) — The Petroleum Situation, Chase Manhattan Bank Energy,
Economics Division, July 31, 1975.

ب - النشاط الاستثماري :-

المنفقات الإستثمارية - بحال بين الدولارات ،

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	
١١٣٠	٨٥٠	٧٤٠	٧١٥	٦٦٥	الولايات المتحدة
٢٢٥	١٧٥	١٥٠	١٥٠	١٧٥	كندا
٣٠	٢٥	٢٥	٣٠	١٥	منزويلا
١٥٠	٧٥	٧٥	٧٥	٨٥	بلدان غربية أخرى
٢٢٥	١٧٦	١٢٥	٧٥	١٠٠	أوروبا الغربية
١٥٠	١٢٥	١٧٥	١٥٠	١٠٠	أفريقيا
٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	الشرق الأوسط
٢٢٥	٢٢٥	٢٠٠	١٥٠	١٥٠	الشرق الأقصى
٢١٨٥	١٧٠٠	١٥٤٠	١٢٩٥	١٣٤٠	المعالم

— Capital Investment of the World Petroleum Industry 1974

Chase Manhattan Bank, December 1976, page 18 - 32.

(١) المصدر :

ويلاحظ من تتبع النفقات الاستكشافية أنها زادت في سنة ١٩٧٤ وحدها بحوالي ٢٨٪ في حين كان معدل الزيادة السنوية ١٠٪ و ١٠.٥٪ و ٤.٨٪ خلال السنوات ١٩٧٣ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧١ على التوالي .

كذلك يلاحظ ان نسبة الاتفاق في الولايات المتحدة تبلغ حوالي ٥٢٪ من الاتفاق العالمي في سنة ١٩٧٤ مقابل ٥٠٪ في سنة ١٩٧٣ و ٤٨٪ في سنة ١٩٧٢ وهذا يشير الى تزايد حصة الولايات المتحدة من نفقات الاستكشاف ، كذلك يلاحظ ان الاتفاق في منطقة الشرق الاوسط لم يزد خلال الخمس سنوات الاخيرة ، وان كان جدير بالملاحظة ان نفقات الاستكشاف تاريخيا كانت ضئيلة في منطقة الشرق الاوسط وافريقيا حيث يتواجد معظم الاحتياطي العالمي المعروف للبترول الخام .

وقد انضم بحر الشمال مؤخرا الى المناطق الهامة التي تستأثر بنصيب ضخم من الاتفاق العالمي في الاستكشاف ، ويكفي ان نذكر ان عدد الحفارات العاملة فيه قد تزايدت من ٢٤ حفارة في سنة ١٩٧٣ الى ٤٧ حفارة في يوليو ١٩٧٥ ويقدر مجموع الاحتياطي القابل للاستخراج منه بـ ٣٥٠ بليون برميل (١) كما يتوقع ان يصل انتاجه في سنة ١٩٧٦ الى ٦٠٠ ألف برميل يوميا و ٣ ملايين برميل يوميا سنة ١٩٨٠ (٢) .

— The Petroleum Times, October 3, 1975 — page 160-18 (١)

— The Petroleum Economist, December 1975 — page 466

— The Petroleum Intelligence Weekly November 3, 1975 — page 1. (٢)

٢ - الغاز الطبيعي : -

في الوقت الذي تتوقع فيه تقديرات شركة اكسون الامريكية ان تهبط حصة الغاز الطبيعي من امدادات الطاقة في الولايات المتحدة الامريكية من ٣١٪ طبقا للاسهلاك الفعلي لسنة ١٩٧٣ الى ١٧٪ في سنة ١٩٩٠ فانه يتوقع ان يزداد الاعتماد على الغاز الطبيعي في بلاد السوق الاوروبية المشتركة وان ترتفع نسبته في امدادات الطاقة من ١١٫٦٪ لسنة ١٩٧٢ لتصل الى ما يزيد عن ٢٠٪ سنة ١٩٨٥ ، اما في اليابان فمن المتوقع ان يرتفع استهلاك الغاز من حوالي ١٠٠ الف برميل في اليوم ————— البترول الى ما يعادل ما بين مليون ومليون برميل يوميا .

والجدير بالذكر ان الاتفاق الراسمالي لتفنية الصناعة البترولية المالية وزيادة النشاط الاستكشافي العالمي انما يعطي اثره في تنمية صناعة الغاز الطبيعي .

وبوضح الجدول التالي عدد حقول الغاز الطبيعي المكتشفة فيما بين سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٧٥ .



حقول الغاز المكتشفة « تجارية وغير تجارية » في مناطق مختلفة من العالم ١٠٠

المجموع	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢
١	—	١	—	—
٢٨	٣	٤	٩	١٢
١٥	٢	٤	٥	٤
١١	—	٣	٤	٤
٩	١	—	٤	٤
٤٧	١٢	١٤	٩	١٢
١١١	١٨	٢٦	٣١	٣٦

— Oil & Energy Trends

January 1976 — page 15 & 16

(١) المصدر :

٢ — الطاقة النووية : —

تشير التوقعات المنشورة الى اتجاه الولايات المتحدة في الاعتماد على الطاقة النووية بصورة اكبر في المستقبل وتقول احدى التقديرات (١) ان نصيب الطاقة النووية سوف يرتفع من ١٪ سنة ١٩٧٣ الى ١٦٪ سنة ١٩٩٠ ويرجع ذلك بالدرجة الاولى الى تطوير الطاقة النووية التي تعمل بنظام المفاعلات بالماء الخفيف (٢) (Light Water Reactors) كذلك من المتوقع ان تزيد نسبة الطاقة النووية في امدادات الطاقة لدى بلاد السوق الاوروبية المشتركة من ١٤٪ في سنة ١٩٧٣ الى ١٢٪ في سنة ١٩٨٥ (٣) طبقا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية او الى ١٣٪ (٤) تبعا لتقديرات هيئة منظمة السوق الاوروبية المشتركة .

اما في اليابان وعلى الرغم من ان احتياجات الطاقة فيها سوف تزيد الى اكثر من ضعفها خلال الفترة حتى سنة ١٩٨٥ فلا يتوقع ان تساهم الطاقة النووية بكثير من ١٩٪ من امدادات الطاقة بها .

ومن الملاحظ ان الطاقة النووية تحظى بالاهتمام الاكبر بين المصادر الحالية للطاقة . والتي يجري التخطيط لتبنيها في العشر سنوات المقبلة . ومن المتوقع ان تزيد مساهمتها في الاعدادات العالمية للطاقة من حوالي ٢٪ حاليا الى ما يزيد عن ١٠٪ سنة ١٩٨٥ وذلك حسب اقل التقديرات المنشورة .

(١) تقديرات شركة اكسون امريكا .

— Nuclear News, August 1976 — page 36 - 38

— Energy International, December 1976 — page 30

— The Petroleum Economist, January 1976 — page 28

وقد بلغ انتاج الطاقة النووية في العالم سنة ١٩٧٥ ١٩٧٥ مـا يعادل ٧٩٦٠٠ ميجاولات مقابل ٤٨٢٠٠ ميجاولات في سنة ١٩٧٢ اي بزيادة معدلها ٦٥٪ خلال ثلاث سنوات . ويعتبر البعض — رغم الزيادات الكبيرة في الانتاج النووي في السنوات الاخيرة — ان هناك تاخرا فسي برامج الطاقة النووية . ففي الولايات المتحدة هبطت التقديرات من انتاج ٢٠٠ الف ميجاولات سنة ١٩٨٥ الى ١٤١ الف ميجاولات (١).

وفي اليابان ايضا هبطت التقديرات من ٦٠ الف ميجاولات الى ٤٩ الف ميجاولات في سنة ١٩٨٥ (٢)، الا انه حتى بموجب التقديرات الاخيرة المتحفظة بالنسبة للتقديرات السابقة فان الزيادة في الطاقة النووية في هذين البلدين ستكون بما يقارب خمسة اضعاف انتاجها الحالي .

هذا وقد ظهر اخيرا جدل كبير حول مستقبل الطاقة النووية لما يحمله استخدامها من مخاطر امنية واحتمالات تلويث البيئة . وفي الوقت الذي تعتبر فيه بعض الجهات المختصة بالطاقة النووية الحل الامثل لامدادات الطاقة الذي لا بديل عنه ، يرى البعض الاخر فيه مخاطرة اكبر من ان تتقبلها المجتمعات البشرية (٣) . ومن حيث الكلفة الانتاجية للطاقة النووية ، وعلى الرغم من انها بدأت تعتبر اقتصادية ومنافسة خاصة بعد ارتفاع اسعار البترول فانها قد ارتفعت ايضا عما كان مقدرا لها بالمقارنة مع مصادر الطاقة الاخرى كالفحم مثلا . ففي الفترة ما بين سنة ١٩٦٩ وسنة ١٩٧٥ ارتفعت كلفة تأسيس طاقة نووية لانتاج الكيلو وات كهرباء بمقدار ٣١ دولار بينما زادت بالنسبة للمعامل التي تعتمد على الفحم بمقدار ١٣ دولار خلال الفترة نفسها .

-
- (١) انظر : Business Week, February 9, 1976 — page 26
(٢) انظر : Energy in Japan, December 1975 — page 10
(٣) اكتشف علماء الذرة الأمريكيان مؤخرًا تسرب بعض الإشعاعات القوية من معمل محطات توليد الطاقة النووية في الولايات المتحدة الأمريكية مما جعل الحكومة الأمريكية على اغلاق ٢٠ محطة نووية وذلك من أجل اجبار حل مشكلة التسرب هذه .

وينتظر ان تستمر تكلفة الطاقة النووية في الارتفاع لتبلغ ١١٣٥ دولار سنة ١٩٨٥ بعد ان كانت ٣٠٠ دولار في سنة ١٩٧٢ ، وان كانت بعض المراجع تعزى ذلك الارتفاع في التكلفة لافاء بعض المشاريع النووية او تأجيلها (١) .

٤ - الفحم الحجري : -

استقر استهلاك الولايات المتحدة من الفحم خلال السنوات ١٩٧٢ و١٩٧٣ و١٩٧٤ بما يعادل ٦٠ و ٦٧ و ٦٦ مليون برميل يوميا من البترول (٢) الا انه من المتوقع ان ترتفع حصة الفحم من امدادات الطاقة للولايات المتحدة سنة ٢٠٠٠ لتصل الى ٢١٪ وذلك حسب تقديرات مكتب المعادن الامريكي .

اما بالنسبة لبلاد السوق الاوروبية المشتركة فقد يبلغ استهلاكها من الفحم ما يعادل ٤ مليون برميل يوميا من البترول (٣) خلال السنوات نفسها الا ان اهداف المنظمة تهدف الى زيادة استهلاك الفحم ضمن امدادات الطاقة لتصل الى ما يعادل ٥ مليون برميل يوميا من البترول في سنة ١٩٨٥ .

اما في اليابان ومع انه من المقرر ان تهبط نسبة مساهمة الفحم في

-
- European Coal Information Agency 1st Issue December — (١)
1975 - page 9.
- BP Statistical Review of the World Petroleum Industry 74 & 73. (٢)
- Towards a New Energy Policy Strategy for the European (٣)
Community Supplement 4/74, June 1974 — page 12.

إمدادات الطاقة من ١٦٪ في سنة ١٩٧٢ إلى حوالي ١١٪ في سنة ١٩٨٥
فاته من المقرر أن يرتفع الاستهلاك لما معمله مليون برميل يوميا من البترول
في سنة ١٩٧٢ إلى ١٧٥ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٨٥ (١).

ونظرا للاتجاه العالمي نحو زيادة الاعتماد على الفحم كأحد المصادر
المرشحة لمنافسة البترول في المستقبل القريب فإن الاهتمام يتركز الآن على
رفع الاحتياطيات العالمية منه وزيادة انتاجه من الطاقة مقدرة ببراميل
البترول من ١٦ر٢ مليون برميل يوميا من البترول سنة ١٩٧٢ إلى ٢٧ر٢
مليون (٢) برميل يوميا في سنة ١٩٨٥ كما يتركز على تنشيط الأبحاث
الآن للتغلب على مشكلة تحويل المصانع ومحطات توليد الكهرباء
من البترول إلى الفحم وهذا فضلا عن تزايد اهتمام البلاد الصناعية بإنتاج
البترول والغاز الصناعيين من الفحم . وتقول بعض التقديرات أن إنتاج
الفحم سيتضاعف في الولايات المتحدة في سنة ١٩٨٥ أو ١٩٩٠ عما هو
عليه الآن (٣) ، كما تخطط وكالة أبحاث وتنمية الطاقة ERDA لقامة
١٢ مصنعا تجريبيا لتحويل الفحم إلى بترول أو غاز . وهناك ثلاثة من
هذه المشاريع وضعت لها مخصصات في ميزانية سنة ١٩٧٧ (٤) وإن كان
لا يتوقع إنتاج تجاري واسع قبل سنة ١٩٨٥ ويقدر الوقود السائل المتوقع
استخراجه من الفحم في سنة ٢٠٠٠ بمعدل ٧٠٠ ألف برميل يوميا فقط(٥).

-
- (1) Japan's Energy Policy in Long Range Perspective
(Supplement to Energy in Japan No. 28)
Sept. 1973 — page 3.
 - (2) Oil & Energy Trends, January 1976 — page 21.
 - (3) Platts's Oilgram News Service, Dec. 11, 1975 — page 3.
 - (4) Business Week, Feb. 9, 1976 — page 26.
— Electrical Week, Jan. 26, 1976.
 - (5) Oil & Gas Journal, Jan. 26, 1976.

٥ - بترول رمال القار وبترول السجيل : -

بدأ أخيراً استغلال رمال القار وحجر السجيل لإنتاج البترول منها وبذلك أخذتا مكانهما كأحد مصادر الطاقة . وليس من المتوقع أن يكون هناك إنتاج كبير لها قبل التسمينلت اذ أن تكاليف إنتاج معمل انتاج البترول من رمال القار في كندا (تنشؤه مجموعة Syncrude) ارتفعت الى ٢٠٠٠ مليون دولار بعد ان بدأت تقديراته في سنة ١٩٧١ بحوالي ٤٠٠ مليون دولار بطاقة قدرها ١٢٤ الف برميل يوميا (١) . كما تباطات مشاريع انتاج البترول من السجيل بعد انسحاب شركتين من مشروع كان قد بدأ تطويره في ولاية كولورادو بالولايات المتحدة الامريكية اثر رفض مجلس النواب الامريكي تقديم قروض قيمتها ٦ مليارات دولار لمساعدة تطوير البترول الصناعي من السجيل . ويرى كثير من المراقبين انه نتيجة لذلك فان هذا المصدر لن يعتمدى انتاجه ٣٠٠ الف برميل يوميا في سنة ١٩٨٥ وقد يصل انتاجه سنة ٢٠٠٠ الى ٢ مليون برميل يوميا (٢) (وهذا غاية في المبالغة والتفاؤل) .

٦ - الطاقة الشمسية وغيرها : -

خصصت لجمال الطاقة الشمسية برامج طويلة الاجل في عديد من البلاد كمشروع الطاقة من الشمس (Sunshine Project)

(1) — The Orange Disc..

Gulf Publishers, Sept. - Oct. 1976 - page 2-8

— Oil & Gas Journal, October 20, 1976 - page 62.

(2) — Platt's Oilgram News Service, Dec. 16, 1976 — page 2

— Platt's Oilgram News Service, Dec. 23, 1976 - page 2

— Oil & Gas Journal, January 19, 1976 - page 4.

في اليابان والذي يمتد حتى سنة ٢٠٠٠ ، كما ان هناك اهتماما متزايدا على مستوى الأبحاث في الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا الغربية وهولندا وغيرها خاصة بمجال تطوير الخلايا الضوئية . وتحويل الطاقة الشمسية (١) وستبدأ الولايات المتحدة الأمريكية العمل في بناء معمل بالطاقة الشمسية قدرته ١٠ ميغاوات ويتوقع ان ينتهي العمل في بنائه سنة ١٩٨٠ كذلك أعلنت شركة (Chevron) انها انتجت خلية قدرتها عشرة اضعاف الخلايا التي استخدمت في الفضاء وبتكلفة تعادل نصف كلفة هذا النوع من الخلايا (٢) .

اما بالنسبة لجمال الطاقة من الحرارة الأرضية والوقود من الفضلات ومن حركة الرياح وحرارة المحيطات وعطية المد والجزر بالنسبة للبحار والتيارات المائية فلا يوجد أي توقعات بان يكون لها إنتاج هام كمصدر للطاقة قبل نهاية هذا القرن .

وقد اهتمت الامارات العربية المتحدة بموضوع الطاقة الشمسية كمصدر من مصادر الطاقة ، وذلك بسبب وفرة الأشعة الشمسية في منطقة الخليج العربي وقلة الأيام الغائمة في السنة ، وقد بدأت من أجل ذلك في التعاون مع كل من فرنسا وبريطانيا واليابان الا ان الطاقة الشمسية كمصدر من مصادر الطاقة ما زالت تحتاج الى المزيد من الأبحاث ، التي تتطلب تضامير جهود دولية كبيرة . ان مشاريع الطاقة الشمسية ما زالت في طور التجربة وانه لا يتوقع تطوير هذا المصدر من الطاقة قبل نهاية القرن الحالي .

ما تقدم يتضح لنا كيف ان البترول الخام والغاز الطبيعي سيظلان المصدرين الرئيسيين للطاقة ، وسيظل البترول المحرك الرئيسي لمعجلة

Energy R. & D. — OECD Publication 1975, page 214 - 215

(١)

Advanced Battery Technology — February 1976, page 3

(٢)

الصناعة في البلاد المتقدمة وذلك الى نهاية القرن الحالي على الاقل . وان مصادر الطاقة البديلة مثل الفحم والطاقة النووية ومصادر الطاقة الاخرى لا يمكنها ان تعوض عن استخدامات البترول المتعددة كما يتضح لنسبته انه وان انخفضت نسبة مساهمة البترول في سد الطلب على الطاقة الا ان حجم الطلب على البترول يبقى في ازدياد مستمر .

ثانيا : الحوار بين البلاد المصدرة للبترول والمستهلكة له : —

لم تعترف شركات البترول الرئيسية بمنظمة الاقطار المصدرة للبترول ولم تقم لها وزنا الا حينما تم التوصل الى اتفاقية طهران في فبراير سنة ١٩٧١ بين البلاد المصدرة للبترول في منطقة الخليج العربي وبين شركات البترول الاجنبية الكبرى والعاملة في هذه المنطقة ، حيث زيدت اسعار البترول لأول مرة بعد التخفيضات التي تعرضت لها في سنتي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ .

وبعد اتفاقية طهران، وما تبعها من اتفاقيات مشابهة ، بدأت البلاد المصدرة للبترول تبرز كقوة اقتصادية عالمية لا يمكن تجاهلها ، وظلت الامور سجالاتا بين هذه البلاد وبين شركات البترول الكبرى فيما يخص تحديد مستويات اسعار البترول وتحديد معدلات الضرائب التي تفرضها الحكومات على شركات البترول . وذلك الى العشرين من ديسمبر سنة ١٩٧٢ حيث تم التوصل الى اتفاقية المشاركة الاولى (٢٥ ٪ : ٧٥ ٪) والتي بموجبها حصلت كل من ابو ظبي والمملكة العربية السعودية لأول مرة على حصة ٢٥ ٪ من اسهم شركات البترول الاجنبية العاملة فيها . وبذلك بدأت حكومات البلاد المصدرة للبترول تبرز كقوة جديدة تلعب دورا بارزا في مجال الصناعة البترولية وذلك على حساب السلطات المطلقة التي كانت تتمتع بها شركات البترول . وبعد تطبيق المشاركة السابقة الذكر بدأت الحكومات المصدرة للبترول الاتصال المباشر بالبلاد المستهلكة للبترول، وذلك من اجل تسويق حصتها من بترول المشاركة .

وهكذا امت المشاركة الى ايجاد علاقات بترولية مباشرة بين البلاد
المصدرة للبترول والبلاد المستهلكة له .

الا ان شركات البترول الاحتكارية لم يرق لها هذا الاتصال المباشر
بين المنتجين (المصدرين) والمستهلكين وذلك خوفا منها على اسواقها
التقليدية ، فسمعت هذه الشركات الى اعانة اقامة مثل هذه العلاقات المباشرة
مرة بالتهديد ومرة باشاعة ان البلاد المصدرة للبترول لا يمكن ان تضمن
امدادات البترول للمشتريين او البلاد المستهلكة . الا ان التوصل الى
اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠ ٪ : ٤٠ ٪) ومباشرة تطبيقها منذ الاول من
يناير سنة ١٩٧٤ ادى الى التعجيل باقامة علاقات بترولية مباشرة بين
البلاد المصدرة للبترول وبين البلاد المستهلكة له .

وفي ١٥ اكتوبر سنة ١٩٧٣ عندما فشلت المفاوضات بين شركات
البترول وبلاد الخليج العربي المصدرة للبترول والاعضاء في منظمة الاوبك
قررت هذه البلاد من جانبها (من جانب واحد) زيادة اسعار بترولها .
وقررت ايضا انه في المستقبل سوف لن تتم مفاوضات مع شركات البترول
بالنسبة لتحديد اسعار البترول . وان هذه المهمة تقع على عاتق البلاد
المصدرة للبترول صاحبة الثروة وصاحبة الحق (١) .

ثم جاء مؤتمر الاوبك الذي عقد في طهران في ديسمبر سنة ١٩٧٣
حيث زيدت اسعار البترول مرة اخرى من جانب حكومات البلاد المصدرة
للبترول اذ حدد في هذا المؤتمر ان ما تأخذه الحكومة (Government take)
بالنسبة للبترول القياسي (Marker Crude) وهو النفط
العربي الخفيف (السعدي الخفيف) هو سبع دولارات (٢) .

وفي اجتماع طهران السابق تدارس وزراء الاوبك حالة السوق
البترولية والاضاع الاقتصادية العالمية ، وخاصة ظاهرة ارتفاع اسعار
السلع والخدمات المستوردة من البلاد الصناعية والتدهور الذي اصاب
الوضع النقدي العالمي .

(١) انظر : قرار الاوبك المتكور المتخذ في اجتماع الكويت في ١٥ اكتوبر سنة ١٩٧٣ .

(٢) انظر : القرار المتكور - طهران ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧٣ .

والتخفيضات المتلاحقة التي حدثت بالنسبة للعملات العالمية الرئيسية مثل الدولار والجنيه الاسترليني . فقررروا الدعوة الى عقد مؤتمر استثنائي لبلاد الاوبك وذلك في مدينة جنيف في السابع من يناير (كانون الثاني) سنة ١٩٧٤ .

وفي ٧ يناير سنة ١٩٧٤ عقد وزراء بترول الاوبك اجتماعهم الاستثنائي في جنيف ، وناقشوا مشكلة ارتفاع الاسعار والتضخم والتدهور السريع في القوة الشرائية لعائدات البترول . وراوا انه من المفيد ان يعقد اجتماع مع ممثلي البلاد المستهلكة للبترول لمناقشة هذه المشكلات ومحاولة التوصل الى اجراءات مشتركة للحد من زيادة الاسعار الحزونية ويجاد نوع من الاستقرار بالنسبة للنظام النقدي العالمي . وكذلك مناقشة الامور المتعلقة بالمصالح المشتركة .

ولا بد فذكر ايضا ان استخدام العرب للبترول كسلاح سياسي في معركة اكوير ، قد ادى الى الكشف عن اهمية البترول كسلعة سياسية استراتيجية ، تلك الاهمية التي لم يكن العرب يدركونها قبل ذلك . وفي هذه الفترة التي استعمل فيها العرب سلاح البترول ادركت البلاد الصناعية الكبرى هي الاخرى مدى اهمية وحيوية البترول بالنسبة لاقتصادياتها .

فعندما دعت بلاد الاوبك الى الحوار مع البلاد الصناعية ترددت الاخيرة كثيرا وذلك لانها لم تشأ ان تذهب الى الحوار وهي متفرقة .. فبرزت الدعوات المختلفة والتي ناضت بتكثف البلاد المستهلكة للبترول . وكانت الولايات المتحدة الامريكية ، على رأس البلاد الداعية الى التكل من جانب المستهلكين ، خاصة بعد بروز اهمية منظمة الاوبك والمكاسب التي حققتها نتيجة للمساومة الجماعية بالنسبة لاسعار البترول ، وكذلك للفعالية التي استخدمت فيها البلاد العربية المصدرة للبترول سلاح البترول .

وقد جاءت الولايات المتحدة بفكرة وكالة الطاقة الدولية اذ دعى الرئيس الامريكى السابق ريتشارد نيكسون البلاد الصناعية الكبرى الى عقد مؤتمر لها في واشنطن في ١١ فبراير (شباط) سنة ١٩٧٤ ، وذلك لتوحيد موقفها تجاه البلاد المصدرة للبترول .

ولم يكتب لهذا المؤتمر النجاح ، وذلك بسبب معارضة البلاد المصدرة للبترول من ناحية وبسبب معارضة فرنسا واحكامها عن الدخول نسي اي نوع من انواع التكتل والذي قد يؤدي الى مجلبة مع بلاد الاوبك (١) .

وازاء مؤتمر واشنطن دعت بلاد الاوبك الى مناقشة مسائل الطاقة كجزء من المواد الاولى وذلك في نطاق الامم المتحدة ، حتى يتحمل كل بلد مسؤوليته . وفي ابريل (نيسان) سنة ١٩٧٤ عقدت الجمعية العامة للامم المتحدة دورتها الخاصة للنظر في امور البترول والمواد الاولى . وفي هذه الدورة اوضحت معظم الوفود انه لا يمكن ان ينظر في امور البترول بمنأى عن امور الطاقة الاخرى والمواد الاولى . كما اوضحت معظم الوفود وخاصة وفود البلاد الاخذة في النمو (مجموعة السبع والسبعين) ان مشكلات العالم الاقتصادية لا تعود الى البترول وانما تعود الى طبيعة العلاقات الاقتصادية المالية والقائمة على استغلال البلاد الصناعية وشركاتها لثروات البلاد الاخذة في النمو .

وأوضحت البلاد الاخذة في النمو مدى الاستغلال الذي تعرضت له ولفترة طويلة من الزمن من قبل البلاد الصناعية ، واعربت عن تضامنها مع البلاد المصدرة للبترول التي تنتمي معها الى العالم الثالث (٢) .
وقد حاولت الولايات المتحدة اقناع البلاد الصناعية وكذلك البلاد الاخذة في النمو وغير المصدرة للبترول ان سبب المشكلات الاقتصادية

(١) انظر : مائع المعنية - التكتلات البترولية الدولية - محاضرة القايت في جامعة عين شمس - القاهرة - فبراير سنة ١٩٧٦ .

(٢) لقد حاولت البلاد الصناعية تليب البلاد الاخذة في النمو ضد البلاد المصدرة للبترول عن طريق تسمية هذه الاخرة ببلاد العالم الرابع .

العالمية علند الى الزيادة التي حدثت في اسعار البترول ، وان البؤس والحرمان الذي يقاس منه كثير من شعوب العالم الثالث علند الى اسعار البترول (١) .

الا ان هذا الادعاء لم يقتنع احدا ، حتى البلاد الصناعية نفسها ، فلم تقتنع به ، ومثل ذلك فرنسا فقد اعلنت صراحة عدم اقتناعها بوجهة النظر الامريكية هذه وابعت تنهها اكثر لموقف البلاد الاخذة في النمو بما في ذلك المصدرة للبترول .

واكدت على ضرورة الحوار مع البلاد المصدرة للبترول والبلاد الاخرى الاخذة في النمو .

وقد انبرى عدد من الكتاب الاقتصاديين العالميين ، ومن بينهم عدد من كبار المفكرين الامريكيين الى تنفيذ وجهة نظر حكوماتهم ، ونسادوا بضرورة تههم وجهة نظر البلاد الاخذة في النمو فنجد ان كتابا مثل الدكتور مركلين مدير المعهد الدولي بجامعة دلاس الامريكية قد وجه رسالة الى وزير الخزانة الامريكي السيد وليم ساين في ١٠ ديسمبر ١٩٧٤ وأوضح فيها انه يود ان يشد انتباهه الى الملاحظات التي ابداهها في مقابلته مع وكالة انباء CBS في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٧٤ والتي عزا فيها سبب التضخم العالمي الى الزيادة الكبيرة في اسعار البترول . فقد قال الدكتور مركلين في رسالته اود ان اشد انتباهكم الى ان الزيادة في اسعار البترول لم يكن لها ذلك التأثير الكبير على ارتفاع نسبة التضخم وانه بالرغم من زيادة اسعار البترول ثلاثة اضعاف الا ان هذه الزيادة لم تساهم الا بمعدل ٢٥٪ من التضخم والذي يبلغ ١٤٪ اما الباقي وهو ١١٪ فتمتد جذوره الى امور غير البترول (٢) .

(١) وكان هذه الشعوب الفقيرة لم تكن كذلك الا بعد تصحيح اسعار البترول في سنة ١٩٧٢ وانها قبل ذلك كانت تنعم بالرفاء والفنى . وهذا بالطبع منطق مغلوط .

(٢) بحث ائبنا الكتاب المذكور بصورة من هذه الرسالة التي بعث بها الى وزير الخزانة الامريكي السيد / وليم ساين .

وفي أكتوبر (تشرين الاول) سنة ١٩٧٤ دعا الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان الى عقد اجتماع في اوائل سنة ١٩٧٥ يضم البلاد المصدرة للبترول والبلاد المستهلكة للبترول ، والبلاد الاخذة في النمو الاخرى وقد رحبت البلاد المصدرة للبترول بهذه الدعوة واعلنت عمن استعدادها للذهاب الى الحوار . الا انه في نوفمبر (تشرين الثاني) اعلن عن تشكيل منظمة تضم البلاد الرئيسية المستهلكة للبترول . سميت (بوكالة الطاقة الدولية) اشترك فيها ١٦ بلدا صناعيا عدا فرنسا التي عارضت ايجاد اي نوع من التكتل يضم البلاد المستهلكة ، وقد تزعمت الولايات المتحدة الامريكية وكالة الطاقة الدولية . (١)

وكان الغرض من تشكيل هذه الوكالة وهو مجلية منظمة الاوبك واتخاذ مواقف موحدة بالنسبة للبلاد الاعضاء فيها حيال جميع القضايا التي تأتي نتيجة لاي اجراء تتخذه منظمة الاوبك ، وكذلك التعاون فسي حالة الازمات وتقاسم المخزون البترولي اذا ما تعرض اي بلد عضو لحظر بترولي . ويعتبر تشكيل هذه الوكالة حدثا سلبيا في طريق العلاقات البترولية الدولية ، تماما كما ان الحوار بين البلاد المصدرة للبترول والبلاد المستهلكة يعتبر حدثا ايجابيا .

تمننا كيف ان البلاد المصدرة للبترول قد رحبت بالدعوة الفرنسية الى عقد الحوار ، الا ان هذه البلاد اكدت من جديد على ضرورة بحث جميع القضايا المتعلقة بالاقتصاد العالمي ككل وذلك مثل المشكلات النقدية ومشكلات التنمية ، ونقل التكنولوجيا والامور المتعلقة بالمواد الاولية والطاقة وكذلك ضرورة فتح اسواق البلاد الصناعية لمنتجات البلاد الاخذة في النمو .

(١) مائع سميد المعنية - العلاقات البترولية - معاصرة القبت في جمية التجارين المصريين - القاهرة - فبراير سنة ١٩٧٦ .

الا ان الولايات المتحدة اصرت في البداية على ضرورة بحث الامور المتعلقة بالطاقة فقط وعدم التعرض للامور الاخرى في هذا الحوار بل وتركها للمنظمات الدولية لمعالجتها ، وبعد مشاورات بين الحكومة الامريكية والفرنسية وافقت الولايات المتحدة على حضور اجتماع تمهيدي للحوار ، وقد شجعها على ذلك عودة فرنسا الى حظيرة البلاد المستهلكة للبترول .

وفي ٢٤ يناير (كانون الثاني) عقد في مدينة الجزائر مؤتمر القمة الاول لبلاد الاويك حيث ناقش المؤتمر استراتيجية البلاد المصدرة للبترول من الحوار ، وبعد ان رحبت بدعوة الرئيس الفرنسي لعقد الحوار ، اكد المؤتمر على ضرورة ان يبحث في الحوار بالاضافة الى الطاقة المواد الأولية ومساائل التنمية ونقل التكنولوجيا والمشكلات التقنية . ولقد مؤتمسرة قمة الاويك على ضرورة اعتبار بلاد الاويك جزءا من بلاد العالم الثالث ورفض اي تفرقة او تمييز بينها (١) .

ثم وجهت الحكومة الفرنسية الدعوة الى ثلاث مجموعات من البلاد لحضور مؤتمر تحضيرى يعقد في باريس (٢) . وهذه المجموعات هي :
١ - مجموعة البلاد الصناعية (المستهلكة للبترول) وتضم الولايات المتحدة الامريكية والسوق الاوروبية المشتركة واليابان .
ب - مجموعة البلاد المصدرة للبترول . وتضم المملكة العربية السعودية وايران وفنزويلا .
ج - مجموعة البلاد الاخذة في النمو وتضم البرازيل والهند وزائير .
نفي ٧ ابريل (نيسان) سنة ١٩٧٥ اجتمع ممثلو المجموعات

(١) انظر : مقررات مؤتمر القمة لبلاد الاويك - الجزائر - ١٤ يناير سنة ١٩٧٥ .

(٢) — Middle East Economist Survey — Supplement to Vol. XVIII

No. 25 11 April 1975 (Touch and go for Dialogue).

الثالث في باريس ، وكان الهدف من هذا الاجتماع التمهيدي هو وضع أسس الحوار والاتفاق حول الموضوعات التي سوف تخرج في جدول أعمال المؤتمر العالمي ، وذلك لحل مشكلات العالم الاقتصادية على أساس من العدل والتكافؤ والاحترام المتبادل ، مع اعطاء الأولوية لإيجاد الحلول لمشكلات البلاد الأخذة في النمو .

وبعد عشرة أيام من التفاوض المضني لم يتمكن المجتمعون من الاتفاق على جدول لأعمال المؤتمر القادم للحوار . فقد تعهد ممثلو البلاد المصدرة للبترول باستعداد حكوماتهم لضمان ثبات واستقرار أسعار البترول لفترة طويلة نسبيا ، ومد البلاد الصناعية بالبترول بكميات كافية وكذلك استعدادهم لاعادة تدوير ما لديهم من فوائض من رؤوس الأموال وفي مقابل ذلك طالبوا بأن تقوم البلاد الصناعية بدور فعال في تطوير اقتصاديات بلاد العالم الثالث والمساعدة على نقل التكنولوجيا الحديثة.

وقد بدأ التباين في وجهات النظر يظهر عندما حاول المؤتمر التمهيدي بحث مشروع جدول أعمال مؤتمر الحوار القادم . وقد أوضح ممثلو السوق الأوروبية المشتركة بأنه ليس لديهم الصلاحية لقبول أو بحث أي جدول أعمال يتعدى موضوع الطاقة . أو ما يتعلق بها ، مما زاد في شدة الخلاف بين الجانبين . ثم تقرر تشكيل لجنة مصغرة تضم كلا من إيران وزائير وممثلين عن السوق الأوروبية المشتركة ، وذلك من أجل محاولة التوصل الى حل وسط بين الجدولين المقترحين من قبل السوق الأوروبية المشتركة ومن قبل دول العالم الثالث ، ثم ضمت كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية الى هذه اللجنة . وبالرغم من جميع الجهود التي بذلتها بلاد العالم الثالث الا ان البلاد الصناعية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية اصررت على أن يبحث المؤتمر الأمور المتعلقة فقط باسماء البترول وإمداداته بينما تمسكت بلاد العالم الثالث ، بما فيها البلاد المصدرة

للبنترول ، على أن يكون البنترول أحد الموضوعات التي يجب أن يبحثها المؤتمر مثل المواد الأولية ومشكلات التنمية الاقتصادية والمشكلات النقدية المالية .

وقد بذل الرئيس الفرنسي ديستان مجهودا كبيرا من أجل التوفيق بين وجهات النظر المختلفة ، مقام زيارة الجزائر ، واتفق مع الرئيس الجزائري هواري بومدين على حل وسط يعالج جدول الأعمال ، حيث اقترح الرئيسان أن يتكون جدول الأعمال من الأمور التالية : (١)

- ١ — المواد الأولية وتشمل :
 - أ — أمور الطاقة (البنترول والمصادر الأخرى للطاقة) .
 - ب — المواد الأولية الأخرى (بما فيها الأغذية) .
 - ج — حماية القوة الشرائية لعائدات البلاد الأخذ في النمو .
- ٢ — التعاون الدولي من أجل التنمية :
 - أ — التعاون العالمي .
 - ب — مساعدة البلاد الأكثر حاجة .
 - ج — إعادة النظر في النظام النقدي الدولي .
 - د — التبادل التجاري على أسس عادلة .
 - هـ — نقل التكنولوجيا .

وقد وافقت البلاد السبع الممثلة لبلاد العالم الثالث على هذا الاقتراح إلا أن البلاد الثلاثة (الممثلة للبلاد الصناعية) لم توافق على ذلك مما أدى إلى فشل هذا الاجتماع التحضيري .

وكان الشيء الوحيد الذي اتفق عليه هذا المؤتمر هو تغيير اسمه من الاجتماع التحضيري للمؤتمر العالمي للطاقة والمشكلات الاقتصادية المتعلقة بها الى الاجتماع التحضيري لمؤتمر التعاون الدولي .

وقد عادت فرنسا الى بذل جهودها من جديد من اجل اقناع الاطراف المختلفة بضرورة عقد اجتماع تحضيري ثان الا انه ازاء اصرار البلاد الاخذة في النمو على ضرورة وضع جدول اعمال شامل للمؤتمر وافقت أخيراً الولايات المتحدة على حضور الاجتماع التحضيري الثاني ، حيث ينظر في الامور المتعلقة بالمواد الاولية ومشكلات التنمية والمشكلات النقدية بالاضافة الى امور الطاقة .

وفي ١٣ اكتوبر (تشرين الاول) سنة ١٩٧٥ عقد في باريس الاجتماع التحضيري الثاني ، وقد حضرت هذا الاجتماع البلاد التي سبق ان حضرت الاجتماع التحضيري الاول .

ولم تبحث في البداية المشكلات الهامة خوفاً من ان نجر الحاضرين الى المناهات التي تسببت في فشل الاجتماع التحضيري الاول ، وراوا ترك الامور الرئيسية الى المؤتمر الذي سوف يعقد على مستوى وزاري في ١٦ ديسمبر (كانون اول) سنة ١٩٧٥ . وقد اتفق في هذا الاجتماع ايضا على تغيير اسم المؤتمر الى (المؤتمر الخاص بالتعاون الاقتصادي الدولي) ثم صدر عن الاجتماع بيان تضمن النقاط الرئيسية التالية : (١) — ا — تابع المجتمعون الحوار الخاص بالطاقة والمواد الاولية والمسائل المالية المرتبطة بها .

(١)

— Final Declaration of the preparatory meeting for the conference
on International Economist Cooperation (Paris, 16 Oct. 1975).

٢ - تم الاتفاق على تسمية المؤتمر القادم باسم المؤتمر الخالص بالتعاون الاقتصادي الدولي ، على أن يبدأ هذا المؤتمر أعماله في ١٦ ديسمبر (كاتون الاول) سنة ١٩٧٥ في مدينة باريس على مستوى الوزراء كما اتفق على توسيع دائرة المؤتمر ليضم سبعة وعشرين عضوا بدلا من احدى عشر عضوا .

٣ - يتم اختيار خمسة بلاد صناعية اخرى ، واثنى عشر بلدا من البلاد الاخذة في النمو بالاضافة الى الاحد عشر بلدا السابقة ليصبح العدد سبعة وعشرين عضوا .

٤ - تقرر أن يكون للمؤتمر رئيسان يتم اختيارهما من قبل كل من المجموعتين المشتركين . وسيتناوب الرئيسان ترأس الجلسات .
٥ - قرر الاقتراح انه على المؤتمر القادم انشاء اربع لجان متخصصة وهي : (١) -

- أ - لجنة الطاقة .
- ب - لجنة المواد الاولية .
- ج - لجنة التنمية .
- د - لجنة الشؤون المالية .

على أن تضم كل لجنة خمسة عشر عضوا من بينهم عشرة اعضاء يمثلون البلاد الاخذة في النمو وخمسة يمثلون البلاد الصناعية .

٦ - يجب عند اختيار اعضاء اللجان مراعاة الاعضاء الذين لهم ارتباط ومصالح مباشرة باعمال كل لجنة .

٧ - يختار لكل لجنة رئيسان واحد عن كل مجموعة ، ويكون ترأس الجلسات بالتناوب ، ويجوز أن تجري اجتماعات مشتركة للرئيسين اذا ما دعت الحاجة الى ذلك .

(١) عندما زار مساعد وزير الخزانة الامريكي السيد / بارسكي بلاد الفلبين المصدرة للنيرون في شهر سبتمبر سنة ١٩٧٥ اقترحنا عليه تشكيل لجان اربع متخصصة وذلك لفحص سير اعمال المؤتمر وهي نفسها التي اعد بها الاجتماع الحضري التالي .

- ٨ - ويجوز ان تمثل المنظمات الحكومية التي تعني عناية مباشرة بالمشكلات المطروحة عن طريق مراقبين دون ان يعطوا حق التصويت .
وينبغي ان تضم القائمة الخاصة بهذه المنظمات على وجه الخصوص منظمة الاوك والوكالة الدولية للطاقة ، ومؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، ومنظمة الاغذية والزراعة (منظمة الجات) ومنظمة الامم المتحدة للتنمية والصناعة برنامج الامم المتحدة للتنمية ، صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للانشاء والتمير .
- ٩ - اذا ابدى اعضاء المؤتمر وغبتهم في متابعة اعمال لجنة لا يتنمون اليها فلهم الحق في حضور اجتماعات هذه اللجنة بصفة مستمع .
- ١٠ - عند بدء اللجان الاربع لاعمالها لا بد ان تأخذ بعين الاعتبار التفسيرات التالية : -
- ١ - تقوم لجنة الطاقة باتخاذ كل الترتيبات اللازمة في مجال الطاقة .

- ب - تأخذ لجنة المواد الاولى عند ممارستها لعملها بعين الاعتبار التقدم الذي احرزته المؤسسات الدولية في مجال المواد الاولى ، كما تتخذ هذه اللجنة الاجراءات التي قد تكون مقبولة في هذا المجال بما فيها الامور المتعلقة بالاغذية والتي تحظى باهتمام خاص من قبل البلاد الاخذة في النمو .
- ج - تأخذ اللجنة الخاصة بالتنمية ، وهي تمارس عملها ، بعين الاعتبار التقدم الذي احرزته المنظمات الدولية في هذا المجال ، كما تقوم بتسهيل واقامة تعاون دولي وثيق يهدف الى تطوير البلاد الاخذة في النمو .
- د - تقوم لجنة الشؤون المالية ببحث الامور المالية بما فيها الامور المالية التي تهم الاعضاء بصورة مباشرة مع مراعاة المؤسسات المالية الموجودة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاعمار والتنمية . وصار معلوما لدى الاطراف المعنية بان اللجان الاربع سوف تمارس عملها في وقت واحد وان نتائج اعمالها مرتبطة فيما بينها على ان تقدم جميعا الى المؤتمر الوزاري .

- ١١ - واتفق ايضا انه يجوز لاي وفد أن يشير اي موضوع من أجل بحثه أمام اللجان المذكورة سابقا على أن يكون له علاقة بالحوار .
- ١٢ - تكليف المؤتمر الوزاري القاعم بتوجيه اللجان الاربع السابقة وفقا لما جاء في هذا الاعلان .
- ١٣ - يوصي الاجتماع التحضيري هذا المؤتمر الوزاري بالنظر ايضا في المذكرات المرفقة بهذا الاعلان ويجوز طلب نقاش اية موضوعات لها صلة بعمل اللجان الاربع .
- ١٤ - تقدمت بعض الوفود بمقترحات ارتؤى بحثها من قبل اللجان المختصة ما دامت لا تخرج من نطاق اعمال هذه اللجان .
- ١٥ - التوصية باعتماد اللغات الرسمية وهي الانجليزية والعربية والاسبانية والفرنسية .
- ١٦ - يوصي الاجتماع التحضيري المؤتمر باقرار لائحة النظام الداخلي والتي تعتمد على مبدأ الاجماع ، والذي على اساسه يتم اعتماد القرارات والتوصيات بعد ان تتحقق الرئاسة انه لم يعترض عليها .
- ١٧ - يوصي الاجتماع التحضيري المؤتمر بأن تكون له سكرتارية دولية تناط بها مهام ادارية وفنية واسعة . وبأن يكون المؤتمر الوزاري مسؤولا عن اتخاذ القرارات الخاصة بتنظيماته وطريقة عمله وايجاد التمويل الكافي لمقابلة اية نفقات في هذا المجال عن طريق مقترحات تقدم بواسطة الرئيسين المتناوبين لاجتماعاته .
- وحتى يتخذ المؤتمر القرارات اللازمة بهذا الخصوص فانه يفترض ان الحكومة الفرنسية ستكون مسؤولة عن توفير السكرتارية للاجتماع الوزاري الذي سيعقد في شهر ديسمبر (كانون اول) سنة ١٩٧٥ وفي احوال مناسبة بالنسبة الى تلك الخدمات التي قدمت للاجتماع التحضيري .

- ١٨ - يوصي الاجتماع التحضيري بأن يقرر المؤتمر الوزاري الاجتماع ثمانية على مستوى الوزراء خلال اثني عشر شهرا ، وان يعقد

اجتماع او اكثر على مستوى اقل بعد ستة اشهر على الاقل من اجتماع المؤتمر الوزاري .

وفي السادس عشر من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بدأ الحوار بين الشمال والجنوب حيث باشرت اللجان الاربعة اعمالها في مدينة باريس . وقد ترأس لجنة (١) الطاقة كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية بالتناوب وترأس لجنة المواد الأولية كل من بسرو والبلان وترأس لجنة التنمية كل من الجزائر والسوق الأوروبية المشتركة وترأس لجنة الامور النقدية كل من ايران والسوق الأوروبية المشتركة .

وقد حققت لجنة الطاقة تقدما اكثر مما حققته اللجان الاخرى ، وما زالت اللجان منهكة في اعمالها وسط اجواء لا تظلو احيانا من المزايدات بين الاطراف المختلفة (البلاد المتقدمة والبلاد الاخذة في النمو) .

هذا ومن المعتاد أن تعقد اللجان الاربعة اجتماعاتها في وقت واحد ، ومرة كل شهر . ويستغرق كل اجتماع ما بين اسبوع او اسبوعين . وقبل كل اجتماع يتم اجتماع مشترك لممثلي البلاد الاخذة في النمو من جهة واجتماع آخر مشترك لممثلي البلاد الصناعية ، وذلك من اجل تنسيق مواقف كل مجموعة بالنسبة لاسر اعمال اللجان المختلفة . وفي ديسمبر سنة ١٩٧٦ سوف يعقد اجتماع عام لمختلف اللجان على مستوى وزاري ، وذلك من اجل تقويم اعمال اللجان المختلفة طيلة الاثني عشر شهرا الماضية ، ولاعطاء الحوار دفعة اخرى الى الامام .

المبحث الثالث

أسعار البترول والتغيرات المتوقعة

كانت الولايات المتحدة في بداية القرن العشرين تنتج وتصدر البترول الخام الى معظم بلاد العالم ، وتكاد تكون المصدر الوحيد . وكانت منطقة خليج المكسيك أهم مصدر للبترول الخام . وهناك بدأت الشركات البترولية التي كانت تعمل في هذه المنطقة بالتوسع ليس فقط في الولايات المتحدة وانما في بلاد العالم الاخرى متعاونة مع شركات البترول الاوربية ، وذلك قبل وبعد الحرب العالمية الثانية مما مكن هذه الشركات من السيطرة ليس فقط على انتاج البترول وانما على تسويقه وتصنيعه وتوزيعه على المستهلكين في العالم كله (عدا الكتلة الشرقية) .

وادی هذا الوضع الى احتكار السوق البترولية العالمية بمفهومها الاقتصادي احتكار القلة (Oligopoly) وهذا الاحتكار أدى الى تحديد الاسس التي تم بموجبها تسعير البترول الخام بالشكل الذي يحقق أعلى ربح لشركات البترول الكبرى (Maximization of Profit) لقد حددت أسعار البترول الخام لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي منطقة خليج المكسيك ، وبلنظر لتجاسس البترول الخام النسبي فقد حددت أسعار البترول الاخرى بالمقارنة بالاسعار في خليج المكسيك ، وذلك لرغبة الشركات الاحتكارية في ذلك الوقت في تحقيق أكبر قدر ممكن من ربح سواء اكان البترول منتجا في خليج المكسيك أم منتجا في مناطق العالم الاخرى .

وسمي هذا النظام التسعيري للبترول الخام بنظام تسعير خليج المكسيك زائدا (Gulf Plus) (تاعدة الخليج) ، أو ما يسمى بنظام نقطة الاسس .

وبموجب هذه الطريقة ينفخ مشتري البترول الخام أسعار البترول كما هي محملة في خليج المكسيك زائدا أجور الشحن للمسافة من خليج

المكسيك الى منطقة الاستيراد ، ايا كان مصدر البترول سواء الخليج العربي او فنزويلا . وقد تم للشركات باتباعها هذه القاعدة في التسعير ربط جميع اسعار البترول في العالم بالاسعار المعلنه في خليج المكسيك وذلك لتحقيق أعلى الأرباح من جميع مناطق الانتاج الأخرى في العالم .

وبعد الحرب العالمية الثانية ازداد انتاج الشرق الأوسط من البترول وأخذت أهميته تزداد في تجارة البترول الدولية في نفس الوقت الذي ازداد فيه استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية من البترول ، وتضاوت صادراتها الى العالم الخارجي ، وكذلك ازداد استهلاك نصف الكرة الغربي من البترول . وقد أدى ازدياد انتاج البترول في الشرق الأوسط بالحكومة البريطانية الى فتح باب المفاوضات مع شركات البترول ، حيث رفضت الحكومة البريطانية دفع أجور الشحن الوهمية والتي تدفعها للبترول المصدر اليها من الشرق الأوسط . وأدى ضغط الحكومة البريطانية هذا الى ان قامت شركات البترول العالمية بتحديد نقطة أساس جديدة في الخليج العربي ، سميت بنظام الأساس المزدوج اذ أصبحت بموجبها اسعار البترول في الشرق الأوسط وفي الاسواق البترولية العالمية تساوي اسعار البترول في خليج المكسيك مضاعفا اليها أجور الشحن الحقيقية من الخليج العربي الى الاسواق المصدر اليها بالنسبة لبترول اقطار الخليج العربي .

وأصبحت نابولسي بإيطاليا نقطة التبادل وذلك بموقعها في منتصف الطريق بين الخليج العربي والمكسيك ولا يحق لأي بترول تعدي نقطة التبادل هذه حيث يتطلب ذلك أجور شحن اضافية .

وقد انتقلت نقطة الأساس بعد ذلك الى لندن حيث قامت شركات البترول بتخفيض الاسعار المعلنه لبترول الشرق الأوسط بعد زيادة الانتاج بمعدلات كبيرة في الشرق الأوسط وزيادة الطلب على البترول ، وخاصة في أوروبا الغربية في نفس الوقت الذي بدأت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تنقد مركزها كأكبر بلد مصدر للبترول .

وقد ادعت الشركات البترولية ان تخفيضها للاسعار المعلقة كان ضروريا ، وذلك بحجة تمكن بترول الشرق الاوسط من الدخول الى السوق الاوروبية ومنافسة البترول الامريكي والفنزويلي .

ولم تكف الشركات بنقل نقطة التعادل في لندن بل عملت على تخفيض الاسعار المعلقة لبترول الشرق الاوسط بصورة متكررة في سنتي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ كما قامت بزيادة الانتاج من منطقة الشرق الاوسط لايجاد مبرر لتخفيض اسعار البترول . كما ان الولايات المتحدة الامريكية أصبحت بلدا مستوردا للبترول الخام بعد ان كانت بلدا مصدرا له مما شكل احد الاسباب التي حلت شركات البترول العالمية على تخفيض اسعار بترول بلاد الشرق الاوسط لان البلاد المصدرة للبترول في الشرق الاوسط سوف تنقرض وحدها من ناحية ومن ناحية اخرى لايجاد منافس للبترول الفنزويلي في السوق الامريكية .

وبهذه التخفيضات المتواصلة انتقلت نقطة التعادل من مدينة لندن الى مدينة نيويورك .

هذا وقد اتسعت الفروقات بين اسعار بترول الخليج واسعار خليج المكسيك بسبب التخفيضات المتلاحقة والتي قامت بها شركات البترول العالمية وبسبب تصدير بترول الشرق الاوسط الى املاك بعيدة اضافة الى ذلك فقد كانت الشركات تحاول زيادة الفجوة بين اسعار البترول المختلفة . فعندما تزداد الاسعار المعلقة للبترول في الولايات المتحدة الامريكية ترتفع الاسعار المعلقة لبترول الخليج ولكن ليس بنفس النسبة التي ارتفعت بها الاسعار في خليج المكسيك وعندما تنخفض اسعار البترول في الولايات المتحدة الامريكية يتبعها انخفاض في اسعار الخليج ولكن بنسبة اكبر (١) .

(١) انظر : اتصالات بترول الشرق الاوسط - شلوم هيسلري .

وفي سنة ١٩٥٩ اتبعت الولايات المتحدة الامريكية نظام الكوتا
الاجباري لتحديد كميات البترول التي تدخل السوق الامريكية ، محافظة
منها على استمرار الانتاج الداخلي من البترول نظرا لكلفته العالية
مقارنة بكلفة البترول المستورد من الشرق الاوسط باعتبار ان السوق
الامريكية سوق مغلقة . وكان من المفروض ان تتساوى اسعار بترول
الخليج مع اسعار البترول الغنزويلي في اوروبا ولكن بدلا من ذلك
عمدت شركات البترول الى قصف الرابطة بين اسعار البترول في خليج
المكسيك وبين اسعار البترول في الشرق الاوسط ، وبدأت تخفض الاسعار
المطلنة لبترول الشرق الاوسط ، حيث قامت بالتخفيض الاول في شباط
(فبراير) سنة ١٩٥٩ وبالتخفيض الثاني في آب (أغسطس) سنة
١٩٦٠ ، وقد كان هذا التخفيض الاخير السبب المباشر لتأسيس منظمة
البلاد المصدرة للبترول ، وذلك بغرض تجميع هذه البلاد في منظمة
للدفاع عن حقوقهم امام شركات البترول لمنعها من الاستمرار في تخفيض
الاسعار المطلنة (١) ، اذ كان من اهم اهدافها المحافظة على معدلات
اسعار البترول كخطوة أولى ، ثم تحسينها ما امكن كخطوة ثانية ،
والوقوف امام شركات البترول الكبرى التي كانت تريد الحاق الضرر
بالبلاد المصدرة للبترول عن طريق تخفيضها لاسعار البترول .
وقد نجحت منظمة الاوبك في الحفاظ على مستوى الاسعار منذ
تأسيسها في سنة ١٩٦٠ . ولولا هذه المنظمة لاستمرت شركات البترول في
تخفيض اسعار البترول المطلنة بحجة تدهور الاسعار المنخفضة في
السوق الدولية .

والمعلوم ان الشركات لا تبيع البترول الى طرف ثالث ، ذلك انها
تسلم معظم حصتها من البترول ، عدا كميات قليلة جدا الى الشركات
القابعة لها لتقوم بتصنيعه وتوزيعه على المستهلكين .

(١) مقال الحنية : اوبك والصناعة البترولية - السبب المباشر لقيام منظمة الاوبك -
١٩٧٥ .

ومنذ تأسيس منظمة الاوبك بذات البلاد المصدرة للبترول تطعب دورا بارزا في تحديد اسعار البترول المتحققة ، وخاصة بعد توقيع اتفاقية تنفيق الربيع في سنة ١٩٦٤ بحيث منحت بلاد الاوبك حجومات على الاسعار المعلقة لاحتمساب ضريبة الدخل . وقد تغيرت هذه الحجومات تبعا لتفسير ظروف السوق البترولية الدولية .

وسنبحث فيما يلي الاسس والقواعد التي اثرت على تطور الصناعة البترولية وتطور العلاقات البترولية بين مختلف اطرافها .

اولا : اتفاقية طهران : (١)

في مطلع سنة ١٩٧٠ تحسنت اسعار البترول المتحققة في السوق الدولية وذلك يرجع الى عوامل متعددة منها تخفيض الانتاج في ليبيا ، لاسباب فنية تتعلق بالمحافظة على الثروة البترولية فيها وايضا انقطاع ضخ البترول في خط التابلاين ، وقد ائت هذه الامور الى تقلص في عرض البترول بالنسبة للطلب عليه مما رفع الاسعار المتحققة الى مستوى الاسعار المعلقة بل والى اعلى منها في بعض الاحيان . كما استطاعت بعض بلاد الاوبك بيع البترول العيني والذي يحق لهذه البلاد استلامه من الشركات بنسبة ١٢.٥٪ عينا (الربيع العيني) وليس نقدا ، بأعلى من الاسعار المعلقة . كما أدركت بلاد الاوبك أن قيمة العوائد للبترول الخام تقاس بقوتها الشرائية ، وأن هذه القوة الشرائية أخذت تتدهور بسبب عامل التضخم النقدي الحادث في البلاد الرأسمالية ، والتي عهدت الى تصدير التضخم الى البلاد المصدرة للبترول ، وذلك بزيادة اسعار المنتجات والسلع الصناعية التي تصدرها الى هذه البلاد الاخيرة .

(١) لقد شكلت زملانا وزراء بترول الخليج العربي الذين قابلوا بالتفاوض مع شركات البترول حيث تم التوصل الى اتفاقية طهران .

وفي المؤتمر الحادي والعشرين ، والذي عقد في كراكاس في فنزويلا في الفترة ٩ - ١٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٧٠ ، قررت بلاد الاوبك اتخاذ الخطوات اللازمة للمحافظة على ثروتها البترولية فاصدرت القرار ٢١/١٢٠ والذي جاء فيه :—

« بعد الاخذ بعين الاعتبار التحسن العام الذي طرأ على الوضع الاقتصادي والتسويقي لصناعة البترول العالمية وكذلك قدرتها على المنافسة مع المصادر الاخرى للطاقة قررت اقطار منظمة الاوبك تبني الاهداف التالية :—

- ١ — زيادة نسبة الضريبة الى ٥٥٪ كحد أدنى .
- ٢ — وضع زيادة عامة في الاسعار المعلنة .
- ٣ — ازالة الفروقات القائمة في الاسعار المعلنة ، وذلك على اساس الاخذ بأعلى الاسعار السائدة في بلاد الاوبك .
- ٤ — اتباع سياسة جديدة فيما يتعلق بكثافة البترول .
- ٥ — الغاء كافة الخصميات التي منحت للشركات في اتفاقية تنفيذ الربح .

وبعد اتخاذ هذا القرار في كراكاس عاصمة فنزويلا دخلت بلاد المنظمة في مفاوضات مع شركات البترول العالمية ، وقامت بلاد الخليج العربي بأخذ زمام المبادرة بالنسبة للمفاوضات حيث تم التوصل الى اتفاقية طهران ، ثم تلتها بعد ذلك اتفاقية طرابلس ، وهي على نسق اتفاقية طهران ، ولكنها عالجت الامور الخاصة ببلاد البحر المتوسط ، ثم عقدت الاتفاقيات الاخرى والتي تم بموجبها جميعا تحديد الاسعار المعلنة لبترول الخليج العربي والبحر المتوسط وشمالى افريقيا والبترول النابيجري والاندونيسي . واصبحت هذه الاتفاقيات أساسا لتحديد تركيب هيكل الاسعار الجديدة وفقا للاسس التي جاءت بها مقررات

مؤتمر الاوبك الذي عقد في كراكس وبذلك انتقلت سلطة تحديد الاسعار من شركات البترول العالمية والتي كانت تحدها وفقا لمصالحها وهواها ، الى بلاد الاوبك صاحبة الثروة ، ومن اهم المبادئ التي جاءت بها الاتفاقيات الائمة الذكر والموقعة مع شركات البترول ما يلي :-

١ - التضخم النقدي :

من المعلوم ان البلاد المصدرة للبترول تستورد المنتجات والسلع الصناعية والراسمالية من البلاد الصناعية ، وتدفع معظم عوائدها من البترول لقاء وارداتها هذه ومن المعلوم ان القوة الشرائية للموائد تندهور سنويا ، وذلك بسبب زيادة اسعار المنتجات المصنعة ولهذا السبب نصت الاتفاقيات على زيادة الاسعار المعلقة بنسبة ٢.٥ ٪ سنويا للتعويض عن الخسارة في القوة الشرائية للموائد البترولية .

الا ان هذه النسبة كما تبين بعنذ كانت منخفضة جدا قياسا الى معدلات التضخم المتحققة في البلاد الصناعية كما سنرى فيما بعد .

٢ - علاوة الكويت :-

بدأت البلاد الصناعية منذ الستينات بمن القوانين لتحديد نسبة الكبريت في المشتقات البترولية ، وخاصة في زيت الوقود Fuel Oil محافظة منها على عدم تلوث البيئة . ولهذا السبب زاد الطلب على النفوط الخفيفة والتي تحتوي على نسبة قليلة من الكبريت مما زاد في قيمتها . وقد تضمنت اتفاقية طرابلس بذور هذا المبدأ الجديد الذي اغفلته اتفاقية طهران ، اذ نصت اتفاقية طرابلس على رفع الاسعار المعلقة بمقدار ١٠ سنت امريكي للبرميل الواحد بالنسبة للبترول الخام اللين الخفيف . ومن المعلوم ان نسبة الكبريت في البترول اللين منخفضة اذ لا تتجاوز ٠.٥ ٪

ثم تزداد العلاوة بمقدار ٢ سنت للبرميل ما بين سنة ١٩٧٢ - ١٩٧٥ (١).
الا ان امارة ابو ظبي في ١٦ اكتوبر سنة ١٩٧٣ وضعت قاعدة علاوة
الكبريت بصورة متكاملة وقاطعة ، وحصلت على علاوة للبرميل من بترول
مربان بلغت ٧٠ سنت امريكي .

٣ - الزيادة في اسعار المنتجات البترولية في البلاد الصناعية : -
تضمنت الاتفاقيات السابقة كذلك زيادة مقطوعة في الاسعار المعلنة
بلغت ٥ سنتات للبرميل الواحد للتعويض عن الزيادات التي تحصل
في المنتجات البترولية سنويا والتي كانت تحصل عليها شركات البترول .

٤ - احتساب فروقات الكثافة : -

نصت الاتفاقيات ايضا على نظام لاحتساب الكثافة بمقدار ١٥ ر.
سنت امريكي لكل ار . درجة كثافة ، اي ٥ ر سنت امريكي لكل درجة
كاملة الى حد ٤٠ درجة (API) ، و ٢ سنت لكل درجة فوق ال ٤٠ درجة
(API) بينما كانت سابقا ٢ سنت امريكي لكل درجة ولجميع انواع
النفوط المختلفة .

كما نصت الاتفاقيات هذه على علاوات وقتية منها علاوة قنائة
السويس بسبب غلقها واضطرار الناقلات الى الالتفاف حول رأس الرجاء
الصالح مما يزيد في كلفة نقل البترول من الخليج العربي الى مراكز
الاستهلاك في اوروبا . وكذلك علاوة الشحن المؤقتة والتي اعطيت للنفوط
ذات المسافات القصيرة (Short Haul) وربطت هذه العلاوة بالتقلبات
التي تطرا على معدلات اجور الشحن Average Freight Rate,
(AFRA) Assessment للناقلات ذات الحجم الكبير (VLCC) والتي

(١) النظر : اتفاقية طرابلس لسنة ١٩٧١ .

يصدرها وكلاء الشحن في لندن في اول كل شهر . (١)

ثانيا : اتفاقية جنيف : -

على اثر التخفيض الرسمي للدولار الامريكي في كتون الاول سنة ١٩٧١ ، وهي العملة التي يقاس بواسطتها عوائد البلاد المصدرة ، طلبت الاخيرة من شركات البترول العالمية تمويضها عن الخسائر التي لحقتها نتيجة لتخفيض الدولار حيث دخلت في مفاوضات مع شركات البترول انتهت بالتوقيع على اتفاقية جنيف في العشرين من يناير سنة ١٩٧٢ (٢) .

وقد نصت اتفاقية جنيف على زيادة الاسعار المعلقة للبترول الخام بنسبة ٨.٤٩٪ في منطقة الخليج العربي وشرقي البحر الابيض المتوسط . ومما يذكر في هذا الصدد ان التخفيض الذي حصل للدولار كان بنسبة ٨.٥٧٪ ، حيث ارتفعت قيمة الذهب من ٣٥ الى ٣٨ دولارا للاونصة الواحدة ، بينما كان التخفيض الحقيقي للدولار بنسبة ٧.٨٩٪ .
واهم ما تضمنته اتفاقية جنيف هو الملحق رقم ٢ والمتعلق بكيفية زيادة الاسعار المعلقة في المستقبل استنادا الى التغيرات التي تحصل

(١) يؤخذ المعدل ثلاثة اشهر والفرق بينه وبين المعدل ٧٢ من التيسر العالمي (World Scale) ويضرب الناتج في ٨٠. سنت للبرميل في ليبيا و ٤٠. سنت للبرميل بالنسبة لشرقي البحر الابيض المتوسط .

(٢) لقد كتبا من المشاركين في وضع اتفاقية جنيف .

في قيمة الدولار ازاء العملات الاخرى المتحدة في الجدول (١) .
وبموجب اتفاقية جنيف فقد ارتفع السعر المعلن للبترول العربي
الخفيف من ٢١٨٠ دولار للبرميل الى ٢٤٧٩ دولار للبرميل ، وارتفع
بترول مريان أبو ظبي من ٢٢٣٥ الى ٢٥٤٠ دولار للبرميل .

(١) نفس المعاملة الحسابية التي اتفق عليها على ما يلي :—
١ — انخلا المتوسط الحسابي للزيادة التي طرأت في قيمة العملات التسع والذي
بلغت نسبته ١١.٢٪ ازاء الدولار في ترويج الاتفاق مقارنة بالمعدل الاساسي
في ٢٠ ابريل سنة ١٩٧١ لصندوق النقد الدولي كما مبين في الحساب ادناه.
تغير سعر الصرف للدولار بتاريخ الاتفاق مقارنة بمعدله الاساسي في ٢٠
ابريل سنة ١٩٧١ .

معدل صندوق النقد الدولي :	
١١٥٧	العملة البليزية
٨٥٧	العملة الفرنسية
١٢٥٨	العملة الالمانية
٧٤٨	العملة الايطالية
١٦٥٨	العملة اليابانية
١١٥٧	العملة الهولندية
٧٤٩	العملة السويدية
٨٥٧	العملة الاكاديمية
١٢٥٠	العملة السويسرية
٩٩٢١	المعدل الحسابي

$$\frac{115.2}{99.21} = 11.2\%$$

٢ — يمكن احساب المتوسط الحسابي كل ثلاثة اشهر لسعر الصرف للعملات
التسع ازاء الدولار مقارنة بالمعدل الاساسي في ٢٠ ابريل سنة ١٩٧١ واذا
تبين من الحسابات تغير بنسبة درجتين صعودا او نزولا عن المعدل الاساسي
وهو ١١.٢ (او المعدل الاخرى كمنها تكون الحالة) فيكون المعدل الجديد
المتخرج من الحسابات هو المتوسط الحسابي الجديد ويبدأ تطبيقه في اول الفصل

القديم وإذا تغير هذا المعدل فتجرى المعاملة التالية : —

أ — بالنسبة إلى اسماء الخليج العربي :

السعر المعلن المطبق في اليوم

الأول من الفصل لو لم يكن هناك + ٨٤٩ ر. + تـ = بـ ١

السعر = —————

المعلن ١١٠٢

أي تعديل

المعدل

ب — بالنسبة إلى الاسعار المعلقة لشرقي البحر الأبيض المتوسط تطبق المعاملة

السابقة بشكل منفصل بدون علاوة قناة السويس وعلاوة الشحن

المؤقتة .

علاوة قناة السويس المعدلة زالت دا

علاوة الشحن المؤقتة = علاوة قناة السويس

زائدا علاوة الشحن المؤقتة

(١ + ب) × (٨٤٩ ر.)

والتي تحدها الإثباتات × —————

١١٠٢

التي لها علاقة ولكن بدون

التعديلات حسب هذا الاتفاق

ت — السعر المعلن في تاريخ التنفيذ كما تحده الإثباتات التي لها علاقة .

١ — آخر معدل حسابي مطبق والذي يسبق تغير العملات أو المعدل الحسابي

الأول إذا لم يكن هناك معدل حسابي قد أتى بعده .

ثالثا : اتفاقية جنيف الثانية : —

قامت الولايات المتحدة بتخفيض ثاب للدولار الامريكي ١٢ شباط (فبراير) سنة ١٩٧٣ ، وتبعه تغيرات كبيرة في أسعار الصرف الدولية وعلى الاثر طالبت بلاد الاوبك بالتمويض مجددا عن الخسائر التي لحقتها بعد هذا التخفيض ، وكذلك عن الخسارة التي نجمت عن التغيرات في أسعار الصرف ، حيث قامت معظم البلاد الصناعية بتعويم عملاتها في سوق الصرف الدولية ، مما زاد في تخفيض الدولار وزاد من خسارة بلاد الاوبك . وقد دخلت هذه البلاد مع شركات البترول في مفاوضات طويلة وفي أماكن متعددة . فمن غينا الى القاهرة وطرابلس وانتهت المفاوضات في الاجتماع الذي عقد في جنيف في الثاني من يونيه سنة ١٩٧٥ حيث زادت بموجب هذا الاتفاق الاسعار المعلنة للبترول وعملت بذلك اتفاقية جنيف الاولى بها يتناسب والوضع الدولي الجديدة وتحسبا للتطورات المتوقعة المستقبل .

وارتفعت الاسعار المعلنة بموجب اتفاقية جنيف الثانية بنسبة ١١٫٩٪ اذا ما قارنا الزيادة بمستوى الاسعار في الاول من يونيه سنة ١٩٧٣ أي قبل التخفيض الاخير للدولار ، وهذا يعني ان السعر المعلن للبترول العربي الخفيف قد ارتفع من ٢٫٥٩١ في اول يناير سنة ١٩٧٣ الى ٢٫٨٩٨ دولار للبرميل . وبعبارة اخرى فان السعر المعلن قد ارتفع بنسبة ٥٫٧٪ فقط اذا ما اخذنا بعين الاعتبار الزيادة التي نصت عليها اتفاقية جنيف الاولى والتي لم تطبق بسبب المفاوضات التي كانت تدور بين البلاد المصدرة للبترول وبين شركات البترول العالمية لتعديل الاتفاقية (١) .

(١) السعر المعلن للبترول العربي الخفيف في فبراير سنة ١٩٧٣ هو ٢٫٧٤٢ دولار للبرميل وذلك تطبيقا لاتفاقية جنيف الاولى .

وقد عطلت اتفاقية جنيف الاولى باذخال بعض المبادئ الجديدة عليها وهذه المبادئ هي : —

١ — سبق أن نصت اتفاقية طهران على زيادة الاسعار المعلقة بنسبة ٢٥٪ للتعويض عن التضخم بالإضافة الى زيادة قدرها خمسة سنتات للبرميل للتعويض عن الزيادة في اسعار المنتجات البترولية في اسواق البلاد الصناعية . وقد رفعت هذه الزيادة الى ٤٥ سنت وذلك اعتباراً من الاول من يناير سنة ١٩٧٣ . أي انها زادت بنسبة ٨٤٩٪ وهي الزيادة التي كان قد اتفق عليها عندما زادت الاسعار المعلقة كما جاءت به اتفاقية جنيف الاولى .

٢ — اخلت في قائمة العملات بالإضافة الى العملات السابقة العملة الكندية والاسترالية .

٣ — يحتسب المعدل الحسابي للعملات المتخذ أساساً لاحتساب ارتفاع وانخفاض قيمة الدولار شهرياً بدلاً من فصلياً كما كان في الاتفاقية الاولى .

٤ — تطبق المعادلة ، فتريد أو تنخفض الاسعار ، بحصول تغير في المعدل الحسابي بين الدولار والعملات الأخرى بنسبة ١٪ بينما كانت الاتفاقية الاولى تتطلب لتطبيق هذه المعادلة أن يكون التغير في هذا المعدل الحسابي ٢٪ .

رابعا : الزيادة في الاسعار المعلقة في ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ : —

بعد ازدياد الطلب العالمي على البترول في النصف الثاني من سنة ١٩٧٣ ، وتخوف العالم من أزمة الطاقة التي شغلت العالم في بداية سنة ١٩٧٣ حصل ضغط شديد على الاسعار المتحققة ، والذي جعلها ترتفع بحيث أصبحت توازي أو تفوق الاسعار المعلقة ، هذا بالإضافة الى التضخم النقدي الذي أخذ يرتفع في البلاد الرأسمالية بمعدلات عالية ومخيفة ، وأخذ يأكل من القوة الشرائية للعوائد البترولية .

فزاء هذا الوضع كان لا بد من اعادة النظر في اتفاقية طهران وجعلها تتفق والمعطيات الجديدة حيث أصبحت بنود هذه الاتفاقية لا تنسجم والواقع كما وصفها الشيخ أحمد زكي اليمني وزير البترول والثروة المعدنية السعودي عندما قال « بأن الاتفاقية بوضعها الحالي مينة او تكاد تكون تحتضر . (١) او كما قال الدكتور سعدون حمادي وزير البترول العراقي السابق « ان اتفاقية طهران لم تعد عادلة او منسجمة مع الاوضاع المستجدة . (٢)

وكان لا بد من ايجاد طريقة للحفاظ على العلاقة بين الاسعار المتحركة والاسعار المظنة ، بحيث ترتفع الاسعار المظنة لوتوماتيكيا كلما ارتفعت الاسعار المتحركة للحفاظ على نفس مستوى العلاقة القديمة .

وعلى هذا الاساس ، وفي المؤتمر الاستثنائي الذي عقد في فيينا في ١٥ ايلول سنة ١٩٧٣ ، قرر المؤتمر دعوة شركات البترول الى الاجتماع في ٨ تشرين اول سنة ١٩٧٣ لاعادة النظر في اتفاقية طهران .

وقد جرت قبل الاجتماع مشاورات بين بلاد الخليج العربي لتبادل وجهات النظر والتنسيق فيما بينها وعقد الاجتماع في التاريخ المحدد الا انه لم يؤد الى نتيجة ايجابية ، وهذا راجع الى ان الاختلافات بين بلاد الخليج وشركات البترول كانت ما تزال كبيرة . وفي هذه الاثناء انطلعت في الشرق الاوسط حرب اكتوبر لسنة ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل مما حدا بشركات البترول العالمية الى خلق الاعذار لقطع المفاوضات ، اذ انها كانت تتوقع ان يهزم العرب عسكريا وهم الاغلبية في منظمة الاوبك ، وان ياتوا الى المفاوضات وهم في موقف ضعيف . (٣)

(١) انظر : عالم النفط - ١٥ ايلول سنة ١٩٧٣ .

(٢) انظر : ايضا عالم النفط ١٥ ايلول سنة ١٩٧٣ .

(٣) انظر : ملحق المنيية مقالات بترولية - سلاح البترول - سنة ١٩٧٥ .

فما كان من وزراء بترول بلاد الاويك الا ان اعطوا شركات البترول مهلة عشر ايام وقرروا الاجتماع في ١٦ اكتوبر سنة ١٩٧٣ في الكويت لتقرير ما يجب اتخاذه لمواجهة موقف شركات البترول وكذلك لتحديد السعر المعقول للبترول المنتج من بلدانهم . (١)

وفي الاجتماع الوزاري لبلاد الخليج العربي في ١٦ اكتوبر سنة ١٩٧٣ في مدينة الكويت قرر وزراء الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت والعراق وقطر وايران عدم اعادة المفاوضات مع شركات البترول وقرروا زيادة السعر المعلن لنفوطهم جماعيا بنسبة ٧٠٪ فاصبح السعر المعلن للبترول العربي الخفيف ، وهو البترول القياسي (Marker Crude) ، ١١٩ره دولار للبرميل بعد ان كان ٢٠١١ره قبل الزيادة . واتفق الوزراء على ان السعر المتحقق في السوق البترولي الدولي هو الذي يحدد السعر المعلن آخذين بعين الاعتبار العلاقة بين السعرين ، كما كان في سنة ١٩٧١ أي قبل اتفاقية طهران والتي حددت العلاقة بين السعر المتحقق والسعر المعلن بـ ١ : ١٫٤ على التوالي ، وعليه فان السعر المتحقق للبترول العربي الخفيف والبالغ ٣٠٦٥ دولار للبرميل ، يحدد السعر المعلن بـ ١١٩ره دولار للبرميل ومن القرارات المهمة لهذا المؤتمر أيضا ما يلي : —

- ١ — يتم تحديد علاوة الكبريت بالنسبة للبلاد صاحبة العلاقة من قبلها وحسب ما تليه طبيعة السوق . (٢)
- ٢ — الاستمرار في تطبيق اتفاقية جنيف .

(١) تجت الشركات عرضا بزيادة الاسعار المعلقة بنسبة ١٥٪ وتحيل عمل التضخم ويطه بمعدل تيسر معقول اما الفرض القليل والذي قدمته الدول المنتجة فهو زيادة الاسعار المعلقة بنسبة ١٠٪ وليجاد طريقة بحيث تعدل الاسعار اونوميكيا وتكون الاسعار المعلقة تزيد عن الاسعار المعلقة بنسبة ٤٠٪ ويطه عمل التضخم بـ اسعار الجبلية للمنتجات الصناعية .

(٢) اعلنت ابو ظبي زمام المبادرة في مجال علاوة الكبريت وقد وضعت لهذا الفرض معادلة لتحديد مقدار علاوة الكبريت لتعرف على وضعها المؤقف .

الزيادة في الاسعار المعلقة في كقون الاول ديسمبر سنة ١٩٧٣ : —

على اثر الحرب العربية الاسرائيلية في ٦ اكتوبر (تشرين الاول) سنة ١٩٧٣ وانقطاع البترول للمساهلات القصيرة من البحر الابيض المتوسط (Short Haul Crude) (٧٠٠٠٠٠ برميل في اليوم من البترول العراقي في باتيلس و ١٠٠٠٠٠ برميل في اليوم في طرطوس في سوريا و ٢٥٠٠٠٠ برميل في اليوم من البترول السعودي في صيدا) كان له الاثر الكبير على اختلال التوازن بين علملي العرض والطلب بالنسبة للبترول الخام . وعندما جاء القرار العربي ، والذي اتخذ في الكويت في ١٧ اكتوبر والذي قرر فيه وزراء البترول العرب تخفيض انتاج البترول تخفيضا شاملا بنسبة ٥ ٪ شهريا الى ان تنسحب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها في حرب سنة ١٩٦٧ واسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني ثم تلا ذلك قرار البلاد العربية بقطع البترول عن كل من الولايات المتحدة الامريكية وهولندا وذلك لدعمها المباشر لاسرائيل اثناء الحرب . (١)
كما قامت الحكومة العراقية بتأميم حصص الشركات الامريكية والهولندية في شركة بترول البصرة المحدودة .

وقد زادت هذه القرارات من اختلال التوازن بين علملي العرض والطلب وارتفعت بنتيجته اسعار البترول المتحققة حتى وصلت الى مستويات اعلى بكثير من الاسعار المعلقة . ففي تونس استقطعت الحكومة التونسية الحصول على سعر للبترول قدره ١٢ر٦٤ دولار للبرميل

(١) كانت ابو ظبي هي اول من اطلق الرصاص الاول في حرب البترول عندما قررت قطع البترول عن الولايات المتحدة الامريكية لم يمنحها البلاد العربية الاخرى .

لبيعها الآتية (Spot Sale) حيث تخلصت الشركات الامريكية على الحصول على هذه الشحنة غير الخاضعة للخطر والتي بلغت ٨٠٠٠ طن . (١)

كما وارتفعت الاسعار المتحققة في منطقة الخليج العربي حيث حصلت المملكة العربية السعودية على ٩٣٪ من السعر المعلن لمبيعات بترومين (شركتها الوطنية) .

كما وصلت بعض اسعار البترول الايرانية الآتية الى ما يزيد عن ٨ دولارات للبرميل . (٢) وكلفت ابو ظبي قد نجحت في عقد صفقة مباشرة باعت بموجبه كمية من بترولها الى شركة جيلان لاين اليابانية وذلك في صيف سنة ١٩٧٣ حصلت بموجبها على اسعار بلغت اكثر من ٩٤٪ من السعر المعلن . (٣)

ولما كانت البلاد المصدرة للبترول قد قررت في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ ربط اسعار البترول المعلنه بالاسعار المتحققة وكلفت الاسعار المعلنه تساوي ١ : ١ الى الاسعار المتحققة كلن لا بد من اعادة النظر في هذه العلاقة النسبية بين الاسعار المعلنه والاسعار المتحققة وخلق ميكانيكية جديدة في تسعير البترول الخام ولهذا السبب اجتمع وزراء بترول بلاد الخليج العربي الست وهم ابوظبي وايران والسعودية والكويت وقطر والمراق مع شركات البترول في ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٧٣ في فينوا انتهى بدون نتيجة تذكر . وكان الوزراء يتوقعون من الشركات تقديم اقتراحات جديدة حول كيفية تسعير البترول الخام نظرا للظروف والمعطيات الجديدة .

(١) انظر : نشرة الشرق الاوسط الاقتصادية (M E E S) العدد ٤

١٦ تشرين الثاني ١٩٧٣ .

(٢) نشرة الشرق الاوسط الاقتصادية M E E S العدد ٥

٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٣ .

(٣) انظر : اتفاقية جيلان لاين مع شركة بترول ابو ظبي الوطنية .

ولكن شركات البترول في هذا الاجتماع لم تقدم أي مقترحات .
وفي المؤتمر الوزاري السادس والثلاثين والذي عقد في فيينا نسي
الفترة ١٩ - ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٧٣ قرر المؤتمر تكليف الهيئة
الاقتصادية بدراسة الاسس التي يجب اعتمادها في تركيب هيكل الاسعار
باعتباره مادة أولية ، مشبه لل مواد الأولية الاخرى الداخلة في التجارة
الدولية ، وفي نفس الوقت قرر المؤتمر ضرورة اجتماع الهيئة الاقتصادية
اربع مرات سنويا للنظر في هيكل وتركيب الاسعار وتحديد مستوياتها
ودراسة العوامل المؤثرة فيها .

واقترح ان يكون الاجتماع الاول للهيئة الاقتصادية في ١٧ كانون
الاول سنة ١٩٧٣ يتبعه اجتماع وزاري لبلاد الخليج العربي في ٢٢ كانون
الاول سنة ١٩٧٣ في مدينة طهران لتحديد الاسعار المطنة على اساس
الدراسات والتوصيات التي ستقدمها الهيئة الاقتصادية للمؤتمر الوزاري
والتي سيتم تطبيقها ابتداء من الاول يناير سنة ١٩٧٤ .

مؤتمر طهران (١) الوزاري في ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٧٣ .

في الوقت الذي عقد فيه المؤتمر الوزاري في طهران للنظر في
الاسعار المطنة كفت الاسعار المتحققة وصلت الى مستوى لم تصله من
قبل . غفي المزداد الذي اعلنته ايران لبيع كميات من البترول وصلت
الاسعار الى ١٧ دولار للبرميل ، وكذلك ارتفعت الاسعار في شمالي
افريقيا ونايجيريا الى مستويات خيالية حيث حصلت نايجيريا على سعر
بلغ ٢٤ دولار للبرميل ، وذلك بسبب قلة المعروض من البترول وكون
البترول الناجيري غير خاضع للحظر الذي فرضه المنتجون العرب . ومع
هذا فان المؤتمر لم يأخذ هذه الاسعار بعين الاعتبار وذلك لكونها مؤقتة ولا
تمثل مستوى السوق الحقيقي للبترول . وبعد مناقشات طويلة بين وزراء

(١) حضر الاجتماع وزراء دول الخليج الستة (السعودية ، العراق ، ايران ، امير ظبي ،
قطر ، الكويت ، وعضرته وفود أخرى من الجزائر واندونيسيا وليبيا ونايجيريا ونموزيلا
عضرته كبراقب) .

بلاد الخليج العربي قررت اللجنة الوزارية تحديد دخل الحكومة للبترو
العربي الخفيف وهو البترول القياسي (Marker Crude) بمقدار ٧ دولارات
للبرميل ، ويكون السعر المعلن على هذا الاسس ١١٦٥١ دولار للبرميل
ان هذا يعني زيادة في الاسعار المطلنة تبلغ ١٣٠٪ من السعر المعلن في
اكتوبر (كانون الاول) سنة ١٩٧٣ .

ولقد كتبت بعض البلاد وعلى رأسها ايران ، تريد زيادة دخل
الحكومة بأكثر من ٧ دولارات للبرميل في حين ان بعض البلاد الاخرى لم
توافق على الزيادة بهذا المعدل ، ومنها المملكة العربية السعودية ، والتي
وافقت عليه تمسحيا مع الاكثرية .

والجدير بالذكر ان هذا المؤتمر جاء بقرارات وتوصيات مهمة من
بينها ان البترول العربي الخفيف ٣٤ درجة (API) اعتبر البترول الذي
تقاس او تحدد بواسطته أسعار النفط الاخرى وذلك حسب الكثافة
والموقع الجغرافي ونوعية البترول .

والمقاييس التي تحدد بواسطتها نوعية النفط المختلفة هي : —

١ — الكثافة (Gravity) : —

حدد فرق الكثافة بـ ٣ سفنات لكل درجة أقل من ٣٤ درجة (API)
و ٦ سفنات لكل درجة أعلى من ٣٤ درجة (API) بينها كتبت سابقا
٥١ سفنات لكل درجة أقل من ٤٠ درجة (API) و ٢ سفنات لكل درجة
تزيد عن ٤٠ درجة

٢ — صلابة الكبريت : —

من القرارات المهمة في هذا الاجتماع ضرورة احتساب علاوة كبريت
للبترو الذي يحتوي على نسبة كبريت أقل من البترول القياسي (تبلغ

نسبة الكبريت في البترول القياس ١٧٪) وكانت شركات البترول تحصل على علاوة الكبريت هذه لنفسها ولمسنوات طويلة .

٢ - الموقع الجغرافي : -

تحدد علاوة الموقع الجغرافي باحتساب الفرق بين كل ميناء وجزيرة كوان الوهمية محسوبة على أساس المعدل العالمي ٧٢ (World Scale 72) وحسب المعدلات لاجور الشحن لسنة ١٩٧٢ وتقرر أن يكون ميناء رأس تنورة هو الأساس في احتساب علاوة الشحن أي اعطاء ميناء رأس تنورة علاوة صفر وتقاس الموانئ الأخرى قياسا بميناء رأس تنورة .

وعلى أساس المبادئ أعلاه فقد أصبحت الاسعار المعلنة للبترول المنتج في الخليج العربي هي كما يلي بمقارنة بالبترول القياسي : -



مستويات التوزيع					نوع التوزيع
السعر المحلي دولار	الشفرة	الكهرباء (١)	الوزن	الكمية	
١١,٦٥١	الزيت الخفيف
١١,٥٦١	الزيت المتوسط
١١,٤٤١	الزيت الثقيل
١١,٨٧٥	الزيت الثقيل
١١,٥٤٥	الزيت الثقيل
١٢,٠٨٦	الزيت الثقيل
١٢,٥٦٦	الزيت الثقيل
١٢,٦٣٦	الزيت الثقيل
١١,٦٧٢	الزيت الثقيل
١٢,٠١٣	الزيت الثقيل
١٢,٤١٤	الزيت الثقيل

المصدر : بتروليوم انتاجينس ويكي كانون الاول سنة ١٩٧٣ العدد ٥٣ .

(١) من المعلوم ان الزيت الثقيل قد حصدت عناية الكويت كما هي في الجوزل ومن ثم حصدت بلاد الخليج العربي الاخرى عناية الكويت لبترونها استنادا الى عناية الكويت التي حصدتها ابو ظبي الخطين بنظر الاعتبار التروقات في نسبة الكويت .

كذلك من القرارات المهمة التي خرج بها المؤتمر الدعوة الى اجتماع استثنائي في ٧ كانون الثاني سنة ١٩٧٤ لمنقشة امكانية البدء في حوار بين البلاد المصدرة والبلاد المستهلكة لتجنب الزيادات الحزونية في اسعار المنتجات الصناعية من اجل المحافظة على القيمة الشرائية لعائدات البترول المصدر .

خامسا : تطور ضريبة الدخل والريع : -

كما قد ذكرنا سابقا ان اتفاقية طهران لسنة ١٩٧١ قد نصت على زيادة ضريبة الدخل من ٥٠٪ الى ٥٥٪ على اثر الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة الليبية مع شركات البترول العاملة في اراضيها ، وقد شجع النجاح الذي حققته ليبيا في تغيير النظام الضريبي بزيادته من ٥٠٪ الى ٥٥٪ حكومات البلاد المصدرة للبترول الاخرى على رفع نسبة الضريبة الى المستوى الجديد وهو ٥٥٪ .

وكانت نسبة الضريبة الـ ٥٠٪ قد طبقت منذ توقيع اتفاقيات مناصفة الارباح في الخمسينات . وقبل توقيع اتفاقية طهران كانت شركات البترول تحقق ارباحا تتراوح بين ٣٠ و ٣٥ سنت أمريكي للبرميل ازدادت هذه الارباح بعد زيادة الاسعار المملنة ، وبعد التحسن الكبير الذي حصل في اسعار البترول المنخفضة ، اذ جاءت هذه الارباح نتيجة الفروقات بين الاسعار الفعلية في السوق البترولية الدولية والعبء الضريبي على شركات البترول والمكونة من مجموع الضريبة والريع وكلفة الانتاج كما هو مبين ادناه . (١)

(١) يمكن احصاء عائد الحكومة والمكون من الضريبة والريع بالمعادلة التالية :

(الضريبة ٥٠٪ - الريع ١٢٪)

عائد الحكومة = د.م. (م - ١٢٥.م - د) + ١٢٥.م

عائد الحكومة = د.م. - ١٢٥.م - د.م. + ١٢٥.م

عائد الحكومة = ١٢٥.م - د.م.

م = السعر المعلن .

د = كلفة الانتاج .

وتصبح المعادلة بعد زيادة الضريبة الى ٥٥٪ هي ١٢٥.م - د.م.

دولار للبرميل	
١٨٠.	السعر المعلن للبترول العربي الخفيف قبل اتفاقية طهران
١٠.	كلقة الإنتاج
٢٢٥.	الربح
٤٧٥.	الربح الاجمالي على اساس السعر المعلن
٧٣٨.	الغريبيسة ٥٠٪
٤٠ ر	السعر المتحقق في السوق
٦٣ ر.	الكلقة الغريبيسة (الغريبيسة + الربح + كلقة الإنتاج)
٣٣٧.	ربحية الشركات
١٦٥١	بعد زيادة الاسعار المعلنه وزيادة الغريبيسة
١٠ ر.	السعر المعلن للبترول العربي الخفيف في (١-١٩٧٤)
١٤٥٦.	الكلقة
١٠٠.٩٥	الربح ١٢.٥٪
٥٥٥٢.	الربح الاجمالي على اساس السعر المعلن
١٠٨٣٥.	الغريبيسة ٥٥٪
٧١٠.٨	السعر المتحقق في السوق ٩٣٪ من السعر المعلن
٣٧٢٧	الكلقة الغريبيسة
	ربحية الشركات

يتبين من التحليلات السابقة أن أرباح الشركات قد ارتفعت نتيجة زيادة الأسعار المعلنة بها يزيد عن عشرة أضعاف ما كانت عليه قبل توقيع اتفاقية طهران ، فكان لا بد أن تعمل البلاد المصدرة للبترول على تقليص أرباح الشركات ، ليس فقط من أجل الاشتراك في هذه الأرباح ، ولكن لسبب أهم بكثير من الحصول على الأرباح ألا وهو دعم شركات البترول الوطنية حيث وضعت الشركات الأجنبية الكبرى بسبب الهيكل الضريبي في موضع تنافسي أفضل من الشركات الوطنية والتي وجدت صعوبة في تسويق حصتها من البترول بمستوى أسعار إعادة الشراء والذي حدد بنسبة ٩٣٪ من السعر المعلن . في حين تستطيع شركات البترول الكبرى بيع البترول بأقل من هذا المستوى بكثير وكانت النتيجة الطبيعية أن فقدت شركات البترول الوطنية أسواقها لصالح شركات البترول الأجنبية مما اضطر بعض الحكومات إلى بيع المزيد من بترول المشاركة إلى هذه الشركات . وهذا يؤدي إلى الأضعاف من قيمة مبدأ المشاركة ، والذي ينص على دخول الشركات الوطنية السوق البتروولية من أوسع الأبواب ومنافسة الشركات الأجنبية واكتساب الخبرة والسيطرة على السوق البتروولي والذي كان محتكرا من قبل الشركات الكبرى لحقبة طويلة من الزمن فكان لا بد من تصحيح هذا الوضع وتقليص الفروقات إلى أبعد الحدود بين الأسعار المتحققة والتي تباع بها شركات البترول الوطنية والكلفة الضريبية على شركات البترول العالمية .

وبعد مرور ستة أشهر على زيادة الأسعار المعلنة والتي طبقت في الأول من يناير سنة ١٩٧٤ لم تعمل بلاد الأوبك شيئا يذكر لتصحيح الوضع إلى أن جاء المؤتمر الوزاري لمنظمة الأوبك ، والذي عقد في كينو عاصمة الكوادور . ففي الخامس عشر من يونيو سنة ١٩٧٤ تقرر زيادة نسبة الربح من ١٢٪ إلى ١٤٪ (١) وعلى الرغم من كون هذه

(١) أصبحت معلنة احتساب عقد الحكومة تساهلي ١٩٧٥م - ١٩٧٤م .

الزيادة طفيفة وبالتالي كان لها تأثير بسيط على الكلفة الضريبية ، اذ ارتفعت الكلفة الضريبية على شركات البترول بمقدار ١١ سنت للبرميل ، الا انها كانت بداية الطريق في اتجاه تخفيض ارباح شركات البترول وتغيير النظام الضريبي ، حيث لا زال الفرق كبيرا بين الاسعار المتحققة والكلفة الضريبية على شركات البترول .

وحتى لو اخفنا معدل كلفة البترول على شركات البترول باضافة ما تشتريه هذه الشركات من بترول المشاركة باسعار اعادة الشراء (Buy Back) و اضافته الى كلفة البترول الذي تستلمه الشركات منه يساوي ٤٠٪ من الانتاج بالكلفة الضريبية .

وقد بقيت هذه المشكلة مدار بحث بين العاملين في شؤون البترول وخاصة على مستوى الهيئة الاقتصادية التابعة لمنظمة الاوبك وقد اجريت دراسات متعددة سواء من قبل الهيئة الاقتصادية او من قبل البلاد الاعضاء تبعها تقديم اقتراحات متعددة كلها كانت تعالج موضوع زيادة الضريبة والريع .

ولم يكن الغرض منها بالاساس هو الحصول على عوائد اضافية بقدر ما هو تقليص الفروقات بين الاسعار المتحققة والكلفة الضريبية ، لما لها من تأثير مباشر ومستمر على الاسعار ، ولما تؤدي اليه من خلق مشكلات كبيرة لشركات البترول الوطنية ، التي حاولت تسويق حصتها من بترول المشاركة بشكل مباشر ، والتي عليها ان تبيع هذه الحصة بسعر السوق البائع ٩٣٪ من السعر المعلن . فالشركات الكبرى تحصل على ٤٠٪ من الانتاج (بترول المساهمة) (Equity Oil) بالكلفة الضريبية ، والبالغة في ذلك الوقت بالنسبة للبترول العربي الخفيف ، وهو البترول القياسي (Marker Crude) ، ٢٣ر٧ دولار للبرميل ، واذا فرضنا ان هذه الشركات تشتري المتبقي من الانتاج من بترول المشاركة وهو ٦٠٪

(Participation Oil) بسعر السوق ، وهو يساوي ٩٣٪ من السعر المعلن ، والبالغ ١٠.٨٤ دولار للبرميل ، فان هذه الشركات تحصل على البترول بمعدل ٩.٣٩ دولار للبرميل (هذا ما يسمى بمعدل كلفة الشراء) ويقل هذا المعدل فيها اذا رفعت او استلقت الشركات الاجنبية اقل من ٦٠٪ من الانتاج كما هي الحال في كثير من بلاد الاوبك . وبناء على ذلك فان الفرق بين اسعار السوق ومعدل كلفة البترول على الشركات الاجنبية تصل الى ١.٤٤ دولار للبرميل ، وقد تزيد في حالة عدم استلام الشركات لكل انتاج المشاركة ، وهذا الفرق الكبير يعطى الشركات الاجنبية الكبرى المرونة في المساومة والتحرك نحو تخفيض اسعارها . بحيث تكون منافسا قويا للشركات الوطنية وتضمها في موقف صعب في الوقت الذي تريد فيه الاخيرة الحفاظ على مستوى اسعار مبيعاتها عند حد مستوى اسعار اعادة الشراء (Buy Back Price) .

وفي المؤتمر الاستثنائي الحادي والاربعين (Extra-ordinary) لمنظمة الاقطار المصدرة للبترول (أوبك) والذي انعقد في فيينا في ١٢ ، ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٤ تقرر ضرورة التعويض عن التضخم التقدي الحاصل في البلاد الصناعية ، والتي اثرت على القوة الشرائية للعوائد البترولية . ولمعالجة هذا الوضع تقرر زيادة معدل دخل الحكومة بنسبة ٣٥٪ (١) اعتبارا من اول اكتوبر سنة ١٩٧٤ مع تجميد الاسعار المعلنة للفصل الرابع من سنة ١٩٧٤ . وتحمل هذه الزيادة شركات البترول الاجنبية هذه المرة وليس المستهلك .

(١) قدر معدل التضخم لاسعار البعثة في بلدان المنظمة الاوروبية للتعاون والتطوير (O E C D) بما يزيد عن ١٤٪ قصبت على اربعة فصول وعلى هذا الاساس زيد معدل دخل الحكومة بـ ٣٥٪ للفصل الرابع فقط ويعون انذ السنة كلها بنظر الامتياز .

ويتضمن القرار اعلاه زيادة الربح من ١٤ر١٪ الى ١٦ر٦٧٪ وهي نسبة الربح التي كانت مطبقة في فنزويلا في ذلك الوقت وي طرح مقدار الزيادة في الربح من مجموع الزيادة المعتمدة في دخل الحكومة وتضاف الى الضريبة بما تعادلها نسبيا مع ترك الباب مفتوحا لبلاد الاوبك لتعدل نسبة الضريبة حسب ظروفها وحسب النسب الضريبية المطبقة في بلادها . وقد قامت بلاد الخليج العربي برفع نسبة الضريبة من ٥٥ ٪ الى ٦٥ر٧٥ ٪ ، وبذلك تعادل زيادة الربح الى ١٦ر٦٧ ٪ والضريبة الى ٦٥ر٧٥ ٪ زيادة دخل الحكومة بنسبة ٣ر٥ ٪ كما قررها المؤتمر الوزاري (١) .

وفيما يلي الطريقة لكيفية لاحتساب عوائد الحكومة والكلفة الضريبية على الشركات الاجنبية بعد الزيادات الاخيرة في ضريبة الدخل والربح .

السعر المعلن للبترول العربي الخفيف (٢)	١١ر٦٥١
كلفة الانتاج	٠ر١٠
الربح ١٦ر٦٧ ٪	١ر٩٤٢
الربح الاجمالي على أساس السعر المعلن	٩ر٦٠٩
الضريبة ٦٥ر٧٥ ٪	٦ر٣١٨
الكلفة الضريبية	
دخل الحكومة يساوي	٨ر٢٦٠
زائد كلفة الانتاج	٠ر١٠
الكلفة الضريبية على الشركات	٨ر٣٦٠
السعر المتحقق ٩٣ ٪ من السعر المعلن	١٠ر٨٤٠
الكلفة الضريبية	٨ر٣٦
ربحية الشركات المساهمة	٢ر٤٨٠ دولار

(١) أصبحت معادلة احتساب دخل الحكومة بزيادة الضريبة والربح بالنسب الجديدة الى ٧١٤٥٩٤٧٥ م - ٦٥٧٥ ر . ك .

(٢) اخذنا البترول العربي الخفيف لانه اقل ان يكون البترول الثقيل ، وذلك للسهولة وكان من الممكن اخذ اي نوع من انواع القنوط الاخرى .

أما بعد قرار منظمة الأوبك الأخير فقد تقلصت أرباح الشركات من ٣,٧٢ دولار للبرميل إلى ٢,٤٨ دولار للبرميل ، وذلك للبترول الذي تستلمه هذه الشركات عن حصتها البالغة ٤٠ ٪ من الإنتاج (بتـرول المساهمة) (Equity Oil)

وكانت الشركات الأجنبية تشتري جميع أو معظم بترول المشاركة والعائد للحكومات بأسعار إعادة الشراء البالغة ٩٣ ٪ من السعر المعطن، ولكن حتى لو أخذنا هذه الحقيقة بعين الاعتبار فإن أرباحها من البرميل الواحد لا تزال عالية وذلك كما هو مبين أدناه : —

٣,٣٤٤	= ٤٠ ٪ من ٨,٣٦٠ (الكلفة الضريبية)
٦,٥٠٤	= ٦٠ ٪ من ١٠,٨٤٠ (السعر المتحقق)
<hr/>	
٩,٨٤٨	معدل الكلفة على الشركات
١٠,٨٤	السعر المتحقق للبرميل
٩,٨٤٨	معدل الكلفة للبرميل الواحد
<hr/>	
٠,٩٩٢ دولار	ربحية الشركات بالبرميل

أما إذا كانت الشركات لم تسلم أيًا من ٦٠ ٪ من الإنتاج ، وهو حصة الحكومات ولنفرض أنها استلمت فقط ٤٠ ٪ وهي حصتها وحدها فإذا أخذنا أبو ظبي (١) كمثال فإن أرباحها من البرميل ترتفع عن المعدل السابق كما هو مبين أدناه :

(١) قلت هذه النسبة في سنة ١٩٧٦ فحصلت الشركات تأخذ ٢٠ ٪ من الإنتاج بدلا من ٤٠ ٪ كما كانت في سنة ١٩٧٥ وهي تساوي برميل من بترول المشاركة (المساهمة) — أما الـ ٢٠ ٪ فتساوي نصف حصة الحكومة .

٥٠ ٪ من ٨٣٦٠ =	٥١٨٠
٥٠ ٪ من ١٠٨٤٠ =	٥٤٢٠
معدل كلفة البترول للبرميل	٩٦٠٠
السعر المتحقق	١٠٨٤
معدل الكلفة للبرميل	٩٦٠
ربحية الشركات	١٢٤ دولار

ومما تقدم يتبين أن أرباح الشركات الاجنبية لا زالت تزيد عن الارباح التي كانت تحققها قبل اتفاقية طهران فهي تحقق ٢٤٨ دولار للبرميل في حالة احتساب بترول المساهمة فقط وبين دولار الى ١٢٥ دولار للبرميل في حالة احتساب معدل كلفة بترول المساهمة والمشاركة (Equity and Participation) لذلك كان لا بد من اتخاذ اجراء يتبع الاجراءات السابقة لوضع الامور في نصابها فجاء مؤتمر بلاد الخليج العربي في ابو ظبي ، والذي دعت اليه دولة الامارات العربية المتحدة وحضره كل من العراق والكويت والسعودية وايران وقطر بالإضافة الى الامارات العربية . وقد تمخض الاجتماع عن اتفاق كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة وقطر على أسس جديدة بالنسبة لتحديد الضريبة والريع ، وذلك عن طريق تخفيض الاسعار المعلنة بمقدار ٤٠ سننا امريكا للبرميل وزيادة ضريبة الدخل من ٦٥٪ الى ٨٥ ٪ والريع من ١٦٪ الى ٢٠ ٪ . ولم توافق كل من ايران والعراق والكويت على تطبيق المبادئ الجديدة المقدمة بالاصل من المملكة العربية السعودية ، وطلبت أن يبحث هذا الموضوع على مستوى منظمة الاوبك حيث تتواجد جميع البلاد الاعضاء .

وبعد قرار ابو ظبي الشهير تقلصت ارباح الشركات الاجنبية واصبحت عند مستوى معقول بالنسبة الى الاستثمارات في مجال الصناعة البترولية التي قد استرجعتها وحقت بالاضافة اليها ارباحا طائلة غير مكتسبة . لقد كانت الصناعة البترولية في الماضي وقبل قرار ابو ظبي تحقق معدلات من الربح عالية جدا لم تحققها اي صناعة اخرى في التاريخ (١) .

وفيما يلي طريقة احتساب الموائد وارباح الشركات الاجنبية بعد تطبيق قرار ابو ظبي (٢)

السعر المعلن للبترول العربي الخفيف	١١٦٥١
التخفيض	٠.٤٠
السعر المعلن الجديد	١١٢٥١
كلفة الانتاج	٠.١٠
الربح ٢٠ ٪	٢٢٥
الدخل الخاضع للضريبة	٨٩٠١
الضريبة ٨٥ ٪	٧٥٦٦
الكلفة الضريبية	
عائد الحكومة يساوي	٩٨١٦
زائدا كلفة الانتاج	٠.١٠
الكلفة الضريبية على الشركات الاجنبية	٩٩١٦ دولار

(١) انظر : Arthur D. Little "The Economic Impact of Middle Eastern"

(٢) اصبحت بمعلقة احتساب مائدات الحكومة هي :
٨٨. م - ٥. دولار كـ

السعر المتحقق	١٠.٤٦٣
الكلفة الضريبية	٩.٩١٦
ربح الشركات من بترول المساهمة	٥٤٧. دولار

وفي حالة استلام ٦٠ ٪ من (بترول المشاركة) بالإضافة الى بترول المساهمة فان معدل ربح الشركات على هذا الاساس يكون كما يلي :

٤٠ ٪ من ٩.٩١٦ =	٣.٩٦٦
٦٠ ٪ من ١٠.٤٦٣ =	٦.٢٧٨
معدل تكلفة البترول على الشركات الاجنبية	١٠.٢٤٤
السعر المتحقق	١٠.٤٦٣
معدل تكلفة البترول	١٠.٢٤٤
معدل ربحية الشركات	٢١٩. دولار

وفي حالة استلام ٤٠ ٪ من الانتاج (بترول المشاركة) فان ارباح الشركات للبرميل الواحد تكون كما يلي :

٥٠ ٪ من ٩.٩١٦ =	٤.٩٥٨
٥٠ ٪ من ١٠.٤٦٣ =	٥.٢٣١
معدل تكلفة البترول	١٠.١٨٩
السعر المتحقق	١٠.٤٦٣
معدل ربح الشركات	٢٧٤. دولار

وقد حقق قرار ابو ظبي نواتج متعددة نذكر منها ما يلي :

١ - تخفيض الاسعار المتحققة للمستهلك وذلك لان التخفيض في السعر المعلن كانت من نتيجته تخفيض في الاسعار المتحققة ، وذلك لان السعر المتحقق عبارة عن نسبة معينة من السعر المعلن (٩٣ ٪ من السعر المعلن) كما هو مبين ادناه :

السعر المعلن القديم	١١٦٥١
السعر المتحقق ٩٣٪ من السعر المعلن القديم	١٠٨٣٥
السعر المعلن الجديد	١١٢٥١
السعر المتحقق الجديد	١٠٤٦٣
الفرق بين الاسعار المتحققة	٠٣٦٨ دولار

وهذا يعني ان السعر المتحقق قد انخفض بالنسبة للبرميل بحوالي ٣٧ سنت امريكي .

٢ - دعم شركات البترول الوطنية وتقوية مركزها التنافسي في السوق وذلك بزيادة الكلفة الضريبية والتي اصبحت لا تستطيع البيع باقل من الاسعار التي تباع شركات البترول الوطنية ، والا تعرضت للخسارة كما انها لا تستطيع البيع باعلى من الاسعار التي تباع بها شركات البترول الوطنية . لانها بذلك ستفقد زبائنها اذ سيكون البترول متوافرا في السوق الدولي بالاسعار المتحققة الجديدة .

٣ - تقلص ارباح الشركات الاجنبية واسترجاع حقوق البلاد المصدرة للبترول والاستفادة من الارباح الهائلة التي كانت تجنيها الشركات الاجنبية لفترة طويلة لما فيه مصلحة البلاد المصدرة للبترول ، وفي الوقت الذي اتخذ فيه مؤتمر ابو ظبي القرار ، والذي عرف بقرار ابو ظبي الشهير كانت دوائر منظمة الاوبك والهيئة الاقتصادية التابعة لها تدرس موضوع توحيد الاسعار وتغيير النظام الضريبي

للتخلص من الارتباطات التي وجدت باتباع قاعدة تمعد الاسعار
من ملحنة الى محققة الى اسعار اعادة الشراء .. الخ .

وفي المؤتمر الثاني والاربعين لمنظمة الاوبك ، والذي انعقد في فيينا
بتاريخ ١٢ - ١٣ ديسمبر لسنة ١٩٧٤ قرر المؤتمر اتباع قاعدة السعر
الموحد . ونظرا لاهمية قرار ابو ظبي فقد اخذت الاسس والنتائج المالية
المرتبة عليه اسما في تحديد السعر الموحد الجديد لبلاد الاوبك ، وتحدد
في ضوئه اسعار البترول الاخرى ، وبموجب قرار ابو ظبي اصبح مثلا
نخل الحكومة السعودية من البرميل من بنزولها ، وهو البترول القياسي
(العربي الخفيف) ، هو ١٠.١٢ دولار . وقد توصل المؤتمر الى هذا
المعدل بتطبيق قرار ابو ظبي بتخفيض السعر المعلن بمقدار ٤٠ س سنتا
وزيادة ضريبة الدخل الى ٨٥٪ والريع ٢٠٪ وبيع بترول المشاركة (٦٠
٪ من الانتاج) باسعار اعادة الشراء البالغة ٩٣٪ من السعر المعلن .

ومنذ زيادة الاسعار الملحنة في الثاني والعشرين من ديسمبر سنة
١٩٧٤ ، والتي طبقت مع بداية سنة ١٩٧٥ لم تقم بلدان الاوبك بزيادة
الاسعار الملحنة بل حصل العكس اذ خفضت
الاسعار الملحنة بمقدار ٤٠ سنتا كما راينا بعد اتخاذ
قرار ابو ظبي في ١٤ اكتوبر سنة ١٩٧٤ وجرى تطبيقه من قبل بلاد الاوبك
مع بداية سنة ١٩٧٥ ، وذلك على الرغم من التضخم النقدي الذي حصل
في سنة ١٩٧٤ و ١٩٧٥ والذي نتج عنه تخفيض فعلي في القوة الشرائية
للعوائد البترولية . والذي عوضت عنه بلاد الاوبك بمض الشيء بواسطة
زيادة ضريبة الدخل والريع على الشركات الاجنبية خلال سنة ١٩٧٤ .
وفيما عدا ذلك فقد جمعت الاسعار الملحنة منذ الاول يناير سنة ١٩٧٤
وحتى نهاية سبتمبر سنة ١٩٧٥ .

وقد عمدت بلاد الاوبك خلال هذه الفترة على تحذير البلاد الصناعية
ودعوها الى ضرورة العمل على تخفيض معدلات التضخم الناتجة عن

ارتفاع اسعار المنتجات المصنعة والمصدرة الى بلاد الاوبك مما يؤثر على القيمة الفعلية لعائدات البترول مما قد يضطرهم الى دفع اسعار اعلى للمنتجات والسلع التي يستوردونها وذلك من مواد راسمالية او الغذائية او خدمات .

وتتطلب المحافظة على القيمة الحقيقية للعوائد البترولية (القوة الشرائية) تعديل الاسعار بنسبة تساوي نسبة التضخم النقدي الذي حصل بعد اخر زيادة لاسعار البترول ، وذلك لكي تحافظ اسعار البترول على قيمتها الحقيقية .

وهناك عدة احصائيات نشرت حول نسبة التضخم التي يمكن اعتمادها في البلاد الصناعية ، وما يهينا هو في الحقيقة التضخم الحاصل نتيجة لاستيرادات بلاد الاوبك وليس التضخم الحاصل في البلاد الصناعية ولذلك فاننا سنطرق فقط لبعض احصائيات التضخم الحاصل في البلاد الصناعية مع ان جميع الاحصائيات المنشورة تشير الى ان نسبة التضخم في البلاد الصناعية قد تراوحت ما بين ٢٠ و ٣٠ ٪ .

ومن الحسابات التي قامت بها سكرتارية منظمة الاوبك اعتمادا على الاحصائيات التي تنشرها بعض المنظمات الدولية والاقلية ، ومنها صندوق النقد الدولي ، يتضح مدى التأثير السلبي الكبير على عائدات البترول لبلاد منظمة الاوبك .

فاستنادا الى هذه الاحصائيات فان اسعار السلع المصدرة الى بلاد الاوبك من البلاد الصناعية قد زادت بنسبة ٢٨٦ ٪ بين سنة ١٩٧٣ و ١٩٧٤ وانها ازدادت ايضا بنسبة ٢٠ ٪ خلال التسعة اشهر الاولى من سنة ١٩٧٥ ، كما ان معهد البحث الاقتصادي للشرق الاوسط في طوكيو

يؤكد هذه الارقام في الدراسة الاقتصادية التي قام بها (١) .
وفي المؤتمر الوزاري العادي الذي عقد في ليبرفيل في الغابون في
العاشر من يونيو سنة ١٩٧٥ تقرر تجميد الاسعار المعلنة للبترول حتى
نهاية سبتمبر ١٩٧٥ .

ونظرا لان التضخم النقدي ما زال مستمرا بمعدلات عالية فان العوائد
البترولية اخذة في التدهور المستمر ولذلك قرر المؤتمر ايضا بانه سينظر
في تعديل اسعار البترول في المؤتمر القادم .

وفي الاجتماع الوزاري الاستثنائي الخامس والاربعين والذي عقد
في فيينا في الفترة من ٢٤-٢٧ سبتمبر سنة ١٩٧٥ وبعد مناقشات طويلة بين
وزراء البترول حول تحديد نسبة التضخم الذي حدث في البلاد الصناعية ،
والذي ادى الى تدهور في قيمة العوائد البترولية ، رغبت بعض البلاد
الاعضاء في زيادة اسعار البترول بنسبة ٢٠٪ وذلك قياسا على معدلات
التضخم الحقيقية . في حين ان بعضا اخر طلب تجميد الاسعار لفترة اخرى
واذا كان لا بد من زيادتها فيجب ان لا تتجاوز الزيادة نسبة ٥٪ فقط .

(١) انظر : Imported Inflation of OPEC member countries

تبين الدراسة ان اسعار المنتجات التي تستوردها بلدان الاوبك قد ازدادت بنسبة
٢٨٪ بين سنة ١٩٧٢ و ١٩٧٤ .
Mees Supp. 14 Nov. 1975.

واخيرا اتفق الوزراء على حل وسط (١) يقضي بزيادة الاسعار بنسبة ١٠٪ وذلك حفاظا على وحدة الاوبك ، على ان تطبق الزيادة على البترول العربي الخفيف (بترول القياس) فأصبح السعر الجديد هو ١١ر٥١ دولار بدلا من ١٠ر٤٦ دولار للبرميل وعلى ان يبدأ تطبيق هذه الزيادة ابتداء من اول اكتوبر سنة ١٩٧٥ ثم تجميد الاسعار عند هذا المستوى الجديد الى نهاية شهر يونيه سنة ١٩٧٦ حيث سيبحث من جديد في موضوع اسعار البترول .

وفي المؤتمر الذي عقدته منظمة الاوبك في بالي باتدونيسيا لم تتمكن الدول الاعضاء من الاتفاق على صيغة تمالج بها موضوع الاسعار للفترة القادمة ، ولذلك تقرر الاستمرار في تجميد الاسعار عند المستوى الحالي حتى نهاية سنة ١٩٧٦ .

(١) كان لوند الامارات العربية المتحدة الدور الاول في ايجساد النسبة الوسط وهي ١٠٪ واقني حققت بترول الجميع وذلك بالنظر مع وفد الكويت

الفصل الثانی

مستقبل العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة وشركات البترول

المبحث الأول : الإمارات والشاركة

المبحث الثاني : شركة بترول أبوظبي الوطنية

مستقبل العلاقة بين الامارات العربية المتحدة وشركات البترول

مقدمة :

قد يكون من الصعوبة بمكان تحديد العلاقات المستقبلية بين الامارات العربية المتحدة وبين شركات البترول الاجنبية . وما يزيد من هذه الصعوبة هو تنازع الاختصاصات في مجال الصناعة البترولية بين السلطات البترولية الاتحادية وبين السلطات المحلية لكل امانة من ناحية ، وعدم اتباع الامارات الاعضاء في الاتحاد سياسة بترولية واحدة على النطاق المحلي وخاصة بالنسبة لعلاقتها بشركات البترول الاجنبية .

ففي الوقت الذي سارت فيه امانة ابو ظبي في طريق المشاركة الى ان وصلت الى قاعدة ٦٠ ٪ : ٤٠ ٪ نجد مثلاً امانة دبي تعلن في صيف سنة ١٩٧٥ انها املت شركات البترول الاجنبية في حين ان ظواهر الامور لا تدل على حدوث مثل هذا التاجيم (١) .

ومهما يكن فمن الممكن القول بان مستقبل العلاقات البترولية بين حكومة الامارات العربية المتحدة وبين شركات البترول الاجنبية مرتبط دون ادنى شك بمستقبل العلاقات بين شركات البترول الاجنبية وبين حكومات البلاد المجاورة والاعضاء في منظمة الاوبك ، وذلك تمشياً مع مبدأ نظرية الاواني المستطرقة . اذ ان حكومة الامارات العربية المتحدة حريصة على ان تحصل على عائد من تصديرها للبرميل من البترول الخام يساوي ما تحصل عليه بلاد منظمة الاوبك الاخرى .

(١) عدم خلق جهاز وطني لتولي مهام الصناعة البترولية المزمعة . ولكن يمكن القول بان شركات البترول الاجنبية لا تريد استثمار اموالها في امانة دبي ، وهي لذلك نصحت حكومتها بان تعلن عن التلبيح مع بقاء شركات البترول عملياً من جميع القواهي الفنية والادارية والاقتصادية .

ان ظروف الصناعة البترولية تختلف عنها في معظم البلاد المصدرة للبترول فيما عدا المملكة العربية السعودية والتي تتشابه في ظروفها البترولية الى حد كبير مع دولة الامارات العربية المتحدة . فمن المعلوم ان الامارات العربية المتحدة قد انضمت الى نادي البلاد المصدرة للبترول (سنة ١٩٦٢) في حين ان البلاد الاخرى قد سبقتها في مجال تصدير البترول بعشرات السنين ، كما ان هناك مناطق في الامارات العربية المتحدة ما زالت بكرا وتحتاج الى استكشاف ، كما انه توجد بعض الحقول البترولية الكبيرة المعدة مثل حقل زاكم الاعلى (Upper Zakum) والذي يحتاج الى تكنولوجيا متطورة جدا حتى يمكن استغلاله بطريقة فنية سليمة لا تؤثر على مخزونه (١) .

وترى الامارات العربية المتحدة في الوقت الحاضر بالنسبة لمستقبل علاقاتها مع شركات البترول الاجنبية الإبقاء على هذه الشركات كشريك في الصناعة البترولية . وتذهب هذه الشركات الى انها قد تجد نفسها امام مأزق تكون فيه مضطرة الى التفكير في ترك الامارات العربية المتحدة خاصة اذا ما اصبح يتأوها بشكل بالنسبة لها عبئا ماليا كبيرا يقلل مما اعتادته من ارباح طائلة . وتدعي شركة مناطق ابو ظبي البحرية (ادما) انه في الوقت الذي يطلب منها ان تدفع على حصتها ، والبالغة ٤٠٪ من الاننتاج ضريبة دخل تبلغ ٨٥٪ وربما يصل الى ٢٠٪ يتحتم عليها كشريك استثمار مبالغ طائلة في مشاريعها البحرية تبلغ ١٥٠٠ مليون دولار في السنوات ١٩٧٦ و ١٩٧٧ و ١٩٧٨ وهو ما يتجاوز في تقديرها الارباح التي تتوقعها في نفس المدة .

(١) يقدر مخزون حقل زاكم الاعلى بما يزيد على ٢٠ بليون برميل . وهو يقع في المنطقة البحرية لأمارة ابو ظبي وينتج منه حقلها حوالي ٥٠ ألف برميل يوميا في حين ان امكانياته الانفجائية يمكن ان تصل الى أكثر من مليون برميل يوميا .

وقد دفع هذا الوضع الذي تشكو منه شركة مناطق ابو ظبي البحرية
ببعض المسؤولين فيها بان يقترحوا في مناسبات عديدة ان تستولي الحكومة
على حصتهم في الشركة والبالغة ٤٠٪ وانهم يفضلون البقاء كمسجلين فقط.

وعلى العموم فان الاختيار القائم امام دولة الامارات العربية المتحدة
في الوقت الحاضر ليس بالسهل ، خاصة وان بعض البلاد المجاورة لم تنته
بعد من انتهاء الاجراءات الخاصة بسيطرتها الكاملة على صناعتها للبترولية .

وقد تجد حكومة الامارات العربية المتحدة في المستقبل القريب بانه يتحتم
عليها اتخاذ قرار حاسم بالنسبة لمستقبل العلاقات مع شركات البترول
الاجنبية ، وقد لا يكون امامها مناص من السير في خطى البلاد المصدرة
للپترول الاخرى والتي اختارت طريق السيطرة الكاملة على صناعتها
البترولية .

هذا وسنعالج في المبحثين التاليين مبدا المشاركة وشركة بترول
ابو ظبي الوطنية والشركات التابعة لها .



المبحث الأول

الإمارات العربية المتحدة والمشاركة

اختارت الإمارات العربية المتحدة منذ البداية طريق المشاركة (Participation) دون اللجوء إلى الخيارات الأخرى مثل التأميم (Nationalization) وذلك إيماناً منها بأن طريق المفاوضات هو دائماً أفضل الطرق للوصول إلى الغايات .

وقد قامت الإمارات العربية المتحدة من أجل تحقيق مبدأ المشاركة بدور فعال منذ سنة ١٩٧١ إلى العشرين من ديسمبر سنة ١٩٧٢ ، عندما كانت أول من وقع على اتفاقية المشاركة الأولى مع المملكة العربية السعودية ، ثم الانتقال إلى مرحلة أخرى من المشاركة وهي ٦٠ : ٤٠ والتي ما زالت قائمة حتى الآن .

- وسنبحث فيما يلي موضوع المشاركة في ثلاث مراحل : —
 - أولاً : فترة ما قبل المشاركة .
 - ثانياً : اتفاقية المشاركة الأولى (٢٥ : ٧٥) .
 - ثالثاً : اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠ : ٤٠) .

أولاً : فترة ما قبل المشاركة : —

لم يكن مبدأ المشاركة وليد الساعة ولم يأت طرفة واحدة ، كما أنه ليس ببدعة جديدة في الصناعة البترولية ، فقد نصت أكثر عقود الامتياز القديمة على حق الحكومات في المساهمة بنسب معينة من رأس المال . فامتياز شركة بترول العراق (I. P. C.) مثلاً ينص في مادته الرابعة والثلاثين على ما يلي : —

« كلما عرضت الشركة على الجمهور اسمها فيجب ان تفتح قوائم

الاكتتاب في العراق في نفس الوقت الذي تفتتح فيه في اي مكان اخر ،
ويفضل العراقيون في العراق بما لا يقل عن عشرين في المائة من مجموع ما
تصدره الشركة من اسهم » .

ويتضمن امتياز الشركة الاتكلو — ايرانية (بي بي يمدنذ) لسنة
١٩٣٣ نصوصا مماثلة (١) .

كما ان اتفاقية امنويل المعقودة مع دولة الكويت الزمت الشركة بان
تقدم للحاكم حق المساهمة من جانبية بـ ١٥ ٪ من اسهم شركة تؤسس
لفرض الاستكشاف والاستثمار و ١٥ ٪ من اسهم شركة تؤلف لغرض
تشغيل مصفاة (٢) . وكانت شركة شل (٣) اول شركة كبرى عرضت
المشاركة على أحد بلاد الشرق الاوسط حيث اتفقت مع حكومة الكويت
على استغلال المناطق البحرية بشروط تتضمن المشاركة بنسبة ٢٠ ٪
عند المنور على البترول بكميات تجارية وعرضت ايضا مجموعة (I. P. C.)
كتسوية لخلانها مع الحكومة العراقية نتيجة لتشريع القانون رقم (٨٠)
مشاركة مباشرة في شركة تنشأ لاستثمار الاراضي المستردة من الشركات .

HENRY CATTAN : THE EVOLUTION OF OIL CONCESSIONS (١)
IN THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA.

New York, Oceana Publications, 1967, p. 123.

IBID, p. 124. (٢)

راجع الملف (٢٢) من الاتفاقية المعقودة مع شركة شل في مارس (آذار) سنة
١٩٦١ . (٣)

ان اكثر الحكومات لا تطالب بالمشاركة لجرد انها وسيلة لزيادة دخلها من البترول ، بل نتيجة قناعتها بان مثل هذه المشاركة تتيح لها فرصة لممارسة سيادتها الحقيقية على مصادر ثروتها . وللإشتراك في ادارة الصناعة البترولية اشتراكا فعلا . ولو كان غرض الحكومات مجرد الحصول على مزيد من المال فلربما استطاعت تحقيق ذلك الغرض عن طريق زيادة اخرى في معدل الضريبة او في الاسعار المطنة او الربح .

ولم تستطع منظمة الاوبك بادئ الامر ان تتفرغ للمطالبة بالمشاركة لانها كانت منهكة في نسوية المشكلات المالية مع الشركات ولضعف مركزها التفاوضي في سوق تميزت دوما بفائض في الطلقة الانتاجية وبضعف نسي هيكل الاسعار . وبعد الانتعاش الذي طرا على اسواق البترول الخام والمنتجات في اعقاب احداث ١٩٦٧ وغلق قناة السويس . وما تبع ذلك من انتشار شعور معاد للغرب وشركائه في البلاد العربية التي تؤلف الاكثية في منظمة الاوبك . ومع هذا الوضع وجدت الاوبك ان الظروف باتت مواتية للاستفادة من تحسن مركزها التفاوضي عن طريق الضغط على شركات البترول لاستبعاد المساحات من السهم المعلن .

فلما فرغت من ذلك لم يبق امامها ما تطالب به في الحقل المالي ولا سيما وانها سبق ان تخلت عن طريق اكرية الاعضاء فيها بمقتضى احكام اتفاقية تنفيذ الربح ، عن حق المطالبة باعادة الاسعار الى مستواها السابق على التخفيض سنة ١٩٦٠ ، كما انها ابدت بنفس الاتفاقية تمسكها باحكام الامتيازات التقليدية التي تركت تحديد الاسعار بيد الشركات .

ففي مثل هذه الظروف لم تجد الاوبك متفهما لنشاطها الا في اتخاذ قرارات عامة وتبني اهداف ومبادئ نظرية ، لم تكن اكثرها انداك ناضجة للتطبيق العملي . ففي مؤتمر فيينا الذي عقد في ٢٤-٢٥ يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٨ اقر المؤتمر « بيان السياسة البترولية الذي يحتوي على مبادئ عامة تتعلق بالاستثمار المباشر للبترول والتخلي عن الاراضي

غير المستثمرة والحفاظ على الثروة البترولية ، وتسوية الخلافات وما الى ذلك . ومن جملة المبادئ التي اقترها البيان ايضا مبدأ المشاركة حيث أوضح ان من حق البلاد الاعضاء المطالبة بالمشاركة اذا لم تنص عقودها على ذلك استنادا الى مبدأ الظروف المتغيرة . ثم جمد موضوع المشاركة بعد ذلك على الصعيد الرسمي الى ان بعث من جديد في سنة ١٩٧١ كما سنرى بعدئذ .

وقد اخذت بلاد اوبك المطلة على الخليج العربي زمام المبادرة بالنسبة لموضوع المشاركة ، وكأنت ترى ان طريق المشاركة هو الطريق السليم الذي يوصلها الى الاستفادة القصوى من ثروتها البترولية (١) . ان الذي حدث هو أن شركات البترول قاومت في البداية فكرة المشاركة ، اما من ناحية الحكومات فقد كانت على درجات متفاوتة من القناعة بمبدأ المشاركة الا انها في اوائل سنة ١٩٧٢ حزمت أمرها وقررت المضي في السعي لتحقيق المشاركة ، ولكن ما هي طبيعة المشاركة التي كانت بلاد الخليج العربي المصدرة للبترول تسعى الى تحقيقها ؟ هل هي مقصورة على مرحلة الاستخراج ام انها تمتد الى العمليات اللاحقة لتشمل جميع مراحل الانتاج المختلفة من نقل وتكرير وتسويق ؟ ثم ما هو الباعث الى المطالبة بالمشاركة ؟ هل هي مجرد الحصول على حصة من البترول الخام تستعملها حكومات هذه البلاد لأغراضها ، ام انها تريد حصة الشريك في الارباح بالإضافة الى ضرائب الدخل ، ام انها كذلك تهدف الى حصة في الارباح مقرونة بالمشاركة الفعالة في الادارة

(١) قارن مثلا في هذا الصدد ما قاله جورج ستوكز : بصرف النظر عن بواعث الحكومات على المطالبة بالمشاركة في ملكية الشركات فإن الشركات ستقاوم ذلك .

GEORGE EARD STOCKING: MIDDLE EAST OIL, A STUDY IN

POLITICAL AND ECONOMIC CONTROVERSY :

Nashville, Nanderlicht U, Press, 1970, p. 446

والسيطرة . (١)

لقد أوضح الشيخ احمد زكي اليماني وزير البترول والثروة المعدنية السعودي في محاضرة القاها في الندوة الثالثة بالجامعة الامريكية في بيروت بان ما تريده بلاد الخليج العربي من المشاركة « هدفنا اولا تقوية الشركات الكبرى ودورها في السوق العالمية سواء بصورة مباشرة لاجل المحافظة على الاسعار من جهة ولتسنى لشركتنا الوطنية من جهة اخرى ان تنمو في السوق بالطرق الاعتيادية حيث نثبت اقدامنا في العمليات اللاحقة مستفيدين من خبرة الشركات الكبرى دون الحاق ضرر بانفسنا او باي جهة اخرى خلال ذلك . ان المشاركة عبارة عن صفقة كليلة (٢) (Package deal) تتألف من المشاركة في المراحل السابقة واللاحقة

سواء بسواء على ان تطبق بصورة متدرجة ومعقولة وعلى اساس تجارية» ويقول في مناسبة اخرى ان المشاركة هي البديل الوحيد عن التأميم (٣) . وسوف لا تسمى السعودية الى اكثر من ٥١٪ بعنفذ لانها تحتاج الى شركات البترول لكي تظل حاجزا بين المستهلك والمنتج . وتحتاج الى خبراتها والى استثماراتها وان العلاقة الجديدة بين الحكومات والشركات

(١) Edith Penrose: Government Partnership in the major concessions of the Middle East: the nature of the petroleum: Supplement to the Middle East Economic Survey: August 30, 1968, p. 5.

(٢) Ahmed Zaki Yamani: Participation versus Nationalization
A lecture delivered at the Third Seminar on the Economics of the International Petroleum Industry held at the American University of Beirut, Spring 1969.

(٣) يمد التطبيق العملي للمشاركة نجد ان المشاركة تبت نقط على مرحلة واحدة وهي مرحلة الإنتاج ، وان شركات البترول الكبرى لم تسمح الى الآن لمكومات البلاد المصدرة للبترول بمشاركتها في المراحل اللاحقة .

(Down stream operation)

سكنون بمثابة زواج كاثوليكي يكاد يكون من المستحيل لطرفيه الطلاق. (١)
(لقد تم كما يبدو الآن خلاف ما توقعه زميلنا الشيخ احمد زكي
اليماني فالطلاق مع شركات البترول أصبح واقعا والزواج أصبح
اسلاميا . كما ان المملكة العربية السعودية قد تجاوزت نسبة ٥١٪ الى
السيطرة الكاملة وهي ١٠٠٪)

هذا وقد تم على ما يبدو تأجيل المطالبة بالمشاركة خلال الفترة التي
ركزت فيها الاوبك على زيادة الاسعار وتحسين الشروط المالية الاخرى
علما تمت تسوية هذه القضايا ، باتفاقية طهران والاتفاقيات اللاحقة
في النصف الاول من سنة ١٩٧١ ، اثر موضوع المشاركة مرة اخرى
في اجتماع المؤتمر الذي عقد في فيينا في ١٢ و١٣ يوليو (تموز) سنة ١٩٧١ ،
وانخذ بشأنه القرار رقم ٢٤٪ ١٣٥ وهو اكثر جدية من القرار المتخذ في
يونية سنة ١٩٦٨ ضمن اطار بيان السياسة البترولية . وينص هذا
القرار على ان تتخذ البلاد الاعضاء خطوات فورية في اتجاه تطبيق
مبدأ المشاركة في امتيازات البترول القائمة تطبيقا عمالا ، وعلى ان تؤلف
لجنة وزارية لذلك الغرض تتألف من ممثلين عن ايران والعراق والكويت
وليبيا والسعودية لوضع الاسس لظك المشاركة وتقديم التوصيات الى
اجتماع استثنائي للمؤتمر يعقد في ٢٢ سبتمبر (ايلول) ١٩٧١ .

وبالفعل فقد عقد الاجتماع الاستثنائي للمؤتمر في الموعد المحدد
في القرار السابق وبعد الاستماع الى بيان اللجنة الوزارية المؤلفة على
الشكل المذكور سابقا والتأكيد على تصميم البلاد الاعضاء على اتخاذ
خطوات فورية نحو تحقيق المشاركة الفعلية في الامتيازات القائمة قرر
المؤتمر ما يلي :

١ - ان تقوم جميع البلاد الاعضاء المعنية باجراء مفاوضات مع
شركات البترول ، اما على انفراد او مجتمعة لغرض تحقيق المشاركة
الفعالة على الاسس المقترحة من قبل اللجنة الوزارية المذكورة .

٢ - أن تقدم نتائج المفاوضات الى المؤتمر للتنسيق ، وفي حالة فشل مثل هذه المفاوضات في تحقيق هدفها يتولى المؤتمر وضع خطة تهدف الى تنفيذ وتحقيق اهداف المشاركة الفعالة عن طريق اجراء مشترك .

وبالرغم من جدية هذا القرار فقد تماذت الشركات في رفضها لمقترحات المشاركة . وقد كلف الشيخ اليماني من قبل بلاد منطقة الخليج العربي بمقابلة المفاوضات نيابة عنها . وفي البداية حاولت الشركات التفرق بين بلاد المنظمة عن طريق تقديم عروض مغرية للسعودية فقط . (علما منها ان السعودية هي على رأس التحرك نحو المشاركة) . فرفضت السعودية ذلك (١) . وعندما لجأت الشركات الى أسلوب الماطلة والتسويف لكسب الوقت اضطر الملك فيصل (ملك المملكة العربية السعودية) في ذلك الوقت الى التدخل شخصيا لاتخاذ الموقف ، حيث وجه انذارا للشركات بان اجراء قسريا سيتخذ ما لم توافق الشركات على المشاركة طوعية . كما وجهه زعماء بلدان الخليج العربي في كل من الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت انذارا مشابها لاتذار السعودية ، ووسط هذه الضغوط المسلطة على الشركات لجأ ممثلوها الى عقد سلسلة اجتماعات مع المملكة العربية السعودية كان اخرها اجتماع ٧ مارس (اذار) ١٩٧٢ .

واخيرا شعرت الشركات بان الموضوع يحمل في طياته عناصر المجابهة مع بلاد الخليج لذلك اضطرت الى الرضوخ بان وجهت رسالة الى وفود بلاد منطقة الخليج العربي عشية انعقاد المؤتمر الاستثنائي في بيروت في ١١ و١٢ مارس (اذار) ١٩٧٢ لغرض الحيلولة دون اتخاذ هذا المؤتمر خطوات تشريعية او اجراءات قسرية اخرى ضد الشركات . وفي تلك الرسالة عرضت الشركات قبولها مبدئيا لمشاركة الحكومات بنسبة ٢٠٪ واقترحت المفاوضات بشأن توقيت وطريقة اقتناء المشاركات الحكومية والتعويض الواجب دفعه للشركات وطريقة الدفع وكيفية التصرف بالانتاج وما الى ذلك .

(١) هذه المعلومات وما يليها مستمدة من اتصالات شخصية .

وقد نفتت الشركات عن طريق تلك الرسالة الى صرف المؤتمر عن عزمه على اتخاذ الاجراءات التي هدد باتخاذها ، ومع ذلك فتحتبا لمكائد الشركات واحتمال محاولتها تفتيت وحدة المنظمة عن طريق (الرضوخ لمطالب المشاركة في بعض البلاد الاعضاء دون البعض الاخر) فقد قرر المؤتمر (القرار رقم ١٤٥/٢٧) انه في حالة نلكو اي شركة او معارضتها لاي اجراء يتخذه اي بلد عضو في المنظمة وفقا لقرارات المؤتمر تأخذ منظمة الاوبك الاجراء المناسب بما في ذلك عرض العقوبات ضد تلك الشركات .

ثانيا : اتفاقية المشاركة الاولى (٢٥ : ٧٥) (١) : -

لقد مر بعض الوقت ترددت فيه شركات البترول كثيرا قبل ان نوافق على مبدأ المشاركة الا انها وافقت في النهاية وخاصة شركات البترول العاملة في منطقة الخليج العربي من حيث المبدأ على المشاركة ، وبدأت مفاوضات طويلة ومرهقة بين ممثلي الشركات وممثلي البلاد العربية المطلة على الخليج العربي ، وذلك على مراحل متعددة . وفي اماكن متباعدة حول تعويض الشركات وكيفية التصرف في بترول المشاركة ، وكيفية التدرج للوصول الى نسبة ٥١٪ من المشاركة وما الى ذلك من التفاصيل الفنية . لقد كانت الفجوة في البداية واسعة جدا بين موقف الحكومات وموقف الشركا تبخصوص هذه المواضيع ، فقد طلبت الشركات تعويضا عن موجوداتها على اساس القيمة الاستبدالية (Replacement Value) كما طلبت ٣٠ سننا للبرميل تعويضا عن ارباح المشروع الذي ستخسر . لكنها عانت في عرض لاحق فخفضتها الى ٢٠ سننا ولدة ثماني سنوات ، هذا اضافة الى قيمة التعويض عن الموجودات . واخيرا عرضت الشركات قبولها على ان يتم التعويض على اساس القيمة الدفترية للموجودات مضافا اليها الطاقة الانتاجية اليومية مضروبة في دولارين .

(١) انظر : اوبك والصناعة البترولية - الفصل الثاني من الباب الثالث من القسم الثاني

- ص ٢٠٢ - ٢١٠ للمؤلف . .

مطلع التجارة والصناعة - بيروت سنة ١٩٧٤ .

أما موقف الحكومات فكان دوما التعويض على أساس القيمة الدفترية الصافية فقط ، أما بشأن التصرف فقد كانت الحكومات تصر على تسليم ما لا تريده من حصتها من بترول المشاركة للشركات على أساس سعر منتصف الطريق (Half-way price) أو نصف مجموع التكلفة زائدا الربع — السعر المعلن .

ونتيجة للمفاوضات توصل الطرفان الى اطار اتفاقية هي ما يسمى (باتفاقية المشاركة الاولى) . وقد تضمنت هذه الاتفاقية الخطوط العريضة لوضع مبدأ المشاركة موضع التنفيذ . كما تضمنت ايضا تنازلات مهمة من كلا الجانبين وذلك من اجل تطبيق المشاركة بصورة مقبولة . وفيما يلي اهم الاحكام التي نصت عليها اتفاقية المشاركة ، والتي اصبحت سارية المفعول ابتداء من اول يناير ١٩٧٣ (١) .

١ — يكون مستوى المشاركة في البداية اي سنة ١٩٧٣ وحتى نهاية سنة ١٩٧٧ ، ٢٥٪ من كل امتياز ، ثم يزداد في ١/١/١٩٧٨ الى ٣٠٪ ، ثم في ١/١/١٩٧٩ الى ٣٥٪ ، ثم في ١/١/١٩٨٠ الى ٤٠٪ ، ثم في ١/١/١٩٨١ الى ٤٥٪ ، ثم في ١/١/١٩٨٢ الى ٥١٪ (المادة الثالثة والملحق الثاني) .

٢ — تموض الشركات عن المشاركة الاولى (٢٥٪) بمقدار ما يعادل ٢٥٪ من القيمة الدفترية المصححة (Updated Book Value) لمنشآت انتاج البترول الخام والاستكشاف والتطوير ، كما هي مبينة في الدفاتر المستخدمة للاغراض الضريبية في بلاد الخليج ، على ان يؤخذ بعين الاعتبار عند حساب القيمة الدفترية ما طرأ على مستويات الاسعار ، اي ان تصحح لتعكس تلك المستويات (المادة الرابعة) .

(١) انظر : نفس المصدر السابق — ص ٢٠٤ — للمؤلف .

٣ - تتمتع الشركات بلن تشتري وتتمتع الحكومات بلن تباع جزءا من حصتها في بترول المشاركة ، وهو ما يسمى (بالبتروال الانتقالي) (Bridging Oil) في المرحلة الاولى من المشاركة على اساس ٧٥٪ من حصة الحكومات للسنة الاولى و ٥٠٪ للسنة الثانية وللسنة الثالثة ٢٥٪ . والغرض من هذا النص هو كما يبدو لمواجهة التزامات الشركات تجاه زبائنهم بمقتضى عقودها الطويلة الاجل . وقد حدد سعر هذا البترول وكيفية الدفع باتفاقيات منفصلة مع كل بلد من بلاد الخليج العربي حيث وقعت في الوقت الذي وقعت به اتفاقية المشاركة واعتبرت مكملة لها . وبموجب اتفاقية الشراء تتمتع الشركات ، بناء على طلب الحكومات بشراء كميات اخرى من حصة الحكومات لمساعدتها في دخول الاسواق تدريجيا ، وهذا النوع من البترول يسمى (البترول التطويري) (Phase in) وهذه الكميات محددة في ملحق الاتفاقية وتعادل ١٥٪ من حصة الحكومات في السنة الاولى و ٣٠٪ في السنة الثانية و ٥٠٪ في السنة الثالثة والى آخره (المادة الخامسة) .

٤ - تشارك الحكومات في ادارة الشركات مشاركة فعالة ولكن هناك انواعا من القرارات تسميها الاتفاقية قرارات ادارية كبرى (Major Management Decision) تحتاج الى موافقة عدد معين او ربما جميع الفراء المساهمين حسبما تنص عليه الاتفاقية التنفيذية مع كل حكومة . ومن هذه القرارات بيع الموجودات او التصرف فيها اذا كانت قيمتها تزيد عن حد معين او كلفت النفقات الرأسمالية ونفقات التشغيل فوق مستوى معين ، ومنها ايضا برامج الاستكشاف والتطوير وانشاء تسهيلات وما الى ذلك (المادة السادسة) .

وسنعرض فيما يلي باختصار بعض الامور المتعلقة بالمشاركة : -
تم التوقيع (١) على اتفاقية المشاركة في ١٩٧٢/١٢/٢٠ في مدينة

(١) انظر : اتفاقية المشاركة الاولى الموقعة في مدينة الرياض في ٢٠ / ديسمبر سنة ١٩٧٢ .

الرياض وقد وقعها كل من ابو ظبي والمملكة العربية السعودية ، ثم تلتهما بعد ذلك الكويت وقطر اما ايران فقد انسحبت من مفاوضات المشاركة ، واعلنت انها اختارت طريقا اخر يناسب وطبيعة العلاقة التي تربطها بشركات البترول العاملة في اراضيها خاصة وان ايران تعتبر نفسها سبق واممت الصناعة البترولية فيها وان الشركات الاجنبية مجرد شركات مقاوله (Operating Companies)

وقد بدأت المفاوضات قبل تحقيق المشاركة بين بلاد الخليج وشركات البترول بخصوص الاتفاق على اسعار الذي ستشتري به شركات البترول ذلك الجزء من حصة الحكومات ، وذلك لكي تتمكن من الايفاء بالتزاماتها تجاه زبائنها .

وتسمى هذه الاسعار « اسعار اعادة البيع » (Buy Back Prices) بالنسبة للبترول الانتقالي والبترول التطويري . وقد خادت ابو ظبي هذه المفاوضات حيث بدأت الجولة الاولى من المفاوضات في بيروت ثم دارت الجولة الثانية والثالثة في الرياض ، حيث تم التوصل الى اتفاق بين بلاد الخليج وشركات البترول عشية توقيع اتفاقية المشاركة في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٢ .

والبترول الانتقالي كما قلنا هو عبارة عن نسبة من حصة الحكومة التزمت الاخيرة ببيعها مرة اخرى لشركات البترول حتى تتمكن من ان تفي الاخيرة بالتزاماتها بالنسبة للمقود التي تربطها مع المستهلكين . وهذا النوع من البترول يبدأ مع بداية المشاركة وينتهي بعد ثلاث سنوات ، وهي المرحلة الانتقالية لتطبيق المشاركة ، وهو بالنسب التالية من حصصة الحكومة من بترول المشاركة .

(١٩٧٣) السنة الاولى = ٧٥٪ من نسبة المشاركة (٢٥٪) .

(١٩٧٤) السنة الثانية = ٥٠٪ من نسبة المشاركة (٢٥٪) .

والبترول الانتقالي التزام على الحكومة بلن تبيع والتزام على الشركة

بان تشتري فهو اذن التزام الطرفين . لما البترول التطويري (Phase in) فهو يبدأ من المشاركة اي في سنة ١٩٧٣ ويستمر لمدة عشرين سنة اي الى سنة ١٩٩٢ ، وهذا النوع من البترول هو ذلك الجزء من حصصة الحكومة الذي تشتريه الشركات لكي تساعد به شركات البترول الوطنية. حتى تدخل تدريجيا الى السوق . وهو التزام على الشركات واختياري بالنسبة للدولة . ولكن هذا الخيار تحول في النهاية الى اختيار شكلي واصبح نوعا من الالتزام وذلك عندما امرت دول الخليج على الحصول على اسعار عالية في ذلك الوقت بالنسبة « لاسعار اعسادة البيع » (Buy back prices) وتندرج نسبة البترول التطويري بالنسبة لمقدار المشاركة على النحو التالي : —

- (١٩٧٣) السنة الاولى = ١٥٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٧٤) السنة الثانية = ٣٠ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٧٥) السنة الثالثة = ٥٠ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٧٦) السنة الرابعة = ٧٠ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٧٧) السنة الخامسة = ٦٥ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٧٨) السنة السادسة = ٦٠ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٧٩) السنة السابعة = ٥٠ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٨٠) السنة الثامنة = ٤٠ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٨١) السنة التاسعة = ٣٠ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
 - (١٩٨٢) السنة العاشرة = ٢٠ ٪ من نسبة المشاركة (٢٥ ٪) .
- وفي يناير سنة ١٩٧٨ سترتفع نسبة مشاركة الدولة من ٢٥٪ الى ٣٠٪ اي بزيادة مقدارها ٥٪ وسيلحق البترول التطويري هذه الزيادة اي ٥٪ الجديدة وذلك كما يلي : —

- (١٩٧٨) السنة الاولى = ٩٠٪ من (٥٥٪ الجديدة) .
- (١٩٧٩) السنة الثانية = ٨٠٪ من (٥٥٪ الجديدة) .
- (١٩٨٠) السنة الثالثة = ٧٥٪ من (٥٥٪ الجديدة) .
- (١٩٨١) السنة الرابعة = ٧٠٪ من (٥٥٪ الجديدة) .
- (١٩٨٢) السنة الخامسة = ٦٥٪ من (٥٥٪ الجديدة) .

- (١٩٨٣) السنة السادسة = ٦٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
- (١٩٨٤) السنة السابعة = ٥٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
- (١٩٨٥) السنة الثامنة = ٤٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
- (١٩٨٦) السنة التاسعة = ٣٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
- (١٩٨٧) السنة العاشرة = ١٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .

وفي سنة ١٩٧٩ تحصل الدولة على نسبة اضافية من المشاركة مقدارها ٥٪ أخرى ، اي تصبح المشاركة ٣٥٪ ، وفي سنة ١٩٨٠ تضاف نسبة ٥٪ ثالثة وتصبح المشاركة ٤٠٪ وفي سنة ١٩٨١ تضاف نسبة ٥٪ رابعة وفي سنة ١٩٨٢ تصل المشاركة الى اقصاها فتصبح ٥١٪ وينطبق على الزيادات الثانية والثالثة والرابعة والاخيرة ما ينطبق على الاضافة الاولى كما بينا في الجدول السابق .



نسب السكراكح ونسبة البربر ولغة الكثر ريجي سنوياً الى هينتا ع الكهوس

السنة	النسبة الاولى	المجموع
٧٣	٢٥٪	٣٧٥
٧٤	٢٥٪	٣٧٥
٧٥	٢٥٪	٣٧٥
٧٦	٢٥٪	٣٧٥
٧٧	٢٥٪	٣٧٥
٧٨	٢٥٪	٣٧٥
٧٩	٢٥٪	٣٧٥
٨٠	٢٥٪	٣٧٥
٨١	٢٥٪	٣٧٥
٨٢	٢٥٪	٣٧٥
٨٣	٢٥٪	٣٧٥
٨٤	٢٥٪	٣٧٥
٨٥	٢٥٪	٣٧٥
٨٦	٢٥٪	٣٧٥
٨٧	٢٥٪	٣٧٥
٨٨	٢٥٪	٣٧٥
٨٩	٢٥٪	٣٧٥
٩٠	٢٥٪	٣٧٥
٩١	٢٥٪	٣٧٥
٩٢	٢٥٪	٣٧٥

ويبدو من تصفح أحكام اتفاقية المشاركة أن حصة كل بلد من بلاد الخليج خلال عام ١٩٧٣ من البترول الخام المتبقية بعد أن يطرح ما تشتره الشركات هي ٢٥٪ فقط من مجموع الإنتاج .

إن تقويم اتفاقية المشاركة من الناحية المالية يظهر أن جميع ما يترتب على الحكومات دفعه لقاء أنصبتها هو أقل بكثير مما تتسلمه كدخل إضافي مستمد من المشاركة . ولأجل إيضاح ما تعنيه المشاركة من الوجهة المالية بالنسبة لحكومة أبو ظبي مثلا فإن مجموع صافي ما ستحصل عليه أبو ظبي في السنوات ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ نتيجة لمشاركتها في شركات البترول بنسبة ٢٥٪ من رأسمال الشركات يقدر بحوالي ٢٠٠ مليون دولار بعد أن تكون قد سددت ما عليها من التعويضات البالغة حوالي ١٤٠ مليون دولار .

وجدير بالملاحظة أن الشركات نفسها لم تخسر شيئا نتيجة المشاركة لأنها زادت أسعارها للتعويض عن الفرق بين ما كان يكلفها برميل البترول سابقا وما تدفعه للحكومات عن البرميل بعد المشاركة بالنسبة للربح الذي تنالته عنه للحكومات (١) .

ثالثا : اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠ : ٤٠ ٪) :-

بعد أن تم التوصل إلى اتفاقية المشاركة الأولى (٢٥ : ٧٥ ٪) بين كل من أبو ظبي والمملكة العربية السعودية من جهة وبين شركات

(١) من الجدير بالملاحظة هو أن هذه الاتفاقية قد أصبحت في ذمة المكسي بعد انفصال اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠ : ٤٠ ٪) . وأن موضوع إعادة اقتراء وأنشراح المسببات التي وجدت لهذا الغرض قد أصبحت جزءا من المكسي . وأن يد البلاد المصدرة للبترول قد أطلقت بحرية في أمور بيع حقها من بترول المشاركة وهذا ما ستعرض له في الموضوع القادم

البترول العاملة في بلديهما من جهة ثنائية وذلك في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٢،
قامت بعض المشاكل البسيطة في البداية بين حكومة الكويت وشركات
البترول العاملة فيها مما اثر على الاسراع في التوقيع على اتفاقية المشاركة
الاولى . وبعد مرور بعض الوقت عارض مجلس الامة الكويتي اتفاقية
المشاركة المذكورة وطالب بمزايا جديدة تفوق تلك التي حصلت عليها
كل من ابو ظبي والمملكة العربية السعودية .

وقد ظلت الكويت في مفاوضات مستمرة مع شركات البترول طيلة سنة
١٩٧٣ حتى توصلت الى اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠ : ٤٠ ٪) وذلك
في ٢٩ يناير سنة ١٩٧٤ .

ومن تصفحنا للمذكرة الايضاحية التي رفعتها حكومة الكويت الى
مجلس الامة الكويتي والمرفقة مع اتفاقية المشاركة الثانية نجد ان الحكومة
الكويتية قد فندت الاسباب التي سبقت التوصل الى اتفاقية المشاركة
المذكورة الى عدة اسباب (١) اهمها :

١ - قرارات منظمة الاوبك خلال سنة ١٩٧١ و ١٩٧٢ .
٢ - التصرّات التي جرت بعد تطبيق كل من ابو ظبي والمملكة العربية
السعودية لاتفاقية المشاركة الاولى . وكذلك حلول أزمة الطاقة العالمية في
منتصف سنة ١٩٧٣ وتقديرات اشتدادها في السنوات القادمة .

٣ - جاءت هذه الاتفاقية نتيجة جهود طويلة ومفاوضات عقدتها
حكومة الكويت مع شركات البترول الاجنبية .

وكما ذكرنا سابقا فان الكويت كانت اول من توصل الى اتفاقية
المشاركة الثانية (٦٠ : ٤٠) وذلك في ٢٩ يناير سنة ١٩٧٤ على ان يتم

(١) انظر : رسالة البترول العربي - العدد ١٤ - المجلد السابع ١٩٧٤/٢/٢٥ .

تطبيق الاتفاقية منذ بداية سنة ١٩٧٤ . وبعد الكويت طبقت كل من ابو ظبي
والملكة العربية السعودية وقطر والعراق الاتفاقية الجديدة وذلك
بتواريخ متفاوتة الا ان التطبيق الفعلي كان دائما بداية سنة
١٩٧٤ .

وبالنسبة للامارات العربية المتحدة (ابو ظبي) فقد وقعت اتفاقية
المشاركة الثانية في الثاني من سبتمبر سنة ١٩٧٤ على ان تطبق باثر رجعي
وذلك منذ الاول من يناير سنة ١٩٧٤ . وقد جسات في ست مواد رئيسية
تضمنت الامور الرئيسية التالية (١) :-

١ - جاء في المادة الاولى من البند الاول ان اتفاقية المشاركة الاولى
تصبح لاغية ويحل مكانها الاتفاقية الجديدة (الثانية) . وقد جاء ايضا في
البند الثاني من نفس المادة ان حصة الحكومة البالغة حسب الاتفاقية
الاولى ٢٥٪ تزداد لتصل الى ٦٠٪ وتحتفظ الشركات بالحصة الباقية
وقدرها ٤٠٪ وذلك ابتداء من الاول من يناير سنة ١٩٧٤ .

٢ - وقد حدد في المادة الثانية مقدار التعويض الذي احتسب على
اساس القيمة الدفترية الصافية (Net Book Value) وقد بلغ
بالنسبة للامارات العربية المتحدة (ابو ظبي) (٥٤٩) مليون دولار
موزعة على شركة نفط ابو ظبي المحدودة (٤٠٥) مليون دولار وشركة
مناطق ابو ظبي البحرية (ادما) (١٤٤) مليون دولار (٢) .

٣ - وقد جاء في المادة الثانية بان كل شريك يحق له ان يرفع
حصته كل ثلاثة اشهر واذا وجد فائض لدى اي من الشركاء فان الشركاء
الاخرين سينظرون في شراء هذا الجزء من الانتاج وباسعار تجارية
يتفق عليها .

(١) انظر : الملحق الخاص باتفاقية المشاركة الاولى والثانية .

(٢) انظر : المادة الثانية من اتفاقية المشاركة - البند الاول .

٤ - عالجت المادة الرابعة موضوع ادارة الشركات الاجنبية وعدد المظللين المختلفين فيها وقسمت القضايا الى انواع حسب طبيعتها وحسب نوعية القرار المطلوب اتخاذه (١) .

٥ - اما المادة الخامسة فقد اجازت للحكومة الحق في تخويل اي جهة وطنية (شركة بترول ابو ظبي الوطنية - بالنسبة لابو ظبي) ممارسة حق المشاركة نيابة عنها .

ومن ملاحظتنا بين اتفاقية المشاركة الاولى (٢٥ : ٧٥) واتفاقية المشاركة الثانية (٦٠ : ٤٠) نجد ان الاتفاقية الثانية قد جاءت بعدد من الميزات اهمها :-

١ - لقد تم تعويض الشركات في اتفاقية المشاركة الاولى على اساس القيمة الدفترية المعدلة (Up-dated book value) اما اتفاقية المشاركة الثانية فقد تم التعويض على اساس القيمة الدفترية الصافية (Net book value) وهذا يجعل التعويض اكثر عدالة بالنسبة للجانب الحكومي . ويجعل بالتالي التعويض اقل ، خلاصة وان شركات البترول الاجنبية كلفت قد حققت الارباح الطائلة وغير المكتسبة ولسنوات عديدة (٢) .

٢ - تجنبت اتفاقية المشاركة طريقة اعادة الشراء المعقدة (Buy Back) وتجنبت التسميات المعقدة لبترول المشاركة (Phase in & Bridging) ولم تلزم الحكومة مقدما ببيع أي جزء من حصتها .

(١) انظر : المادة الرابعة : البند ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ .

(٢) بلغت القيمة الدفترية المعدلة له ٢٥٪ (١٥٢) مليون دولار بالنسبة لشركات ابو ظبي وبلغت القيمة الدفترية الصافية له ٦٠٪ (٥٤٩) مليون دولار بالنسبة لشركات ابو ظبي .

٣ - اوصلت اتفاقية المشاركة الحكومة مرة واحدة الى السنتين في
المدة وتجنبنت التصاعد التدريجي في حصة الحكومة كما جاء في اتفاقية
المشاركة الاولى .

٤ - بعد اتفاقية المشاركة الثانية اصبح للحكومة دور اكبر فسي
جميع القرارات التي تتخذها شركات البترول . كما لزم الشركات ان
تنقل مقارها الى البلد المضيف . ومهما يكن فان عددا من بلدان
الخليج العربي وعلى رأسها الكويت قد تجاوزت مراحل اتفاقية المشاركة
الاولى والثانية الى مرحلة السيطرة الكاملة على صناعتها البترولية او
مرحلة البترول الاجنبية ولفترة محدودة من الزمن . كما اتنا نجد ان بلدانا اخرى
مثل العراق قد اختار طريق التاميم وسار فيه الى نهجته حيث اُمم جميع
شركات البترول الاجنبية العاملة في العراق . ونرى بلدانا اخرى مثل
المملكة العربية السعودية سائرة في طريق السيطرة الكاملة على صناعتها
البترولية مع الاحتفاظ بشركات البترول الاجنبية كشركات مشغلة تعمل
بعمود وتشغري جزءا من البترول السعودي .

ونجد كذلك بلدانا مثل الامارات العربية المتحدة وقد فضلت في الوقت
الحاضر على الاقل الانتظار والترقب مع الإبقاء مؤقتا على صيغة
المشاركة (٦٠ : ٤٠) .

ونجد كذلك بلدانا اخرى مثل نيجيريا واندونيسيا قد آثرت الإبقاء
على شركات البترول الاجنبية مع الاخذ بالمشاركة التدريجية وكذلك
فرض ضرائب دخل وريبع منخفضة على شركات البترول الاجنبية .

المبحث الثاني

شركة بترول أبوظبي الوطنية^(١)

بدأ المسؤولون في إمارة أبو ظبي منذ سنة ١٩٦٩ التفكير في إنشاء جهاز وطني لتولّي المهام البترولية ذات الطابع التجاري نيابة عن الحكومة وأسوة بباقي البلدان المصدرة للبترول والتي سبقت أبو ظبي في هذا المجال .

وفي ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧١ صدر المرسوم الأميري رقم (٧) والخاص بتأسيس شركة بترول أبو ظبي الوطنية .

وقد نصت مواد قانون تأسيس الشركة على أن يكون مقرها في مدينة أبو ظبي ولها أن تنشأ مروعاً أو مكاتب أو توكيلات في أبو ظبي وفي الخارج .

وقد حدد رأسمال الشركة عند تأسيسها بمبلغ مائتي مليون درهم ؛ ولكن موازنتها لسنة ١٩٧٢ وخاصة بعد تطبيق المشاركة للسنوات التالية جعلت من الضروري زيادة رأسمال الشركة زيادة تتناسب وحجم نشاطها وما زالت الدراسات جارية لتحديد رأس المال الجديد للشركة . وقد نص قانون تأسيس الشركة على أن تكون لها الشخصية المعنوية وعلى أن يكون لها استقلال مالي وإداري وعلى أن يكون لها أن تقرض وتقرض بما قيمته ثلاثة أمثال رأسمالها .

وشركة بترول أبو ظبي الوطنية شركة حكومية ١٠٠٪ وقد دار نقاش طويل حول إمكانية جعلها شركة مساهمة يساهم فيها القطاع الخاص بجانب القطاع العام .

(١) راجع : اتصالات أبو ظبي حالياً وحديثاً ص ٢٠١ - ١٠٧ للمؤلف ، بيروت سنة ١٩٧٢ والتقارير عن نشاط شركة بترول أبو ظبي الوطنية لسنة ١٩٧٥ والتمم إلى مجلس الإدارة .

ولكن بعد مجيء المشاركة مع شركات البترول الاجنبية العاملة في
ابو ظبي حسم الامر واصبح من غير الممكن ادخال القطاع الخاص كمساهم
في رأسمال الشركة .

وفي ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧١ صدر المرسوم الاميري رقم (٥٢)
والذي تم بموجبه تعيين مجلس ادارة الشركة (١) .
وتعتبر قرارات مجلس الادارة نافذة المفعول بعد صدورهما باستثناء
القرارات المتعلقة بالامور التالية ، اذ يجب تصديق الحكومة المحلية
للالامرة عليها (المجلس التنفيذي) :

- ١ - ممارسة الشركة لعمليات البحث والتنقيب عن البترول
والغاز الطبيعي .
- ٢ - قيام الشركة بتأسيس شركات بمفردها أو مع الغير .
- ٣ - القروض الداخلية أو الخارجية التي تمعدها الشركة .

أما عن أغراض الشركة فقد حددتها المادة الثانية من قانون التأسيس
حيث نصت على أن للشركة الحق في الاشتغال في الصناعة البترولية في
أبو ظبي أو في الخارج وفي أي مرحلة من مراحل الصناعة بما ذلك البحث
والتنقيب والانتاج والتصفية والنقل والتخزين وتوزيع المنتجات البترولية
وبيعها وتصديرها .

(١) يتكون مجلس ادارة الشركة من سبعة اعضاء برئاسة وزير البترول والصناعة وعضوية
كل من وزير الخارجية ووزير التربية ووزير النفط ووزير الدولة للشؤون المالية
ويضم المجلس كذلك كلا من مستشار رئيس الدولة الاقتصادي والمستشار لشؤون
التخطيط ووكيل وزارة البترول والصناعة . ويجتمع مجلس الادارة مرة واحدة على
الاقل كل اسبوعين بدعوة من رئيسه ويجوز أن يجتمع بناء على طلب ثلاثة من اعضاء
المجلس يكون الاجتماع قانونيا بحضور أربعة اعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس
أو نائبه .

ومنذ تأسيس شركة بترول ابو ظبي الوطنية في سنة ١٩٧١ باشرت نشاطها بكل عزم وجدية وذلك بالرغم من الصعوبات التي واجهتها وخاصة من قبل جهات كان لا يطيب لها ان ترى وجودا لمثل هذه الادارة الوطنية . وبعد المباشرة في تطبيق مبدا المشاركة في مطلع سنة ١٩٧٣ وبعد الاحداث البترولية الهامة لسنة ١٩٧٣ (استخدام العرب ل سلاح البترول وتصحيح اسعار البترول من قبل بلدان الاوبك) تطور نشاط الشركة واتسع مما جعلها احد الاعمدة الهامة لاقتصاد الامارات العربية المتحدة .

وسنبحث فيما يلي الامور التالية الخاصة باعمال الشركة :-

- النشاط البترولي للشركة .
- مشاريع الشركة .
- الشركات المتفرعة عنها .

اولا : النشاط البترولي للشركة : -

تعتبر المشاركة من اهم الامور التي تضطلع بها شركة بترول ابو ظبي الوطنية فممنذ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٢ وهو تاريخ التوقيع على اتفاقية المشاركة الاولى دخلت شركة بترول ابو ظبي الوطنية نيابة عن حكومة ابو ظبي في مشاركات مع شركات البترول الاجنبية العاملة في ابو ظبي بما نسبته ٢٥٪ من رأسمال هذه الشركات .

وكان من المقدر نتيجة لتطبيق هذه المشاركة ان تحقق الشركة دخلا يصل الى ثلاثة الاف مليون درهم في الثلاث سنوات الاولى من عمر المشاركة ١٩٧٣ - ١٩٧٥ هذا فضلا عن ان عملية المشاركة ستتيح لاجهزة الشركة الوطنية التدريب والاحتكاك باجهزة الشركات الاجنبية مما يكسبها الخبرة والدراية بالشؤون البترولية (١) .

(١) راجع الجزء الخاص بالمشاركة من هذا الكتاب .

وفي ديسمبر سنة ١٩٧٤ وقعت حكومة أبو ظبي على اتفاقية المشاركة الثانية وبموجبها ارتفعت حصة الحكومة من ٢٥٪ الى ٦٠٪ من رأسمال شركات البترول الأجنبية (٢) .

وفي ١٠ مارس سنة ١٩٧٣ نجحت شركة بترول أبو ظبي الوطنية في تسويق أول كمية من بترول المشاركة عندما تم الاتفاق مع شركة جابان لاين اليابانية والذي اشترت بموجبه الشركة اليابانية حوالي ٥٠٪ من بترول المشاركة ولمدة ثلاث سنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٥ وبأسعار عالية أحدثت ضجة كبيرة في العالم كله .

وقد بلغت نسبة ما تم تسويقه بواسطة شركة بترول أبو ظبي الوطنية في سنة ١٩٧٣ (٢٥٪) من مجموع الانتاج ارتفعت الى ٥٩٪ في سنة ١٩٧٤ من مجموع الانتاج ، ثم الى ١٠٨٪ في سنة ١٩٧٥ ثم الى أكثر من ٣٠٪ في سنة ١٩٧٦ .

(١) بعد تطبيق اتفاقية المشاركة الثانية أصبحت أسهم شركات البترول الرئيسية موزعة كالآتي :-

١ - شركة نفط أبو ظبي المحدودة :-

٦٠٪	شركة بترول أبو ظبي الوطنية
٩٥٪	شركة البترول البريطانية
٩٥٪	شركة شل
٩٥٪	شركة البترول الفرنسية
٦٧٪	شركة اكسون
	مؤسسة المشاركة والإستثمارات
٢٪	البنوالية (مؤسسة قلبيكان)
٦٧٪	شركة موبيل أويل
	ب - شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة :-

٦٠٪	شركة بترول أبو ظبي الوطنية
١٤٪	شركة البترول البريطانية
١٢٪	شركة البترول الفرنسية
١٢٪	الشركة اليابانية « جيكو »

كما ان ازدياد نشاط الشركة في مجال تسويق البترول الخام ادى الى تعدد الجهات التي تتعامل معها الشركة . ففي سنة ١٩٧٣ تعاملت الشركة مع زيون واحد ، في حين ارتفع عدد زبائن الشركة في سنة ١٩٧٦ الى (١٩) مشتر للبترول .

والجدول التالي يبين مبيعات شركة بترول ابو ظبي الوطنية من البترول الخام خارج نطاق شركات البترول الكبرى في الفترة ما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٦ .

مبيعات شركة بترول أبو ظبي الوطنية من البترول الخام " ١٩٧٣ - ١٩٧٦ "

السنة	الكميات بالآلاف الجراميل	عدد المشتريين	نسبة ما سوقته الشركة الى الانتاج الكلي
١٩٧٣	٢٢.٠	١	٢.٥
١٩٧٤	٨١.٩	٥	٥.٩
١٩٧٥	١٤٢.٩	٩	١٠.٨
١٩٧٦ (١)	٤١٢.١	١٩	٢٩.٠

(١) في سنة ١٩٧٦ تجاوزت مبيعات الشركة ٢٩٪ من الانتاج الكلي بل وقد وصلت الى ٣٣٪ حسب آخر المعلومات .

ومع توسع شركة بترول ابو ظبي الوطنية في تسويق البترول الخام ،
وذلك عن طريق بيع جزء متناقص الى شركت البترول الكبرى وجزء متزايد
الى المشتريين الاخرين فان مركز الشركة المالي قد ازداد قوة ، هذا
بالاضافة الى توسع نشاطها في مجال انشاء شركات متفرعة متخصصة في
مختلف مراحل الصناعة البترولية وبالإضافة الى تبنيتها لعدد من المشاريع
الصناعية داخل إمارة ابو ظبي وخارجها .
والجدول التالي يبين اجمالي عائدات شركة بترول ابو ظبي
الوطنية من تسويق حصتها من بترول المشاركة في الفترة ما بين ١٩٧٣
— ١٩٧٥ .

**اجمالي عائدات شركة بترول ابو ظبي الوطنية
عن صفقات بيع البترول الخام وباسعار اعادة الشراء
للاعوام ١٩٧٣ — ١٩٧٥**

الوحدة : الاف الدولارات .

١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	
٧٢٣٥٤٣	٩٧٥٠١٨	١٠٩٢٣٢	امسا
١٦٣٨٨٧١	٢٠٤٤٢٦٧	١٨٠٩٨٥	اي. دي. بي. سي.
٢٣٦٢٤١٤	٢٠١٩٢٨٥	٢٩٠٢١٧	
٥٩٢١٦٩	٣٧٢٦٦٦	٤١٧٣١	مبيعات افنوك الحرة
٢٩١٥٥٨٣	٣٣٩١٩٥١	٣٣١٩٤٨	المجموع

نلاحظ انه بالرغم من انخفاض الانتاج في سنة ١٩٧٥ فان شركة
بترول ابو ظبي الوطنية قد حققت نتائج مالية حسنة فيها لا تقل كثيرا عن
نتائج سنة ١٩٧٤ .

وقد اهتمت شركة بترول ابو ظبي الوطنية بتدريب عدد من المواطنين وتأهيلهم وذلك في مجال الصناعة البترولية . فقامت بإرسال البعثات الى بعض البلاد العربية والى أوروبا والولايات المتحدة الامريكية . كما ان جهاز الشركة نفسه تطور كثيرا وذلك لمواجهة النشاط المتزايد الذي تقوم به في مجال الصناعة البترولية . كما ان الشركة اهتمت بالخبرات العربية للاستعاضة بها عن الخبرات الاجنبية . وفي الجدول التالي يتبين لنا تطور جهاز الشركات والجنسيات المختلفة للعاملين فيها حيث يظهر واضحا نسبة النضر العربي في جهاز الشركة .

تطور جهاز الشركة والجنسيات المختلفة المكونة له
وذلك فيما بين سنة ١٩٧٢ و ١٩٧٥ (١) .

الجنسية			
الامارات العربية عرب آخرون جنسيات آخري المجموع			
المعد	١	٦	٧
١٩٧٢			
النسبة	٪١٤ر٣	٪٨٥ر٧	— ٪١٠٠
المعد	٣	١٧	٢٠
١٩٧٣			
النسبة	٪١٥	٪٨٥	— ٪١٠٠
المعد	١٣	٤٨	٦٢
١٩٧٤			
النسبة	٪٢١	٪٧٧ر٤	١ر٦ ٪١٠٠
المعد	٢٨	١٧٨	٢٢٠
١٩٧٥			
النسبة	٪١٢ر٧	٪٨٠ر٩	٪٦ر٤ ٪١٠٠

(١) باستثناء شركة بترول ابو ظبي للتوزيع وحفلات ام القار والذي يتجاوز التي شخص .

نقيا : مشاريع الشركة :

عملت الشركة منذ تأسيسها على تطبيق ما جاء في قانون تأسيسها والذي يهدف الى الاستفادة القصوى من الثروة البترولية لما فيه خدمة الاقتصاد القومي . ومن اجل تحقيق هذا الهدف الكبير كان لا بد من العمل على استغلال البترول الخام والغاز الطبيعي لانشاء صناعات كبيرة توفر ايرادات اضافية وتهيء مجالا لتدريب ابناء البلاد على مختلف مراحل الصناعة البترولية وتساهم في خلق فرص عمل وخبرات تخدم البلاد والمنطقة في المستقبل .

وفي هذا السبيل اخذت الشركة على عاتقها القيام ، اما منفردة او بالاشتراك مع جهات اجنبية مختصة ، بانشاء جيلة من المشاريع والخطط لعدد آخر .

وهكذا فان نشاط الشركة في مجال المشاريع الصناعية تم على نطاقين ، النطاق المحلي والنطاق الخارجي .

١ - المشاريع المحلية :

اولا : مشاريع محلية تحت التنفيذ :

١ - مشروع انتاج الوهل الصناعي :

وقعت شركة بترول ابو ظبي الوطنية في ١٦ ديسمبر ١٩٧٥ اتفاقا مع شركة (N.L. Industries) لتأسيس شركة باسم (شركة ابو ظبي لكيميائيات الحفر والمنتجات) ADDCAP وانخفضت من مخينة ابو ظبي مقرا لها وحدد رأسمالها بـ ١٠.٦٨٧٥٠ دولار .

ويهدف المشروع الى استخدام خامات البارايت والبتونوليت المستورد من الخارج لتخصير الوحل الصناعي اللازم للحفر بطاقة قدرها ٥٠ ألف طن سنويا من البارات و ١٠ آلاف طن من البتونوليت وسيتم استهلاك معظمها محليا بينما يصدر جزء بسيط الى الخارج .

وقد ابتدا العمل بالمشروع في كانون الاول سنة ١٩٧٥ على ان يبدأ الانتاج في مارس (آذار) سنة ١٩٧٧ .

وتبلغ الكلفة الكلية للمشروع ٣ مليون دولار تساهم شركة البترول الوطنية فيه بنسبة ٦٠ ٪ بينما يساهم المشاركون الاجانب شركة (N.L. Industries) الامريكية بنسبة ٤٠ ٪ الباقية . وسيمثل في المشروع حوالي ثلاثين مليلا ونيا .

٢ - مشروع صناعة انابيب البلاستيك :

ابرمت الشركة في ٤ اغسطس سنة ١٩٧٤ اتفاقية مع شركة (سي . ايتو اليابانية) حيث تم تأسيس شركة باسم (شركة ابو ظبي الوطنية لصناعة انابيب البلاستيك) . براسمال قدره (٢) مليون درهم تساهم فيها شركة بترول ابو ظبي الوطنية بنسبة ٥١ ٪ وتساهم شركة (سي . ايتو) بنسبة ٤٩ ٪ الباقية .

ويهدف هذا المشروع الى استخدام المنتجات البتروكيماوية (PVC Compound) التي مستورد في البدء وتنتج محليا عند اتمام اقامة الصناعة البتروكيماوية في البلاد لانتاج الانابيب البلاستيكية لاجراض الري وشبكات توزيع المياه (مياه الشرب) والمجري والصناعة بطاقة ١٢٠٠ طن في السنة تزداد الى ٢٤٠٠ طن سنويا في السنوات التالية .

وقد بدأ العمل بالمشروع في منتصف سنة ١٩٧٥ وقد انتهى العمل فيه

في نهاية سنة ١٩٧٦ ، ويمثل في المشروع حوالي (٣٥) عمل ونفي .

٢ - معمل الصودا الكاوية (Caustic Soda)

وتقوم شركة بترول ابو ظبي الوطنية وحدها ببناء هذا المشروع وهو يهدف الى الاستفادة من المحلول الملحي الذي يتوفر بكميات كبيرة ، كمادة اولية لانتاج الصودا الكاوية وملح الطعام الكلوري وبعض المركبات الكيميائية الاخرى التي تحتاجها الصناعة .

ويتوقع ان يستغرق العمل في المصنع ٣ سنوات على ان يسددا الانتاج في سنة ١٩٨٠ . وتقدر الكلفة الكلية للمشروع بحوالي ٧٠ مليون دولار .

وسينتج المواد التالية :

نوع المنتج	كمية الانتاج بالاطنان يوميا
الصودا الكاوية	٨٧
كلوريد الصوديوم	١٦٠
حالبض الهيدروكلوريك	٦٥
الكلورين (مسيل)	١٢
هيدروكلورايت الصوديوم	٥٠
ماء مقطر	٨٣٠ الف غالون يوميا

على ان تستهلك معظم هذه الكميات محليا ويسوق الباقى الى الخارج وسيوفر المشروع اكثر من ١٠٠ فرصة عمل جديدة ما بين فني ومعلم .

٤ - مصفاة أم النسر (١):

وهي من أهم المشاريع البترولية التي تم إنجازها في سنة ١٩٧٦ .

٥ - مشروع تسهيل الغاز الطبيعي في جزيرة داس (٢) (L.N.G.) : -

٦ - معمل الغاز البترولي المسيل (L.P.G.) في منطقة الروس في جبل
الظننه :

ويهدف هذا المشروع الى استخدام الغاز الطبيعي المصاحب المنتج من حقول عمب ولب ويوخصاء واستخراج المسيلات منها ونقلها الى المصنع في منطقة الرويس لتصفيتها وإنتاج المشتقات منها مثل البوتان والبروبان والغازولين .

وفي مايو سنة ١٩٧٦ تم الاتفاق بين شركة نفط ابو ظبي المحدودة وشركة بترول ابو ظبي الوطنية على القيام بهذا المشروع على اساس ٦٠٪ للجانب الوطني و ٤٠٪ للجانب الاجنبي ويحتاج هذا المشروع لانجازته لحوالي اربع سنوات اذ من المتوقع ان يبدأ انتاجه في سنة ١٩٨٠ ويتوقع ان تبلغ الطاقة التشغيلية للمصنع (٣) مليون طن من (L.P.G.) وتقدر كلفة المشروع بحوالي بليون ونصف بليون دولار .

(١) راجع : الجزء الخامس بالصناعة في الامارات العربية المتحدة من هذا الكتاب - الفصل الاول من الباب الثالث من القسم الاول .

(٢) راجع : الجزء الخامس بالغاز في الامارات العربية المتحدة من هذا الكتاب - المبحث الرابع من الفصل الثالث من الباب الثاني .

نانيا : مشاريع محلية تحت الدراسة :

هذه الفئة من المشاريع تتولاها الشركة بنفسها وتتضمن مشاريع متقدمة في الدراسات وصلت الى مرحلة الدراسات الهندسية وسيتم اقرار معظمها خلال سنة ١٩٧٦ .

١ - مجمع البتروكيماويات في الرويس :

ويهدف الى تصنيع المواد الاولية اللازمة لصناعة البلاستيك باستعمال غاز (الايثان) الذي يخرج من وحدة (L.P.G.) في الرويس كمادة اولية وتقدر كلفته باكثر من ٢٠٠ مليون دولار تساهم فيها الشركة بنسبة ٦٠ ٪ ، ويساهم المشاركون الاجانب بنسبة ٤٠ ٪ .

ويتوقع ان يبدأ الانتاج من هذا المشروع في اواخر سنة ١٩٨١ وبطاقة انتاجية تقدر بحوالي مليون طن متري من المنتجات البتروكيماوية معظمها للتصدير وسيعمل في المشروع (٢٥٥) عاملا وفنيا .

٢ - مشروع انتاج الاسمدة الآزوتية في الرويس :

ويهدف هذا المشروع الى استخدام الغاز الطبيعي المصاحب نسي حقون بوحصا وحباشان وعصب لانتاج الامونيا واليوريا .

ويتوقع ان يبدأ الانتاج في اواخر سنة ١٩٨٠ وبطاقة قدرها ٥٠٠ الف طن متري سنويا من الامونيا و ٣٣٠ الف طن متري من اليوريا تصدر جميعها الى الاسواق الخارجية . وتقدر كلفة المشروع بحوالي ٥٠٠ مليون دولار تساهم الشركة بنسبة ٦٠ ٪ والمشاركون الاجانب بنسبة ٤٠ ٪ . وسيوفر المشروع فرص عمل لحوالي ٧٠٠ عاملا وفنيا وسيدر دخلا يبلغ حوالي ١٥٠ مليون دولار سنويا .

٢ — مشروع توسيع طاقات التكرير :

يدرس حاليا مشروع هدفه توسيع طاقات التكرير لتغطية حاجيات الاستهلاك المحلي لدولة الامارات العربية المتحدة ابتداء من سنة ١٩٨٠ .

٤ — مشروع المنطقة الصناعية في الرويس :

تجري في الوقت الحاضر الدراسات الأولية للمنطقة وهي :

١ — دراسة تنسيق البنية التحتية

٢ — دراسة تكتيكية جيولوجية للمنطقة تشمل البر والمناطق المغسورة
وذلك لغرض البدء بتطوير المنطقة صناعيا بحيث تضم معظم المصانع التصديرية — التابعة للشركة ولحكومة ابو ظبي .

ب — المشاريع الخارجية :

وكما ذكرنا سابقا فقد امتد نشاط الشركة ليشمل المجال الخارجي مما يخدم التعاون مع البلاد العربية الشقيقة والبلاد الصديقة . فقد دخلت الشركة في مشاريع صناعية مع الباكستان وتــنــوي التعاقد لاثابة مشاريع صناعية بالتعاون مع المغرب وتونس والهند .

اولا : المشاريع الخارجية تحت التنفيذ :

١ — مشروع انتاج الاسمدة الكيماوية في الباكستان :

تم الاتفاق في نوفمبر سنة ١٩٧٤ بين الشركة وبين مؤسسة الباكستانية على تأسيس (National Fertilizer Company)
شركة باسم (شركة بك عرب للاسمدة المحدودة) لاثابة مصنع لانتاج الاسمدة الكيماوية في منطقة ملتان بالباكستان برسمال قدره ١٢٧ مليون

دولار تساهم فيه الشركة (شركة بترول ابو ظبي الوطنية) بنسبة ٤٨ ٪
والباكستان بنسبة ٥٢ ٪ ويمول بدفوعات الشركاء التي بلغت ٦٥ مليون
دولار ويقترض من البنك الدولي للانشاء والتمير تبلغ ٣٥ مليون دولار
ومن البنك الاسيوي للتمير ٢٧ مليون دولار .

وسيدا الانتاج في المصنع في سبتمبر (ايلول) ١٩٧٦ وسينتج
المواد التالية :

نوع المنتج	الكمية طن/يومي
امونيا	٩١٠
حامض النتريك	١٤٠٠
يوريا	٢٢٠
حجر الكلس ونترات الامونيا	٣٣٠
نترات الفوسفات	١٠١٥
نترات كالسيوم الامونيا	١٥٠٠

هذا وستستهلك الباكستان جميع منتجات هذا المصنع .
وسيشغل المشروع حوالي (٢٢٥٠) عامل وفني .

٢ - مشروع انشاء مصفاة للنفط في الباكستان :

تم الاتفاق بين الشركة والحكومة الباكستانية لانشاء مصفاة باسم
(مصفاة باكمر) تهدف الى بناء مصفاة لتكرير البترول و انتاج المشتقات
البترولية على اختلاف انواعها في منطقة ملتان بالباكستان وكذلك مد
انبوب لنقل البترول الخام من ميناء كراتشي الى موقع المصفاة على بعد ٥٤٥
ميل . وتبلغ طاقة المصفاة ٢ مليون طن متري سنويا .

وستنتج المنتجات التالية :

نوع المشتقات	الكمية بالآلاف الإطنان سنويا
الغاز البترولي المسيل	٢٠
النفط	٢٣٠
وقود المحركات	١٠٠
الكروسين	٣٠٠
وقود الطائرات	٢٠
زيت الديزل	٨٧٢
زيت الوقود	٣١٥

على أن يبدأ إنتاج المصفاة في سنة ١٩٧٩ .
وتقدر تكاليف المصفاة وخط الاتليبب بحوالي ٢٠٠ مليون دولار تساهم فيها الشركة بنسبة ٤٠ ٪ وتساهم حكومة الباكستان بنسبة ٦٠ ٪
وسيسهم هذا المشروع أيضا في توثيق الروابط وتنمية التعاون بين الامارات العربية المتحدة والباكستان هذا فضلا عن انه من المشاريع المضمونة الربح والذي لا يقل ربحه المضمون عن ١٥ ٪ كموائد سنوية على رأس المال المستثمر .

ثانيا : مشاريع خارجية تحت الخراسة :

- ١ — مشروع الاسده الازوتية مع المغرب .
- ٢ — مشروع الاسده الازوتيه مع تونس .
- ٣ — مشروع الاسده الازوتيه مع الهند .

ثالثا : الشركات المنفردة عن شركة بترول ابو ظبي الوطنية :

اعتم المسؤولون في الشركة منذ تأسيسها في سنة ١٩٧١ بتشاء

مجموعة من الشركات المتفرعة والمتخصصة في مختلف مجالات الصناعة البترولية وذلك تسهيلا للشركة الام في القيام بالاعباء الكبيرة المنطلة بها . وحتى سنة ١٩٧٦ تم تأسيس أربع شركات فرعية هي :

١ - شركة الحفر الوطنية :

في السابع من يونيه (حزيران) سنة ١٩٧٢ تم تأسيس شركة الحفر الوطنية للقيام بحفر الابار البترولية في المناطق النورية والبحرية حيث تعمل كمتاول لشركات البترول العاملة في البلاد وفي خارجها وكذلك يجوز لها ان تبد اعمالها الى حفر ابار للماء ايضا وتحصل هذه الشركة على عقودها عن طريق مناقصات حرة وعلى الاسس التجارية البحتة . وقد استطاعت الشركة ان تحصل على عقد قيمته ثلاثة ملايين جنيه استرليني نتيجة لتقديمها بشروط افضل ودون أي حملة من قبل الدولة وذلك كبادرة لمعاملها .

وكان رأس مال الشركة عند تأسيسها مليون درهم مقسما الى عشرة الاف سهم متساوية القيمة تساهم فيها شركة بترول ابو ظبي الوطنية بستة الاف سهم وتساهم شركة كيروكادر بلربعة الاف سهم وقد نص عقد تأسيس الشركة على أنه يجوز لشركة بترول ابو ظبي الوطنية تحويل ما لا يتجاوز ٥٠ ٪ من الاسهم التي اكتسبت فيها الى مواطني دولة الامارات العربية المتحدة ونظرا للتوسع في حجم العمليات التي اسندت الى الشركة والتي فاقت التوقعات وكذلك اندفاع المواطنين الى الاكتتاب بمسا يتجاوز رأسمالها فقد رفع رأس مال الشركة من مليون درهم الى ثلاثة ملايين درهم وبلغتالي زيادة الاسهم الى ثلاثين الف سهم .

ويتكون مجلس ادارة الشركة من ستة اعضاء تعين شركة بترول ابو ظبي الوطنية ثلاثة اعضاء من بينهم رئيس المجلس ويعين الشريك الاجنبي الثلاثة الاخرون من بينهم المدير العام . وفي سنة ١٩٧٦ تقرر استلام

حصة الشريك الاجنبي وتعويضه تعويضا عادلا . وتملك شركة الحضر الوطنية الان ثلاث منصات للحفر بمنصتان بريتان والثالثة بحرية كبا اوصت على منصة بحرية رابعة .

٢ - شركة الانشاءات البترولية الوطنية :

في اليوم الثاني من ابريل (نيسان) سنة ١٩٧٢ تم تأسيس شركة الانشاءات الوطنية للقيام بتصنيع الابراج الحديدية البحرية اللازمة للصناعة البترولية وكذلك للقيام باعمال تجهيز انابيب البترول وغيرها من اعمال الانشاءات البترولية البحرية .

ويبلغ رأسمال الشركة خمسة ملايين درهم مقسمة الى خمسين الف سهم متساوية قيمة السهم الواحد مائة درهم .

وتساهم شركة بترول ابو ظبي الوطنية بنسبة ٦٠ ٪ من رأسمال الشركة وتساهم شركة اتحاد المقاولين العالمية بالاربعين في المائة الاخرى . وينص عقد تأسيس الشركة على انه يجوز لشركة بترول ابو ظبي الوطنية تحويل ما لا يزيد عن ٥٠ ٪ من الاسهم التي اكتتبت بها الى مواطني دولة الامارات العربية المتحدة للاكتتاب بها .

ويدير الشركة مجلس ادارة مكون من سبعة اعضاء تعين شركة بترول ابو ظبي الوطنية اربعة اعضاء منهم رئيس المجلس وتعين شركة اتحاد المقاولين العالمية الاعضاء الثلاثة الاخرين ومن بينهم المدير العام .

وقد قامت شركة الانشاءات البترولية الوطنية ببناء ميناء خاص بها في جزيرة السعديات وبشرت اعمالها بنجاح ودون الحاجة الى حماية او اعطائها افضلية في المعاملة .

٢ - شركة بترول ابو ظبي الوطنية (للتوزيع) (١) :

اسمست شركة بترول ابو ظبي الوطنية للتوزيع في منتصف سنة ١٩٧٣ وقد قامت منذ تأسيسها بعمليات تسويق المنتجات البترولية في اماره ابو ظبي وكذلك قامت باستيراد وتجارة المنتجات البترولية بما في ذلك الغاز السائل وزيت المحركات والاسفلت . كما انها تقوم باعمال تخزين ونقل المواد المذكورة . وينص قانون تأسيس الشركة على انه يحق لها ان تساهم في كافة المؤسسات والشركات التي تكون اغراضها مماثلة لو من شأنها ان تساعد على تطوير اعمالها .

ويبلغ رأس مال الشركة ثلاثين مليون درهم مقسمة على ثلاثمائة الف سهم متساوية قيمة كل منها مائة درهم والشركة وطنية ١٠٠ ٪ ومن المؤمل ان تصبح شركة مساهمة يساهم فيها القطاع الخاص الى جانب القطاع العام بحيث تقسم الاسهم على الوجه التالي :

- ٥١ ٪ لشركة بترول ابو ظبي الوطنية .
- ٤٩ ٪ لمواطني دولة الامارات العربية المتحدة .

(١) يدير الشركة مجلس ادارة مكون من سبعة اعضاء تعين شركة بترول ابو ظبي الوطنية اربعة اعضاء منهم رئيسي المجلس . وثلاثة اعضاء يمثلون المساهمين الذين يمثلون القطاع الخاص تتفهم الصيغة الصورية ولا تعد اجتماعات المجلس قانونية الا بحضور اربعة اعضاء على الاقل اثنان منهم على الاقل من ممثلي شركة بترول ابو ظبي الوطنية وتتخذ القرارات بالانغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين .

٤ - شركة نقلات ابو ظبي الوطنية :

اسمعت شركة نقلات ابو ظبي الوطنية في ١٣ ابريل سنة ١٩٧٥ بموجب القانون رقم (٤) . وقد جاء تأسيسها كبوشر على عزم حكومة ابو ظبي على المشاركة في نشاط النقل البحري وباعتباره حلقة هامة من حلقات الصناعة البترولية .

وكان الهدف الرئيسي لشركة نقلات ابو ظبي الوطنية كما حدده تلقون تأسيسها هو (القيام بكافة عمليات النقل البحري للبترول الخام والغاز الطبيعي والمنتجات البترولية المكررة وكافة المواد الهيدروكربونية الاخرى) وللشركة في سبيل تحقيق هذا الهدف ان تبشر الاعمال التالية :

١ - امتلاك مختلف وسائل النقل البحري للمواد الهيدروكربونية واستئجارها وادارتها وتشغيلها وتأجيرها والتصرف فيها .

٢ - انشاء مختلف وسائل وتسهيلات التخزين والتحميل والشحن والتفريغ وكذلك المرافق البحرية والبرية اللازمة لتحقيق هدف وامتلاك مثل هذه الوسائل والتسهيلات والمرافق واستئجارها والتصرف فيها .

٣ - امتلاك كافة الاموال المتعارية والمنقولة لتحقيق هدف الشركة واستئجارها والتصرف فيها وكذلك كسب اي حق عيني على اموال الغير .

٤ - الاسهام في الشركات او الهيئات او المؤسسات التي تزاوّل امهالا شبيهة باعمال الشركة او التي قد تعاونها على تحقيق هدفها داخل الدولة او خارجها ولها ان تلحقها بها او تدمجها فيها او تشتريها .

والشركة كلها اقتضت مصلحتها ذلك أن تؤسس بمفردها شركات أخرى تكون مملوكة لها بالكامل أو أن تنشئها بالاشتراك مع آخرين .

٥ - إجراء الدراسات الفنية والقانونية وغيرها من الدراسات اللازمة لتحقيق هدف الشركة وتطوير وتنمية نشاطها ولها بوجه خاص أن تجري الدراسات الاقتصادية المتعلقة بأوضاع السوق العالمية للنفط وأسواق النقل البحري .

٦ - وضع البرامج التدريبية اللازمة لتوفير الخبرات والكفايات الوطنية التي يقتضيها تسيير نشاط الشركة .

٧ - استثمار الأموال التي توفر للشركة من نشاطاتها وتوظيفها في المجالات المناسبة .

٨ - وبوجه عام القيام بكافة العمليات التي يقتضيها تنفيذ هدف الشركة .

نشاط شركة الناقلات :

١ - النشاطات الحالية :

بدأت الشركة نشاطها بامتلاك وتشغيل ناقلتين عملاقتين .

اولهما الظفرة : وتبلغ حمولتها ٢٦٩١٩٧ طن طويل وكانت قد بنيت في الاحواض اليابانية لشركة ميتسوي ودشننت في ابريل سنة ١٩٧٤ وتحت عملية شرائها من قبل شركة ناقلات ابو ظبي الوطنية واستلمت في ٥ مارس سنة ١٩٧٥ في حوض ليسناف في البرتغال . وقد قامت (الظفرة بثلاثة رحلات كاملة بين موانئ الخليج العربي واوروبا خلال الثمانية شهور الاخيرة من سنة ١٩٧٥ وذلك عن طريق راس الرجاء الصالح وكان

اجمالي كميات البترول الخام التي نقلتها (الظفرة) خلال تلك الفترة حوالي ٧٨٠ ألف طن طويل .

وثانيهما (الناقلات دلا) : وتبلغ حمولتها ٢٦٠.٨٥٥ طن طويل والناقلات (دلا) سلمت لشركة ناقلات ابو ظبي الوطنية مباشرة بعد بنائها في حوض السفن الستاتو في اسبانيا وذلك في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧٥ وقد قامت (دلا) برحلة واحدة بين الخليج العربي وكوريا خلال الشهرين الاخيرين من سنة ١٩٧٥ وكانت قد بدأت رحلتها الثانية متجهة الى اوروبا قبل نهاية سنة ١٩٧٥ وبلغ اجمالي كميات البترول الخام التي حملتها (دلا) قبل نهاية سنة ١٩٧٥ حوالي ٢٥١ ألف طن طويل .

وبهذه تكون الناقلتان (الظفرة) و (دلا) اللتين يزيد مجموع حمولتهما عن ٥٣٠ ألف طن طويل قد قلبتا بنقل ١٣٠.١٠٠ ألف طن طويل خلال سنة ١٩٧٥ .

٢ - النشاطات المقبلة :

بالنظر لصعوبة المرحلة الحالية التي تمر بها صناعة النقل البحري البترولي العالمي نتيجة للفتش المتزايد في طاقاة النقل البحري الذي نتج عن انخفاض الطلب على البترول الخام ومنتجاته المكررة بعد التعديل الجذري الذي طرأ على اسعار البترول في النصف الثاني من سنة ١٩٧٣ ، مما ادى الى تدهور اجور النقل وانخفاض اسعار الناقلات الى ادنى المعدلات ، فقد توقفت مشاريع شركة ناقلات ابو ظبي الوطنية لتنمية وتوسيع اسطولها بصورة مؤقتة حتى يتم تقييم الاوضاع العالمية للنقل البحري .

انجائمتہ

بعد أن أوضحنا الدور الذي يلعبه البترول في تطوير اقتصاديات
الإمارات العربية المتحدة نأمل أن نكون قد وفقنا في إلقاء الضوء على
الجوانب المختلفة لاقتصادنا الوطني والظروف التي أحاطت بمسار
قبل وبعد اكتشاف البترول ، موضحين الطرق المثلى التي يمكن من خلالها
الاعتماد على هذه الاقتصاديات في مجالات النمو والتقدم .

نقد رأينا كيف أن اقتصاديات الإمارات العربية المتحدة في فترة ما
قبل البترول كانت اقتصاديات مختلفة وبدائية ومغلقة (اقتصاديات القبيلة)
لا ترتبط بالاقتصاد العالمي إلا في حدود ضيقة جدا ، وكيف كان النشاط
الاقتصادي بها محدودا للغاية ومقتصرا على تلبية بعض المتطلبات الأولية
لذلك العصر .

كما رأينا كيف أن اكتشاف البترول وتصديره بكميات متزايدة قد
أدى إلى تغير عميق في مختلف الجوانب الاقتصادية ، وأدى بالتالي
إلى ظهور قطاعات اقتصادية نمت بسبب قربها من قطاع البترول مثل
قطاع صناعة اللؤلؤ ، ومع تزايد عائدات البترول كان لا بد من توجيهها
لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية سعيا وراء بناء اقتصاد
حديث يعتمد على التكنولوجيا الحديثة ، ويرتبط بالاقتصاد العالمي ويتأثر به
ويؤثر فيه . كما أن قطاع البترول ، وهو القطاع القائد ، يتحمل مسؤولية
النهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ومبجها فيه تخليصا وتجنبا
للاقتصاد الوطني للبيان الاقتصادي من الطبيعة الزوجية التي أصبحت
له باكتشاف البترول وتجنبا للاقتصاد الوطني أخطار الاعتماد على قطاع
واحد ، وتحقيقا للتنمية الشاملة .

ورأينا أن هذه التنمية الشاملة لا يمكن أن تحقق أغراضها المنشودة بدون التنسيق والتكامل سواء على مستوى الإمارات العربية أو على مستوى بلاد الخليج العربي أو على مستوى العالم العربي ، ذلك أن التنسيق والتكامل يسمح بالاعتماد من مميزات الإنتاج الكبير ، كما أنه يعمل على الحد من اعتماد اقتصادنا الوطني على السوق الخارجية وبالتالي يدعم استقلال هذا الاقتصاد الوطني .

ورأينا كيف أن البترول يعتبر سلعة استراتيجية وسيلية دولية، لذلك لا يمكن للباحث أن يدرك مختلف جوانب الصناعة البترولية والظروف الدولية التي تحيط بها ومستقبلها دون الفوص الى أعماق هذه الصناعة ودراسة عوامل سوقها من عرض وطلب وأسعار وذلك حتى يمكن للسلطات الوطنية المسؤولة أن تضع الخطوط العريضة لسياستها البترولية ، وهي تلك بين يديها جميع التصورات المستقبلية والخاصة بهذه الصناعة . وهذا يساعد على التطلع الى المستقبل ويمكن من وضع خطط التنمية الواعية والمتجوبة وروح المصير ومتطلباته . اننا ونحن نضع تصوراتنا للمستقبل لا بد أن نكون قريبي الصلة بما حدث في العالم نؤثر فيه ونتأثر به ، وأن نكون عضوا ايجابيا فعلا من خلال نشاطاتنا ضمن منظمة الاوبك ومن خلال علاقتنا الاقتصادية الثنائية مع مختلف بلاد العالم .

من كل ما تقدم يمكن أن نخلص الى عدة حقائق نضعها أمام المسؤولين في دولة الإمارات العربية المتحدة وأمام المسؤولين في البلاد الأخرى التي تشبه ظروفها الاقتصادية والاجتماعية الى حد كبير ظروف دولة الإمارات .

وأولى هذه الحقائق هي أن البترول ، وهو الممول الوحيد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي كثير من

البلاد البترولية الاخرى وهو « القطاع القائد » لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها ، هو ثروة مؤقتة ناضبة غير قابلة للتجديد . ولذلك يجب الاستفادة منه استفادة مثلى عن طريق :

١ - تصميمه تصنيما تلها وذلك بالدخول في مختلف مراحل الصناعة البترولية .

٢ - عدم الاسراف في انتاجه ، وذلك بتحديد معدلات الانتاج بالحد الذي يلبي فقط متطلبات التنمية ، حتى يمكن للحقول البترولية ان تعيش فترة اطول .

٣ - استخدامه الاستخدام الامثل ، وذلك باتخاذ كمادة اولية لعدد كبير من الصناعات وعدم استخدامه كمصدر رخيص للوقود .

٤ - الاستفادة القصوى من عائدات البترول وتخصيص جزء منها لايجاد مصادر اخرى للدخل القومي مما يقلل من خطر الاعتماد على مصدر واحد ، وهو البترول .

٥ - تحديد المساعدات الخارجية بحيث لا تتجاوز نسبة معينة من الدخل القومي ، والتأكد من ان هذه المساعدات تذهب الى الوجهة الصحيحة التي تخدم مصالح شعوب البلاد المستفيدة منها .

٦ - الاحتفاظ بنسبة من عائدات البترول ، ولتكن ٢٠ ٪ ، لضربها الى الاحتياطي المالي العام للدولة وذلك لمواجهة السنوات العجاف .

والحقيقة الثانية هي ضرورة تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى غير البترول ، تحقيقا للتنمية المتوازنة وهو ما يستلزم الاهتمام بها كقطاع الصناعة والثروة المعدنية والزراعة والنقل البحري والسياحة ، خاصة وان مناخ دولة الامارات مناسب كمشتى عالمي ، وكذلك الاهتمام بجعل الامارات العربية المتحدة سوقا مالية دولية مستفيدة من امكانات ابو ظبي المالية والبترولية ومن امكانات دبي التجارية .

والحقيقة الثالثة وهي ضرورة الاهتمام بالتنمية غير المتوازنة على مستوى كل امارة على حدة ، وبالتنمية المتوازنة على مستوى الاتحاد .

والحقيقة الرابعة وهي اننا نؤكد على ضرورة واهمية التنسيق والتكامل على مستوى الاتحاد وعلى مستوى بلاد الخليج العربي وكذلك على مستوى العالم العربي وذلك لان التكامل الاقتصادي الاقليمي هو الوسيلة الفعالة لمقاومة التبعية الاقتصادية والاندماج في الاسواق الخارجية ، خلاصة ونحن نعيش في عالم لا مكان فيه للكيانات الاقتصادية الصغيرة .

والحقيقة الاخيرة هي ان البترول سوف يبقى ، ولسنوات طويلة قادمة ، تتجاوز كثيرا القرن الحالي ، محور الاقتصاد العالمي والمائل الايجابي المؤثر فيه ، وهو ما يستلزم الاهتمام بهذه الصناعة والسيطرة عليها سيطرة كاملة وذلك بتهيئة الكوادر الفنية الوطنية والعربية ، وبعدم الاعتماد على شركات البترول الاجنبية ، والتي اصبح مؤكدا ان طبيعة وجودها قد تغيرت بعد كل التطورات التي مرت بها الصناعة البترولية ، وان هذه الشركات بهيئتها التقليدية راحلة لا محالة ، ولكن يجب التاكيد من ان الذي يخرج من البلب لا يدخل من الشباك .

هذا ومن الله التوفيق ، ، ،

مَراجِعُ البَحْثِ

١- الكُتُبُ العَرَبِيَّة

أمين ، محمود

البتترول واقتصاديات موارده

دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨

جامع ، احمد

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

نهب صاحب

البتترول العربي الخام في السوق العالمية

جامعة الدول العربية — معهد البحوث والدراسات العربية

القاهرة ، ١٩٦٩

شاقمي ، محمد زكي

التنمية الاقتصادية — الجزء الاول

مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية

القاهرة ، ١٩٦٦

عبد الله ، راشد

زايد من العين الى رئاسة الاتحاد

ابو ظبي ، ١٩٧٥

عيساوي ، ثمار

اقتصاديات ، بتترول الشرق الاوسط

المتينة ، مانع سعيد

مجلس التخطيط في ابو ظبي

ابو ظبي ، ١٩٧٠

المتينه ، مانع سعيد

اقتصاديات ابو ظبي تديما وحديثا

ابو ظبي ، ١٩٧٢

المتنبيه ، مائع سعيد

أوبك والصناعة البترولية

بيروت ، ١٩٧٤

المتنبيه ، مائع سعيد

مقالات بترولييه

بيروت ، ١٩٧٥

الفنطور ، أحمد

الاندماج الاقتصادي العربي

منشورات معهد البحوث والدراسات العربية

القاهرة ، ١٩٧١

قنديل ، محسن

أموال النفط ، ومشكلة اعادة الدورة الاقتصادية

مطابع روز اليوسف ، القاهرة ، ١٩٧٥

كبة ، عبد الأمير قاسم

الملكة الليبية ، صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي

المركز العربي للبحوث البترولية والاقتصادية

بيروت ، ١٩٦٢

المحجوب ، رفعت وعاطف صتقي

مبادئ الاقتصاد السياسي

بيروت ، ١٩٦٧

المحجوب ، رفعت

الاقتصاد السياسي — الجزء الاول

القاهرة ، ١٩٧٥

محي الدين ، عمر

التنمية والتخطيط الاقتصادي

منشورات دار النهضة العربية

القاهرة ، ١٩٧٣

٢- المراجع الرسمية

الامانة العامة لمجلس الوزراء ، دولة الامارات العربية المتحدة

مجموعة الجريدة الرسمية

وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء ، ابو ظبي

صندوق ابو ظبي للاماء الاقتصادي العربي

التقرير السنوي الاول ١٩٧٤ - ١٩٧٥

ابو ظبي ، ١٩٧٦

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

تقرير الامين العام الى الدورة العادية السادسة والمشرين

مكتب الوثائق والدراسات ، ابو ظبي

ابو ظبي بين الامس واليوم

ابو ظبي ، ١٩٧١

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول

النفط والتعاون العربي

المعد الثاني

الكويت ، ١٩٧٦

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول

دراسة احصائية عن التجارة الخارجية للدول الاعضاء واتجاهها

مع الدول الصناعية .

الكويت ، ١٩٧٦

وزارة التخطيط ، دولة الامارات العربية المتحدة

مجموعة الوثائق التخطيطية من يوليو ١٩٧٢ الى يونيو ١٩٧٦

دولة الامارات العربية المتحدة ، يونيو ١٩٧٦

International Monetary Fund

Annual Bulletin 1973

O.A.P.E.C. :

Oil in the seventh special session of the United Nations

1-16 September 1975

Kuwait, 1976.

Qatar and Dubai Currency Board :

First report for period ended December, 1966.

Reserve Bank of India :

Report on Currency & Finance

For 1950 — 59 and 1960 — 61, 1965 — 66

1966 — 67, 1969 — 70.

U.A.E. Currency Board :

Bulletins Vol. I, May 1974

Vol. II, May 1975

United Nations :

Demographic Year Book — 1973

Carte Descriptive de l'ONU — May 1975

٣- التقاریر والنشرات

والصُّحُف وَمَا إِلَيْهَا

حرز الله ، فخر ابراهيم

تنقيح الربيع ، ضرورته والمراحل التي مر بها في الشرق الاوسط
بحث مقدم لمؤتمر البترول العربي الخامس
القاهرة ، ١٩٦٥

شقيير ، محمد لبيب

القوى التفاوضية النسبية للبلاد العربية والشركات البترولية في
تحديد الشروط المالية في امتيازات البترول .
بحث مقدم الى مؤتمر البترول العربي الثالث
الاسكندرية ، ١٩٦١

الصكبان ، عبد المال

تصور عام لاستراتيجية التنمية العربية وتنظيم العمل العربي
المشترك محاضرة
القاهرة ، كانون ثلث ، ١٩٧٦

عالم القفط

الاعداد
المجلد السابع العدد (٤٤) — ١٤ ايلول ١٩٧٣
١٩٧٥

العتيه ، مفتح سعيد

الكتلات البترولية الدولية
محاضرة القيت في جامعة عين شمس
القاهرة ، فبراير ١٩٧٦

العتيه ، مفتح سعيد

المعلات البترولية
محاضرة القيت في جمعية التجارين المصريين
القاهرة ، فبراير ١٩٧٦

رسالة البترول العربي

العدد (١٤) — المجلد السابع ٢٥/٢/١٩٧٤

الطريقي ، عبد الله

تسعير البترول الخام ومنتجاته

مجلة البترول والفاز العربي

أغسطس ١٩٦٦

المحجوب ، رنعت

التكاليف الاقتصادية والتبعية الاقتصادية

مجلة الاقتصاد ، العدد الرابع

بغداد ، ١٩٧٠

مجلة النفط

الاعداد اغسطس ١٩٧٥

فبراير ١٩٧٥

n

Advanced Battery Technology :

Issue : February 1976

BP Statistical Review of the World Oil Industry

for the years 1973, 1974 and 1975.

Business Week

February 9th, 1975.

Capital Energy Letter

Issue : July 7th, 1975

January 5th, 1976

Cassady, Ralph J. R.

Price marketing and price behaviour in the
Petroleum Industry. Vol. I

New Haven, Yale University Press, 1954

Cattan, Henry

The evolution of oil concessions in the
Middle East and North Africa.

New York, Oceana Publications, 1967

Chase Manhattan Bank Publications :

Financial Analysis of a group of Petroleum Companies

The Petroleum Situation, July 31st, 1975

Capital Investments of the World Petroleum Industry,

December, 1975.

Commission of the European Community

Towards a new energy policy strategy for
European Communities

Supplement 4/74

Corrigan, Richard

Project Independence by 1985

Energy Policy March, 1975

Electrical Week

Issue January 26th 1976

El-Sayed, Mustafa

L'Organisation des pays exportateurs de petrole
Paris, 1976

Energy International

Issue : December 1975

Energy in Japan

Japan's energy policy in long range perspective
Supplement to No : 28, September, 1974.

Energy Research and Development Agency (ERDA)

A National plan for energy research and development &
Demonstration.

Volumes I & II

Washington, June 1975

European Coal Information Agency

1st Issue, December, 1975

Federal Trade Commission

The International Petroleum Cartel

A Staff report submitted to the Subcommittee on
monopoly of the select committee on small business.

U.S. Senate, Washington D. C., August 22nd, 1959.

Fenelon, K. G.

The United Arab Emirates, An Economic and Social Survey.
London, Longman Group Ltd., 1973

Final Declaration of the preparatory meeting for the
Conference on International Economic Cooperation
Paris, October 16th, 1975

Financial Times

Issues : September 30th, 1972

August 3rd, 1972

Frank, Helmut J.

Crude Oil Prices in the Middle East

A Study of Oligopolistic Price Behaviour.

Praeger, New York, 1966.

Frankel, Paul H.

Oil, the Facts of Life

London, Wiedenfeld and Nicolson, 1962.

Glass, George

The Changing Dimensions of Government-Company

Relations. A Paper delivered at the Second Seminar

on the Economics of the International Petroleum Industry,

American University of Beirut,

Beirut, May 7th, 1966

Published in the Middle East Economics Survey

No. 39, May 17th, 1968.

Hartshorn, J. E.

Oil Companies and Governments

Faber & Faber, London 1966

Hirst, David

Oil and Public Opinion in the Middle East

Faber & Faber, London 1966.

Issawi, Charles & Mohamed Yeganeh

The Economics of the Middle Eastern Oil

Praeger, New York, 1962

Japan Institute of Energy Economics

Future Oil Flow in the world and conditions for oil supply

Tokyo.

Joukhdar, Muhamed

OPEC as an Instrument of Moderation

An address delivered by OPEC's Secretary General

Muhammed Joukhdar, to a group of security analysts in
New York on April 10th, 1967.

Middle East Economic Survey, April 21st, 1967

Kabbani, K. Issam

Elasticity and Demand for Crude Oil

Its Implications for Exporting Countries

OPEC, Geneva 1948

Leeman, Wayne A.

The Price of Middle East Oil

An Essay in Political Economy

New York, Cornell University Press, 1962.

Lanezowski, George

Oil and State in the Middle East

New York, Cornell University Press, 1960

Levy, Walter J.

The Past, present and likely future price structure
for the International trade.

Third World Petroleum Congress

Leiden, E. J. Brill 1961

Levy, Walter, J.

The European Common Market and its Implications for
World Oil.

A Paper delivered at the 2nd Annual Meeting of the
American Petroleum Institute, November 1962

The paper is reviewed in Petroleum Press Service,
December, 1962.

Levy, Walter J. & Milton Lipton

The Organization of Petroleum Exporting Countries (PEC)
and the World Oil

A paper presented at the Petroleum Economics
Symposium of Southwestern Legal Foundation,
Dallas, Texas, March 11th, 1966.

Little Arthur D., Inc.,

Economic Aspects of the International Petroleum Industry
Report commissioned by OPEC, January 15th, 1962

Longrigg, Stephen Hemsley

Oil in the Middle East, Its Discovery and Development
3rd edition, London, Oxford University Press, 1968.

Lutfi, Ashraf T

Arab Oil: A Plan for the future Middle East
Research and Publishing Centre, Beirut, 1960.

Martinez, Anibal R.

Our Gift, Our Oil
Vienna, 1966.

Martinez, Anibal R.

Origin and aims of OPEC
A Lecture given at the Scuola "Enrico Mattei"
Milano, May 1966.

Middle East Economic Survey

Issues : October 16th, 1973
October 23rd, 1973
December 20, 1974 & Supplement
April 11th, 1975 & Supplement
November 14, 1975 & Supplement

Mikdashi, Zuhair

A Future vision of the Oil Industry and the Oil
Policy of Petroleum Exporting Countries
Supplement to Energy in Japan No. 11, Sept. 1970.

Mikdashi, Zuhair

A Financial analysts of Middle Eastern Oil
Concessions 1901 — 1965
New York, Washington, London Praeger 1966

Mikdashi, Zuhair

The Community of Oil Exporting Countries
A Study in Governmental Cooperation
London, George Allen & Unwin Ltd., 1972

Mughraby, Mohamed

A Permanent Sovereignty over Oil Resources
A Study of Middle East Oil Concessions and Legal
Change
Middle East Research & Publishing Centre,
Beirut, 1966.

Nuclear News

Issue : August 1975

Oil and Energy Trends

Issues : December 1975
January 1976

Oil & Gas Journal

Issues : October 30, 1975
October 27, 1975
December 29, 1975
January 19, 1976
February 2, 1976

Organization for Economic Cooperation and Development

Energy Research and Development

OECD Publications, 1975

Organization of Petroleum Exporting Countries

Imported inflation of OPEC member countries

Review of the estimated per barrel income and

aggregate tax-paid cost of member countries crude

June 1972

Government's financial take and the half-way price

formula, July 1972.

Odell, Peter R.

Oil and World Power

A geographical Interpretation

Harmondsworth, Middlesex, England

Bengion Books Ltd., 1970

Pan Arab Consultants Economic and Industrial Development

Towards an optimal production and investment

strategy of the Arab Exporting Countries in the

light of alternative sources of energy through the year 1985.

Petroleum Economist

Issues : May 1973

October 1974

November 1974

February 1975

August 1975

September 1975

December 1975

January 1976

March 1976

Parra, Francisco R.

OPEC, Present and Future Role

A Paper delivered at the Third Seminar on the
Economics of the International Petroleum Industry
at the American University of Beirut on 12th May, 1969.
Supplement to Middle East Economic Survey No. 20 of
May 16th, 1969.

Philby, Harry St.

Arabian Oil Ventures

Middle East Institute, London, 1964

Penrose, Edith.

OPEC and the Changing Structure of the International
Petroleum Industry.

A Paper delivered at the Third Seminar on the
Economics of the International Petroleum Industry in
the American University of Beirut on March 5th, 1969.
Supplement to Middle East Economic Review,
No. 10 of March 7th, 1969.

Profits Sharing Between Producing Countries and
Oil Companies in the Middle East
The Economic Journal, June 1959.

Governments Partnership in the Major Concessions of
the Middle East. The Nature Problem.
Supplement to Middle East Economic Survey,
August 30th, 1968.

The International Oil Industry in the Middle East.
Supplement to Middle East Economic Survey,
August, 2nd 1968

Petroleum Intelligence Weekly
Issues : November 3rd 1975
January 12th 1976

Platt's Oilgram News Service
Issues : December, 11th 1975
December, 15th 1975
December, 23rd 1975
January, 15th 1976
February, 18th 1976
March, 23rd 1976

Ruhani, Fuad
A History of OPEC
Praeger, Publishers, New York, Washington,
London, 1971.

Siksek, Simons G.
The legal frame work of oil concessions in the Arab
World.
Middle East Research & Publishing Centre, Beirut, 1960

Stocking, G. Ward
Middle East Oil, A Study in Political and Economic
Controversy.
Mashville, Vanderlicht U. Press

Thesiger, Wilfred
Arabian Sands
London, Longman Groups Ltd., 1959

The Petroleum Times

Issue : October 3rd 1975

Tugendhat, Christopher

Oil : The Biggest Business

New York, G. P. Putmann's Sons, 1968

World Petroleum Report 1975

Yamani, Ahmed Zaki

Participation versus nationalization

A Lecture delivered at the third seminar on the
Economics of the International Petroleum
Industry, held at the American University of
Beirut, Spring 1969

Advanced Battery Technology

Issue : February 1976

BP Statistical Review of the World Oil Industry
for the years 1973, 1974 & 1975.

Business Week

February 9th, 1976

Capital Energy Letter

Issue : July 7th, 1975

January 5th, 1976

Cassady, Ralph J. R.

Price Marketing and price behaviour in the
Petroleum Industry. Vol. I.

New Haven, Yale University Press, 1954

Cattan, Henry

The evolution of oil concessions in the
Middle East and North Africa.

New York, Oceana Publications, 1967

Chase Manhattan Bank Publications :

Financial Analysis of a Group of Petroleum Companies

The Petroleum Situation, July 31st, 1975

Capital Investments of the World Petroleum Industry,
December, 1975



الفحوت

١٦	الباب الاول : البنية الاقتصادية للامارات العربية قبل البترول .
١٩	الفصل الاول : عناصر البنية الاقتصادية
٢١	المبحث الاول : الوسط الطبيعي
٢٧	المبحث الثاني : العنصر البشري
٢٢	المبحث الثالث : النشاط الاقتصادي
٢٦	١ - صناعة اللؤلؤ
٥٨	٢ - صيد السمك
٦٦	٣ - الزراعة
٨٤	٤ - الرعي والثروة الحيوانية
٨٩	٥ - الخدمات والحرف
٩٤	٦ - التجارة
١١٠	المبحث الرابع : العلاقات الاقتصادية الخارجية
١١٢	١ - التجارة الخارجية
١١٣	٢ - النقل البحري
١١٥	الفصل الثاني : طبيعة البنية الاقتصادية
١١٨	المبحث الاول : النفط
١٢١	المبحث الثاني : الطبيعة المزدوجة للبنية الاقتصادية
١٢٥	الباب الثاني : الصناعة البترولية في الامارات العربية المتحدة
١٢٩	الفصل الاول : الاطار القانوني للصناعة البترولية في الامارات

صفحة

١٣٤	المبحث الاول : اتفاقيات البترول القديمة
١٣٨	المبحث الثاني : اتفاقيات البترول الجديدة
١٤٢	المبحث الثالث : اتفاقيات المشاركة
١٤٨	الفصل الثاني : شركات البترول العاملة في الامارات العربية المتحدة
١٥٠	المبحث الاول : شركات البترول العاملة في امارة ابو ظبي
٢٠٧	المبحث الثاني : شركات البترول العاملة في الامارات الاخرى
٢٢١	الفصل الثالث : مراحل الصناعة البترولية في الامارات العربية المتحدة
٢٢٤	المبحث الاول : إنتاج البترول
٢٤٥	المبحث الثاني : تكرير البترول
٢٤٩	المبحث الثالث : تسويق البترول
٢٧٢	المبحث الرابع : الغاز الطبيعي
٢٨٨	الفصل الرابع : الامارات العربية والتكتلات البترولية
٣٠٩	المبحث الاول : منظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوبك)
٣٣١	المبحث الثاني : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبيك)
٣٦١	الباب الثالث : البترول وتطور البنيان الاقتصادي
٣٦٢	الفصل الاول : تطور البنيان الاقتصادي
٣٦٦	المبحث الاول : تطور الانتاج القومي
٣٦٩	المبحث الثاني : تطور السكان في الامارات العربية المتحدة
٣٧٤	المبحث الثالث : تطور النظام النقدي
٣٨٨	المبحث الرابع : تطور النظام المصرفي
٣٩١	١ — المؤسسات الائتمانية النقدية
٤٠٩	٢ — المؤسسات الائتمانية غير النقدية

صفحة

٤١٣	المبحث الخامس : تطور النظام المالي
٤١٥	١ - الحكومة الاتحادية
٤٢٠	٢ - حكومة أبو ظبي
٤٣٠	٣ - الفوائض والمساعدات الخارجية
٤٣٢	الفصل الثاني : التنمية الاقتصادية في الامارات العربية المتحدة
٤٣٩	المبحث الاول : خطط التنمية في إمارة أبو ظبي
٤٥٢	المبحث الثاني : خطط التنمية في دولة الاتحاد
٤٥٦	المبحث الثالث : التنمية الصناعية
٤٥٧	١ - التنمية الصناعية (الثروة المعدنية)
٤٧٤	٢ - التنمية الصناعية (الصناعة)
٥٢١	الباب الرابع : التنمية في إطار التكامل الاقتصادي
٥٢٣	مقدمة :
٥٣٤	الفصل الاول : التكامل الاقتصادي بين الامارات العربية المتحدة
٥٤٠	الفصل الثاني : التكامل الاقتصادي الخليجي (السوق الخليجية المشتركة)
٥٥٥	الفصل الثالث : التكامل الاقتصادي العربي
٥٥٩	المبحث الاول : التكامل الاقتصادي العربي ومقوماته
٥٦٧	المبحث الثاني : مجالات التكامل الاقتصادي العربي
٥٧٩	المبحث الثالث : الوحدة الاقتصادية العربية
٥٨٦	المبحث الرابع : السوق العربية المشتركة
٥٩٢	الفصل الرابع : صندوق أبو ظبي للائماء الاقتصادي العربي
٥٩٩	المبحث الاول : طبيعة عمليات الصندوق
٦٠٢	المبحث الثاني : نشاط الصندوق

صفحة

٦١٧	الباب الخامس : الامارات ومستقبل الصناعة البترولية
٦٢١	الفصل الاول : التغيرات المتوقعة في السوق البترولية
٦٢٧	المبحث الاول : عرض البترول والتغيرات المتوقعة فيه
٦٧٢	المبحث الثاني : الطلب على البترول والتغيرات المتوقعة فيه
٧١٨	المبحث الثالث : اسعار البترول والتغيرات المتوقعة
٧٥٥	الفصل الثاني : مستقبل العلاقات بين الامارات وشركات البترول
٧٦٠	المبحث الاول : الامارات والمشاركة
٧٨٠	المبحث الثاني : شركة بترول ابو ظبي الوطنية
٨٠٢	الخاتمة :
٨٠٧	مراجع البحث :



مطابع دار الفجر - الكويت

